



شرح براية المبتدي

للوَرِيم بُرهَنُ أَى اللِرَيْنِ الْمِيْسِي عَبُ لِي بُرِي الْمِيْنِ الْمِيْسِي عَبُ لِي بَهُرَ لِلْمِ وَلَيْنَ الْي المتوفي سنة ١٥٠٠

المجلدالرابع

كتاب الأيمان كتاب الحدود كتاب السرقة كتاب السير كتاب اللقيط كتاب اللقطة كتاب الإباق كتاب المفقود كتاب الشركة كتاب الوقف

> طبعت جليلة مصححت ملونت بحواشي جليلة ومفيلة قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطائه



سعر مجموع ثماني مجلدات =/1050 روبية

(مکتل ۸جلدی=/1050رویے)

اسم الكتاب : الهداية شرح بداية المبتدي

تأليف : للإمام برهان الدين أبي الحسن

على بن أبي بكر المرغيناني 🎂

الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ء

الطبعة الجديدة: ٢٠١١هـ/ ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ١٨٨



AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar, Karachi- Pakistan

الهانف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: 492-21-34023113+92-21

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

al-bushra@cyber.net.pk البريد الإلكتروني:

يطلب من

مكنية البشوى، كراتشي. باكستان 2196170-221-92+

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. 4399313-221-94

المصباح، ١٦ - اردو بازار، لاهور. 12-42-7124656,7223210

بك ليند، سنى بلازه كالج روة، راوليندى. 5557926, 5773341, 5557926+

دار الإخلاص، نزد قصه خواني بازار، يشاور. 92-2567539+92-91

مكتبة رشيدية، سركي رود، كوئته. 7825484 -333-7825484

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

كتاب الأيمان

قال: الأيمان على ثلاثة أضرب: اليمين الغموس، ويمين منعقدة، ويمين لَعْو، فالغموس: هو الحلف على أهر ماض يتعمد الكذب فيه، فهذه اليمين يأثم فيها صاحبها؛ لقوله عليه: "من حلف كاذبا أدخله الله النار"، " ولا كفارة فيها إلا التوبة والاستغفار. وقال الشافعي عليه: فيها الكفارة؛ لأنها شُرِعَتْ لرفع ذنب هَتْكِ حرمة اسم الله تعالى، وقد تحقق بالاستشهاد بالله كاذباً، فأشبه المعقودة. ولنا: أنها كبيرة عحضة، والكفارة عبادة تتأدى بالصوم، ويُشترط فيها النية، فلا تناط بها، بخلاف المعقودة؛ لأنه مباحة، ولو كان فيها ذنب فهو متأخر متعلق باختيار مبتدأ، وما في الغموس ملازم، فيمتنع الإلحاق. والمنعقدة: ما يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله، أو لا يفعله، ملازم، فيمتنع الإلحاق. والمنعقدة: ما يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله، أو لا يفعله،

كتاب الأيمان: المناسبات التي تقدم ذكرها بين الكتب إلى ههنا اقتضت الترتب على ما تقدم، وذكر الأيمان عقيب العتاق لمناسبتها له في عدم تأثير الهزل والإكراه فيهما. واليمين في اللغة: القوة، وفي الشريعة: عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك. (العناية) اليمين الغموس: سمى غموساً؛ لألها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار. (العناية) على أمر ماض: وذكر المضي ليس بشرط، بل هو بناء على الغالب، ألا ترى أنه إذا قال: والله إنه لزيد، وهو يعلم أنه ليس بزيد، كان غموساً. [العناية ٤٨٤] وقد تحقق: فلا بد من رفعه، وذلك بالكفارة كما في المعقودة. (العناية) كبيرة محضة: لقوله على: "خمس من الكبائر لا كفارة فيهن"، وذكر منها الغموس، وكل ما هو كبيرة محضة لا تناط بما العبادة؛ لما أن أسباب العبادات لابد وأن تكون أموراً مباحة، كما عرف في الأصول. [العناية ٤٩/٤] فلا تناط: أي فلا تناط الكفارة بالكبيرة. (البناية) لأنه مباحة، فحاز أن تناط بما العبادة. (العناية)

^{*} غريب بهذا اللفظ. [نصب الراية ٢٩٢/٣] أخرج البخاري في "صحيحه" عن عبدالله عنه عن النبي ﷺ قال: من حلف على يمين يقطع بها مال امرء مسلم هو عليها فاحر، لقي الله وهو عليه غضبان. [رقم: ٢٣٥٧، باب الخصومة في البئر والقضاء فيها]

وإذا حنث في ذلك: لزمته الكفارة؛ لقوله تعالى: ﴿لا يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللّغُو فِيْ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ اللّهُ بِاللّغُو فِيْ أَيْمَانَكُم، وهو ما ذكرنا. واليمين اللغو: أن يحلف على أمر ماض، وهو يظن أنه كما قال، والأمرُ بخلافه، فهذه اليمين نرجو أن لا يؤاخِذَ الله بما صاحبها، ومن اللغو أن يقول: والله إنه لزيد، وهو يظنه زيداً، وإنما هو عمرو، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ ﴾ الآية، إلا أنه علّقه اللغو أن يقسيره. قال: والقاصدُ في اليمين والْمُكْرَةُ والناسي سواء، حتى بالرجاء للاختلاف في تفسيره. قال: والقاصدُ في اليمين والْمُكْرَةُ والطلاق واليمين"، * بالرجاء الكفارة؛ لقوله عليه: "ثلاث جِدُّهُنَّ جِدُّ وهز لهن جد: النكاح والطلاق واليمين"، *

وهو ما ذكرنا: والمراد من قوله تعالى: فيما عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانُ مَا ذكرنا من قولنا: والمنعقدة ما يحلف على أمر في المستقبل إلخ. للاختلاف إلخ: أي صورة تلك اليمين مختلف فيها، وإنما علق بالرجاء نفي المواحدة في اللغو بالصورة التي ذكرها، وذلك غير معلوم بالنص، وما ذكر في الكتاب من تفسير اللغو مروي عن زرارة بن أبي أوفى، وعن ابن عباس من في إحدى الروايتين. وروى عن محمد أنه قال: هو قول الرحل في كلامه: لا والله، وبلى والله، وهو قريب من قول الشافعي هم، فإن عنده اللغو ما يجري على اللسان من غير قصد، سواء كان في الماضي، أو في المستقبل، وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس هما. [العناية ٢٥١/٤] والناسي: وهو أن يذهل عن التلفظ باليمين، ثم يتذكر أنه تلفظ باليمين ناسياً، وفي بعض النسخ: ذكر الخاطئ مكان الناسي، وهو أن يريد أن يسبّح مثلاً، فيحري على لسانه اليمين. (العناية)

* هكذا ذكره المصنف، وبعض الفقهاء يجعل عوض اليمين العتاق، ومنهم: صاحب الخلاصة والغزالي في "الوسيط" وغيرهما، وكلاهما غريب، وإنما الحديث النكاح والطلاق والرجعة. أخرجه أبوداود وابن ماجه في الطلاق، والترمذي في النكاح عن عبدالرحمن بن حبيب بن أردك. ورواه الحاكم في "المستدرك" وقال: صحيح الإسناد، وابن الوردك من ثقات المدينين. [نصب الراية ٢٩٤/٣] رواه الترمذي في "جامعه" عن عبدالرحمن بن حبيب بن أردك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله من "للاث جدهن حد وهزهن حد: النكاح والطلاق والرجعة، قال الترمذي: حديث حسن غريب. [رقم: ١١٨٤، باب ماجاء في الجد والهزل في الطلاق]

والشافعي عليه مكرها، أو ناسياً، فهو سواء؛ لأن الفعل الحقيقي لا ينعدم بالإكراه المحلوف عليه مكرها، أو ناسياً، فهو سواء؛ لأن الفعل الحقيقي لا ينعدم بالإكراه وهو الشرط، وكذا إذا فعله، وهو مُغْمًى عليه، أو مجنون؛ لتحقق الشرط حقيقة، ولو كانت الحكمة رفع الذنب، فالحكم يدار على دليله، وهو الحِنْثُ، لا على حقيقة الذنب.

ذلك: أي في وجوب الكفارة على المكره والناسي. (العناية) في الإكراه: أراد به ما يذكره في كتاب الإكراه بقوله: وكذا اليمين والظهار لا يعمل فيهما الإكراه؛ لعدم احتمالهما الفسخ. (البناية) فهو سواء: أي فهو ومن فعله مختاراً سواء، تركه لدلالة فحوى الكلام عليه؛ لأن شرط الحنث وجود الفعل حقيقة، وقد وحد. [العناية ٣٥٣/٤] وهو: أي وجود الفعل الحقيقي. (البناية) لتحقق الشرط: وهو وجود الفعل الحسى. (العناية)

باب ما يكون يميناً، وما لا يكون يميناً

قال: واليمين بالله، أو باسم آخر من أسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم، أو بصفة من النهري والمين مذا الله الله و كبريائه؛ لأن الحلف بها متعارف، ومعنى اليمين وهو القوة حاصل؛ لأنه يعتقد تعظيم الله وصفاته، فصلح ذكره حاملاً ومانعاً. قال: إلا قوله: وعلم الله، فإنه لا يكون يميناً؛ لأنه غير متعارف، ولأنه يذكر ويراد به الغيوري اللهم اغفر علمك فينا، أي معلومك. ولو قال: وغضب الله وسخطه المعلوم، يقال: اللهم اغفر علمك فينا، أي معلومك. ولو قال: وغضب الله وسخطه لم يكن حالفاً، وكذا: ورحمة الله؛ لأن الحلف بها غير متعارف، ولأن الرحمة قد يراد بها أثرها، وهو المطر، أو الجنة، والغضب والسخط يراد بهما العقوبة. ومن حلف بغير الله: لم يكن حالفاً: كالنبي والكعبة؛ لقوله على "من كان منكم حالفاً فليحلف بالله أو ليذر" "

باب: لما فرغ من بيان ضروب الأيمان بين ما يكون يميناً من الألفاظ، وما لا يكون يميناً. (العناية) أوباسم إلح [سواء تعارف الناس الحلف به أو لا]؛ والمراد بالاسم ههنا لفظ دال على الذات الموصوفة بصفة كالرحمن والرحيم، وبالصفة المصادر التي تحصل عن وصف الله تعالى بأسماء فاعليها، كالرحمة والعلم والعزة. (العناية) ومعنى اليمين: ذكره استظهاراً؛ لأنه لما بين الأيمان على العرف، كان وجوده مغنياً عن النظر إلى غيره. [العناية ٤/٤ ٣٥] فصلح ذكره: أي ذكر الحالف اسم الله تعالى وصفاته. (البناية) الا قوله الخ: استثناء منقطع من قوله: أو بصفة من صفاته التي يحلف بما عرفاً، فإن اليمين به إذا لم يكن متعارفاً، كان استثناؤه عن العرف منقطعاً. [العناية ٢٥٥/٤] لأن الحلف بما: أي بغضب الله وبرحمته. (البناية) والمحبة: أي مثلاً أن يقول: والنبي والكعبة.

^{*} أخرجه الجماعة إلا النسائي عن نافع عن ابن عمر. [نصب الراية ٢٩٥/٣] أخرج البخاري في "صحيحه" عن نافع عن ابن عمر علي أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب وهو يحلف بأبيه فناداهم رسول الله ﷺ: ألا! إن الله بنهاكم أن تحلفوا بآيائكم، فمن كان حالفا فليحلف بالله، وإلا فليصمت. [رقم: ٢١٠٨، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً]

وكذا إذا حلف بالقرآن؛ لأنه غير متعارف، قال هيء: معناه: أن يقول: والنبي والقرآن. أما لو قال: أنا بريء منهما يكون يميناً؛ لأن التبري منهما كفر. قال: والحلف بحروف القسم، وحروف القسم: الواو كقوله: والله، والباء كقوله: بالله، والتاء كقوله: تالله؛ لأن كل ذلك معهود في الأيمان، ومذكور في القرآن. وقد يُضمر الحرف، فيكون حالفاً كقوله: الله لا أفعل كذا؛ لأن حذف الحرف من عادة العرب إيجازاً، ثم قيل: ينصب لانتزاع حرف خافض، وقيل: يخفض، فتكون الكسرة دالة على المحذوفة، وكذا إذا قال: لله في المختار؛ لأن الباء تبدل بها، قال الله تعالى: ﴿آمَنتُمْ لَهُ الله أي: آمنتم به. وقال أبو حنيفة هيه: إذا قال: وحق الله، فليس بحالف، وهو قول محمد عليه، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف عليه. وعنه رواية أخرى: أنه يكون يميناً؛ لأن الحق من صفات الله تعالى، وهو حقيته، فصار كأنه قال: والله الحق. والحلف به متعارف. ولهما: أنه يراد به طاعة الله تعالى؛ إذ الطاعات حقوقه، فيكون حلفاً بغير الله. قالوا: ولو قال: والحق يكون يميناً، ولو قال: والحق يكون يميناً، ولو قال: حقاً، لا يكون يميناً؛ لأن الحق من أسماء الله تعالى، والمُنكرُ يراد به تحقيقُ الوعد. قال: حقاً، لا يكون يميناً؛ لأن الحق من أسماء الله تعالى، والمُنكرُ يراد به تحقيقُ الوعد.

لأن التبري منهما: أي من النبي والقرآن.(العناية) في القرآن: كقوله تعالى: ﴿بِاللّهِ إِنَّ الشَّرُكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَتَاللّهِ لاَكِيدَنَّ أَصْنَامُكُمْ ﴾.[البناية ١٦٢/٨] وكقوله تعالى: ﴿وَتَاللّهِ لاَكِيدَنَّ أَصْنَامُكُمْ ﴾.[البناية ١٦٢/٨] وقد يضمر إلخ: والفرق بين الإضمار والحذف بقاء أثر المضمر دون المحذوف.(العناية) وكذا: يعني وكذا يكون يميناً.(البناية) في المختار: احتراز عما روي عن أبي حنيفة هذا أنه لو قال: الله على أن لا أكلم فلاناً، أها ليست بيمين.[العناية ٤/٧٥٤]

لأن الحق إلخ: يريد الفرق بين الحق وحقاً، بأن المعرف اسم من أسماء الله تعالى؛ قال الله تعالى: ﴿وَلُو اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ﴾ والحلف به متعارف، فيكون يميناً. وأما المنكر: فهو مصدر منصوب بفعل مقدر، فكأنه قال: أفعل هذا الفعل لا محالة، وليس فيه معنى الحلف فضلاً عن اليمين. [العناية ٣٥٨/٤]

ولو قال: أقسم، أو أقسم بالله، أو أحلف، أو أحلف بالله، أو أشهد، أو أشهد بالله، فهو حالف؛ لأن هذه الألفاظ مستعملة في الحلف، وهذه الصيغة للحال حقيقة، وتستعمل للاستقبال لقرينة، فجعل حالفاً في الحال. والشهادة يمين؛ قال الله تعالى: هَا وَالوَانَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ هَا الله تعالى: هَا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً هَا، والحلف بالله هو المعهود المشروع، لرَسُولُ اللهِ ها الله هو المعهود المشروع، وبغيره محظور، فصرف إليه، ولهذا قيل: لا يحتاج إلى النية، وقيل: لابد منها؛ لاحتمال العدة، واليمين بغير الله. ولو قال بالفارسية: سَوْكَ نله مِيحُورِم بَحُدَاي: يكون يميناً؛ لأنه للحال، ولو قال: سوك ند حورم، قيل: لا يكون يميناً، ولو قال بالفارسية: سوك خورم بطلاق زَنَمْ، لا يكون يميناً؛ لعدم التعارف. قال هذه: وكذا قوله: لعَمْرُ الله، وأيمُ الله، وأيمُ الله عناه: أيمنُ الله، وهو جمع يمين، وقيل: معناه: والله، وأيمُ الله عناه: كان العهد يمين، وقيل: هواً وقال: العهد يمين، والمناق، وأنهُ الله تعالى: هواً وفوا بعَهْدِ الله عناه. والميثاق عبارة عن العهد. وكذا إذا قال: على قَلْر،

هذه الألفاظ: أي أقسم وأخواته (البناية) والحلف بالله إلى: قال تاج الشريعة في هذا جواب من يقول: إن قوله: أحلف، ينبغي أن لا يكون يميناً؛ لجواز أن يكون حالفاً بغير الله تعالى [البناية ١٦٦/٨] لا يحتاج: في قوله: أحلف، أو أشهد، أو أقسم (البناية) لا يكون يميناً: لأنه بغير لفظ مي لفظ حورم يكون للاستقبال (البناية) وكذا قوله إلى أخره أي وكذا للاستقبال (البناية) وكذا قوله إلى آخره أي وكذا يكون يميناً هذان اللفظان [البناية ١٦٧/٨] بقاء الله: والبقاء من صفات الذات، فحاز الحلف به (البناية) جمع يمين: وهو مذهب أهل الكوفة (البناية) معناه والله: هذا عند البصريين (البناية) والحلف باللفظين: يريد به قوله: لعمر الله، وأيم الله متعارف يخلف بهما عادة، ولم يرد لهي من الشرع، فيكون يميناً (العناية) علي قذو: أي لا أفعل كذا (العناية)

أو نذرُ الله؛ لقوله عليه: "من نَذَرَ نذراً ولم يُسَمِّ فعليه كفارة يمين". * وإن قال: إن فعلت كذا، فهو يهودي، أو نصراني، أو كافر، يكون يميناً؛ لأنه لما جعل الشرط عَلَماً على الكفر، فقد اعتقده واجب الامتناع، وقد أمكن القول لوجوبه لغيره بجعله يميناً، كما نقول في تحريم الحلال، ولو قال ذلك لشيء قد فعله، فهو الغَمُوس، ولا يُكفّرُ اعتباراً بالمستقبل، وقيل: يكفر؛ لأنه تنجيز معنى، فصار كما إذا قال: هو يهودي، والصحيح: أنه لا يكفر فيهما إن كان يعلم أنه يمين، وإن كان عنده أنه يكفر بالحلف يكفر فيهما؛ لأنه رضي بالكفر، حيث أقدم على الفعل. ولو قال: إن فعلت كذا، فعلي غضب الله، أو سَخَطُ الله، فليس بحالف؛ لأنه دعاء على نفسه، ولا يتعلق ذلك بالشرط، ولأنه غير متعارف. وكذا

لأنه: أي لأن هذا القائل (البناية) لغيرة: أي لغيرالشرط، وهو اليمين (البناية) تحريم الحلال: فإنه يكون يميناً (البناية) ولو قال ذلك إلخ: يعني لو حلف بهذا اللفظ على أمر ماض، فإن كان عنده أنه صادق، فلا شيء عليه، وإن كان يعلم أنه كاذب، فهو الغموس. [العناية ٣٦٣-٣٦٣] فهو الغموس: لا كفارة فيها عندنا (البناية) ولا يكفر اعتباراً إلخ: يعني كما لو حلف به على أمر في المستقبل، فإنه في المستقبل كان يميناً يكفر، ولا يكفر الحالف، كذلك إذا كان في الماضى (العناية)

وقيل: وهو قول محمد بن مقاتل: يكفر؛ لأنه علق الكفر . مما هو موجود، والتعليق بالموجود تنجيز، فكأنه قال: هو يهودى. [العناية ٣٦٣/٤] فيهما: أي في الماضي والمستقبل. (البناية) يكفر فيهما: أي في الماضي والمستقبل؛ لأنه لما أقدم على ذلك الفعل، وعنده أنه يكفر، فقد رضي بالكفر. [العناية ٣٦٣/٤] وكذا: يعني لا يكون يميناً بهذه الألفاظ. (البناية)

^{*} أخرجه أبوداود وابن ماجه من طرق متعددة. [نصب الراية ٢٩٥/٣] أخرج أبوداود في "سننه" عن ابن عباس أن رسول الله الله الله الله قال: من نذر نذراً ولم يسم فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً أطاقه فليف به، قال أبوداود: روى هذا الحديث و كيع وغيره عن عبدالله بن سعيد بن أبي الهند أوقفوه على ابن عباس. [رقم: ٣٣٢٢، باب من نذر نذرا لا يطيقه]

إذا قال: إن فعن كذا، فأنا راب، أو سارق، أو شارتُ حمر، أو أكل ربا؛ لأن حرمةُ هذه الأشياء تحتمل النسخ والتبديل، فلم يكن في معنى حرمة الاسم، ولأنه ليس بمتعارف. فصل في الكفارة

قال: كفارة اليمين عتق رقبة، يُحْزَىٰ فيها ما يجزىٰ في الطهار، وإن شاء كسا للمورعد عشرة مساكين كل واحد ثوبا فما راد، وأدباه ما يحور فيه الصلاه، وإن شاء أصعم عشرة مساكين كالإطعام في كفارة الظهار، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَكُفَّارَتُهُ

هده الأشاء أي حرمة ابرنا و لسرقة وشرب خمر وأكن لربا (لساية) تحتمل السنح الح أقون: في كلام لمصلف عن ونشر على غير لسن ودنك لأن قوله: نسخا متعلق نشرت خمر وأكن بربا وقوله: تديلاً بابرنا و بسرقة، وير د بالتديل قلاب هي على ما ذكر وهد إقاده، و لحمل على ما ذكره صاحب للهائة إعادة، و حمل على لأولى: أولى، فإذ كان كدنك: لم تكل حرمة هذه لأشياء في معنى حرمة سهالله بعالى؛ لأن حرمته لأحل في حان، فلاينحقني بيلين بذكر هذه لأشياء [لعاية ٤ ٣٦٣] أما لزنا و ليلي المقاودة بالمرقة فيها حار أن كول حلالاً به بوحه بنكات، ومنك بلمين، فسمئي حتمان نقلاهما من خرمة إلى خل بالسبب الشرعي بسحا وتبديلا، وأما حمر و برن فيحتملان بسبح، أما حمر فطاهر، ألما كانت حلالاً ثم نسبح، وأما الرنا فلحتمل بسبح في نفسه وإن ما يرد بسبح في حقه، ألا ترى أنه يعل في در حرب (بنهاية)

حرمة الاسم أي حرمة هتك سم سد بعنى (سابة) ليس عتعارف قلا يكون عيد. (اعداية) فصل في الكفارة با فرع من بيان موجب، شرع في بيان موجب، وهو لكفارة، لكن هي موجب بيمين عبد لاقلاب؛ لأن ليمين م تشرع للكفارة، بن تنقب موجبة ها عبد بنقاضها بالحث. [بعابة ٤ ٣٦٥] ما يجوئ الح يعني لرقبة مسلمة و كفرة، و بدكر والأبثى، و لصغير والكبيرة لأن بته عروجل صبق الرقبة في موضعين و م يقيد، فبحر هنا ما حار ثمة، ولا تحرئ العمياء، ولا مقطوعة ليدين، و لرحبين، و مقطوعة بده ورحبه من حالت و حد نعلاف بعور ، و مقطوعة بحدى بيدين، و بحدى برحبين، وفي الأصم اختلاف المشايخ، والاصح الجواز إذا صبح سمع [البناية ١٧٢/٨]

في كُفارة الطهار فيعطي لكل واحد من عشرة مساكين صاعاً من تمر، أو شعير، أو نصف صاع من حصة، أو دقيق أو سويق، فإن دع عشرة مساكين، فعدهم وعشاهم أحرأه. وكدئ إن طعم حسر، بس معه إدام، وإن عدهم وعشاهم، وفيهم صبي قطيم، أو قوق دنك شيئًا م جريه، وعبيه إصعام مسكين، واحد كذا ذكره الحاكم وعيره. [البناية ١٨٣/٨-١٨٤]

إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ الآية، وكلمة "أو للتخيير، فكان الواجب أحد الأشياء الثلاثة. والمنافعي عند على أحد لأشياء لتلاته: صام ثلاته أيام متنابعات، وقال الشافعي عند يُخيَّرُ؛ لإطلاق النص. ولنا: قراءة ابن مسعود عند: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"، وهي كالخبر المشهور، ثم المذكور في الكتاب في بيان أدني الكُسُوة مروي عن محمد. وعن أبي يوسف وأبي حنيفة عمد أن أدناه ما يستر عامة بدنه، حتى لا يجوز السراويل، وهو الصحيح؛ لأن لابسه يسمى عرياناً في العرف، لكن ما لا يُجزيه عن الكسوة يجزيه عن الكسوة يجزيه عن الطعام باعتبار القيمة. وإل قدّم الكتارة على احمَت: لم نحره، وقال الشافعي عند:

الأمة الاله المدام علم المسلم أم السائهم ما يكر العلم العي إلى شاء فرق، وإلى شاء الأمة الله الم المعلم الم

كالخبر المشهور ويحور الزيادة على النص بالمشهور.(انساية) في الكتاب قال الكاكي: أي في لمسوص، وقال لأتراري: أي في محتصر القدوري، وأراد بالمدكور، في قوله: في أول المصل، وأدناه ما تحور فيه الصلاة في بيان أدني الكسوة.[البناية ١٨٤/٨]

وهو الصحيح احترار عما روي في الوادر الله سماعه الله يحور (العدية) لكن ما لا بحويه الله يعي لو عصى كل مسكين لصف ثوب لم يجره عن الكسوة؛ لأن الاكتساء لا يحصل له ، ولكنه يحريه من لطعام إذ كال نصف ثوب يساوي لصف صاغ من حلطة ، وكديث لو أعصى عشرة مساكين ثوباً بيلهم ، وهو ثوب كثير لقيمة يصيب كلاً منهم أكثر من قيمة ثوب م يحره من الكسوة الأنه لا يكتسى له كل واحد منهم ، ولكن يحريه من الصعام ، وهن يشترص الله ، أو لا " ذكر شيخ لإسلام في طاهر الروية أنه يحريه لوى أن يكون عن الطعام ، أو لم ينو ، وعن أبي يوسف - " إذا لوى أن يكون عن لصعام يحريه عن الصعام ، وإن لم ينو لم يجزه .[العناية ٢٩٧/٤]

أ ورويت أنصاً عن أي بن كعب، فحديث الل مسعود رواه الل أي شية في مصفه أ، ورواه عبدالرر في في أمصفه أ. أنصب الراية ٣٩٦٣] رواه عبدالراق في أمصفه أحرب بن حريح سمعت عطاء خدل عند في أمصفه أحرب بن حريح سمعت عطاء خدل عند في المصفه أحرب بن مسعود فصده بلاية بعد مشاعب وأكدت هر هذا [١٨٥٨، بات صياح ثلاثة أيام وتقديم التكفير]

يجزيه بالمال؛ لأنه أداها بعد السبب، وهو اليمين، فأشبه التكفير بعد الجرح. ولنا: أن الكفارة لستر الجناية، ولا جناية ههنا، واليمين ليست بسبب؛ لأنه هانع غير مُفض، بخلاف الجرح؛ لأنه مُفض، ثم لا يُستردُّ من المسكين؛ لوقوعه صدقة. قال: ومن حمف على معصبة، منا أن الدائوت لا لكنه أناه، أو ليعتس علانا: سعى أن بتحت نفسه، وتُكفر عن تمسه؛ لقوله منا : "من حلف على يمين ورأى غيرها نحيراً منها فليًأت بالذي هو خير، ثم ليُكفّرُ عن يمينه"، "من حلف على يمين ورأى غيرها نحيراً منها فليًأت بالذي هو خير، ثم ليُكفّرُ عن يمينه"، "

جوراه بالمال أي يجرئ التكفير بالمال قبل الحست، وبه قال مالث وأحمد .. ، وقيد بالمال؛ لأن ظاهر مدهبه أن الصوم لا يحور؛ لأن العادات السلية لا تتقدم على وقت الأداء، وفي وحه يحور، وهو قوله القديم.[الساية ١٨٥٨] بعد السلس وهو اليمين؛ لأها تضاف إلى اليمين يقال: كفارة اليمين؛ والواحدات تضاف إلى أسباكها حقيقة، والأداء بعد السلس حائر لا محانة.[العناية ١٨٥٤]

ولا حماية ههما لأنما تحصل بحتك حرمة اسم الله تعالى بالحنث. (العماية) ليسب بسبب جواب على قوله: لأنه أداها بعد السبب، وهو اليمين، ووجهه: أن السبب ما يكول مفصياً، واليمين غير مفص إلى الكفارة؛ لأبحا تجب بعد لقصها بالحنث، وإنما أصيفت إليها؛ لأبحا تجب بحث عد اليمين، كما تضاف الكفارة إلى الصوم. [العناية ٢٨٨٤] لأنه مانع: فإن اليمين للبر، لا للحنث.

من المسكين. قين: هو معصوف عنى قوله: م يحره يعنى وإن م يقع كفارة ,دا وقع إلى المسكين قس خدث، لكن لا يسترد منه؛ لأنه قصد شيئين: ستر الحدية، وحصوب الثوب، ولم يحصل الأول، لعدم الحدية، فيحصل الثاني، فتكون قد وقعت صدقة، فلا رجوع فيها. [العناية ٢٧٠/٤] على بمن معده: من حدف على مقسم عليه من فعل، و ترك؛ لأن اليمين مركبة من مقسم به، وهو بالله، ومقسم عليه، وهو قوله: لأفعلن، أولا أفعل، فكان من باب ذكر الكل، وإرادة البعض. (العناية)

' أحرجه مسلم عن أبي هريرة، وأحرج البحاري ومسلم على عبد الرحمل لل سمرة و لم 'حده للفط ثم ليكفر إلا علد إمام أبي محمد قاسم لل ثابت بل حزم السرقسطي في كتاب 'عريب الحديث'. [صب الراية ٢٩٧٩٢٩٣] أحرج مسلم في صحيحه على أبي هريرة قال: اعتم رجل علد اللبي الله ثم رجع إلى أهله فوحد الصلية قد للموا، فأتاه أهله للطعامه، فحلف لا يأكل من أحل صليته، ثم بدا له فأكل، فأتى رسول الله تقى دلكر ذلك له، فقال رسول الله تشخير من حلف على يمين، فرأى غيرها خيرا منها، فليأها وللكفر عن يمينه [رقم: ١٥٥٠، ١٩٥ ماله باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها]

ولأن فيما قلناه، تفويتُ البر إلى جابر، وهو الكفارة، ولا جابر للمعصية في ضده. وإذا حمق الكافر، ثم حنت في حال كفره، أو بعد إسلامه: فلا حيث عبيه؛ لأنه ليس بأهل لليمين؛ لأنها تُعْقَدُ لتعظيم الله تعالى، ومع الكفر لا يكون مُعَظّماً، ولا هو أهل للكفارة؛ لأنها عبادة. ومن حرّم على نفسه تبيئا مما بملكه لم بصر مُحرّما، وعبه إلى استباحه كفارة يمين، وقال الشافعي عيد: لا كفارة عليه؛ لأن تحريم الحلال قلبُ المشروع، فلا ينعقد به تصرف مشروع، وهو اليمين. ولنا: أن اللفظ ينبئ عن إثبات الحسرمة، وقد أمكن إعماله بنبوت الحرمة لغيره بإثبات موجب اليمين، فيصار إليه. ثم إذا فعل مما حرَّمه قليلاً، أو كثيراً حنث، ووجبت الكفارة، وهو المعنى من الاستباحة المذكورة؛ لأن التحريم إذا ثبت تناول كلَّ جزء منه. ولو قال: كلُّ حلَّ على حرام، فهو على الطعام والشراب بلا أن بموى عبر دلث،

فيما قلناه. أي في تحنيث النهس، والتكهير بعد ذلك تهويت البر إلى حار، والجائر هو الكهارة، والهوات إلى حابر كلا فوات، فتكول المعصية الحاصلة بتفويت البر كلا معصية لوجود احابر. أما إذا أتى بالبر، وهو ترك الصلاة، وقطع الكلام عن الأب، وقتل فلان بغير حق، تحصل المعصية بلا حبرها، فتكول المعصية قائمة لا محالة، فلهذا قلباً: يحث نفسه، ويكفر عن يميه. [العناية ٤/٧٧] في ضده: أي في ضد ما قلناه، وأراد بالصد البر في اليمين. (الساية) لا يكون معظما: إذ الكفر إهانة واستخفاف بالحالق، وهو يبافي التعظيم. (العباية) لأنها عبادة: [والكافر ليس بأهل للعبادة] بحلاف الاستحلاف في الدعاوى والحصومات، فإن المقصود منه طهور حق المدعى بالمكور أو الإقرار، والكفر لا يبافي دلث. [العباية ٤/٢٧١] حرم على نفسه: مثل أن يعور: حرمت على نفسي ثوبي هذا، أو طعامي هذا. (العباية) استباحه: أي يعامل به معامنة المباح. (الساية) يقور: حرمت على نفسي ثوبي هذا، أو طعامي هذا. (العباية) استباحه: أي يعامل به معامنة المباح. (الساية) المبات الحرمة: فإما أن تثبت به حرمة لعينها، وهو غير جائز؛ لأنه قلب المشروع، كما ذكرتم، أو لعبر ها بإثبات الحرمة: فإما أن تثبت به حرمة لعينها، وهو غير جائز؛ لأنه قلب المشروع، كما ذكرتم، أو لعبرها بإثبات الحرمة: فإما أن تثبت به حرمة لعينها، وهو غير جائز؛ لأنه قلب المشروع، كما ذكرتم، أو لعبرها بإثبات المومن، وفيه إعمال النفظ، والمصير إن إعمال اللفظ عبد الإمكان واحب، فيصار إليه. [العباية ٤/٢٧٢]

والقياس أن يحنث، كما فرغ؛ لأنه باشر فعلاً مباحاً، وهو التنفس ونحوه، وهذا قول زفر . وحه الاستحسان: أن المقصود - هو البر - لا يتحصل مع اعتبار العموم، وإذا سقط اعتباره ينصرف إلى الطعام والشراب للعرف، فإنه يستعمل فيما يتناول عادة، ولا يتناول المرأة إلا بالنية لإسقاط اعتبار العموم، وإذا نواها كان إيلاء، ولا تُصرفُ اليمينُ عن المأكول والمشروب، وهذا كله حواب ظاهر الرواية، ومشايخنا قالوا: يقع به الطلاق عن غير نية؛ لغلبة الاستعمال، وعليه الفتوى، وكذا يتبغي في قوله: "حلال مروي حرام"، لمعرف. واختلفوا في قوله: "هرچه بردست ومن سروي حرام" أنه هل تشترط النية، والأطهر أنه يجعل طلاقاً من غير نية للعرف. ومن بدر من بروي حرام" القوله . "من نذر وسمّى فعليه الوفاء بما سمى".

و سس ال حسال الأوله هد في قوه أن بقال والله لا أفعل فعالا خلالا، وقد فعل فعلا خلالا، وهو سفس، وقت العلم، فلحس، في أن لا يتفس، وأن لا يعلم فيلون، فيعلم بدلالة حال عدم يرده العموم، فيصار إلى أحص حصوص، وهو لطعم وانشراب العرف، فإن العادة حارية بالسعمالة في الشاولات. العالمة على العلم والشراب العموم، فيال العادة أن الما الكلام يمين، فلكون معناه والله الأفريث، وهو من صور الإللاء (العملية) الماكون والمسروب حي رد أكل، أو شراب حيث (السابة) ومشابحة قالم أراد هم مشابح عم كأي لكر الملكف، وأي لكر بن أي سعيد، والفقية أي جعفر السابة ١٩٢٨] لفع له أي تقوله. كن حن علي حرام، وأنا يسعى أي وكد يسعى أن يقع الملاق (سابة ١٩٢٨) لفع له أي تقوله. كن حن علي حرام، وأنا يسعى أي وحواب الوقاء بالمدر الحاديث وصل الرابة الماه المها؛ ما أحراج المحاري في عربيات، وفي وحواب الوقاء بالمدر الحاديث [الصلت الرابة الماء] منها: ما أحراج المحاري في عربيات المرابة الماء المها؛ ما أحراج المحاري في

عربت، وفي وحوب الوقاء بالمدر أحاديث. [صب الرابة ٣٠٠٣] منها: ما أحرج المحاري في صحيحة عن لن عناس أن مرأة حاءت إلى لبني العقالت: إن أمي بدرت أن أحج، فسال قبل أن أحج أفاحج عنها، قال، بعم حجّى عنها، أرأبت لوكان عنى أمث دين أكنت قاصيته، قالت: بعم، فقال: فضوا الله الذي له فإن الله أحق بالوقاء. [رقم: ٧٣١٥، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة]

وإن عنق الندر بشوط، فؤحد النسرط: فعليه الوفاء بنفس الندر؛ لإطلاق الحديث، ولأن المعلَّق بشرط كالمُنْجَزِ عنده. وعن أبي حنيفة عنه أنه رجع عنه، وقال: إذا قال: إن فعلت كذا فعلي حَجة، أو صوم سنة، أو صدقة مال أملكه، أجزأه من ذلك كفارة يمين، وهو قول محمد عنه، ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمى أيضاً، وهذا إذا كان شرطاً لا يويل كونه؛ لأن فيه معنى اليمين، وهو المنع، وهو بظاهره نذر، فيتخير وبميل إلى أي الجهتين شاء، بخلاف ما إذا كان شرطاً يريد كونه، كقوله: إن شفى الله مريضى؛ لانعدام معنى اليمين فيه، وهو المنع، وهذا التفصيل هو الصحيح. قال: ومن حلف على يمين وقال: إن شاء الله النه مصلاً بمبه، فلا حت عليه؛ لقوله على أن حلف على يمين وقال: إن شاء الله نقد بَرَّ في يمينه " إلا أنه لا بد من الاتصال؛ لأنه بعد الفراغ رجوع، ولا رجوع في اليمين.

قال الترمذي: حديث حسن [رقم: ٥٣١، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين]

باب اليمين في الدخول والسكني

ومن حلف لا يدحل بيت، فدحل لكعبة، أو المسجد، أو بيعة، أو لكيسة م يحت؛ الأن البيت ما أعد للبيتوتة، وهذا البقاع ما بُنِيَتْ لها، وكُورَ ف دحل دهلراً، و ظلّة باب الدار؛ لما ذكرنا، والظلة ما تكون على السّكّة، وقيل: إذا كان الدهليز بحيث لو أُغْلِق البابُ يقى داخلاً، وهو مُسَقَّف يحنث؛ لأنه يبات فيه عادة. وإلى دخل صُفّة: حت؛ لأنها تُبنى للبيتوتة فيه في بعض الأوقات، فصار كالشتوي والصيفي، وقيل: هذا إذا كانت الصفة ذات حوائطاً ربعة، وهكذا كانت صُفَّافُهم، وقيل: الجواب مجرى على إطلاقه، وهو الصحيح.

باب السمر الحمل الحمل المعقاد اليمير على فعل شيء، أو تركه لم يكل بد مل ذكر أنوع الأفعال الواردة في اليمير، فدكرها في أبواب. وقدم المدحول والسكى على غيرهما من الأكل والشرب ونحوهما؛ لأل أول ما ينتاج إليه الإسمال الذي يتحقق منه اليميل بعد وجوده مسكل يدحل فيه ويسكنه، ثم يتوارد عبيه سائر الأفعال من الأكل والشرب وغير. [العباية ٤ ٣٧٧] طله باب الدار الظلة ما أظل فوق الباب حارج المدار، وأوضح دلك صاحب الحصر، فقال: الظلة هي التي أحد طرقي جدوعها على هده الدار، وصرفها الآخر على حائط الجار المقابل. وفي الدخيرة أن أراد بالظلة: الساباط يكون على باب الدار، قال صاحب المعرب أن قول المقتهاء: طلة الدار يريدول ها السترة التي فوق الباب، والكل في احقيقة معيى واحد. [البناية ١٩٧٨] لما ذكون أشار إلى قوله: لأل البيت ما أعد للبيتوتة. (اساية) دحل ضفة. أي في يميه لا يدخل بيتاً. (الساية) كالشتوي و الصيفي: الذي يبي لأن يبات فيه في الشتاء، والصيفي: الذي يبي لأن يبات فيه في الشتاء، والصيفي أن يصفاف أهل الكوفة، فحينئيا الميت مدحول الصفة في يميه لا يدخل بيتاً. (البناية) صفافهم أي صفاف أهل الكوفة، فحينئيا لا يكول على هيئة البيت، فلا يكول بيتاً، ولا يحنث. [البناية ١٩٨٨]

وهدا اللعبي موجود في الصفة إلا أن مدحلها أوسع، فيتناوها اسم البيث، فيحنث.[العباية ٤ /٣٧٩]

ومن حلف لا يدحل دارا، فلكن داراً خرية: لم يحت، ولو حلف لا يدحل هذه الدار، فلحنها بعد ما اهدمت، وصارت صحراء: حت؛ لأن الدار اسم للعرصة عند العرب والعَجَم، يقال: دار عامرة، ودار غامرة، وقد شهدت أشعار العرب بذلك، فالبناء وصف فيها، غير أن الوصف في الحاضر لغو، وفي الغائب معتبر. ولو حلف لا يدحل هذه الدار، فحرلت تم سيت حرى، فلحنها: جلت؛ لما ذكرنا أن الاسم باقي بعد الاهدام، وإلى حعلت مسحلاً، أو حماما، أو سنانا، أو بينا، فلحله لم يحت؛ لأنه لم يق داراً؛ لاعتراض اسم آخر عليه، وكذا إذا دخله بعد الهدام الحمام وأشباهه؛ لأنه لا يعود اسم الداربه، وإلى حلم لا يدحل هذا البت، فلحله بعد الهدام، وصار صحره: لا يحت؛ لأنه لا يبات فيه حتى لو بقيت الحيطان، وسقط السقف: يحتث؛ لأنه لا يبات فيه، وكذا إذا لي بينا احر، فلحله: لم يحت؛ لأن الاسم لم الشدوي وصف فيه، وكذا إذا لي بينا احر، فلحله: لم يحت؛ لأن الاسم لم الشدوي وسفط الدين وسقط الدين وسقط الدينا وسقط الدينا المناه المناوية وصف فيه، وكذا إذا لي بينا احر، فلحله: لم يحت؛ لأن الاسم المنوري وسمعها: حت؛

اسم للعوصه قال ابن أثير: العرصة كل موضع واسع لا بناء فيه. (البناية) وفي العائب معتبر. لما دكر في الأصول أن المحنوف عليه لا بد وأن يكون معلوماً، فإذا كانت مشاراً إليها، كان المحنوف عليه معلوماً، فإذا كانت مشاراً إليها، كان المحنوف عليه معلوماً، فلا حاجة إلى معرف، بخلاف المنكر، فإنه لا معرف له سوى الوصف، فيكون معتبراً. [العناية ٢٧٩/٤] الاسم الق وإنما تبدل الوصف، ودلك لا يعتبر في الحاضر. (البناية) لاعتواض اسم إلى. لأها لما تبدل العين. (البناية)

وأشباهه أي بعد كونه مسجداً أو بستاناً أو نحراً، فجعلها داراً ودحل: لم يحنث (الساية) يحث لبقاء الاسم، قال الله تعالى: الاست المورد وأنه صار بيتاً بعد الاهدام وأنه صار بيتاً بعد الدهدام وأنه صار بيتاً بسبب حادث، واختلاف السبب يوجب اختلاف العين، فلا يكون داخلاً في البيت المحموف عليه، فلا يحث، كدا في الشروح. [العناية ٢٨١/٤] على سطحها بالصعود إليه من خارج. (العناية)

لأن السطح من المدار، ألا ترى أن المعتكف لا يَفْسُدُ اعتكافه بالخروج إلى سطح المسجد، وقيل: في عرفنا لا يحنث. قال: وكد دحل دهسره: حن، ويجب أن يكون على التفصيل الذي تقدم، ورد وف في طاق ئال حبت الا تُعتق ئال، كال حارجا: محن؛ لأن الباب لإحراز الدار، وما فيها، فلم يكن الخارج من الدار. قال: ومن حد لا محمد لا مدحل هده مدر، وها فيها، فلم يكن الخارج من الدار. قال: ومن حد لا مدحل هده مدر، وها فيها، فلم حكم الابتداء. وجه الاستحسان: أن المدخول لا دوام له؛ لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل. وم حد لا مسل هدالدوم وهو راكبها، فنسرت في حدن أم حد، وكذا إذا حلف لا يركب هذه الدابة، وهو راكبها، فنسرل من ساعته: لم يحنث، وكذا لو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها، فأخذ في التُقلة من ساعته. وقال زفر حد يحنث؛ لوجود الشرط، وإن قل. ولنا: أن اليمين تُعقدُ للبر، فيستثنى منه زمانُ تحقيّه، وإل المد على حاله سعة: حدت؛

من الدار لأن الدار عبارة عما أحاط به الدائرة، وهو حاصل في عنوها وسفنه، (العباية) لا بحسب [بالوقوف على السطح]، قال الفقية أبو البيث في اللوازل : إن كان الحالف من بلاد العجم لا يحدث ما لم يدحل الدار؛ لأن الباس لا يعرفون دلك دخولاً في الدار. [العباية ١٨١٤] على المقصيل الح يعني به قوله: وإذا أعنى لباب يبقى داخلاً، وهو مسقف. (العباية) الحارب أي حارب الباب من الدار. (الساية) لان الدواء الح أي لأن الدواء على الفعل له حكم التداء الفعل، كما إذا حيف لا يبس هذا بثوب، وهو لابسه، أو لا يركب هذه الدالة، وهو راكبها، قداء على دلك يحث. [اساية ٨٤١] أن اللحول الحول الموجب، يعني سلمنا أن للدواء حكم الانتداء، لكن فيما له دوام، واطلاق الانتقال بدل الانفصال ولدحول لا دوام له؛ لأنه الفصال من احارب إلى الداحل، وليس له دوام، وإطلاق الانتقال بدل الانفصال أولى؛ لكونه حركة أبنية تسمى نقلة. [العناية ٤٨٣٤]

لأن هذه الأفاعيل لها دوام بحدوث أمثالها. ألا يرى أنه يُضْرَبُ لها مدة، يقال: ركبت يوماً، ولبست يوماً، بخلاف الدخول؛ لأنه لا يقال: دخلت يوماً، بمعنى المدة والتوقيت، ولو نوى الابتداء الخالص يصدق؛ لأنه محتملُ كلامه. قال: ومن حدد لا بسكن هده الدار، فحرح سفسه، ومتاعه وأهله فيها، و مُ يرد الرحوع اليها: حست، لأنه يُعَدُّ ساكناً ببقاء أهله ومتاعه فيها عُرْفاً، فإن السوقيَّ عامةً نهاره في السوق، ويقول: أسكن سكة ببقاء أهله ومتاعه فيها عُرْفاً، فإن السوقيَّ عامةً نهاره في السوق، ويقول: أسكن سكة كذا. والبيت والمحلة بمنزلة الدار، ولو كان اليمينُ على المصر لا يتوقف البر على كذا لما الماع والأهل فيما روي عن أبي يوسف على المصر في الصحيح من الجواب، عنه عرفاً، بخلاف الأول. والقرية بمنيزلة المصر في الصحيح من الجواب،

هذه الأفاعيل: وهو البس والركوب والسكى (الباية) لها دوام: فكان للدوام حكم الابتداء. عمى المدة إلى احتراراً عما يقال في مجاري كلامهم: دحلت يوماً، وحرحت يوماً، لكن لا بمعى المدة والتوقيت. [العاية ٢٨٤/٤] ولو نوى الانتداء أي لا ألبس بعد السزع، ولا أركب بعد السرول يصدق، فلا يحث؛ لأنه محتمل كلامه، سماه محتملاً، وإن كان قونه: لا يركب حقيقة في الابتداء؛ لأنه حقيقة فيه إذا لم يكن راكباً، أما إذا كان راكباً، فالانتداء من محتملاته. [البناية ١٥٥/٨]

ويقول إلى فهذا يدل على أنه يعد ساكناً سقاء أهله، ومتاعه فيها. (الساية) بمسرلة الدار أراد أن اليمين بقوله: لا أسكن هذه الدر. [الساية ٢٠٦/٨] بقوله: لا أسكن هذه الدر. [الساية ٢٠٦/٨] المصر بأن حلف لايسكن في هذا المصر أو في هذا البلد. (البناية) لا بنوقف إلى بمعنى إذا انتقل إلى مصر أخر بنفسه، ولم ينقل الأهل والمتاع لا يحنث في يمينه. [البناية ٢٠٦/٨]

لا يعد ساكا إلى: وإن لم يبقل الأهل والمتاع، بحلاف الأول، وهو قوله: لا أسكن هذا الدار، أو لا أسكل هذه الشرية، هذه السكة، أو المحلة، كما دكر. [البناية ٢٠٦/٨] بمسرلة المصر على إذا قال: لا أسكن هذه القرية، فحكمه حكم من قال: لا أسكن هذا المصر. [الساية ٢٠٧/٨] من الجواب. احترر به عن قول بعض مشايخنا: إن القرية كالدار. (البناية)

ثم قال أبوحنيفة: لابد من نقل كلّ المتاع حتى لو بقي وتد يحنث؛ لأن السكني قد ثبت بالكل، فيبقى ما بقي شيء منه. وقال أبويوسف عند: يعتبر نقل الأكثر؛ لأن نقل الكل قد عور سنع على من يعتبر وقال محمد عند: يعتبر نقل ما يقوم به كَدْ خدائيته؛ لأن ما وراء ذلك ليس من يتعذر، وقال محمد عند: يعتبر نقل ما يقوم به كَدْ خدائيته؛ لأن ما وراء ذلك ليس من السكنى، قالوا: هذا أحسن وأرفقُ بالناس. وينبغي أن ينتقل إلى منزل آخر بلا تأخير حتى يور، فإن الناسكة، أو إلى المسجد، قالوا: لا يبر، دليله في "الزيادات": أن من خرج بعياله من مصره، فما لم يتخذ وطناً آخر يبقى وطنه الأول في حق الصلاة، كذا هذا.

بعتبر وعبيه الفتوى، كدا في الكافي و المحيط (الساية) كد حدانبته أي سكناه فيما انتقل إليه (فتح القدير) ما وراء دلك أي لأن ما وراء الكدحداثية (الساية) حق الصلاة أي في حق قصر الصلاة. كدا هدا. يعني كدا حكم هذا الرحل الذي حلف لا يسكن الدار، أنه إذا انتقل إلى السكة أو إلى المسجد لا يبر في غينه؛ لأنه لما لم يتخذ وطناً آخر بقي وطنه الأول. [البناية ٢٠٩/٨]

باب اليمين في الخروج، والإتيان والركوب، وغير ذلك

قال: ومن حلف لا يحرح من المسحد، فأمر إسانا، فحمله فأخرجه: حلت؛ لأن فعل المأمور مضاف إلى الآمر، فصار كما إذا ركب دابة فخرجت، ولو أحرحه مُكُرها: م نحت؛ لأن الفعل لم ينتقل إليه؛ لعدم الأمر، ولو حمله برصاد، لا نأمره: لا يحت في الصحيح؛ لأن الانتقال بالأمر، لا بمجرد الرضا. قال: ولو حلف لا نحرح من داره إلا إلى حدرة، فحرح إليها، نم أبي حاحة حرى: لم حلت؛ لأن الموجود خروج مستثنى، والمضي بعد ذلك ليس بخروج. وم حلف لا يحرح إلى مكه، فحرح يرياها، تم رحع: حلت؛ لوجود الخروج هو الانفصال من الداخل إلى الخارج. وم حلف لا يأمها: لم يحت، حتى يدحلها؛ لأنه عبارة عن الوصول، قال الله تعالى: الخارج. وم حلف لا يأمها، من يدحلها؛ لأنه عبارة عن الوصول، قال الله تعالى: الخارج. وم حلف لا يذهب إليها، قيل: هو كالإتيان، وقيل: كالخروج،

ال اليمين الح دكر الحروج هها ظاهر التناسب؛ لأن له مناسبة المصادة بالدحول، وأما الإتيان والركوب مما يتحقق بعد الحروج، فاستصحبهما دكر الحروج. [العدية ٣٨٨-٣٨٧/٤] قال: أي محمد في الحامع الصعير". (الساية) فحرحت به؛ لأن حروجه يسبب إليه، والدابة آلته. (الساية) مكرها صورته: أن يحمله إنسان، فيحرجه مكرها. (العناية) في الصحيح احترار عن قول بعض المشايخ، فإهم قالوا: إنه يحنث؛ لما أنه كان متمكناً من الامتماع، فلم يمتمع صار كالامر بالإحراج. [العناية ٣٨٨،٤]

قال أي عمد ١٠٠ في الجامع الصعير ' (الباية) دلك: أي بعد الحروح المستثنى (الساية)

ليس بحووج يعني أن الحروج عبارة عن الانتقال من الداحل إن الحارج، ولم يوحد. [العناية ٢٨٨/٤] فيل: وهو قول نصير بن يجبى: هو كالإتيان: أي حكمه حكم ما لو قال: لا يأتيها، وقيل: كالحروج، أي حكمه حكم ما لو قال: لا يحرج إلى مكة. [النباية ٢١١/٨] وفيل وهو قول محمد بن سلمة. (النباية)

وهو الأصح؛ لأنه عبارة عن الزوال. قال: وإن حلف يأتين البصرة، فلم يأتما حلى مات: حلت في حر حره من أحره حياته؛ لأن البرَّ قبل ذلك مرجوّ، وأو حلف للسحة عد بن سطاع: فهد على استطاعة الصحير"، قال: إذا م بمرض، وم تبعه السلطان، وم خي أمر لا عدر على الباله، فلم ألك: حلن، وإن على استطاعة القضاء: دُل قلما بله، وين لله تعانى؛ وهذا لأن حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل، ويطلق الاسم على سلامة الآلات، وصحة الأسباب في المتعارف، فعند الإطلاق ينصرف اليه، وتصح نية الأول ديانة؛ لأنه نوى حقيقة كلامه، ثم قبل: يصح قضاء أيضاً؛ لما بينا، وقبل: لا يصح؛ لأنه خلاف الظاهر، قال: ومن حلف لا نحر حامراً له بلا باده، فأدن ها مرة، فحر حد، عدوج مقرون بالإذن، وما وراءه داخل في الحظر العام، ولو نوى الإذن مرةً: يُصدَق ديانة، لا قضاء؛ لأنه مراءه داخل في الحظر العام، ولو نوى الإذن مرةً: يُصدَق ديانة، لا قضاء؛ لأنه مراءه داخل في الحظر العام، ولو نوى

قال أي القدوري في "محتصره" (السابة) دول القدرة اعدم أن الاستطاعة تطلق على معيين: أحدهما: صحة الأساب والآلات، والثاني: القدرة الحقيقية وهي نوع على حدة يترتب عليها الفعل علد إرادته إرادة حارمة يخلقه الله تعالى عند الفعل، لا قبله عبدنا. [العباية ٤ ٣٨٩] استطاعة القصاء أي استطاعة القصاء الم الفعل عبد أهل السنة، وسميت استطاعة القضاء؛ لأن الفعل يوحد بإيحاد الله تعلى، وقضائه وقدرته، فإذا قصى يوجود الفعل أوجد قدرة العبد مع ذلك الفعل، ولو لم يوجد ذلك الفعل م يوجد القدرة القدرة الأهدرة، إلسابة ١٣٨٨]

لم بسا أراد قوله: لأنه نوى حقيقة كلامه.(الساية) حلاف الطاهر لما بينا أن الأول هو انتعارف، وفيه تخفيف على نفسه.(العناية) مقرون بالإدن لأن لناء للإلصاق، فيقتصي منصقاً، ومنصقاً به.(النناية) خلاف المظاهر: لكونه مخالفا لمقتضى الباء.(البناية)

ولم قال: إلا أن آدن لك، فأدن ها مرة واحدة، فحرجت، ثم خرجت بعدها بعير إدنه: لم يحت؛ لأن هذه كلمة غاية، فينتهي اليمين به، كما إذا قال: حتى آذن لك. و و أرادت المرأة احروح، فقال: إن حرحت فأنت طابق، فحست تم حرحت: لم جت، وكذلك إن أراد رجل ضرب عبده، فقال له آخر: إن ضربته فعبدي حر، فتركه ثم ضربه، وهذه تسمى يمين فور. وتفرد أبوحنيفة عم، بإظهاره. ووجهه: أن مراد المتكلم الرد عن تلك الضربة، والخرجة عرفاً، ومبنى الأيمان عليه ولو قال له رحل: احس فنعد عدي، ففال: إن تعديت فعدي حر، فحرح، فرحع ولو قال له رحل: احس فنعد عدي، ففال: إن تعديت فعدي حر، فحرح، فرحع السؤال، فينصرف إلى الغداء المدعو إليه، بخلاف ما إذا قال: إن تغديت اليوم؛ لأنه زاد السؤال، فينصرف إلى الغداء المدعو إليه، بخلاف ما إذا قال: إن تغديت اليوم؛ لأنه زاد

لأن هذه أي قوله: إلا أن آذن لث. (السابة) كلمة عابه أي كلمة تعبد معنى العابة؛ لأن "إلا أن ليس موصوعاً لها، بل للاستشاء، وتعدر حمله عليه؛ لأن صدر الكلام ليس من حسل الإدن، حتى يستشى الإدن مله، فيجعل محاراً عن 'حتى لماسلة بيلهما، وهو أن حكم ما قبل العابة، محالفاً لما بعدها، كما أن حكم ما قبل الاستثناء يحالف حكم ما بعده. [العباية ٢٩١٠٤] ادن لك. حيث ترتفع اليمين بالإدن؛ لأنه يصير غاية فترتفع به اليمين. (البناية)

بمبن فور وهو في الأصل مصدر فارت القدر إذا علت، فاستعبر لسرعة، ثم سميت به الحالة التي لا ريب فيها ولا لث، فقيل: حاء فلان، وحرج فلان من فوره أي من ساعته. [العناية ٢٩٢/٤] باطهاره أي باستنباطه، وكان الناس قبله يعلمون اليمين على نوعين: مؤبدة ومؤقتة لفظاً، ثم استببط أبوحيهة هذا النوع الثالث، وهو المؤبد نقطة، والمؤقت معنى. [العناية ٣٩٢/٤] تلك الصونة أي التي كان التهيؤ لها.

لم يحت ولا يعتق عنده. تعديت اليوم أي فتعدى في دلك اليوم حنث. لأنه راد إلى فلا ينصرف كلامه إلى العداء المدعو إليه، فلا يتقيد يمينه بدلك، فلا يجعل في كلامه بانياً على سوال الرجل فيجعل متدتًا في الكلام محترراً عن إلعاء الزيادة التي تكلم فيها [الساية ٢١٦/٨]

على حرف الجواب، فيجعل مبتدئًا. ومن حدث لا مركب دية فلا. في كن ديه عدا مادور له مدور، أو عبر مدود. لم يحث عند أبي حنيفة عدد إلا أنه إذا كان عليه دين مستغرق: لا يحنث، وإن نوى؛ لأنه لا ملك للمولى فيه عنده، وإن كان الدينُ غير مستغرق، أو لم يكن عليه دين: لا يحنث ما لم ينوه؛ لأن الملك فيه للمولى لكنه يضاف إلى العبد عرفاً، وكذا شرعاً، قال من المن عبداً وله مال فهو للبائع" الحديث، فتختل الإضافة إلى المولى، فلابد من النية. وقال أبويوسف عند: في الوجوه كلها يحنث إذا نواه؛ لاختلال الإضافة، وقال محمد من يخنث، وإن لم ينو؛ لاعتبار حقيقة الملك؛ إذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما.

لم تحت وهذا إذا لم ينو، فأما إذا نوى ركوب دابة العد، فيحنث إلا أنه إذا كان إلى (العناية) لنسوى فنه أي فيما ملكه العند المديون عند أي حليفة حتى لو أعتق عبد عبده لا يعتق (العناية) لم ينوه فإذا نواه حنث (الساية) لنموى أي في ما يملكه العند. عوقا حيث يقال: دابة عبد فلان، ولا يقال: دابة فلان (العناية) في الوحوه كلها وهي ما إذا لم يكن عليه دين، أو كان عليه دين غير مستغرق، أو دين مستعرق (العناية) لاحلال الاصافة يعني أن دين العند، وإن كان لا يمنع وقوع المنث للمولى عنده إلا أنه يصاف إن العند، فتحتل الإصافة إن المولى، فلا يدخل تحت مصلق الإصافة إلى المولى، فلا يدخل تحت مصلة الإطافة المائية العناية العناية عليها العناية العناية العناية العناية العناية العناية المناية المعالى المولى عنده الإلى المناية المناية

^{*} أحرجه الأثمة السنة. [بصب الراية ٢٠٤/٤] أحرج البحاري في أصحيحه على الرهري عن سلم بن عبد شه عن أبيه على أبيه على الله عن أبيه عن قال: سمعت رسول الله ". يقول: من حد عد من عد عد من عد عد من على المساط على الله على أو شرب في حائط أو في نخل] الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل]

باب اليمين في الأكل والشرب

قال: ومن حلف لا بأكل من هذه البحلة: فهو على غمرها؛ لأنه أضاف اليمين إلى ما لا يؤكل، فينصرف إلى ما يخرج منه، وهو الثمر؛ لأنه سبب إليه، فيصلح بحازاً عنه، لكن الشرط أن لا يتغير بصنعة جديدة، حتى لا يحنث بالنبيذ والخل والدبس المطبوخ. وإن حلف لا بأكل من هذا النسر، فصار رضا فأكله: أو صار الدن شيرازا حلف لا بأكل من هذا الرس، فصار وضا فأكله: أو صار الدن شيرازا حدف لا بأكل من هذا الرس، فصاء بمرا، أو صار الدن شيرازا محت: لأن صفة البسورة والرطوبة داعية إلى اليمين، وكذا كونه لبناً، فيتقيد به، ولأن اللبن مأكول، فلا ينصرف اليمين إلى ما يتخذ منه، بخلاف ما إذا حلف لا يكلم هذا الصبي، أو هذا الشاب، فكلم منهي عنه، المسلم بمنع الكلام منهي عنه،

راب اليمين إلى قد دكرنا أن أول ما يحتاج إليه الإنسان المسكن، ثم الأكل والشرب، وهذا الناب لبيان اليمين عليهما. [العناية ٣٩٤/٤] على غرها يعني إذا كانت لها فمرة، وأما إذا لم يكن، فاليمين تقع على الممنها. (العناية) فينصرف: لأن الحقيقة إذا تعذرت، يصار إلى المجاز. (العناية) فيصلح بطريق إطلاق اسم السب عنى المست. (الساية) أن لا يتعير الح لأن ما يصنع من ذلك الثمر ليس بثمر. (العناية)

بالسبة الذي يعمل من فمرها. (البناية) والحل الذي يفعل منه. (البناية) والدنس المطبوح وقيد بالمطبوخ وإن كان الدبس لايكون إلا مطبوحاً؛ احتراراً عما إذا أطلق اسم الدبس على ما يسيل من الرطب، كما ذكره في بعض المواضع من "الدخيرة" وغيره. [العناية ٣٩٥/٤] وإن حلف إلى كلامه يشير إلى قاعدة: هي أن اليمين إذا العقدت على عين بوضف يدعو ذلك الوضف إلى اليمين فيتقيد اليمين ببقاء دلك الوصف، فينزل منهزلة الاسم، ولذلك لا يحنث. [العناية ٣٩٦/٤]

ضيرارا وهو اللبن (الرائب الخاتر) يجعل في حرقة، ويعقد رأسها، ويعلق على وتد، ويتقاطر منه الماء الدي هيه جميعه، ويصير كالفالودج.[النئاية ٢٢٠/٨] إلى اليمين. فلا ينصرف إلى ما يتخذ منه.(البناية)

فلا يعتبر الداعى داعياً في الشرع. و ع حدف لا بأكل لحم هذا الحمل. فأكل عد ما صار كنسا. حنث؛ لأن صفة الصُّغَر في هذا ليست بداعيةٍ إلى اليمين، فإن الممتنع عنه أكثر امتناعاً عن لحم الكبش. قِال: ومن حلف لا بأكل نسر، فأكل رصد. له جلب: لأنه ليس ببسر، ومن حلف لا يأكن رصا، أو تسر، أو حلف لا بأكل رضا، ولا سرا، فأكل مُدند: حب عبد أبي حسفه حد . وقالا: لا بحب في السرصب يعبى: بالبسر المُذَنِّب ولا في البسر بالرطب المذنب؛ لأن الرطب المذنِّب يسمى رطباً، والبسر المذنب يسمى بسراً، فصار كما إذا كان اليمين على الشراء. وله: أن الرطب المذنب ما يكون في ذَنَبِه قليلُ بسر، والبسر المذنب على عكسه، فيكون آكلُه آكل البسر والرطب، وكل واحد مقصود في الأكل، بخلاف الشراء؛ لأنه يصادف الجملة، فيتبع القليل فيه الكثير. ويو حلف لا بشري رضا، فانسري كناسة سر فيها رض: لا حت: لأن الشراء يصادف الجملة، والمغلوب تابع، ولو كانت اليمين عبى الأكل حس: لأن الأكل يصادفه شيئًا فشيئًا، فكان كلّ منهما مقصوداً، وصار كما إذا حلف لا يشتري شعيراً، أو لا يأكله، فاشترى حنطة فيها حبات شعير، وأكلها: يحنث في الأكل دون الشراء؛ لما قلنا. قال: وع حيف لا يأكل حما، فأكل خم سيمت: لا حيث، والقياس: أن يحنث؟

هدا الحمل وهو ولد الضأن في السنة الأولى (الناية) حست فلا يتقيد ليمين بنجم الحمل (البناية) ولو كانت اليمين إلى بأن حلف لا يأكل رصبًا، فأكنه من كناسة بسر فيها رطب يحنث (اساية) كل منهما أي من الرصب والبسر (الساية) لما قلما وهو أن الشراء يصادف الجملة، والأكل يصادفه شيئًا فشيئًا (البناية) قال: أي محمد في "الجامع الصغير" (البناية)

لأنه يسمى لحماً في القرآن، وجه الاستحسان: أن التسمية بحازية؛ لأن اللحم منشؤه من الدم، ولا دمَ فِيه؛ لسكونه في الماء. وإن أكل لحم حسرير، أو لحم إسان: حنث؛ لأنه لحم حقيقي إلا أنه حرام، واليمين قد تعقد للمنع من الحرام. وكدا إدا أكل كندا، أو كرُّسًا: لأنه لحم حقيقةً، فإن نموه من الدم، ويستعمل استعمال اللحم، وقيل: في عرفنا لا يحنث؛ لأنه لا يُعَدُّ لحماً. قال: ولو حلف لا يأكل. أو لا يشتري شحما: لم يُعت إلا في شحم البطل عبد أبي حبهة حده. وقالا: حت في شحم الظهر أيصا، وهو اللحم السمين؛ لوجود خاصية الشحم فيه، وهو الذوب بالنار. وله: أنه لحم حقيقة، ألا ترى أنه ينشأ من الدم، ويستعمل استعماله، وتحصل به قوته، ولهذا يجنِّث بأكله في اليمين على أكل اللحم، ولا يحنث ببيعه في اليمين على بيع الشحم، وقيل: هذا بالعربية، فأما اسم يسيه بالفارسية: لا يقع على شحم الظهر بحال. ولو حيف لا يشتري، أو لا تأكل حما، أو شحما، فاشتري ليه، أو أكنها: لم يحنت: لأنه نوع ثالث؛ حتى لا يستعمل استعمال اللحوم والشحوم.

لأنه أي لأن لحم السمك. يسمى لحما إلى قال الله تعلى: طومل كن أنب خد مداه، وامر د منه حم السمك بالفعل. (البناية) أن التسمية إلى أي تسمية لحم السمك. (اساية)، والأصل فيه: أن النقص إدا تناول أفراداً، وفي بعصها نوع قصور لا يدخل القاصر تحته، ولحم السمك فيه قصور؛ لأن النحم من الالتحام، والالتحام بالاشتداد، والاشتداد بالدم، والدم في السمك ضعيف. وقال المصف: لا دم فيه، حمله عسرية المعدوم؛ لكونه يسكن الماء، فكان معني اللحم قاصراً فيه، فلا يدخل تحت النفظ المصق. [العدية ٤ ١٩٨] لأنه: أي لأن كل واحد من الكبد والكرش. (البناية) قال أي محمد في الحامع الصغير". (البناية) شحم الظهر: وهو الذي خالطه اللحم.

ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة: أم يحسد، حتى يقضمها، ولو أكل من حد ها:

م حلت علد أي حليفة عند، وقلا: لا كل من حد ها حلت العلية مفهوم منه عرفاً.

ولأبي حنيفة عند: أن له حقيقة مستعملة، فإلها وتقلى تُعْلَى، ، وتؤكل قَضْماً، وهي قاضية على المجاز المتعارف على ما هو الأصل عنده، ولو قضمها حنث عندهما، هو الصحيح؛ لعموم المجاز، كما إذا حلف لا يضع قدّمَه في دار فلان، وإليه الإشارة بقوله: في الخبر حنث أيضاً. قال: ولو حلف لا يضع قدّمه ولو استقه كما هد حدد حدد المدان عينه غير مأكول، فانصرف إلى ما يتخذ منه، ولو استقه كما هد لا حد. هو الصحيح؛ لتعين المجاز مراداً. وله حمد لا أكل حمد عمد عمد عمد ما حدد هن مسر عمد أو لذك خبر الحنطة والشعير؛ لأنه هو المعتاد في غالب البلدان، هم كلامه.

من هذه الحيطة وإيما وضع المسألة في الحيطة المعينة؛ لأنه إذا عقد يمينه على أكل حيطة، لا بعينها يسعى أن يكون الحواب على قول أبي حنيفة كالحواب عندهما. [انعابة ٤٠١/٤] بقصيبها القصم: الأكل بأطراف الأسنان. (السابة) له أي لقوله؛ لا يأكل من هذه الحيطة. (السابة) وهي أي احقيقة المستعملة حاكمة على إلخ. (السابة) عنده أي عبد أبي حبيفة .. (البناية) هو الصحيح احترز به عن روية أحرى عنهما، وهي أنه إذا كل عين احتطة لا يحيث. (السابة) لا نصع المراد بالوضع الدخول. دار فلال يُحيث إذا دحلها حافياً، أو راكباً. (السابة) والمنه أي وإلى عموم المجار. (السابة) عبر ماكول فكانت الحقيقة متعدرة. (العبابة) ولو استقه أي أكله من عير مصع. (العبابة) والعبدة أي أكله من عير مصع. (العبابة) والعرف وإن اعتبر، فالحقيقة لا تسقط به؛ وهذا لأن عين الدقيق مأكول. والأصح: أنه لا يحتث؛ لأن هذه الحقيقة مهجورة، ولما الصرف المن عن الدقيق مأكول. والأصح: أنه لا يحتب؛ إن تكحتك، مهجورة، ولما الصرف المن عنه العرف سقط اعتبار الحقيقة، كمن قال لأحنية: إن تكحتك، فعدي حر، فرق بحا، لم يحتب؛ لأن يجيه لما الصرف إلى العقد لم يتناول حقيقة الوطء. [العبابة ٤٣/٤٠]

وكدا إذا أكل خبر الأرز بالعراق لم يحنث؛ لأنه غير معتاد عندهم، حتى لو كان بطبرستان، أو في بلدة طعامهم ذلك: يحنث. ولو حلف لا بأكل الشواء: فهو على اللحم دول المادخان والحزر؛ لأنه يراد به اللحم المشوي عند الإطلاق، إلا أن ينوي ما يشوى من بيض، أو غيره لمكان الحقيقة، وإل حلف لا يأكل الطبح: فهو على ما بطخ من الملحم، وهذا استحسان؛ اعتباراً للعرف؛ وهذا لأن التعميم متعذر، فيصرف إلى خاص هو متعارف، وهو اللحم المطبوخ بالماء، إلا إذ نوى غير ذلك؛ لأن فيه تشديداً، وإن أكل من مَرَقِه: يحنث؛ لما فيه من أجزاء اللحم، ولأنه يسمى طبيحاً. ومن حلف لا بأكل الرؤوس، فيميه على ما يُكبسُ في التنافير، ويباع في المصر، ويقال: يَكُنسُ. وفي "الحامع الصعير": ولو حلف لا بأكل رأسا، فهو على رؤوس البقر والغنم علم أبل حيفة على وقال أبو توسف ومحمد عبية: على الغنم حاصة، وهذا اختلاف عصر

عندهم: أي عند أهل العراق. (البداية) بطبرستال. هي آمل وولايتها، وقيل: أصبها تبرستال؛ لأل أهلها يحاربون بالتبر، وهو الفأس، فعربوه إلى صبرستان. [العداية ٢/٤٤] متعدر أل الدواء المسهل مطبوخ، وعن بعدم بيقين أنه لم يرد ذلك. (العناية) المطبوح بالماء: قانوا: قيد بقوله: بالماء؛ لأن القلية اليابسة لا تسمى مطبوحاً، فلا يحنث بأكمها. (العناية) لأل فيه تشديدا: أي على نفسه، وقد نوى حقيقة كلامه. (البناية) من مرقه: أي من مرق اللحم المطبوخ بالماء. (البناية) اجزاء اللحم وهي ما يدوب منه. (البناية) ولأنه أي ولأل مرق اللحم المطبوخ. (البناية) يكبس في التنانير. أي يطم به التنور يعني يدحل فيه، من كبس الرجل رأسه في جيب قميصه، إذا أدخله فيه. (العناية) ويباع في المصر. [في الأسواق] لأل رأس الحراد حقيقة، وبيس بمراد، فيصرف إلى المجار المتعارف. (العناية) ويقال: يكنس: بالنول بدل الباء على صبعة المبني بنفاعل من كنس الظبي في الكناس، إذا دخل فيه، والأول هو الصحيح. [العناية ٢٣٢/٤]

وزمان كان العرف في زمنه فيهما، وفي زمنهما في الغنم خاصة، وفي زماننا يفتى على حسب العادة، كما هو المذكور في "المختصر", قال: ومن حلف لا يأكل فاكه، فكل على، و رمانا، و رضا، و فلاء، و حيار أو على العسم الله يتفكّه به قبل الطعام وبعده أي يتنعم والرطب والرطب والرابس فيه سواء بعد أن يكون التفكّه به معتاداً، حتى به زيادة على المعتاد، والرطب واليابس فيه سواء بعد أن يكون التفكّه به معتاداً، حتى لا يحنث بيابس البطيخ، وهذا المعنى موجود في التفاح وأخواته، فيحنث بها، وغيره موجود في القتاء والخيار؛ لأهما من البقول بيعاً وأكلاً، فلا يحنث بهما. وأما العنب والرطب والرمان، فهما يقولان: إن معنى التفكه موجود فيها، فإنما أعز الفواكه، والتنعم بها يفوق التنعم بغيرها. وأبوحنيفة حمد يقول: إن هذه الأشياء ثما يتغذى بها، ويتداوى بها، فأوجب قصوراً في معنى التفكه للاستعمال في حاجة البقاء، ولهذا كان اليابس منها من التوابل،

فيهما فأفتى بوقوع اليمين على رؤوسهما. (البناية) في الغمم حاصة فأفتيا بوقوع اليمين عليها لا عير. (البناية) قال أي محمد عنه في الحامع الصغير '.(البناية) أيضا يعني لا في القثاء والخيار.(العناية)

المعتاد أي عبى العدء الأصبي (لعباية) فيه أي في انتفكه بهذه الأشياء (البناية) سواء: يعني أن ما كان فاكهة ، لا مرق فيه بين رطب ويابس هذه الأشياء لا يعد فاكهة ، فيحب أن يكون رطبها كذلث (العباية) لا محت إلى فيابه لا يعتاد ياسمه فاكهة في عامة البلاد (الساية) واحواته من السفرجل والإحاص والعب . بيعا فإن بائع المقول هو الذي يبيعها لا عير ، وأما أكلاً فإهما يوضعان على الموائد حيث يوضع البعباء والبصل (العناية) فلا يحتث : فيما إذا حلف لا يأكل فاكهة (البناية)

ثما بتعدى: يعني العنب والرطب.(العناية) حاجة النفاء. يعني بقاء الإنسان وقوامه. (الساية) ولهذا أي ولأحل الاستعمال في بقاء الإنسان.(البناية)

أو من الأقوات. قال: ولو حيف لا يأتده، فكنُّ شيء اصطبغ به فهو إداه، والتبواء ليس يادام، والملخ إدام، وهد عيد أبي حيفه وأبي يوسف عيد. وعال محمد عيد: كل ما يؤكل مع خبر عيا، فهو بداه، وهو رواية عن أبي يوسف عيد؛ لأن الإدام من المؤادمة، وهي الموافقة، وكل ما يؤكل مع الخبز موافق له كاللحم والبيض ونحوه. ولهما: أن الإدام ما يؤكل تبعاً، والتبعية في الاختلاط حقيقة؛ ليكون قائماً به، وفي أن لا يؤكل على الانفراد حكماً، وتمام الموافقة في الاختلاط حقيقة؛ ليكون قائماً به، وفي أن لا يؤكل على الانفراد حكماً، وتمام الموافقة في الامتزاج أيضاً، والخل وغيره من المائعات لا يؤكل وحدها، بل يشرب، والملح لا يؤكل بانفراده عادةً، ولأنه يذوب، فيكون تبعاً، بخلاف اللحم، وما يضاهيه؛ والملح لا يؤكل وحده إلا أن ينويه؛ لما فيه من التشديد، والعنب والبطيخ ليسا يادام،

قال أي محمد على الحامع الصغيرا (البناية) اصطبع. على بناء المععول، كذا كان مقيداً بخط الثقات، وهو التعل من الصبع، ويقال: اصطبغ بالحل، وفي الحل. [العاية ٤٠٥/٤] ليس بادام لأنه يؤكل وحده. (الساية) والملح ادام لأنه يؤكل مع الخبز. (البناية) كل ما يؤكل إلى. وحاصل دلك على ثلاثة أوجه: ما يصطبغ به فهو إدام بالاتفاق، واللطيخ والعب والتمر، وأمثالها مما يؤكل وحده غالباً ليس بإدام بالاتفاق، وفي البيض واللحم واجبن اختلاف، جعلها محمد إداماً، حلافاً لهما. [العناية ٤٠٦/٤]

ما يؤكل. أي في العرف والعادة. والتبعية إلخ: يعي أن التبعية على نوعين؛ حقيقيةً: وذلك في الاختلاط؛
تتكون قائمةً به، وحكمية: وهي أن لا تؤكل على الانفراد، واللحم لا يحتلط، فلا يكون تبعاً حقيقة، ويؤكل
ممرداً، فلا يكون تبعاً حكماً، فلا يكون إداماً. (العباية) حقيقة بأن يصير مع الخبز كشيء واحد فيتبعه، ويقوم
به. (البباية) وتماه الموافقة إلح. حواب عن قوله: لأن الإدام من المؤادمة يعني سلمناه، ولكن المؤادمة التامة الكاملة
في الامتزاج أيضاً و لم توجد في هذه الأشياء إلا أن ينويه؛ لما فيه من التشديد. [العناية ٤٠٦/٤]

وما يصاهيه مثل الجنن والبيض، فإها ليست بإدام. (البناية) لأنه: أي لأن اللحم وما يضاهيه. (الناية) ليسا بإدام: يعني بالاتفاق لما دكرنا هو الصحيح، كذا دكر شمس الأثمة السرخسي، وقال بعض مشايخنا: إنه على هذا الاختلاف.[العناية ٤٠٦/٤]

هو الصحيح. وإذا حلف لا ينعدى: فالغداء الأكل من صوع الفحر إلى لله العشاء من صلاة الصهر إلى صف سين لأن ما بعد الزوال يسمى عشاءً، ولهذا تسمى الظهر إحدى صلاقي العشاء في الحديث. والسّخور من لله البيل إلى صوح المهر المعجود من السّخو، ويطلق على ما يقرب منه، ثم الغداء والعشاء ما يقصد به الشّبع عادة، وتعتبر عادة أهل كل بلدة في حقهم، ويشترط أن يكون أكثر من نصف الشبع. ومن قال. إلى سسب، أو كسب، أو سرس، فعدي حر، وقال. عسن سبنا دول سيء، لم يدس في الفصاء وغيره؛ لأن النية إنما تصح في الملفوظ، والثوب وما يضاهيه غير مذكور تنصيصاً، والمقتضى لا عموم له، فنغت نية التخصيص فيه. ولا على الله نكرة في محل الشرط فتعم، فعملت نية التخصيص فيه، حاصة؛ لأنه نكرة في محل الشرط فتعم، فعملت نية التخصيص فيه،

فالعداء الاكل الح قال في 'النهاية': هذا توسع في العبارة، ومعناه: أكل العداء والعشاء والسحور عمى حذف المضاف؛ ودلك لأن الغداء اسم لطعام الغداة، لا اسم أكل. [العناية ٤٠٧٤] السحر وهو اشت الأخير من البيل إلى صوع الفجر. (البناية) وتعتبر عاده الح يعني إل كانت خبزاً فجبز، وإن كانت خما فلحم، وإن كانت لبعاً فبين، وفي "المحيط': حتى لو كال الحالف مصرياً يقع على الخبز، فلو تغدى بغيره من الأرر والتمر واللبل لم يحنث، وإل كان بدوياً، فيتعدى بالتمر واللبن يحنث. [ابناية ٢٤٠/٨] في حقهم حتى إن احضري إذا حلف على ترك الغداء، فشرب اللبن لم يحنث، والبدوي خلافه؛ لأنه عداء في البادية. [العناية ٤٠٨٤] ويشترط إلى لأن من أكل لقمة أو لقمتين يصح أن يقول: ما تعديت وما تعشيت. (العناية) وعيره يعني لا يصدق قصاء ولا ديانة. (البناية) لال الليه الى لتعيين بعض محتملات المعض. (العناية) يصاهيه: مثل الطعام والشرب. (الناية) لم يدين الح يعني م يصدق في القضاء خاصة، ويصدق ديانة. (البناية) لأنه أي لأنه أي لأن ثوباً في إن لبست، وطعاماً في إن أكلت، وشراباً في إن شربت. (البناية)

إلا أنه خلاف الظاهر، فلا يدين في القضاء. قال: ومن حلف لا يشرب من دجلة، فشرب منها بإناء: لم يحنث، حتى يكُرع منها كوّعا عند أبي حبيفة حيثه، وقالا: إذا شرب منها بإناء يحنث؛ لأنه المتعارف المفهوم. وله: أن كلمة "من" للتبعيض، وحقيقته في الكرّع، وهي مستعملة، ولهذا يحنث بالكرع إجماعاً، فمنعت المصير إلى الجماز، وإن كان متعارفاً. وإن حلف لا يشرب من ماء دجلة، فشرب منها بإناء: حث؛ لأنه بعد الاغتراف بقي منسوباً إليه، وهو الشرط، فصار كما إذا شرب من ماء فر يأخذ من دجلة. ومن فال: إن لم أسرب الماء الدي في هذا الكور اليوم فامرأته صالق، وليس في الكور ماء: لم يحنث، فإل كان فيه ماء، فأريق قبل البيل: لم يحنث، وهذا عند أبي حبقة وعمد عين، وقال أبويوسف حيد: يحت في دبك كله، يعني: إذا مضى اليوم، وعلى هذا الخلاف إذا كان اليمين بالله تعالى. وأصله: أن من شرط انعقاد اليمين،

حلاف الطاهر ؛ إذ الطاهر العموم (السابة) في القصاء: لأن في التصديق فيه تحفيفاً له، فلا يصدق (السابة) دجلة ؛ وهو عمر ببعداد. (السابة) كرعا والكرع تناول الماء بالقم من موضعه من غير أن يأحده بيده، يقال: كرع الرحل في الماء إذا مد عنقه خوه ليشرب منه [السابة ١٤٢٨ ٢٤٢]

لأنه المتعارف المعهوم: أي الشرب بالإناء فإن المفهوم من قوهم: أهن فلان يشربون من دجلة: أهم يشربون من مائها. [العناية ٤١١/٤] وهي مستعملة: فلأن الناس يكرعون من الأهار والأودية. (العناية) وهو الشرط أي شرط الحيث في الشرب كون الماء مسوباً إلى دجلة، والماء في الإناء مسوب إليها، فكان الشرط قائماً، فصار كما إذا شرب من هر يأحد من دجلة؛ لأن الشرط كون الماء من دجلة [البناية ٨/٤٤] لم يحدث علم عدم الماء في الكور، أو لم يعلم. (العناية) فأريق. وفي نسخة: فأهريق.

كله. أي فيما إذا كان فيه الماء، وفيما لم يكن (العناية) إذا كان اليمين إلخ: بأن قال: والله لأشربن الماء الذي في هذا الكور اليوم، وليس في الكوز ماء، أو كان فيه ماء، فأهريق قبل الليل م يُعنث عندهما، خلافاً لأبي يوسف كله. [البناية ٨٥٤٨]

وبقائه التصور عندهما، خلافاً لأبي يوسف عن لأن اليمين إنما تعقد للبر، فلابد من تصور البر؛ ليمكن إيجابه. وله: أنه أمكن القول بانعقاده موجباً للبر على وجه يظهر في حق الخلف، ولهذا حق الخلف، ولهذا حق الخلف، ولهذا لا ينعقد الغموس موجباً للكفارة. وم كس السمل وعيمه، فعي الوجه الأول: لا ينعقد الغموس موجباً للكفارة. وم كس السمل وعيمه، فعي الوجه الأول: لا حس عدهما، وحد في مسع عدد عن حس في حس، وقالوجه الثاني: حس في حس معمع، فأبو يوسف عدد في مسع عدد في حس، وقالوجه الثاني: حس في حد حميد، فأبو يوسف عدد فرق بين المطلق والمؤقت. ووجه الفرق: أن التوقيت للتوسعة، فلا يجب الفعل إلا في آخر الوقت، فلا يحنث قبله، وفي المطلق يجب البركما فرغ، وقد عجز، فيحنث في الحال. وهما فرقا بينهما، ووجه الفرق: أن في المطلق يجب البركما فرغ، فإذا فات البر بفوات ما عقد عليه اليمين يحنث في يمينه، كما إذا يجب البركما أما في المؤقت فيجب البرفي الجزء الأخير من الوقت، وعند فلك لم تبق محلية البر؛ لعدم التصور، فلا يجب البرفيه، وتبطل اليمين كما إذا عقده فلك لم تبق محلية البر؛ لعدم التصور، فلا يجب البرفيه، وتبطل اليمين كما إذا عقد عليه اليمين كما إذا عقد فيجب البرفيه، وتبطل اليمين كما إذا عقد فيورس

عقد لمبر فإذا لم يتصور الر لا يعقد. حق الحنف فإذا لم يتصور الأصل لا يعقد في حق الحلف. (الساية) لا يعقد في ولأحل تصور الأصل لا يعقده في حق الحلف، وهو الكفارة لا تعقد العموس حال كوما موحة للكفارة؛ لأنه لما لم يتصور الأصل لا يطهر في حق الحلف، وهو الكفارة. [البناية ٢٤٦/٨] الوحد الأول يعني فيما إذا لم يكن في الكور ماء. (العاية) الوحد المالي وهو أن يكون فيه ماء، فأهريق. (العناية) قانو يوسف في قرق في الوجد الأول، وهو الذي م يكن في الكور ماء بين المطلق عن ذكر اليوم، وبين المؤقت به، فقال في المطبق: أنه يُحنث في اخال، وفي المؤقت: يتوقف حنثه إن أخر اليوم إلى عيونة الشمس. [العاية ٤١٤/٤] وهما فرقا يبهما أي في مسألة الوجد الثاني، وهو ما إذا كان في الكور ماء، فأهريق. هات الحالف في حد ذلك أي وعد الحرء الأحير (الساية) هات الحالف في حدد الحرء الأحير (الساية) كما إذا عقده المتادة على أن وجود المحل كما هو شرط لانعقاد اليمين كذلك لبقائها. [العناية ٤١٤/٤] و

ابتداء في هذه الحالة. قال: ومن حلف ليصعد السماد، أو بقد هذا لحجر دها: عند تعيد عند الفدوري الله وقال زفر عنه لا تنعقد؛ لأنه مستحيل عادة، فأشبه المستحيل حقيقة، فلا ينعقد. ولنا: أن البر متصور حقيقة؛ لأن الصعود إلى السماء ممكن حقيقة، ألا ترى أن الملائكة يصعدون السماء، وكذا تحويل الحجر ذهباً بتحويل الله تعالى، وإذا كان متصوراً ينعقد اليمين موجباً لخلفه، ثم يحنث بحكم العجز الثابت عادة، كما إذا مات الحالف، فإنه يحنث مع احتمال إعادة الحياة، بخلاف مسألة الكوز؛ لأن شرب الماء الذي في الكوز وقت الحلف، ولا ماء فيه لا يتصور، فلم ينعقد.

هده الحالة أي حالة عدم الماء في الكور. لأنه أي الصعود والقلب. واذا كان إلى إلى كان كدلث؛ لأن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى، وإيجاب الله تعالى يعتمد التصور دون القدرة فيما له حنف، ألا ترى أن الصوم واحب عنى الشيخ الفاني، وم تكن له قدرة لمكان التصور والحلف، وكدلك هها حث عقيب وحوب البر، فوجنت الكفارة للعجر الثانت عادة، كما وحنت الفدية هناك عقيب وجوب الصوم. [العناية ١٦/٤]

باب اليمين في الكلام

قال: ومر حدف لا بكت فلاما، فكدمة وهو خبث بسمع إلا أنه بانه: حدت؛ لأنه قد كلّمه، ووصل إلى سمعه، لكنه لم يفهم لنومه، فصار كما إذا ناداه، وهو بحيث يسمع، لكنه لم يفهم لتغافله، وفي بعض روايات "المبسوط" شَرَطَ أن يوقظه، وعليه عامة مشايخنا؛ لأنه إذا لم يتنبه كان كما إذا ناداه من بعيد، وهو بحيث لا يسمع صوته. ومو حدف لا بكسمة إلا بإدبه، فأدن له، وم يعدم بالإدن حتى كدمه حت؛ لأن الإذن مشتق من الأذان الذي هو الإعلام، أو من الوقوع في الإذن، وكلّ ذلك لا يتحقق إلا بالسماع. وقال أبويوسف: لا يحنث؛ لأن الإذن هو الإطلاق، وأنه يتم بالإذن كالرضا، قلنا: الرضا من أعمال القلب، ولا كذلك الإذن على ما مر.

بات الحلم الحامع الذي يستتم الأبواب المتفرقة، وهو الكلام؛ إذ اليمين في العنق، والطلاق، والبيع، وبان الفعل الحامع الذي يستتم الأبواب المتفرقة، وهو الكلام؛ إذ اليمين في العنق، والطلاق، والبيع، والشراء، واليمين في الحج، والصلاة، والصوم من أبواع الكلام، فذكر الحسن مقدم على ذكرابوع. (العباية) ووصل إلى نقل صاحب النهاية عن شيح الإسلام أن التكبيم عبارة عن إسماع كلامه، كما في تكبيم نفسه، فإنه عبارة عن إسماع نفسه، إلا أن إسماع الغير أمر باطن لا يوقف عبيه، فأقيم السنت المؤدي إليه مقامه، وهو أن يكون نجيث لو أصعى إليه أدبه، ولم يكن به مانع من السماع للسمع، ودار الحكم معه، وسقط اعتبار حقيقة الإسماع. [العناية ٤١٧/٤]

وعليه أي على شرط الإيقاط (الساية) وكل دلك: أي الإدن من الأدال أو من الوقوع في الإذل (الساية) هو الإطلاق. أي الإحارة والإباحة. كالرصا يعني أنه إدا حلف لا يكلمه إلا برصاه، فرضي امحلوف عليه بالاستثناء، وم يعلم الحالف، فكلمه لا يحلث؛ لما أن الرصا يتم بالراضي، فكذلك الإدن يتم بالأدل. [العاية ١٩/٤] على ما من أنه إما من الأدال الذي هو الإعلام، أو من الوقوع في الأدل، وذلك يقتضي السماع، ولم يوجد (العناية)

قال: وإن حلف لا يكلمه شهراً. فهو من حين حلف؛ لأنه لو لم يذكر الشهر لتأبّد اليمين، وذكر الشهر لإحراج ما وراءه، فبقي الذي يلي يمينه داخلاً عملاً بدلالة حاله، بخلاف ما إذا قال: والله لأصومن شهراً؛ لأنه لو لم يذكر الشهر لم تتأبد اليمين، فكان ذكره لتقدير الصوم به، وأنه منكر، فالتعين إليه. وإن حلف لا يتكلم، فقرأ القرآن في صلاته: لا يحث، وإن قرأ في غير صلاته: حنث، وعلى هذا لا يتكلم، فقرأ القرآن في صلاته: لا يحث، وإن قرأ في غير صلاته: حنث، وعلى هذا التسبيح والتهليل والتكبير، وفي القياس يحنث فيهما، وهو قول الشافعي حرب لأنه كلام حقيقة. ولنا: أنه في الصلاة ليس بكلام عرفاً ولا شرعاً، قال على: "إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس"، * وقيل في عرفنا لا يحنث في غير الصلاة أيضاً؛ لأنه لا يسمى متكلماً، بل قارئا ومسبّحاً. ولو قان: يوم أكدً فلانا، فامرأته طالق،

قال أي محمد - و "الجامع الصعير". (الساية) بدلالة حاله وهي العيظ الذي لحقه في الحال. (العباية) محلاف إلى فإنه لا يتعين الشهر من حين حلف، بن له أن يعين. لا تتأمد اليمين إما لأنه بكرة في سياق الإثبات، وإما لأن الصوم غير صالح للتأبيد لتخلل الأوقات التي لا تصبح أن تكون محلاً للصوم. [العباية ٤/٠٢٤] وعلى هذا التسبيح إلى يعني إذا حلف لا يتكلم، فقال: سبحان الله، أو قال: لا إله إلا الله، أو قال: ألله أكبر، فإن كان حار ح الصلاة يحنث. (الساية) فيهما: أي في الصلاة وحارجها. (الساية) ليس بكلاه إلى فإن سوجود في الصلاة لا يسمى كلاماً عرفً. [الساية ٢٥٢/٨]

^{*} تقدم في باب ما يصد الصلاة. [مصب الراية ٣٠٤/٣] رواه مسلم في "صحيحه" عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله الله الذ عطس رجل من القوم فقلت له: يرحمث الله، فرماي القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أمياه ما شأتكم؟ تنظرون إليّ، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفحادهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكني سكت، فلما صلى رسول الله تن فأبي هو وأمي، ما رأيت معلماً قده ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما قهربي ولا ضمي ولا شمين، قال: إن هذه عداد عداد لا يصلح فلها شيء من خلام ساس، إن هما تسلم ما كان من إباحته]

عيد حدر الله و سهر و الأن اسم اليوم إذا قرن بفعل لا يمتد يراد به مطلق الوقت، قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُولُّهُمْ يَوْمَئِذُ دُبُرَهُ ﴾، والكلام لا يمتد. و د عني النهار حاصة دبن في العصال: لأنه مستعمل فيه أيضاً، وعن أبي يوسف - انه لا يُدَيَّنُ في القضاء؛ لأنه خلاف المتعارف. ه أنه في السر أنه فا من على على حديد الأنه حقيقة في سواد الليل كالنهار للبياض خاصة، وما جاء استعماله في مطلق الوقت. منه و ن ب كسب و ١٠٠٠ لا ن عداد و ١٠٠٠ أه في: حي نفيده فاعلى أه فالي: إلى بادن فرعي م حي بأدب واعلى فاقرأته صالم، الله الله الله الماء والأدن الحساء وأنا كلمه بعد المله و الأدن الله حدال: الأنه غاية، واليمين باقية قبل الغاية، ومنتهية بعدها، فلا يحنث بالكلام بعد انتهاء اليمين. وال هات فلان مقص عنه كلام ينتهي بالإذن الممنوع عنه كلام ينتهي بالإذن والقدوم، ولم يَبْقَ بعد الموت متصورَ الوجود، فسقطت اليمين، وعنده: التصور ليس بشرط، فعند سقوط الغاية تأبد اليمين. ومن حش الاحمه عدد والدر و مده عدد عدام أو المرأد فالأن أو صليق فالأن فياع فالأن حياد، أو بالك مه ما أما ما حالات ص عمه فكلمهم: محسم لأنه عقد يمينَه على فعل واقع في محل مضاف إلى فلان،

وسد أراد به مطلق الوقت. (الساية) لا بمسد قبل في وجهه: لأنه عرض لا يقبل الامتداد إلا تتحدد الأمثال كالصرب والحلوس والسفر والركوب ونحو دلث. [فتح القدير ٢٢١/٤] لانه أي لأن كل واحد من القدوم والإدن. (الساية) عامه أما في كلمة حتى: فظاهر، وأما في إلا أن، فلما تقدم من مناسبة معنى المستشاء معنى المعاية، وكونه محاراً للغاية. [العباية ٢٢٤/٤] وال ماب فلال يعني الذي أسد إليه القدوم، أو الإذن سقطت اليمين لانتفاء تصور البر. [العناية ٢٤/٤]

حلاق لابي بوسف . فإنه قال: يبقى اليمين مؤبدة بعد سقوط العاية. (الساية) فكسبهم أي فكلم العدد في المسألة الأولى أو المرأة في المسألة الثانية أو صديق فلان في المسألة الثالثة. (الساية)

إما إضافة ملك، أو إضافة نسبة، ولم يوجد، فلا يحنث. قال عبد هذا في إضافة الملك بالاتفاق، وفي إضافة النسبة عند محمد على يحنث كالمرأة والصديق. قال في الزيادات": لأن هذه الإضافة للتعريف؛ لأن المرأة والصديق مقصودان بالهجران، فلا يشترط دوامها، فيتعلق الحكم بعينه، كما في الإشارة. ووجه ما ذكر ههنا، وهو رواية "الجامع الصغير": أنه يحتمل أن يكون غرضه هجرائه؛ لأجل المضاف إليه، ولهذا لم يعينه، فلا يحنث بعد زوال الإضافة بالشك. وإن كانت تمند عبي عبد عبد أن قال: عبد فلا عبد أن قال: في العبد، و حست في العبد، و حست في العبد، و حسن في العبد، و حست في العبد، و حست في العبد، و حست في العبد، و حسد في العبد، و حست في العبد، و حسد في العبد، و حست في العبد، و حست في العبد، و حست في العبد أعسا، وهو قول زفر عبد، وإن حسم لا بدحل در قال هدد، فناعها تم دحنها: العبد أعسا، وهو قول زفر عبد، وإن حسم لا بدحل در قال هدد، فناعها تم دحنها: في عبي على هذا الاختلاف، وجه قول محمد وزفر عبد؛ أن الإضافة للتعريف، والإشارة ولغت الإضافة، فاعتبرت الإشارة ، ولغت الإضافة ،

إصافة ملك كما في المسألة الأولى (الساية) إصافة بسمه كما في امرأة فلان، وصديق فلان.

مقصودان. أي لذاتهما لا لأحل المضاف إليه. (العاية) فلا يشبوط دوامها أي دوام إصافة المرأة إلى الزوج، وإصافة الصديق إلى فلان؛ لأن ما كان للتعريف لا يشترط دوامه للاستعناء عنه بعد التعريف. [العناية ٢٥٧/٤] بعيمه أي بعين كل واحد منهما. (العناية) كما في الاشارة بأن قال: لا أكلم صديق فلان هذا، أو روحة فلان هذه. (العناية) يحتمل أن يكون ويحتمل أن لا يكون. (العناية)

هجرانه. أي كل واحد من المرأة والصديق. (العناية) في العند بعد زوال الإضافة. (العناية) هذا الاحتلاف أي عند محمد من يحنث في الدار المشار إليها إذا بيعت، ثم وحد الدحول كما في العبد المشار إليه إذا بيع، ثم كلمه، وعندهما لا يحث. (النتاية) صها أي من الإضافة التي للتعريف. (النتاية) قاطعه للنبركة لكوها بمنزلة وضع اليد عليه، محلاف الإضافة؛ لحواز أن يكون لفلان عبيد. (البناية)

وصار كالصديق والمرأة. ولهما: أن الداعي إلى اليمين معنى في المضاف إليه؛ لأن هذه الأعيان لا تُهْجَرُ، ولا تعادي لذواها، وكذا العبد لسقوط منزلته، بل لمعنى في مُلاَّكها، فتتقيد اليمين بحال قيام الملك، بخلاف ما إذا كانت الإضافة نسبة كالصديق والمرأة؛ لأنه يعادى لذاته، فكانت الإضافة للتعريف، والداعي لمعنى في المضاف إليه غير ظاهر؛ لعدم التعيين، بخلاف ما تقدم. قال: وإن حسد لا كنه صحد هد الصلسات عاصد، أو كسمة حسد؛ لأن هذه الإضافة لا يحتمل إلا التعريف؛ لأن الإنسان لا يعادي لمعنى في الطيلسان، فصار كما إذا أشار إليه. وسي حسد لا تكمه هذا السنة، في الحاضر لغو، عكمه وعد صار سحد: حسد؛ لأن الحكم تعلق بالمشار إليه؛ إذ الضفة في الحاضر لغو، وهذه الصفة ليست بداعية إلى اليمين على ما مر من قبل.

صار أي العدد المشار إليه (الساية) والمراة فيكون فيه الحدث أيضاً. أن الداعي الى الح وتقريره: لا سلم أن الإصافة بتعريف، بن ليب أن الداعي إلى اليمين معنى في لمصاف إليه؛ لأن إخ (العباية) الاعبال أي الدار والدانة، والثوب (العباية) ملاكها أي يعادي ويهجر هذه الأشباء لأجل معنى في ملاكها (الساية) فتقيد السمين لقباء المعنى الداعي إد داك (العباية) لعدم التعبين أي لعدم تعيين المصاف إليه للهجران لكون المصاف أيضاً صاحاً بدلك، وإذا كانت لتعريف لم يشترط دو مها؛ ما ذكر با (العباية) علاف ما تقدم يعني إضافة لملك لتعبين المصاف إليه بدلك [العباية ع ٢٦٤] قال أي محمد من في الخامع الصعير أن (الساية) الميه أي إلى صاحب الصيسان، فتعلقت اليمين به، وإن كدم المشتري لا يحدث الساية ٨ ٢٠١١ وهذه الصفة إلى حواب عما يقال: أو كانت الصفة في الحاصر بعواً حيث إذ حلف لا يأكل هذا الرطب، فأكنه بعد ما صار تمراً، وتقريره: الصفة في الحاصر بعو إذا لم تكن داعية إلى اليمين، وهذه كذبك عني ما مر من قبل يعني في أون باب اليمين في الأكل والشرب، خلاف الرطب، فإن صفتها داعية إلى اليمين والعناية)

فصل

قال: ومن حنف لا يكسه حيما، و رما، و الحين، و الرمان: فهو على سته سنه: الله الله تعالى: همل أتى لأن الحين قد يراد به الزمان القليل، وقد يراد به أربعون سنة، قال الله تعالى: همل أتى على الإنسان حين من الدهر الله وقد يراد به ستة أشهر، قال الله تعالى: هو تو ي أكلها كل حين من الدهر الوسط، فينصرف إليه؛ وهذا لأن اليسير لا يقصد بالمنع؛ لوجود الامتناع فيه عادة، والمؤبد لا يقصد به غالباً؛ لأنه بمنزلة الأبد، ولو سكت عنه يتأبد، فتعين ما ذكرناه، وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين، يقال: ما رأيتك منذ حين، ومنذ زمان بمعنى، وهذا إذا لم تكن له نية، أما إذا نوى شيئًا، فهو على ما نوى؛ لأنه نوى حقيقة كلامه. وكدن ما هو المهر عندهما، وفال أبو حسم عنه الدهر لا أدرى ما هو المهم حقيقة كلامه. وكدن سهائيه

فصل لما كانت المسائل المدكورة في هذا الفصل من نوع الكلام متعلقاً بالأرماد سماه قصاً لا باباً. (العناية) حيناً ولا بية له على شيء من الوقت. [العناية ٢٧/٤]

الزمان القلبل قال الله تعالى: ه في مد حس مسه محس فسيح مد والمراد به: وقت الصلاة. (العناية) كل حبى أي كل ستة أشهر، فمن وقت الطلع إلى وقت الرطب ستة أشهر، ومن وقت الرطب إلى وقت الطلع ستة أشهر، ومعاه: أنه ينتفع بها في كل وقت لا ينقطع نفعها البتة. (العناية)

وهذا أي الحين الذي ممعنى ستة أشهر. (الساية) اليد إذا لم تكن له بية. [العناية ٢٧/٤] وهذا لأن اليسير الح أي الانصراف إلى ستة أشهر؛ لأن اليسير لا يقصد بالمنع؛ لعدم الحاحة إلى اليمين في الامتناع عن الكلام في ساعة واحدة؛ لأنه يوجد فيها عادة بلا يمين، والمؤبد لا يقصد عالناً به؛ لأنه ممنزلة الأند؛ لأن من أراد دلك يقول: أنداً في العرف، فلو كان مراده دلك لم يذكر الحين، ولو سكت تأبد اليمين، فحيث ذكر لاند به من فائدة سوى المستفاد عند عدم ذكره، وإلا لا يكون لذكره فائدة، فتعين الأوسط. [العناية ٢٢٧/٤] وهذا إذا إلى أي الحمل عنى ستة أشهر في قوله: لا يكدمه حيناً أو رماناً أو قالهما بالتعريف. [الساية ٢٦٣/٨] عندهما أي أي يوسف ومحمد عير يعني يقع عنى ستة أشهر؛ المنكر والمعرف سواء. (العناية)

وهذا الاحتلاف في المنكر، هو الصحيح، أما المعرف بالألف واللام يراد به الأبد عرفاً. لهما: أن دهراً يستعمل استعمال الحين والزمان، يقال: ما رأيتك منذ حين، ومنذ دهر بمعنى، وأبوحينفة عن توقّف في تقديره؛ لأن النغات لا تدرك قياساً، والعرف لم يُعْرَف استمراره لاختلاف في الاستعمال. وم حدم لا حدم مد. فهم على تلاد أله الله جمع ذُكر مُنكراً، فيتناول أقل الجمع، وهو الثلاث، ولو حلف لا يكلمه الأيام: فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة على وقالا: على الأسبوع، ولو حدف لا يكدمه الشهور: فهو على عشرة أشهر عنده، وعندهما: على الأسبوع، ولو حدف لا يكدمه الشهور: فهو على عشرة أشهر عنده، وعندهما: على التي عشر شهراً؛ لأن اللام للمعهود، وهو ما ذكرنا؛

هو الصحيح احترار عن رواية بشر عن أبي يوسف عن أبي حبيفة .. أنه قان: لا فرق عني قون أبي حبيفة بين قوله: دهراً، وبين قوله: الدهر (العباية) في الاستعبال وبيان احتلاف الاستعمان فيه: أن المعرفة تقع على الأند، خلاف الحين والرمان، ويقال: دهري لمن قال بالدهر، وأنكر الصابع، وحكى الله تعالى عنهم بقوله، هما بين الدهر هو الله أ، فهذا اسم لم يوقف على مراد المتكلم عند الإطلاق، والتوقف في مثل ذلك لا يكون إلا من كمال العلم والورع. [العباية ٢٨/٤] لأن الله إلى والأص أن حرف التعريف إذ دحن عنى سم الحمع بنصرف إلى أقصى ما ينطق عنبه اسم الحمع عند أبي حبيفة . في وهو العشرة؛ لأن الناس يقولون في العرف؛ ثلاثة أيام، وأربعة أيام إلى عشرة أيام، ثم بعد ذلك يقولون: أحد عشر يوماً، وماثة يوم، وألف يوم، فنما كانت العشرة أقصى ما ينتهي إليه لفظ الحمع، كانت هي المرادة، بحلاف ما إذ حلف لا يتروج السناء حيث يقع اليمين على الوحداة بتعدر صرفه إلى أقصى ما ينتهي إليه اسم لسناء، وعندهما ينظر، إل كان ثمة معهود، ينصرف اليم، وإلا ينصرف إلى حميع العمر، وفي الأيام المعهود في عرف الناس أيام الأسنوع، فكانت مرادة، وفي الشهور المعهود في الجمع والسين، فينصرف عين جميع العمر، [العباية ٤ ٤٤٤] ها دكونا أي الأسنوع واثنى عشر شهراً، ولا معهود في الجمع والسين، فينصرف يمينه إلى جميع العمر. [العباية ٤ ٤٤٤] ها دكونا أي الأسنوع واثنى عشر شهراً،

لأنه يدور عليها. وله: أنه جمع مُعَرَّف، فينصرف إلى أقصى ما يذكر بلفظ الجمع، وذلك عشرة، وكد خوب عده في الجمع والسنين، وعندهما: ينصرف إلى العمر؛ لأنه لا معهود دونه. ومن في عدد. لل حدميني أما كدرة، فأس حر، فأده كديره عدد أبي حينه عد عدر مر لأنه أكثرُ ما يتناوله اسمُ الأيام، وقالا: سبعة أيام؛ لأن ما زاد عليها تكرار، وقيل: لو كان اليمينُ بالفارسية ينصرف إلى سبعة أيام؛ لأنه يذكر فيها بلفظ الفرد دون الجمع.

يدور عليها قبل: أي لأن الشهور تدور على اثني عشر، وكان القياس أن يقول: لأنما تدور عليه، ولكن أول بالمذكور في الأول، وبالإهراد في الثاني.[العناية ٤٣٩/٤] عنده أي عند أبي حنيفة من [الساية ٢٦٧/٨] في الحمع والسبين يعني إذا حلف لا يكلم الجمع يقع على عشر جمع. والسبين يعني وكذا الجواب في السبين، يعني إذا حلف لا يكلم السبين يقع على عشر سنين.[الساية ٢٦٨/٨]

لأنه اكثر إلى أي أكثر ما ينطلق عليه اسم الأيام؛ لأن بعد ذلك لا يقال: أيام، بل يقال: أحد عشر يوماً، ومائة يوم، وألف يوم.(العناية) البصل بالفارسية. يعني مثل أن يقول: اگر خدمت كبي مرا رورهاي بسيار تو آرادي، إذا خدم سبعة أيام يسعي أن يعتق؛ لأن في لساننا يستعمل في جميع الأعداد لعظة رور، فلا يحيء ما قال أبوحنيفة في العربية: من انتهاء لفظ الجمع إلى عشرة.[العناية ٢٣٢/٤]

باب اليمين في العتق والطلاق

ومن قال لامرأته: إذا وبدت ولدا، فابت طالق، فولدت وندا مما صقت، وكذلك إدا قال لأمه: إدا ولدت ولدا، فابت حرة؛ لأن الموجود مولود، فيكون ولداً حقيقة، ويسمى به في العرف، ويعتبر ولداً في الشرع، حتى تنقضي به العدة، والدم بعده نفاس، وأمّه أمّ ولد له، فتحقق الشرط، وهو ولادة الولد. وو قال إدا وبدت ولدا، فهو حر، فولدت ولد مسا، تم أحر حبا: عتق الحيّ وحدد عباء في حسم عند، وقلا: لا بعنق واحد مسهما؛ لأن الشرط قد تحقق بولادة الميت على ما بينا فتنحل اليمين لا إلى جزاء؛ لأن الميت ليس بمحل للحرية، وهي الجزاء، ولأبي حنيفة عند: أن مطلق اسم الولد مقيد بوصف الحياة؛ لأنه قصد إثبات الحرية جزاء، وهي قوة حكمية تظهر في دفع تسلط الغير، ولا تثبت في الميت، فيتقيد بوصف الحياة، فصار كما إذا قال: إذا ولدت ولدًا حيًا، بخلاف جزاء الطلاق، وحرية الأم؛ لأنه لا يصلح مقيداً. وإذا قال: أول عند أنشر به فهو حر، فانسرى عبدا: عنق؛ لأن الأول اسم لفرد سابق،

بات اليمين إلى: قدم هذا الناب على عيره؛ لأن احلف هما أكثر وقوعاً، فكان معرفة أحكامه أهم من عيره. (العباية) ولذا وبدت ولد ميتاً، عتقت. (لعباية) ما ليبا أشار له إلى قوله: لأن الموجود مولود إلى إلى حراء كما لو قال لامرأله: إن دحلت الدار، فألت طالق، فدحلت الدار لعد ما أباها، والقضت عدهما تسحل اليمين، لا إلى حراء. [العباية ٤ ٣٣٤] كما اذا قال إلى. ولم يوحد الولد الحلى في الولادة الأولى، ووجد الولادة الثانية، فإذا تحقق الشرط يتحقق الجزاء.

جزاء الطلاق. في قوله لامر أنه أن ولدت وبداً فأنت طابق، فولدت وبداً ميتاً يقع الصلاق.[الساية ٢٧٠] لأنه أي الحرء لا يصلح مقيداً لاستعائهما عن حياة لولد؛ فلم يكن لشرط إلا ولادة الولد، وقد تحققت.[العناية ٤/٤٣٤] لفرد سابق: لا يشاركه غيره فيه.(البناية)

وال استرى عبدي معا، تم احر: م يعتق واحد منهم؛ لانعدام التفرد في الأولين، والسبق في الثالث، فانعدمت الأولية. وإن قال: أول عبد أشتريه وحده، فهو حر، عتق الثالث؛ لأن يراد به التفرد في حالة الشراء؛ لأن "وحده" للحال لغة، والثالث سابق في هذا الوصف. وإن قال: أحر عبد أشتريه فهو حر، فانترى عبد ومات م يعتق؛ لأن الآخر اسم لفرد لاحق، ولا سابق له، فلا يكون لاحقاً. ولو اشترى عبدا تم عبدا، ثم مات: عتق الاحر؛ لأنه فرد لاحق، فاتصف بالآخرية، وبعتق بوم اشتراه عبد أي حنيقة يحد، عني أي عبر من الثلث؛ لأن الآخرية حتى يعتبر من الثلث؛ لأن الآخرية لا تثبت إلا بعدم شراء غيره بعده، وذلك يتحقق بالموت، فكان الشرط متحققاً عن الموت، فيقتصر عليه. ولأبي حنيفة حص أن الموت معرف، فأما اتصافه بالآخرية فمن وقت الشراء، فيثبت مستنداً، وعلى هذا الخلاف تعليق الطلقات الثلاث به،

وحده: أي حال كونه وحده في حالة الشراء. لغة: فيه نظر؛ لأن وحده حال من جهة الإعراب، لا من جهة المعة. [البناية ٢٧١/٨] هذا الموصف: أي التوحد في الشراء. من المثلث: أي أحرية العند المشترى. ودلك أي عدم شراء عيره. (الساية) فيقتصر عليه أي فيقتصر العتق على رمان النوت، فيعتق قبيل الموت للا فصل. (البناية) أن الموت إلى: وتقريره: أنه لما اشترى الثاني بعد الأول تشت صفة الآخرية فيه، لكن كانت بعرضية أن يرول بشراء عيره، فلا يحكم بعتقه ما م يتيقن، فإذا مات و م يشتر عيره، عرفنا تقرر صفة الآخرية عليه، فيعتق من ذلك الوقت. [العناية ٢٣٥/٤] مستنداً. إلى وقت كان آخراً من وقت الشراء. [الساية ٨ ٢٧٢] تعليق إلى كما إذا قال: آخر امرأة أتروجها فهي صالق ثلاثاً، فتروج امرأة، ثم امرأة، ثم مات عندهما، يقع الطلاق مقصوراً على الموت، حتى تستحق الميراث. وعند أي حيفة يقع مستنداً إلى وقت انتزوج، فلا تستحقه، وفائدة التقييد بالثلاث حار أن يكون بيان الطلاق النائن، فإن به يكون الروح فاراً، فترث المرأة عندهما، [العناية ٤/٤٣٤] به: أي بوصف الآخرية أو بلفظ الآخر. (البناية)

وفائدته تظهر في جريان الإرث وعدمه. و من عن الشرة اسم خبر يغير بشرة الوجه، حسره محد محد معن عنه وهذا إنما يتحقق من الأول، و مسره د معن عنه ويشترط كونه سارًا بالعرف، وهذا إنما يتحقق من الأول، و مسره د معن عنه ولأها تحققت من الكل. و م فال. من نسر مد حد في حد في مد د مدى مد كنه و تسد و مد د الكل. و م فال النية بعلة العتق، وهي اليمين، فأما الشراء فشرطه. و من سد ي ما من الكارة عندنا، خلافاً لزفر والشافعي جيد، لهما: أن الشراء من الكارة شرط العتق، فأما العتق، فأما العتق، والإعتاق إزالته، من الكارة ولنا: أن شراء القريب إعتاق؛ لقوله من الني يجزي ولد والذه إلا أن يجزي ولد والذه إلا أن يجده مملوكاً فيشتريكه فيعتقه"، جعل نفس الشراء إعتاقاً؛ لأنه لا يُشترط غيره، والحديث

و سنسرط الح وقد يكون بالحير، وقد يكون بالشر إلا أنه في العرف يستعمل فيما يسر، وينفي الحرن (العناية) لأن السرط أي شرط الخروج عن عهدة التكفير قران بية التكفير بعلة العتق، وهي الهمين فيما نحن فيه، ولم يوجد، وإنما وجد عند الشراء وهو شرط العتق، لا عنته، فلا يكون مفيداً حتى لو كانت النية مقارنة لبيمين أجزأه عن الكفارة (العناية) ان الشراء إلى يعني أن اننية تشترط عن العلة، والشراء شرط العتق لا علته، وإنما العلة هي القرابة، فلا تفيد النية عند الشراء [العناية ٤٣٧/٤] وهذا أي بين إثنات الملك، وإرائته منافاة، فكيف يكون الشراء علة للعتق، فلا يكون الشراء إعتاقاً.

" أخرجه الجماعة إلا البحاري. [نصب الراية ٣٠٤/٣] رواه مسلم في "صحيحه" عن سهيل بن أبي صاخ عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ١٠٠٠ ٪ حال ما دار الما عاد الله عن أبيه عن أبيه عن أبيه الماد الله عنق الوالد] فيعتقه. [رقم: ١٥١٠، باب فضل عنق الوالد] فصار نظير قوله; سقاه فأرواه. ولو استرى أمّ ولده: نم يجره، ومعنى هذه المسألة: أن يقول لأمة – قد استولدها بالنكاح –: إن اشتريتك فأنت حرة عن كفارة يمين، ثم اشتراها، فإنما تعتق لوجود الشرط، ولا يجزيه عن الكفارة؛ لأن حريتها مستحقة بالاستيلاد، فلا تضاف إلى اليمين من كل وجه، بخلاف ما إذا قال لقِنَّةٍ: إن اشتريتك فأنت حرة عن كفارة يمين، حيث يجزيه عنها إذا اشتراها؛ لأن حريتها غير مستحقة فأنت حرة عن كفارة يمين، حيث يجزيه عنها إذا اشتراها؛ لأن حريتها غير مستحقة بجهة أخرى، فلم تختل الإضافة إلى اليمين، وقد قارنته النية. ومن قال: إن تسريّتُ حاربة فنهي حره، فنسرى حاربة كانت في ملكه: عقت؛ لأن اليمين انعقدت في حقها لمصادفتها الملك؛ وهذا لأن الجارية منكرة في هذا الشرط، فيتناول كلَّ جارية على الانفراد. وإن النبرى حاربة فنسراها لم يعتق بحده اليمين، خلافاً لزفر حشّه، فإنه يقول: التسري لا يصح إلا في الملك، فكان ذكره ذكر الملك، فصار كما إذا قال لأجنبية:

فصار الخ حواب عما يقال: عطف الإعتاق على الشراء بالهاء، وهو يقتصي التراحي برمال، فلا يكول بمسه. ووجهه: أن الفعل إذا عطف على فعل آخر بالهاء، كان الثاني ثانتاً بالأول في كلام العرب، يقال: صربه فأوجعه، وأطعمه فأشبعه، وسقاه فأرواه أي بدلك الفعل لا بعيره. (العناية) هذه المسألة وهي من مسائل الحامع الصغير". (البناية) إلى اليمين: والواحب باليمين ما يستحق حربته بها من كل وجه. [العناية ٢٣٨/٤] عنها: أي عن كفارة يمين. [البناية ٨/١٥٧]

إن تسريت إلى: معى تسريت: اتحدت سرية، وهي فعلية مسوبة إلى السُر، وهو الجماع، أو الإحفاء؛ لأن الإنسان يسره، وإيما صُمت سينه؛ لأن الأبنية قد تعيرت في السنة، كما قالوا في انسبة إلى الدهر. دهري نصم الدال للمعمر. (العباية) العقدت في حقها. [أي في حق هذه اخارية]: وكل ما انعقد في حقه اليمين إذا وحد الشرط فيه يترتب عنيه الجراء. [العباية ٤ ٤٣٩] وهذا: توضيح لانعقاد اليمين في حقها. (العباية) دكر الملك: فكأنه قال: إن وطأت مملوكة لي، فهي حرة.

إن طلقتك فعبدي حر يصير التزوج مذكوراً. ولنا: أن الملك يصير مذكوراً ضرورة صحة التسري، وهو شرط، فيتقدر بقدره، فلا يظهر في حق صحة الجزاء، وهو الحرية، وفي مسألة الطلاق إنما يظهر في حق الشرط دون الجزاء، حتى لو قال لها: إن طلقتك فأنت طالق ثلاثاً، فتزوجها وطلقها واحده: لا تطلق ثلاثاً، فهذه وزان مسألتنا. ومن قال: كن مسمك ي حر: عمى أمها ولاده وأسكره و عسده لوجود الإضافة المطلقة في هؤلاء؛ إذ الملك ثابت فيهم رقبة ويداً. ولا يحل له وطء المكاتبة، بخلاف أم الولد غير ثابت يداً، ولهذا لا يملك أكسابه، ولا يحل له وطء المكاتبة، بخلاف أم الولد والمدبرة، فاحتلت الإضافة، فلا بد من النية. ومن قال لنسوة له: هذه طالق أو هذه، وهذه، طلقت الأحيرة، وله الخيار في الأوليين؛ لأن كلمة "أو" لإثبات أحد المذكورين،

الروح مدكورا أن الصلاق لا يصح بدول متابعة البكاح، فكأنه قال: إن يكحتك، وطلقتك فعندي حر. [البناية ٢٧٧٨] أن الملك إلى تقريره: سنمنا أن ذكره ذكر الملك، ولكن بطريق الاقتصاء صرورة صحة التسري لكونه شرطاً، وما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها. (العناية)

وهو الحربة الأها يست من لوارم الملك الثابت اقتصاء. [العاية ٤٤٠، ٤] وفي مسألة إلى حواب عن قويه: كما إذا قال الأحسية، وتقريره: ما ذكرت من المسألة المذكورة، الأمر فيه كذلك؛ لأنه ثبت فيها منك المكاح صرورة صحة الشرط الذي هو الطلاق، ولا يتعدى إلى صحة الحراء من حيث إلى في كل منهما ثبت شرط الشرط لصحة الشرط، ولا يتعدى إلى صحة الجزاء. (العناية)

لوحود الاصافه الله يعني أن كل واحد من هؤلاء في الإصافة إلى نفسه نقونه: 'ي' كامن.(انعناية) تابت فيهم وإدا كان المنك كذلك دحنوا تحت كنمة "كل" فيعتقون.(انعناية) وطء المكاتبة: فكان المكاتب مملوكة من وجه دون وجه.[العناية ٤٤٢/٤]

وقد أدخلها بين الأوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة؛ لأن العطف للمشاركة في الحكم، فيختص بمحله، فصار كما إذا قال: إحداكما طالق وهذه، وكذا إذا قال لعبيده: هذا حر أو هذا وهذا، عتق الأخير، وله الخيار في الأوليين؛ لما بينا.

فيحتص عحله أي يختص العطف بمحل الحكم، ومحل الحكم المصقة من إحدى الأوليين. فكان الثالثة طالقاً؛ لأن الواو تقتصي الاشتراك في الحكم، والحكم هنا هو الطلاق.[الساية ٢٧٩/٨] لما بينا: من أن كلمة أو إلخ.

باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

مس حسد لا سع، و لا سسرى، و لا ما حر، و كن من معن دمن: م حس، لأن العقد وُجِدَ من العاقد، حتى كانت الحقوق عليه، ولهذا لو كان العاقد هو الحالف: يحنث في يمينه، فلم يوجد ما هو الشرط، وهو العقد من الآمر، وإنما الثابت له حكم العقد، إلا أن ينوي دمن لأن فيه تشديداً، أو يكون الحالف د سطال لا يتولى العقد بنفسه؛ لأنه يمنع نفسه عما يعتاده. ومن حس لا عروب أو لا عشن، و لا عس، من كن مانت حسن؛ لأن الوكيل في هذا سفير، ومُعبَّر، وهذا لا يضيفه إلى نفسه، بل إلى الآمر، وحقوق العقد ترجع إلى الآمر، لا إليه، ولو قال عس أن لا أتكلم به، والم الآمر، والمناه المناه المن

اب اليمبر اح ولما كانت التصرفات في الأيمان في هذه الأشياء أكثر وقوعاً بالنسبة إلى اليمبر في الحج والصلاة والصوم، قدم هذا الناب عنى باب اليمبر في الحج إلجه (البناية) وغير ذلك أي من الطلاق والعتاق والصرب، كما إذا قال: لا يطلق، ولا يعتق، ولا يضرب، فأمر غيره بدلك. |البناية ١٨٠/٨ الحقوق عليه مثل تسبيم المبيع إذا كان بائعاً، وقبضه إذا كان مشترياً. ولهذا أي ولكون عدم الحيث عند وجود العقد من غير الحالف. [البناية ١٨١/٨] الا ان بنوى استثناء متصل يقوله: فوكل من فعل ذلك لم يخبث أي إلا أن ينوي أن لا يأمر غيره أيضاً، فحيند يحبث. (العباية) أو يكون الحالف اح يعني إذا باشره المأمور حيث؛ لأن مقصوده من اليمبر منع نفسه عنه هو معتاده، ومعتاده الأمر بالغير، فنما أمر غيره، وقعل المأمور حيث، ومع ذلك لو فعله بنفسه حيث أيضاً؛ لوجود البيع منه حقيقةً. [العباية ٤٤٤٤] الأمر وهو الموكل، لا يصيفه إلى الآمر وهو الموكل، فضار كأن المؤكل فعنه بنفسه. [البناية ما وكل فيه. (الساية) في العقد وهي وجوب المهر في التزوج، ووقوع الطلاق، وقوع العتاق. (البناية) أن الا الكلم به أي بنفظ التزوج والتطليق والإعتاق. (الساية)

لم يدين في القصاء خاصة، وسنشير إلى المعنى في الفرق إن شاء الله تعالى. وو حدف لا يصرب عدد، أو لا يدح شاته، فأمر عيره فععن: حست في يحبه؛ لأن المالك له ولاية ضرب عبده، وذبح شاته، فيملك توليته غيره، ثم منفعته راجعة إلى الآمر، فيجعل هو مباشراً؛ إذ لا حقوق له ترجع إلى المأمور، ولو قال: عبيت أن لا أنهى ذلك سمسي دُين في انفصاء. بخلاف ما تقدم من الطلاق وغيره. ووجه الفرق: أن الطلاق ليس إلا تكلماً بكلام يُفضي إلى وقوع الطلاق عليها، والأمر بذلك مثل التكلم به، واللفظ ينتظمها، فإذا نوى التكلم به، فقد نوى الخصوص في العام، فيُدين ديانة لا قضاء. أما الذبح والضرب ففعل حسى يعرف بأثره، والنسبة إلى الآمر بالتسبيب بحازاً، قضاء. أما الذبح والضرب فقد نوى الحقيقة، فيُصدَدَّقُ ديانةً وقضاء. ومن حلف لا يضرب فإذا نوى الفعل بنفسه، فقد نوى الحقيقة، فيُصدَدَّقُ ديانةً وقضاء. ومن حلف لا يضرب ولذه، فأمر إنساناً، فضربه: لم يحنث في يمينه؛ لأن منفعة ضرب الولد عائدة إليه،

لم يدين أي لم يصدق في القصاء؛ لأنه حلاف الطاهر، وقيد بقوله حاصة: لأنه يصدق ديانة؛ لأنه نوى شيئًا يحتمله اللهظ، فصحت النية. (البياية) إلى المعنى أراد به قوله في المتن: ووجه الفرق إلح. (البياية) له ولانه إلى يلوح إلى أنه لو أمر عيره بضرب حر، وقد حلف على صربه قصرته المأمور لم يحث؛ لأنه لا ولاية له عليه، فلا يعتبر أمره فيه. [العياية ٤/٥٤٤] دلك أي صرب العبد أو دبح الشاة. (البياية) وعبره حيث لا يصدق في القضاء هناك. ووجه الهرق إلى هو الفرق الموعود تقوله: سنشير، وحاصله: أنه إذا يوى الحصوص في العموم يصدق ديانة لا قصاء؛ لأنه خلاف الظاهر، وفيه تحقيف عليه، وإذا نوى الحقيقة المستعملة صدق قضاء وديانة، وإن كان في دلك تحقيف عليه؛ لأن الكلام يصرف إلى حقيقته بعير نية، فإذا المستعملة صدق قضاء وديانة، وإن كان في دلك تحقيف عليه؛ لأن الكلام يصرف إلى حقيقته بعير نية، فإذا وحدت البية، كان الصرف إليها أولى. [العباية ٤/٥٤٤] بدلك أي بالطلاق والعتاق والمكاح. (البياية) والمقط يسطمها أي ينتظم التكلم بذلك، والأمر بدلك؛ لأن المأمور كانرسول، ولسان الرسول كلسان المرسل بالإجماع، فيكون النطق بلسانه كالنطق بنفسه. [البناية ٢٨٣/٨]

وهو التأدب والمتثقف، فلم يُنْسَبُ فعله إلى الآمر، بحلاف الأمر بضرب العبد؛ لأن منفعة الاتتمار بأمره، فيضاف الفعل إليه. ممن قال عبره: بن عت نت هد لتوب، ومراته ضمن الاتتمار بأمره، فيضاف الفعل إليه. ممن قال عبره: بن عت نت هد لتوب، ومراته ضمن عدس المحموط عبه بوله في ثياب الحائف صاعه، ولم بعمه: م يحت؛ لأن حرف اللام دخل على البيع، فيقتضي المجتصاصة به، وذلك بأن يفعله بأمره؛ إذ البيع يجرى فيه النيابة ولم توجد، بخلاف ما إذا قال: إن بعت ثوباً لك، حيث يحنث إذا باع ثوباً مملوكاً له، سواء كان بأمره أو بغير أمره، علم بذلك أو لم يعلم؛ لأن حرف اللام دخل على العين؛ لأنه أقرب إليه، فيقتضي الاختصاص به، وذلك بأن يكون مملوكاً له، ونظيره الصياغة المهابية، عرف اللام به وظيره الصياغة والخياطة، وكل ما يجري فيه النيابة، بخلاف الأكل والشرب، وضوب الغلام؛ لأنه والخياطة، وكل ما يجري فيه النيابة، بخلاف الأكل والشرب، وضوب الغلام؛ لأنه هما النيابة، فلا يفترق الحكم فيه في الوجهين. ومن فان: هذا العد حر إن بعله، فيعد عن أنه رحب : عتق؛ لوجود الشرط، وهو البيع، والملك فيه قائم، فينازل الجزاء،

والتتقف: يقال: ثقمت الرمح فتثقف أي سويته فاستوى. (ساية) وذلك: أي الاختصاص بامحبوف عليه. (الساية) يحري فيه السالة خو الكتابة والهبة والصدقة. [الساية ٢٨٥/٨] وصرب الغلاه والمراد بالعلام إما العدد: كما ذكره في الفوائد الظهيرية ، وهذا هو الصواب؛ لأن صرب العبد يحتمل السابة، وهذا لو حلف لا يضرب عنده، فأمر عيره بضربه حسث؛ لأن المفعة تعود إليه. [العباية ٤ ٢٤] لأنه أي لأن كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة. (البناية) لا يحتمل السيامة بل يحبث إذا فعله، سواء كان بأمره، أو بعير أمره؛ لأن الفعل إذ لم يحتمل السيابة ع يكن انتقاله إلى غير الفاعل، فيكون الأمر وعدمه سواء، فتعين أن يكون اللام لاختصاص العين؛ صوباً للكلام عن الإنعاء [العدية ٤ ٢٠٤]

فلا يفترق الحكم أي لا يفترق حكم الحبث فيما لا جري فيه النيابة كالأكل والشرب وصرب العلام في الوجهين يعني إذا قدم اللام أو أحر. [البناية ٢٨٦٨] عتق: وإذا كان البيع باتاً لا يعتق لروال العبد عن ملكه بعد النيع. والملك فيه قائم. لأن حياره يمنع حروح المنبع عن ملكه بالاتفاق.[العناية ٤٤٧/٤] وكدلك و قال المشتري: إن اشتريته فهو حر، فاشتراه على أصلهما ظاهر، وكذا على أصله؟ لأن الشرط قد تحقق، وهو الشراء والملك قائم فيه، وهذا على أصلهما ظاهر، وكذا على أصله؛ لأن هذا العتق بتعليقه، والمعلق كالمنجز، ولو نجز العتق يثبت الملك سابقاً عليه، فكذا هذا. ومن قال: إن لم أبع هذا العند، أو هذه الأمه فامرأنه طالق، فأعتق أو دير: صقت امرأته؛ لأن الشرط قد تحقق، وهو عدم البيع؛ لفوات محلية البيع. وإد فالت المرأة بروحها: تروحت عني، فقد: كن امرأة ي صالق تلانا، طبقت هذه التي حنفنه في القصاء. وعن أبي يوسف عليه ألها لا تطلق؛ لأنه أحرجه جواباً، فينطبق عليه، ولأن غرضه إرضاؤها، وهو بطلاق عموما، فيتقيد به. ووجه الظاهر: عموم الكلام، وقد زاد على حرف الجواب،

على أصلهما أي على أصل أي يوسف وهمد عن (البياية) ظاهر الأن حيار المشتري الا يمنع شوت الملك المشتري عدهما (الساية) أصله أي أصل أي حيفة عن يعنى يعتق (الساية) ولو نحر بعد الشراء بالحيار . محلية البيع وهذا في إعتاق العبد ظاهر، وأما في التدبير والأمة فلابد من بيان الأن المدبر يحور بيعه إذا قصى القاصي بجوار بيعه، والأمة يحور أن ترتد، فتسبى بعد اللحاق بدر الحرب، ودلك أن الكلام في المدبر مادام مدبراً. فالصاهر أن المسلم الايقدم عبيه، فإن أقدم فالصاهر أن القاضي لا يقدم على القصاء بما لا يحور، ومع ذلك فالأصل عدم ما يحدث، فكان عدم فوات المحبية بناء على جوار القصاء بيعه محافة للطاهر من كل وحه، فلا يكون معتبراً. وأما الأمة فإن من مشايعنا من قال: لا تطبق امرأته في التعليق بعدم بيعها باعتبار هذا الملك، والصحيح أما تطبق الأنه إنما عقد نميه على البيع باعتبار هذا الملك، وقد انتهى ذلك الملك بالإعتاق والتدبير. [العناية ٤/٤٤]

لأمه أي لأن الروج أحرجه أي أحرح الكلام جواماً لكلام المرأة، فيبطبق عليه أي فينصبق الجواب على السؤال، فكأنه قال: كل المرأة لي عيرك تروجتها طالق ثلاثاً، والاستثناء قد يكون دلالة كما يكون افصاحاً فيكون المحلفة مستثناة من عموم اللفظ دلالة، فينصرف الطلاق إلى عيرها. (البناية) عيرها. لا بطلاق نفسها. [النباية ١٨٨٨] على حرف الجواب أي أصله؛ لأنه لو أراد الجواب المطابق لقال: إن فعلت، فهي صالق: فلما دكر كلمة كل دن على أن مراده العموم، فيعمل لعموم اللفظ دون تحصوص السلب فكان مبتدئاً. [العناية ٤٥٠، ٤]

فيجعل مبتدئًا، وقد يكون غرضه إيحاشها حين اعترضت عليه فيما أحلَّه الشرع، ومع المعالم منداً، وإن نوى غيرَها يُصَدَّقُ ديانةً لا قضاء؛ لأنه تحصيصُ العام.

وقد بكول حواب عن قوله: بأن العرص إرضاؤها. اخاشها أي إيحاش المرأة أي إنكارها.(الساية) ومع البردد يعني بين أن يكون عرصه إرضاؤها، وبين أن يكون إيحاشها، لا يصلح مقيداً لإرضائها بطلاق غيرها.[البناية ٢٨٩/٨]

باب اليمين في الحج والصلاة والصوم

قال: ومن قال وهو في الكعمة أو في عبرها ، على مسي بن بسب لله تعلى أو إلى الكعمة، فعليه حجة، أو عمرة ماسيا، وإن نساء ركب، وأهر في دما، وفي القياس: لا يلزمه شيء؛ لأنه التزم ما ليس بقُرْبَةٍ واجبة ولا مقصودة في الأصل، ومذهبنا مأثور عن على مناء ولأن الناس تعارفوا إيجاب الحج والعمرة بجذا اللفظ، فصار كما إذا قال: على زيارة البيت ماشياً، فيلزمه ماشياً، وإن شاء ركب، وأهراق دماً، وقد ذكرناه في المناسك.

وإنما تأخر عما تقدم؛ لكثرة وقوع ذلك. [العماية ٤/٠٥] فال أي محمد ١٠٠ في "الجامع الصعير". (البناية) وإنما تأخر عما تقدم؛ لكثرة وقوع ذلك. [العماية ٤/٠٥] فال أي محمد ١٠٠ في "الجامع الصعير". (البناية) فعلمه حجة إلى فإن لم يكن بمكة فظاهر، وإن كان بها، واحتار الحج، يجرم من الحرم، ويحرح إلى عرفات ماشياً، فإن ركب لزمه شاة، وإن احتار العمرة، حرج إلى التنعيم ويحرم بالعمرة، و لم يذكر محمد ١٠٠ أنه يحرح إلى التنعيم ماشياً، أو راكباً. وقد احتمد المشايح فيه، قال بعصهم: حاز له أن يركب وقت الرواح إلى التنعيم؛ لأن الرواح إليه ليس بمشي إلى بيت الله، وإنما المشي إليه وقت الرجوع، وقال بعصهم: بمشي وقت الرواح أيضاً؛ لأن الرواح إليه للإحرام، فكان مشياً إلى بيت الله. [العماية ٤/٠٥]

لأنه السرم الح لأن المشي أمر مناح. ولا مقصودة في الأصل يعني لذاته؛ لأن المقصود منه شيء آخر، لا نفسه، فكان القياس أن يكون البدر به باطلاً، لكن تركباه بالأثر والعرف.[العباية ٤٥٠/٤]

تعارفوا إلى وإيجاب الحمح أو العمرة بهذا البذر بطريق المجاز من بات ذكر السبب وإرادة المست، ولهذا لم يعرق بين أن يكون الباذر في الكعبة أو في غيرها. [انعناية ٤٥١/٤] تمدا اللفط أي بقوله: على المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة. (البناية)

" عريب. [نصب الراية ٣٠٥/٣] وروى الحاكم في "المستدرك" عن كثير بن شنطير عن الحس عن عمران بن حصين قال: ما خطبنا "أ إلا أمرنا بالصدقة ولهانا عن المثلة، وقال: ب عبد أن ما حال ما حج ماست عمل ما "ل حج ماسد فلما هنده ما كن، وقال: حديث صحيح الإساد و لم يخرجاه. [٣٠٥/٤، آخراللذور] ونو فال: على احروح، أو الدهاب إلى سب الله تعلى، فلا سبى، عليه؛ لأن التزام الحج والعمرة بهذا اللفظ غير متعارف. ولم فال. على نسلي إلى حرم، أو إلى لصف و مرود، فلا شيء عسه، وهذا عند أبي حنيفة علا، وقال أبويوسف ومحمد جهة في قوله: على مسى أن حرم حجد، أو عسرد، ولو قال: إلى المسجد الحرام، فهو على هذا الاختلاف. لهما: أن الحرم شامل على البيت بالاتصال، وكذا المسجد الحرام شَامِلٌ على البيت، فصار ذكره كذكره، بخلاف الصفا والمروة؛ لأنهما منفصلان عنه. وله: أن التزام الإحرام بهذه العبارة غيرُ متعارف، ولا يمكن إيجابُه باعتبار حقيقةِ اللفظ، فامتنع أصلاً، ومن قال عدي حرال مأجج أعام، فقال: حججت، وسهد شاهدال على أنه صبحي العام بالكوفة: م يعني عيدُو، وهذا عبد أبي حبيقة وأبي يوسف عليه. وف التضحية، ومن الله عدر: الأن هذه شهادة قامت على أمر معلوم، وهو التضحية، ومن ضرورته انتفاء الحج، فيتحقق الشرط. ولهما: أنها قامت على النفي؛ لأن المقصود منها نفي الحج، لا إثبات التضحية؛ لأنه لا مطالب لها، فصار كما إذا شهدوا أنه لم يحج،

عير متعارف فكان باقياً على القياس. (العناية) هذا الاحلاف؛ أي الاعتلاف المذكور بين أي حيفة وصاحبيه من (الساية) قصار ذكره الح أي صار ذكر كل واحد من الحرم أو المسجد الحرام، كذكر البيت. (الساية) مقصلان عنه أي عن البيت، يعني أهما ليسا بشامين على البيت، بن هما منفصلان عنه فلم يكن ذكرهما كذكره. (البياية ٢٩٤/٨] عير متعارف فيعمل بالقياس، وهو عدم الوحوب. (البياية) حقيقة اللفط أي لفظ المشيء لأن اللفط لم يوضع له، والعرف أيضاً متف، ولما انتفت الدلالة على الإيحاب حقيقة وعرفاً، فامتنع الإيحاب أصلاً، فلا ينزم شيء. [البناية ٢٩٤٨] إذا شهدوا: فإن هذه الشهادة لا تقبل، فكذا تلك الشهادة. (البناية)

غاية الأمر أن هذا النفي مما يحيط علم الشاهد به، ولكنه لا يميز بين نفي، ونفي تيسيراً. ومن حلف لا يصوم، فوى الصوم، وصاء ساعة، ثم أفطر من يومه: حن لوجود الشرط؛ إذ الصوم هو الإمساك عن المفطرات على قصد التقرب. ولو حلف لا يصوم يوماً، أو صوماً، فصام ساعة، ثم أفطر: لا يحث؛ لأنه يراد به الصوم التام المعتبر شرعاً، وذلك بإنمائه إلى آخر اليوم، واليوم صريح في تقدير المدة به. ولو حلف لا يصلى، فقام وقرأ وركع: لم يحنث، وإن سحد مع ذلك ثم قطع: حث، والقياس: أن يحنث بالافتتاح؛ اعتباراً بالشروع في الصوم. وجه الاستحسان: أن الصلاة عبارة عن الأركان المختلفة، فما لم يأت بجميعها لا يسمى صلاة، بخلاف الصوم؛ لأنه ركن واحد، وهو الإمساك، ويتكرر في الجزء الثاني. ولو حلف لا يصلي صلاة: لا يحنث ما لم يصلى المعتبرة شرعاً، وأقلها ركعتان للنهي عن البتيراء.

المفطرات: وهو الأكل والشرب والجماع. (الباية) في الصوم. فإن في الصوم يحنث بمجرد الشروع، فكال ينبعي أن يكون هنا كذلك، ألا ترى أن الناظر إليه يسميه مصيباً حين افتتح الصلاة. [ابناية ٢٩٧/٨] الأركان المحتلفة: من التكبير والقيام والركوع والسحود. (الناية) عن البنيراء: قد ذكر حديث النتيراء في كتاب الصلاة في باب صلاة الوتر، وأحرجه ابن عبد البر في "كتاب التمهيدا: "أن رسول الله الأنحى عن البتيراء أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها. وقال صاحب المعرب": النتيراء تصغير البتراء تأنيث الأبتر، وهو في الأصل مقطوع الذنب، ثم جعل عبارة عن الناقص. [البناية ٢٩٧/٨]

باب اليمين في لبس الثياب والحُلي، وغير ذلك

ومن قال لامرأه: إل لسب من عرب فه هدي، فسرى فتنا، فعر مد فسسه: فه هدي عدد في حيف حيد عدد في حيف حيد في حيف حيد في حيف حيد في الملك، ومعنى الهدي: التصدق به بمكة؛ لأنه اسم لما يهدى إليها. لهما: أن النذر إنما يصح في الملك، أو مضافاً إلى سبب الملك، ولم يوجد؛ لأن اللبس وغزل المرأة ليسا من أسباب ملكه. وله: أن غزل المرأة عادةً يكون من قطن الزوج، والمعتاد هو المراد، وذلك سبب لملكه، ولهذا يجنث إذا غزلت من قطن مملوك له وقت النذر؛ لأن القطن لم يُصِرُ مذكوراً. وهي حيف لا يلبس حليا، فيس حاء قصه: عدد.

لأن الترين بالدهب والفصة حرام على الرجال. ولم جار التحتم بالفصة هم نقصد اختم، أو بعيره لم يكن

حيباً: أو كان ناقصاً في كونه حيباً: فكان مباحاً. [العناية ٤٥٨/٤]

مات البمين الح: قدم يمين لمس أشباب وعيره على اليمين في الصرب والقتل، إما لأن يمين لمس الثياب أكثر منه وجوداً، وإما لأن اليمين به مشروع وجوداً وعدماً، خلاف الصرب والقتل. [العناية ٤ ٤٥٦] وعير ذلك مثل الحلف على أن لا يحلس على الأرض ولا يُحلس على سرير. (البناية) هدى أي صدقة أتصدق به على فقراء مكة. (الساية) في الملث لقوله لا يملك ابن آدم". (الساية) لبسا من أسباب إلى فلا يصح اليمين في حق القطن المشتري بعد الحلف. [البناية ٢٩٩/٨] والمعناد هو المواد في الأيمان يعني فصار كأنه قال: من قطني، أو من قطن سأملكه، ودلك سبب، أي العزب من قطن الزوج سبب لملك الروج لم عراته، يعني من ملك الزوج، وقوله: 'ولهدا" إيصاح لقوله: ودلك سبب ملك يعني أها إذا عرب من قص مملوك لنزوج وقت الحلف، كان دلك سبباً؛ لأن يمنث الروج عرها مع أن القطن ليس عدكور هناك، وما ذاك إلا ناعتبار أن عرل المرأة سبب لملك الزوج؛ لما عراته في العرف، والعرف لا يفرق بين أن يكون القطن مملوكاً وقت الحلف أو لم يكن. [العناية ٤/٧٥] لا بلسن حلبا كسر الحاء وسكون اللام، وهو ما يتحلي به السناء من دهب، أو قصة، أو حوهر، واستدل بإباحة استعماله لمرجال على أن الختم من قصة بيس خلى؛ لأنه لو كان حلياً لحرم على الرحال؛ واستدل بإباحة استعماله لمرجال على أن الختم من قصة بيس خلى؛ لأنه لو كان حلياً لحرم على الرحال؛ واستدل بإباحة استعماله لمرجال على أن الختم من قصة بيس خلى؛ لأنه لو كان حلياً لحرم على الرحال؛ واستدل بإباحة استعماله لمرجال على أن الختم من قصة بيس خلى؛ لأنه لو كان حلياً لحرم على الرحال؛

لأنه ليس بحلي عرفاً، ولا شرعاً، حتى أبيح استعماله للرجال، والتختّم به لقصد الحتم، وإلى كال مر دهس: حنث؛ لأنه حلي، ولهذا لا يجل استعماله للرجال. ولو لس عقد نو غير مرصع: لا حت عد أب حسفه على، وقالا: حن؛ لأنه حلي حقيقة، حتى سمي به في القرآن. وله: أنه لا يتحلى به عرفاً إلا مرصعاً، ومبنى الأيمان على العرف، وقيل: هذا اختلاف عصر و زمان، ويفتى بقولهما؛ لأن التحلي به على الانفراد معتاد. ومن حلف لا ساء على فراش، هاه عليه وهوفه فره: حلى؛ لأنه تبع للفراش، فيعد نائماً عليه، وإلى خعل هوفه فرش حر، هاه عليه: لا نحت؛ لأنه تبع الشيء لا يكون تبعاً له، فقطع النسبة عن الأول. ونو حلف لا جلس على الأرض، فحلس على الأرض، على الأرض، على الأرض، على الأرض، على الأرض، غلاف

الأرص، وحس عليه لم يحتث؛ لأنه حينتذ م يبق ثوبه تبعاً له، فصار تمنــرلة السباط والحصير.

وإن حلف لا يحلس عنى سرير، فحنس على سرير فوقه نساط، أو حصر: حست؛ لأنه يُعَدُّ جالساً عليه، والجلوس على السرير في العادة كذلك، بخلاف ما إذا جعل فوقه سريراً آخر؛ لأنه مثلُ الأول، فقطع النسبة عنه والله أعلم.

كدلك ألا ترى ألهم يقولون: حس الأمير عنى السرير، وإن كان فوق السرير بساطاً، فيعدونه تابعاً للسرير.[البناية ١٩/٨] سويوا آخو: وجلس على الآخو فلا يحنث.

باب اليمين في القتل والضرب وغيره

وم قال لآحر: إن صربتك فعبدي حر، فمات قصرته فهو على الحياة؛ لأن الضرب اسم لفعل مؤلم يتصل بالبدن، والإيلام لا يتحقق في الميت، ومن يُعَذَّبُ في القبر توضع فيه الحياة في قول العامة، وكذلك الكسوة؛ لأنه يراد به التمليك عند الإطلاق، ومنه الكسوة أي الكفارة، وهو من الميت لا يتحقق إلا أن ينوي به الستر، وقيل بالفارسية: ينصرف إلى اللبس. وكذا الكلام والدحول؛ لأن المقصود من الكلام الإفهام، والموت ينافيه،

راب البمين إلى: قد تقدم دكر وحه المناسبة في الباب المتقدم. (العماية) وغيره يريد بالعبر الغسل والكسوة. (العناية) على الحياة أي حدم على كون المحاطب حياً، فلو مات وضربه لا يحنث. (البناية) ومن يعذب إلى حواب عما يقال قولكم: 'الإيلام لا يتحقق في الميت" يشكل بعداب الميت في القبر. [العناية ٤٦١/٤] توضع فيه الحياة ثم احتنفوا، فقيل: توضع فيه الحياة من كل وحه. [البناية ٣٠٣/٨]

في قول العامة · احترر به عن قول الكرامية ، والصالحية – وهم قوم يسبون إلى أبي احسين الصالحي – فإلهم لا يشترطون الحياة شرطاً لتعذيب الميت. [البناية ٣٠٣/٨] وكدلك الكسوة يعني إن قال: إن كسوتك فعبدي حر، فكساه بعد الموت لا يحنث. [العناية ٤٦١/٤] في الكفارة. أي في كفارة اليمين، عال الله عزوجل:

والمراد من الدخول عليه زيارتُه، وبعد الموت يزار قبره لا هو. و ه قال. ب عسنند عدد ما مات: جنت؛ لأن الغسل هو الإسالة، ومعناه: التطهير، ويتحقق ذلك في الميت. ومن حلف لا نصرت امراند، فلمد شعرها، أه حليه أو عصبها: حنت؛ لأنه السم لفعل مؤلم، وقد تحقق الإيلام، وقيل: لا يحنث في حال أنه العرب أنه السم لفعل مؤلم، وقد تحقق الإيلام، وقيل: لا يحنث في حال الملاعبة؛ لأنه يُسمَّى ممازحة، لا ضرباً. ومن قال: بن لم أقبل فلال فيما ورد أومها الله تعالى فيه، ولا مون فلاد ورد أومها الله تعالى فيه، المالك عون فلاد ورد العالم، ولا الحالف على حياة يحدثها الله تعد يمينه وهو متصور، فينعقد، ثم يحنث للعجز العادي. وإن م علم لا حساد لأنه عقد يمينه على حياة كانت فيه، ولا تتصور، فيصير قياس مسألة الكوز على الاختلاف، وليس على المالة تفصيل العلم، هو الصحيح.

ويتحقى دلك الى التطهير، فإنه لوصعى على ميت قبل العسل لم يحر، وبعده يخور. [السايه ٢٠٥٨-٣٠] فيه أي في انفلال الميت. العادي مسبوب إلى العادة. ولا تنصور أي البر، فنما م يتصور البر لم يتصور الحث. (البساية) فيصير أي حكم هذه المسألة فياس مسألة الكور، إذا حلف إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكور اليوم، فامرأته طالق على الاحتلاف المذكور فيها، وهو أن عدهما لا يعث، وعند أي يوسف - يحث، كما قال في مسألة الكوز؛ لأن تصور البر ليس تشرط عنده، وقد مرتقريره في باب اليميل في الأكل والشرب. وليس في تنك المسألة أي في مسألة الكور تفصيل العنم يعني أنه لا يقال فيها: إنه عنم، أو لم يعلم، يعني سواء علم عدم الماء في الكور أو لم يعلم، خلاف قتل فلان، فإنه إذا عدم عوته يحث، وإذا لم يعلم بموته لا يحنث. [البناية ٢٠٧/٨]

هو الصحيح احترار عما دكر في شرح الطحاوي فقال فيه: ولو كان يعلم أن الكور لا ماء فيه فحلف وقال: إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكور اليوم، فامرأته طالق حث بالاتفاق. [العناية ٢٦٣/٤]

باب اليمين في تقاضي الدراهم

قال: ومن حلف يقضين دبه إلى قريب، فهو ما دون الشهر، وإن قال: إلى بعيد التنوري السهر؛ لأن ما دونه يُعَدُّ قريباً، والشهرُ وما زاد عليه يعد بعيداً، ولهذا يقال عند بُعْدِ العهد: ما لقيتك منذ شهر. ومن حلف ليقصين قلانا ديه اليوم فقصاه، تم وحد قلان بعصها زيوفا، أو نبهرجة، أو مستحقة: لم يحت الحالف؛ لأن الزيافة عيب، والعيبُ لا يعدم الجنس، ولهذا لو تَجَوَّزَ به صار مستوفياً، فوُجِدَ شرطُ البِر، وقبضُ المستحقة صحيح، ولا يرتفع برده البرُّ المتحقق. وإن وحدها رصاصا، أو ستوفة: حت؛

بات إلى ما كانت الدراهم من الوسائل دول المقاصد في المعاملات وغيرها أخر اليمين التي تتعنق ها، وحص الدراهم بالدكر؛ لكوها أكثر استعمالاً. [العناية ٤٦٣٤٤] تقاصي بمعني استيمائه، وهو الطنب بقضائه. (الساية) ربوقا جمع ريف، وهو ما ريفه بيت المال، لكن يروح فيما بين التجار، وهو من راقت عليه دراهم أي صارت مردودة عليه. (البناية) بهرحة قال الأتراري: السهرجة ما يبهرجه التجار لعش فيه، وهو أردى من الريف. [البناية ٢٠٨/٨] مستحقة أي استحقها شخص بنفسه. (البناية) لا يعدم الجنس يعني اسم الدراهم. (البناية) ولهذا أي ولأحل عدم روان اسم الدراهم بهذه الأوصاف لو تجور بها، أي لو تسامح القابص بالدراهم الريوف، والسهرجة صار مستوفياً حقه. [اساية ٢٠٩/٨] شرط التي يعني قضاء ديمه في اليوم. (العناية) صحيح ألا ترى أنه لو اشترى بها شيئًا، فأحدها المستحق بقي البيع صحيحاً، ولو لم يصح قبص المستحقة؛ لنظل البيع؛ لكونه بلا ثمن. [العناية ٤٦٤/٤] بقي البيع صحيحاً، ولو لم يصح قبص المستحقة؛ لنظل البيع؛ لكونه بلا ثمن. [العناية ٤٦٤/٤] ولا يرتفع برده أي برد ما قبض من الزيوف والتبهرجة، أو المستحقة البر المتحقق؛ لأن اليمين لما انجلت بوجود الشرط م يقبل الفسح والانتقاص. [العناية ٤٦٤/٤] سنوفة بعتم السين فارسية معربة، ومعناها بوجود الشرط م يقبل الفسح والانتقاص. [العناية ٤٦٤/٤] سنوفة بعتم السين فارسية معربة، ومعناها بوجود الشرط م يقبل الفسح والانتقاص. [العناية ٤٦٤/٤] سنوفة بعتم السين فارسية معربة، ومعناها

ثلاث طاقات؛ لأها صفر هموه من الحاسين بالفضة، وقيل: الستوقة أردي من النبهرجة، وعن الكرخي:

الستوقة عندهم ما كان الصفر أو النحاس غالباً. [البناية ٣٠٩/٨-٣١- ٢١]

لأهما ليسا من حنس الدراهم، حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلّم. وإن باعه بحا عدا، وقصه: رَ في عسر لأن قضاء الدين طريقة المقاصة، وقد تحققت بمجود البيع، فكأنه شرط القبض؛ ليتقرر به، وإل وهمها له يعني: الدين لم يسبر؛ لعدم المقاصة؛ لأن القضاء فعله، والهبة إسقاط من صاحب الدين. ومن حلف لا يعنص دبيه درهما دول داهم، فقيص عصه. لم حس حتى بقيص حميعه مقرعا؛ لأن الشرط قبض الكل، دول درهم، فقيص عصه. لم حس حتى بقيص حميعه مقرعا؛ لأن الشرط قبض الكل، لكنه بوصف التفرق، ألا ترى أنه أضاف القبض إلى دين معرف مضاف إليه، فينصرف الي كله، فلا يحنث إلا به، فإل فيص ديمه في ورش، ولم تشاعل بسهم إلا بعمل الورك:

حنى لا يحور الح أي حتى لا يجور التسامح هما في فمن الصرف، وكذا في السدم؛ لأهما يستا من حسن الدراهم. (الساية) وإن ناعه ها أي وإن باع الحالف المديون رب الدين بالدراهم التي لرب الدين عبداً، وقبضه أي قبض العد رب الدين. [البناية ١٨/ ٣١] طريقه المقاصة بيانه: أن ما يقبضه رب لدين مضمونًا عليه؛ لأنه يقبضه لنفسه على وجه التمليك، ولرب الدين على المديون مثله أي مثل ما في دمته، فينتقيال قصاصاً، وإنما كان طريق قصاء الدين المقاصة؛ لأن قصاء الدين حقيقة لا يتصور؛ لأن القضاء يصادف العين وحق صاحب الدين في وصف في الذمة ولهذا قانوا: الديون تقصى بأمثالها. [العناية ٢٥/٤]

بمحرد البيع لأن ثمن العبد آخر الدينين، فيكون قضاءً عن الأول. (العناية) فكانه إلى كأنه إشارة إلى الجواب عما يقال: و تحققت المقاصة بمحرد البيع؛ لما قال محمد في الحامع الصغير: ويقبضه، ووجهه: أن اشتراط القبض ليكون هذ الدين مثل الدين الذي للمشتري عليه؛ لأن ماله من الدين عليه متقرر، وفمى العند عير متقرر قبل القبض؛ لأنه عنى شرف السقوط عوته، فإذا قبضه صار متقرراً، فيكون مشه فيتقاصال. (العناية) وهبها له أي إن وهب الدائل دينه للمديون. [العناية ٢٥/٤]

لم يبو وإنما قال: لم يبر؛ لأنه أعم من الحنث، فكأنه أشار بذلك إلى أنه لم يبر و لم يحنث عند أبي حنيفة ومحمد؛ لفوات المحنوف عليه وهو الدين، وفوات المحنوف عليه عندهما جهة في نظلان اليمين، كما في مسأنة الكوز عنى ما تقدم.[العناية ٤٣٥/٤] والهبة إسقاط. وليس فعل الحالف. إلا به أي بالشرط المذكور، وهو قبض الكل متفرقاً.[البناية ٣١٣/٨]

لم يحنت، وليس ذلك لتفريق؛ لأنه قد يتعذر قبضُ الكل دفعةً واحدة عادة، فيصير هذا القدرُ مستثنى عنه. ومن قال: إل كان لي إلا مائة درهم، فامرأته طالق، فلم يملك إلا حمسين درهما: لم يحنت؛ لأن المقصود منه عرفاً نفي ما زاد على المائة، ولأن استثناء المائة استثناؤها بجميع أجزائها، وكذلك لو قال: غير مائة أو سوى مائة؛ لأن كل ذلك أداة الاستثناء.

مسائل متفرقة

وإدا حلف لا يفعل كدا، تركه أبدا؛ لأنه نفى الفعلَ مطلقاً، فعمَّ الامتناعُ ضرورةً عموم النفي. وإل حلف ليفعلُ كدا، فقعه مرة واحدة: برّ في يميه؛ لأن الملتزمَ فعل واحد غيرُ عين؛ إذ المقام مقامُ الإثبات، فيبَرُّ بأي فعلٍ فعله، وإنما يحنث لوقوع اليأسِ عنه، وذلك يموته، أو بفوت محلِّ الفعل. وإدا استحلف الوالي رجلاً ليُعْمَمَه بكل داعر دحل السر من مالاعلام موالعيد مؤالسة على حال ولايته حاصة؛ لأن المقصود منه دفعُ شرّه، أو شر غيره بزَجْره، فلا يفيد فائدته بعد زوال سلطنته، والزوال بالموت، وكذا بالعزل في ظاهر الرواية. ومن حلف أل يهب عبدد لفلال، فوهبه و لم يقبل: فقد برّ في يميه، خلافاً لزفر سخه؛ المؤهب له المؤهب له

حميع أجزائها والخمسون من أجزائها. (البناية) أداة الاستشاء: لأن حكم لفظ غير ولفظ سوى حكم الإ. (البناية) مسائل متفرقة: وقد حرت عادة المصمين بأن يذكروا ما شد من المسائل في كل كتاب في آخر أبوابه؛ استدراكاً له. [البناية ٣١٣/٨] مقام الإثبات. لأن البكرة في موضع الإثبات لا تعم. (البناية) عند أي عن ذلك الفعل. (البناية) محل الفعل: وهو المحلوف عليه. (البناية) لأن المقصود. أي لأن غرض المستحلف. (البناية) بزجره: أي برجر الداعر يعيي لو رجر الداعر المفسد من الناس ينزجر عيره مي الدعارة. (البناية) سلطته: أي شوكته وقدرته على ما يطلب منه. [البناية ٢١٤/٨]

فإنه يعتبره بالبيع؛ لأنه تمليك مثله. ولنا: أنه قد تبرع فيتم بالمتبرع، ولهذا يقال: وهب ولم يقبل، ولأن المقصود إظهار السماحة، وذلك يتم به. أما البيع فمعاوضة، فاقتضى الفعل من الجانبين. ومن حلف لا يشم ريحاناً، فننم ورد. أو باسمينا: لا يحت لأنه اسم لما لا ساق له، ولهما ساق. وم حلف لا ينسري مسحا، ولا به مه فهو على دهسة اعتباراً للعرف، ولهذا يُسَمَّى بائعُه بائع البنفسج،

فائد يعمره أي فإن رفر يعتبر عقد الهنة بالبيع؛ لأنه تمليك مثنه، فلا يتم إلا بالقبول [الساية ٨ ١٦٥] فيتم بالمتبرع الح هذا وإن كان موافقاً لما ذكره المصنف في كتاب الرهن من قوله: قالوا: الركن الإيجاب المجرد؛ لأنه عقد تبرع، فيتم بالمتبرع كاهنة والصدقة، انتهى، فإنه يدل أيضاً عنى أن الهنة تتم بالإيجاب فقط، لكنه يخالف ما ذكره في كتاب الهبة من قوله: وتصح الهنة بإيجاب وقبول وقبض. أما الإيجاب والقبول إلخ: فإنه عقد، والعقد يعقد بالإيجاب والقبول إخ، فإنه يدل عنى أن اهنة لا تتم بالإيجاب وحده، وقد اصطرب شراح كتاب الهبة في دفع هذه المحالفة، فمنهم من رعم ألما مبينة عنى احتلاف الروايات، فإن شيح الإسلام حواهر راده دهب في المسلوطة! إلى أن الهنة بحرد إيجاب، وحفل صاحب "التحفة" القبول أيضاً من أركانه، ومنهم من قال: القبول من الأركان قياساً، وهو قول رفر، وبيس بركن في الاستحسان. والتحقيق: أن يقال: القبول من أركافا كما ذكره في كتاب الهنة، لكن في العرف ليس كذلك، فإن من وهب شيئ يقال له: إنه واهب، وإن لم يقبل الآخر، ومنى الأيمان عنى العرف، فمعنى قول المصنف ههنا؛ فيتم بالمترع أي عرفاً كما يشعر به قوله: ولهذا إلح وإن م يكن ذلك حقيقة، فاندفعت المحافة بين ما ههنا، وبين ما ههنا، وبين ما فيكاب الهنة، فافهم، فإنه من سوابح الوقت.

لا يشم وتحاياً الريحان في اللعة: كل ما طاب ريحه من البيات، وهذا يتناول الورد والياسمين، كما هو مذهب أحمد عن ولكن عبد الفقهاء: الريحان ما ساقه رائحة طيبة كما نورقه كلاس. والورد ما لورقه رائحة طيبة فحسب كالياسمين، كذا ذكره صاحب المعرب"، وقال الأتراري: وعلل فخر الإسلام في شرح الحامع الصغير فويه: لأن الريحان اسم لما لا يقوم عني ساق من النقول مما له رائحة طيبة، وهو موضوع ذلك لعة. وقلده الصدر الشهيد، وصاحب الهذاية ثم قال: والياسمين والورد لهما ساق ثم قال الأتراري: ولنا فيه نضر؛ لأنه لا يثبت في قواس اللغة الريحان هذا التفسير أصلاً. [البناية ١٨ ٥١٥-٣١٦]

والشراء يبتني عليه، وقيل: في عرفنا يقع على الوَرَق. و ب حس على الورد: فاليمس المارق؛ الأنه حقيقة فيه، والعرف مقرّر له، وفي البنفسج قاضٍ عليه.

على الورد: أي لا يشتري الورد. لأنه. أي لأن الورد حقيقة في الورق، والعرف مقرر نه أي العرف أيضاً مقرر لوقوع احقيقة.[البناية ٣١٧/٨] عليه أي عنى وقوع الحقيقة.(الساية)

كتاب الحدود

قال: الحد لغة: هو المنع، ومنه: الحداد للبواب، وفي الشريعة: هو العقوبة المقدّرة حقاً الله تعالى، حتى لا يسمى القصاص حدًّا؛ لأنه حق العبد، ولا التعزيرُ؛ لعدم التقدير، والمقصد الأصلي من شرعه الانزجار عما يتضور به العباد، والطهارة ليست أصليةً فيه بدليل شرعه في حق الكافر. قال: الزنا يتب عليه والإفرار، والمراد: ثبوته عند الإمام؛ لأن البينة أي القدوري دليل ظاهر، وكذا الإقرار؛ لأن الصدق فيه مرجع، لاسيما فيما يتعلق بثبوته مُضَرَّةٌ ومُعَرَّة،

كتاب الحدود لما فرع من ذكر الأيمان وكفارتها الدائرة بين العبادة والعقوبة، أورد عقيبها العقوبات المحضة. ومحاسن المحدود كثيرة ما أهما ترفع الفساد الواقع في العالم، وتحفظ النفوس والأعراض والأموان سالمة عن الابتدان. وأما سببها: فسنب كل منها ما أضيف إليه مثل حد الزنا وحد القدف وغيرها. [العناية ٢/٥] الحداد للموات: لمنعه الناس عن الدحول في الدار التي هو نواب فيها. (الساية) حتى العبد بدلالة حوار العفو والاعتياض. (البناية) يتصر و به العباد في النفس والعرض والمال، ففي حد الرنا صيابة النفس، وفي حد القذف صيانة المعرض، وفي حد السرقة صيانة المال. [البناية ٩/٨]

حق الكافر عالمقصود من الحد الابر حار لا الطهر (الساية) الربا في اللغة: البغي، وفي الشرع: الربا قصاء المكلف شهوته في قبل امرأة حالية عن المدكين، وشبهتهما، وشبهة الاشتباه، وتمكين امرأة من دلك، واحتير لفط القصاء؛ إشارة إلى أن بحرد الإيلاح ربا. والمراد بالملكين منث النكاح ومنث اليمين، وبشبهة السكاح: وهي ما إذا وطيء امرأة تزوجها بغير شهود، أو بغير إدن مولاها، وما أشبهه أو بشبهة ملك: يمين ما إذا وطيء حارية الله، أو مكاتبه، أو علمه وبشبهة الاشتباه: ما إذا وطيء الابن حارية أبيه على ظن ألها تحل له. [ابساية ٢٠١٨] والمواد إلى إلى قال دلث؛ لأن ثبوت الربا في نفس الأمر لا يتوقف على وحود البينة أو الإقرار؛ لأنه أمر حسى يوجد، وإن لم يُوجدا. [البناية ٢١٢/٨]

مضوة أي ضرر ضاهر متصل بندن المقر من إجراء الحد عنيه، ومعرة أي عار تلحقه بانتسابه إلى الزباء والعار أشد من النار، وفي "ديوان الأدب": المعرة المساءة والأدى مفعلة من العر وهو احرب.[الساية ٣٢٠،٨] والوصول إلى العلم القطعي متعذر، فيكتفي بالظاهر. قال: فالمينة أن تشهد أربعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا؛ لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَشْهِدُواعَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾، وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾، وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾، وقال الله للذي قذف امرأته: "ائت بأربعة يشهدون على صدق مقالتك"، * ولأن في اشتراط الأربعة يتحقق معنى الستر، وهو مندوب إليه، والإشاعة ضده. وإذ شهدوا يسأهم الإماء عن الزنا: ما هو؟ وكيف هو؟ وأي ربى ؟ ومن زبى ؟ وعن ربى ؟؛ لأن النبي على استفسر ماعزاً عن الكيفية، وعن المزنية. ** ولأن الاحتياط في ذلك واجب؟

عن الريا احتراراً عن العلط في الماهية، وكيف هو: احتراراً عن العلط في الكيفية، وأين ربي: احترارا عنه في المكان، ومنى زبي: احتراراً عنه في المفعول به. [العباية ٥/٥] في المكان، ومنى زبي: احتراراً عنه في المفعول به. [العباية ٥/٥-٣] أخرج البحاري في "صحيحه" عن عكرمة عن ابن عباس عباس الرابة ٣٠٠٦/٣)

"غريب بهذا اللفظ. [نصب الراية ٣٠٦/٣] أخرج النجاري في "صحيحه" عن عكرمة عن ابن عباس "ما أن هلال بن أمية قدف امرأته عبد البني الله بشريك بن سحماء فقال البني الله المرأته عبد البني الله بشريك بن سحماء فقال البني الله أذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطبق يلتمس البيبة فجعل يقول: البياء ، لاحد في صهرات [رقم: ٤٧٤٧، باب قوله تعالى: الجولة عنه أعداله]

** أحرجه أبوداود عن يريد بن تُعيم بن هرّان عن أبيه قال: كان ماعر بن مالك يتيماً في حجر أبي، فأصاب حارية من الحي، فقال له أبي: الت رسول الله على فأحره ما صبعت لعله يستغفر لك، وإنما يريد بدلك رجاء أن يكون له محرجاً، قال: فأتاه، فقال: يا رسول الله إني زبيت، فأقم علي كتاب الله، فأعرض عنه، فعاد فقال يا رسول الله إبي رنيت فأقم علي كتاب الله حتى قالها أربع مرات، فقال على بن فد فنها أن مرت فلمن فال على ملاه، قال هن صحعها؟، فال بعم، قال هن باشرقا؟، فال بعم، قال هن حامعتها، فال بعم، قال أمر به أن يُرجم، فأحرح به إلى الحرة، فلما رجم فوجد ملى الحجارة فحرزع فخرج يشتد، فلقيه عبدالله من أنيس وقد عجر أصحابه، فسزع له بوظيف بعير، فرماه به، فقتله، ثم أتى النبي الله قد كر له دلك فقال: هلا تركتموه، لعنه أن يتوب، فيتوب الله عليه. [رقم: ١٩٤٩، عال رجم ماعز بن مالك]

لأنه عساه غيرَ الفعل في الفرج عناه، أو زبي في دار الحرب، أو في المتقادم من الزمان، أو كانت له شبهة لا يعرفها هو، ولا الشهود كوطء جارية الابن، فيستقصي في ذلك احتيالاً للدَّرْء. فإد بسو دب، وقيما: رأيده وطنها في فرحها كسل في الأحر الحيلة لدفع الحد ولم يكتف المحر الحيلة لدفع الحد عليه فعدلوا في السرّ والعلائمة: حكم بشهادهم، ولم يكتف وعاء الكحل العدالة في الحدود؛ احتيالاً للدرء، قال المنتاب ادريوا الحدود مااستطعتم"، بظاهر العدالة في الحدود؛ احتيالاً للدرء، قال الناب الدريوا الحدود مااستطعتم"، بخلاف سائر الحقوق عند أبي حنيفة عند، وتعديل السر والعلائية نبينه في الشهادات إن شاء الله تعالى. قال في "الأصل"؛ يحبسه حتى يسأل عن الشهود للاتمام بالجناية، عدم المسود الله عن الشهود للاتمام بالجناية،

عاد أي قصده، ولا يكون ماهية الزيا ولا كيفيته موجودة (الساية) في دار الحرب وهو لا يوجب الحد. من الومان ودلك يسقط حد. (انعاية) كانب له أي للمشهود عبيه. فعدلوا إلى صورة التعديل في السر: أن يبعث القاصي بأسماء الشهود إلى العدل بكتاب فيه أسماؤهم، وأسباهم، ومحاهم، وسوقهم، حتى يعرف العدل دلك فيكتب تحت اسم من كان عدلاً، عدر حائر الشهادة، ومن لم يكن عدلاً، فلا يكتب تحت اسمه شيئًا، أو يكتب الله يعلم وصورة التعديل في العلابية أن يجمع بين العدن والشاهد، فيقول العدن: هذا هو الذي عدلته. [الساية ٢٤٤٨] سامر الحقوق حيث اكتفي فيه بطاهر العدالة. (العباية) عسم أي يجبس القاصي المشهود عبيه بالزن بعد وصف الشهود الأشياء المذكورة، حتى يسأل عن

"روي من حديث عائشة، ومن حديث عني، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية: ٣ ٣ ٩ ٣] أحرح الترمدي في حامعه عن محمد س ربيعة عن يريد بن رياد عن الرهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله عن دره حده در سدد در سدد من مستخده و ل عن ها در من حديث و لا من حديث و من محمد بن ربيعة عن يريد بن حديث في عده من ويريد بن رياد ضعيف في الحديث. [رقم: ٢٤ ٢ ٤) بات ما جاء في درء الحدود] أورده في "الجامع الصعير" ورمز لصحته، وفي العزيزي: قال الشيخ: حديث حسن. [إعلاء السنن ١ ١ ٨٨ ١]

الشهود. [الناية ٣٢٥/٨] بالجناية: لاتمام المشهود عليه.

وقد حبس رسول الله عدم رجلاً بالتهمة، * بخلاف الديون حيث لا يحبس فيها قبل ظهور العدالة، وسيأتيك الفرق إن شاء الله تعالى. قال: والإقرار: أن يقر المائع العافل عدر عدر العدالة، وسيأتيك الفرق إن شاء الله تعالى. قال: والإقرار: أن يقر المائع العافل على عدر عدال أربع مرات في أربع محاس من محاس اعفر، كدما أقر ردّه القاصى، فاشتراط البلوغ والعقل؛ لأن قول الصبي والمجنون غير معتبر، أو هو غير موجب للحد، واشتراط الأربع مذهبنا، وعند الشافعي حشد: يُكْتَفَى بالإقرار مرة واحدة؛ اعتباراً بسائر الحقوق؛ وهذا لأنه مظهر، وتكرار الإقرار لا يفيد زيادة الظهور، بخلاف اعتباراً بسائر الحقوق؛ وهذا لأنه مظهر، وتكرار الإقرار لا يفيد زيادة الظهور، بخلاف زيادة العدد في الشهادة. ولنا: حديث ماعز على المنافع أبوالله المنافع الوحوب، الإقرار منه أربع مرات في أربع محالس، فلو ظهر بما دوها لما أخرها لثبوت الوحوب،

المعرف أي الفرق بيه وبين الديون، وقال الأتراري: هذه حوالة عبر راحة. (الداية) بساتر الحقوق يعي في سائر الحقوق العدد معتبر في الشهادة دول الإقرار، فكذلك هها، (العاية) وهذا أي الإعتبار بسائر الحقوق. (الداية) ريادة العدد إلى يعني ألها تفيد ريادة في طمأنية القد، وتكرار الكلام ليس كدلك. (العاية) فلو طهر ثنا دوها إلى أي فلو ظهر إقراره موجبًا للحد دول الأربع . [الساية ٢٧٧٨]، فلو كال الإقرار مرة واحدة كافياً لم يؤجر؛ لأن إقامة الحد عند ظهوره واحدة، وتأخير الواحد لا يضن برسول الله عبر إنسانة والعالية والعالم المرادي من حديث معاوية بن حيدة، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبس، ومن حديث نبيشة. [نصب الراية ٢١٠٨] رواه الترمدي في "حامعه عن غز بن حكيم عن أبيه عن جده ألى المرادي في "حامعه عن أبي هريرة أحرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة. [لصب الراية ٢١٢٣] أحرج البخاري في "صحيحه" عن أبي هريرة أن قال: أبي رجل رسول الله أبي رئيت فأعرض عنه حين ردّد عده أربع مراث، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه البي أقراد فقال: من حدل قال: لا، قال: لا، قال: فهن حدسه، قال: نعم، فقال البني أن إدهاد الجورة فرجمناه بالمصلى فلما أذلقته قال: لا، قال: لا عم، فقال البني أن رهم المحدودة هرب فأدركاه بالحرة فرجمناه المحدودة (رقم: ١٦٨٥) باب لا يرجم المحدودة المحد

ولأن الشهادة اختصت فيه بزيادة العدد، فكذا الإقرار؛ إعظاماً لأمر الزنا، وتحقيقاً لمعنى الستر، ولابد من اختلافي المجالس؛ لما روينا. ولأن لاتحاد المجلس أثراً في جمع المتفرقات، فعنده يتحقق شبهة الاتحاد في الإقرار، والإقرار قائم بالمقو، فيعتبر اختلاف مجلسه دون مجلس القاضي، والاختلاف بأن يرده القاضي كلما أقر، فيذهب حيث لا يراه، ثم يجيء فيقر، هو المرويُّ عن أبي حنيفة حد؛ لأنه ما عطرد ماعزاً في كل مرة حتى توارى بحيطان المدينة. * قال: عادا نم إقراره أربع مرات سأله عن الرن ما هو لا وكنف هو المرويُّ وكن ربي؟ فإذ من ذلك ثرمه الحدُّ؛ لتمام الحجة، ومعنى السؤال عن هذه الأشياء بيناه في الشهادة، و لم يذكر السؤال فيه عن الزمان، و ذكره في الشهادة؛ لأن تقادم العهد يمنع الشهادة دون الإقرار،

ولأن الشهادة إلى دليل معقول، يتصمى الجواب عن اعتباره بسائر الحقوق، وتقريره: أن سائر الحقوق ليس نصاب الشهادة فيه أربعة، وبصابها هنا دلك، فلما كانت رحدى الحجير محتصة بريادة ليست في سائر الحقوق، فكذلك في الحجة الأحرى. [العباية ٥/٥] لما روينا أشار إن قوله: لأنه با ، أخر الإقامة إلى أن تح الإقرار منه أربع مرات في أربع مجالس (البناية) فعيده أي عبد اتحاد المجلس (الساية) قانم بالمقر أي في وحوب الحد. [الساية ٨ ٣٢٨] هذه الأشياء أي عن ماهية الزبا، وكيفيته، ومكانه، وعن المربية. [الساية ٨ ٣٢٩] السوال فيه أي في الإقرار عن الزمان، أي عن رمان الربا. (البناية) بمنع الشهادة أي يمنع قبول الشهادة بيمنا المحدة الحقد، والمرء لا يتهم على نفسه فيقبل إقراره، [البناية ٨ ٣٢٩]

" عريب هذا اللفط. [نصب الراية ٣١٦/٣] وروى الل حيان في "صحيحه" عن أبي هريرة قال: جاء ماعر بن مالك إلى البي الله فقال: إن العبد ربى فقال نه: وبدك وما بدا بك و براك و ما با قوم به قصاد و حرج ما و دا به قطال مين بيك، فأم به قطال و حرج ما و دا به قمال به مين بيك، فأم به قطال و حرج ما و دا به قمال به با با با با باك المصطفى الله و دا ماعر بن مالك في المراد الأربع وأمر به قطرد]

وقيل: لو سأله جاز؛ لجواز أنه زنى في صباه. عال رحع المقرُّ عن إقراره قبل إقامة الحد، أو في وسطه: قبل رجوعُه، وحُني سبيله، وقال الشافعي يطه وهو قول ابن أبي ليمي -: يقيم عليه الحد؛ لأنه وجب الحد بإقراره، فلا يبطل برجوعه وإنكاره، كما إذا وجب بالشهادة، وصار كالقصاص وحدِّ القذف. ولنا: أن الرجوع حبر محتمل للصدق كالإقرار، وليس أحد يكذبه فيه، فيتحقق الشبهة في الإقرار، بخلاف ما فيه حقُّ العبد، وهو القصاص وحد القذف؛ لوجود من يكذبه، ولا كذلك ما هو خالص حق الشرع. وبستحب للإمام أن يُنفّ المقرّ الرحوع، فيقول له: لعمل لمست أو قبنت؛ لقوله على الأصل": وينبغي أن يقول له الإمام: لعلك تزوجتها، أو وطئتها بشبهة، وهذا قريب من الأول في المعنى.

وحب بالشهادة. يعني أن الحد لا يبطل بإنكار المشهود عليه بعد شهادة الشهود عبيه، فكدا لا يبص بإنكاره بعد الإقرار؛ لألهما حجتان فيه، فتعتبر إحداهما بالأحرى.(العباية) كالقصاص إلح. لا يقبلان الرجوع بعد الثبوت بالإقرار.[العناية ١٢/٥] كالإقرار: فإنه عبر محتمل لنصدق. في الإقرار، يعني بالتعارض الواقع بين الخبرين انحتملين للصدق والكدب من عير مرجع لأحدهما.(العباية) وهذا قريب إلح. أي قوله: "لعلث تروحتها، أو وطئتها بشبهة قريب من قوله: "لعنك مسستها" في المعنى من حيث أن كل واحد منهما تنقين للرجوع؛ لما أنه نو قال: في كل واحد منهما نعم، سقط احد.[العباية ٥ ١٢]

[&]quot;رواه بهذا اللفظ الحاكم في "المستدرك" عن حفص بى عمر العدي حدثنا الحكم بى أبال عن عكرمة عن ابن عاس أن ماعزاً أتى إلى رحل من المسمين، فقال له: إني أصبت فاحشة فما تأمري؟ فقال له: إذهب إلى رسول الله الله المستعفر لك، فأتى النبي الفري فقال له: عن فليه. قال: لا، قال: في مسلم، قال: لا، قال: في مدر العدي ضعفوه، والحديث عند البخاري بلفظ عدل فلك في عمر نه عمر ته أخرنا أبوعد الله الصهراني قال: لا، قال: لا، قال: نعم، فعند ذلك أمر برجمه". [قصب الرابة ٢١٦٣] قال ابن أبي حاتم أحبرنا أبوعد الله الصهراني حدثنا حفص بن عمر العدي وكان ثقة، وقال العجلي: يكتب حديثه. [لهديب التهديب ٢٥٤/٢]

فصل في كيفية الحد وإقامته

وردا ، حد احدًا وكا لربي مُخصا حد الحدر حتى تعرب؛ لأنه المعتم المعروف: "وزنى بعد إحصان"، "
وعلى هذا إجماع الصحابة المستحابة المعروف: "وزنى بعد إحسان"، "
الشهودُ برجمه، ثم الإمام، ثم الناس،

قصل دكر هذا الفصل عقبت دكر وجوب الحد؛ لأن إقامة الحد وجوبه وقوعاً، فأجره ذكراً. أحصى على صبعة المجهول، (السية) وعلى هذا أي على وجوب لرجم، إذ كان برايي محصاً. (العناية) تقدم في حديث عبد التجاري، ومسدم من رواية ألي هريرة. [نصب الرابة ٣١٧٣] رواه التجاري في "صحيحه" عن جابر أن رجلاً من أسنم أتى البي في وهو في المسجد، فقال: إنه قد ربي، فأعرض عنه، فتحمًى لشقه الذي أعرض، فشهد على نفسه أربع شهادات، فدعاه، فقال: در الله حداد من حداد قال: نعم، وحداد المحدود في المحدود

"أروى من حديث عثمان، ومن حديث عائشة، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الرية ٣ ٢١٧] أحرج الترمدي في أجامعة عن أبي أمامة بن سهل بن حيف أن عثمان بن عقان أشرف يوم الدار، فقال: أسلدكم الله أتعلمون أن رسول الله ألفال: أحل على مسلم الريت في حاهبية ولا في الإسلام، ما ريت في حاهبية ولا في الإسلام، ولا ارتددت منذ بايعت رسول الله ولا قتبت النفس التي حرم الله فيم تقتبوني، قال الترمدي: هذا حديث حسن. [رقم: ٢١٥٨، باب ما حاء لا يعل دم امرئ مسلم إلا بإحدي ثلاث] عبيه الكتاب، فكان مم أبر الله آية الرحم فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رحم رسول الله فيضلوا بترك فريصة عليه الكتاب، فكان مم أبر الله آية الرحم فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رحم رسول الله ورجما بعده فأخشى إن طال بالناس رمان أن يقون قائل: والله ما بحد آية الرحم في كتاب الله فيضلوا بترك فريصة أنزها الله، والرحم في كتاب الله حق على من ربي إدا أحصن من الرحال وانساء إذا قامت المبلة أو كان الحيل أو الاعتراف... الحديث. أرقم: ١٨٥، باب رحم الحيم من الزيا إذا أحصن]

كذا روي عن على على الشاهد قد يتجاسو على الأداء، ثم يستعظم المباشرة فيرجع، فكان في بداءته احتيال للدرء، وقال الشافعي على: لا يُشترط بداءته اعتباراً بالجلد، قلنا: كل أحد لا يحسن الجلد، فريما يقع مهلكاً، والإهلاك غير مستحق، ولا كذلك الرجم؛ لأنه إتلاف. قال: فإن امتع الشهود من الانتداء: سقط الحد؛ لأنه دلالة السرجوع، وكذا إذا ماتوا أو غابوا في ظاهر الرواية؛ لفوات الشرط. وإن كان مقرا الندأ الإمام، تم الناس كذا روي عن على على، ورمى رسول الله على الغامدية بحصاة مثل الحمصة"، ** وكانت قد اعترفت بالزنا. ويُعسَلُ ويُكفَّنُ ويصلى عليه؛ لقوله على أماعز بين. الصنعوا به كما تصنعون بموتاكم"، *** ولأنه قتلٌ بحق، فلا يُستقط الغسل كالمقتول قصاصاً،

يتحاسر أي يجترئ على أداء الشهادة كاذباً. (البناية) في بداءته: أي في ابتداء الشهود بالرجم. (البناية) اعتماراً بالحلد: حيث لا يشترط فيه بدايتهم. (البناية) لأنه: أي لأن امتباعهم عن الابتداء. (الساية) الغامدية: أي امرأة من غامد، حي من الأزد.

"رواه البيهقي في "سننه" عن الشعبي قال: حيء بشراحة اهمدانية إلى عدي حرى، فقال لها: ويعث معل رحلاً وقع عديك وأنت نائمة، قالت: لا، قال: لعدث استكرهك، قالت: لا، ثم قال: أيها الماس أيما امرأة حيء بها وبها حبل- يعني أو اعترفت- فالإمام أول من يرجم ثم الناس، وأيما امرأة حيء بها أو رجل زان، فشهد عليه أربعة بالزنا، فالشهود أول من يرجم ثم الإمام ثم الناس، ثم رجمها ثم أمرهم فرحم صف ثم هال: افعلوا بها ما تفعلون بموتاكم. [رقم: ١٧٤٣٧، ٢٥/١٥٤]

** رواه أبوداود في "سننه" فقال: حدثنا عثمان س أبي شيبة ثنا وكيع بن اخراج عن ركريا أبي عمران قال: سمعت شيخاً يحدث عن ابن أبي بكرة عن أبيه أن السي ﷺ رحمه امرأة فحمر ها إن شدوة.

[رقم: ٤٤٤٣، باب في المرأة التي أمر النبي ﷺ برجمها من جهينة][نصب الراية ٣٢٠/٣]

*** رواه ابن أبي شيبة في "مصفه" في كتاب اجنائز حدثنا أبو معاوية عن أبي حيفة خدعن عنقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه بريدة قال: لما رجم ماعز قالوا: يا رسول الله ما بصنع به قال: صنعوا به ما عند عن ابن بريدة عن أبيه بريدة قال: لم حجم ماعز قالوا: يا رسول الله ما بصنع به قال: صنعوا به من عدل أبيه بريدة تغسل أم لا] ما يصنعول تنون كم من عدل و محموط و لحموط و علاة عدله [١٤١/٣] باب في المرجومة تغسل أم لا]

وصلى النبي ساعلى الغامدية بعد ما رُجمت . * وإن ما بكن محصا وكان حر: فحداً مانه جده؛ لقوله تعالى: ﴿ الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْبِدُوا كُلَّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ إلا أنه التسخ في حق المحصن، فبقي في حق غيره معمولاً به، قال: يأمر الإمام بصرته سبوط لا تمرة له صدر منوسط؛ لأن علياً به لما أراد أن يقيم الحدَّ كسر تمرته . ** والمتوسط بين المُبرِّح وغير المؤلم؛ لإفضاء الأول إلى الهلاك، وخلو الثاني عن المقصود، وهو الانزجار. المنديد و عنو الإزار؛ لأن علياً منه عنه كان يأمر بالتجريد في الحدود، ***

حج فى حق خ بآية أحرى فسيحت تلاوتما، وبقى حكمها، والآية الأحرى: هو قوله: الشيح والشيحة إذا ربيا فارجموها البتة نكالا من الله والله عريز حكيم. [الساية ٢٤٠٨]

لا تمود له قال في الصحاح": ثمر السياط عقد أطرافها، وقيل: المراد بالثمرة دبه وطرفه؛ لأنه إذا كال له ذلك تصير الضربة ضربتين، وهذا أصح؛ لما روي أن عبيا تصد الوليد بسوط له طرفان، وفي رواية: له دبان، أربعين حددة، فكانت الصربة صربتين، والأول هو المشهور في الكتب.[العباية ١٨/٥]

" غريب. [نصب الراية ٣٢٣/٣] وروى اس أبي شيبة في "مصنفه" عن حنظمة السدوسي قال: سمعت أنس بن مالك يقول: أن ما المساعد فستمع تم ما تم مدى بن حجد س حي مين ما عدال اله فعال لأسر الله ما ما ما داده و الله ما ما ما ما يا حصال ٥٣٩/٦]، باب في السوط من يأمر به أن يدقي

"" غريب وروي عنه خلافه.[نصب الراية ٣٢٣/٣] وروى عبدالرزاق في 'مصنفه' أحبرنا الثوري عن حابر عن القاسم بن عبد الرحمن عن أنيه عن علي له الل ما حراقي حد قصد به المستداني قاعدا.[٣٧٣/٧] باب وضع الرداء]

ولأن التجريد أبلغ في إيصال الألم إليه، وهذا الحد مبناه على الشدة في الضرب، وفي نزع الإزار كشفُ العورة فيتوقاه، ويفرق الضرب على عصائه؛ لأن الجمع في عضو واحد قد يفضي إلى التلف، والحد زاجر لا مُتَلف. قال: إلا رأسه ووجهه ووجه؛ لقوله على للذي أمره بضرب الحد: "أتّق الوجة والمذاكير" ولأن الفرج مقتل، والرأس مجمع الحواس، وكذا الوجه وهو مجمع المحاسن أيضاً، فلا يُؤمّنُ فواتُ شيء منها بالضرب، وذلك إهلاك معنى، فلا يشرع حداً. وقال أبويوسف على: يضرب الرأس أيضاً رجع إليه، وإنما يضرب سوطاً؛ لقول أبي بكر: "اضربوا الرأس فإن فيه شيطاناً. ** قلنا: تأويله أنه قال ذلك فيمن أبيح قتله، ويقال: إنه ورد في حربي كان شيطاناً. ** قلنا: تأويله أنه قال ذلك فيمن أبيح قتله، ويقال: إنه ورد في حربي كان من دعاة الكفرة، والإهلاك فيه مستحق. ويصرب في احدود كلها قائما عبر محدود؛

مساه على الشدة : أي احترز به على حد القدف، فإن القادف يضرب، وعليه ثيابه، ولكن ينسزع عنه الفرو والحشو. [البناية ٢٤٨/٨] والمذاكير جمع الدكر الذي هو العضو، وهو جمع على خلاف القياس كأهم فرقوا بدلك الجمع بين الذكر الذي هو المعجل و بين الذكر الذي هو العضو، وإنما ذكر بلفظ الجمع ههنا مع أفراد قرينه، وهو الوجه؛ لأنه أراد به ذلك العضو المعين وما حوله. [العناية ١٨/٥]

انهرج مقتل. أي موضع قتل يؤدي إلى اخلاك. (البناية) منها أي من الحواس والمحاس. (البناية) رجع إليه أي إلى ضرب الرأس، كان يقول أولاً: لا يضرب الرأس، ثم رجع، وقال: إيما يضرب إلخ. [البناية رجع إليه أي إلى ضرب الرأس، كان يدعو الناس إليهم. [العناية ٥/١٠] دعاة الكفرة: الدعاة جمع داع كالقضاة جمع قاضٍ أي كان يدعو الناس إليهم. [العناية ٥/١٠]

^{*} غريب مرفوعاً، وروى موقوفاً على على. [نصب الراية ٣٢٤/٣] روى ابن أبي شيبة في "مصنفه' عن المهاجر بن عميرة عن علي قال: أتى برجل سكران أو في حد، فقال: اصر يستان على على علم حد، من الوجه والمذاكير. [٣٣٤/٦] باب ما حاء في الضرب في الحد]

[&]quot;" رواه ابن أبي شيبة في 'مصنفه": حدثنا وكيع عن المسعودي عن القاسم أن أبابكر أتي برجل انتفى من أبيه، فقال أبوبكر: صرب الراية ٣٢٤/٣] أنيه، فقال أبوبكر: صرب الراية ٣٢٤/٣]

لقول على على التشهير، والقيام أبلغ فيه. ثم قوله: "غير ممدود" فقد قيل: المد أن يلقى على الأرض، على التشهير، والقيام أبلغ فيه. ثم قوله: "غير ممدود" فقد قيل: المد أن يلقى على الأرض، ويمد كما يفعل في زماننا، وقيل: أن يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه، وقيل: أن يمده بعد الضرب، وذلك كله لا يفعل؛ لأنه زيادة على المستحق. وإن كان عبد، حدد مسبر حدد؛ لقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ فَهُ نَولت في الأماء، ولأن المرق مُنقص للنعمة، فيكون منقصاً للعقوبة؛ لأن الجناية عند توافر النعم أفحش، فيكون أدعى إلى التغليظ. والرحل والرأة في دئ سو د؛ لأن النصوص أفحش، فيكون أدعى إلى التغليظ. والرحل والرأة في دئ سو د؛ لأن النصوص أفحش أن الرأة لا أسرة لا أسرة لا أسرة لا أسرة لا أسرة الألم إلى المضروب، والستر حاصل بدولهما في العورة، والمور والحشو يمنعان وصول الألم إلى المضروب، والستر حاصل بدولهما فيدري ونصر حاسه؛ لما ووينا، ولأنه أستر لها. قال: وإن حفر ها في مرحه: حاد؛

 لأنه ١٤ حفر للغامدية إلى تُندُّوتها، * وحفر علي الشراحة الهمدانية، ** وإن ترك لا يضره؛ لأنه على لم يأمر بذلك، وهي مستورة بثيابها، والحفر أحسن؛ لأنه أستر ويحفر إلى الصدر؛ لما روينا. ولا يحفر للرحل؛ لأنه على ما حفر لما عزيت. *** ولأن مبنى الإقامة على التشهير في الرجال، والربط والإمساك غير مشروع. ولا يقيم الموى الحد على عدد إلا بادن الإمام، وقال الشافعي حدد له أن يقيمه؛ لأن له ولاية مطلقة عليه كالإمام، بل أولى؛ لأنه يملك من التصرف فيه ما لا يملكه الإمام، فصاركالتعزير. ولنا: قوله هذا الربع إلى الولاة"، **** وذكر منها الحدود، ولأن الحد حق الله تعالى؛

الهمدائية همدان حي من العرب.(البناية) في الوحال وترك الحفر أبلغ في دلك.(البناية) عير مشروع: إلا أن يعجزهم.[العناية ١٢١/٥]، يعني في الرحم؛ وذلك لأن ماعزاً لم يربط، ولم يمسك.[البناية ٣٤٩/٨] فصار كالتعزير حيث يجوز للمولى أن يعزر عبده بدون إدن الإمام.[الساية ١/٥٠/٨]

[&]quot; رواه أبوداود في "سنه" حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع بن الجراح عن ركريا بن سبيم أبي عمران قان: سمعت شيخاً يحدث عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة أن سبي الله حمد أد فحد ها إن ننده ق [رقم: ٤٤٤٣، باب المرأة التي أمر البيي "أو برجمها من جهينة] [نصب الراية ٣٢٥/٣]

^{**} أخرجه أحمد في 'مسده' عن يحي بن سعيد عن محالد عن الشعبي قال: كان لشراحة عبر روج عائب بالشام، وأمّا حمت، فحاء مولاها إلى علي على الله فقال: إن هذه رنت، فاعترفت، فحده ما خمس ورجمها يوم الجمعة، وحفر لها إلى السرة.[١٢١/١]

^{**} رواه مسلم من حدیث الحدري قال: لما أمر اليي الله برجم ماعز بن مالك خرجما به إى البقيع فوالله ما أو ثقناه ولا حفرنا له ولكنه قام لما، قال: فرميده معتده مدر و حرف فاسد و مسدد حدم حي كى خرص خرد، فاستسب ما فرمساد خلاميد خره حبى سكت، في قسا تستعفر له ، لا سنه [١٦٩٤، باب من اعترف على نفسه بالزي][نصب الراية ٣٢٥/٣-٣٢٩]

[&]quot;*** غريب. [نصب الراية ٣٢٦/٣] روى ابن أبي شيبة في "مصفه" حدثنا عبدة عن عاصم عن الحسن، قال: 'رعه لي سنصال عملاه ، لـ كاه و حده د والقصاص [٧ ٧ ، ٥ ، باب من قال الحدود إلى الإمام]

لأن المقصد منها إخلاء العالم عن الفساد، ولهذا لا يسقط بإسقاط العبد، فيستوفيه من هو نائب عن الشرع، وهو الإمام، أو نائبه، بخلاف التعزير؛ لأنه حق العبد، ولهذا يُعزّرُ الصبيّ، وحق الشرع موضوع عنه. قال: وإحصان الرجم أن يكون حرّ، عفلا العا، مسس، فد نروح المرأة بكاحا صحيحا، ودحل كما، وهما على صفة الإحصان، فالعقل والبلوغ شرط لأهلية العقوبة؛ إذ لا خطاب دولهما، وما وراءهما يشترط لتكامل الجناية بواسطة تكامل النعمة؛ إذ كفران النعمة يتغلظ عند تكثرها، وهذه الأشياء من جلائل النعم، وقد شرع الرحم بالزيا عند استجماعها فيناط به، بخلاف الشرف والعلم؛ لأن الشرع ما ورد باعتبارهما، ونصب الشرع بالرأي متعذر، ولأن الحرية مُمكنة من النكاح الصحيح، والنكاح الصحيح، والنكاح الصحيح، والنكاح الصحيح، والنكاح الصحيح، والنكاح الصحيح، عنه النكاح الصحيح، والنكاح الصحيح، عنه من النكاح الصحيح، والنكاح الصحيح، مُمكن من الوطء الحلال، والإصابة شبع بالحلال، والإسلام يمكنه من نكاح المسلمة، ويؤكد اعتقاد الحرمة، فيكون الكل مزجرة عن الزنا، والجناية بعد توفر الزواجر أغلظ، والشافعي حمد يخالفنا في اشتراط الإسلام، وكذا أبو يوسف منه في رواية.

علاف التعوير جواب عن قول الشافعي - الصار كالتعزير (البناية) وإحصال الوحم هذا لقط قدوري في محتصره" [الناية ٢٥٥٨] ، إلا قيد الإحصال بالرجم احتراراً عن إحصال القذف، فإنه غير هذا على ما يحيى، إل شاء الله تعالى [العناية٥٢٠] يتعلظ وتغلظه يستدعي أغلظ العقوبات. (العناية) وهذه الأشياء أي الحرية والعقل ولبنوع والإسلام والدحول بها في لكاح صحيح [الشاية ٢٥٥٨] حلال العمم فكفراها يكول سبناً لأفحش العقوبات، وهو الرجم بالحجارة إلى الموت ليكول شوت الحكم نقدر سبه (العاية) وقد شرع إلى المحصر الشرائط على هذا العدد؛ لأن الرجم بالربا قد شرع لل إلى العرب الشرائط على هذا العدد؛ لأن الرجم بالربا قد شرع لل ألهناية (الساية) ولأل الحرية الى دليل على الاقتصار على تنك الشرائط يتضمن أن ها مدحلاً في الاستغاء عن الزنا دون عيرها من العلم والشرف، وذلك الحرية إلى الحرية إلى الحرية إلى الربعاية العدد (العناية عمله على العرب الزجر البناية المهر المناية الحد (العناية الحد العناية الحد الكل مؤجوة: قال الأزاري: أي سبب الزجر [البناية ١٨٥٨]

فما: ما روي "أن النبي على رجم يهوديين قد زنيا". * قلنا: كان ذلك بحكم التوراة، ثم نسخ، يؤيده قوله على: "من أشرك بالله فليس بمُحْصَنِ"، ** والمعتبر في الدخول: الإيلاج في القبُل على وجه يوجب الغسل. وشرَطَ صفة الإحصان فيهما عند الدخول حتى لو دخل بالمنكوحة الكافرة، أو المملوكة أو المجنونة، أو الصبية لا يكون محصناً، وكذا لو دخل بالمنكوحة الكافرة، أو المملوكة أو المجنونة، أو الصبية لا يكون محصناً، وكذا إذا كان الزوجُ موصوفاً بإحدى هذه الصفات، وهي حرة مسلمة عاقلة بالغة؛ لأن النعمة بذلك تتكامل؛ إذ الطبع ينفر عن صحبة المجنونة، وقلما يرغب في الصبية لقلة رغبتها، وفي المنكوحة المملوكة حذراً عن رق الولد، ولا ائتلاف مع الاختلاف في الدين،

كان دلك أي رجم النبي اليهوديين بحكم التوراة يعني في ابتداء الإسلام، ولهدا سأهم رسول الله الله عن حد الزنا في التوراة (الباية) يوحب الغسل: يعني بالتقاء الختانين (الباية) وشوط: يعني شرط في قول القدوري [البناية ١٨٥٨] وكذا: أي وكذا لا يكون الزوج محصناً (البناية) هذه الصفات. وهي الكفر والرقية واجنون والصبا (البناية) مدلك: أي بما ذكر من الحرية والعقل والبلوغ والإسلام [البناية ١٨٥٨] أخرجه الأثمة الستة عن ابن عمر مختصراً ومطولاً وصب الراية ١٣٢٦] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن نافع أن عدالله بن عمر أحبره أن رسول الله الي بيهودي ويهودية قد زنيا، فانطبق رسون الله الله عن نافع أن عدالله بن حدوث في سوره على من ربّ قالوا: نسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما، قال: فأتوا سوره بن كسم صدوس، فجاءوا بما فقرءوها حتى إذا مرّوا بآية وجوههما ويطاف بهما، قال: فأتوا سوره بن كسم صدوس، فجاءوا بما فقرءوها حتى إذا مرّوا بآية الرجم وصع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم وقرأ ما بين يديها وما وراءها، فقال له عبد الله بن سلام وهو مع رسون الله الذي يده، فرفعها فإذا تحتها آية الرجم، فأمر بهم رسون عد منافع من المحام أهل الذمة وإحصالهم إذا زنوا]

^{**} رواه إسحاق بن راهويه في 'مسده'، ومن طريق إسحاق بن راهويه رواه الدار قطني في 'سنه'، والصواب موقوف. [نصب الراية ٣٢٧/٣] رواه الدار قطني في 'سننه" عن نافع عن ابن عمر عن النبي الله والصواب موقوف. [نصب الراية ٣٤٧/٣] كتاب الحدود والديات وغيره] رواه إسحاق بن راهويه في المسنده"، وسنده صحيح. [إعلاء السنن ١٥/١١]

وأبو يوسف حد يخالفنا في الكافرة، والحجة عليه ما ذكرناه، وقوله ١٠٠٠ "لا تُحْصنُ المسلمَ اليهوديةُ ولا النصرانية، ولا الحرَّ الأمةُ ولا الحرةَ العبدُ"، * قال: ولا حمع بي التحصي من أرحم و حدد؛ لأنه من لم يجمع، ** ولأن الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم؛ لأن زَجْرَ غيره يُحصل بالرجم؛ إذ هو في العقوبة أقصاها، ورجرُه لا يحصل بعد هلاكه. قال: و لا يحمع في سكر من حمد و لمني، والشافعي كم يجمع بينهما حدًّا؛

في الكافرة أي في أن إسلام منكوحة وقت الدحول بي شرط إحصان لربي، فعده ليس بشرط حتى يو دحل بالمكوحة الكافرة يصير محصاً. [العباية ٥/٥] والحجه عبيه أي عبي أبي يوسف - (العباية) ما ذكرياه يعني من قويه: ولا التلاف مع الاحتلاف في الدين.[العباية ٢٣،٥] لا محصن الح وقال محمد 🦟 في "الأصل': لا يُعصن الرجل المسلم إلا المرأة المحصنة إذا دحل بماء ثم قال: بنعبا دلك عن عامر وإبراهيم المحعى. [البناية ٨ ٣٥٩] لم خمع أي لم يحمع بينهما في ماعر، ولا في العامدية. [العناية ٥ ٢٦] بينهما حلًّا: أي من حيث الحدية، لا بطريق التعزير.

" عريب. [بصب الراية ٣٢٨/٣] روى الدار قطبي في 'سمه' عن كعب بن مالث أنه أراد أن يتروح يهودية أو نصرية، فسأن اللي 🦈 عن دلك فلهاه عنها، وقال: ١٨ ١٠ علما ٢٠ وقال: أبو لكر بن أبي مريم ضعيف، وعلى بن أبي طبحة لم يدرك كعنا. [٩٤,٣]، كتاب الحدود والديات وعيره إ ولكن قال الل عدي: هو ممن يحتج بأحاديثه، فإها صالحة كما في 'التعليق اللعين'، فالحديث حسن صالح لاسيما وقد تابعه عشة بن تميم عند محمد بن الحسن الامام في "الحجج" له. [إعلاء السنن ١٧/١١]

" فيه حديث العسيف، وحديث ماعر. [نصب الراية ٣٢٨/٣ حديث العسيف أحرجه المحاري في 'صحيحه' عن أبي هريرة وزيدس حالد الحهبي قالا: حاء أعرابي فقال: يا رسول الله اقص سيما بكتاب الله. فقام حصمه فقال: صدق، اقض بيما كتاب الله فقال الأعرابي: إل الني كال عسيما على هذا، قربي نامرأته فقالوا لي: عني ابنك الرحم، فقديت ابني منه تمائة من العنم ووليدة، ثم سألت أهل العلم فقالوا: إتما على سك جلد مائة وتعريب عام، فقال اللبي 35٪ لافلس سكما لاداب لله، م، مالده معمم فاد

عمد حسها المن فاحمها (رقم: ٢٦٩٦، باب إذا اصطبحوا على صبح جور قالصبح مردود]

لقوله على: "البكر بالبكر جلدُ مائة وتغريب عام"، * ولأن فيه حسمَ باب الزنا؟ لقلة المعارف. ولنا: قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوْا ﴿ جعلِ الجلد كلَّ الموجب رجوعاً إلى حرف الفاء، أو إلى كونه كلَّ المذكور. ولأن في التغريب فتحَ باب الزنا؟ لانعدام الاستحياء من العشيرة، ثم فيه قطعُ مواد البقاء، فربما تتخذ زناها مكسبةً، وهو من أقبح وجوه الزنا، وهذه الجهة مرجحة؛ لقول على النفى بالنفى فتنة"، **

لقلة المعارف: أي لقدة من يعرفهم ويعرفونه من الأحباء والحبيبات؛ لما أن الزنا إيما ينشأ من الصحبة والمؤانسة، والتغريب قاطع لدلك. [العباية ٢٦/٥] قوله تعالى والعمل بالحديث الذي رواه نسخ لمكتاب وهو لا يحوز. [العباية ٢٦/٥] رحوعاً. نصب على المصدر، ومعناه: أن الفاء لمجزاء، وإذا ذكر الحزاء بعد الشرط بالفاء، دل استقراء كلامهم أنه هو الجراء، ألا ترى أنه إذا قال لامرأته: إن دحلت الدار، فأنت طالق واحدة، ليس جزاء الشرط إلا ما هو المدكور بعد الفاء. [العباية ٢٦/٥]

أو إلى كونه إلى أي رجوعاً إلى كونه كل المذكور، ومعناه: أنه دكر الجلد دول النفي في موضع الحاجة إلى البيال، فكال ما ذكره كل ما يحتاج إليه في البيان، فلو بقى شيء محتاج إليه، و لم يبين لرم الإخلال في البيال في موضع الحاجة. (العباية) مواد اللقاء يعني ما يحتاح إليه من المأكول والملبوس. [العباية ٥/٣٦] فرعا إلى: لأها لما تباعدت عن الأقارب والأوضان، ونزلت في الرباط والحال، أحرجها انقطاع مواد المعاش. [الساية ٢٣/٨] مرجحة. يقال: بفتح اجيم وكسرها، فوجه الفتح أن هذه الجهة من العلة أقوى من علة الخصم بشهادة قول عبي لصحة ما قلباه، ووجه الكسر: أن الحصم ينكر صحة نقل على، فقال المصنف: هذه الجهة من جهات العلل يؤديه صحة قول على، فكانت اللام للصلة، داحلة عبى المفعول، وفي الوجه الأول كانت للتعليل. [العناية ٥/٧٢]

* أحرجه مسده عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ؟ حدد مني، حدو عني، محدو عني، فقد جمل الله هل مسلاً، لكر لمك حدد مانه و بعي سده ، نسب مسبب حدد مانه ، حد [رقم: ١٦٩٠، باب حد الزير] * رواه عبدالرزاق في 'مصفه'، ومحمد بن الحسن في "كتاب الآثار".[بصب الراية ٣٣٠/٣] رواه عبدالرزاق في 'مصفه' عن إبراهيم قال: قال عبدالله في البكر تزين بالبكر: يحددان مائة وينفيان، قال: وقال على حسبهما من الفتنة أن ينفيان.[٧/٥٣، باب النفي]

والحديث منسوخ كشطره، وهو قوله ١٠: "الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة"، وقد عرف طريقه في موضعه. إلا أن يوى الإمام في ديث مصلحة، فبعربه على قدر ما يرى، وذلك تعزير وسياسة؛ لأنه قد يفيد في بعض الأحوال، فيكون الرأيُ فيه إلى الإمام، وعليه يحمل النفي المروي عن بعض الصحابة 🌣 . وإدا ربي المربص، وحدُّه الرحمُ: رُحمه لأن الإتلاف مستحق، فلا يمتنع بسبب المرض، وإن كان حامُّه حدد: م حدد، حتى سرأ؛ كيلا يُفضى إلى الهلاك، ولهذا لا يقام القطع عند شدة الحر والبرد. وإدا رب احاس: م تحالًا حتى نصع حميها ا لكيلا يؤدي إلى هلاك الولد، وهو نفس محترمة، وإد كان حامة حدد: لم حدد. حنى تتعالى من نفاسها أي: ترتفع يريد به تخرج منه؛ لأن النفاس نوع مرض، فيؤخر إلى زمان البرء، بخلاف الرجم؛ لأن التأخير لأجل الولد، وقد انفصل. وعن أبي حنيفة كن أنه يؤخر إلى أن يستغني ولدها عنها، إذا لم يكن أحد يقوم بتربيته؛ لأن في التأخير صيانة الولد عن الضياع. وقد روي أنه ﴿ * قَــال للغامدية بعد ما وضعت:

والحديث إلى يعني قوله آد البكر بالبكر جند مائة و تعريب عام (العناية) منسوح بقونه تعلى: ه . سن م . وحسله م عرف طريقه أي طريق نسخ قوله به البكر بالبكر حدد مائة وتعريب عام" في موضعه يعني في طريقة الحلاف قاله الأتراري، وقال الكاكي م في موضعه من التفاسير، وكتاب الناسخ والمسوح. [الساية ٢٦٦/٨] إلا أن يوى الح استشاء من قوله: ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي يعني إذا رأى الإمام تغريب الزاني مصلحة لدعارته فعل ذلك.

وعليه يحمل أي على ما ذكر من التعرير والسياسة. توتقع تفسير لقول القدوري: حتى تتعالى. عجلاف الرحم فإن الرحم يقاء بعد وضع الحمل، ولا ينتظر إلى انقطاع النفاس

"ارجعي حتى يستغني ولدك"، * ثم الحبلى تُحْبَسُ إلى أن تلد إن كان الحد ثابتاً بالبينة؛ كيلا تمرب، بخلاف الإقرار؛ لأن الرجوع عنه عامل، فلا يفيد الحبس، والله أعدم.

بخلاف الإقرار: فإنما لو أقرت بالزنا لا تحبس.

* عريب هذا اللفط. [نصب الراية ٣ ٣٣٦] أحرج مسلم في 'صحيحه' عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: جاء ماعر بن مالث إلى النبي ققال: يا رسول الله طهّري- وفيه - قال: ثم جاءته امرأة من عامد من الأرد، فقالت: يا رسول الله! طهّري، فقال: وحن حعي فاستعدى بنده و بريد أن ترددي كما يا رسول الله طهّري، فقال: وحن حعي وستعدى بنده وقال: أراك تريد أن ترددي كما رددت ماعر بن مالك، قال: وما داك؟ قالت؛ إنها حبي من الزي، فقال: آلت؟ قالت: بعم، فقال ها: حي صعيد، في وأني بن الله فقال ها: من صعيد، في وأني بن الله فقال ها الأنصار على عدد، في وحميد حي من هذا المناز على من الأنسار وصعيد، في الله قال: وحميد عدد و هذا الأنسار و من المناز في مناز في الله قال: وحميد و من الأنسار و مناز بن الله قال: إن رضاعُه، يا بني الله! قال: فرجها. [رقم: ١٦٩٥، باب من اعترف على نفسه بالري]

باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

قال: الوصع لموحث المحد هذا الراب وأنه في عرف الشرع واللسان: وطء الرجل المرأة في القُبل في غير الملك، وشبهة الملك؛ لأنه فعل محظور، والحرمة على الإطلاق عند التعري عن الملك وشبهته، يؤيد ذلك قوله عالم: "ادرعوا الحدود بالشبهات". * ثم الشبهة نوعان: شبهة في الفعل، وتسمى شبهة اشتباه، وشبهة في المحل، وتسمى شبهة الشباه، وشبهة في المحل، وتسمى شبهة حكمية. فالأولى: تتحقق في حق من اشتبه عليه؛ لأن معناه أن يظن غيرَ الدليل دليلاً، ولابد من الظن ليتحقق الاشتباه، والثانية: تتحقق لقيام الدليل النافي للحرمة في ذاته،

مات الوطء إلى ما فرع من بيان إقامة الحد، شرع في بيان ما يوحت الحد، وما لا يوحمه. العاية ٥٠ ٣ لابه إلى هذه التعلين لبيان اعتبارهم انتفاء الشبهة في تحقق اربا، وتقرير كلامه: إما اعتبرو أن يكون في عير شهة الملك؛ لأنه فعل محضور يوحب الحد، فيعتبر فيه الكمان أن الناقص ثابت من وحه دون وحه، فلا يوحب عقوبة كامنة الكمال في الحصر عبد لتعري عن الملك أي منك اسكام وملك ليمين. بالشبهات هي ما يشه اغالت وبيس شابت. (العابة) شبهه اشتباد أي هي شبهة في حق من اشتبه عبيه وليست نشبهة في حق من اشتبه عبيه المسهد في الحن وتسمى شبهة منك أيضاً، فإها لا توجب الحد، وإن قال: عنمت أما حرام عبيّ. [العابة ٢٢٥] شبهه حكمية باعتبار أن المحل أعطي له حكم الملك في إسقاط الحد، وإن أم يكن الملك ثابً حقيقة. [العابة ٢٢٧٨] النظم بالمحل أن حارية امرأته تحل به ساء عبى أن الوضاء بوع استحدام، واستحدام احارية يحن، فيكون تحققها بالمسبة إلى الظائر. [العابة ٥٣٣] في داله مثل قوله ١٠ أنت ومالك يحن، والبناية ١٣٧٣/٨]

ولا تتوقف على ظن الجاني واعتقاده. والحد يسقط بالنوعين؛ لإطلاق الحديث، والنسب يُشبت في الثانية إذا ادعى الولد، ولا يثبت في الأولى وإن ادعاه؛ لأن الفعل بمحصّ زناً في الأولى، وإنما يسقط الحدُّ لأمر راجع إليه، وهو اشتباه الأمر عليه، ولم يتمحض في الثانية. أينه الفعل في تمانية مواضع: جارية أبيه، وأمه، وزوجته، والمطلقة ثلاثاً وهي في العدة، وبائناً بالطلاق على مال وهي في العدة، وأمّ ولد أعتقها مولاها وهي في العدة، وجارية المولى في حق العبد، والجارية المرهونة في حق المرتفن في رواية كتاب الحدود،

يسفط بالموعين لكن في الأولى عبد الطن، وفي الثانية على كل تقدير (العناية) تمانية مواضع فإدا قال: طست ألها أحل لي فلا حد؛ لأن الإنسان يتفع بمان هؤلاء حسب انتفاعه بمال نفسه، فكان هذا طناً في موضع الاشتناه، فيمتنع احد، وإن قال الرجل: علمت ألها حراء علي، وقالت الحارية: طست أنه يحل لي لا يحد واحد منهما. أما امرأة فلدعوى الشنهة، وأما الرجل فلأن الرئا يقوم هما، فإذا سقط الحد عن امرأة، سقط عن الرجل لمكان الشركة على ما سيجيء. [العناية ٥ ٣٣] حاربه البه وكذا حارية حده وإن علا. [المناية ٢٧٤/٨] في العدد فالاشتناه ههنا للقاء اللفقة والسكني، وحرمة لكان الأحت وثنوت النسب.

وبانيا بالطلاق الح إيما قيد الطلاق البائن؛ لأنه إدا له يكن مال، فوطئها في العدة، فلا حد عليه، وإن قال: علمت ألها علي حرام على ما يجيء [العباية ٥ ٣٤] واه ولد إلح وشبهة أم ولد اعتقها مولاها هي ما قلبا في المطلقة ثلاثاً، وهي في العدة من قيام أثر الفراش، فكان الصن في موضع لاشتباه.[العباية ٣٦/٥]

وحارية المولى إلى وشبهة العبد في حارية المولى البساط يد العبد في مال مولاه، والحارية من ماله، فحاز أن يص حل الاسساط فيها بالوطه. (العبابة)كتاب الحدود يعني إذا قال المرتمل: صلت ألها تحل ي لا يحد، وعلى رواية كتاب الرهل: لا يحب الحد سواء ادعى الحلل، أو ثم يدع كما في الحارية المشتركة؛ لأنه وصئ حارية العقد له فيها سلب الملك، فلا يحب عليه الحد، اشته عليه أو ثم يشته قياساً على ما لو وطئ حارية اشتراها على أن البائع بالحيار، وإنما قلما: العقد له فيها سلب الملك؛ لأنه بالهلاك يصير مستوفياً حقه من وقت الرهل، وإذا كال كدلك فقد العقد له سبب الملك في الحال، ويحصل حقيقة الملك عبد الهلاك. ووجه ما ذكره في كتاب الحدود، هو أن عقد الرهن عقد لا يهيد ملك المتعة عال، فقيامه لا يورث شهة حكمية، وههنا إنما يمنك المرتمل مالية المرهول عند الهلاك، وملك المان بعد الهلاك لا يهيد ملك المتعة في حال من الأحوال. [العباية ٥ ٣٤٠-٣٥]

ففي هذه المواضع لا حد إذا قال: ظننت ألها تحل لي، ولو قال: علمت ألها علي حرام، وجب الحد. والشبهة في المحل في ستة مواضع: جارية ابنه، والمطلقة طلاقاً بالكنايات، والجارية المبيعة في حق البائع قبل التسليم، والممهورة في حق الزوج قبل القبض، والمستركة بينه وبين غيره، والمرهونة في حق المرتمن في رواية كتاب الرهم، ففي هذه المواضع لا يجب الحد، وإن قال: علمت ألها علي حرام، ثم الشبهة عند أبي حنيفة عند بيت بالعقد، وإن كان متفقاً على تحريمة، وهو عالم به، وعند الباقين: لا تثبت إذا علم بتحريمه، ويظهر ذلك في نكاح المحارم على ما يأتيك، إن شاء الله تعالى. إذا عرفنا هذا. ومن صد المراب الملك المحلّل من كل وحه، فتكون الشبهة منتفية، وقد نطق الكتاب بانتفاء الحل، وعلى ذلك الإجماع، وحه، فتكون الشبهة منتفية، وقد نطق الكتاب بانتفاء الحل، وعلى ذلك الإجماع،

حاربه الله لقيام المقتصي للملث، وهو قوله ١ أنت ومائك لأبيث (العاية) بابنا بالكايات لاحتلاف الصحابة - في كوها رجعية أو بائلة (العاية) والحاربة المبعد الح لأن البد التي كان ها متسبطاً على الوطاء باقية، فصارت شبهة في المحل (العباية) والممهورة لقيام ملك البد (العباية) والمتنزكة لقيام الملك في النصف (العباية) ثم الشبهة إلى وهدان البوعان من بشبهة هو ما كان رجعاً بي لفاعن والقائل، ثم شبهة الحرى، وهي التي تثبت بالعقد. [العناية ١٥٥٥]

وال كال إلى يعني سواء كال العقد حلالاً أو حراماً متمقاً عليه، أو محتلماً فيه، سواء كال الواطئ عالم بالحرمة، أو حاهلاً بها، وهو معنى قوله: وهو عالم به أي و لحال أنه عالم بالتحريم. [البناية ٨ ٣٧٦] على ما بأنيك ودلك عند قوله: ومن تروح امرأة لا يحل به بكاحها فوطئها، لا يحد عند أبي حيمة (اساية) عرفها هذا أي هذا الذي ذكرناه من بيال نوعي الشبهة بذكر ما يتعنق بهما من المسائل، فيقول: ومن طبق إح. [اساية ٣٧٧/٨] بطق الكتاب يعني قوله تعالى: ه فهل صنبه و ٢ حن أناس غذا من الحالة)

ولا يُعتبر قول المخالف فيه؛ لأنه خلاف لا اختلاف. ولو قال: ظننت ألها تحل لي لا يحد؛ لأن الظن في موضعه؛ لأن أثر الملك قائم في حق النسب، والحبس، والفقة، فاعتبر ظنّه في إسقاط الحد، وأمّ الولد إذا أعتقها مولاها، والمختلعة، والمطلقة على مال بمنسزلة المطلقة الثلاث؛ لثبوت الحرمة بالإجماع، وقيام بعض الآثار في العدة. وأو قال ها: أنت حبية، أو بربّة، أو أمرت يدك، فاحتارت نفسها، ثم وطنها في العدة، وقال: علمت ألما عني حراء: م يحد لاختلاف الصحابة في فيه، فمن مذهب عمر علي ألها تطليقة رجعية، وكذا الجواب في سائر الجواب في سائر الكنايات، وكذا إذا نوى ثلاثًا؛ لقيام الاختلاف مع ذلك. ولا حد عنى من وصى حاربة ولده، وولد ولده، وإن قال: عنمت ألها علي حراء؛ لأن الشبهة حكمية؛ لألها نشأت عن دليل،

المحالف فيه. يريد به قول الريدية والإمامية، فإن الريدية تقول: إذا صقها ثلاثاً جملة، لا يقع إلا واحدة، والإمامية تقول: إنه لا يقع شيء أصلاً؛ لكونه خلاف السلة، ويرعمون أنه قول على يزر لأنه خلاف لا احتلاف، والفرق بينهما: أن الاختلاف أن يكون الطريق محتلفاً والمقصد واحداً، والحلاف أن يكون كلاهما محتلفاً. (العباية) حق السلب يعني السلب باعتبار العبوق السابق على الطلاق لا السلب هذا الوضء، فإنه لا يثبت. [العباية ٥/٣٦] والحسس. أي المنع من الخروج. [البياية ٨/٨٨]

بعص الآثار أي بعض آثار الملك مثل وحوب النفقة، ومنعها من اخروج، وإن قال: ضنت ُهَا تحل لي في هذه الصورة لا يحد للشنهة؛ لأن قيام أثر الملك من العدة وبحوها أورث شبهة.[الناية ٣٧٨/٨]

لاحتلاف الصحابة فقال بعضهم: الكنايات كلها بوائل، وقال بعصهم: رجعية. فيه. أي في الطلاق كنائي. وكذا الحواب إلى: قال الحاكم الشهيد في "الكافي": وإن أناتها بشيء من الكنايات، ثم حامعها، وهو يقول: علمت أمّا عليَّ حرام، فلا حد عليه. [البناية ٣٧٩/٨] وكذا إلى أي كدلك الحكم إذا بوى من ألماظ الكناية ثلاثاً، ثم وطفها في العدة لا يحد وإن قال: علمت أمّا عليَّ حرام؛ لأن احتلاف الصحابة لا يرتفع بنية الثلاث، فكانت الشبهة قائمة فلا يجب الحد. [العناية ٣٧/٥]

وهو قوله ١٥٠: "أنت ومالُك لأبيك"، " والأبوة قائمة في حق الجد. و بسب المست من المراب عليه قيمة الجارية، وقد ذكرناه. وإدا وصيء حاربه أبيه أه أدّه أو روحه من الأرب عليه ألما تحل من قلا حدّ عليه ولا على عليه ألما تحل من قلا على المعلل إدا وطي حاربه مه لاه؛ لأن بين هؤلاء البساطا في حرام، حُدّ وكد العد إدا وطي حاربه مه لاه؛ لأن بين هؤلاء البساطا في الانتفاع، فظنّه في الاستمتاع محتمل، فكانت شبهة اشتباه إلا أنه زنا حقيقة، فلا يحد قاذفُه، وكذا إذا قالت الجارية: ظننت أنه يحل لي، والفحل لم يدع في الظاهر؛ لأن الفعل واحد. وإن وصي حاربه أحد، أو عد، وقال طلب الدارية على المنال فيما بينهما، وكذا سائر المحارم سوى الولاد؛ لما بينا.

والأبوة يشير بدلك إلى أن حكم الحد مثل حكم الأب في عدم وحوب الحد، وإن كان الأب حياً. [الساية ١٨ ١٨٦] قيمة الحارية لأبه يملكها عبد شوت السب ولا عقر عبه؛ لأبه ما ملكها خميع القيمة سقط بعقر؛ لأبه ضمان لحرء. (اللناية) وقد ذكرناه أي في باب بكاح الرقيق. [ساية ١٨ ١٨٨ ١٨٣] في الأنبقاع لأن الأس يتناول مال أبويه، وينتفع به للأكن وانتصرف، وكد الروح في مال الروحة، وكد العد في مال مولاه. (الساية) الاستمناع أي في حل الاستمناع. (الساية) وكدا الح معطوف على قوله: وقال: طست ألها تحل لي، فلا حد عليه. (الساية) لم بدع الح متصل بقوله: وكدا (الساية)، أي لا حد على بعد في ظاهر الرواية. [العباية ٥ ١٨٨] الفعل واحد أي لأن فعلهما، فإذ سقط عبها، سقط عبه الحد. [الساية ١٨ ١٨٨]

"روي من حديث حابر، ومن حديث عائشة، ومن حديث سمرة بن حدث، ومن حديث عمر بن الحظات، ومن حديث عمر بن الحظات، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث ابن عمر إنصب الراية ٣٣٧] رواه بن ماحه في 'سنه عن حابر بن عبدالله أن رحلاً قال: يا رسول الله أن بي مالاً وولداً وأن أبي يريد أن يُعتاج مابي، فقال: بن مادث لأبيك. [رقم: ٢٢٩١، باب ما للرحل من مال ولده]

ومن زُفّت إليه عير امرأته، وقالت النساء: إنها زوحتك فوطئها: لا حدّ عليه، وعليه المهر قضى بذلك على على العلمة؛ وبالعدة؛ ولأنه اعتمد دليلاً، وهو الإخبار في موضع الاشتباه؛ إذ الإنسان لا يميز بين امرأته، وبين غيرها في أول الوهلة، فصار كالمغرور، ولا يحد قاذفه إلا في رواية عن أبي يوسف حله؛ لأن الملك منعدم حقيقة. ومن وحد امرأة عبى فراتبه فوطئها: فعليه الحدُّ؛ لأنه لا اشتباه بعد طول الصحبة، فلم يكن الظنُّ مستنداً إلى دليل؛ وهذا لأنه قد ينام على فراشها غيرها من المحارم التي في بيتها، وكذا إذا مستنداً إلى دليل؛ وهذا لأنه قد ينام على فراشها غيرها من المحارم التي في بيتها، وكذا إذا كان أعمى؛ لأنه يمكنه التمييزُ بالسؤال وغيره، إلا إذا كان دعاها فأجابته أحنبية، وقالت: أنا زوجتك، فواقعها؛ لأن الإحبار دليل، ومن تروح امرأة لا نحل له نكاحها فوطئها:

وهى زفت إلى هذا من ناب شبهة في المحل؛ لأن الفعل صدر منه؛ بناء على دليل أطلق الشرع له العمل به، وهو الإحبار بأها امرأته، فجعل المنك كالثابت لدفع ضرر الغرور. [العناية ١٩٥٥] وبالعدة أي وقضى نوجوب العدة. (الساية) ولأنه أي ولأن المزفوف إليه. (الساية) فصار كالمعرور وهو الذي وطئ امرأة معتمداً على منك يمين، أو نكاح، ثم استحقت، فلا يجب عليه الحد للاشتباه، فكذا الذي رفت إليه غير امرأته لهذا انعى. [الساية ٨٤٨] عن أبي يوسف عليه: يعني أنه يقول فيها: إن إحصائه لم يسقط بهذا الفعل؛ لأنه بني الحكم على الطاهر، فقد كان هذا الوطء حلالاً في الطاهر، فلا يسقط به إحصائه، ووجه الظاهر: أن الملك معدم حقيقة، فلم يبق انظاهر إلا شبهة، وبها يسقط الحد، ولا يقام الحد على قادفه. [العناية ٥/٠٤] وهذا إشارة إلى قوله: لأنه لا اشتباه. (البناية) لأنه قد إلى يعني فلا يصح مجرد النوم على فراشها دليلاً شرعياً، فكان مقصراً، فيجب الحد. [العناية ٥/٠٤] إذا كان أي الواطئ الواجد على فراشه امرأة، وقالت إلى وإما قال: وقالت: أنا روحتك؛ لأنها إذا أحابت بالفعل، ولم تقل ذلك فواقعها وجب عليه الحد، كذا في "الإيصاح". [انعناية ٥/٠٤] فواقعها أي فجامعها لا يجب احد. [النباية ٨٥٨]

لا يحب عبيه حالً عبد ألى حسنه على الحداث إذا كان عالماً بذلك؛ لأنه عقد لم يصادف أبويوسف ومحمد والشافعي عند: عليه الحداث إذا كان عالماً بذلك؛ لأنه عقد لم يصادف ما يكون محلاً لحكمه، كما إذا أضيف إلى الذكور؛ وهذا لأن محل التصرف ما يكون محلاً لحكمه، وحكمه الحل، وهي من المحرمات. ولأبي حنيفة عنه أن العقد صادف محله؛ لأن محل التصرف ما يقبل مقصوده، والأنثى من بنات بني آدم قابلة للتوالد، وهو المقصود، فكان ينبغي أن ينعقد في حق جميع الأحكاء إلا أنه تقاعد عن إفادة حقيقة الحل، فيورث الشبهة؛ لأن الشبهة ما يشبه الثابت، لا نفس الثابت إلا أنه ارتكب حريمة، وليس فيها حدًّ مقدر فيعزر. ومن ومن أحسد عند دون الفرح: لعرز؛ لأنه مُنْكُر ليس فيه عند ألى حبعه على وعور، ودد في احامع الصعر" وثود في السجن، وعلا حدً عبه عند ألى حبعه على وهو أحد قولي الشافعي عند، وقال في قول: يُقْتلان بكلً حالي؟

يوحع يعني يضرب بطريق التعزير صرباً مؤلماً عقونة عبيه لا بطريق احد. (لساية) وهذا بيان قوله: لأنه عقد لم يصادف محله. (الساية) انه تفاعد بتجريم الشرع في دينيا. (العناية) الا انه يعني فلا يجب احد إلا أنه إلى دون المفرح أي في عير السبيس كالتفحيد والتبطين. (العناية) امرأه قبل: يريد أجنية؛ لأنه إذا أتى امرأته، أو مملوكته في الموضع المكروه أي الدبر لا يحد حد الزنا عندهما أيضاً، وإن كان محرماً عبيه، ونه صرح في الزيادت؛ لأن من النس من يستحمه؛ لقوله تعالى: ١٥,٥ عني أو محمد من من يستحمه؛ لقوله تعالى: ١٥,٥ عني أو مدر الدكر. (الساية) في المسحن إلى أن يتوب أو يموت. (الساية) فيحد حد الزنا حداً إن كان عير محص، ورجماً إن كان محصاً. (العناية) نكل حال أي سوء كانا محصين، أو لم يكونا. [العناية ١٤٥٥]

لقوله على الزنا؛ لأنه قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال على وجه تَمحَّض في معنى الزنا؛ لأنه قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال على وجه تَمحَّض حراماً لقصد سفح الماء. وله: أنه ليس بزنا؛ لاختلاف الصحابة في موجبه من الإحراق بالنار، وهدم الجدار، والتنكيس من مكان مرتفع باتباع الأحجار وغير ذلك، ولا هو في معنى الزنا؛ لأنه ليس فيه إضاعة الولد، واشتباه الأنساب، وكذا هو أندر وقوعاً؛ لانعدام الداعي في أحد الجانبين، والداعي إلى الزنا من الجانبين، وما رواه محمول على وموجات سعول المعنى الرئا في على المستحل، إلا أنه يعزر عنده؛ لما بيناه، ومن وطئ كسمة: ولا حد عبه؛ لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جناية، وفي وجود الداعي؛ لأن الطبع السليم ينفر عنه،

أنه أي كن واحد من العمل في الموضع المكروه وفعل المواط. (العناية) قصاء الشهوة وهو مناط الحد في الرباء فيلحق به النواط بالدلالة، لا بالقياس؛ لأن القياس لا يدحل فيما يدراً بالشبهات. [العناية ٥٣/٤] أنه أي الإبيان في الدير. (البناية) لاحتلاف الصحابة: ولم يختلفوا في موجب الزباء قدل على أنه ليس برنا. (العناية) معنى الربا وإذا لم يكن في معناه لا يلحق به دلالة، فبقي القياس، والقياس في مثله باطل. (العناية) لا تعداه المداعى يعني عنى ما هو الجبة السليمة. (العناية) وما رواه من قتمهما، أو رجمهما. (العناية) يعزر. استثناء من قوله: ولا هو في معنى الرباء لما بيناه أنه ارتكب حريمة، وليس فيه حد مقرر، قال في "الريادات": والرأي فيه إلى الإمام إن شاء قتله إن اعتاد ذلك، وإن شاء ضربه وحبسه. [العناية ٥/٥٤] عدد أي عند أي حنيفة حد (العناية) لأنه ليس إلى إذ بيس فيه تضييع الولد، ولا إفساد الفراش. [العناية ٥/٥٤] مدث أي عدد أي حديث ابن عباس، ومن حديث أي هريرة. [نصب الراية ٣٩٣٣] أخرج الترمدي في "جامعه" حدثنا عبد العزيز بن محمد سد عن عمرو بن أبي عمر وعن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله الله من مو مدند و دن عد و وند عد و دنيو عد معمل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عن ماجه عن عاصم بن عمر العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عن أبيه عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عن المن بعد عد عد عدل عدل قول لوط]

والحامل عليه نهاية السَّفَه، أو فرطُ الشَّبق، ولهذا لا يجب ستره إلا أنه يعزر؛ لما بينا، والذي يروى أنه تذبح البهيمة وتحرق، * فذلك لقطع التحدث به، وليس بواحب. ومن ربي في دار لحرب، أو في دار النعي، تم خوج إلينا: لا يقام عبيه اخدً، وعند الشافعي في يحد؛ لأنه التزم بإسلامه أحكامَه أينما كان مقامه، ولنا: قوله لمه، "لا تقام الحدودُ في دار الحرب"، ** ولأن المقصود هو الانزجار، وولاية الإمام منقطعة فيهما، فيعرى الوجوبُ عن الفائدة، ولا تقام بعد ما خرج؛ لأنها لم تنعقد موجبة، فلا تنقلب موجبة، ولو غزا من له ولاية الإقامة بنفسه كالخليفة،

الشيق: وفي السان العرب! الشبق نفتح الشيل وفتح الباء شدة الغدمة بضم العين وطلب المكاح. [حاشية الساية ١٠٢٨]
لا يجب سيره أي ستر فرج البهيمة، وإما أصمر عليه، وإلى لم يسبق ذكره؛ لأل ذكر البهيمة يستلزمه، فكال مرجعه حكمياً. (العباية) لما بينا أنه ارتكب جريمة، وليس فيها حد مقدر. [العباية ٥،٥٤]
التحدث له كي لا يعير ما ترجل إذ كانت البهيمة باقية. (اعباية) خرج إليها؛ وأقر عبد لإمام بابران (العباية)
لا تقام الحدود إلى ووجه النمسك به: أنه لما أنم يرد به حقيقة عدم الإقامة حساً؛ لأن كل واحد يعرف أنه
لا يمكن إقامة الحد في دار الحرب؛ لانقطاع ولاية الإمام عبها، فكان المراد تعدم الإقامة عدم وجوب الحد بيس لعينه، وإنما هو للاترجار، والاترجار يحصل المحد. (اتعباية) ولأن المقصود إلى يعيني أل وجوب الحد بيس لعينه، وإنما هو للاترجار، والاترجار يحصل لم ينعقد موجباً، لا يقام بعد ما حرج؛ لئلا يقع الحكم بعير سبب. [العباية ٥/٦٤] لأها أي لأن فاحشة الرنا. عريب بهذا اللفظ، وبمعناه ما أحرجه أصحاب السن الأربعة. [تصب الراية ٣٤٢٣] روى أبوداود في "سنه" عريب بهذا اللفظ، وبمعناه ما أحرجه أصحاب السن الأربعة. [تصب الراية ٣٤٢٣] روى أبوداود في "سنه" ما أراه قال دلك إلا أنه كره أن يؤكل حمها وقد عمل بها ذلك العمل. [رقم: ٣٤٢٤]، باب فيس أتي بهيمة قال: من موم على حميد بن قلان بن رومان أل أل مدرد عدى أله مديم على حميد بن قلان بن رومان أل أل مدرد عدى أل عدد الله أي مربم على حميد بن قلان بن رومان أل أل مدرد عدى أل عدد على ألوم العدو]

في الانتصاف. [العناية ٥/٨٨-٤٩]

وأمير المصر يقيم الحدَّ على من زبى في معسكره؛ لأنه تحت يده، بخلاف أمير العسكر والسَّرِية؛ لأنه لم تفوض إليهما الإقامةُ. وإذا دحل حربُّ داريا بأمال، عربي بدميه، أو ربى دمي حربية: يُحدُ الدمي والدمية عند أبي حيفة حده ولا يحد الحربي مسامة مسامة ولا يحدد يعني: إذا زبى بحربية، فأما إذا زبى الحربي بنمية لا يحدان عند محمد حد، في بدمي يعني: إذا زبى بحربية، فأما إذا زبى الحربي بنمية لا يحدان عند محمد حد، أبي يوسف حد، أن المستأمن التزم أحكامنا مدَّة عدول كنُهم، وهو قوله الآخر. لأبي يوسف حد، أن المستأمن التزم أحكامنا مدَّة مقامه في دارنا في المعاملات، كما أن الذمي التزمها مدة عمره، ولهذا يُحدُّ حدَّ القذف، ويقتل قصاصاً، بخلاف حد الشرب؛ لأنه يَعْتقد إباحتَه. ولهما: أنه ما دخل للقرار بل لحاجة، كالتجارة ونحوها، فلم يَصِرْ من أهل دارنا، ولهذا يمكن من الرجوع إلى دار الحرب، ولا يقتل المسلم ولا الذمي به، وإنما التزم من الحكم ما يرجع إلى تحصيل مقصوده وهو حقوق العباد؛ لأنه لما طمع في الإنصاف يلتزم الانتصاف،

أي العدل لغيره عليه؛ لأن العرم بإزاء العنم والقصاص وحد القدف من حقوق العباد، فكان داخلاً

في معسكره: إشارة إلى أنه نو حرج من معسكره، ودخل دار الحرب، وربى فيها، ثم خرج لا يقام عيه الحد. (العاية) أمير العسكر لأنه لم يقوص له ولاية إقامة الحد. (البناية) والسوية قيل: هم الذين يسيرون بالنيل، ويختفون بالنهار، ومنه حير السرايا أربع مائة. (العناية) إليهما أي إلى أمير العسكر وأمير السرية. [البناية ٨/٨٤] السرم أحكامنا ومن التزم أحكامنا تنقد عنيه كالمستم والدمي. [العناية ٥/٨٤] حد الشرب حواب عما يقال: لو كان كذلك لأقيم عليه حد الشرب؛ لأنه من أحكامنا، أجاب بقوله: علاف حد الشرب، يعني حد الشرب ليس كذلك. [الساية ٨/٨٤] يرجع لا جميع الأحكام. لما طمع إلى لأنه لما لم يدحل إلا طامعاً في الإنصاف أي العدن، لأجله على عيره، ينتزم الانتصاف

والقصاصُ وحدُّ القذف من حقوقهم، أما حد الزناحق الشرع. ولمحمد على - وهو الفرق-: أن الأصل في باب الزنا فعلُ الرجل، والمرأةُ تابعة له على ما فذكره إن شاء الله تعالى، فامتناعُ الحد في حق الأصل يوجب إمتناعُه في حق التبع. أما الامتناعُ في حق التبع لا يوجب الامتناعُ الحد في حق الأصل. ونظيره إذا زبى البالغ بصبية أو مجنونة، وتمكينُ البالغة من الصبي والمجنون. ولأبي حنيفة على فيه: أن فعل الحربي المستأمن وناً؛ لأنه مخاطب بالحرمات على ما هو الصحيح، وإن لم يكن مخاطباً بالشرائع على أصلنا، والتمكينُ من فعل هو زنا موجب للحد عليها،

حق الشرع علا يكون داحلاً فيه (العناية) و لمحمد على فيما فرغ من الجواب عن قول أبي يوسف من شرع كن منهما في إثنات ما ذهب إليه، فقال محمد من الأصل إلح. (العناية) ها بدكره في مسألة زبي صحبح محمونة أوضعيرة. فاهتماع الحد فيما إذا ربي الحربي بذمية (العناية) بوحب الح وإلا لا يكون تعاً فكان حنفاً (العناية) أما الاهتماع فيما إذا ربي الدمي بحربية (انعناية) في حتى الأصل وإلا بكان مستتماً فكان أصلاً، والفرض أنه تبع، ودلك حلف باطل (العناية) إذا ربي إلى فإنه يحد النابع دولها؛ لأن الامتناع في حتى التبع لا يستلزمه في حتى الأصل [العناية ٥/٥]

وتمكين النالعة إلى الهذه لا يجب الحد عبيهما؛ لأن الامتباع في حق الأصل يستنزمه في حق التبع (العباية) المستأمن والإأنه لا يقام عبيه الحد؛ لوجوب تبيعه مأمه بقوله تعالى: ٥ مَ مَعَلَّمُ مُومُ وإذا كال كدلك، كال تمكين المرأة منه رناً؛ لأن التمكين من فعل الزنا زناً، يوجب الحد بقوله: ٥ م سه مَ مَ عَلَى عَدَامُ ٥ مَ عَلَى الرنا والله المحد عبيها؛ لوجود المقتضى والتفاء المالع، خلاف الحربي لتحقق المالع، وهو تبيعه مأمه. [العباية ٥ م ٥]

بالحومات. والمراد بالحرمات: ترك الامتثال بالأوامر، والانتهاء عن النواهي، فإن الكفار محاطول بالعبادات من حيث الترك تضعيفاً للعداب عليهم. (العباية) هو الصحيح: احتراز عن قول بعض مشايخت العراقيين، فإهم قالوا لكوفهم محاطبين بالشرائع كنها بالعبادات، والحرمات، والمعاملات. (العباية) على أصلنا: إشارة إلى قول لعض أصحابنا فإلهم قالوا: الكفار غير مخاصبين بالشرائع، قال شمس الأثمة: ومشايح ديارنا يقولون: إلهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات. [العناية ٥/٠٥]

بخلاف الصبي والمحنون؛ لأهما لا يخاطبان، ونظير هذا الاختلاف إذا زن المكرة بالمطاوعة، تُحدُّ المطاوعة عنده، وعند محمد من لا تحد. قال: ورد ربي الصبي أو عدد عدد مد من المراد طاوعة: فلا حد عب ولا عسبه، وقال زفر والشافعي حد يجب الحدُّ عليها، وهو رواية عن أبي يوسف عن من ربي صحح سحده، أو صعدة حامع منه: حدَّ الرحل حاصه، وهذا بالإجماع، وهما: أن العذر من جانبها لا يوجب سقوط الحد من جانبه، فكذا العذر من جانبه؛ وهذا لأن كلاً منهما مواخذ بفعله، ولنا: أن فعل الزنا يتحقق منه، وإنما هي محلُّ الفعل، ولهذا يسمى هو واطنًا وزانياً، والمرأة موطوة ومَزْنيًا بها، إلا ألها سميت زانية مجازاً تسمية للمفعول باسم الفاعل كالراضية في معنى المرضيَّة، أو لكولها مسببة بالتمكين، فيتعلق الحدُّ في حقها بالتمكين من قبيح الزنا، وهو فعلُ مَنْ هو مخاطب بالكفّ عنه، ومُؤثِم على مباشرته، وفعلُ الصبي ليس بهذه الصفة، فلا يناط به الحدُّ. قال: وم كرهه نستمال حي بن و حد حد عده،

محلاف الصبي الح جواب عن مستشهد محمد على أن سقوط الحد من الأصل يوجب السقوط من التبع، ووجه ذلك: أن هذا ليس بطير ما عن فيه؛ لأن الصبي والمحدود لا يحاطبان، فلا يكون فعلهما رنا، والتمكين من غير الرنا ليس بزنا، فلا يوجب الحد، والحربي مخاطب، فقعله زنا، والتمكين من الربا زبا يوجب الحد. [العناية ٥٠/٥] لا نحد سقوط الحد عن الأصل أي الزابي المكره. قال أي محمد . . في الجامع الصغير أ. (البناية) أن العدر الح كما في صورة الإجماع. [البناية ٢/٨]

من حامها. أي المرأة، كما إذا كانت بجنوبة أو صعيرة. فكذا العدر الح وهو في الصورة المختلف فيها الايوجب سقوطه الحد من حامها. [العناية ٥٠/٥] كلا منهما أي من الزاني والرانية. ليس تحدد الح الأن الصبي ليس بمخاطب بالكف عن الربا، وليس بمؤتم أيضاً إذا باشر وطء الأحسية؛ لأن القدم مرفوع عنه. [البناية ١٣/٨] في "الجامع الصغير". [البناية ١٣/٨]

وكان أبو حنيفة ٢٠٠٠ يقول أوَّلاً: يُحَدُّ، وهو قول زفر ٢٠٠٠ لأن الزنا من الرجل لا يكون إلا بعد انتشار الآلة، وذلك دليلَ الطواعية، ثم رجع عنه، فقال: لا حد عبيه؛ لأن سببه المُلْجِئَ قائم ظاهراً، والانتشارُ دليل متردد؛ لأنه قد يُكُونُ مَنْ غير قصد؛ لأن الانتشار قد يكون طبعاً لا طوعاً، كما في النائم، فأورث شبهة، وإن أكرهه غيرُ السلطان: حد عند أبي حنيفة عند وقالا: لا يحد؛ لأن الإكراة عندهما قد يتحقق من غير السبطان؛ لأن المؤثر خوف الهلاك، وأنه يتحقق من غيره. وله: أن الإكراه من غيره لا يدوم إلا نادراً؛ لتمكنه من الاستعانة بالسلطان أو بجماعة المسلمين، ويمكنه دفعُه بنفسه بالسلاح، والنادر لا حكم له، فلا يَسْقط به الحدُّ، بخلاف السلطان؛ لأنه لا يمكنه الاستعانة بغيره ولا الخروجُ بالسلاح عليه، فافترقا. ومن أقو أربع ما ما في محاسل محسمه أنه إلى عاده. وقات هي: يروحني، أو أفرت تابر، وقال أرجال روحيه، فلا حدّ عليه، وعبيه المهر في ذلك؛ لأن دُعُوى النكاح يحتمل الصدق، وهو يقوم بالطرفين، فأورث شبهة، وإذا سقط الحدُّ وجب المهرُ تعظيماً لخطر البُضع. ومن رِن بحارية فنسها عام عد.

في الماليم فإن النائم قد تنتشر آنته عرص فحوليته، وإن ه يكن به قصد واحتيار. [الساية ١٤٤] علاف السلطان فإن إكرهه معتبر، ومن افر قان محمد - في الحامع الصغير '. (الساية) فلا حد عليه ولا عليه، كدا في الكافي'، وفي بعض السبح عليهما، كدا صبطه الأتراري. [الساية ١٥٥] في دلك يعني في كنت الصورتين: دعوى الرجن البكاح، ودعواه المرأة. [العباية ٥٣٥] خارية إنما وضع المسألة في اجارية وإن كان هذا الحكم، وهو وجوب خد مع الصمان لا يتفاوت بين الحرة والحارية والحارية في دلك مع الحرة وجوب الحد عند أداء الضمان إنما ترد في حق الحارية، لا في حق الحرة؛ لأن الأمة تصبح أن تكون منكاً لنزاي عند أداء الصمان الشبهة أن لا يجتمع البدلان في ملك شخص واحد. [العناية ٥٣٥]

وعيد لقيمة معناه: قتلها بفعل الزنا؛ لأنه حنى جنايتين، فيوفر على كل واحد منهما حكمه. وعن أبي يوسف عنه لا يحد؛ لأن تقرُّرُ ضمان القيمة سبب لملك الأمة، فصار كما إذا اشتراها بعد ما زنى بها، وهو على هذا الاختلاف، واعتراض سبب الملك قبل إقامة الحد يوجب سقوطه، كما إذا ملك المسروق قبل القطع. ولهما: أنه ضمان قتل، فلا يوجب الملك؛ لأنه ضمان دم، ولو كان يوجبه، فإنما يوجبه في العين، كما في هبة المسروق، لا في منافع البضع؛ لأنما استوفيت، والملك يثبت مستنداً، فلا يظهر في المستوف؛ لكونما معدومة، وهذا بخلاف ما إذا زنى بها، فأذهب عينها يجب عليه قيمتها، ويسقط الحد؛ لأن الملك هنالك يثبت في الجثة العمياء، وهي عين فأورثت شبهة. قال: وكل شيء صعه الإمام المدي أسس قوقه إمام: قلا حد عمه إلا الفصاص.

معناه أي معنى قول محمد - « (البناية) هذا الاحتلاف أي شراء الحارية بعد الربا بها قبل إقامة الحد على هذا الاحتلاف، عند أبي حنيفة ومحمد نجد، حلافاً لأبي يوسف، فكان رد المختلف إلى المختلف، لكن اخلاف في المشتراة بعد الربا مدكورة في ظاهر الرواية، بحلاف ما نحى فيه. [العناية ٥/٤٥] المسروق بأن وهبه المسروق منه مثلاً، قبل الفطع أي كما لو ملث السارق منه المسروق قبل القطع حيث يسقط. [فتح القدير ٥/٤٥] ولهما أي لأبي حيفة ومحمد عن (البناية) صماك هم وضمان الدم يجب بعد البوت، والبت بيس بمحل لعملك. [العناية ٥/٤٥] ولو كان [هذا التسزر] بوحمه [هذا الصمان] الى يعني سلمنا أن ضمان القتل يوحب الملك، لكن إنما يوجبه في العين، كما دكرتم في هيئة المسروق، لا في منافع البضع؛ لأما استوفيت وتلاشت، فلم تكن قابلة لعملك حالة الضمان، ولا مستندة؛ لأن المستند لا يظهر في حق المعدوم، والمنافع المستوفاة معدومة. [العناية ٥/٥٥]

وهدا [متعلق بأصل الحواب، لا بالتسرل] محلاف إلى متعلق بأصل الحواب، لا بالتسزل حواب لصورة يمكن أن يستشهد بها أبو يوسف عند كما قدمناه. وتقريره: أن الرابي بالضمان يملك الجئة العمياء؛ لكونما قابلة بملك؛ إد هي موجودة، فتورث الشبهة. [العناية ٥٥/٥] قال: أي محمد على الجامع الصغير'. (البناية)

ولا يمكنه أن يقيم على نفسه؛ لأنه لا يفيد، بخلاف حقوق العباد؛ لأنه يستوفيه ولي الحق، ولا يمكنه أن يقيم على نفسه؛ لأنه لا يفيد، بخلاف حقوق العباد؛ لأنه يستوفيه ولي الحق، إما بتمكينه أو بالاستعانة بمنعة المسلمين، والقصاص والأموال منها، وأما حدُّ القذف: قالوا: المُغَلَّبُ فيه حقُّ الشرع، فحكمه كحكم سائر الحدود التي هي حقُّ الله تعالى.

لان لا نصد الوجوب فائدته؛ لأنه لا يقع مؤلنا، فلا يقع راجراً، والمقصود منه الحد: لرجر فلابد أن يكون الراجر غير المرجور، ولا يقدر القاضي أن يقضي عليه؛ لأنه هو الذي ولاه القصاء فسقط حق الله تعلى في الدليا، (الساية) ولى الحق أي صاحب الحق، واحتاز لفظ لوي ليتناول الوصي والوكيل. (الساية) اما للسكلة أي بتمكيل الإمام إياه في أحد حقه. [الساية ١٨٨٨] كلعد لفتحات جمع مالع، ويستعمل بمعنى العسكر، وجاء مصدر أيضا، كذا قال الشهاب في حواشي تفسير الليصاوي.

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

قال: وإد سهد سهد حد معدد منعهم على وسد عاهم على المعدد الما المعدد المع

بات الشهادة الح قد دكريا أن ثبوت الربا عبد الإمام إنما يكون بأحد شيئين لا عير، وهما الشهادة والإقرار، أحر الشهادة ههنا عن الإقرار؛ لقنة ثبوت الربا بالشهادة وبدرته. [العباية ٥٦/٥]

الحامع لصعبر وأعاد لفط الحامع الصعبرا لاشتماله على زيادة إيصاح، وهي تعديد ما يوحب الحد صريحاً من السرقة، وشرب الحمر، والربا، وريادة الحين الذي استفاد منه بعض المشايخ قدر سنة أشهر في التقادم، وريادة إثبات الصمان في السرقة، ثم كما لا يحد المشهود عليه لا تحد الشهود أيضاً حد القدف في الشهادة بالرباء لأن عددهم متكامل، والأهبية للشهادة موجودة، ودلك يمنع أن يكون كلامهم قدفاً. [العباية ٥٠،٥٥٥] خفوق العباد حيث لا يمنع التقادم في حقوق العباد. [البناية ٨/١٤] وبالإقرار وإن تقادم الزمان.

والتقادم غير مانع في حقوق العباد؛ ولأن الدعوى فيه شرط، فيحتمل تأخيرهم على العدام الدعوى، فلا يوجب تفسيقهم، بخلاف حد السرقة؛ لأن الدعوى ليست بشرط للحد؛ لأنه خالص حق الله تعالى على ما مر، وإنما شرطت للمال، ولأن الحكم يدار اي لاتمة الحد الله تعالى، فلا يُعتبر وجودُ التهمة في كل فرد، ولأن السرقة تقام على كون الحدِّحقُ الله تعالى، فلا يُعتبر وجودُ التهمة في كل فرد، ولأن السرقة تقام على الاستسرار على غِرَّةٍ عن المالك، فيجب على الشاهد إعلامه، وبالكتمان يصير فاسقاً آثماً، ثم التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء عندنا، خلافاً لزفر من حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد، ثم أخذ بعد ما تقادم الزمان: لا يقام عليه الحدُّ؛ لأن الإمضاء من القضاء في باب الحدود. واختلفوا في حد التقادم،

حد السرفه حواب عما يقال: الدعوى شرط في السرقه، كما في حقوق العاد، ومع دلك لو شهد الشهود سرقة متقادمة م تقل، فعم هما أن قبول لشهادة في حقوق العاد بعد تقادم لم يكل لاشترط الدعوى، ووجهه لا سلم أن الدعوى شرط للحد؛ لأنه حالص حق الله تعلى على ما مر، و لدعوى ليست بشرط فيه، وإنما هي شرط للمال، وهو حق العلد (لعاية) ولال الحكم إلى حواب آخر، وتقريره: أن المعى المصل للشهادة في التقادم في الحدود الحالصة حق لله تعلى، سواء وحد دلك المعى في كل فرد أو لا، باص لا يطلع عليه، فيدار الحكم على كول الحد حق لله تعلى، سواء وحد دلك المعى في كل فرد أو لا، كما أدير الرحصة على السفر من غير توقف على وجود المشقة في كل فرد من أفراده. [العباية ٥٨٥] ولال للسرقة الأنجازة والمدارة على الشهادة حتى يستشهد بالشاهد. [العباية ٥٨٥] فلحب الحالا المحرد الشهادة حتى يستشهد بالشاهد. [العباية ٥٨٥] فلحب المال الأمضاء الحالا المحرد القضاء في حقوق العباد، إما إعلام من له قضاء، أو التمكين من له القضاء من المدال المحرد القضاء في حقوق العباد، إما إعلام من له قضاء، والمال المعيال يحصرد القضاء في حقوقه فمستعن عن هدين المعنين، فكان القصود منها النبابة عن الله تعالى في الاستيفاء، فلدلك كان الاستيفاء من تشمة القضاء في حقوق الله تعالى [العناية م) ها الله تعالى قي الاستيفاء، فلدلك كان القصاء من تشمة القضاء في حقوق الله تعالى [العناية ها إعلام من الله تعالى في الاستيفاء، فلدلك كان القصاء من تشمة القضاء في حقوق الله تعالى [العناية ها إعلام من الله تعالى في الاستيفاء، فلدلك كان المقاء من تشمة القضاء في حقوق الله تعالى [العناية ها إعلام من الله تعالى في الاستيفاء، فلدلك كان المقاء من تشمة القضاء في حقوق الله تعالى [العناية ها إعلام من الله تعالى في الاستيفاء، فلدلك كان المقاء من تشمة القضاء في حقوق الله تعالى أن القضاء في حقوق الله تعالى أن المقاء المناية عن الله تعالى في الاستيفاء، فلدلك كان المقاء المناية عن الله تعالى في الاستيفاء المناية عن الله تعالى في الاستيفاء المناية المناية عن الله تعالى في الاستيفاء المناية المناية المناية عن الله تعالى في المناية عن الله القصاء المناية المن

وأشار في "الجامع الصغير" إلى ستة أشهر، فإنه قال بعد حين: وهكذا أشار الطحاوي، وأبو حنيفة - لم يُقَدِّرْ في ذلك، وفوَّضه إلى رأي القاضي في كل عصر. وعن محمد حُمْ أنه قَدَّره بشهر؛ لأن ما دونه عاجل، وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف جميًّا، وهو الأصح، وهذا إذ لم يكن بين القاضي وبينهم مسيرةً شهر، أما إذا كان: تُقَبِّلَ شهادتُهم؛ لأن المانع بُعْدُهم عن الإمام، فلا يتحقق التهمة، والتقادم في حد الشرب كذلك عند محمد ١٠٠٠ وعندهما: يُقَدُّرُ بزوال الرائحة على ما يأتي في بابه إن شاء الله تعالى. و إذ شهدوا على رحل له ربي هاالله - وقاله عاليه - فيه حالم مال سهدم الم سرق من فالان - وهو عالم - ما أغضه والفرق: أن بالغيبة تنعلم الدعوي، وهي شرط في السرقة دون الزنا، وبالحضور يتوهم دعوى الشبهة، ولا معتبر بالموهوم. • إن نسهدو أنه ربي بامرأه لا يعرفوكا: لم يُحد؛ لاحتمال أنما امرأتُه، أو أمته، بل هو الظاهر، وإل أفر بذلك: حد؛ لأنه لا يخفي عليه أمَتُه، أو امرأتُه. وإل شهد اتبال أنه وبي علانة فاستكرهها، و حرك كما صاوعته، دُري حداً عنهما حميعا عبد أي حبيقه علا،

وهو رواية إلى دكر في المجرد، قال أبوحبيمة: لو سأل القاضي متى ربى ها؟ فقالوا: مند أقل من شهر، أقيم الحد، وإن قالوا أوأكثر، درئ الحد. (العناية) وهذا أي الذي قلل من تقدير التقادم بشهر. [العناية ٢٠,٥] إذا كان أي بينهم وبين القاضي مسافة شهر. (البناية) وبالحصور أي تحضور الرأة الغائبة. [البناية ٢٤,٨] ولا معتبر بالموهوم لأنه شبهة الشبهة، فالمعتبر هو الشبهة دول النازل عنها؛ لقلا يسند باب إقامة الحدود، وبيان ذلك: أما لو كانت حاصرة وادعت البكاح، سقط احد لمكان شبهة الصدق مع احتمال الكدب، فإذا كانت عائبة، كان الثابت عند عيبتها احتمال وجود الشبهة، وهو المعبى بشبهة الشبهة. [العناية ٥/١٠] هو الطاهر لأن الضاهر من حال المنبه أن لا يربي (العناية) بدلك أي بالرب بامرأة لا يعرفها. [العناية ٥/١٠]

وهو قول زفر على مولا: أحد حلى حصد الاتفاقهما على الموجب، وتفرُّد أحدهما بزيادة جناية، وهو الإكراه، بخلاف جانبها؛ لأن طواعيتها شرط تحقق الموجب في حقها، ولم يثبت لاختلافهما. وله: أنه اختلف المشهود عليه؛ لأن الزنا فعل واحد يقوم بهما، ولأن شاهدي الطواعية صارا قاذفين لهما، وإنما يسقط الحدُّ عنهما بشهادة شاهدي الإكراه؛ لأن زناها مكرهة يسقط إحصائها، فصارا خصمين في ذلك. ولى سهد تسر من مد و حد مد و الأن المشهود به فعل الزنا، وقد اختلف باختلاف المكان، ولم يتم على كل واحد منهما نصاب الشهادة، ولا يُحَدُّ الشهود، خلافاً لزفر ولم يتم على كل واحد منهما نصاب أي أرمة عدد عدد

لاشافيما أي لاتفاق الفريقين (العداية) خلاف حالتها فإل الموجب لم يتحقق، وعدم الوحوب في حقها لمعنى عبر مشترك لا يملع الوحوب في حق الرجل عند وجوب الموجب في حقه، كما في وطاء الصغيرة المشتهاة أو المجدونة. [العداية ٥ ٢١-٦٣] المستهدد عليا، قال الكاكي: أي المشهود به (المداية) فعن وحدات وكل ما هو فعل واحد يقوم بهما لا يتصف بوصفين متضادي؛ لأن الطوح يوجب اشتراكهما في الزان، والكره يوجب الفرد الرجل به، واحتماعهما متعدر، فكان كل واحد منهما حلاف الأحر، فاحتلف المشهود به، ولم يتم على كل واحد منهما مساب الشهادة. (العداية) فادفن فيه العدم نصاب شهددة، والقادف حصم ولا شهادة للحصم، وإذا نتمت شهدةهما نقص نصاب نشهادة فلا يقام بحاء الحد، وكان ذلك يقتضي إقامة حد القدف على شاهدي الطواعية، ولكن سقط إلى العداية الوحود حقيقة الربا منها، لكن لا تأثم بسبب الإكراه (العداية) حلاقا لرفر يعني أنه يقون: غدون؛ لأن شهادقه لم تقبل؛ لنقصان العدد، فصار كلامهم قدفاً كثلاثة شهدوا على رجل بالربا فإهم خدون حد القدف (لغناية) لشبه، الانجاد بريد شبهة اتجاد المشهدد به، وتقدره أن لشبهة دارئة في خدون حد القدف (العناية) لشبه، الانجاد بريد شبهة اتجاد المشهدد به، وتقدره أن الشبهة دارئة في

غدور؛ لأن شهاد قم لم تقبل؛ لنقصان العدد، فصار كلامهم قدفاً كثلاثة شهدوا على رجل بالربا فإهم يحدون حد القدف. (لعناية) لشبه الانحاد يريد شبهة اتحاد المشهود به، وتقريره: أن لشبهة دارئة في الحدود بالحديث، وقد وحدت؛ لأهم شهدوا، وهم أهنية كاملة، وعدد كامل على ربا واحد صورة في رعمهم؛ بصراً إلى اتحاد صورة النسبة الحاصلة منهم واتحاد لمرأة، وإنما جاء الاحتلاف بدكر المكان، فيشت شبهة الاتحاد في المشهود به، فيدراً الحد. [العناية ٥/١٢-١٣]

وإلى احتلقها في بيت واحد: حُدّ الرحل والمرأة، معناه: أن يشهد كلّ اثنين على الزنا في زاوية، وهذا استحسان، والقياس: أن لا يحد لاختلاف المكان حقيقة. وجه الاستحسان: أن التوفيق ممكن بأن يكون ابتداءً الفعل في زاوية، والانتهاء في زاوية أخرى بالاضطراب، أو لأن الواقع في وسط البيت، فيحسبه من في المقدَّم في المقدم، ومن في المؤخَّر في المؤخر، فيشهد بحسب ما عنده. وإن شهد أربعه أنه ربي نامرأه بالتَّخيلة عبد صبوع السمس، وأربعه أنه ربي ها عبد صبوع السمس بديرهند: دُرِي احدًا عبهم معا، أما عنهما: فلأنا تيقنا بكذب أحد الفريقين من غير عين، وأما عن الشهود؛ فلاحتمال صدق كل فريق. وإن شهد أربعه عني امرأه بالرباء وهي كر: درئ الحدُّ عنهما و سهم: لأن الزنا لا يتحقق مع بقاء البكارة، ومعنى المسألة: أن النساء نَظرْن إليها، فقلن: إلها بكر، وشهادتُهن حجة في إسقاط الحد، وليس بحجة في إيجابه، فلهذا سقط الحد عنهما، ولا يجب عليهم. وإن شهد أربعه على رحل بالربا، وهم عُشَال، أو عليه ده ل في قدف، أو أحدهم عبد، أو محده د في قدف: فإكبم أبحلُّه ل ولا يعد المشهودُ عسه؛ لأنه لا يثبت بشهادهم المالَ، فكيف يثبت الحدُّ؟ وهم ليسوا من أهل أداء الشهادة،

بالتحمله عصم الدول وفتح الخاء المعجمة وسكون الياء آحر الحروف، وباللام والهاء اسم موضع قريب من الكوفة. [البناية ٢٧/٨] بديرهند وفي "الفتح" دير نظاهر الكوفة، وهند بنت النعمال بن المنذر بن ماء السماء كانت ترهبت وبنت هذا الدير، وأقامت به. وفي الدير صومعة النصاري. [البناية ٢٨/٨ع-٤٤] فلاحتمال إلح يعني أن احتمال الصدق في كلام كن من الفريقين قائم، وشبهة الزنا تمنع وجوب الحد على القاذف. (العناية) حجة فيما لا اطلاع لمرجال عليه خصوصاً. [العناية ١٤/٥] في إيجابه. أي الحد على الشهود.

والعبد ليس بأهل للتحمل والأداء، فلم تثبت شبهة الزنا؛ لأن الفاسق من أهل الأداء وسيم المهادة المهادة المهادة المهادة المهادة المهادة الفسق، ولهذا لو قضى القاضي والتحمل، وإن كان في أدائه نوع قصور؛ لتهمة الفسق، ولهذا لو قضى القاضي بشهادة فاسق ينفذ عندنا، فيئبت بشهادهم شبهة الزنا، وباعتبار قصور في الأداء؛ لتهمة الفسق يثبت شبهة عدم الزنا، فلهذا المتنع الحدان، وسيأتي فيه خلاف الشافعي الفسق يثبت شبهة عدم الزنا، فلهذا المتنع الحدان، وسيأتي فيه خلاف الشافعي الناء على أصله: أن الفاسق ليس من أهل الشهادة، فهو كالعبد عنده. و عصر عدد عد القام الشهادة عن القذف باعتبارها. و منه عدد و حروج الشهود الشهادة عن القذف باعتبارها. و منه عدد و حد و منه في الشهود الشهود الشهود عدي عدد و عدد و منه عدد الشهود الشهود المنه عدد و عدد و الشهود الشهود عدد و عدد و عدد و الشهود عدد و ع

لأن الربا الح أي يطهر عند الإمام بأدء الشهود الشهادة، ولا أداء للعميان والعبد والمحدودين في القدف، لا كاملاً ولا باقصاً، فالقلبت شهادقم قدفاً الأهم بسبوهما إلى لربا، ولم تكن بسبتهما إلى الربا شهادة، فكان قدفاً ضرورة. [العباية ٥ ٦٥] وقدا أي لكوبه من أهل أداء الشهادة وتحميها.

امنع الحدال أي حد الرباعي الشهود عيم، وحد القدف على الشهود. (البناية) حلاف النبافعي وجد الشهود حد انقدف عده. [البناية ٨ ٤٣١] لا حسبة الح فإل الشاهد محير بين حسبتين على ما من وهها لم يوجد منه حسبة البنتر، وهو طاهر، ولا حسبة أداء الشهادة أيضاً؛ لنقصال عددهم، فإل لله تعلى فال ٥٠٠٠ من محسب ما ما أن الم تعلى فالما القذف؟ وأن ما حدوم الشهادة عن القذف إنما كان باعتبار الحسبة. [لعاية ٥ ٣٦]

قال العبد الضعيف - عصمه الله -: معناه إذا كان جرحه، وعلى هذا الخلاف إذا مات من الضرب، وعلى هذا إذا رجع الشهود لا يضمنون عنده، وعندهما: يضمنون. لهما: أن الواحب بشهادهم مطلقُ الضرب؛ إذ الاحترازُ عن الجرح خارج عن الوَسْع، فينتظم الجارح وغيره، فيضاف إلى شهادهم، فيضمنون بالرجوع، وعند عدم الرجوع يجب على بيت المال؛ لأنه ينتقل فعلُ الجلاد إلى القاضي، وهو عامل للمسلمين، فتحب الغرامةُ في ماهم، فصار كالرجم والقصاص. ولأبي حنيفة عند أن الواحب هو الجلد، وهو ضرب مؤلم غير جارح ولا مهلك، فلا يقع حارحاً ظاهراً إلا لمعنى في الضارب، وهو قلة هدايته، فاقتصر عليه إلا أنه لا يجب عليه الضمانُ في الصحيح؛ كي لا يمتنع الناسُ عن الإقامة مخافة الغرامة. وإن شهد أربعة على منهاده أربعة على رحل الولاد ألم على منهاده أربعة على رحل الولاد ألم على منهاده أربعة على رحل الولاد أله على عليه المنهمة،

معناه أي معنى كلام محمد . ". في الجامع الصغير: أرش الضرب أيضاً على بيت المال. [البناية ٢٣٣/٨] من الصرب يجب دية النفس في بيت المال عدهما إذا ظهر بعض الشهود عبداً، أو محدوداً في قدف، أو أعمى، وعند أي حيمة من لا يحب شيء (البناية) رحع الشهود بعد الحرح بالحلد، أو الموت بالحدد (البناية) بعصمول أرش الحراحة إن لم يمت المحمود، والدية إن مات (البناية) في هاهم بيت مال المسلمين [البناية ٢٤٤] فصار كالرحم إلى المهود، فرجم المشهود عيم، أو قتن، ثم رجعوا يضمنون الدية (العناية) فاقتصر عليم ولا يتعدى إلى الشهود، في الصحيح . يعني في الصحيح من السرواية، وذكر في القتصر عليم ولا يتعدى إلى الشهود. في الصحيح . يعني في الصحيح من السرواية، وذكر في "مسوط فحر الإسلام": ولو قال قائل: يحب الضمان على اجلاد، فنه وجه؛ لأنه ليس مأمور كلذا الوجه؛ لأنه أمر بصرب مؤ لم لا حارح، ولا كاسر، ولا قائل، فإذا وجد منه الضرب على هذه الوجوه وقع فعنه تعدياً، فيحب عليه الضمان. [العناية ٥/٧/٥] لما فيها إلى: معناه: ما فيها من شبهة رادت على الأصل لم تكى فيه إذا تداولته الألسنة، يمكن فيه ريادة ونقصان. [العناية ٥/٨٠]

ولا ضرورة إلى تحملها، في حاء الاولون، فسيده عد معد معناه: شهدوا على ذلك الزنا بعينه؛ لأن شهادهم قد رُدَّت من وجه برد شهادة الفروع في عين هذه الحادثة؛ إذ هم قائمون مقامهم في الأمر والتحميل، ولا يُحد الشهود؛ لأن عددهم متكامل، وامتناع الحد عن المشهود عليه لنوع شبهة، وهي كافية لدّرء الحد لا لإيجابه. ه د سيد عه د م محدد مد مد مد أما الغرامة؛ فلأنه بقى من يبقى بشهادته ثلاثةً أرباع الحق، فيكون الفائت بشهادة الراجع ربع الحق. وقال الشافعي يجب القتل دون المال؛ بناءً على أصله في شهود القصاص، وسنبينه في الديات، إن شاء الله تعالى. وأما الحد فمذهب عدمائنا الثلاثة 💎 وقال زفر 🥟 لأنه إن كان الراجع قاذف حيًّ، فقد بطل بالموت، وإن كان قاذف ميت، فهو موجوم بحكم القاضي، فيورث ذلك شبهة. ولنا: أن الشهادة إنما تنقلب قذفاً بالرجوع؛ لأن به تُفْسَخ شهادتهُ، فَجُعلَ للحال قذفاً للميت، وقد انفسخت الحجة،

ح، لأو ما بعد ما شهد الفروج.(انساية) معدد أي معنى قول محمد في دلك المكان.[الساية ١ ٣٥٥] مكامل والأهبية موجودة.(بعناية) لمو ع سبهه وهو شبهة عدم التحمل في الفروع، وشبهة الرد في الأصول.[العناية ١٨٥٥] لدر، حد عن الرالي والرابية. لاحانه أي الحد على الشهود.

سهد د القصاص يعيي إذا رجعوا بعد القصاص، فيقتبون عبده، فكدا هما إذا رجعوا بعد الرحم يقتبول. (ابساية) في الدنات قال الأتراري: هذه حولة ليس ها رواح. [انساية ٢٦٨] شد نصل يعيي لأن حد القدف لا يورث. (العباية) فيهو سرحوه دلك إن لم يسقط الإحصال، فلا أقل من إيراث الشبهة، والحد يسقط كان قدفاً لا يتماء الحستين جميعاً. [العناية ١٩٥]

فينفسخ ما يبتني عليه، وهو القضاء في حقه، فلا يورث الشبهة، بخلاف ما إذا قذفه غيره؛ لأنه غير محصن في حقّ غيره؛ لقيام القضاء في حقه. وب م حما مسهود منه حق عيره؛ لقيام القضاء في حقه. وب م حما المحمد منه حق عيره؛ لقيام القضاء في المرحوم التي المرحوم التي المرحوم حق عيره منه حق المراحوم على المرحوم على المنهادة تأكدت بالقضاء، فلا ينفسخ إلا في حق الراجع كما إذا رجع بعد الإمضاء. ولهما: أن الإمضاء من القضاء، فصار كما إذا رجع أي لنسمي قبل القضاء، ولهذا سقط الحد عن المشهود عليه، ولو رجع واحد منهم قبل القضاء، ولهذا سقط الحد عن المشهود عليه، ولو رجع واحد منهم قبل القضاء، وقال زفر عمد يحد الراجع خاصة؛ لأنه لا يصدق على غيره. ولنا: أن كلامهم قذف في الأصل، وإنما يصير شهادةً باتصال القضاء به، فإذا لم يتصل بقي قذفاً فيحدون. وإلى كام حمس، عرجه أحده، والا سي حسبه؛ لأنه بقي من يبقى بشهادته كلُّ الحق، وهو شهادة الأربع. وإلى حمد من من من يبقى بشهادته ثلاثة أرباع الحق،

فيهسح الح وإذا انفسح القضاء اندفع القول بكونه مرجوماً بحكم القاصي، فلا يسقط الإحصال، ولا يورث الشهة، فيحب حد قادقه، لكن قيد بقونه: في حقه؛ لأنه رعم أل شهادته ليست بحجة، وزعمه في حق نفسه معتبر. (العباية) ما يسبى عليه الصمير في "عليه" يرجع إلى "الحجة" عبى تأويل الكلام. [البناية ٢٣٧/٨] لعباه الفصاء إلى لا قضاء القاضي في رعمه صحيح متقرر، فكان قدفه واقعاً في حق عير المحصر، فلا يجب حد القدف. [العناية ٢٩/٥] ادا رجع أي الشاهد، فيحند يجد الراجع حاصة.

وهذا أي ولأجل أن الإمضاء من القصاء في ناب الحدود. [الساية ٤٣٨/٨] قدف يعني لكونه صريحاً فيه. (البناية) بصير شهادة ثم يعود قدفاً بالرجوع. فلما ذكرنا إشارة إلى ما قال من قبل، ولنا: أن الشهادة إنما تنقب قدفاً إلخ، ومعناه: يحدان جميعاً؛ لأنه لما رجع الثاني لم يبق من الشهود من تتم به الحجة، وقد انفسخت الشهادة في حقهما بالرجوع فيحدان. [العناية ٥/٥٠-٧١]

والمعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجع على ما عرف. وإن شهد أربعة على رحل الرب. فَرُحُوا ورُحِم، فيد السهودُ عوس، أو عبيد: فعديه على المسهود في حسله الراجع في المسهود في حسله الراجع في الذا رجعوا عن التزكية، وقال أنو بوسك ومحمد عبد: هو على ست سل، وقيل: هذا إذا قالوا: تعمدنا التزكية مع علمنا بحالهم. لهما: أهم أثنوا على المشهود عليه خيراً بأن شهدوا على على الشهود خيراً، فصار كما إذا أثنوا على المشهود عليه خيراً بأن شهدوا على إحصانه، وله: أن الشهادة إنما تصير حُجّة عاملة بالتزكية، فكانت التزكية في معنى علمة العلة، فيضاف الحكم إليها، بخلاف شهود الإحسان؛ لأنه محض الشرط.

ما عرف أي في كتاب الشهادات. (الساية) فركوا على صيعة المجهول من التركية من ركى نفسه إذا مدحه، وتركية الشهود الوصف بكولهم أركياء. [انساية ٤٣٩،٨] معناه قال تاح الشريعة: معناه: ذر رجعوا عن التركية بأن قانوا: تعمدن التركية مع علمنا ألهم محوس حتى لو قانوا: أحصانا، لا يصمنون. [البناية ١٠/٨ع] وقبل الح ولما كان قوله: رجعوا عن التركية محتملاً أن يكون الرجوع بأن يقولوا: أحطانا، ودلك لا يوجب الضمان بالاتفاق، وأن يكون بأن يقونوا: تعمدنا التركية مع عنمنا محالهم، وهو محل النسراع، قال: وقيل: هذا إذا قالوا إلخ. [العناية ١٠/٥]

هما الهم الح أي قالا: المركون ما أثنتوا سب الإتلاف؛ لأنه هو الرباء وما تعرضوا له، وإبما أثنوا على لشهود خيراً، فكان كما إذا أثنوا على لمشهود عليه حيراً، فكانوا في المعنى كشهود الإحصان، إلا أن أولئك أثنوا خصالاً حميدة في الشاهد، فكما لا صمان على أولئك، كدلك لا ضمان على هؤلاء (العناية ٥/١٧-٧١) احصانه فلا يضمنون شيئًا، وبه قالت الثلاثة من فإدا لم يضمنوا شيئًا؛ وجب الضمان على بيت المال (البناية ٤٤١/٨)

فكات الحين الحين الشهادة في الحدود لا توجب شيئًا بلا تزكية، فكانت التركية في معنى عنة العنة؛ لأن التزكية معملة لنعلة، والمعمل للعلة علة العنة. (البياية) البها أي إلى علة العنة عند تعدر إضافته إلى الفعل. (البياية) محض المشوط حاصه؛ أن الشهادة عنى الإحصال شرط محض، أو علامة مُعَرَّفةٌ حكم الزن الصادر بعد وجود الإحصال، ولا حاجة لشوت الربا إلى شهود الإحصال؛ لأن الزنا ثبت بشهود الزنا قبل الإحصال. البياية ١١٨٨٤]

ولا فرق بينهما إذا شهدوا بلفظة الشهادة، أو أخبروا، وهذا إذا أخبروا بالحرية والإسلام، أما إذا قالوا: هم عدول، وظهروا عبيداً لا يضمنون؛ لأن العبد قد يكون عدلاً. ولا ضمان على الشهود؛ لأنه لم يقع كلامهم شهادة، ولا يُحَدُّون حدَّ القذف؛ لأهم قذفوا حياً، وقد مات فلا يورث عنه. وإذا ننهاد أربعة على رحل بالزبا، فأمر القاضي برحمه، فصر برحل عنه، أو حد السهه ذ عدد: فعلى العالى الدياً، وفي القياس: يجب القصاص؛ لأنه قتل نفساً معصومة بغيرحق. وجه الاستحسان: أن القضاء صحيح ظاهراً وقت القتل، فأورث شبهة، بخلاف ما إذا قتله قبل القضاء؛ لأن الشهادة لم تَصِرُ حُجَّة بعد، ولأنه ظنّه مباح الدم معتمداً على دليل مبيح، فصار كما إذا ظنه حربيًا، وعليه علامتهم، وتحب الدية في ماله؛ لأنه عمد، والعواقلُ لا تَعْقِلُ العمد، ويجب ذلك في علامتهم، وتجب الدية في ماله؛ لأنه عمد، والعواقلُ لا تَعْقِلُ العمد، ويجب ذلك في الشهرة سنين؛ لأنه وجب بنفس القتل. وإن رُجم ته وحده عيما: قادة على سن المان،

للعطة الشهادة بأن قالوا: نشهد أله أحرار، أو قالوا: هم أحرار. (البناية) وهذا أي وجوب الضمان على المركب على قول أي حيفة على (البناية) عدلاً أيضاً بتركه محظور دينه. (البناية) لأنه لم يقع إلى فيه نفر؛ لما تقدم أن كلام كل منهم يصير شهادة باتصال القضاء، وقد اتصل به القضاء، فما وجه قوله لأنه لم يقع كلامهم شهادة. والجواب: أن القصاء لما ظهر حطؤه بيقين، صار كان لم يكن، فلم يتصل القصاء كلامهم، فلم يصر شهادة. [البناية ١٤٤٨] لأهم قدفوا إلى لا يقال: لم لم يجعن قذفاً للميت للحال بطريق الانقلاب، كما في صورة الرجوع عن الشهادة؛ لأنا نقون: علة الانقلاب الرجوع عن الشهادة، وم يوجد. [العناية ٥/٢٧] القصاء صحبح بعني أن القصاء وجد صورة، وصورة قضاء القاضي تكمي لإيراث الشبهة. [العاية ٥/٣٧] كلاف ما الح حيث يجب القصاص لعدم الشبهة. [البناية ١٤٤٨] و لأنه أي لأن القاتل، وجه آخر للاستحسان، علامتهم. أي علامة أهل الحرب، فقتنه عمداً، ثم ظهر أن المقتول ليس عربي لا يجب القصاص لشبهة طنه مباح علامتهم. أي علامة أهل الحرب، فقتنه عمداً، ثم ظهر أن المقتول ليس عربي لا يجب القصاص لشبهة طنه مباح الدم. (النابة) وإن رحم. دلك الرجل المذكور المشهود عليه بالرنا بعد قصاء القاصي بالرجم. [الساية ٢٣/٨]

لأنه امتثل أمرَ الإمام فنُقِلَ فعله إليه، ولو باشره بنفسه تجب الدية في بيت المال؟ لما ذكرنا كذا هذا، بخلاف ما إذا ضرب عنقه؛ لأنه لم يأتمر أمره. و سبو على رحل على وفاو: تعمدنا النظر، فعن سنه دنهم؛ لأنه يباح النظر لهم ضرورة تحمل الشهادة، فأشبه الطبيب والقابلة. و سنه رعه على رحل من و في وجود سائر وما المرابط؛ لأن الحكم بثبات النسب منه حكم بالدخول عليه، وهذا لو طلّقها يُعقِبُ الرجعة، والإحصال يثبت بمثله، فان مكر وأنت منه وسنه على أصله أن شهادةن الرجعة، والإحصال أن بن الموال. وزفر على قالشافعي عنه مر على أصله أن شهادةن غير مقبولة في غير الأموال. وزفر على يقول: إنه شرط في معنى العلة؛ لأن الجناية تتغلظ عنده، فيضاف الحكم إليه، فأشبه حقيقة العلة، فلا تقبل شهادة النساء فيه، فصار كما إذا شهد ذِمّيّان على ذميّ زنى عبدُه المسلم أنه أعتقه قبل الزنا، فلا تقبل؛ لما ذكرنا.

لامه أي لأن الذي رجمه. لما ذكرا أن فعل الجلاد ينتقل إلى القاصي، وهو عامل للمسلمين، فتحب العرامة في مالهمه (العناية) لأنه أي لأن ضارب العلق. لم ناتمر المرد لأنه أمره بالرجم دول حر الرقمة، فلم ينتقل فعله إليه (العناية) بعمدنا البطر إلى موضع الزنا من الزانيين. [العناية ٥ ٣٧] فأنسله الح أي أشبه نظر شهود الرنا إلى فرج الرابية لمضرووة في ذلك، نظر الطبيب والقابلة إلى الفرح؛ وهذا لأن الصيب يجور أن ينظر إلى موضع العورة لمضرورة المداواة (البناية) سائر المسرابط أي شرائط الإحصان. [البناية ٤٤٤/٨] ولهذا أي لأجل الحكم بالدحور عليه (البناية) تحتله أي ممثل هذا المدليل الذي ذل ظاهراً وفيه شبهة. [البناية ١٤٤٨] فيه كما لا تقبل شهادة السناء في الرنا. فصار كما الح يعني أن الزاني بو كان مهلوكاً لدمي، وهو مسلم، فشهد ذميان أن مولاه الذمي أعتقه قبل الرنا لم يرجم مع أن شهادة أهل الدمة على المسلم م تقبل شهادة أهل الدمة، فهذا مثله، وقوله: 'لما ذكرنا' يعني أن الإحصان شرط في معني العلة. [العناية ٥٤٤]

ولنا: أن الإحصان عبارةً عن الخصال الحميدة، وأنها مانعة من الزنا على ما ذكرنا، فلا يكون في معنى العلة، وصار كما إذا شهدوا به في غير هذه الحالة، بخلاف ما ذكر؛ لأن العتق يثبت بشهادهما، وإنما لا يثبت بسبق التاريخ؛ لأنه ينكره المسلم، أو يتضرر به المسلم، فإل رحع شهود الإحصان: لا يضمنون عندنا، خلافاً لزفر، وهو فرع ما تقدم.

الحصال الحميدة: بعضها ليس من صع امرء كاخرية والعقل، وبعضها فرض عليه كالإسلام، وبعضها مندوب إليه كالنكاح الصحيح، والدخول بالمنكوحة، والحال أنه مانع عن الرنا على ما دكرنا قبل باب الوطء الذي يوجب اخد، فيكون الكل مزجرة، وكل ما يكون مانعاً عن الزنا لا يكون علة لمعقوبة الغليظة. [العناية ٥/٥] وصار كما إدا إلى أي بالمكاح في غير هذه احالة يعني لو شهد رجل وامرأتان أن فلانا تزوج هذه المرأة، ودخل لها في غير حالة الربا، قبلت شهادهم، فكذلك ههنا. [العناية ٥/٥] كلاف ما دكر يعني من زفر شهادة الذميين على ذمي أنه أعتق عبده قبل الزناء لأن العتق هناك يثبت بحلاف ما دكر يعني من زفر شهادة الذميين على ذمي أنه أعتق عبده قبل الزناء لأن العتق هناك يثبت أيضاً بشهادهما، وإنما لا يثبت سبق التاريخ؛ لأنه تاريخ ينكره المسلم، أو يتضرر به المسلم من حيث إقامة العقوبة الكامنة عليه، وما ينكره المسلم، أو يتضرر به لا يثبت بشهادة أهل الذمة، فلو قننا: بجواز هده الشهادة، كان دلك قولاً نجواز شهادة الكافر على المسلم. [العناية ٥/٥٠] حلافاً لم فر وإن شهود الإحصان الشهادة، كان دلك قولاً نجواز شهادة الكافر على المسلم. [العناية ٥/٥٠] حلافاً لم فر وإن شهود الإحصان إذا رجعوا بعد الرجم يضمنون عنده؛ لأن شهود العنة يضمنون عند الرجوع بالاتفاق.

باب حد الشرب

ومن تبرت الحمر فأحد، وربخها موجوده، أو حاءوا به سكران، فسنها لسهود بلسه بدين: فعليه لحد، وأحدث إذا أفر وربخها موجوده؛ لأن جناية الشرب قد طلق السارب ولم يتقادم العهد. والأصل فيه قوله ١٠٠: "من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه". * وإن أفر عد دهات رائحتها: محد عند أبي حسفه وأبي بوسف عثم، وقال محمد عند أبي حسفه وأبي بوسف عثم، وقال محمد عند أبي حسفه وأبي بوسف عثم، وقال محمد عند أبي حلمه وأبي بوسف عثم، وقال محمد عند أبي حلمه وأبي بوسف عند أبي حنفه وأبي بوسف عند أبي حنفه وأبي بوسف عند أبي حنفه وأبي بوسف عند أبي عنده إلى عنده إلى التهادة بالاتفاق، غير وأبي بوسف عنده إعتباراً بحد الزنا؛ وهذا لأن التأخير يتحقق بمضي الزمان، عنده وهواشهر

حد الشوب. قدم حد الرباعبي الشرب لما أن دعاء الصبع إلى الربا أكثر عبد فرط الشق، وهذا صربه أشد من صرب الشرب. [الساية ٤٤٧/٨] أو حاءوا به الح وظاهره يقتضي أن لا تشترط الرائحة بعد ما شهد الشهود عليه بالسكر من اخمر، ولكن الروايات في الشروح مقيدة بوجود الرائحة في حق وجوب الحد على شارب لخمر عبد أبي حيفة وأبي يوسف، سواء ثبت وحوب الحد بالشهادة، أو بالإقرار. [لعناية ٥ ٧٦] محد الربا فقدر بشهرا لأن ما دونه قريب. (الساية) وهذا يعني تقدير الرمان وعدم اعتبار الرائحة. (العباية) عضى الزمان: فلابد من تقدير زمان. [العناية ٧٧/٥]

" روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث معاوية، ومن حديث بن عمر، ومن حديث قبيصة بن رويب، ومن حديث حديث ومن حديث جرير، ومن حديث جابر، ومن حديث الشريد، ومن حديث الحدري، ومن حديث عدالله بن عمرو، ومن حديث جرير، ومن حديث بن مسعود، ومن حديث شرحبيل بن أوس، ومن حديث عصيف. [نصب الراية ٣٤٦] أحرح أبوداود في "سبه" عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على در سحر فرحده در مرال سحر فرحده در مرال سحر فرحده در مرال سحر فرحده در مرال المة فاقتلوه. [وقم: ٤٤٨٤، باب إذا تتابع في شرب الخمر]

والرائحةُ قد تكون من غيره كما قيل:

يقولون لي: إنْكُهْ شربْتَ مُدَامةً فقلت لهم: لا بل أكلتُ السَّفَرْجَلا

وعندهما: يقدر بزوال الرائحة؛ لقول ابن مسعود على فيه: "فإن وحدتم رائحة الخمر فاجلدوه"، ولأن قيام الأثر من أقوى دلالة على القرب، وإنما يصار إلى التقدير بالزمان عند تعذر اعتباره، والتمييز بين الروائح ممكن للمستدل، وإنما تشتبه على الجهال. وأما الإقرار فالتقادم لا يبطله عند محمد عنه، كما في حد الزنا على ما هو تقويره، وعندهما: لا يقام الحدُّ إلا عند قيام الرائحة؛ لأن حدَّ الشرب ثبت بإجماع الصحابة على ما ووينا. فإن أحده المتهود، وريحها توحد مه، أو هو سكران، الرائحة على ما روينا. فإن أحده المتهود، وريحها توحد مه، أو هو سكران، فدهوا به من مصر إلى مصر فيه الإمام، فاقطع دلك قبل أن ينتهوا به: حد في قوهم حميعا؛ لأن هذا عذر كبعد المسافة في حد الزنا، والشاهدُ لا يتهم في مثله.

من غيره: أي من غير شرب الخمر. (الباية) الكه: بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الكاف وسكون الهاء، هو أمر من نكه يكه يأمره بأن ينكه؛ ليعلم أنه شارب هو أو غير شارب، وأصله من اللكهة، وهي ربح الفم. [البناية ٤٤٩/٨] مدام مالضم مدامة مثله؛ لأنه ليس شراب يستطاع أدامة شرب سواه. وإنجا جواب عن الاعتبار بالزمان. والتميير: هدا حواب عن قوله: والرائحة قد تكون من غيره. [البناية ١١/٨٤] للمستدل. هو من معه دليل، معاينة الشرب.

مو تقريره: أن الإسان لا يكون متهماً بالسبة إلى نفسه.(العناية) بإجماع الصحابة: قلت: الحديث من قبيل الآحاد، وبمثله لا يثبت احد، والإجماع حجة قطعية، فيثبت به.(البناية) ما روينا: يعني قوله: "فإن وجدتم رائحة الحمر فاجلدوه".[العناية ٧٩/٥] أن ينتهوا به كذا السكران إلى الإمام.(البناية) في مثله. أي في صورة زوال الرائحة بالعذر.[البناية ٨/٣٤٤]

ومن سكر من النبيذ: خد؛ لما روي أن عمر عن أقام الحدَّ على أعرابي سكر من النبيذ، "وسنبين الكلام في حد السكر، ومقدار حدِّه المستحق عليه إن شاء الله تعالى. ومعالمه و هما الله و هما الله و هما الله و كذا الرائحة محتملة، وكذا الشرب قد يقع عن إكراه واضطرار، و لا جاء السخران حبى يُعْمَم أنه سكر من سد، و شربه طوعا؛ لأن السكر من المباح لا يوجب الحد كالبنج ولبن الرّماك، وكذا شربه المكره لا يوجب الحد حتى برول عنه السكر؛ تحصيلاً لمقصود شربه المكره لا يوجب الحد عنى برول عنه السكر؛ تحصيلاً لمقصود الانزجار، وحدُّ الحمر والسُّكر في احر ثمانون سوْضا؛ لإجماع الصحابة الحد.

من السيد الح وأما السيد فهو الدي من ماء الربب إذا طبع أدى طبحة يحل شربه ما داه حنواً، فإذا علا و شتد، وقدف بالزبد على قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف ،. لآخر يحل شربه ما دول السكر، وعبد محمد والشافعي عن لا يحل شربه، وما يتحد من التمر ثلاثة : السكر والفضيح والسيد، فاسيد هو ماء التمر إذا صح أدى صح يحل شربه لي قوهم ما دام حنواً، وإذا علا وشتد وقدف بالربد عند أبي حيفة وأبي يوسف ،.: يحل شربه ليتداوي والتقوي إلا القدح المسكر، وقال محمد و لشافعي من لا يحل [العاية ٥٩٧] ولا حد. يعني إذا لم يشاهد منه الشرب (العاية) لان الواقحة أي في نفسها قبل الاستدلال والتميير. كالسح قنت: فيما قاله تقوية ما يولع بالسح، وفيه من الفساد ما لا يحقى، وقال في أشربته الحاصة: وشرب السح للتداوي لا بأس به، فإن ذهب به عقمه م يحل، ورب سكر منه لم يحد عندهما، حلاقاً محمد من البرادين، والجمع أن يفتى نقول محمد من البرادين، والجمع رماك (سمال العرب) والسكر أي حد السكر في غير الحمر [الساية ١٨٥٥٤] لاهماع الصحابة على الثمانين رماك (سمال العرب) والسكر أي حد السكر في غير الحمر [الساية ١٨٥٥٤] لاهماع الصحابة على الثمانين في عهد عمر، كما ثبت في صحيح البخاري" و "مسلم"، تفصيله في "غاية المقال"،

* رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن مسهر عن الشيباني عن حسال بن محارق قال: بلعبي أن عمر بن الحطاب ساير وجلاً في سفر وكان صائماً، فلما أفطر أهوى إلى قربة بعمر معتقة فيها ببيد، فند ب منها فنسكه. فتد به مد حال، فقال إنما نسر منا من فالدال، فقال له عند إلا حداله السكران [٣٠ ٢ ، ٥٠ باب النبيد من رأى فيه حدًا] يُفرَقُ على بدنه كما في حد الزنا على ما مو، ثم يُجرَّدُ في المشهور من الرواية. وعن محمد حصر أنه لا يجرد؛ إظهاراً للتخفيف؛ لأنه لم يرد به نص، ووجه المشهور: أنا أظهرنا التخفيف مرة، فلا يعتبر ثانياً، وإل كال عبدا: فحده أربعول؛ لأن الرق منصف على ما عرف. ومن أقر سترا احصر، أو السكر، ثم رحع: محد؛ لأنه خالص حق الله تعالى. ويسل النف و سترا احصر، أو السكر، ثم وحد، وعن أبي يوسف في: أنه وسل النف و سنياده سنهاده سهدي، ويثبت بالإفرار مرة و حده. وعن أبي يوسف في: أنه يُشترط الإقرار مرتين، وهو نظير الاختلاف في السرقة، وسنينها هناك إن شاء الله. و لا نمل فيه سنهاده الساء مع الرحال؛ لأن فيها شبهة البدلية، وهمة الضلال والنسيان. والسكر ل الدي يُحد هو المدي لا يُعقل منطقاً، لا قبيلا ولا كثيرا، ولا يعقل الرحل والسيان. وهد عند أبي حبيقة حصر، وقالا: هو الذي يهذي، وحسم كلام، لأنه هو السكران في العرف، وإليه مال أكثر المشايخ على وله: أنه يؤخذ في أسباب الحدود بأقصاها درءاً للحد، ولهاية السكر أن يغلب السرور على العقل،

على ما مو فيه أنه يصرب كل المدن ما حلا الوجه والرأس والفرج. (العاية) لم يود له أي تحد الشرب لص قاطع. أن أطهرنا إلى يعني من حيث العدد، حيث لم نحعله مائة، كما في الربا. (العباية) السكر بمتحتين وهو عصير الرصب إذا اشتد، وقيل: السكر كل شراب مسكر. [العباية ٥٥-٨٤/] أنه يشتوط اعتباراً لعدد الإقرار لعدد الشهود. (العباية) لأن فيها أي في شهادة اللساء مع الرجال. (اللباية)

 فيسلبه التمييز بين شيء وشيء، وما دون ذلك لا يعرى عن شبهة الصحو. والمعتبر في بسبب المسكر في حق الحرمة ما قالاه بالإجماع؛ أخذاً بالاحتياط، والشافعي عنه القدَح المسكر في حق الحرمة ما قالاه بالإجماع؛ أخذاً بالاحتياط، والشافعي عنه يعتبره. يعتبر ظهور أثره في مشيته وحركاته وأطرافه، وهذا مما يتفاوت، فلا معنى لاعتباره. ولا يُحدُدُ السكرالُ باقراره على نفسه؛ لزيادة احتمال الكذب في إقراره، فيحتال للوئه؛ لأنه خالص حق الله تعالى، بخلاف حد القذف؛ لأن فيه حق العبد، والسكرانُ للا تَبِينُ منه فيه كالصاحي عقوبة عليه، كما في سائر تصرفاته، ولو ارتد السكرانُ لا تَبِينُ منه امرأته؛ لأن الكفر من باب الاعتقاد، فلا يتحقق مع السكر، وهذا قول أبي حنيفة وعمد بعينًا، وفي ظاهر الرواية تكون ردة.

وها دول دلك أي إدا كان قد بقي التميير. والمعتبر إلى يعي في الأشرية امحرمة عير الحمر المعتبر في القدح الذي يحصل به السكر في حق الحرمة ما قالاه أي قال أبويوسف ومحمد على هو الذي يهذي ويحتبط كلامه. [ابناية ٢٥٢٨] في حق الحرمة لا في حق الحد. بالاحماع أشار به إن أن أنا حيفة دار مع الاحتياط، فاعتبر في إيحاب الحد النهاية؛ إذ الاحتياط في درئه، واعتبر في حق السكر ما قالاه؛ لأن الاحتياط فيه. وهذا أي ظهور الأثر في مشيته عما يحتلف، فإن السكران رعما لا يتمايل في مشيته، والصاحي ربما يربق أو يعثر في مشيته، فيرى التمايل منه، فلا يكون دليلاً. [العناية ٥٦٨] ولا يحد السكوان إلى يعني في الحدود الحالصة حقاً لله تعالى كابرنا، وشرب الحمر، واسرقة؛ لأن الإقرار حبر يحتمل الكدب، فإذا صدر من سكران راد احتماله. (العناية) فيحنال لذرئه لأن الحدود يحتال لدرئها لا لإثناقا. [الناية ٢٣٨٨] كالصاحي الإحماع الصحابة أن الهم قانوا: إذا سكر هدى، وإذا هدى افترى، وحد المقتري ثمانون جلدة، فهذا إحماع مهم عني وحوب حد القدف، فإذا وجب عنيه حد القدف حقاً لنعد، فكسك سائر الحقوق كالقصاص وغيره. [العاية ٥٨] سائر تصرفاته السكري، فإن طلاقه وإعتاقه يصح.

باب حد القذف

و إذا قدف الرحل رحلا محصل أو المرأة محصة تصريح برنا، وطائب المقلوف بالحد: حدد الحاكم ثمانين سوط إلى كال حراد القوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ إلى أن قال: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ الآية. والمراد: الرمي بالزنا بالإجماع، وفي النص إشارة إليه، وهو اشتراط أربعة من الشهداء؛ إذ هو مختص بالزنا، ويشترط مطالبة المقذوف؛ لأن فيه حقّه من حيث دفع العار، وإحصالُ المقذوف لما تلونا. قال: ويُعرَف على أعصاله: لما مر في حد الزنا، ولا يحرد من تباهه لأن سببه غير قال: ويمر على الشدة، بخلاف حد الزنا، عبر أنه يُسر عد عد عدو الحدار المقدود الرقاد الرق. واحتال الله المراد والحسود الرقاد على الشدة، بخلاف حد الزنا، غير أنه يُسر عد عد عدو المحسود الرقاد في عدد أربعه سوطا؛ لمكان الرق.

حد القدف أحر حد القذف عن حد الشرب؛ لم أن جريمة الشارب متيقى بها، تحلاف حريمة القادف، فإن القدف حبر محتمل مين الصدق والكدب، وبهذا كان صرب حد القدف أنحف من صرب حد الشرب بصعف في شوت القدف؛ حوار أن يكون صادقاً في نسبته إلى الربا، فلا يكون قدفاً، والقدف في البغة الرمي، وفي الشرع بسبة من أحصن إلى الربا صريحاً، أو دلالة. المقدوف بالحد، وعجر القادف عن إثبات ما قدف به (العباية) والمراد: بقوله: ٥٠ من مناه [العباية ٥/٨]

لما تلويا إشارة إلى قوله تعالى: ١٥ من من منحسب ٥ (البناية) قال أي القدوري ١٠ في "متصره". (الساية) في حد الريا وهو قوله: إن الجمع في عصو واحد يقصي إلى التلف. (الساية)

لأن سسه أي سبب الحد وهو القدف. [الساية ٢٥/٨] غير مقطوع به. لاحتمال أن يكون القاذف صادقاً في نسته إلى الرنا، وإن كان عاجزاً عن إقامة البية؛ لأها على الوصف المشروط فيه لا تكاد تحصل (العناية) حد الرنا حيث يحرد فيه من ثيانه؛ لأن سبه معاين بالبيئة والإقرار، وهها بعد شوت القدف بالبية، أو الإقرار يتوقف إقامة الحد عنى معنى آحر، وهو كدبه في النسبة إلى الرنا، وهو غير متيقى به (العناية) غير أنه: استثناء من قوله: ولا يجرد [العناية ٥/١٥]

« لاحصال أن بكرن المعدة ف حراعرف بالعار مستماعيم عرفعا إلى أما الحرية؛ فَارُنه يَطْلُقُ عَلَيْهُ اسْمُ الإحصان، قال الله تعالى: ﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ أي: الحرائر، والعقل والبلوغ؛ لأن العار لا يلحق بالصبي والمحنون؛ لعدم تحقق **فعل الزنا** منهما. والإسلام؛ لقوله ...: "من أشرك بالله فليس بمحصن"،" والعفة؛ لأن غيرَ العفيف لا يلحقه العارِّ، وكذا القاذف صادق فيه. ومن عن سب عبره، وهار. لست لأبث، فإنه حد، وهذا إذا كانت أمه حرةً مسلمةً؛ لأنه في الحقيقة قذف لأمه؛ لأن النسب إنما يُنْفَى عن الزاني، لا عن غيره. ومن ف عبره في عصب: سنت المر فلات: لأنه أندي بدعي له: يحد، وأو فال في غير عصب: لا يحد: لأن عند الغضب يراد به حقيقتُه سَبًّا له، وفي غيره يراد به المعاتبة بنفي مشابحته أباه في أسباب المروءة. ولو قال: السب باس قلال بعني حباد لم حدة لأنه صادق في كلامه، ولو نسبه إلى جده: لا يحد أيضاً؛ لأنه قد ينسب إليه محازا. وم فال له: ما الى مر ماه، وأما مله عصمه وصاب لادر خدد: حُدّ القادف؛ لأنه قذف محصنة بعد موها، ولا بصاب حد المدف للميت إلا من هم الفدَّ- في سنة تفاعه، وهم الوالد والولد؛ لأن العار يلتحق به

فعل الربا أي الذي يؤثم صاحبه، ويوحب الحد عليه. (العناية) صادق فيه أي في قدف عبر العفيف. حقيقته فيتحقق القدف فيحد. المعانمه فليس بقدف فلا يحد. بعد موتمًا نحلاف ما إذا قدفها، ثم ماتت، فإذ الحد يسقط. (العناية) الوالد والولد: يعني الأب واحد وإن علا، والولد وولد الولد وإن سفل. (العناية) يلتحق به: أي بكل واحد من الوالد والولد. [العناية ٥/٤]

^{*} رواه الدار قطبي في 'سنه" عن نافع عن ابن عمر عن اليبي " قال: من سدك لله فنند المحتسن [٩٤/٣]. كتاب الحدود والديات وغيره] رواه اسحاق بن راهويه في المسلده" وسنده صحيح.[إعلاء النسل ٥٥،١١].

لمكان الجزئية، فيكون القذف متناولاً له معنى. وعند الشافعي حصر يثبت حق المصابة ليس لكل وارث؛ لأن حد القذف يُورَثُ عنده على ما نبين، وعندنا: ولاية المطالبة ليس بطريق الإرث، بل لما ذكرناه، ولهذا يثبت عندنا للمحروم عن الميراث بالقتل، ويثبت لولد البنت، كما يثبت لولد الابن، خلافاً محمد حضر، ويثبت لولد الولد حال قيام الولد، بلاعت بلاعت بلاعت بلاعت بلاعت بلاعت بلاعت بالمعت بالحد، خلافاً لزفر حصر، هو يقول: القذف يتناوله معنى لرجوع العار إليه، وليس طويقه الإرث عندنا، فصار كما إذا كان متناولاً له صورة ومعنى. ولنا: أنه عيّره بقدف محصن فيأنجذه بالحد؛ وهذا لأن الإحصان في الذي ينسب إلى الزنا شرط؛ ليقع تعييراً على الكمال، ثم يرجع هذا التعيير الكامل إلى ولده، والكفر لا ينافي أهنية الاستحقاق، على الكمال، ثم يرجع هذا التعيير الكامل إلى ولده، والكفر لا ينافي أهنية الاستحقاق،

ما سين أي عبد قوله: ومن قدف عيره ومات مقدوف بطل احد (السابة) لما ذكرماه يعني قوله أل ألعار يلتحق به (العالية) حلاقا لمحمد عبر، فإنه روي عنه أن حق المطالبة لا يشت بولد الست؛ لأنه منسوب إلى أبيه، لا إلى أمه، فلا يلحقه الشين بزنا أبي أمه، وفي ضاهر برواية السبب يشت من بطرفين. ويصير الولد به كريم الطرفين. [العناية ٥/٥]

حلاقا لوفر وقال زفر على ليس لولد الولد حال قيام الولد أن يحاصم؛ لأن اشين لذي ينحق أولد فوق الذي ينحق ولد الولد، فصار ولد الولد مع قيام الولد كالولد مع بقاء المقدوف، واعتبر هذا بصب الكفاءة فإنه لا حصومة فيه مع بقاء الأقرب، ولكنا نقول: حق الحصومة باعتبار ما لحقه من شين نبسته إبيه، ودلك موجود في حق ولد الولد كوجوده في حق الولد، فأيهما حاصم يقام احد حصومته، كلاف المقدوف فإن حق الحصومة له باعتبار تناول القاذف من عرصه مقصوداً، ودلك لا يوجد في حق وبده (العباية) وليس طريقه الإرث: لأن حد القذف لا يورث (ابياية) فصار في رجوع العار إليه [العباية ٥٥] كما إذا كان إلى ولو كان متباولاً له صورة ومعنى، بأن قدفه قادف النداء لم يحت عليه العدد عدم إحصان المقدوف، فكذا إذا تناوله معنى (العباية) إلى ولده: فجاز له أن يأحده بالحد. [الساية ٨ ٤٧١]

بخلاف ما إذا تناول القذف نفسه؛ لأنه لم يوجد التعييرُ على الكمال لفقد؛ الإحصان في المنسوب إلى الزنا. وسس معد أن يصاب مولاه قدف أمّه الحرد، ولا للاس في عناف أدد بقدف أمّه خره المسمه؛ لأن المولى لا يعاقب بسبب عبده، وكذا الأب بسبب ابنه، ولهذا لا يقاد الوالد بولده، ولا السيّد بعبده، ولو كان لها ابن من غيره: له أن يطالب، لتحقق السبب وانعدام المانع. ومن قدف عرد، قسب المناده ف. على العاد وقال الشافعي عند: لا يبطل، وم و ما عد ما فيه عصل حد: بصل سفى عندنا، خلافاً له؛ بناء على أنه يورث عنده، وعندنا لا يورث، ولا خلاف أن فيه حق الشرع وحق العبد، فإنه شرع لدفع العار عن المقذوف، وهو الذي ينتفع به على الخصوص، فمن هذا الوجه حق العبد، ثم إنه شرع زاجراً، ومنه سمى حداً، والمقصود من شرع الزاجر: إخلاء العالم عن الفساد، وهذا آية حق الشرع، وبكل ذلك تشهد الأحكام. وإذا تعارضت الجهتان، علامة

المعدف نفسه أي نفس الكافر أو انعبد. نفدف امه أو جدته وإن عبت، ولا أمه ولا حدثه وإن عبت نقدف نفسه. [العاية ٩٦/٥] لتحفق السب أي سب وجوب لحد، وهو انقدف.(الساية) الله نورب نعبه حق لعبد. لا نورث اعتباراً لعلية حق الله. حق السوح لأنه لم يختص به إنسال دول إنسال. واحم أي لماس عن القدف. سمى حداً: لأن الحد اسم لما شرع زاجراً.

نشهد الاحكام أما الأحكام التي تدر على أنه حق العند، فهو أنه يستوفي بالمينة بعد تقادم العهد، ولا يعمل فيه الرجوع عن الإقرار، وكذلك لا يستوفي إلا نحصومة، وإلما يستوفي حصومته ما هو حقه، خلاف السرقة فإن خصومته هناك للمال دون الحد، حتى لو بصل الحد لمعنى بشبهة لا يبص الدن، وأما الأحكام التي تشهد على أنه حق الله فهي أن الاستيفاء إلى الإمام، والإمام إنما يتعين بائناً في استيفاء حق الله تعلى، وأما حق العدد فاستيفاؤه إليه، ولا يحلف فيه القادف، ولا يبقلت مالاً عند السقوط. [العباية ٩٧/٥] الجهتان: أي جهة حق الشرع، وجهة حق العبد. [البناية ٤٧٤/٨]

القذفين. [فتح القدير ٥/٩٨]

فالشافعي على مال إلى تغليب حق العبد؛ تقديماً لحق العبد باعتبار حاجته، وغنى الشرع، ونحن صرنا إلى تغليب حق الشرع؛ لأن ما للعبد من الحق يتولاه مولاه، فيصير حق العبد مرعيًّا به، ولا كذلك عكسه؛ لأنه لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشرع إلا نيابة، وهذا هو الأصل المشهور الذي يتخرج عليه الفروع المختلف فيها. منها: الإرث؛ إذ الإرث يجري في حقوق العبد، لا في حقوق الشرع. ومنها: العفو فإنه لا يصح عفو المقذوف عندنا، ويصح عنده، ومنها: أنه لا يجوز الاعتباض عنه، ويجري فيه التداخل، وعنده لا يجري. وعن أبي يوسف عليه، في العفو مثل قول الشافعي هيه،

لأن ما للعد إلى قبل: فيه نظر؛ لأنه يلزم أن لا يكون حق العد عالباً إذا اجتمع الحقان أصلاً، وهو خلاف الأصول والمنقول، فإن القصاص مما اجتمعا فيه، وحق العبد عالم. [العاية ٢٠٥٥] ولا كذلك عكسه أي إذا غلب حق العد، كما قاله الشافعي عكسه، الحاصل: أن اعتبار مجرد حق العبد يوحب فوات حق الله، واعتبار حقه تعالى متضمن لاعتبار حق انعبد، فكان اعتباره أولى، والأحسن أن يوجه حقله حقاً لله تعالى بأن القذف وإن كان فيه حق انعبد، وهو رفع العار، نكبه أيضاً راجع إلى الله تعالى أيضاً؛ لأن النسبة إلى الزنا إنما يكون سبناً للعار؛ لأن الله تعالى حرمه، فرجع الأمر إلى حق الله. فيها: أي بيننا وبين الشافعي. إذ الإرث إلى: يشكل بأن الغالب في القصاص حق العبد اتفاقاً، مع أن الإرث لا يجري فيه عند أبي حنيفة عند. إلا أن يجاب عنه بأن حق العبد إنما يوجب الوراثة إذا أمكن القول المرت فيما أن ينتقل عنه إلى وارثه. أما القصاص: فهو وإن كان الغالب فيه حق العبد، لكن لا يمكننا القول بثبوته بطريق الوراثة؛ لأنه لا يثبت المعبت، فإنه لا يثبت له إلا ما له إليه حاجة، ولا حاجة له إليه بعد الموت، فنذا لم يجر فيه الوراثة. لمناه تعلى حقوق العباد. فيحري عنده لا عندنا. ويصبح عبده بناء على أنه حقه. الاعتباض عنه: لكونه حقاً لله تعالى حقوق العباد. فيحري عنده لا عندنا. ويصبح عبده بناء على أنه حقه. الاعتباض عنه: لكونه حقاً لله تعالى حقوق العباد. فيحري عنده لا عندنا. ويصبح عبده بناء على أنه حقه. الاعتباض عنه: لكونه حقاً لله تعالى حقوق العباد. فيحري عنده لا عندنا. ويصبح عبده بناء على أنه حقه. الاعتباض عنه: لكونه حقاً لله تعالى حد واحد، إذا لم يتحلل حد بين

ومن أصحابنا من قال: إن الغالب حق العبد، وخوَّج الأحكام، والأول أظهر. ومن أم ما هو عامد تم رجع: م نُقَلَ رحو عله؛ لأن للمقذوف فيه حقًا، فيكذبه في الرجوع، بخلاف ما هو خالص حق الله؛ لأنه لا مكذّب له فيه. ومن قال معرب: يا نبطي، م حد لأنه يراد به التشبيه في الأخلاق، أو عدم الفصاحة، وكذا إذا قال: لست بعربي؛ لما قلنا. ومن قال لرحل: با من هاء السماء، فسس غادف؛ لأنه يراد به التشبيه في الجود والسماحة والصفاء؛ لأن ماء السماء لقب به لصفائه وسخائه. وإن سله من عده أو حد أو من وروح أمه: فيس عادف؛ لأن كل واحد من هؤلاء يسمى أباً. أما الأول؛ فلقوله تعالى:

ومن أصحابا يريد به صدر الإسلام أنا اليسر، فإنه ذكر في مسبوطه والصحيح: أن العالب فيه حق العد، كما قال الشافعي؛ لأن أكثر الأحكام تدل عليه، والمعقول يشهد له؛ ما ذكرنا أن العند منفع به على خصوص، وقد نص محمد حمد في الأصل أن حد القدف حق العند كالقصاص، إلا أنه فوص إقامته إلى لإمام؛ لأنه لا يهتدي كل أحد إلى إقامة الحد. (العاية) وحوج الأحكام أي أحاب عن الأحكام التي تدل على أنه حق الله، فقال في التقويض إلى الإمام ما ذكرنا؛ إن كل أحد لا يهتدي إلى إقامة الحد، وقال في عدم الإرث: إن عدمه لا يستوجب كونه حق الله كالشفعة وحيار الشرط؛ لأن الإرث يحري في الأعيان. [العدية ١٩٨١٥]

والأول أظهر وعليه عامة أصحاب من (الكفاية) محلاف إلى فيقبل فيه الرجوع. با تبطي السطي بستة إلى نبط بفتحتين، وهم قوم يسترلون سواد العراق، وقال الفقيه أبو البيث: السطي رجل من غير العرب. [البناية ٢٠٧٨-٤٧٦] الأحلاف: من حيث حساسة والبحل. (البناية) لما قلما أشار به إلى قوله: يراد به التشبيه إلى آخره. [البناية ٢٧٧٤] هاء السماء هو قب عامر بن حارثة الأردي، كان ينقب عاء السماء؛ لأنه وقت القحط كان يقيم ماله مقام القطر أي عطاءاً وجوداً، وأم المدر بن امرئ القيس، فكانت تسمى ماء السماء؛ لجمالها وحسنها. [الكفاية ٩٩/٨]

فلقوله تعالى: أول الآية: ٥ مَ تُشَهّ المهد، وُحصد علله ب أسال دفل سده بعثم بالم عدد عدر فاعلم علم عدد عدد عدد ا حدد الله عدد عدم المدم الله عدر المداف المداف المداف وإسماعيل كال عمًّا ليعقوب، فإن إسحاق وإسماعيل أخوان، ويعقوب، ابن إسحاق.(النهاية) ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَ كَ وَإِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾، وإسماعيلُ كان عمَّا له، والثاني؛ لقوله ٤٤: "الخال أب"، * والثالث للتربية. ومن قال لغيره: رمَّات في الحبل، وقال: عنيتُ صعود الحس، حُدّ، وهذا عند أبي حيفة وأبي يوسف حمَّة. وقال محمد عنه: لا يُعدّ؛ لأن المهموز منه للصعود حقيقة، قالت إمرأة من العرب:

وارْقَ إلى الخيرات زناءً في الجبل

وذكرُ الجبل يقرره مراداً. ولهما: أنه يستعمل في الفاحشة مهموزاً أيضاً؛ لأن من العرب من يهمز المليّن، كما يليّن المهموز.

وإله أمانك الحطاب إلى يعقوب حاصه بنوه. والثالث للتربية أي يسمى زوج الأم أباً لنتربية، كما يسمى ابن المرأة من عيره ابناً، قال الله تعالى حكاية من نوح: هـ تـ تـ بـي من هُنيه، قبل: كان دلك الابن ربيناً به. عبيت أي قصدت بجدا النفظ.(البناية) وارق إلخ: أوله:

أشبه أبا أمك أو أشبه جمـــل ولا تكونن كهلّــوف وكـــل يصبح في مضجعه قـــد انجدل وارق إلى الخيرات زناء في الجبل

وجمل بالجيم اسم لرحل أبوحي من العرب، والهلوف بكسر اهاء وتشديد اللام الشيح الهرم، والكل العيال والانحدال السقوط. (النهاية) وذكر الجبل إلخ: لأنه قرينة الصعود، ولهذا نو قال: رنأت الجبل لا يحد، وحرف في لا ينافي الصعود، كما في قول الشاعر. [العناية ١٠٠/٥] لأن من إلخ: همهم العجاج، فإنه كان يهمز العالم والحاتم، ويهمز المليل أيضاً من حد في الهرب من التقاء الساكنين، فقال: دأبة وشأبة. وفي غير التقاء الساكنين كما همر العجاج. [البناية ١٤٨١/٨] الملين المراد به خلاف المهموز.

[&]quot; حديث غريب، وفي "الفردوس" لأبي شجاع الدينمي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: حال و الد من لا والد له" [نصب الراية ٣٥٣/٣]

وحالة الغضب والسباب تُعَيَّنُ الفاحشة مراداً بمنازلة ما إذا قال: يا زاني، أو قال: ونات، وذكرُ الجبل إنما يعين الصعود مراداً إذا كان مقروناً بكلمة على؛ إذ هو المستعمل فيه، ولو قال: زنأت على الجبل، قيل: لا يحد؛ لما قلنا، وقيل: يحد؛ للمعنى الذي ذكرناه. ومن قال لاحر: يا رابي، ففال: لا، من أنت، فإهما يحدان؛ لأن معناه لا، بل أنت زان؛ إذ هي كلمة عطف يستدرك بهما الغلط، فيصير الخبر المذكور في الأول مذكوراً في الثاني. ومن قال لامرأنه: يا رائية، فقالت: لا، من أنت، حُدّب المرأة، ولا عال؛ لأنهما قاذفان، وقذفه يوجب اللعان، وقذفها الحدّ، وفي البداية بالحد إيطالُ اللعان؛ لأن المحدود في القذف ليس بأهل له، ولا إبطالَ في عكسه أصلاً، فيحتالُ للدرء؛ إذ اللعان في معنى الحد.

وحالة العصب فيه إشارة إلى أنه لو قاله في غير حالة الغضب والسباب ولم يكن هناك قرينة من القرائن احالية أو المقالية، م يحد بهذا القول؛ لجواز أن يريد به الصعود، ولما كان يرد عليه بأن حالة انعضب، وإن كانت معينة للفاحشة، نكن ههنا معيناً لمعنى الصعود أيضاً، وهو كلمة الجبل، فأجاب عنه بقوله: وذكر الجبل إلح. ريات بدون ذكر الحبل. لما قلما. إشارة إلى قوله: إذا كان مقروناً بكنمة عنى.(العناية)

ذكر ماه إشارة إلى قونه: وحالة العضب. (العناية) إذ هي. يعني أن كلمة مل كنمة عطف لاستدراك العمط، والعطف إذا لم يكن له حبر يجعل الحبر الأول حبراً له. (النهاية) في الأول واعترض عبى قوله: فيصير الخبر المذكور في لأول مدكوراً في الثاني بأن المراد بالأول هو قونه: يا زايي! ومائمة حبر أصلاً، والجواب أن المراد بالخبر: الحزء وحينئد يستقيم الكلام؛ لأن الخبر جزء أخص، فيحوز أن يستعار للعام. [العناية ماء، ما أقول: والأولى أن يقال: المادي أيضاً يشتمل عبى الخبر ونو صمنا، فمعني قوله: فيصير الخبر المذكور في الأول أي صمناً. مأهل له: دليله؛ لأن أهلية النعان تعتمد أهلية الشهادة، وإقامة حد القذف تبطل أهلية شهادة المحدود في القذف. [العناية ماء]

في عكسه [أي في المداية باللغان؛ لأن بجريان اللغان لا يبطل إحصال الرحل] يعيى لو قدمنا اللغال لا يبطل به حد القدف عن المرأة؛ لأن احصال الرحل لا يبطل بجريان اللغان بينهما، عاية ما في الباب أل اللغان في حق الرحل قام مقام حد القدف ولكن لا يخرج به عن أن يكون عفيفاً، فيحب حد القذف على المرأة احتيالاً لدرء اللغان الذي هو بمعنى الحد. [العاية ١٠١٥-١٠١]

ولو قالت: ربيت بن، فلا حد، ولا عان، ومعناه: قالت بعد ما قال لها: يا زانية؛ لوقوع الشك في كل واحد منهما؛ لأنه يحتمل ألها أرادت الزنا قبل النكاح، فيجب الحله دون اللعان؛ لتصديقها إياه، وانعدامه منه، ويحتمل ألها أرادت زناي ما كان معك بعد النكاح؛ لأي ما مكنت أحداً غيرك، وهو المراد في مثل هذه الحالة، وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان دون الحد على المرأة؛ لوجود القذف منه، وعدمه منها، فحاء ما قلنا. وم أقر بولد، تم عاد: فإنه بلاعر؛ لأن النسب لزمه بإقراره، وبالنفي بعده صار قاذفاً فيلاعن. وإن بهاه ثم أقر بد خد؛ لأنه لما أكذب نفسه، بطل اللعان؛ لأنه حدٌّ ضروري صِيرَ إليه ضرورة التكاذب، والأصل فيه حدُّ القذف، فإذا بطل التكاذب، يصار إلى الأصل، والولد ولده في الوجهين؛ لاقراره به سابقاً، أو لاحقاً، واللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد.

ولو قالت. يعني في حواب قوله لها: يا رائية. (العناية) فيحب الحد أي يحب الحد عنى المرأة دول اللعال عنى الزوج؛ لألها أقرت بالرن عنى نفسها، كذا دكره قاصي حان. (اسهاية) فيجب الحد أي يجب حد الزنا، كدا في الشرح، وفيه نظر؛ لما عرف أن الإقرار مرة لا يوجب الحد ما لم يقر أربع مرات، وهي لم تقر لا مرة، ولأن المصنف عنَّمه بقوله لتصديقها إياه، وانعدامه منه، ولا يخفى أن انعدامه في وحوب حد القذف عليها، والحق أن يراد بالحد في قوله: فبجب الحد حد القذف، كما وقع التصريح به في "الكافي".

لتصديقها: أي تصديق امرأة روحها. [البناية ٤٨٤/٨] رناي ما. كسة ما موصولة خبر لرناي. (النهاية) كان معك. أطلق لفظ الرنا على الوطء الحلال عبى طريق المشاكلة، كما في قوله تعالى: «وغلب على مشرم غلب خلى مشرم غلب الإعلى على تحقيق الزنا، فعلى هذا لا تكون مصدقة لزوجها، فعلى هذا الاعتبار يجب السعال. [الكفاية ٢٠/٥] ما قلب أنه لا حد، ولا لعان. (العناية) حد أي الروج حد القدف.

التكادب. بإكداب الرجل نفسه. (العباية) في الوجهين: أي في الوجه الدي أقر، ثم نفى وعكسه. (العباية) واللعاد يصح إلى حواب عما يقال: إن سبب النعان هنا هو نفي الوند، فلما لم ينتف الولد وحب أن لا يحري بيهما النعاد؛ لأن بطلال المتضمل يقتضى بطلال المتصمن. [العباية ١٠٣/٥]

وإن قال: ليس ناسي، ولا ناسف، فلا حلاً ولا نعان؛ لأنه أنكر الولادة، وبه لا يصير قاذفاً. ومن قدف المراق، ومعها أولاد لا نعرف هم أن، أو قلف الملاعنة عواد. وعود حي، أو قدفها بعد موت الولد: فلا حدّ عبه؛ لقيام أمارة الزنا منها، وهي ولادة ولد لا أن له، ففاتت العقة نظراً إليها، وهي شرط الإحصان، ونو فدف المراه لاحس عبر ولد: فعيد احد؛ لانعدام أمارة الزنا، قال: ومن مصى وطأ حراما في غير ملكه: لم يُحدُّ قاذفه؛ لفوات العقة، وهي شرط الإحصان، ولأن القاذف صادق. والأصل فيه: أن من وطئ وطأ حراماً لعينه لا يجب الحد بقذفه؛ لأن الزنا هو الوطء المحرم لعينه، وإن كان محرماً لغيره: يحد؛ لأنه ليس بزنا، فالوطء في غير الملك من كل وجه، أو من وجه حرام لعينه، وكذا الوطء في المدن، وكذا الوطء في المدن، والحرمة مؤقدة، فإن كانت الحرمة مؤقدة، فالحرمة لغيره.

فلا حد أن لا يقدفها برن فدف الملاعة بفتح العين، كد نقبه صاحب النهاية" بخط شيخه، ويجور أن يكون بكسر لعين ومعده التي لاعبت بولد، كذا في الكافي [العناية ٥ ٣٠] أمارة بالفتح بمعني العلامة. شرط الإحصال أي شرط وحوب حد القدف، وهي فائتة، فلا يجب الحد (البياية) عير ملكة أي من وحه، أو من كن وحه (الكفاية) لم يحد قادفه اعدم أن الوطء الحرام بالقسمة الأولية على نوعين: أحدهن: حرم لعينه، و لآحر: بغيره، والأول، منشأ حرمته شيآن: حصوله في غير الملك من كن وحه كوف الحارية المشتركة بينه وبين غيره، وحصوله في امرأة هي حرام على نواصي حرمة مؤيدة، كوف أمته، وهي أحته من الرضاع، وما سوى دلث: فهو من النوع الثاني، كوف أمنه عوسية، ووق أمنيه لأحتين، ولقادف في النوع الأول بوجهيه: لا يحد حد لقدف؛ لفوت العفة وهو شرط لإحصان [نعاية ٥ ١٠٤] القادف صادق. لأن الرنا هو الوظء الحرام لعينه (العناية) المحرم لعينه: فكن القادف صادقًا، مؤفدة كأمنه التي هي أحته رضاعًا (الكفاية)

وأبو حنيفة على يشترط أن يكون الحرمة المؤبدة ثابتة بالإجماع، أو بالحديث المشهور؛ لتكون ثابتة من غير تردد. وبيانه: أن من قدف رحلاً وطئ جارية مشتركة بينه وبين أحر، فلا حد عليه؛ لانعدام الملك من وجه. وكدا إذا قدف امرأة زبت في نصرانيتها؛ لاتحقق الزنا منها شرعاً؛ لانعدام الملك، ولهذا وجب عليها الحد. ولو قذف رجلاً وطىء أمته وهي مجوسية، أو امرأته وهي حائض، أو مكاتبة له: فعليه الحد؛ لأن الحرمة مع قيام الملك، وهي مؤقتة، فكانت الحرمة لغيره، فلم يكن زناً. وعن أبي يوسف يخيد: أن وطء المكاتبة يسقط الإحصان، وهو قول زفر عليه؛ لأن الملك زائل في حق الوطء، ولهذا يلزمه المُعقرُ بالوطء، ونحن نقول: ملك الذات باقي، والحرمة لغيره؛ إذ هي مؤقتة. ولو قدف رجلاً وطئ أمته، وهي أحته من الرضاعة: لا يُعد؛ لأن المحرمة مؤبدة، وهذا هو الصحيح. ولو قدف مكاتباً، ومات وترك وفائ: لا حدّ عليه؛

مالإجماع كموطوءة الأب بعد منك البكاح، أو ملك اليمين إذا اشتراها ابنه فوطتها لا يحد قاذفه. (العناية) بالحديث المشهور: كحرمة وطء المنكوحة بلا شهود، فإها ثابتة بقوله على لا كاح إلا بالشهود"، وهو مشهور. [انعناية ٥/٥،٥] من وجه: لأنه في نصيب الشريك زان، فيصير القاذف صادقاً في كلامه من وجه. (البناية) في مصرابتها. ثم أسلمت وقدفها إنسان (البناية) لتحقق الونا الأن الزنا حرام في الأديان كنها، والكفار مخاصون بالعقوبات (البناية) فلم يكن زنا: لأن الزنا وطء م يلاق ملكه [البناية ٨٨٨٨] يلزمه المعقر وحوب العقر للمولى باعتبار أن للمكاتب مبكاً، وملك اليد أيضاً يضمن كما يضمن ملك الرقمة، ولزوم العقر في المكاتبة لا يدل على سقوط الإحصان، كالراهن إذا وطئ المرهونة وهي بكر، ينزمه العقر، ولا يسقط به الإحصان، كالراهن إذا وطئ المرهونة وهي بكر، ينزمه هو الصحيح: وذكر الكرخي أنه لا يسقط به الإحصان؛ لأن الفعل حرم مع قيام الملك المبيح، فصار كالأمة المزوجة، والصحيح هو الأول نثبوت التضاد بين الحل والحرمة [الكفاية ٥/٢٠]

لتمكن الشبهة في الحرية لمكان اختلاف الصحابة على . ولو قدف محوسيًا تروح أمه تم أسلم: يحد عدد أبي حبيفه حله، وقالا: لا حد عليه، وهذا بناء على أن تزوَّجَ المحوسي أسلم: يحد عند أبي حنيفة حد، وقالا: لا حد عليه، وهذا بناء على أن تزوَّجَ المحوسي بالمحارم له حكمُ الصحة فيما بينهم عنده، خلافاً لهما، وقد مر في النكاح. وإدا دحل الحربيُّ داريا بأمان، فقدف مسما: حُلّة؛ لأن فيه حقَّ العبد، وقد التزم إيفاء حقوق العباد، ولأنه طمع في أن لا يُؤْذي، فيكون ملتزماً أن لا يؤذي، وموجب أذاه الحدُّ. وإذا حُد المسمه في فدف: سقص شهادته وإن تاب، وقال الشافعي عنه تقبل إذا تاب، وهي تعرف في الشهادات. وإذا حُد تكافر في قدف: م حر سهادته على هما المعة؛ لأن له الشهادة على جنسه، فترد ثم تتمة لحده. فإن أسلم: قُلتُ شهادته عليهم، وعلى المسمين؛ لأن هذه شهادة استفادها بعد الإسلام، فلم تدخل تحت الرد، بخلاف العبد إذا الحرق،

احتلاف الصحابة يعني في أنه مات حراً، أو عبداً على ما يعي، في كتاب المكاتب، إن شاء الله تعالى. (انعاية) في السكاح أي في باب بكاح أهل لشرك. (العباية) حد حوال ضاهر لرواية، وعلى قول أي حبيمة على أولاً لا يحد؛ لأن المغنب فيه حق الله تعالى. [العباية ٢٠٧٥] أن لا يؤدي أي لا يؤديه أحد من المسلمين. فيكون ملتون ما إلى الترام أن لا يؤدي أحداً، وإن أدى يتحمل موجب الآذي، وهو حد القدف. (المهاية) أن لا يؤذي: أي أحداً من أهل الإسلام.

وهي أي هذه المسألة الحلافية تعرف في كتاب الشهادة. (الساية) فإن أسلم أي الدمي بعد ما حد في القدف. عليهم أي على أهل الدمة. (البناية) بحلاف العبل: حواب عما يقال: العبد إذا قذف، فصرب لحد، ثم اعتق لا تقبل شهادته، فكيف قبلت شهادة الكافر إذا أسلم، فأجاب بقوله: خلاف العبد. [البناية ١٩٠/٨] حال الرق: حتى يكفى رده تتمة للحد.

فكان ردُّ شهادته بعد العتق من تمام حدَّه. فإن ضُوب سوطاً في قدف، تم أسلم، ثم صرب ما بقي: حارت شهادته؛ لأن ردَّ الشهادة متمم للحد، فيكون صفةً له، والمقام بعد الإسلام بعض الحد، فلا يكون ردُّ الشهادة صفةً له، وعن أبي يوسف عفه: أنه ترد شهادته؛ إذ الأقل تابع للأكثر، والأول أصح. قال: ومن قذف، أو ربي، أو شرب عير مرة فحد. فهو لدك كنّه، أما الأولان؛ فلأن المقصد من إقامة الحد حقاً لله تعالى: الانزجار، واحتمال حصوله بالأول قائم، فيتمكن شبهة فوات المقصود في الثاني، وهذا بخلاف ما إذا زني، وقذف، وسرق وشرب؛ لأن المقصود من كل حنس غير المقصود من الآخر، فلا يتداخل. وأما القذف فالمُغلَّبُ فيه عندنا حقُّ الله،

صرب سوطاً إلى أحمع العلماء على القبول إذا حد حد القدف قبل الإسلام، وأجمعوا على عدم القبول إذا حد بعد الإسلام، أما إذا أقيم بعض الحد قبل الإسلام وبعصه بعده، فقد قال أبوحيفة على ينظر إلى حال إكمال الحد، إن ضرب في كفره تسعة و تسعين سوطاً، وبعد الإسلام واحداً لا تقبل شهادته؛ لأن رد الشهادة من تمام الحد، فينظر إلى حال تمامه. وهكذا روي عن أبي يوسف على، ثم رجع إلى ما ذكر في الكتاب؛ لأن ما كان له من الشهادة لم يبطل بضرب البعض؛ لأن الرد تتمة للحد، فلا بد من وجوده؛ ليكون الرد تتمة للحد، فلا بد من وجوده؛ ليكون الرد تتمة له، وما حدث له من الشهادة بالإسلام لم يرد أيضاً لهذا المعي، فلهذا تقبل شهادته على أهل الإسلام وأهل الدمة. [الكفاية ٥/١٠١] بعد الإسلام: وكذلك في الكفر.

إد الأقل عكان الكل وحد بعد الإسلام. (العباية) والأول أصح: لأن بعص الحد لا يكون حداً. (الكفاية) أما الأولان. أي حد الشرب وحد الرما. (البناية) واحتمال إلخ. أي احتمال حصول الانزجار بالأول قائم، فيتمكن شبهة فوات المقصود، وهو الانزجار، فإنه لما حصل بالحد الأول، لا يحتاح إلى الحد ثانياً، ولما تمكنت الشبهة لم يقم الحد الثاني. (البهاية) فوات المقصود. والحدود تدرأ بالشبهات. وهدا. دفع دحل مقدر.

عير المقصود إلخ: فحد الزيا لصيانة الأنساب، وحد السرقة لصيانة الأموال، وحد الشرب لصيانة العقول، وحد القذف لصيانة الأعراض فلا يتداخل.(الكفاية) حق الله. فيجري فيه التداخل كسائر الحقوق.[العباية ٩/٥] فيكون ملحقاً بهما، وقال الشافعي عنه: إن اختلف المقذوف، أو المقذوف به، وهو الزنا لا يتداخل؛ لأن المغلب فيه حقُّ العبد عنده.

فصل في التعزير

ومن فدف عدد، أو أمه، أو أه و لد، أو كافرا داريا: عُرَر؛ لأنه جناية قذف، وقد امتنع وجوبُ الحد لفقد الإحصان، فوجب التعزير. و كدا إد فدف مسلما بعمر الربا، فعال: با فاسقُ، أو با حسن، أو با سارف؛ لأنه آذاه، وألْحق الشَّيْنَ به، ولا مدخل للقياس في الحدود، فوجب التعزيرُ، إلا أنه يبلغ بالتعزير غايته في الجناية الأولى؛ لأنه من جنس ما يجب به الحدُّ، وفي الثانية الرأي إلى الإمام. ولو قال: با حمارُ، أو با حسرمر: من بعرر؛ لأنه ما ألحق الشين به للتيقن بنفيه، وقيل: في عرفنا يعزر؛ لأنه يعد سبًّا، وقيل: إن كان المسبوبُ من الأشراف كالفقهاء والعلوية يعرز؛ لأنه يلحقهم الوحشة بذلك، وإن كان من العامة لا يعزر، وهذا أحسن، والتعزير أكثره تسعة وثلاثون سوطاً،

احتلف المقدوف بأن قدف عير الأول. (الكفاية) المقدوف به بأن قدف الأول بزيا آخر. (الكفاية) فصل لما فرع من ذكر الزواجر المقدرة الثابتة بالكتاب، أو انسنة المشهورة، ذكر في هذا الفصل الزواجر التي دوها في القدر وقوة الدليل، وهو التعرير، وهو تأديب دون الحد، وأصبه من لعرر بمعنى الرد والردع، والأصل في هذا: أن من قذف غيره بكبيرة بيس فيها حد مقدر يجب التعزير. [العباية ١١٢٥] وألحق الشبر. بالفتح أي انعيب والعار، في الحدود أي في إثناها؛ لأن الحد عقوبة مقدرة، والرأي لا يهتدي إلى تقدير العقوبة بقدر معنوم، وإذا امتبع الحد، وحب التعزير، الحياية الأولى. هي ما إذا قدف غير المحصن بالربا. (الكفاية) وفي التابية. يعني قوله: يا فاسق! إلح. (العناية) للنيق بنفيه: قير: بن يلحق الشين للقادف؛ لأن كل أحد يعلم أنه آدمي، وأن القادف كاذب. [العباية م/١٤] في عرفنا كدا حكى عن الهندواني. بذلك. أي عا دكر من الألفاط ونحوه.

وأقله ثلاث جلدات. وقال أبويوسف على: يبلغ التعزير خمساً وسبعين سوطاً، والأصل فيه قوله على: "من بلغ حدًا في غير حد، فهو من المعتدين"، وإذا تعذر تبليغه حدًا، فأبو حنيفة ومحمد عمد نظرا إلى أهنى الحد، وهو حدُّ العبد في القذف، فصرفاه إليه، وذلك أربعون، فنقصا منه سوطاً. وأبويوسف على اعتبر أقل الحد في الأحرار؛ إذ الأصل هو الحرية، ثم نقص سوطاً في رواية عنه، وهو قول زفر على. وهو القياس، وفي هذه الرواية نقص خمسة، وهو مأثور عن على على فقلده، ثم قدَّر الأدنى في الكتاب بثلاث جلدات؛ لأن ما دولها لا يقع به الزجر. وذكر مشايخنا هي أن أدناه على ما يواه الإمام

من ملع في "المغرب": بعغ بالتحميف هو السماع، وأما ما يجري على ألسة الفقهاء من التثقيل، إن صحء فعلى حذف المفعول الأول، كما في قوله ١٤٠ "ألا فبيبغ الشاهد العائب وذكر هذا الحديث في 'الفوائد الطهيرية'، ثم قال: وبلغ بالتحميف لا بالتشديد من البلوع، لا من التبليع؛ لأن الملع إليه عير مدكور، والمراد تميغ غير الحد الحدّ، لا تبليغ الحد غير الحد ومعنى بلغ بالتخميف أتى، كقوهم: بعع المكان أي أتاه فيصير تقدير الحديث كأنه قال: من أتى حداً في موضع لا يحب الحد، فهو من المعتدين. [الكماية ٥/١٥] من المعتدين أي المتحاوزين عن حد الشرع. أدبى الحد إلى وهذا حق؛ لأن من اعتبر حد الأحرار، فقد بعغ من المعتدين أي المتحاوزين عن حد الشرع. أدبى الحد إلى وهذا حق؛ لأن من اعتبر حد الأحرار، فقد بعغ حداً، وهو حد العد، والتبكير في الحديث ينافيه. ووجه تقصان السوط الواحد في المدهين جميعاً هو أن البلوع إلى عمام الحد تعدر، وليس بعده قدر معين، كربع أو ثبث أو عشر فيصار إلى أقل ما يمكن لنتيقن به. [العناية ١١٥٥] فقصا منه إلى فجعلا أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً. يقص سوطا: فجعل أكثر التعزير تسعة وسعون سوطاً. هذه الرواية أي رواية القدوري على وهي رواية الحامع الصغير أيصاً. [الساية ٢٠٨٥]

أخرجه البيهقي عن خالد بن الوليد عن النعمال بن بشير، ورواه اس ناجية في فوائده، ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" مرسلاً. [نصب الراية ٣٥٤/٣] أخرجه البيهقي في "سنه" عن الوليد عن الصحاك قال: قال رسول الله عند من مع حداً بن حد عبد من معدين [٣٢٧/٨]، باب ما جاء في التعزير]

يقدر بقدر ما يعلم أنه ينزجر؛ لأنه يختلف باختلاف الناس. وعن أبي يوسف حدا أنه على قدر عِظَم الحرم وصغره، وعنه: أنه يُقرَّبُ كلُّ نوع من بابه، فيقرب اللمس، والقبلة من حد الزنا، والقذف بغير الزنا من حد القذف. قال: وإل رأى الإماء أن يصم إلى الصرب في المعرير الحسر: فعل الأنه صلح تعزيراً، وقد ورد الشرع به في الجملة، حتى حاز أن يُكْتفى به، فجاز أن يُضمَّ إليه، ولهذا لم يشرع في التعزير بالتهمة قبل ثبوته، كما شرع في الحد؛ لأنه من التعزير. قال: وأشدُّ الضرب العراد؛ لأنه حرى التخفيفُ فيه من حيث العدد، فلا يخفف من حيث الوصف؛ كيلا يؤدي إلى فوات المقصود، ولهذا لم يخفف من حيث التفريق على الأعضاء. قال: تم حدُّ الراء لأنه ثابت بالكتاب، وحدُّ الشرب ثبت بقول الصحابة من، ولأنه أعظمُ جنايةً حتى شرع فيه الرجمُ.

فيقرب اللمس يعني فيكون فيه أكثر الحددات. (العناية) حد القدف يعني فيكون فيه أقل الحددات. (العناية) ورد الشرع به أي وهو ما روي أنه أل حس رجلاً للتعرير. (العناية) ولهذا لم بشرع إلى الإيصاح أن الحس يصبح للتعزير فيما يحب فيه التعرير أي لم يشرع لحبس بسبب التهمة في الشن الذي يوجب التعرير لو ثبت قبل ثنوته، بأن شهد شاهدان مستوران على أنه قدف محصناً، فقال: يا فاسق! أو ياكافر! فلا يحبس المتهمة قبل تعديل الشهود. وفي فصل الحد يحس بالتهمة؛ لأن في باب الحد شيئًا آخر فوق الحبس، وهو إقامة الحد عبد وجود موجبه فيجور أن يحبس في المتهمة، تناسب إقامة العقوبة الأدبى ممقابلة الدب الأدبى، وفي باب الأموال والتعزير لا يحبس في التهمة. [العناية ١١٧/٥]

وأشد الصرب إلح. واحتنف المشايح في شدته، قال في 'شرح الطحاوي': قال بعضهم: هو الجمع في عضو واحد يُحمع الأسواط بعضو واحد، ولا يفرق على الأعضاء، محلاف سائر الحدود. وقال بعصهم: لا، بل شدته في الضرب، لا في الحمع، ولعل المصنف عن احتاره. يشير إليه قوله: ولحدا لم يُحقف من حيث التفريق على الأعضاء، فنو كان الشدة عارة عن عدم التفريق، نرم الشيء بنفسه. [العناية ١١٧،٥] حيث العدد: حيث جعل أقل من الحد.

تم حدُّ الشرب؛ لأن سببه متيقن به، ثم حدُّ القدف؛ لأن سببه محتمل؛ لاحتمال كونه صادقاً، ولأنه حرى فيه التغليظُ من حيث ردِّ الشهادة، فلا يُغَلَّظُ من حيث الوصف. وم حدَه الإممُ، أو عرّره فمان: فدمه هدرٌ؛ لأنه فَعَلَ ما فعل بأمر الشرع، وفعلُ المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالفَصَّاد والبَزَّاغ، بخلاف الزوج إذا عزَّر زوجته؛ لأنه مطلق فيه، والإطلاقاتُ تتقيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق. وقال الشافعي حينه: تجب الدية في بيت المال؛ لأن الإتلاف خطأ فيه؛ إذ التعزير للتأديب غير أنه تجب الدية في بيت المال؛ لأن نفعَ عمله يرجع إلى عامة المسلمين، فيكون الغُرْمُ في مالهم، قلنا: لما استوفى حق الله تعالى بأمره، صار كأن الله أماته من غير واسطة، فلا يجب الضمان.

سببه وهو شرب الحمر. (الساية) ولا الشهادة: فإنه يرد شهادة المحدود في القدف، ولا تقبل أبداً. لأنه فعل إلى دكر مسألتين: إحداهما: مبنية على الأمر، وهو لا يقتصي السلامة في إتيان المأمور به، والأحرى: على الإصلاق، وهو نقيضها، والفرق بينهما: أن الأمر لطلب المأمور به، وهو من الإثبات، وهي لا تقبل التعليق بالشرط؛ لأنه حيثه يشبه القمار، وأما الإطلاق فإسقاط؛ لكونه رفع القيد، وهو قابل للتعليق، فتقيد بوصف السلامة، ولأن الفعل المطلق في احتيار فاعله؛ لأنه حق الفاعل إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل فينبغي أن يتقيد بوصف السلامة؛ لأنه لا صرورة في ترك وصف السلامة كالمرور في الصريق. [العناية ٥ ١١٨]

كالفصاد والمواع هو الذي يداوي الفرس، فإنه إذا مات الرجل بالفصد، أو مات الفرس بالبرع، لا يحب عليهما شيء؛ لأهما فعلا ما أمرا، فلا يتقيد بوصف السلامة. محلاف الروج إلح وإنما لو ماتت من ضربه لا يهدر دمها، بل يصمن؛ لأن تأديبه مباح، ترجع مفعته إليه، لا إليها، فيتقيد بشرط السلامة. وكذا لو أدب المعلم الصبي، فمات يصمن عدنا، وعند الأئمة الثلاثة لا يضمن الروح، ولا المعلم في التعرير، ولا الأب في انتأديب، ولا الحد، ولا الوصي إذا صربه ضرباً معتاداً، وإلا يصمن بالإجماع، كذا قيل (مجمع الأهر) في الطويق. فإنه لو مر في الطريق، فأفسد شيئًا يصمن. تجب اللدية: في صورة التعرير.

قلنا: حواب عن استدلال الشافعي رهي

كتاب السرقة

السرقة في اللغة: أخذ الشيء من الغير على سبيل الخفية والاستسرار، ومنه استراق السمع، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَوَقَ السَّمْعَ﴾، وقد زيدت عليه أوصاف في الشريعة على ما يأتيك بيانه إن شاء الله تعالى. والمعنى اللغوي مراعىً فيها ابتداءً وانتهاء، أو ابتداءً لا غير، كما إذا نَقَبَ الجدار على الاستسرار، وأخذ المالَ من المالك مكابرةً على الجهار، وفي الكبرى - أعنى: قطع الطريق- مسارقة عين الإمام؛

كتاب السوفة لما فرع عن ذكر الرواحر المتعلقة بصيابة النفوس، شرع في ذكر الرواجر المتعلقة بصيابة الأموان. (العباية ١١٩/٥) استراق السمع لأنه يسمع كلام المتكلم في حال عفيته (الكفاية) استرق السمع معناه: استمع إليه على وحه الحقية.(العناية) في الشويعة هي أن يقال: السرقة أحد مال الغير على سبيل الحقية بصاباً محرراً تشمول غير متسارع إليه الفساد من غير تأويل، ولا شبهة. (العباية) والمعنى اللعوي وهو أحد الشنيء من العير في الحرر عني سبيل الحمية.[العباية ٥ -١٢٠] اسداء والمهاء يعني إذا كانت السرقة لهراً، أو ابتداء لا عير، يعني إذا كانت السرقة بيلاً؛ كال أكثر السرقات يصير معالمة في الانتهاء إذا كانت ليلاً؛ لأنه وقت لا ينحقه العوث، فلو ثم يكتف باحقية ابتداء وقت الدحول لامتنع القطع في الأكثر، محلاف ما إذ كانت بالنهار؛ لأنه وقت ينحقه العوث، فلا يصير معالبة وقت الأحد، كذا في "الدخيرة". وفي 'الحاوي': أنه إذا كان ناب الدار مسدوداً غير معنق؛ فدحنها السارق حفية قصع، ولو كان باب الدار مفتوحًا، فدحل تمارًا، وسرق لا يقصع. الكماية ٥ ١٢١] او التداء أي ابتداء فعل السرقة (المهاية) كما إذا إلح تطير ما يكون معناه النعوي موجود فيه التداء، وترك نطير الأول لظهوره. (العباية) على الحهار وكان القياس أن لا يقصع فيما إذا قب احدر عبي الاستسرار وأحد المال من المالك مكابرة أي مقاتلة بسلاح؛ لأن ركن السرقة الأحد عني سبيل الحفية والاستسرار، والحفية إن وجدت وقت الدخول، لم توجد وقت الأحد، فإن الأحد حصل بطريق المعالمة لكنهم استحسبوا، وقالوا: بوجوب القطع (العباية) وفي الكبرى أعلى قطع الصريق، إيما سميت كبرى؛ لأن ضررها يعم المالك والمسلمين. [الكفاية ١٢١/٥]

لأنه هو المتصدي لحفظ الطريق بأعوانه، وفي الصغرى مسارقة عين المالك، أو من يقوم مقامه. قال: وإذا سرق العاقل المالغ عشرة دراهم، أو ما يبلغ قيمته عشرة دراهم مصرونة، من حرر لا تسبهة فيه: وحب عليه القطع، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَ وَاللَّهُ وَلَا لِهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَرَاءُ الجناية، ولا بد من التقدير بالمال الخطير؛ لأن الرغبات تفتر في الحقير، وكذا أخذه لا يخفى، فلا يتحقق ركنه، ولا حكمة الزجر؛ لأنها فيما يغلب، والتقدير بعشرة دراهم مذهبنا، وعند الشافعي التقدير بربع دينار، وعند مالك على: بثلاثة دراهم. لهما: أن القطع على عهد رسول الله ﴿ أَنَّ مَا كَانَ الا في ثمن المجن، وأقلُّ ما نُقِلَ في تقديره ثيمة الدينار على عهد رسول الله ﴿ اللهُ عشر درهما، والثلاثة ربعها. ولنا: أن الأخذ قيمة الدينار على عهد رسول الله ﴿ اللهُ عشر درهما، والثلاثة ربعها. ولنا: أن الأخذ

يقوم مقامه يعني اللودع، والمستعير، والمصارب والعاصب.(العناية) لا يتحقق دوقحماً علا يقطع المحبول والصبي. ولا لله هذا هو قول فقهاء الأمصار، وعند أصحاب الظواهر لا يعتبر النصاب.(اللهاية)

من التقدير إلى الله في اسم السرقة ما يبئ عن صفة الإحراز، وكونه شرطاً بالنص، والشرائط في العقوبات يراعى وجودها على الكمال؛ لما في النقصال من شبهة العدم، والإحراز إنما يتم في المان الحصير دول القبيل. (النهاية) بالمال الخطير أي الكثير، وهو قدر النصاب. (النهاية) والثلاثة ربعها فيقطع اليد بسرقة هذا القدر.

^{*} أخرج النخاري ومسدم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأحرجا عن ابن عمر. [نصب الراية ٣٥٥/٣] أخرج النخاري في أصحيحه عن عائشة في قالت: م عصع بد سارى على عهد سي الله في أدى من المن أخرج النخاري في أصحيحه و كان كن و حد منهما د الله [رقم: ٢٧٩٤، باب قول الله: ١٣ مسراق و سد فه فأقطعُوا أَيْدَيْهُما ﴾]

وهي دارئة للحد، وقد تأيد ذلك بقوله على: "لا قَطْعَ إلا في دينار أو عشرة دراهم". * واسمُ الدراهم ينطلق على المضروبة عرفاً، فهذا يبين لك اشتراط المضروب، كما قال في الكتاب، وهو ظاهر الرواية، وهو الأصح؛ رعاية لكمال الجناية، حتى لو سرق عشرة تبواً قيمتُها أنقصُ من عشرة مضروبة لا يجب القطع، والمعتبر وزنُ سبعة مثاقيل؛ لأنه المتعارف في عامة البلاد. وقوله: "أو ما يبلغ قيمته عشرة دراهم"، إشارة إلى أن غير الدراهم يُعتبر قيمتُه بها، وإن كان ذهباً،

دلك أي ما دكرنا من الأحد بالأكثر، واسم الدارهم إلى أي يطبق عنى المسكوكة في عرف لباس، وعير المسكوكة لا يسمى دراهم في بعرف، وتكلم العنماء في الدرهم هل تشترت مصروبة ثم لا، ونفن المصنف لفظ القدوري - « بلفت المصروبة، كما ذكر عن قريب (السابة) فهذا أشار به إلى قوله واسم الدارهم إلى (السابة) فهذا أشار به إلى قوله واسم الدارهم إلى (السابة) وهو الأصح احترر به عن روية الحسن عن أي حيفة عنه أن المصروب وغير مصروب سوء، ذكره في نخيط [سابة ٩ ٨] معاد دليل الأصح بعني في شروط العقونات يراعى وحودها عنى صفة الكمال، والتبر أنقص من المصروب قيمة، وهذا شرط الحودة حتى نو سرق ريوفاً أو بنهرجة أو ستوقة لا يحب القطع، ذكره في

من المصروب قيمة، وهذا شرط الحودة حتى لو سرق ريوفاً أو للهرجة أو سنوقة لا يحب القطع، دكره في اشرح الطحاوي'؛ لأن لقصال لوصف يوجب لقصال المالية كلقصال القدر، فأدرث شلهة. [الساية ٩٩] نيراً التبر هو القطع المأحود من المعدل (الساية) سلعة مثافيل قد مر تحقيقه في كتاب الركاة.

عامة السلاد وعلى هد استقر الأمر في ديون عمر الساية) كان دهما لا يقال: إن الدهب منصوص عليه بقوله ١٠ الا قصع إلا في ديبار أو عشرة دراهم"، لأنا نقول: بعم! قد ورد في بعض لأحبار ذكر الديبار، ولكنه لم يبلع في الشهرة مبلع الدراهم، وذكر شبح الإسلام الله أن بذكر العشرة تبين أن المراد بالديبار المتقوم بقيمة الشرع عشرة لا نقيمة توقت؛ لأن باعتبار لوقت قد يبلغ بديبار ثلاثين أو أربعين، فيصبر في التقدير كأنه قال: لا تقصع اليد، إلا في ثلاثين، أو أربعين، أو عشرة، وبيان النصاب على هذا الوجه لا يستقيم. الكفاية ٥ ١٢٤-١٢٦]

* رواه الطحاوي في "شرح معالي الآثار": حدثنا ابن أبي داود ثنا خي بن عبد الحميد الحماي ثنا شريث عن منصور عن عصاء عن أيمن بن أم أيمن عن أمه أم أيمن قابت: قال رسول الله الله الا تقصع بد المساف إلا في حجمه، وقدمت بدوند على عهد رسول لله الله على در الله علم على علم عليها السارق] ولابد من حرز لا شبهة فيه؛ لأن الشبهة دارئة، وسنبينه من بعد إن شاء الله تعالى. والعبد والحر في العطع سواء؛ لأن النص لم يُفصّلُ، ولأن التنصيف متعذر فيتكامل؛ صيانة لأموال الناس، ويجب العطع إفراره مرة واحدة، وهذا عند أي حيف ومحمد الهيئا. وقال أنويوسف على: لا يُقطع إلا بالإفرار مرتبر، ويروى عنه: أهما في بحلسين مختلفين؛ لأنه إحدى الحجتين، فيعتبر بالأخوى، وهي البينة، كذلك اعتبرنا في الزنا. ولهما: أن السرقة قد ظهرت بالإقرار مرة، فيكتفي به كما في القصاص، وحد في الزنا. ولهما: أن السرقة قد ظهرت بالإقرار مرة، فيكتفي به كما في القصاص، وحد القذف، ولا اعتبار بالشهادة؛ لأن الزيادة تفيد فيها تقليل تهمة الكدب، ولا تفيد في الإقرار شيئًا؛ لأنه لا تهمة، وباب الرجوع في حق الحد لا ينسد بالتكرار، والرجوع في حق المال لا يصح أصلاً؛ لأن صاحب المال يكذبه، واشتراطه الزيادة في الزنا بخلاف القياس، فيقتصر على مورد الشرع، قال: ويحب بشهادة شاهدين؛

والعدد قدم ذكر العد على الحر؛ لكونه أهم؛ لأن عدم التساوي إنما يتوهم من جهته. [العناية ١٢٥/٥] لأن النص أي قوله تعالى: هه سد في مد من في فافينغا المسيماه الآية. التنصيف بين حد احر وحد العدد. ويحد: هذا لقط القدوري. (البناية) ويروى عنه. كذا ذكره الفقيه أبو البيث عنه، في شرح "الحامع الصعير"، وفي البناية والإقرار. (السانة) وحدى الححدين وهما البينة والإقرار. (السانة) بالأخرى: أي بالحجة الأخرى. [البناية ٩/١]

كدلك إلى حيث شرصا الإقرار فيه أربع مرات؛ كما أن اللية فيه أربع (السابة) كما في القصاص فإن الإقرر فيهما يكفي مرة واحدة (السابة) ولا اعتبار بالشهادة. هذا حواب عن قياس إحدى الحجتين بالأحرى (السابة) وباب الرحوع إلى حواب عما يقال: إما يشترط التكرار لقطع احتمال الرحوع عن إقراره، واحتمال أن يشت عليه، فيؤكد قوله بالتكرار [البناية ١١٩] بشهادة شاهدين: ولا حلاف فيه لأهل العلم كما في القصاص (البناية)

لتحقق الظهور كما في سائر الحقوق، وينبغي أن يسألهما الإمام عن كيفية السرقة، وماهيتها، وزماها، ومكاها؛ لزيادة الاحتياط، كما مر في الحدود، و يحبسه إلى أن يسأل عن الشهود؛ للتهمة. قال: وإذا سسرت حماعه في سرفة، فأصب كن واحد منهم عشرة دراهم: فصع، وإن أصابه فن: لا فصع؛ لأن الموجب سرقة النصاب، ويجب على كل واحد منهم بجنايته، فيعتبر كمال النصاب في حقه.

كبفية السرقة فيقول له: كيف سرقت لحواز أنه نقب البيت، وأدخل يده، وأحرح التاع، فيله لا يقطع فيه عبد أبي حنيفة ومحمد على (العناية) ماهيتها لجوار أن يكون المأحود شيئًا تافهاً، ولا قطع فيه (العناية) ورماها أي ويسأل عن زمال السرقة بأل يقال: من سرق لاحتمال التقادم؛ لأن التقادم في الحدود الحالصة حقاً لله تعالى يبطل الشهادة لتهمة، بحلاف الإقرار؛ لعدم التهمة. [الساية ١٣/٩] ومكاها حوار أنه سرق من عير الحرر. [الكفاية ١٢٧٥] فعتبر كمال الح وهذا الذي ذكره فيما إذا لم يكن بين احماعة صبي، أو محنون، أو محنون، أو ذو رحم محرم من صاحب المال، وإذا كان واحد منهم في الحماعة لا قطع. [الساية ١٤/٩]

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

ولا قطع فيما يوحد تافها ماحاً في دار الإسلام، كالحسب والحشيش والقصب والسمث والطير والصبد والرربح والمغرة والبورة، والأصل فيه حديث عائشة على قالت:كانت اليدُ لا تقطع على عهد رسول الله على في الشيء التافه، * أي: الحقير، وما يوجد جنسه مباحاً في الأصل بصورته غير مرغوب فيه حقير تقل الرغبات فيه، والطباع لا تَضَنُّ به، فقلما يوجد أخذَه على كره من المالك، فلا حاجة إلى شوع الزاجس، ولمذا لم يجب القطع في سرقة ما دون النصاب، ولأن الحرز فيها ناقص،

باب ما يقطع إلى: لما فرع من دكر تفسير السرقة وشروطها وما يتعلق بها، ذكر في هذا الباب مسروقاً يوحب القطع ومسروقاً لا يوجبه (العناية) دار الإسلام. قيد به؛ لأن الأموال كلها على الإباحة في دار الحرب. [ابساية ١٤/٩] والمغرة: بالفتحات الثلاث: الطير الأحمر، وتسكين الغين فيه لغة. [العناية ١٢٨٥] مصورته احتراز عن الأبواب والأوابي المتحذة من الخشب والحصر البعدادية، فإن في سرقتها القطع، وإن كان أصلها من الخشب، وأصل الحصير يوجد مباحاً لتعيرها عن صورتها الأصلية بالصنعة المتقومة. [العناية ١٢٩/٥] عبر موعوب فيه: احتراز عما ذكرنا من الدهب والفضة واللولؤ والجواهر، فإتما توجد مباحة في دار الإسلام، ولكن هي مرغوب فيها. (النهاية) لا تضن أي لا تبخل بفتح الضاد وهو الأصل، وجاء بالكسر أيصاً. [العناية ١٢٩/٥] فقلما. وكتابة قلما وطالما موصولة نقله المطرري، ولكن ابن درستويه لم يجوز أن يوصل شيء من الأفعال بما سوى نعم وبئس. (البناية) كوه، بالفتح والضم لغتان، يعني المشقة. (البناية) شرع الراجو بأخذها خفية لوجود الرضى من المالك غالباً. (البناية) فيها: أي في الأشياء المدكورة. [البناية ١٩٥٩] قالت: م تكر مد سارق تعت على عهد رسم من م شيم من عروة عن عروة عن عروة عن عائشة على المقلم في أقل من عشرة دراهم]

ألا يرى أن الخشب يُلقى على الأبواب، وإنما يدخل في الدار للعمارة لا للإحواز، والطير يطير، والصيد يفرّ، وكذا الشركة العامة التي كانت فيه، وهو على تلك الصفة تورث الشبهة، والحدُّ يندرئ بها، ويدخل في السمك: المالح والطري، وفي الطير: الدجاج والبط والحمام؛ لما دكرنا، ولإطلاق قوله على: "لا قطع في الطير". * وعن أبي يوسف على: أنه يجب القطعُ في كل شيء إلا الطينَ والتراب والسِّرْقين، وهو قول الشافعي حقيد، والحجة عبيه ما ذكرنا. قال: ولا قطع فيما بتسار عليه المه المساد، كاللس وليحمد والقواكه الرطة؛ لقوله على: "لا قطع في ثمر ولا كثر "، ** والكثر؛ الحمار،

لا للاحرار وأما الساح والاسوس فإنه يقطع فيهما؛ لأن العادة حارية بإحرارهما، وكدلث يقطع في المحشب العمول (الساية) والطير يطير فلا تشرع الرواحر في مثله (العاية) كانت فيه لقوله المسلم المسلم أحده (الساية) تورث الشبهة أي شهة الإباحة بعد إحراره [العاية ١٢٩٥] والمطري أي بدحل في إطلاق القدوري والمطري أي بدحل في إطلاق القدوري عصا الصير الدحاح واسط والحمام؛ ما ذكرنا أشار به إلى قوله : والطير يطير، والصيد يفر، وفي خامع الصعير الرحل سرق طيراً يساوي عشرة دراهم لا يقطع [الساية ١٧/٩] ما ذكرنا من حديث عائشة الموهري: والمكثور نفتح الكاف والذه المثلثة، والحمار نصم الحيم وتشديد الميم وفي احره راء، وقال العوهري: وقال الأتراري: نفسير الحمار نالودي لم يشت في قوابين اللغة [الساية ١٩/٩]

^{*} عريب مرفوعُ. [بصب الرية ٣ ، ٣٦] روى عبدالرراق في المصفه عن عبد الله بن كيسال قال: أراد عمر بن عبد العريز أن يقطع رحلاً سرق دحاجة، فقال له أبو سلمة بن عبد الرحمن: إن عسب بن حدد الدركان لا يقطع فيه] كان لا يقطع في الطير. [١٠/١٠]، باب من سرق ما لا يقطع فيه]

^{**} أحرجه الترمدي عن الليث بن سعد والنسائي واس ماحة عن سفيان بن عيينه كلاهما عن يجيى بن سعيد عن محمد بن سعيد. [نصب الراية ٣٩١/٣] أحرج الترمذي في "جامعه" حدثنا الليث عن يجيى بن سعيد عن محمد بن يجيى بي حبان عن عمه واسع بن حبان أن رافع بن حديج قان: سمعت رسول الله ﷺ يقون: لا فقيع في ثمر ولا كثر]

وقيل: الوَدِيُّ، وقال عليه: "لا قطع في الطعام"، " والمراد-والله أعلم-: ما يتسارع إليه الفساد كَاللَّهِيَّا للأكل منه، وما في معاه كاللحم والثمر؛ لأنه يُقْطَعُ في الحنطة والسكر إحماعاً. وقال الشافعي عليه: يقطع فيها؛ لقوله عليه: "لا قطع في ثمر ولا كَثَر، فإذا آواه الجَرِينُ أو الجَرَانُ قطع". ** قلنا: أخرجه على وفاق العادة، والذي يؤويه الجرين في عادهم هو اليابس من الثمر، وفيه القطع. قال: ولا قطع في الهاكهة على الشحر، والزرع الذي لم يُحصد؛ لعدم الإحراز، ولا قطع في الأشوبة المطوبة؛

كالمهيأ. للأكل كاخبر والنحم (الساية) يقطع فيها. أي فيما ذكر من النان واللحم والفواكه الرطبة والطعام (الساية) الجوين إلى: وهو الموضع الذي ينقى فيه الرطب ليحف، وجمعه حرن إلساية ٢٠/٩ الحوان. مقدم عنق النغير من مذبحه إلى منحره، والحمع حرن، فجاز أن يسمى الحرب المتحذ منه، فكان المراد منه أحد الطرفين، ويتعوز أن يكون الشك من الراوي [العناية ٥/١٣١]

الأشرية المطربة: أي المسكرة، قال في "الصحاح": المصرب حقة تصيب الإنسان نشدة حرن، أو سرور، وقدر السكر في أصول الفقه بأنه عنية سرور في العقل، فالتقيا في معنى السرور، فندلك استعير الإطراب للاسكار. [العناية ١٣١/٥]، والدنيل على ما ذكرنا من أن امراد بالمطربة المسكرة صريح ما ذكره التمرتاشي بقوله. ولا قطع في الأشربة المسكرة"، ثم إنما قيد الأشربة ههنا بالإصراب؛ ما ذكر في "الإيصاح" أنه يقطع في الحزة ليس مما يتسارع إليه الفساد. (النهاية)

* عريب بهذا اللهط. [نصب الراية ٣٦٢/٣] روى عبدالرراق في 'مصفه' أحبرنا سفيان الثوري عن رجل عن احسن قال: أتي البي الله سنارق سرق طعاماً فتم عقيعه. [٢٢٢/١، باب سارق الحمام وما لا يقطع فيه]
* عريب بهذا اللهظ، وبمعناه ما أحرجه أبوداود والسنائي وابن ماجه. [نصب الراية ٢٦٢/٣ ٢٦٢/١] روى أبوداود في "سنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله الله سئن عن الشمر المعنق فقال: من أبوداود في "سنه عن حد حد عبر متحد حدة فلا شيء عبيه، ومن حرج شيء منه فعيه عر مه منده و عقوله، ومن سرق منه شبئا بعد أن يتويه لخرين فنع ثمن عن قعده القطع. [رقم: ١٢٧١، باب التعريف باللقطة]

لأن السارق يتأوَّل في تناولها الإراقة، ولأن بعضها ليس بمال، وفي مالية بعضها اختلاف، فيتحقق شبهة عدم المالية. قال: ولا في الطَّنْبُور؛ لأنه من المَعَازف، ولا في سرعه المتشحف، وإن كان عسه حسّة، وقال الشافعي عند: يقطع؛ لأنه مال متقوم حتى يجوز بيعه. وعن أبي يوسف عند، مثله، وعنه أيضاً: أنه يقطع إذا بلغت الحلية نصاباً؛ لأنما ليست من المصحف، فيعتبر بانفرادها. ووجه الظاهر: أن الآخذ يتأول في أخذه القراءة والنظر فيه، ولأنه لا مالية له على اعتبار المكتوب وإحرازه لأجمه، لا للحلد والأوراق والحلية، وإنما هي توابع، ولا معتبر بالتبع كمن سرق آنية فيها خمو، وقيمة الآنية تربو على النصاب. ولا عمله في أبواب المسحد؛ لعدم الإحراز، فصار كباب الكار، بل أولى؛ لأنه يُحرِّز بباب الدار ما فيها، ولا يحرز بباب المسجد ما فيه،

تعاولها الإراقة أي يقول: إني أحدَّهَا للإراقة؛ لكونها مسكرة محرمة. احتلاف: يعني كالمنصف والبارق وماء الدرة والشعير؛ لأنها عبد أبي حيمة من متقومة، حلاماً لهما. [العباية ١٣٢/٥] ولا في الطبور أي ولا قطع في الطبور وما أشبه من الملاهي بلا خلاف الألمة سم (البناية) المعارف: جمع معزف وهو آلة البهو. (البناية) مال متقوم الأنه يباع ويشتري. (البناية) مثله: أي وروي عن أبي يوسف من مثل قول الشافعي عند (البناية) ووجه الظاهر: أي ظاهر الرواية وهو عدم القطع. [البناية ٢٣/٩]

وإعا هي: أي اجلد والأوراق والحبية. (اساية) و لا معتبر بالتبع فكان هذا مثل ما ذكره في "المسبوط' من أنه لو سرق صبياً حراً، وعليه حلى كثير، فقال: إنه لا يقطع، ألا ترى أنه لو سرق ثوباً لا يبلع قيمته عشرة دراهم، فوجد في حبيه عشرة دراهم لا يقطع. سرق آبية إلى فلا قطع فيه؛ لأن ما هو المقصود ليس بنصاب. (انساية) قصار كناب الدار د المختلف على المحتلف بل الأوجه التعليل الذي، وهو أنه لا مانث به في باب المسجد. وانتعليل العام عبدنا أن الأبواب لا تكون مجرزةً عادة؛ لأنه يجرز به. [البناية ٢٣/٩]

حتى لا يجب القطعُ بسرقة متاعه. قال: ولا الصليب من الذهب، ولا الشطرنج، بكسر نفير ولا النوري النه يتأوّل من أخْذِها الكسر نَهْيًا عن المنكر، بخلاف الدرهم الذي عليه التمثال؛ لأنه ما أُعِد للعبادة، فلا يثبت شبهة إباحة الكسر. وعن أبي يوسف خضر أنه إن كان الصليبُ في المُصَلَّى لا يُقطعُ لعدم الحرز، وإن كان في بيت آخر يقطع؛ لكمال المالية والحرز. ولا قصع على سارق الصبي الحر، وإن كان عليه حلّى؛ لأن الحر ليس بمال، وما عليه من الحلّي تبع له، ولأنه يتأول في أخذه الصبي إسكاته، أو حَمْلَه إلى مرضعته. وقال أبو يوسف خيره، وعلى هذا إذا كان عليه حلّي هو نصاب؛ لأنه يجب القطع بسرقته وحده، فكذا مع غيره، وعلى هذا إذا سرق إناء فضة فيه نبيذ، أو ثريد، والخلاف في صبى لا يمشي، ولا يتكلم؛ كيلا يكون في يد نفسه. ولا قطع في سرقة العبد الكبير؛

ولا الصليب. شيء مثلث كالتمثال يعبده الصارى (العناية) من الدهب. وكدا من سائر المعدنيات (الساية) ولا السود بفتح الدول والراء وبالدال المهمنة وهو اسم أعجمي معسروف بين المقامرين (الساية) ما أعد للعادة ولا لنهو، فيحب القطع (الباية) في المصلى: أي في موضع صلاة النصارى [الباية ١٤/٩] عليه حلى بفتح الحاء وكسر اللام على وزل ظبي وهو كل ما يلبس من ذهب، أو فضة أو حوهر، وجمعه حلى بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء، ويحور كسر الحاء أيضاً (البناية) تع له لا يقال: يجور أن يكون مقصوده من الأخذ هو الحلي، فلا يكون تابعاً؛ لأنه لو كان ذلك مقصوده لأخذ الحلي وترك الصبي. [العناية ٥/١٣٣] إسكاته مأن رآه وهو يبكي [البناية ٢٥س١٢]

فكدا مع عيره معناه سرق ما يجب فيه القطع وما لا يجب، وضم ما لا يجب فيه القطع إلى ما يجب فيه لا يسقطه. [العناية ١٣٣/٥] وعلى هذا: [أي الحلاف المدكور] فعند أبي يوسف عين يقطع إذا بلع نصاباً، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد على وعمد أبي حنيفة ومحمد على لا يقطع؛ لأن الإناء تبع للمظروف، وهو المقصود بالأحد. (البناية) كبلا يكون إلى: حتى لو كان يتكلم ويمشي ويعبر لا يقطع سارقه إحماعاً؛ لأنه في يد نفسه، ويكون له يد على نفسه وعلى ما هو تابع له، فكان أخذه حداعاً كذا في "المحبط". [البناية ٢٥/٩]

لأنه غصب أو خداع، منصع في سرف العدد صعير؛ لتحققها بحدها إلا إذا كان يُعبَّرُ عن نفسه؛ لأنه هو والبالغ سواء في اعتبار يده. وقال أبويوسف من وجه. ولهما: كان صغيراً لا يعقل ولا يتكلم، استحساناً؛ لأنه آدمي من وجه، مالٌ من وجه. ولهما: أنه مال مطلق؛ لكونه منتفعاً به، أو بعرض أن يصير منتفعاً به إلا أنه انضم بمعيى الآدمية. ولا فطع في الدفاتر كَبُ لأن المقصود ما فيها، وذلك ليس بمال لا ي الآدمية. ولا فطع في الدفاتر كَبُ لأن المقصود ما فيها، وذلك ليس بمال لا ي دفاتر الحساب؛ لأن ما فيها لا يقصد بالأخذ، فكان المقصود هو الكواغد. قال: ولا ي سرف عد و لا فهم لأن من جنسهما يوجد مباح الأصل غير مرغوب فيه، ولأن الختلاف بين العلماء ظاهر في مالية الكلب، فأورث شبهةً. ولا فصع في ذف.

أو حداع بأن قال له: أعمل معك كدا وكدا، فاتحدع لديث (السابة) لمحتفيها أي لتحقق السرقة (السابة ٢٥/٩) الا استثناء من قوله: يقطع في سرقة الصغير، وفيما أي لأبي حيفة ومحمد ١٠٠ أن العبد الصغير مال مطلق، وبالصمام معنى الأدمية معنى المالكية، ألا يرى أن لبعه صحيح، ولا صحة له إلا باعتبار المالية، كدا في "الكافي". الا الله الصبم الحقلت: سلمنا أن الصمامه لا يزول به معنى الماليكة، لكن لا شك أن معنى الأدمية معتبر فيه، بل الأصل هو الأدمية، فيسعى أن لا يحب القطع؛ لوجود لشبهة.

في الدفاس جمع دفتر وهي الكراريس، ولا قطع فيها كلها، سواء كانت للتفسير، أو للحديث، أو للفقه.(العاية) دفاس الحساب كلامه يشعر بأن دفاتر الأشعار كدفاتر الفقه في عدم وجوب القصع؛ بكوها محتاجاً إليها لمعرفة اللعة، ومعافي القرآن والحاجة.(العاية) هو الكواعد وهو مال متقوم.[العاية ١٣٤/٠]

عير مرعوب فيه أي لا يحب فيه القصع. ولان الاحتلاف. فإن من قان. إنه نحس لعين، قان: إنه ليس بمان متقوم كالحسرير، ومن قال حلافه، قان حلافه. دف بضم الدال وفتحها، الذي ينعب به، وهو نوعان: مدور ومربع، والمراد بالطين. طبن اللهو، وأما طن العراة، فقد احتنف فيه انشايح، واحتار انصدر الشهيد عدم وجوب القطع؛ لأنه كما يصلح للغرو يصلح بغيره، فتتمكن فيه الشبهة. [العباية ١٣٥/٥] ولا طنن، ولا برط، ولا مزمار؛ لأن عندهما بعد لا قيمة لها، وعند أبي حنيفة خد آخذها يتأول الكسر فيها. وبقطع في الساج والها والإليوس والصندل؛ لألها أموال محرزة، لكولها عزيزة عند الناس، ولا توجد بصورها مباحة في دار الإسلام. قال: و عصع في أعد أو أو أله والياقوت والرّر حد؛ لألها من أعز الأموال وأنفسها لا توجد مباح الأصل بصورها في دار الإسلام غير مرغوب فيها، فصارت كالذهب والفضة. وإذا الأصل بصورها في دار الإسلام غير مرغوب فيها، فصارت كالذهب والفضة. وإذا حد من حسب أوابي وأبوانا: قطع فيها؛ لأنه بالصنعة التحق بالأموال النفيسة، ألا ترى ألها تحرز بخلاف الحصير؛ لأن الصنعة فيه لم تغلب على الجنس حتى يسط في غير الحرز، وفي الحصر البغدادية قالوا: يجب القطع في سرقتها لغلبة الصنعة على الأصل،

لا قيمه شا ولهذا لا يحب الضمان على من استهدكها. في الساح ألفه منقلبة من الواو، وأصله سوح بفتحتين، وهو شجر عظيم حداً، قالوا: لا يست إلا ببلاد الهذ، والقبا بالكسر جمع قباة هي خشبة الرمح، كذا في الديوان" واللعرب"، والآبوس نفتح الباء، هكذا سمعي ووحدت بحط شيخي، وهو معروف. (البهاية) والصيدل. وهو حشب أحمر، أو أصفر طيب الرائحة. [البناية ٢٨/٩] في دار الإسلام، ولا تؤجد مناحة إلا في دار الحرب، فلا يكون دلك شبهة في سقوط القطع. [البناية ٢٩/٩]

قال. أي محمد في الحامع الصعير (البناية) الحصو بالصبه جمع الأحضر. والياقوت وهو من أعر الأحجار، وهو أخمر وأصفر وأحصر، وأعرها الأحمر، و الربرجد: قلت: هو حجر أحصر شفاف يشله الياقوت الأحضر، وليس كقوته ولا فعله ليس منه منفعة إلا حسن منظره. [البناية ٢٩/٩]

كالدهب والعصة فيقطع فيها كما يقطع فيهما. خلاف الحصير إلى ذكر الفرق في "امحيط" بين العمل المتصل بالحشيش، والقصب والنواري حيث لا يقطع في سرقة هذه الأشياء، وإن كانت معنومة بلعت قيمتها نصاب السرقة بأن الصبعة في الحشيش والقصب لا يعب على الأصل، ألا ترى أنه لا تتضاعف قيمته بسبب الصنعة، خلاف الخشب إذا عمل (النهاية) يجب القطع وكذلك الحصر المصرية، والحصر العبدائية كذلك. [البناية ٢٢/٩]

وإنما يجب القطعُ في غير المركب، وإنما يجب إذا كان حفيفاً لا يثقل على الواحد حمله؛ الأن الثقيلَ منه لا يوغب في سرقته. ولا قطع على خائنٍ ولا حائد؛ لقصور في الحرز، ولا مشهب، ولا ممتهب، ولا محتلس؛ لأنه يجاهر بفعله، كيف وقد قال النبي عشا: "لا قطعَ في مختلس ولا منتهب ولا حائنٍ"، * ولا قطع على النسباش، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد عبد. وقال أبويوسف والشافعي عيد: عليه القطع؛ لقوله عادً: "من نَبَشَ قطعناه"، **

عير المركب أي إنما يحب القطع سرقة الأبواب إدا كانت محرزة في البيت عير معلقة بموضع الناب من الجدار، فإنما إدا كانت معلقة لا يحب القطع بسرقتها. [الكفاية ١٣٥/٥] لا يرعب إلى قال الأتراري: في هذا نظر؛ لأن عدم لرغبة في سرقته بواسطة المقل لا يورث نقصاناً في المالية، ولا في الحرز، فإذا حصلت سرقة مال مستتم من حرز كامل، فيحب القطع، ولهذا لم يفرق الحاكم بين التقبل والحقيف، بل أطبق الرواية، ولذلك أصقوا الرواية في نسخ الحامع الصغير [البناية ٣٠٩]

على حائل إلى الحيالة هو أن يحول المودع ما في يده من الشيء المأمون، والانتهاب: أن يأحد على وحه العلالية قهراً من ظاهر بمدة أو قرية، والاحتلاس: أن يأحد من البيت سرعة جهراً.[العباية ٥ ١٣٦]. يحاهر فلا يصدق عليه تعريف السرقة. على الساش هو لذي ينش القبور، ويأحد كفن لميت.[الساية ٩ ٣١]. احتلف الصحالة في مسئلة الساش، فقال عمر وعائشة وابن الربير وابن مسعود ﴿ لوحوب القطع على النباش، وقال ابن عباس الله الله عليه.[العناية ١٣٧/٥]

* روى من حديث جابر، ومن حديث أنس. [نصب الراية ٣٦٣/٣] روى الترمدي في 'جامعه" حدثنا عبني سر حشرم حدثنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن أبي الزبير عن حابر عن النبي الله قال: بنا على حال حال من حال عندن على الترمدي: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ١٤٤٨، باب ما جاء في الخائن والمحتلس والمنتهب]

** رواه البيهقي في اكتاب المعرفة" فقال: أنبأي أبو عند الله الحاكم إحارة ثنا أبوالوليد ثنا الحسن بن سفيال قال: يعني ابن سفيال وفيما أجار لي عثمال بن سعيد عن محمد بن أبي بكر المقدمي عن بشر بن حازم عن عمرال بن يزيد بن البراء بن عارب عن أبيه عن حده في حديث ذكره أل النبي على قال. ومن بنش قصعاد، قال في "التنقيح": في هذا الإسناد من يجهل حاله كبشر بن حازم وعيره. [نصب الراية ٣٣٦٦-٣٣٧]

ولأنه مال متقوم مُحْرَزٌ بحِرْزِ مثله، فيقطع فيه. ولهما: قوله على: "لا قطع على المختفي"، * وهو النباش بلغة أهل المدينة، ولأن الشبهة تمكنت في الملك؛ لأنه لا ملك للميت حقيقة، ولا للوارث لتقدم حاجة الميت، وقد تمكن الخلل في المقصود، وهو الانزجار؛ لأن الجناية في نفسها نادرة الوجود، وها رواه غيرُ مرفوع، أو هو محمول على السياسة، وإن كان القبر في بيت مقفل، فهو على الخلاف في الصحيح؛ لما قلنا، وكذا إذا سرق من تابوت في القافلة، وفيه الميت؛ لما بينا. ولا يُقْطعُ السارق من بيت المار؛ لأنه مال العامة، وهو منهم، ولا من مال للسارق فيه شركة؛ لما قلنا. ومن له على آحر دراهم، فسرق منه متنها: لم يقطع؛ لأنه استيفاء لحقه،

مثله: كما أن الإصطبل للدواب (البياية) وهو البياش: كدا دكره في محمل اللغة المحلوب المهية الله القدر المشغور لحاجة الميت بعد الكفر، وهو الذي لا يصير ملكاً للوارث فالكفر أولى (البهاية) وما رواه غير مرفوع: حواب عن استدلال أي يوسف والشافعي عثل قد ذكرنا أن الحديث الدي استدل به أبويوسف والشافعي عثل أقرب. [الناية ١٤٤٩] أبوحيفة ومحمد عثل عرب ليس له أصل، وما استدل به أبويوسف والشافعي عثل أقرب. [الناية ١٤٤٩] على السياسة: لأنه أضاف إلى نفسه، وبو كان بطريق انقصاص لما أضافه إلى نفسه، بل أضافه إلى الولى (الساية) بيت مقفل: قال الكاكي: بسكول القاف يقال: أقفل الناب، وقفل الأبواب مثل أعلق، وعلق، ذكره في الصحاح اللهائة) على الحلاف: أي لا يقطع عندهما حلافاً لأي يوسف على [الساية ١٩٤٩] في الصحيح: احتراراً عما قبل: إنه يقصع، وقال السرخسي في المسوط الأصح عندي أنه لا يقطع (البهاية) لما قلنا من الحديث المدكور، والدليل المعقول وكفا: أي على الحلاف المدكور (الناية) لما بينا: من الحديث وهو قوله على المحتود وهو قوله: لأنه لا ملك لنميت حقيقة ولا لنوارث (البناية) وهو منهم: ويكول له فيه حق، فيسقط القطع للشبهة (البناية) لما قلنا: أن للسارق فيه حقاً [الساية ١٩٥٩] وهو منهم: ويكول له فيه حق، فيسقط القطع للشبهة (البناية) لما قلنا: أن للسارق فيه حقاً [الساية ١٩٥٩] عرب. [سب الراية ٢٥/٣] روى ابن أبي شيبة في المصفه" عن روح من القاسم عن مطرف عن عكرمة عن ابن عناس قال: لبس عني سنت قصع على المناب ما جاء في الباش يؤحد ما حده]

والحال والمؤجل فيه سواء استحساناً؛ لأن التأجيل لتأخير المطالبة، وكذا إذا سرق زيادة على حقه؛ لأنه بمقدار حقّه يصير شريكاً فيه، و مسرف مسلم فروص: فصح لأنه ليس له ولاية الاستيفاء منه إلا بيعاً بالتراضي. وعن أبي يوسف عند أنه لا يقطع؛ لأن له أن يأخذه عند بعض العلماء قضاء من حقه، أو رهناً بحقه. قلنا: هذا قول لا يستند إلى دليل ظاهر، فلا يُعتبر بدون اتصال الدعوى به، حتى لو ادعى ذلك دُرئ عنه الحدُّ؛ لأنه ظنَّ في موضع الخلاف، ولو كان حقَّه دراهم، فسرق منه دنانير، قيل: يقطع؛ لأنه ليس ظنَّ في موضع الخلاف، ولو كان حقَّه دراهم، فسرق منه دنانير، قيل: يقطع؛ لأنه ليس له حقُّ الأخذ، قيل: لا يقطع؛ لأن النقود جنس واحد. ومن سرف عند فعت عنه،

استحسان لوجود الميح للأحد، ويقطع قياساً؛ لابعدام الإطلاق في الأحد، لأن التأجيل بتأجير المطالبة في الحال، وعبد الشافعي إن لم يكن العريم مماطلاً لا قطع، وإن كان مماطلاً بقصع، ونه قال مالث وأحمد .. [انساية ٣٦/٩] لناحر المطالبة فيه إشارة إلى أن أحد الدين المؤجل قبل حبول الأجل استيفاء لعين احق، ولكن أشار في الصبح إلى أنه ليس باستيفاء بعين حقه، بن هو معاوضة.

لابه لبس له اخ أي ليس بدائل الاستيفاء من المديون خلاف حسن حقه. لا بعد بالبراضي أي إلا من حيث البيع بالتراضي، والفرق بين حبس حقه وبين غير حبس حقه طاهر، وهو حنس التفاوت، ولهذا إذا سلم إليه المديون له أن يمتبع من ذلك، خلاف تسليم الدراهم حيث يعبر. (الساية) لا نقطع في صورة سرقة العروض. بعض العلماء يريد به بن أبي بيني، فإنه يقون: وإن طفر خلاف حبس حقه كان له أن يأحده؛ لوجود ابجاسة باعتبار صفة المالية. العباية ٥ ١٣٩]

الى دلس طاهر القباس أن لا يأحد حس حقه في الدين الحال؛ لأن حقه في الوصف في الحقيقة، وهذا عين، لكنا تركناه فيه قلة التفاوت بسهما، ولا كذلك حلاف الحسر؛ لفحش لتفاوت، فلا يترك لقباس (العناية) دلك أي أنه أحده قصاءً لحقه، أو رهما به (العناية) موضع الحلاف؛ لأن فعله في موضع الاجتهاد لا يبفت عن شبهة، وإذ كان هو محطعًا في دلك التأويل عند، (العناية) قبل وهكذا نص القدوري في شرحه (الكفاية) لا فقطع وهو احتيار شمس الأثمة السرحسي . . . وهو الصحيح؛ لأن النقود في حكم حسن واحد، وهد يكمل بالآخر في باب الزكاة [الكفاية ١٣٩/٥]

فردها أي فرد العين المسروقة إلى مالكها لم يتعير في موضع (الساية) عبر فضن أي بين تبدل العين وعدمه. [الساية ٢٨/٩] كالاولى. وحه التشبيه: هو أن المتاع بعد رده على المسروق منه في حق السارق كعين أخر في حكم الضمان، حتى لو عصبها، أو أتلفها، كان صامناً، فكدنك في حكم القطع [العباية ٥/١٤] لتقده الراحر: فإن الإقدام عليها مع سبق الراحر أشد قبحاً، فكان أحق بإيجاب القطع [الساية ٣٨/٩] على ما يعرف إشارة إلى قونه بعد أوراق: ولنا قوله . "لا عرم على السارق بعد ما قطعت يميه" إلخ، على ما يعرف الشارة الى قونه بعد أوراق: ولنا قوله . "لا عرم على السارق بعد من صورة البيع (العباية) وسقوط عصمة المحل يوجب انتفاء القطع (العباية) خلاف ما ذكر يعني أنا يوسف من صورة البيع (العباية) نا محتلاف سببه لأن احتلاف الأسباب بمسرنة احتلاف الأعيان (الساية) ولان عطف على قوله. ولنا أن القطع [البناية ٣٩/٩]

[&]quot; أحرجه الدار قطني في سنه عن الواقدي عن اس أبي دلت عن خالد بن سلمة أراه عن أبي سلمة عن أبي سلمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي " قال: د سرق سرق وقصع الماد، وإلى عاد وقصع الحدود والديات وغيره] فإن عاد فاقطعوا رجله. [١٩٣/٣] كتاب الحدود والديات وغيره]

فسرفه وقطع، فرده ثم السح فعاد فسرفه: قصع؛ لأن العين قد تبدلت، ولهذا يملكه الغاصب به، وهذا هو علامة التبدل في كل محل، وإذا تبدل انتفت الشبهة الناسئة من اتحاد المحل، والقطع فيه، فوجب القطع ثانياً.

فصل في الحرز والأخذ منه

ومن سرق من أنويه، أو ولدد، أو دي رحم محرم منه: أي يُقْطَعُ، فالأول وهو الولاد للبسوطة في المال، وفي الدخول في الحرز، والثاني للمعنى الثاني، ولهذا أباح الشرعُ النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة منها، بخلاف الصّديقين؛ لأنه عاداه بالسرقة، وفي الثاني خلاف الشافعي حيّه؛ لأنه ألحقها بالقرابة البعيدة، وقد بيناه في العتاق. ولو سرق من من الهارة من المعارة بمعنى أل لا يقطع، ولو سرق ماله من بيت غيره: يقصع؛

وهذا أي ثوت منك العاصب بالسبج. (الساية) وإذا تبدل إلى يعني لما تبدل المحل بأل كال ثوباً بعد أل كال عرلاً انتقت شبهة سقوط العصمة التي نشأت عن الخدد المحل، ووجوب القصع في دلك المحل. [الساية ١٩٩٩] فصل ما كالب السرقة في تحقيقها محتاجة إلى نفس مالية لمسروق إلى الحرد، فشرع في بيان الحرد. (النهاية) فالأول إلى والحاصل: أن المانع من القطع في سرقة الولد من والديه، وبالعكس أيضاً أمرال: أحدهما: الانساط بيهم في المال. والآخر: الإذل بالدحول في الحرد، وعدم القطع في السرقة من دي لرحم المحرم لمعنى الثاني، وهو كونه يدحل في الحرد بدول الإدل. (البياية) ولهدان أي ولأحل المعنى الثاني. [الساية ١٩١٩] مواصع الويلة. وهي اليد، والشعر، والصدر، والساق. محلاف الصديقين متصل بقوله: لم يقطع، حواب عن سؤال بأل يقال: الإدل بالدحول في سائر المحارم، وحد في الصديقين أيضاً، ومع هذا إذا سرق أحدهما من الآحر فقطع، فأجاب نقوله: بخلاف الصديقين. (البياية) وفي الثاني: يعني السرقة من ذي رحم محرم. (البياية) بالقرائة المعيدة. كابن العم، ولا معني لإخاقها لها مع وحود الفارق؛ لأن القرائة البعيدة فيها الماكحة، بخلاف قرابة ذي رحم محرم. [البناية 198]

اعتباراً للحرز وعلمه، وإن سرق من أمه من الرصاعة: قطع. وعن أبي يوسف علمه: "لا يقطع؛ لأنه يدخل عليها من غير استئذان وحشمة، بخلاف الأخت من الرضاعة؛ لا نعدام هذا المعنى فيها عادة. وجه الظاهر: أنه لا قرابة، والمحرمية بدولها لا تُحترم، كما إذا ثبت بالزنا، والتقبيل عن شهوة، وأقرب من ذلك الأخت من الرضاعة؛ وهذا لأن الرضاع قلما يشتهر، فلا بسوطة تحرزاً عن موقف التهمة، بخلاف النسب. وإذا سرق أحد الزوجين من الإخر، أو العبد من سيده، أو من امرأة سيده، أو من زوج سيدته؛ لم يقطع؛ لوجود الإذن بالدخول عادة، وإن سرق أحد الزوجين من حرز لآخر حاصة لا يسكنان فيه، فكذلك عندنا، خلافاً للشافعي عليه لبسوطة بينهما في الأموال عادة ودلالة،

اعتماراً للحرو. على طريق العف والنشر من غير ترتيب. (الكفاية) قطع: وهذا هو ظاهر دروية عن أصحاساً. (الناية) الأحت من الرصاعة: حيث يقطع إذا سرق مها. (الناية) هذا المعنى. وهو مدحول بلا استئذان وحشمة. (الساية) لا تحتوم أي لا تحعل حرمة قوية عادة. [الساية ٢/٩] ثمتت بالرما عابه إذا سرق من بيت بنت المرأة التي ربي بها لا يعد شبهة في قطع اليد بل تقطع، وإن كانت المحرمية موجودة. (العبابة) من بيت بنت المرأة التي ربي بها لا يعد شبهة في قطع اليد بل تقطع، وإن كانت المحرمية موجودة. (العبابة) الأخت من الرضاع في إثبات الحرمة من الحرمة الثابتة بالزناء ثم السرقة من بيت الأحمت من لرضاع موجبة الأخت من الرضاع عن المرضاع كذلك، ووجه الأقربية: أن إحاق الرضاع بالإجماع، فيحب أن يكون من بيت أمه من الرضاع كذلك، ووجه الأقربية: أن إحاق الرضاع بالرضاع أقرب من إلحاقه بالربا. [العباية ٥/٣٤] وهذا. أي القطع مع الدحول عيها من عير استئدان وحشمة. (النباية) بالمدحول عادة: لأن العبد يدحل في بيوت هؤلاء ولا يمنع فلا يقطع. [السية ٩ ٢٤] خلافاً للشافعي: فإن له فيه ثلاثة أقوال: في قول: يقطع، وبه قال مائث وأحمد عثلاً، و لثاني: لا يقصع خلافاً للشافعي: فإن له فيه ثلاثة أقوال: في قول: يقطع، وبه قال مائث وأحمد عثلاً، و لثاني: لا يقصع خلافاً للسابة ١٩٣٤] و دلالة وهو أن عقد النكاح بينهما دال على السوصة؛ لأهما بعقد الكاح يصوران كمصراعي الباب. [الكفاية ٥/٤٤]

وهو نظير الخلاف في الشهادة. مو سرق مدن من مكاسد: لم يقطع؛ لأن له في أكسابه حقّا، وكذلك السارق من شعمه؛ لأن له فيه نصيباً، وهو مأثور عن علي من درعا وتعليلاً. قال: والحرر على موحيل. حرر معلى عنه كالبيوت و مذور، وحرر احافظ، قال العبد الضعيف: الحرز لابد منه؛ لأن الاستسرار لا يتحقق دونه، ثم هو قد يكون بالمكان، وهو المكان المُعَدُّ لإحراز الأمتعة كالدور والبيوت والصندوق والحانوت، وقد يكون بالحافظ كمن حلس في الطريق، أو في المسجد، وعنده متاعه، فهو محرز به، وقد قطع رسول الله . من سرق رداء صفوان من تحت رأسه، وهو نائم في المسجد.

في المتنهادة فإن شهادة أحد الروحين للآحر لا تقبل عندنا، وعنده تقبل في أحد قوليه، بل هذا أوى. (العناية) لم نقطع وكدنك لا قصع عنى المكاتب أو لمدير إذا سرق من المولى. (الساية) حفا الأنه رقبته ممنوكة للمولى، فلا تتحقق السرقة. [الساية ٩ ٣٤] وكدلك السارق الح وأطبق الرواية في القدوري، وكذا في شرح الطحاوي وقال الأتراري: ويسعي أن يكون المراد من السارق من له تصيب في العيمة في الأربعة الأحماس أو في الحمس كالعامين، أو اليتامي، أو المساكين، أو الن السيل، أما عيرهم: فلا تصيب له في العجمه فيسعي أن يقصع (البناية) درءا وتعليلا فالدره من قول عنى في الأثر المذكور: فنم يقصعه، والتعليل من قوله: له فيه تصيب. [البناية ٤٤/٩]

كالبوب والصدوق والحالوت والخطيرة للعمه.(الساية) لا يتحقق دوله وهو شرط في السرقة على مامر. * رواه عبدالرزاق في المصفه أحبرنا الثوري عن سمائ بن حرب عن ابن عبيد بن الأبرس وهو يزيد بن دثار قال: أتي على برجل سرق من المغلم فقال: بدول عدد عدد حدد عدد عدد مصفح من المحدد الم

" أحرجه أبوداود والسائي و بن ماجه عن صفوان بن أمية. [بصب ابراية ٣٦٨/٣] روه أبودود في أسبه عن سماك بن حرب عن جميد بن أحت صفوان، عن صفوان بن أمية قال: كنت بائماً في المسجد وعلي خميصة بي ثبن ثلاثين درهماً فجاء رجل فاحتلسها مبي، فأحد الرجل فأتي به رسول الله ألى فأمر به يُقْطع، قال: فأتيتن به أرقم: ١٤٣٤، باب من سرق من حرز]
قبل أن تأتيني به أرقم: ٤٣٩٤، باب من سرق من حرز]

من اعرر المكال لا أبعار الإحراز بالحافظ، وهو الصحيح؛ لأنه محرز بدونه، وهو البيت، وإن لم يكن له باب، أو كان وهو مفتوح، حتى يُقْطَع السارقُ منه؛ لأن البياء لقصد الإحراز، إلا أنه لا يجب القطع إلا بالإخراج منه، لقيام يده قبله، بخلاف المحرز بالحافظ حيث يجب القطع فيه، كما أحذ؛ لزوال يد المالك بمجرد الأحذ، فتتم السرقة، ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظا، أو نائماً، والمتاع تحته، أو عنده، هو الصحيح؛ لأنه يعد النائم عند متاعه حافظاً له في العادة، وعلى هذا لا يضمن الموذع والمستعير بمثله؛ لأنه ليس بتضييع، بخلاف ما اختاره في الفتاوى. قال: من سرق نبيت والمستعير بمثله؛ لأنه ليس بتضييع، بخلاف ما اختاره في الفتاوى. قال: من سرق نبيت الموزاً بأحد من حرب في من حرب وصاحبه عنده حفظه: قصع؛ لأنه سرق مالاً محرزاً بأحد من حرب في من سرق مالاً محرزاً بأحد من عدر حرب وصاحبه عنده حفظه: قصع؛ لأنه سرق مالاً محرزاً بأحد من عدر حرب وصاحبه عنده حفظه: قصع؛ لأنه سرق مالاً محرزاً بأحد من عدر عدر من سرق مالاً من حمّاء، أو من ست أدن لساس في دحوله فه،

الاحرار بالحافظ لأن الأول أقوى (السابة) وهو الصحيح ودكر في العيون! على قول أي حبيمه منه يقطع؛ إذ كان ثمة حافظ (الكفاية) لأنه محرر بدونه عبو سرق من بيت مأدون له بالدحول فيه، لكن مالكه يخفظه لا يقطع؛ لأن المعتبر هو الحرر بالمكان [العباية ٥ ١٤٥] بالإحراج منه؛ لأن هنث الإحرار لا يكون إلا بالإحراج (البناية) فتنم السرقة. وهذا أيضاً مما يدلك عبى أن احرر بالمكان أقوى (العباية) هو الصحيح وقيل: إنما يكون محرراً به في حال بومه، والصحيح أنه يقطع بكل حال؛ لأن المعتبر الإحرار المعتد وقد حصل هده؛ لأن الناس يعدون النائم عند متاعه حافظ [الكفاية ٥ ١٤٦] وعلى هذا أي على التعليل الذي ذكره (البناية) لا يصمى المؤدع يعني إذا نام، وعنده الوديعة، وفي "الفتاوى الصهيرية!: إننا لا يحب الصمان على المودع فيما إذا وضع الوديعة بين يديه فيما إذا نام قاعداً و مصطحعاً، والناية ١٤٦٩] وعلى هذه الصمان، وهذا إذا كان في الحضر، وأما إذا كان في السفر لا صمان عبيه، نام قاعداً و مصطحعاً. [السابة ١٤٦٩] علاق ما احباره الحقورة (البناية ١٤٧٩)

لوجود الإذن عادة أو حقيقة في الدحول، فاختل الحرزُ، ويدخل في ذلك حوانيتُ التجار والخانات، إلا إذا سرق منها ليلاً؛ لألها بنيت لإحراز الأموال، وإنما الإذن يختص بالنهار. ومن سرق من المسجد ماع، وصاحبه عدد: قصع؛ لأنه مُحْرَزٌ بالحافظ؛ لأن المسجد ما بني لإحراز الأموال، فلم يكن المال محرزاً بالمكان، بخلاف الحمام، والبيت الذي أذن للناس في دحوله حيث لا يقطع؛ لأنه بني للإحراز، فكان المكان حرزاً، فلا يُعتبر الإحرازُ بالحافظ. ولا قصع على العليف دا سرف ممن أصافه؛ لأن البيت لم يَنْقَ حرزاً في حقه؛ لكونه مأذوناً في دخوله، ولأنه بمنسزلة أهل المدار، فيكون فعله خيانة لا سرقة. ومن سرق سرقة، فلم حرحها من لدر: مُ فقطع؛ لأن الدار كلها حرز واحد، فلابد من الإخراج منها، ولأن الدار وما فيها في يد صاحبها الدار كلها حرز واحد، فلابد من الإخراج منها، ولأن الدار وما فيها في يد صاحبها معنيّ، فتتمكن شبهة عدم الأخذ. فإن كالم قصورة باعتبار ساكنها حرز على حدة، مقصورة إلى صحر الدار: فصع؛ لأن كل مقصورة باعتبار ساكنها حرز على حدة،

ويدحل في دلك [أي في قوله: أو من بيت أدن لنناس في دحوله.(العناية ١٤٧/٥)] وذلك لأن التاجر يفتح باب حانوته في السوق ويأدن للناس بالدحول عليه يشترون منه، فإذا سرق رحل منهم ثوبًا لم يقطع، وبه صرح الحاكم في "الكافي".(البناية) حوابيت حمع حانوت دكان. إلا وهذا استشاء من قوله: ولا يقطع إلح.(الساية) لإحواز الأموال: فكان محرراً باخافط كالصحراء.[الكفاية ٧٥/٥]

المكان حررا فلا يقطع للإذن بالدحول. تمنيزلة أهل الدار يعني صار كأنه واحد من أهل البيت حيث أكرموه وأضافوه، فيكون فعل الضيف خيانة لا سرقة، ولا قطع على الحائل. [البياية ٤٨/٩] ومن سوق سوقة أي مالاً، وسمى الشيء لمسروق سرقة بحاراً، ومنه قول محمد علم إذا كانت السرقة مصحفاً. [العاية ٥/١٤] فيها مقاصير. أي الحجرات والبيوت وهو جمع مقصورة، والمقصورة الحجرة بلسان أهل الكوفة. [البناية ٤٩/٩]

وإن أغار إنسان من أهل المقاصير عبى مقصورة، فسرق منها: قطع؛ لما بينا. وإذا نقب اللحقُ البيت، فدحل وأحذ المان، وناوله آحر حارح البيت: فلا قطع عليهما؛ لأن الأول لم يوجد منه لم يوجد منه الإخراجُ؛ لاعتراض يلا معتبرة على المال قبل خروجه، والثاني لم يوجد منه هتكُ الحرز، فلم يتم السرقة من كل واحد. وعن أبي يوسف عنه: إن أخرج الداخلُ يدّه، وناولها الخارجَ، فالقطع على الداخل، وإن أدخل الخارجُ يدّه، فتناولها من يد الداخل، فعليهما القطعُ، وهي بناء على مسألة تأتي بعد هذا، إن شاء الله تعالى. وإن الداخل، فعليهما القطع، وحرح فأحده: قطع، وقال زفر فيه: لا يقطع؛ لأن الإلقاءَ غيرُ موجب للقطع، كما لو خرج ولم يأخذ، وكذا الأخذ من السّكّة، كما لو أخذه غيره.

وإن أغار لفظ شمس الأئمة الحلواني والضنمري، وأما لفظ عمد عنه فهو وإن أعان يعني بالعين المهملة والدون، وهو الأوجه؛ لأن الإغارة تدل على الجهر، والمكابرة والسرقة تكون خفية. وقال الكاكي: وإن غار أي أخذ سرعة، يقال: أغار الفرس والثعلب إذا أسرع، كذا في "المغرب"، وقال الأتراري: لفظ أغار له وجه بأن يدحل اللص مكابرة بالليل جهراً، ويحرج المال، فإنه يقطع لوجود الحفية عن عين سائر الناس الح. قلت: فيه ما فيه؛ لأن السرقة أحذ مال في خفية وحيلة، فلدلك سمى السارق به؛ لأنه يسارق عين المسارق منه، والإغارة أخذ في المحاهرة مكابرة ومبادرة. [البناية ٩/٩]

فسرق مبها. تفسير لقوله: أعار (النهاية) لما بينا أشار به إلى قوله: لأن كل مقصورة إلح. [البناية ١٩/٩] فلا قطع عليهما: إلى هنا لفظ القدوري (البناية) لأن الأول: أي الذي نقب وأحذ يد معتبرة: وهي يد الثاني. قبل خروحه أي الذي تناول خارج البيت. وهي بناء إلخ: أي مسألة نقب البيت، وإدخال اليد فيه مبنية على مسألة تأتي بعد هذا، وهي مسألة إلقائه في الطريق (البناية) وإن ألقاه إلح ولو وضع الداحل المال عند النقب، ثم حرج وأحذه لم يذكره محمد على والصحيح أنه لا يقطع. ولم يأحد فإنه لا يقطع فيه اتفاقً من السكة: أي أحد سارق المال من السكة حيث لا يقطع عند زفر عد [الساية ١٩/٥]

ولذا: أن الرمي حيلة يعتادها السُّرَّاق؛ لتعذر الخروج مع المتاع، أو ليتفرغ لقتال صاحب الدار، أو للفرار، ولم تعترض عليه يد معتبرة، فاعتبر الكلُّ فعلاً واحداً، فإذا خرج و لم يأخذه، فهو مُضيَّع لا سارق. قال: م كست الله على حمار فساف و حدد لأن ميرها مضاف إليه؛ لسوقه، وإذا دخل الحرز حمعه على معتبه الأحد: فصغو حمع. قال العبد الضعيف على هذا استحسان، والقياس: أن يقطع الحامل وحده، وهو قول زفر عمد لأن الإخراج وحد منه، فتمت السرقة به. ولنا: أن الإخراج من الكل معنى للمعاونة، كما في السرقة الكبرى، وهذا لأن المعتاد فيما بينهم أن يحمل البعض المتاغ، ويتشمر الباقون للدفع، فلو امتنع القطع أدَّى إلى سد باب الحد. من عسم

ولما الح وحاصله: أن بده تئت عبيه بالأحد، ثم بالرمي إلى الصريق لم ترل يده حكماً؛ لعدم اعتراص يد أحرى على يده، وإذا قبت بده حكماً، وقد تقرر دلك بالأحد الثاني وحب القطع. [العبابة ٥/٨٤] ولم يعترص عليه يد معترة، فأوجب سقوص اليد الحكمية لسارق، ولم تسقط يده الحكمية ها. (الكفاية) فاذا حواب على قوله. كما لو حرح ولم يأحد (العباية) الحكمية لسارق، ولم تسقط يده الحكمية ها. (الكفاية) فاذا حواب على قوله. كما لو حرح ولم يأحد (العباية) واذا دحل الحور اللح إوهد لفظ القدوري (السابة ١٥٥)] إنما وصع المسألة في دحول جميعهم؛ لأهم إذا شهر كوا واتفقوا على فعل السرفة، لكن دحل واحد منهم البيت، وأحرج امتاع، ولم يدحل عيره فالقصع على من دحل البيت، وأحرج لمناع، ولم يدحل عيره فالقصع على أي من حيث لمعنى كوهم ردةًا بحامل. (لسابة) السرفة الكبرى وهي قطع الطريق إذا باشر قصع، وأحد المان والناقون وقوف بحب حد قصع الطريق على جميعهم؛ لكوهم دالة فكدا هنا. (السابة) لللفع أي دفع من يتعرض لهم من صاحب لبيت أو عيره. (لسابة) باب الحد قالوا. هذا إن كان الحامل من أهل القصع عبد الامر د، أما إذا كان صبأ، أو محبوباً لا قصع عليهم بالإهماع، وإن كان الحامل بالعا، واحد منهم، فلا يحب على الناقين، وعبد أي يوسف عيم يحب انقصع على الحامل، وعبر الصبي واعمول واحد منهم، فلا يحب على الناقين، وعبد أي يوسف على الحامل، وعبر الصبي واعمول في "الذعرة". [البناية ١٩٥٩]

وأدحل يده فيه، وأحد شبئا: م نقطع، وعن أبي يوسف حسم في "الإملاء": أنه يقطع؛ لأنه أخرج المال من الحرز، وهو المقصود، فلا يُشترط الدخولُ فيه كما إذا أدخل يده في صندوق الصيرفي، فأخرج الغطريفي. ولنا: أن هتك الحرز يُشترط فيه الكمال؛ تحرزاً عن شبهة العدم، والكمالُ في الدخول، وقد أمكن اعتبارُه، والدخول هو المعتاد، بخلاف عن شبهة العدم، والكمالُ في الدخول، وقد أمكن اعتبارُه، والدخول هو المعتاد، بخلاف الصندوق؛ لأن الممكن فيه إدخالُ اليد دون الدخول، وبخلاف ما تقدم من حمل البعض المتاع؛ لأن ذلك هو المعتاد. وإن طرّ صررة حارحة من الكه: لم يقطع، وإن أدحل بدد في المتاع؛ لأن ذلك هو المعتاد، وإن طرّ صررة حارجة من الكه: لم يقطع، وإن أدحل بدد في الحدة عن الظاهر، فلا يوجد هتك الحرز، وفي الثاني الرباطُ من داخل، فبالطر يتحقق الأخذ من الحرز، وهو الكم، ولو كان مكانَ الطَّرِّ حَلُّ الرباط، ثم الأخذ في الوجهين، ينعكس الجواب؛ وهو الكم، ولو كان مكانَ الطَّرِّ حَلُّ الرباط، ثم الأخذ في الوجهين، ينعكس الجواب؛

فأحرج العطويهي. بالكسر درهم مسوب إلى عطريف بن عطاء الكندي أمير حراسال أيام الرشيد، والدراهم العطريفية كانت من أعر الفود بتحارى.(النهاية) تحلاف الصندوق جواب عن قوله: كما أدخل يده في صندوق الصيرفي. (الساية) ومخلاف ما تقدم ، هذا أيضاً جواب عما يقال: بو كال الكمال في هتك الحرر؛ شرطاً تحرراً عن شبهة القطع؛ لما وحب القطع فيما تقدم من حمل النعص المتاع دول بعض؛ لأن فيه شبهة العدم، فأجاب بقوله: وبحلاف إلح. [الساية ٩ ٥٣]

وإن طرّ الصرار: هو الدي يطر اهميان أي يشقها ويقطعها. (العاية) لم يقطع وعد أبي يوسف م. يقطع في الصور كنها. (النهاية) لأن في الوحه الح وفي هذا التفصيل المذكور في الكتاب دليل على أن المدكور في أصول الفقه بأن الصرار يقطع ليس بمجرى على عمومه، بل هو محمول على الصورة الثانية: وهي إذا أدخل يده في الكم فطرها. (الساية) في الوحهين أي من الحارج والداحل. [البناية ١٩٨٩]

بعكس الحواب. يعني فيما إدا حل من حارج يقطع؛ لأنه لما حل الرباط الدي كان من حارج وقعت الدراهم في الكم، فاحتاج في أحد الدراهم إلى إدحال اليد في الكم، فيجب القطع. وأما إدا كان حل الرباط من داحل، فإنه لا يقطع؛ لأنه ما حل الرباط من داحل قيت الدراهم خارج الكم، فلم يهتث الحرر، وهو نظير نقب البيث، وأدخل يده، فأخرج شيئًا. (النهاية)

لانعكاس العلة، وعن أبي يوسف على كل حال؛ لأنه محرز إما بالكم، أو بصاحبه. قلنا: الحرز هو الكم؛ لأنه يعتمده، وإنما قصده قطع المسافة، أو الاستراحة، فأشبه الجوالق. وإن سرق من القطار بعيرا، أو حملا: لم يقصع؛ لأنه ليس بمحرز مقصوداً، فتتمكن شبهة العدم؛ وهذا لأن السائق والقائد والراكب يقصدون قطع المسافة، ونقل الأمتعة دون الحفظ، حتى لو كان مع الأحمال من يتبعها للحفظ قالوا: يقطع، وإن شق احمل، وأحد منه: قطع؛ لأن الجوالق في مثل هذا حرز؛ لأنه يقصد بوضع الأمتعة فيه صيانتها كالكم، فوجد الأخذ من الحرز؛ فيقطع، وإن سرق حوالفا فيه متاع، وصاحبه بحفضه، أو بائه عليه: قطع، معناه: إذا كان الجوالق في موضع هو ليس بحرز كالطريق ونحوه، حتى يكون محرزاً بصاحبه؛ لكونه مترصداً لحفظه؛ موضع هو ليس بحرز كالطريق ونحوه، حتى يكون محرزاً بصاحبه؛ لكونه مترصداً لحفظه؛

إما بالكم: في صورة صرها حارج الكم. (البياية) أو بصاحبه في صورة طرها داخل الكم. [البياية ٩ ٤٥] لأنه بعتمده. ثي لأن صاحب المال يعتمد على الكم في حفظ المال، لا قيام نفسه عند المال كالبيت؛ إد لا حرر به مُن، فيه محرز بالبيت دول الصاحب، وقصد صاحب الكم من وجوده عند المال ليس حفظ المال، بن لا يحبو من "حد الأمرين: إما أن يكول هو في حالة المشي، أو في عيرها، فإل كال في حالة المشي، فمقصوده الاستراحة فقص، والمقصود فمقصوده في مسافة، لا حفظ المال، وإل كال في عير حالة المشي، فمقصوده الاستراحة فقص، والمقصود هو سعتبر في هد أدب، ألا ترى إلى أن من شق الحوالق الذي على إبل، فأحد الدراهم منها يقصع؛ لأن صاحب حولي عنمد عليها حرراً، ومن سرق الحوالق بما فيه، والحوالق على الإلل لا يقطع؛ لأن السائق، أو مدت على أي يقصد بفعله قصع المسافة والسوق، لا الحفظ، فيم يصر لحوالق مقصوداً حرز. (النهاية) فأشبه الحوالق بصم الجيم، وهو اسم لمواحد، وجمعه الحوالق بفتح الحيم كالسرادق والسرادق. [الساية ١٩٤٥] وإن سرق، وكد يو سرق من المرعى العمم، مثل هذا أي فيما إذا لم يكن له حافظ. معناد أي معنى وإن سرق. وكد يو سرق من المرعى العمم، مثل هذا أي فيما إذا لم يكن له حافظ. معناد أي معنى

قول محمد الله السالة من مسائل الحامع الصغير". (التناية) ليس بحور. فإنه بو كان في مكال حرر،

فلا اعتبار لإحراز الصاحب على ما مر.

وهذا لأن المعتبر هو الحفظ المعتاد، والجلوسُ عنده، والنوم عليه يُعَدُّ حفظاً عادة، وكذا النوم بقرب منه على ما اخترفاه من قبل، وذكر في بعض النسخ: "وصاحبه نائم عليه، أو حيث يكون حافظاً له"، وهذا يؤكد ما قدمناه من القول المختار.

فصل في كيفية القطع وإثباته

قال: وبقطع يمينُ السارق من الزّند ويُحْسمُ. فالقطع لما تلوناه من قبل، واليمين بقراءة عبدالله بن مسعود على ومن الزند؛ لأن الاسم يتناول اليد إلى الإبط، وهذا المفصل - أعني الرّسعُ متيقن به، كيف وقد صح أن النبي على أمر بقطع يد السارق من الزند والحسم؛*

ما احتراه وهو قوله: لأنه يعد النائم عد متاعه حافظاً. (الساية) بعص السبح أي سبح الحامع الصغير". (الساية) القول المحتار وهو إشارة إلى قوله: ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً، أو نائماً والمتاع تحته أو عنده، هو الصحيح. (الكفاية) قصل لما ذكر وحوب قطع اليد لم يكن بد من بيان كيفيته، وهذا الفصل في بيانه. (العباية) من الريد. بالفتح هو مفصل طرف الدراع في الكف، وقال الحوارج: يقصع يمين السارق من السكب؛ لأن اليد اسم للحارجة من رؤس الأصابع إلى الأباط، وقال بعض الناس: المستحق قطع الأصابع فقط؛ لأن بطشه كان بالأصابع، فيقطع أصابعه لزوال تمكنه من البطش بها، قلمه: هذا محالف لبض. [الكفاية ٥/١٥] ويحسم حسم بالفتح: من حسم العرق، كواه عديدة محماة لئلا يسيل دمه. (العباية) لما تلوناه. يعني قوله تعلى: هذا مسرف و سترفه فاقتلغو "ماله الآية. [العناية ٥/١٥]

مفراءه عبدالله "فاقطعوا أيماهما وهي مشهورة جارت الزيادة ها على الكتاب، وقد عرف في الأصول. [العناية ١٥٣/٥] الرسع مسهن لكونه أقل. (العناية) وفي العقوبات إنما يؤجد بالمتيقن. (النهاية) "فيه أحاديث. [نصب الراية ٢٧٠/٤] منها: ما رواه الدار قطبي في "سنه" عن عمرو بن شعبت عن أبيه عن جده قال: كان صفوان بن أمية بن خلف بائماً في المسجد ثيابه تحت رأسه، فجاء سارق، فأخذها، فأتي به البي على المارق، فأمر به البي على فقال صفوان: يا رسول الله! أيقطع رجل من العرب في ثوبي، فقال رسول الله على أفلا كان هذا قبل أن تحيء به، ثم قال رسول الله على شعو ما منص بن ما من وعيره] بن مو يعد، في حدد تد عده ثم أمر مصعه من المصن (١٢٥/١ ١٢٦، كتاب الحدود والديات وعيره]

لقوله على: "فاقطعوه واحسِمُوه"، * ولأنه لو لم يُحْسَمْ يفضي إلى التلفِ والحدُّ زاجر لا متلف. فإن سرق ناسا لم فضع، وحُسَد ق السحر حتى يتوب، وهذا استحسان، ويُعزَّرُ أيضاً، ذكره المشايخ عنه. وقال الشافعي عنه: في الثالث تقطع يده اليسرى، وفي الرابعة: تُقطع رجله اليمنى؛ لقوله له: "من سرق فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه"، * ويروى مفسراً كما هو المنهبه، ولأن الثالثة مثل الأولى في كونما جناية، بل فوقها، فتكون أدعى إلى شرع الحد. ولنا: قول على منه فيه: إني لأستحيى من الله تعالى أن لا أدّع له يداً يأكل بما، ويستنجي بها، ورجلاً يمشي عليها، وبهذا حاجَّ بقية الصحابة من فحجَهم فانعقد إجماعاً، ولأنه إهلاك معنى؛ لما فيه من تفويت جنس المنفعة، والحدُّ زاجر، ولأنه نادرُ الوجود، مرحية منه المنه المنهنا ا

لا متلف ألاترى أنه لا يقطع في اخر الشديد، والبرد الشديد، وعند شدة المرض؛ توقياً عن الهلاك. (الساية) وحله النسرى من الكعب عند أكثر أهن العيم، وفعل عمر - كدلك، وقال أبوثور والرافصة يقطع من نصف القدم من معقد الشراك. (ابناية) حتى يتوب وقال صاحب النافع: حتى يتوب، أو يظهر سيما رجل صالح. [الساية ٥٩/٩] وفي الرابعة الح ثم في الحامسة يحسن عنده، وعند بعض أصحاب الطواهر يقتل. (النهاية) وبروى مفسوا هو في حديث أبي هريرة أن البي ته قال في المرة الأولى: تقطع يده اليمي، وفي الثانية: الرجل اليمني. [العناية ٥ ١٥٤] من فوقها أي بل فوق الأولى؛ لأها بعد تقدم الزاجر. (الساية) فحجهم أي عبهم في الحجة، يقال: حاجه فحجه أي ناظره في الحجة، فغيه ما. [العناية ٥/٥٥]

* أخرجه الحاكم في المستدرك عن عبد العريز س محمد الدراوردي عن يريد بن حصيفة عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان عن أبي هريرة أن النبي أن أبي بسارق سرق شملة، فقال ما أحاله سرق، فقال السارق: بلي يا رسول الله فقال: بدهم به فقطع ثم حسم، ثم أبي به، فقال: تب إلى الله، فقال: الله، فقال

والزجرُ فيما يغلب، بخلاف القصاص؛ لأنه حقُّ العبد، فيستوفى ما أمكن جبراً لحقه، والخديث طعن فيه الطحاوي عصه، أو نحمله على السياسة. وإذا كال السارق أسل ابيد السرى، أو أقصع، أو مقطوع الرحل البصى: لم يقصع؛ لأن فيه تفويت جنس المنفعة بطشاً، أو مشياً، وكذا إذا كانت رجله اليمني شلاء؛ لما قلنا، وكذا إلى كال إهام، البسرى مقطوعه، أو شلاء، أو الأصعال منها سوى الإهام؛ لأن قُوام البطش بالإهام. فإن كانت أصع واحدة سوى الإهام مقطوعة، أو شلاء: قطع؛ لأن فوت الواحدة لا يوجب خللاً ظاهراً في البطش، بخلاف فوت الأصبعين؛ لأنهما ينزلان منزلة الإهام في نقصان البطش، قال: وإذا قال الحاكم للحداد: اقطع يمين هذا في سرقة سرقها،

كلاف القصاص. حواب سؤال، تقديره: لو قطع رحل أربعة أطراف، اقتص منه بالإجماع، وجميع ما ذكرتم من المحظورات هناك موجود، وتقرير الجواب: أن القصاص حق العند، وحق العبد يراعى فيه المماثلة بالنص. (العناية) والحديث الذي رواه الشافعي على دليلاً على دعواه هذه. (العناية) طعى فيه الطحاوي. فقال: تتبعا هذا، فنم نحد لشيء منها أصلاً، وطعن فيه النسائي أيضاً وغيره من الثقات. (الناية) أو محمله. وهذا حواب بطريق التسليم. (الساية) على السياسة بدليل ما ورد في ذلك الحديث من الأمر بالقتل في المرة الحامسة. [العناية ٥٦٥] بطشا: إن كانت يده اليسرى مقطوعة. [البناية ٩٦٩]

أو مشبا إن كانت رحله اليمني كذلك. (الباية) لأن تعليل لقوله: وكذ لك إن كان إلهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء. [الباية ٢٩-٣٠] فإن كانت إلى وقال تاح الشريعة: فإن كانت أصبع واحدة إلى آخره فرق بين هذا وبين الكفارة، فإن العبد إذا كان مقطوع إحدى اليدين أو الرحلين أو الإلهام أو الأصبعين، فأعتقه عن الكفارة يجرئه؛ لأن قطع الإلهام إهلاك من وجه، فأقيم مقام الإهلاك من كل وجه؛ احتيالاً بدرء القطع، أما الكفارة فلا يحتال فيها، فلا يقام الإهلاك من وجه مقام الإهلاك من كل وجه. (البناية) للحداد أي الذي يقيم الحد، فعال منه كاجلاد الدي يقيم الجلد كذا في المعرب أن [البناية ٢٧/٩] يمين هذا: قيد بقوله: لأنه لو قال: اقطع يد هذا، فقطع الحداد يساره لا ضمان عليه بالإتفاق.

فقصع بسره عمد، و حصا، فلا شيء عسد عبد أي حسد عدد و و القياس، في الحصا، ويصمس في عمد، وقال زفر يه منه: يضمن في الخطأ أيضاً، وهو القياس، والمراد بالخطأ هو الخطأ في الاجتهاد. أما الخطأ في معرفة اليمين واليسار لا يجعل عفواً، وقيل: يجعل عذراً أيضاً. له: أنه قطع يداً معصومة، والخطأ في حق العباد غير موضوع فيضمنها. قلنا: إنه أخطأ في اجتهاده؛ إذ ليس في النص تعيينُ اليمين، والخطأ في الاجتهاد موضوع. ولهما: أنه قطع طرفاً معصوماً بغير حق، ولا تأويل؛ لأنه تعمد الظلم، فلا يعفى وإن كان في المجتهدات، وكان ينبغي أن يجب القصاص إلا أنه امتنع للشبهة. ولأبي حنيفة عنه: أنه أتلف وأخلف من جنسه ما هو خير منه،

الحطأ في الاحتهاد يعني في قوله تعانى ١٥٠ من من حيث رعم أن الكتاب مطبق عن قيد اليمين. [الباية ٢٧/٩] لا حعل عدو، لأن الحهل في موضع الاشتهار ليس بعدر، وهذا موضع اشتهار؛ لأن كل أحد يمير بين اليمين واليسار. [الكفاية ٥٧/٥] وهن العن الأنه بني أمره عنى دليل شرعي كذا في الكافي (السابة) فيصمعها بدلين وجوب الدية في قتن الحصاً. ليس في المص وهو قوله تعالى: ١٥٥٠م مديد مديده

بعير حق دليه: أن الحق في اليمين في السرقة، وهو أيضاً لم يقطع يسار أحد؛ ليكون حق قطع اليسار قصاصاً. (العلية) و لا ناوال حيث لم يعطئ. (الناية) في المحبيدات لأن المحتهد لا يعدر فيما إذا كان الدليل طاهراً كالحكم على متروك التسمية عامداً. (العلية) وكان يسعى دفع لما يقال فلم لا يحب القصاص؟. للشبهة وهو قوله تعلى: ٥ وقت أن أن الشبهة في المال وهو قوله تعلى: ٥ وقت أن الشبهة، خلاف صمان المال. [العلية ٥/١٥]

ولأنى حبيقة من تقريره: القول بالموجب سنمنا أنه قطع طرفاً معصوماً بعير حق، ولا تأويل، بكنه أحنف من جنسه ما هو حير منه. [العناية ١٥٧/٥] تد هر حير منه. وهو اليمين، فإن قيل: و قطع رجنه اليمني يضمن، وقد أتنف، وأحنف وهو اليمين لا يقضع حينك، قننا: لا رواية فيه، فيمنع، ولتن سنمنا، فالتالف ليس من جنس الباقي. [البناية ١٩/٩]

فلا يُعَدُّ إِللَّافاً كمن شهد على غيره ببيع ماله بمثل قيمته، ثم رجع، وعلى هذا لو قطعه غيرُ الحداد لا يضمن أيضاً هو الصحيح. ولو أخرج السارق يسارَه، وقال: هذه يميني، لا يضمن بالاتفاق؛ لأنه قطعه بأمره، ثم في العمد عنده عليه -أي السارق-ضمان المال؛ لأنه لم يقع حدًّا، وفي الخطأ كذلك على هذه الطريقة، وعلى طريقة الاجتهاد لا يضمن. ولا بُقْطعُ السارقُ إلا أن يحضر السروقُ منه، فيطالب السرقة؛ لأن الخصومة شرط لظهورها، ولا فرق بين الشهادة والإقرار عندنا،

قلا بعد إتلاقاً فإنه لا يضمن؛ لأنه أتلف، وأحلف قيمته، هو الصحيح احترار عما دكر في اشرح الطحاوي" فقال: لأن مقطوع اليد اليسرى لا يقطع يده اليمبى في السرقة، فكانت سلامة اليمبى حاصلة سببه، وهذا كله إذا قطعه الحداد بأمر السنطان، ولو قطع عيره يده اليسرى، ففي العمد القصاص، وفي الخطأ الدية، وسقط القطع عنه في اليمبن (النهاية) لأنه أي لأن الحداد قطع يساره بأمر السارق، فلا يصمن كما لو قطع يد عيره بأمره من غير أن يكون مستحقاً للقطع، فهذا أولى [الساية ٩/٠٧] عدد إنما حص أناحيفة بالذكر، وإن كان هذا بالاتفاق؛ لأن شهة عدم وجوب الضمان على السارق إنما يرد على مدهنه؛ لأنه يقول بعدم وجوب الصمان على الحداد (النهاية) هذه الطريقة أي طريقة أن القطع لم يقع حداً؛ لأن سقوط الصمان في ضمن وجود القطع حداً راجراً، فلا يسقط الضمان (النهاية) طريقة الاحتهاد لا يصمن؛ لأن ذلك وقع موقع الحد سقط الضمان (النهاية)

ولا يقطع السارق حلافاً لابن أي ليلى. (النهاية) إلا ال يحصر الح ولم يقل: إلا أل يحصر المالك؛ لأن السارق عندنا يقطع بخصومة المستودع والمستعير. [الكفاية ١٥٨٥-١٥٩] لطهورها إذ لو لم يحصر، تمكن عبه شبهة الإباحة، إما بإباحة مالكه، أو وقفه على السلمين، أو على طائعة السارق، أو أدل له في دحول حرره، فاعتبرت المطالبة؛ دفعاً هذه الشبهة، أما الربا: لا يباح بالإباحة، فلا يتمكن فيه الشبهة. [الساية ٢١/٩] ولا فرق. أي يشترط حضور المسروق منه ومطالبته بالسرقة في الشهادة والإقرار. [الكفاية ١٥٩٥] والإقرار: أي إقرار السارق بالسرقة.

خلافاً للشافعي عند في الإقرار؛ لأن الجناية على مال الغير لا تظهر إلا بخصومته، و ك. ويد العرق ويد العرق عدد؛ لأن الاستيفاء من القضاء في باب الحدود. ومستود و لعاصب وصاحب الربا أل يقصعو السارق منهم، ولرب الوديعة أن عطعة أحد، وكد المعصوب منه. وقال زفر والشافعي عند: لا يقطع بخصومة الغاصب والمستودغ، وعلى هذا الخلاف: المستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشراء والمرقمن، وكل من له يد حافظة سوى المالك، ويُقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء، إلا أن الراهن إنما يقطع بخصومته حال قيام الرهن بعد قضاء الدين؛

حلاقا للشافعي وهذا وجه في قوله، والأصبح عنده أن الإقرار كالبية. [الباية ٢١/٩] وصاحب الربا قال في المحيط: يحتمل أنه أراد به رجل باع عشرة دراهم بعشرين درهما، وقبص العشرين، فجاء سارق، فسرق العشرين منه، يقطع البنارق الحصومته عندنا؛ لأن هذا المال في يده بمسئولة المعصوب، والمشتري شراء فاسداً. ثم أنه ذكر في الكتاب رب الوديعة والمعصوب منه، و لم يذكر العاقد الآخر من عاقدي الربا؛ لما أنه بالتسليم لم يبق له ملك، ولابد له. (البهاية) وعلى هذا الحلاف فعندنا يحور لهم المصالمة، حلافاً له.

والمستنصع نفتح الصاد[أحد مال الغير للتجارة من غير أن يعطيه الربح]، وإن كان انصواب كسر الصاد. (انساية) والمرتفى كمتوي الوقف والأب والصبي.(النباية) محصومه المالك يعني لو سرق من أحد من هؤلاء، وحاصم المالك يقطع؛ لقيام ملكه.(الساية) فياه الرهن أي المرهون في يد السارق.[الساية ٢٢]

بعد فصاء الدين وقد احتنف بسبح 'الهداية' فيه؛ ففي بعضها إلا أن الراهن إنما يقطع بخصومته حال قيام الرهن قبل قصاء الدين أو بعده، وفي بعضها حال قياء الرهن بعد قصاء الدين، واستصوبه الشارحول نقلاً وعقلاً، أما نقلاً؛ فلأنه موافق برواية 'الإيصاح' و المحيط'، قال في المحيط'؛ إذا سرق الرهن من المرقن، فللمرقن أن يقطعه، وليس للرهن أن يقطعه؛ لأنه لا سبيل له على أحد الرهن، وإن قصى الراهن الدين، فله أن يقطعه؛ لأن له أن يأحده، وكذا في "الإيضاح'. وأما عقلاً: فلأن السارق إنما يقطع يده بحصومة من له ولاية الاسترداد، وليس للراهن ذلك قبل قضاء الدين. [العناية ٥/٥٠]

لأنه لا حق له في المطالبة بالعين بدونه، والشافعي على أصله؛ إذ لا خصومة في حق الاسترداد فؤلاء في الاسترداد عنده. وزفر على يقول: ولاية الخصومة في حق الاسترداد ضرورة الحفظ، فلا تظهر في حق القطع؛ لأن فيه تفويت الصيانة. ولنا: أن السرقة موجبة للقطع في نفسها، وقد ظهرت عند القاضي بحجة شرعية، وهي شهادة رجلين عقيب خصومة معتبرة مطلقاً؛ إذ الاعتبار لحاجتهم إلى الاسترداد، فيستوفى القطع. والمقصود من الخصومة إحياء حقّه، وسقوط العصمة ضرورة الاستيفاء، فلم يعتبر، ولا معتسبر بشبهة موهومة الاعتراض، كما إذا حضر المالك، وغاب المؤتمن،

القطع محصومة الراهى أمرين: قيام المرهون حتى لو هلك لا سبيل للراهى عبه؛ للطلان دينه عنه، وقصاء الدين خصول ولاية الاسترداد حبئد. (انعاية) لا حصومة لهولاء أي عند جحود من في يده المال ما الدين خصول ولاية الاسترداد حبئد. (انعاية) لا حصومة لهولاء أي عند جحود من في يده المال ما لم يحصر المائك. (النهاية) ضرورة الحقط والثابت بالصرورة يتقدر بقدره، فلا تظهر في حق القطع؛ لأن فيه أي في ظهورها في حق القطع تفويت الصيابة؛ لأن المال مصمون على السارق، فلو استوفي القطع، فيه أي في ظهورها في حق القطع تفويت الصيابة؛ لأن المال مصمون على السارق، فلو استوفي القطع، الساية معتبرة مطلقاً قاله لنفي قون رفر من فإن حصومة هؤلاء عنده في حق الاسترداد دون القطع. (الساية) الاعتبار لحاجتهم إلى الانتفاء بالمحن، وأما المرقى والمودع: فلأجل الحفظ الملترم. المستأخر والمستعبر: فلاحتياجهما إلى الانتفاء بالمحن، وأما المرقى والمودع: فلأجل الحفظ الملترم. وسقوط العصمة. جواب عن تعبل رفر عن وتقريره: أن الإمام استوفى القطع حقاً لله تعالى، فسقط الصمال من صورته، فلا يصير المودع مسقطاً للصمال. (النهاية) ولا معتبر هذا حواب عن سؤال مقدر تقديره: أن يقال: يبغى أن لا يقطع السارق بدون حصرة المائث، كما مر قبل هذا لاحتمال أنه لو حضر أقر لسارق بلمسروق ينقول: إنه كان صيفاً عندي في الوقت الذي سرق ذلك، ومع ذلك لم يشترط حصور المؤتمن. [العناية ١٦٥/٥]

فإنه يقطع بخصومته في ظاهر الرواية وإن كانت شبهة الإذن في دخول الحرز ثابتة. وال قصع سارق بسرقة فسرقت منه: فيم يكن له، ولا لرب سرقة أن يفضع السارق سبي؛ لأن المال غير متقوم في حق السارق، حتى لا يجب عليه الضمان بالهلاك، فلم تنعقد موجبة في نفسها، وللأول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية لحاجته؛ إذ الرد واجب عليه. ولو سرق الثاني قال أن تُقطع لأول، أو عد م ذرى خد منسهة: بقطع حصومه الأول؛ لأن سقوط التقوم ضرورة القطع، ولم يوجد فصار كالغاصب، ومن سرق سرقه فردها على المائ قبل الارتفاع بن الحاكمة على مقطع، وعن أبي يوسف من أنه يقطع؛ اعتباراً بما إذا رده بعد المرافعة. وجه الظاهر: أن الخصومة شرط لظهور السرقة؛ لأن البينة إنما جعلت حجة ضرورة قطع المنازعة، أن الخصومة شرط لظهور السرقة؛ لأن البينة إنما جعلت حجة ضرورة قطع المنازعة،

في ظاهر الروابه احتراراً عن رواية ان سماعة عن محمد أن المالك بيس له أن يقطعه حال عبية المسود ع. [العناية ١٦١/٥] في روابه وليست له دلك رواية أحرى؛ لأن يده ليست بصحيحة. (العناية) ولو سوق الثاني الح حاصلة: أن المال إذا سرق من السارق، فلا يحبو: إما أن يكول السرقة الثانية قس قطع السارق الأول، فحيث يقطع الثاني خصومة الأول؛ لأن السارق الأول بمسرنة العاصب. وإن كان الأول قد قطعت يداه في السرقة م تنعقد موجبة للقطع بوجهين؛ أحدهما: أن يد السارق لم يبق من الأيدي التي دكرنا من ملك، أو ضمال وديعة، فخصومة من هذه صفته لا تعتبر في القطع. وثاليهما: أن السرقة إنما تنعقد من جهة القطع إذا صادقت مالاً معصوماً، ولم يبق المن معصوماً بعسد القطع في حق السرقة إنما تنعقد من جهة القطع إذا صادقت أن البسوط و الأسرار و المحيط . (لهاية) كالعاصب فإنه يقطع من سرق منه تحصومة، اعتبارا تجامع أن القطع حق الله تعالى، فلا يحتاج فيه إلى المصحد عليه أنه ولأن البينة، وقال الكاكي: ولكن نسخة شيحي بلا وأو، وقال: هو الأصح. قنت: وكن نسخة شيخي بلا وأو، وقال: هو الأصح. قنت: وكن نسخة شيخي بلا وأو، وقال: هو الأصح. قنت: وكنا نسخة شيخي بلا وأو، وقال: هو الأصح. قنت: وكنا نسخة شيخي بلا وأن وقال: هو الأصح. قنت: وكنا نسخة شيخي بلا وأن وقال: هو الأصح، قم كتب تحطه عني حاشية الكتاب لأن البينة. إلساية ١٧٦/٩]

وقد انقطعت الخصومة، بخلاف ما بعد المرافعة؛ لانتهاء الخصومة لحصول مقصودها، فتبقى تقديراً. وإذ قصى على رحل بالقصع في سرقة، فوهبت له: لم يقطع، معناه: إذا سُلَّمَت إليه، وكمنك دا عها ملك إياد. وقال زفر والشافعي عيمة: يقطع، وهو رواية عن أبي يوسف جيه؛ لأن السرقة قد تمت انعقاداً وظهوراً، وبمذا العارض لم يتبين قيام الملك وقت السرقة، فلا شبهة. ولنا: أن الإمضاء من القضاء في هذا الباب؛ لوقوع الاستغناء عنه بالاستيفاء؛ إذ القضاء للإظهار، والقطع حق الله تعالى وهو ظاهر عنده،

وقد القطعب إلى يعني أن السرقة نظهر بالبية، والبية حجة صرورة قطع الحصومة، وقطع الحصومة بدوها عير متصور، فثبت أن الحصومة شرط لظهور السرقة، والحصومة قد القطعت بالرد إلى المالك، فشرط طهور السرقة، قد القطع، وإذا القطع شرط ظهورها القصع طهورها ولا قطع بدون ظهورها. [العباية ١٩٣٥] كلاف حواب عن اعتبار أبي يوسف - الدر لالتهاء الحصومة لأن المقصود بالحصومة استرداد المال إلى الملك، والشيء يتقرر نانتهائه لا أنه يبطل، كالبكاح يتقرر بعد المؤت لا أنه يبطل. [الساية ٢٦/٩]

فوهبت له أي فوهبه المالك وسلمه إياه. (العناية) معناه: وإنما فسر المصلف كلام الجامع الصغير" بقوله: معناه إذا سلمت؛ لأن الهية إذا لم تتصل بالتسليم والقبض لا تشت الملك. (العناية) العفاداً بأحد مان العير على وجه الحقية من حرر لا شبهة فيه؛ إذ وضع المسألة في ذلك. (العناية) وطهورا لأن الفرض أنه قصى عليه بالقطع، ولا يكون ذلك إلا بعد ظهورها. (العناية) وبحدا العارض يعني ثبوت المنك بلسارق سبب اهبة أو البيع. (العناية) وقت المسروق منه للسارق، فإن الإقرار يضهر ما كان ثانتاً للمقر له من ألك، فيلرم منه ثبوت الملك للسارق وقت وجود السرقة، فيكون شبهة. [العناية ٥/١٦٣]

أن الإمصاء إلى: يعني أن استيفاء الحد من تتمة قول القاصي: حكمت أو قضيت بالقطع أو بالرجم أو بالرجم أو بالحد. [العاية ١٦٣/٥] طاهر عنده: فنو لم يُعمل الاستيفاء قضاء في هذا الناب لعري عن الفائدة بالكلية، وهو باطل، تحلاف حقوق العباد، فإن القصاء فيها يفيد إطهار الحق للطالب على المطلوب، فلا حاجة إلى جعل الإمضاء من تتمة القصاء، وهذا فقه تفويض استيفاء الحدود إلى الأئمة دون سائر احقوق. [العناية ١٦٤،٥]

وإذا كان كذلك يُشْرط قيام الخصومة عند الاستيفاء، وصار كما إذا ملكها منه قبل القضاء، القضاء، قال: وكدلك بدا عصت مسها من النصاب يعني: قبل الاستيفاء بعد القضاء، وعن محمد عنه: أنه يقطع، وهو قول زفر والشافعي حمد اعتباراً بالنقصان في العين. ولنا: أن كمال النصاب لما كان شرطاً يُشْترط قيامه عند الإمضاء؛ لما ذكرنا، بخلاف النقصان في العين؛ لأنه مضمون عليه، فكمل النصاب عيناً وديناً، كما إذا استهلك كله. أما نقصان السعر غير مضمون فافترقا. ويد دعي السرف أن أعمى السرمة مشكه: مقط القطع عنه، وإن لم عنه وإن لم أعم سه معناه: بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة. وقال الشافعي عنه، وإن لم أعم سه معناه: بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة. وقال الشافعي عنه، وإن لم عم دالدعوى؛ لأنه لا يَعْجِزُ عنه سارق، فيؤدي إلى سد باب الشافعي النا الشبهة دارئة، ويتحقق بمجرد الدعوى للاحتمال، ولا معتبرً بها قال:

كان كدلت أي إذا كان الإمضاء من القصاء (السابة) عند الاسبهاء كما يشترص وقت انتداء القاصي القضاء، وقد انفي دبك بالبيع والهية؛ وهذا لأن ما يكون شرطاً بوجوب نقضاء يراعي وجوده إلى وقت الاستيفاء؛ لأن المعترض قبل الاستيفاء كالمقترن بأصل السبب (العبابة) وصار كما الح يعني صار الملك الحادث بعد القصاء قبل الاستيفاء كالملك الحادث قبل القصاء؛ لأنه لما لم يحض فكأنه م يقص [بعبابة ٥/١٦] من العشرة، من العمل يعني بأن هلك درهم من العشرة، أو الستهلكة (النباية) لما القول المنابة في العبر سواء كان دبك بقعه، أو لا، فافترق أي افترق بصاب السعر و قصان العين (البناية) معاد [أي معني كلام القدوري] إنما فسره سنت احتراراً عما إذا فعل ذلك بعد الإقرار بالسرقة، فإنه يسقط لقطع بالاتفاق [اسابة ٩ ٩٩] مناب الحد حيث لا يعجز سارق عن ذلك (العباية) ان الشبهة أي شبهة المنك دارئة للحد، وهي تتحقق يمجرد الدعوي للاحتمال أي لاحتمال دعواه الصدق (السابة) ثما قال أي الشافعي من أنه تتحقق يمجرد الدعوي للاحتمال أي لاحتمال دعواه الصدق (السابة) ثما قال أي الشافعي من أنه

لا يعجر عنه سارق، فإنا نقول. إن كان لا يعجر عنه سارق، فهو مسقط بنقطع، فإن النقر إذا رجع، يدرأ

عبه الحد، وما من مقر إلا ويتمكن من الرجوع، ثم صار دلك معتبرا في إيراث الشبهة، فكذا هذا.(البهاية)

بدليل صحة الرجوع بعد الإقرار. وإذا أقر رجلان سرقة، ته قل أحدهما هو ماني أم يقطعا؛ لأن الرجوع عامل في حق الراجع، ومُوْرِث للشبهة في حق الآخر؛ لأن السرقة تثبت بإقرارهما على الشركة. فإن سرقا تم عال أحدُهما، وشهد سلهدل على سرفتهما: قطع الأحرُ في قول أي حبقة حد الاحر، وهو قولهما، وكان يقول أولاً: لا يقطع؛ لأنه لو حضر ربما يدعي الشبهة. وجه قوله الآخر: أن الغيبة تمنع ثبوت السرقة على الغائب، فيبقى معدوماً، والمعدومُ لا يورث الشبهة، ولا يعتبر توهم حدوث الشبهة على ما مر. وإذا أقر العبد الاحمود عليه سرقة عسرة دراهم عدوث الشبهة على ما مر. وإذا أقر العبد الاحمود عليه سرقة عسرة دراهم عسها: فإنه عطع وأد لا السرقة إلى السروق منه، وهذا عند أبي حنيفة عسرة دراهم أبويوسف على والعشرة للمولى، وقال محمد عنه: لا يقطع، والعشرة للمولى، وهو قول زفر على مسهدت فتعت بدد،

يعد الاقرار أي بالسرقة، وفيه نظر؛ لأن اقراره حجة قاصرة، والبيئة حجة كامنة لما عرف، ولا ينزم أن يكون مورث الشبهة في الحجة القاصرة مورثاً لها في الكامنة. والجواب: أن الكمال والقصور بالسبة بى التعدي إلى الغير وعدمه، وليس كلامنا فيه، وأما بالنسبة إلى المقر فهما سواء. [الناية ١٠/٨] افر رحلان إخ مبناه على صحة الرجوع. (العناية) بدعي التسهة [وهي دارثة لنحد] فنو قطعنا الحاضر قطعناه من الشبهة كقصاص مشترك بين حاضر وعائب لا يكون للحاضر أن يستوفيه. (البهاية) العند تمنع إلى إدواب عن قوله الأول] لأن الشهة العند تمنع إلى الأن القضاء على العائب لا يجوز. (البناية) ولا تعدر إلى إحواب عن قوله الأول] لأن الشهة مي المحققة الوجودة دون الموهومة. [العناية ١٦٥/٥] واذا أقر العبد إلى يُما قيد بهذين القيدين، فإهم أجمعوا على أنه لو أقر بسرقة عشرة دراهم بعير عينها يقصع، وإن كان محجوراً، كذا دكره صدر الإسلام في الحامع الصغير!. ومعنى هذا أي معنى قول محمد عن والعشرة للمولى إذا كذبه المولى، بأن قال: المال مالي، فالعشرة له، ولا يقطع العبد. [البناية ١٨/٨]

ولو كال العد، مأدو الله: يقطع في الوجهين، وقال زفر حدد لا يقطع في الوجوه كلها؛ لأن الأصل عنده أن إقرار العبد على نفسه بالحدود والقصاص لا يصح؛ لأنه يرد على نفسه وطرفه، وكل ذلك مال المولى، والإقرار على الغير غير مقبول إلا أن المأذون له يؤاخذ بالضمان، والمال لصحة إقراره به؛ لكونه مسلطاً عليه من جهته، والمحجور عليه لا يصح إقراره بالمال أيضاً، ونحن نقول: يصح إقراره من حيث إنه آدمي، ثم يتعدى إلى المالية، فيصح من حيث أنه مال، ولأنه لا تحمة في هذا الإقرار؛ لما يشتمل عليه من الإضرار، ومثله مقبول على الغير. لمحمد عند في المحجور عليه: أن إقراره بالمال باطل، المولى يؤيده أن المال أصل فيها، والقطع تابع حتى تُسْمَع الخصومة فيه بدون القطع، المولى يؤيده أن المال أصل فيها، والقطع تابع حتى تُسْمَع الخصومة فيه بدون القطع، ويثبت المال دونه، وفي عكسه لا تسمع، ولا يثبت، وإذا بطل فيما هو الأصل بطل في التبع، خلاف المأذون؛ لأن إقراره بالمال الذي في يده صحيح، فيصح في حق القطع تبعاً.

في الوحهين. أي فيما إذ كان المان قائماً نعيه أو مستهلكاً. (العلية) الوحوه كلها أي فيما إذا كان محجوراً عليه أو مأدوناً له، فيما إذا كان المال قائماً نعيه أو مستهلكاً. (العلية) ترد على نفسه فيما إذا أقر نقتل العبر عمدً. (العلية) وحمدً. (العلية) وحمدً عمدً. (العلية) وحمدً إلى أن ترى أنه بو أقر برقة الإنسان، كان قراره ناصلاً. (النهاية) لصحة إقراره أي فيما إذ كان قائماً. (النهاية)

ثم بتعدى الح يعني لما صح إقراره عنى نفسه بصرورة أنه آدمي تعدى صحة إقراره إلى المابة (النهاية) و شله أي ومثل ما كان صرر الإقرار فيه سارياً إلى المقر وإن العير (النباية) وهذا أي ولأحل نظلان إقرار المحجور عليه بالمال لا يصح منه الإقرار بالعصب، وكنا لم يصح إقراره بالسرقة فإذا لم يصح إقراره في حق لمائة فيقى المال للمولى إلى الناية ٩ ٣٨] لدول القطع مثل أن يقول: أطلب المال منه دول القطع (النباية) ولشد. المسال دوله. كما إذا شهد رحل وامرتان، أو أقر بالسرقة ثم رجع، فإنه يضمن المال ولا يقصع (العاية) في عكسه بأن قال: أطلب القطع دول المال [العباية ١٩٧٥] فيصع ساء على أن المال أصل عدده.

ولأبي يوسف حشة: أنه أقر بشيئين: بالقطع، وهو على نفسه، فيصح على ما ذكرناه، وبالمال، وهو على المولى، فلا يصح في حقه فيه، والقطع يستحق بدونه، كما إذا قال الحر: الثوب الذي في يد زيد سرقته من عمرو، وزيد يقول: هو ثوبي، يُقْطَعُ يدُ المقر، وإن كان لا يُصدَّقُ في تعيين الثوب، حتى لا يؤخذ من زيد. ولأبي حنيفة حث أن الإقرار بالقطع قد صح منه؛ لما بينا، فيصح بالمال بناء عليه؛ لأن الإقرار يلاقي حالة البقاء، والمال في حالة البقاء تابع للقطع حتى تسقط عصمة المال باعتباره، ويستوفى القطع بعد استهلاكه، بخلاف مسألة الحر؛ لأن القطع إنما يجب بالسرقة من المودع، أما ما لا يجب بسرقة العبد مال المولى فافترقا، ولو صدقه المولى يقطع في الفصول كلها لزوال المانع.

فيصح في تحقيق مدهب محمد عبر ما ذكرناه: أشار به إلى قوله: فيصح إقراره في حق القطع. [اساية ١٨٤٨] حقه فيه أي فلا يصح إقرار العبد في حق المولى في المال. (العباية) يستحق بدونه أي بدون المال؛ لأن أحد الحكمين يقصل عن الآخر. (العباية) لا يؤحد: ولا يرد الثوب على عمرو. لما ببنا: إشارة إلى قوله: ونحن تقول: يصح إقراره من حيث إنه آدمي. (العباية) عليه لأن الفطع أصل عبده. لأن الإفوار إلح لأن الإقرار إحبار من أمر كائن، فلابد وأن يتحقق دبث الشيء حتى يتصور الإحبار منه. [الكفاية ١٦٨٥]

حتى تسفط بالرفع لأن حتى بمعنى الفاء.(العناية) فاعتباره أي باعتبار القطع لما يعيء من أصنا: أن القطع لا يحتمع مع الضمان، ثم سقوط العصمة والتقوم في حق السارق يدل عنى أن المال تبع؛ لأنه لو كان أصلاً لما تغير حاله من التقوم إلى غيره.[العناية ١٩٨/٥]

ويستوفى القطع وهذا أيضاً يدر على أن انقطع هو الأصل (النهاية) بخلاف مسألة الحر. [وهي ما استشهد هما أبويوسف (النهاية)]، بيانه: أن هذه المسألة له بيست نظير تنك المسألة؛ لأنه ليس من صرورة كونه مسروقاً عن شخص كونه مالكاً له؛ لجوار أن يكون مودعاً فيقطع؛ لأن القطع إنما يحب بالسرقة من المودع بخصومته، وإن م يرد إليه المان، وأما ههنا فنو لم يرد المال إن المسروق منه، برم أن يكون دنك المال مال المولى فحيند لا يحب القطع (الساية) العصول كلها. وهي أن يكون العند مأدوناً أو محجوراً عليه، والمال قائم بنفسه أو مستهلك [البناية ٥٥/٩]

قال: و د فضع سارق. و عمل قائمه في دده: رُدّ بن صاحبها البقائها على ملكه، و در دب مسهلك: و يسمل الهلاك والاستهلاك، وهو رواية أبي يوسف من عن أبي حنيفة حد وهو المشهور، وروى الحسن عنه أنه يضمن بالاستهلاك. وقال الشافعي حد: يضمن فيهما؛ لأهما حقّان، قد اختلف دون الهلاك منافعات، فالقطع حقّ الشرع، وسببه ترك الانتهاء عما فمي عنه، والضمان حق العبد، وسببه أخذ المال، فصار كاستهلاك صيد مملوك في الحرم، أو شرب خمو مملوكة للذمي. ولنا: قوله عن: "لا غُرْمَ على السارق بعد ما قطعت يمينه"، "

صاحبها هذا باتفاق أهل العدم. وهذا الاطلاق أراد به إصلاق القدوري في المختصره بقوله: إن كانت هالكة يعني قوله: "إل كانت هالكة" يشمل الحلاك والاستهلاك؛ لأنه لما لم يحب الصمان في الاستهلاك، ففي الهلاك أولى. [البناية ٨٥/٩-٨٦] وروى الحسل ابن رياد من تلامذة الإمام. بصل فيهما لأهما حقان محتمال محلاً ومستحقاً وسبباً، فمحل القطع اليد، ومستحقه هو الله تعالى، وسلم السرقة، ومحل الصمان الدمة، ومستحقه المسروق منه، وسببه إدحال النقصال عليه بأحذ المال، فوجوب أحدهما لا يمنع الآخر. [البناية ٨٦/٩]

ولأن وجوب الضمان ينافي القطع؛ لأنه يتملكه بأداء الضمان مستنداً إلى وقت الأخذ، فتبين أنه ورد على ملكه، فينتفي القطعُ للشبهة، وما يؤدي إلى انتفائه، فهو المنتفي، ولأن المحل لا يبقى معصوماً حقاً للعبد؛ إذ لو بقي مباحاً في نفسه، فينتفي القطعُ للشبهة، فيصير محرماً حقاً للشرع كالميتة، ولا ضمان فيه، إلا أن العصمة لا يظهر سقوطها في حق الاستهلاك؛ لأنه فعل آخر غير السرقة، ولا ضرورة في حقه، وكذا الشبهة تعتبر فيما هو السبب دون غيره. ووجه المشهور: أن الاستهلاك وكذا الشبهة تعتبر فيما هو السبب دون غيره. ووجه المشهور: أن الاستهلاك إنماه المقصود، فيعتبر الشبهة فيه، وكذا يظهر سقوطُ العصمة في حق الضمان؛

وقت الأحد أي أحد السرقة.(الباية) وما يؤدي إلح. يعني أن وجوب الضمال مستلزم لانتهاء القطع، وانتفاء القطع غير منتف، فيبقي الضمال بالضرورة؛ لأل انتهاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم.[الكفاية ١٦٩/٥-١٧] إد لو يقي إلح لأنه عرف بالاستقراء أن ما هو حرام حقًا للعبد فهو مباح في نفسه، وكان المال للسارق حرام من وجه دون وجه، فينتفي القطع لنشبهة أي لشبهة كونه مباحًا في نفسه، فإذا م يبق معصومًا حقًا للعبد، فيصير محرمًا حقًا للشرع كالميتة، ولا ضمان في المحرم حقًا للشرع.[البناية ٨٨/٩]

كالميتة فيتقل العصمة إلى الله تعالى. إلا أن العصمة إلى جواب سؤال، تقديره: أن العصمة لما انتقبت إلى الله تعالى، وصار المان المسروق كالميتة والخمر وجب أن لا يجب الضمان عبد الاستهلاك، وقد روى الحسن عن أبي حيفة عند وجوب الضمان فيه. [البياية ٨٨/٩] ولا صرورة إلى يعني أن سقوط العصمة إنما كان ضرورة تحقق القطع، وما ثبت بالضرورة يقتصر على محملها، فلا يتعدى إلى فعل آخر، وهو الاستهلاك؛ لأمه لا ضرورة في التمام على علمها، فلا يتعدى إلى فعل آخر، وهو الاستهلاك؛ لأمه لا ضرورة في التمام على علم المناب ال

حقه؛ لأنه ليس القطع، ولا من لوازمه (العاية) وكذا الشهة. وهو كونه حراماً نغيره. [العناية ١٧٠/٥] دوك عيره لأن اعتبار الشبهة إنما يكون بجعل السبب في الموجب للحد عير موجب احتبالاً للدرء، والاستهلاك ليس بسبب، فلا تعتبر فيه الشبهة. (العناية) ووجه المشهور. وهو عدم وجوب الضمان في الاستهلاك كما في اهلاك. [العاية ١٧٠/٥] إتماه المقصود: بالسرقة لأنه إنما سرق ليصرفه إلى بعض حوائحه فكانت نتتمة لسبب لا أنه فعل أخر، فيعتبر الشهبة فيه. [البناية ١٩/٩]

لأنه من ضرورات سقوطها في حق الهلاك لانتفاء المماثلة. قال: ومن سوف سوفات. فقُضع في إحداها فهو جميعها، ولا يصمل سينا عدا أي حيفه يحد، وقالا عسس كنبا لا ألبي قُطع هذا، ومعنى المسألة: إذا حضر أحلهم، فإن حضروا جميعاً، وقطعت يده لخصومتهم: لا يضمن شيئا بالاتفاق في السرقات كلها. لهما: أن الحاضر ليس بنائب عن الغائب، ولابد من الخصومة لتظهر السرقة، فلم تظهر السرقة من الغائبين، فلم يقع القطع لها، فبقيت أموالهم معصومة، وله: أن الواجب بالكل قطع واحد حقاً للله تعالى؛ لأن مبنى الحدود على التداخل، والخصومة شوط الظهور عند القاضي، أما الوجوب بالجناية،

لاله الح معنده: سقوط نعصمة في الاستهلاك لارم من لوارم سقوصها في اهلاك والملروم ثابت فاللارم كديل، وبيان الملازمة: أنه لو لم يكن كذلك كانت العصمة باقية في الاستهلاك موجبة، وذلك عبر صحيح: لأن الصمان يستوجب المناثلة بين المضمون والمصمون به بالنص وهي منتهية؛ لأن المصمون به مال معصوم في الهلاك والاستهلاك حتى لو عصه أحد ضمه، هنك عنده أو استهلك، والمصمون وهو المسروق معصوم في الاستهلاك على ذلك التقدير دون اهلاك، ولا مماثلة بين المعصوم في الحاتين، والمعصوم في حالة واحدة. [العاية ٥/١٧٠-١٧١] المستقدير دون اهلاك، ولا مماثلة بين المعصوم في الحاتين، والمعصوم في حالة واحدة. [العاية ٥/١٧٠] المستقدين عين المال المسروق وبين الصمان. (السابة) أحدهم أي أحد أرباب السرقات ودعى السرقة. (السابة) مالاتفاق أي بين أي حيمة وصاحبيه. (السابة) أمان التقويره: الحاصر ليس سائب عن العائب، ومن بيس بائب عن العائب بين له خصومة في حق العائب، ومن بيس كحصومتهم. [السابة ٥/١٩] أمو الحم معصورات والمال المعصوم مضمون لا محالة. [العماية ٥/١٧١] كحصومتهم. [البناية موجبة للقطع أوجب كن واحد من السرقات قطعاً، ويصير موجب الكن واحداً، فمن طهرت سرقة واحدة عبد القاصي؛ واستوفي القطع، ويقع عن الكل. [الكفاية د/١٧٢] فمن طهرت سرقة واحدة عبد القاصي؛ واستوفي القطع، وقع عن الكل. والمرقات قطعاً، ويصير موجب الكن واحداً، فمن طهرت سرقة واحدة عبد القاصي؛ واستوفي القطع، وقياً هو موجب الكن واحداً، فمن طهرت سرقة واحدة عبد القاصي؛ واستوفي القطع، وعجب المكن، والقصع الذي هو موجب السرقة من ترتب عليها انتفى الطمان.

فإذا استوفى فالمستوفى كل الواجب. ألا ترى أنه يرجع نفعه إلى الكل، فيقع عن الكل، الانهار وعلى هذا الخلاف إذا كانت النُّصُبُ كلها لواحد، فخاصم في البعض.

فإذا استوفى دلك القصع الواحد.(الساية) هذا الحلاف الح يعني لو سرق النصب من شخص واحد مراراً، فحاصم في النعص فقطع لأحل دلك، فعد أبي حيفة حد لا يصمن النصب الناقية، وعندهما يصمن.[العتاية ١٩٠/٩]

باب ما يُحْدِثُ السارق في السرقة

ومن سوق ثوبا. فسق ألى مد مستور، أنه لا يقطع؛ لأن له فيه سبب الملك، وهو الخرق فقع. وعن أبي يوسف من أنه لا يقطع؛ لأن له فيه سبب الملك، وهو الخرق الفاحش، فإنه يوجب القيمة، وتملُّك المضمون، وصار كالمشتري إذا سرق مبيعاً فيه خيار للبائع. ولهما: أن الأخذ وضع سبباً للضمان، لا للملك، وإنما الملك يثبت ضرورة أداء الضمان؛ كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد، ومثله لا يورث الشبهة كنفس الأخذ، وكما إذا سرق البائع [مبيعاً] معيباً باعه، بخلاف ما ذكر؛

ناب ما خدت الح ما دكر أحكام السرقة وكيفية القطع، ذكر في هذا الباب ما يسقط به القطع بسبب إحداث الصبعة بنشبهة. (العباية) ومن سرف بونا الح قيد بقيدين؛ لأنه إذا أحرجه غير مشقوق، وهو يساوي عشرة دراهم، ثم شقه، ونقصت قيمته بالشق من العشرة، فإنه يقطع قولاً واحداً، ولأنه إذا شق في الدار، ونقصت قيمته عن العشرة، ثم أحرجه لم يقطع؛ لأن السرقة قد تمت عنى النصاب الكامل في الأول دون الثاني. [العناية ١٧٢/٥] سبب الملك: فأورث ذلك شبهة.

يوحب الفيمة وهذا قديا: المالك بعد الشق باحيار إن شاء ملكه انثوب بالصمال لا يعقاد سب المنك؛ لأنه لو م ينعقد لما وحب التمليك بكره من السارق. [الساية ١٩١٩] وصار كالمتسري الح فإنه لا يقطع، واحامع بينهما: هو أن السرقة تحت على عين غير ممبوك بسبارق، ولكن ورد عليه سب المنك. (الكفاية) وفيما تقريره: أنا لا نسلم أن له فيه سب الملك؛ لأن الأحد المعهود بيس موضوع له، وإما هو موضوع سبأ للصمال، فكان له سبب الصمال، لا سبب الملك؛ أن الاحد أي هد الأحد الذي فيه حرق فاحش واللام لنعهد. [العاية ١٧٣٥] يحمع المدلان فيه تعليب، فإن المسروق منذل، والقيمة بدله (النهاية) ومناه أي ومثل هذا الأحد الذي هو سبب الصمال، (العناية) كنفس الاحد فإنه مثل الشق في أنه يحتمل أن يجعل سبباً للمنث، ومع هذا لم يعتبر الأحد شنهة. (النهاية) صبغا زيادة من نسخة لنهداية. (م) معتب ناعد و لم يعتم المشتري بالعيب، فإنه يقضع، وإن انعقد سبب الرد، وهو العيب، وكذلك ههنا يقضع، وإن انعقد سبب الرد، وهو العيب، وكذلك ههنا يقضع،

لأن البيع موضوع لإفادة الملك، وهذا الخلاف فيما إذا اختار تضمين النقصان، وأخذ الثوب، فإن اختار تضمين القيمة، وترك الثوب عليه: لا يقطع بالاتفاق؛ لأنه ملكه مستنداً إلى وقت الأخذ، فصار كما إذا ملكه بالهبة، فأورث شبهة، وهذا كله إذا كان النقصان فاحشاً، فإن كان يسيراً يقطع بالاتفاق؛ لانعدام سبب الملك؛ إذ ليس له اختيار تضمين كل القيمة. وإن سرق شاه فدحها، تم أحرحها: م عصع؛ لأن السرقة تحت على اللحم، ولا قطع فيه، ومن سرق دها أو فعمة حد فيه عنده، فصعه درهم و دنير: عن الشاة فيه، ومن سرق دها أو فعمة حد فيه عنده، فهذه عندها، خلافاً له.

وهذا الحلاف أي الذي بين أي حيفة عند وصاحبه. [الساية ٩١،٩١] إذا احتار إلى لا يقال: الأصل عدكم أن القطع والضمان لا يجتمعان، فإذا احتار تضمين النقصان، كيف يتسكن من القطع؛ لأن صمان النقصان وحب نجاية أحرى قبل الإحراح، وهي ما فات من العين، وانقطع بإحراج الباقي. [العاية ١٧٣/٥] بالاتفاق: أي بين أبي حيفة وصاحبه، ملكه بالهية فإنه إذا وهب له بعد تمام السرقة يسقط القطع، فلأن لا يحب إذا منكه قبل تمام السرقة أولى (العاية) فأورث شبهة وهي دارئة للحد. (الساية) وهذا كله أي هذا الحلاف مع هذه التفصيلات إذا كان النقصان فاحشاً، وهو الذي يقوت به بعض العين، وبعض المفعة، فإن كان يسيراً، وهو ما يقوت به شيء بعض المفعة هو الصحيح على ما سيحيء تمام الكلام في تفسير الفاحش في يسيراً، وهو ما يقوت به شيء بعض المفعة هو الصحيح على ما سيحيء تمام الكلام في تفسير الفاحش في أحس. [العباية ٥/٤٤] عليهما أي عني الدراهم والدبابير، وفي نسخة شيحي عليها، وهو أحس. [الساية ٩٢/٩] وأصله في العصب أي أصل الحلاف في العصب، أي هذه الصفة لا ينقطع بما حق المالك في الغصب عنده، خلافاً لهما، فكذا في السرقة.

خلافا له: هما أن هذه الصعة تبدل العين اسماً وحكماً ومقصوداً، وكل ما كان كدنث ينقطع به حق المالك، كما إدا كان المعصوب صفراً، فضربه قمقمة أو حديداً، فجعنه ذراعاً، فإنه ينقطع به حق المالك. وله أن عين المسروق باق، والصعة الحادثة والاسم الحادث ليسا بلازمين، فإن إعادتما إلى الحالة الأولى ممكنة. [العناية ١٧٥/٥]

ثم وجوبُ الحد لا يشكل على قوله؛ لأنه لم يملكه، وقيل على قولهما: لا يجب؛ لأنه ملكه قبل القطع، وقيل: يجب؛ لأنه صار بالصنعة شيئًا آخر، فلم يملك عينه. فإن سرف ته نه، فصبغه أهمو: فطع، وم فرحد منه أنه ب، وم يصمل قسه الموب، وهذا عند أن حيفه ه أني نه سف حمد وقال محمد عند وحد منه أنون، وبعضي ما ردد الفسية فيه اعتباراً بالغصب، والجامع بينهما كون الثوب أصلاً قائماً، وكون الصبغ تابعاً. ولهما: أن الصبغ قائم صورةً ومعنى، حتى لو أراد أخذه مصبوغاً يضمن ما زاد الصبغ فيه، وحق المالك في الثوب قائم صورةً لا معنى، ألا ترى أنه غيرُ مضمون على السارق بالهلاك،

لانه أي السارق لا يمنك المسروق بجعبه دراهم أو دناير، فيحب القطع لا محالة. لانه منكه أي بجعبه دراهم أو دناير؛ لأن هذه الصعة عدهما تدين. شيئا احو بن إنما منك المصروب. فلم يخلك عبيه أي عين السروق، وفي بعض السبح عينهما أي عين الدهب والقصة، وإنما منك شيئا عيرهما، فإن الأعيان تتبدل بتبدل الصفات، أصله حديث بريرة.(العباية) فصعه احمر قال صاحب النهاية"؛ صورة المسألة: سرق ثوباً، فقطع فيه، ثم صعه أحمر إلح، فإن لفظ رواية: "الحامع الصعير"؛ محمد عن يعقوب عن أبي حيفة هند في السارق يسرق اثوب، فقطع فيه، أي الميان على السارق، وهذا كما ترى ليس فيه ما يدل على قوله: ثم صعه؛ لأن الواو لنجال، وهي لا تدن على التعقيب. [العباية ٥/١٧] اعتبارا بالعصب يعني أن محمداً قاس هذه المسألة على مسألة العصب، فإنه لو عصب رجل ثوب إنسال، فقيسة أحمر يؤخد منه الثوب، ويعطى ما راد الصبع فيه، والعلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه أن الثوب أصل، والصنغ وصف قائم به تابع، فلا يقوت الأصل بالوصف. صورة ومعني أما صورة: فصهر، فإن احمرة فيه محسوسة، وأما معني: فلأن لمسروق منه بو أحد الثوب مصبوعاً صمن الصبع.(العباية) في اداراد أي المائك أحد الثوب حال كونه مصبوعاً يصمن ما راد الصنع فيه.[ابساية ٩ ١٩٤] على المائك أحد الثوب حال كونه مصبوعاً يصمن ما راد الصنع فيه.[ابساية ٩ ١٩٤]

فرجحنا جانب السارق، بخلاف الغصب؛ لأن حقّ كلّ واحد منهما قائم صورة ومعنى فاستويا من هذا الوجه، فرجحنا جانب المالك بما ذكرنا. وإن صبعه أسود: أحد منه في المدهس يعني عند أبي حنيفة ومحمد حمل وعند أبي يوسف عند هذا والأول سواء؛ لأن السواد زيادة عنده كالحمرة، وعند محمد منه زيادة أيضاً كالحمرة، ولكنه لا يقطع حقّ المالك، وعند أبي حنيفة من السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حقّ المالك.

حالب السارق لأن مراعاة ما هو قائم صورة ومعنى أوى من مراعاة ما هو قائم صورة لا معنى، فرجحنا قول السارق أولاً بالوجود كالموهوب له إذا صبع الثوب أحمر ينقطع حق الواهب.[الساية ٩٤/٩] لأن حق إلح فإن الصبع والثوب موجودان صورة ومعنى.(البهاية) حق المالك فدم يكن حق السارق فيه قائماً معنى فاستويا، فرجع جانب المالك كما قلنا.[البناية ٩٥/٩]

باب قطع الطريق

قال: هاذا خرج هاعة ممتنعان أه واحدٌ نقله على الامتناع، فقصده اقطع عدى وحدو في المتناع، فقصده اقطع عدى وحدو في المناه، حمل أحدد أو أن وحدو في المناه، حمل أحدد أو أن أن والماه الماه الماه

فطع الطوس قدم السرقة الصعرى على الكبرى؛ لأن الترقي يكون من الأصعر إلى الأكبر، ولأن الصعرى أكثر نوعاً من الكبرى، وأم كون قطع الصريق سرقة؛ فلأن قاصع الصريق يأحد مثال حقية من عين الإمام الذي عليه حفظ الطريق والمارة بشوكته ومقعته، وأم كونه الكبرى؛ فلأن ضرره يعم عامة المسلمين تعيث يقطع عليهم الطريق بروال الأمن، ولأن موجله أعلظ من حيث قطع اليد والرجل من خلاف، ومن حبث القتل والصلب. واعلم أن لقطع الطريق شرائط: الأول: أن يكون ضم شوكة وقوة حيث لا يمكن للمارة المقاومة معهم، وقطعوا الطريق سواء كانت بالسلاح، أو بالعصا الكبر، أو الحجر، و عيرها.

والثاني: أن يكون حارج المصر بعيداً عنه، وفي 'شرح الطحاوي' أن يكون ليبهم ولين المصر مسيرة سفر. والثالث: أن يكون في در الإسلام، ولرابع: أن يكون المأخود قدر النصاب، وله قال الشافعي وأحمد . . وقال مالث وأبوثور والله بسدر لا يعتبر النصاب عموم الآية. والحامس: أن يكون القصاع كنهم أحالت في حق أصحاب الأموال، حتى إذا كان فيهم دا رحم محرم، أو صلياً، أو محلوناً لا يحب عليهم القطع، حلافاً لأي يوسف في والسادس: إذا أحدوا قبل التولة، حتى إذا أحدوا بعد التولة، سقط علهم الحد لا حلاف فيه (الساية) حماعة أطلق الله الجماعة ليتناول المسلم والدمي واحر والعلد [السايه ١٩٦٩]

حسبهم الأمام وهو السمراد باللهي المدكور في قوله: ١٠٠ مـ م الديم (الساية ٩٦/٩) فطع الاماد الح جواب قوله: وإن أحدوا مال مسلم. (البناية) من خلاف يقطع اليمير من الأيدي، واليسار من الأرجل. [الساية ٩٦/٩] حدا أي لا يسقط القتل بعمو الأولياء. [العباية ٥ ١٧٧]

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ الآية، والمواد منه - والله أعلم - التوزيع على الأحوال، وهي أربعة: هذه الثلاثة المذكورة، والوابعة نذكرها إن شاء الله تعالى، ولأن الجنايات تتفاوت على الأحوال فاللائقُ تعلُّظُ الحكم بتغلظها. أما الحبس في الأولى: فلأنه المواد بالنفي المذكور؛ لأنه نفي عن وجه الأرض بدفع شَرّهم عن أهلها، ويعزرون أيضاً لمباشرةم منكراً لإخافة، وشرَطَ الأرض بدفع شَرّهم عن أهلها، ويعزرون أيضاً لمباشرةم منكراً لإخافة، وشرَطَ القدرة على الامتناع؛ لأن المحاربة لا تتحقق إلا بالمنعة. والحالة الثانية؛ كما بيناها القدرة وشرَط أن يكون المأخوذ مال مسلم أو ذمي؛ لتكون العصمة مؤبدة، الإيالة التدكورة العصمة مؤبدة،

والاصل عبد أي في حد قطاع الطريق (الساية) والمواد منه عبد إشارة إلى لمي مدهب مالك أن الإمام محير بين هذه الأشياء؛ مظراً إلى ظاهر كلمة أو (العباية) هذه التلاثة يعني قوله: فأحدوا قبل أن يأحذوا مالاً ويقتلوا له يأحدوا مالاً وإن أخدوا مال مسلم أو ذمي، وقوله: وإن قتلوا و لم يأحدوا مالاً (العباية) والرابعة من القتل وأحد المال [العناية ٧٥/٥] فاللائق لعلط الح لا التحيير؛ لأنه مستلرم مقابلة الحياية العبيظة نجزاء حقيف، أو بالعكس، وهو مقتصى الحكمة [الساية ٩٩٥]

المراد الى فعد أن امراد نفيه عن حميع وجه الأرص لدفع شره ولا يمكن هذا إلا بالحبس؛ لأن المحبوس يسمى حارجاً من الدنيا. [الساية ١٠٠/٩] ممكرا لاحاقه مصدر من أحاف يخيف. (الساية)، التعرير إنما يحب في حماية لبس فيها حد، وقد جعل الحبس جراء للإحافة، فلا وجه لإيجاب التعزير معه. وما قال في الحاشية: إن الحبس جراء المحاربة، وهو حق الله تعالى، والتعرير جراء الإحافة، ففيه نظر؛ لأهم إذا حرجوا ولم يأحذوا مالاً، ولم يقتنوا نفساً، فليست إلا الإحافة على ما نص عنيه الإمام فنحر الإسلام إلا أن يقال: لما وجد ههنا جنايتان؛ الحرو - مع قصد قطع الطريق، والإخافة، وشرع الحس جعلماه لأحدهما، وأوجسا التعرير للآخر.

الا بالمعه لأنه إذا لم يكن لهم منعة وقوة على قطع الطريق لا يسمون قطاع الطريق، بل لهم لصوص دائرون يترقبون العملة عن الناس ليأحدوا أشياء (الساية) والحالة الثانية: أي إذا أحذوا المال و لم يقتنوا (النهاية) كما بينا حكمها من قطع أيديهم وأرحلهم من خلاف (ابناية) العصمة مؤندة. وليس تأبيد العصمة إلا في مال المسلم أو اللمي [البناية ٩/١٠٠]

ولهذا لو قطع الطريق على المستأمن لا يجب القطع، وشَرَطَ كمالَ النصاب في حق كل واحد كيلا يُستباح طَوَفُه إلا بتناوله ما له خطر، والمراد قطع اليد اليمني والرجل اليسرى، كيلا يؤدي إلى تفويت جنس المنفعة، والحالة الثالثة، كما بيناها؛ لما تلوناه، اليسرى، كيلا يؤدي إلى تفويت جنس المنفعة، والحالة الثالثة، كما بيناها؛ لما تلوناه، ومُنسَد حدَ حي الله عنه لأه من عنه لأنه حق الشرع، والرابعة الد عنه ه حده من الخيار: بي ساء فصع المنهم ه وحده من حده من عليه والمناه من عليه، والمنهم والمنهم

وهدا أي لكون الشرط في المال المأحود أن يكون من المسلم أو الدمي. (الساية) كمال النصاب الح وقال الحسن رياد: الشرط أن يكون نصيب كن واحد منهم عشرون درهما فصاعداً؛ لأن التقدير بالعشرة في موضع، كان المستحق بأحدها عضواً واحداً، وههنا المستحق عضوان، ولا يقطع عضوان في السرقة إلا في عشرين درهماً، وقسا: تعلط الحد ههنا باعتبار تعلط فعلهم باعتبار المحاربة، وقطع الطريق. [العباية ٥ /١٧٩] طرفه: أي طرف قاطع الطريق. [البناية ١٠٠/٩]

كبلا مودي الح كأنه دليل على القطع من خلاف، لا على تعيين البد اليمبي والرجل اليسرى، فإنه بدليل أحر. حسن المفعد وهذا إذا كانت يده اليمني شلاء، أو مقطوعة لا تقصع يده اليسرى؛ لأن فيه تفويت حسن المفعة. الساية ٩ ١٠١] والحالد البالماد أي إذا قتلوا ولم يأحدوا المان. (السابة)

اى عقوهم وعليه أحمع أهل العلم. (الساية) فالأماه بالحيار حاصله أن الإمام بالحيار في حمع العقوسين بين قطع الأيدي والأرجل مع القتل أو الصب، وبين القتل، أو الصب ابتداء من عير قطع الأيدي و لأرجل، وكدلك بلامام لحيار عبد احتيار ترث قطع الأيدي و لأرجل بين القتل، أو الصبب، وكان الحيار للإمام في موضعين وهذا قول أبي حيفة ودكر في الكتاب قول أبي يوسف . . معه، وقال محمد: يقتل أو يصلب ولا يقطع ودكر في عامه بروايات قول أبي يوسف معه. [العناية ١٧٩] ما دون النفسي: فلا حاجة إلى قطع المطرق.

يدخل في النفس في باب الحد كحد السرقة والرجم. ولهما: أن هذه عقوبة واحدة تغلظت لتغلظ سببها، وهو تفويت الأمن على التناهي بالقتل وأخذ المال، ولهذا كان قطعُ اليد والرجل معاً في الكبرى حدًّا واحداً، وإن كان في الصغرى حدَّيْن، والتداخل في الحدود، لا في حد واحد، ثم ذكر في الكتاب التحيير بين الصلب وتوكه، وهو ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف عيه, أنه لا يتركه؛ لأنه منصوص عليه، والمقصود التشهيرُ؛ ليعتبر به غيره، ونحن نقول: أصلِّ التشهير بالقتل، والمبالغة بالصلب، فيحير فيه. ثم قال: ويُعسنُ حد، ويُبْعِجُ عده مرمح إلى أن يموت، ومثله عن الكرخي عد. وعن الطحاوي جمه.: أنه يقتل، ثم يصلب؛ توقيا عن المثلة، وجه الأول: وهو الأصح أن الصلب على هذا الوجه أبلغ في الردع، وهو المقصود به. قال: ولا يُصْبُ أكتر من ثلاثة أياه؛ لأنه يتغير بعدها، فيتأذى الناسُ به، وعن أبي يوسف عير: أنه يترك على خشبة حتى يتقطع ويسقط ليعتبر به غيرُه، قلنا: حصل الاعتبارُ بما ذكرناه، والنهاية غير مطلوبة. قال: وإدا قتل القاطع، فلا ضمال عليه في مال أحده؛ اعتباراً بالسرقة الصغرى، وقد بيناه. فإن ناشر الفتل أحدُهم: أحسرى الحدُّ عليهم بأجمعهم؛ لأنه جزاء المحاربة،

بما ذكرياه. أي بالصنب ثلاثة أيام. (الساية) عير مطلوبة: بل المطلوب نفس الرجر، وقد بيناه: في السرقة الصعرى.

كحد السرقة والرحم. فإن السارق إذا ربى وهو محص فإنه يرجم لا عير؛ لأن القتل يأتي على ذلك كله. [العناية ٥ ١٧٩] واحدة من حيث إلها قطع انظريق (الساية) ولهذا. أي لكوها عقوبة واحدة (الساية) حد واحد ألا ترى أن الحلدات في الربا لا تتداخل [العناية ٥/١٨٠] تركه وهو قوله: وإن شاء قتلهم، وإن شاء صبهم وهو ضاهر الرواية (الساية) منصوص عليه: وهو قوله تعلى: ﴿ ١٠٢٩] منسن ﴿ الساية ١٠٢٩] ويعم النعج: الشق من حد منع (العناية) ثلاثة اياه ونه قال الشافعي في في الأصم.

وهي تتحقق بأن يكون البعض ردعاً للبعض، حتى إذا زلّت أقدامُهم، انحازوا إليهم، وإنما الشرط القتلُ من واحد منهم، وقد تحقق. قال: «اعس «ب كان عصد، « حجر ، « سسف: فهو سواء الأنه يقع قطعاً للطريق بقطع المارة ، « له عسل سطع . ولم باحد عالا . و مد حر - الفضل منه فيما فيه الفصاص . « حد لا من منه مه هم لا من ودلك بن ودلك بن الأنه لا حد في هذه الجناية ، فظهر حق العبد، وهو ما ذكرناه، فيستوفيه الولي . « مد من لا من منه منه الحد في هذه الجناية ، فظهر حق العبد، وهو ما ذكرناه ، فيستوفيه الولي . « مد من لا من منه منه منه المنه منه منه منه الحد الحد حقاً لله ، منه منه منه المنه العبد، كما تسقط عصمة المال . « من منه منه الجناية لا يقام منه منه الحد في هذه الجناية لا يقام في منه الحد في هذه الجناية لا يقام في منه المنه المناية لا يقام في منه المنه ا

العاروا أي نضمو إليهم، ولصمير في قوله العاروا يرجع إلى الردء الأن الرده يسبوي فيه لواحد والحمع (الساية) فهو سواء يعني بأي شيء فنل فاصع الصريق قُبل؛ لأنه حد لا قصاص، فلا نقتصي لمساواه، ولهد يقتل غير سائنز [الساية ١٠٤] ولم ناحد هالا الح جعبه الإمام التمرتاشي حابة حامسه من أحوال قطاع الطريق، والمصلف ما يذكرها في الإحمال، بل قال: هي أربعة؛ لأن مراد المصلف الأحوال التي تدل عليها الأجزية المذكورة في النص حداً.[العناية ١٨١/٥]

فيه فيه القصاص فيو قطعوا الدكر، فلا قصاص فيه في الطاهر، فيؤجد منهم الأرش، خلافاً لأي حيمة ما ردا قصع من الأصل، وفي الحشفة قصاص اتفافاً؛ لأن موضع القصع معنوماً إلا إد قصع بعص الحشفة، وكذا إذا صدر بوا العين، أو قنعوها، فلا قصاص. وذلك أي استيفاء القصاص، وأحد الأرش. (السابة) ما ذكرناه: أي حق العبد القصاص والأرش. [البناية ١٠٥/٩]

ويطلب الحواجات لأن احد والصمال لا يجتمعان عندنا. (السابة) عصمه النفس بناء على أن ما دول النفس يعري عرى الأمول، فكان سقوط العصمة في حق النال سقوط العصمة في حق الحرج. [العباية ١٨١٥] لان لحد يعني خلاف سائر الحدود؛ فإنه لا تسقط بالتولة عندنا. لا نفاه في قلما نظر الحد بالتولة، ظهر حق العبد فيه بلا محلاف. [النباية ٥/٩]

بعد التوبة للاستثناء المذكور في النص، ولأن التوبة تتوقف على ردِّ المال، ولا قطعَ في مثله، فظهر حقُّ العبد في النفس والمال، حتى يستوفي الوليُّ القصاص، أو يعفو، ويجب الضمان إذا هلك في يده، أو استهلكه. وإن كان من القصع صبيَّ، أو محمور، أو دو رحم محره من مفصوع عبه: سفص حد عن حدي، فالمذكور في الصبي والمجنون قول أبي حنيفة وزفر عهد. وعن أبي يوسف حد أنه لو باشر العقلاء يحدُّ الباقون، وعلى هذا السرقة الصغرى. له أن المباشر أصل، والردء تابع، ولا خللَ في مباشرة العاقل،

للاستناء المدكور الح تحقيقه: أنه تعالى قال بعد قوله: ، من دن با حين في الديمة و منية و حين المعارضة في حدد حدد حسم المعارضة في الأصول، فالمظاهر تعلق هذه الاستثناء بقوله: ١٥ بهم و المحرد من المعارضة في الأحرة، لا رفع الحري في الدنيا. والحواب عنه على ما نقله ملا إنه داد الحود موري عن شيخه معر الدولة أن الجمل المدكورة في هذا النص في حكم جملة واحدة، فكأنه قال: المحارض في الدنيا والآحرة إلا الدين، فلا حرم يصرف إلى الحميع.

في مثله أي في مثل ما إذا رد المال إلى المالك؛ لأن الحصومة تنقطع برد امال إليه، وهي شرط لوجوب القطع (العناية) والحال هذه مسألة القدوري في "مختصره" (الساية) وعن الي يوسف من قال الأتراري: والعجب من صاحب الهداية على الله قال: وعن أبي يوسف من بعد أن قال: والمذكور في الصبي والمجنول قول أبي حيفة ورفر عن وكان القياس أن يقول: وقال أبو يوسف من ولم يذكر قول محمد من وقوله مع أبي حيفة من وقد صرح الشيخ أبو نصر بدلك، انتهى. قلت: لعجمه عجب؛ لأن القدوري ذكر في شرحه لمحتصر الكرخي وعن أبي يوسف من وذكره البهقي في "كفايته" بلفط عن أبي يوسف من والمجنول. ويحتمل أن يكون قول أبي يوسف من رواية عنه [البناية ١٠٧/٩] يجد الماقول عبر الصبي والمجنول. وعلى هذا الحلاف حكم السرقة الصعرى إن ولي الصبي أو المجنول إخراح المناع سقط الحد

عن الكل، وإن ولى غيرهما قطعوا إلا الصبي والمجنون. [البناية ١٠٧/٩]

ولا اعتبارَ بالخلل في التبع، وفي عكسه ينعكس المعنى والحكم. ولهما: أنه جناية واحدة قامت بالكل، فإذا لم يقع فعلُ بعضهم موجباً، كان فعلُ الباقين بعض العلة، وبه لا يثبت الحكم، فصار كالخاطىء مع العامد. وأما ذو الرحم المحرم، فقد قيل: تأويله إذا كان المالُ مشتركاً بين المقطوع عليهم، والأصح: أنه مطلق؛ لأن الجناية واحدة على ها ذكرناه، فالامتناع في حق الباقين، بخلاف ما إذا كان فيهم مستأمن؛

ولا اعسار بالحلل وسقوط الحد عن اشع لا يوجب سقوطه عن المتنوع (ابناية) في السع وهو الصبي وانخبول [انساية ١٠٨/٩] وفي عكسه يعني إذا باشر غير العقلاء صار احلن في الأصل، وله الاعتبار، فلا يحب احد عني الكل. (لعناية) فعل بعصهم وهو الصبي والمحبول فصار كالحاطيء يعني إذا رمى بسهم إلى إنسان عمداً، ورماه آخر حطاً، وأصابه السهمان معاً، ومات منهما فلا يحب انقصاص عنى العامد؛ لأن الفعل واحد، فيكون فعن الحاطئ شبهة في حق العامد. [العناية ١٨٣/٥]

مع العامد هذا انتشبه بشعر بأن كلاً من الحصا والعمد بعض عنة، لكن المصنف صرح قبيل بات حياية لهيمة أن كن جراحة عنة لبتنف بنفسها، صغرت أو كبرت إلا أن عبد المراحمة أصيف إلى لكن، فهذا تصريح بأن كن جراحة علة تامة. وإما دو الرحم الله ذكر الراري أن المسألة محمولة عنى ما إذا كان الما المأخود مشتركة بين المقطوع عبيهم، وفي نقطاع دو رحم من أحدهم، فلا يجب الحد عنى الناقين؛ لأن ما حجود شيء واحد، فإذ المتبع عن أحدهم بسبب القرية متبع عن الناقين، وأما إذا كان لكن واحد منهم مان مقرد، فالحد يعري عنى للنقين؛ لأن الأحد من كل واحد منهم لا تعنق له بغيره، خلاف ما إذا سرقوا من حرر دي الرحم المحرم مانه ومال غيره، فإن الشبهة باعتبار الحرر، والأصح أن الحواب في الكن واحد، لأن مال جميع لقافيه في حق قطاع الطريق كشيء واحد، فإهم قصدوا أحد كل ذلك، فإذا تمكنت الشبهة في حق بعض ذلك، فقد تمكنت لشبهة في جميعه. (النهاية) قبل قائمه: أبوبكر الراري (المدية)

أنه مطلق لا يعدون بكل حال. ما ذكرناد أشار به إلى قوله: وضما أنه جبايه واحدة قامت بالكل.(السابة) محلاف ما إذا إلح حوب سؤل مقدر بأن يقال: انقطع على المستأمن لا بوجب الحد كالقطع على دي الرحم المحرم، ثم وجود هذا في العاقلة يسقط الحد، فيسعى أن يسقط الحد وجود المستأمن أبضاً، فأجاب عنه بقوله: وخلاف مستأمن إلخ.[البناية ١٠٩/٩] لأن الامتناع في حقه لخلل في العصمة، وهو يخصه، أما هنا الامتناع لخلل في الحرز، والقافلة حِرْزٌ واحد. وإذا سقط الحدُّ: صار القتالُ إلى الأولياء؛ لظهور حقّ العبد على ما ذكرناه، فإن ساءوا عنوا، وإن ساءوا عفوا، وإذا قطع عصلُ القافلة الصريق على العص : لم يحب الحدُّ؛ لأن الحرز واحد، فصارت القافلة كدار واحدة. ومن قطع الطريق بيلا أو هارا في المصر، أو بين الكوفة والحيرة: فليس فاطع الطريق استحساناً، وفي القياس: يكون قاطع الطريق، وهو قول الشافعي حطه؛ لوجوده حقيقة.

في العصمة أي في عصمة ماله (السابة) وهو يحصه أي الخلل يعص المستأمن، فلا يصير شهة؛ لأن الشهة في عبر الحرر لا تؤثر في الذي لا شهة فيه (العابة) حرز واحد لأن القافلة بمسرلة بيت واحد، فكان هذا كقريب سرق مال القريب، ومان الأحبي من بيت القريب، فإنه لا يقطع لشبهة تمكنت في الحرر [العباية ٥ ١٨٤] ما ذكرناه أشار به إلى قونه: لأن الحباية واحدة (السابة) فصارت القافلة إلح كما لو سرق من دار يسكن السارق فيها، فإذا لم يحب الحد وحب القصاص إلى قتل عمداً، ورد المان إن أحده، وهو قائم، والصمان إن هلك أو استهلك (السابة) والحيرة وهي التي كان يسكنها العمان بن المدر، وهي أون منازن الكوفة، وقال تاح الشريعة: الحيرة نكسر الحاء: مدينة على رأس ميل من الكوفة إلى السابة ١٠٩٩]

وفي القياس إلى توصيح المقام أن القياس يقتصي وحوب احد في صورة القصع بين الكوفة والحيرة، وفي قطع الصريق في المصر ليلاً كان أو لهماراً لوجوده حقيقة، وعيه مناط وحوب احد، وهو قول الشافعي على وروي عن أبي يوسف على أنه لو قطع في المصر لا يحب؛ لأن الظاهر لحوق العوث من الإمام، أو من الناس للمقطوع عليه، وعدم دلك بادر، فلا يوجد قطع الطريق من حيث المعنى وأما حارج المصر؛ فيحب القطع، وإن كان بقرب المصر؛ لأنه لا يلحقه العوث في المور لعده عن المصر؛ وعنه في الرواية الأحرى أنه لو قاتلوا بالسلاح كاراً أو لبلاً بالسلاح، أو لعيره في المصر يحب القصع؛ لأن السلاح لا يست، فلا يحد مهلة أن يصوت فينحقه العوث، وفي النبالي عدم لحوقه سريعاً ظاهر، فيوجد قطع الصريق، فيجب الحد. وقال أنو حيفة: لا يتحقق قطع الصريق في المصر، وكدا إذا كان بقربه سواء كان بالسلاح، أو بعيره، ليلاً أو لهاراً؛ لقوة احتمال لحوق المد، وهذا استحساناً.

وعن أبي يوسف عند: أنه يجب الحدُّ إذا كان خارجَ المصر، وإن كان بقربه؛ لأنه لا يلحقه الغوث، وعنه: إن قاتلوا لهاراً بالسلاح، أو ليلاً به، أو بالخشب، فهم قطاع الطريق؛ لأن السلاح لا يلبث، والغوث يبطئ بالليالي. ونحن نقول: إن قطع الطريق بقطع المارة، ولا يتحقق ذلك في المصر، وبقرب منه؛ لأن الظاهر لحوق الغوث إلا ألهم يؤخذون برد المال إيصالاً للحق إلى المستحق، ويؤدبون ويحبسون لارتكاهم الجناية، ولو قتلوا فالأمرُ فيه إلى الأولياء؛ لما بينا. ومن حق حد حن عند: عند عند عند عند عند ألى حسنه حد ألى حسنه حد وهي مسألة القتل بالمُثقَّل، وسنبين في باب الديات إن شاء الله تعالى. وإلى خنق في المصر عد حرد عن حد لأنه صار ساعياً في الأرض بالفساد، فيُدْفَعُ شَرُّه بالقتل، والله أعلم.

اله خت احمد أي حد قصع الطريق (السابة) لا للحقه أي لا يلحق المقصوع عليه العوث. العوت وهو اسم من الإعاثة، وهي النصرة (السابة) لا لللت علا يلحقه العوث (الكفاية) لان الطاهر والمسافر لا يلحقه العوث. فالأمر قصاصاً، أو صلحاً، أو عمواً (السابة) ما لله أشار إلى قوله قلله: "لأنه لا حد في هذه الحياية العهر حق العدد (العياية) ومن حيق بالتحقيف من حيقه إذا عصر حيقه، والحياق فاعله، ومصدره الحيق بكسر النون، ولا يقال بالسكون، كذا عن الفارابي [العناية ٥/١٨٥]

حمق في المصر قال الأتراري: حمق بالتشديد سماعاً وتحقيقاً؛ لأن التفعيل للتكثير، قلت: التكثير استفيد من قوله: غير مرة، فلا حاجة إلى التشديد.[البناية ١١/٩]

كتاب السِّير

السير جمع سيرة، وهي الطريقة في الأمور، وفي الشرع: تختص بسيرة النبي عن مغازيه. قال: احنهاد فرص على الكفاله، بد قام له فربق من الناس، سقط على للفول. أما الفرضية: فلقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافّةً كَمَا يُقَاتِلُونكُمْ كَافّةً ﴾، ولقوله عليه: "الجهاد ماض إلى يوم القيامة"، "

كات لسير دكره مع الحدود؛ لأن كلاً منهما حسن لعيره، ودلك العير نتأدى سفس المأمور به، وقدم الحدود؛ لأن المقصود من الحدود؛ إحلاء العالم عن الفساد من الفسق، والمقصود من الحهاد؛ رفع فساد الكفر، ولأن في بعض الحدود حق الله تعالى، وفي تعصها حق العند، والحهاد ليس إلا حق الله تعالى، وحق العند مقدم وهي المطريقة ويقان: السيرة فعلة من السير، وقد يرد به السير الذي هو قصع المسافة، وقد يراد به السير في المعاملات، وسميت المعاري سيراً؛ لأن أول أمرها السير إلى العدو [الساية ١٨٢٩]

وقابلوا المستوكين كان رسول الله الما مأموراً في الانتداء بالصفح والإعراض عن المشركين، قال الله تعالى: ٥٠ د در مسلم الله م أمر بالدعاء بالموعطة، واعادلة بالطريق الأحسن قال عروجان: ١٠ ن الله من الله على المرابة منهم، فقال: ٥ ١٠ بالمرابة منهم، فقال: ٥ ١٠ بالمرابة منهم، فقال: ٥ ١٠ بالمرابة منهم، قال الله تعالى: ٥٠ منه الله تعالى: ٥٠ منه الله ت

 وأراد به فرضاً باقياً، وهو فرض على الكفاية؛ لأنه ما فرض لعينه؛ إذ هو إفساد في نفسه، وإنما فرض لإعزاز دين الله، ودفع الشر عن العباد، فإذا حصل المقصود بالبعض، سقط عن الباقين كصلاة الجنازة ورد السلام. فإن لم يقم به أحد: أثم جميع الناس بتركه؛ لأن الوجوب على الكل، ولأن في اشتغال الكل به، قطع مادة الجهاد من الكراع والسلاح، فيجب على الكفاية، إلا أن يكون نسم عص، فحينتذ يصير من فروض الأعيان؛ لقوله تعالى: ﴿الْهُورُوا حِفَافاً وَتَقَالاً ﴾ الآية. وقال في "الجامع الصغير": الجهاد واجب،

ورحد، فكيف يثبت به الفرصية، وحوامه: أنه مؤيد بالنص والإجماع، فيكون قصعباً، وثانيهما. أنه لا دلالة له إلا على بقاء الحهاد، لا على فرصيته، وما دكره لمصنف من المراد لا دلالة لفط عليه، وحوابه: أن قوله: إلا على بقاء الحهاد، لا على فرصيته، وما دكره لمصنف من المراد لا دلالة لفط عليه، وحوابه: أن قوله: أماض صفة، فلالد له من تقدير موضوف، وقد لمت تقوله بعالى أنه فرص، فيكون هو المتعبن للنقدير، فكان معناه فرص باق. وهو فرض مثل على الموتى والصلاة عليهم ودفيهم إلى الله و المالة وي على الكفائة. ويعكى عن الل شرمة والثوري: أن الحهاد تعلوع وليس بواحب، التهي، قلت: كد روي عن الله عمر أن (السابه) لأنه ما فرض وعد الل المسيب فرض لعبيه، افساد في نفسه الأنه تعديب عاده، وخريب بلاده (اسابة) وإنما فرض إلى وإليه الإشارة في قوله تعلى: ١٩٠٥ من أن المالة المراكز عالم المالة المالة

إلا أن المسلمين في سعة، حتى يحتاج إليهم، فأولُ هذا الكلام إشارة إلى الوحوب على الكفاية، وآخره إلى النفير العام؛ وهذا لأن المقصود عند ذلك لا يتحصل إلا بإقامة الكل، فيفترض على الكل. وقتالُ الكفار واحب، و إن لم يبدءوا؛ للعمومات، ولا يحب الجهادُ على صبي؛ لأن الصبّا مظنة المرحمة، ولا عبد ولا امرأة؛ لتقدم حقّ المولى والزوج، ولا أعمى، ولا مُقْعَد، ولا أقطع؛ لعجزهم. فإن هجم العدو على ملد: وجب على جميع الناس الدفعُ، تحرج المرأةُ بغير إدن زوجها، والعبدُ بعير إذن للولى؛ لأنه صار فرض عين، وملكُ اليمين، ورقُ النكاح لا يظهر في حق فروض الأعيان، كما في الصلاة والصوم، بخلاف ما قبل النفير؛ لأن بغيرهما مقنعاً، فلا ضرورة إلى إبطال حق المولى والزوج.

فأول هذا الكلام: فأراد بأول الكلام الجهاد واحب إلا أن المسلمين في سعة؛ إذ الاستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا، فكان بمجموعه إشارة إلى الوجوب. وآخوه: وهو قوله: حتى يحتاج إليهم، إشارة إلى انتهاء حكم السعة. (الكفاية) على الكل: ودكر في 'الذحيرة": فإذا حاء البقير، إنما يصير فرص عين على من يقرب من العدو وهم يقدرون على الجهاد، وأما من وراءهم يبعد من العدو فهو فرض كفاية، حتى يسعهم تركه إذا لم يحتج إليهم، أما إذا احتيج إليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو من المقاومة مع العدو أو لم يعجزوا عن المقاومة إلا ألهم تكاسلوا ولم يجاهدوا، فإنه يفترض على من يليهم فرض عين كالصوم والصلاة ولا يسعهم تركه، ثم وثم إلى أن يفترض على جميع أهل الإسلام شرقاً وغرباً على هذا التدريج. [الكفاية ١٩٢/٥] للعمومات: أي للعمومات الواردة في ذلك من الآيات والأحيار. (البناية) فظنة المرحمة: قال ابن الأثير: للعمومات الواردة في ذلك من الآيات والأحيار. (البناية) فطنة المرحمة: قال ابن الأثير: كسرت لأجل الهاء. (البناية) ولا أمواة: أي ولا يجب عليهما. فإن هجم: من قولهم: هجمت على القوم حليما. [البناية فروض الأعيان: فإنما مقدمة على إذا دحلت عليهما. (البناية فروض الأعيان: فإنما مقدمة على حقهما. [البناية فروض الأعيان: فإنما مقدمة على حقهما. [البناية فروض الأناية فروض الأناية مقدمة على حقهما. [البناية فروض الأعيان: فإنما مقدمة على حقهما. [البناية فروض الأعيان: فإنما مقدمة على حقهما. [البناية فروض الأناية مقدمة على حقهما. [البناية فروض الأناية مقدمة على المدولة على حقهما. المناية المدولة المدولة

وبكرة الحعل من دم مسلمين. قال: فاد لم يكل من من عبر عبر عنسه عصام لات المال مُعدّ لنوائب المسلمين. قال: فاد لم يكل من من مناب عبر عنسه عصام لأن فيه دفع الضور الأعلى بإلحاق الأدنى، يؤيده: "أن النبي المحذ دروعاً من صفوان ، وعمر كان يُغرب الأعزب عن ذي الحليلة، ويعطي الشاخص فرس القاعد".

وكود احعل عليه حيم وسكول عين ه هو ما حعل من شيء بالسب على سيء بعله، ه مرد هما ما يصربه لإمام بلغرة على الناس فلما يحلس به تلقوي بلجروح بن حرب ما دم بمسلمان فيء، على السم الله مان المصاب من لكفار عير قبال كالحراج والحرية والعلمه، لان سب لمان معد للوائب المسلمان، وبكره [مع وجود ديث الجعر: الدي ذكر باه؛ لأن جهاد حق بلد تعلى، ولا يحور أحد لأحره عليه، فإذ تحص أحرد كان حرم، وإذ الله كان مكروها بن حد م أفرات، والله الله من المهمات والحوادث. [البناية ١٩٩٩]

قادا لم تكن في سب مان شيء (سانه) الصرر الاعلى وهو شر كفره اسانه ١١٩٩] كان تعوى الح [أي يرسن إن العروم] من لإعراء قان اعسري لأمير الحش إدا تعله إلى عدم، والأعراب الذي لا مرأه سبه، ووقع في تعصل سبح الأعساب بالألف و بلام، دوقع في بسجه شبحا للمان الأعلى واللام، وهو الصحيح وحسله الراحل، مرابه، والشاخص السم قاعل من سخص من مكانا إلى مكان إذا ساري في ربعاع، والمراد هذا الأول أعلى ساي بدهت إلى العلم، [السابة ١٢٠٩]

ر، ه س أي شبية في "مصنفه" في كتاب السير حدثنا حفص عن عاصم عن أبي بمحنز، قال الله على الله عل

باب كيفية القتال

ناف لما كان الأمر الأول من ناف الحهاد القتال، بدأ سيان كيفيته (العبابة) او حصما كسر الحاء: كل مكان محمى محرر لا يتوصل إلى ما في حوفه، فالمدينة أكبر من الحصن.[العباية ١٩٥/٥]

كفوا عن فنالهم أي امتعوا عن قناهم، أو معوا أنفسهم عنه، فكف لارم ومتعد (العناية) وقد قال وحد الاستدلال أن حكم ما بعد العابه يخالف ما فند. اهواء الحيوش الحيس: حدد يسيرون حرب من حاشت عدر إد غلت، قاله تاج الشريعة، وأخذه من المغرب". [البناية ١٢٢/٩]

" رواه عبدالرراق في مصلفه عن الثوري عن صاحب به عن رجل عن الل عباس قال: • قال مدال من واه عبدالرراق في المستدرك ، وقال حديث في المستدرك ، وقال حديث صحيح الإستاد ولم يخرجاه. [تصب الراية ٣٧٨/٣]

" روي من حديث أبي هزيرة، ومن حديث الل عمر، ومن حديث حابر، ومن حديث عمر، ومن حديث عمر، ومن حديث عمر، ومن حديث أبس. [نصب الراية ٣٧٩/٣] أحرج البحاري في 'صحيحه' عن سعيد بن مسبب أن أنا هزيرة أحره أن رسول الله الحال مد بن المراج على المراجع على المراجع

أحرجه الحماعة إلا المحاري عن سليمان بن بريدة عن أليه قال: دن من سائل در مراه من معد من سلس حدد من معدد في حدد من معدد في سلس حدد من حدد من حدد في سليل الله قائلوا من كفر بالله اعروا ولا تعلوا ولا تعدروا ولا تمثلوا ولا تفتلوا ولا تفتلوا ولا تفتلوا ولا تعدروا عدوك عليم، عدوّك من المشركين فادعهم إلى ثلاث حصال - أو حلال- فأبتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، عندوًا

ولأنه أحدُ ما ينتهي به القتال على ما نطق به النص، وهذا في حق من يقبل منه الجزية، ومن لا تقبل منه كالمرتدين، وعبدة الأوثان من العرب، لا فائدة في دعائهم إلى قبول قال الله تعالى: ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾. فإن بدلوها: فيهم ما للمسلمين، وعليهم ما عبى السمين؛ لقول على عضم: "إنما بذلوا الجزية؛ ليكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا، * والمراد بالإعطاء المذكور فيه في القرآن، والله أعلم.

بطق به النص: يريد قونه تعالى: ﴿ فَاللَّهِ لَكُسُ لا لَهُ مُنُوبُ لِللَّهُ عَلَى قونه: ﴿ حَتَى يُغُضُو أَحَرُمَ عَلَ لَهِ مِنْ لِللَّهِ ١٩٣/٥] [العاية ١٩٣/٥] وهذا إشارة إلى الدعاء الذي يدل عليه قولهم: دعوهم إلى أداء الجرية. [الساية ١٢٣/٩] أو يسلمون أي إلى أن يسلمون أي إلى أن يسلمون أي إلى أن يسلمون أو المراد بالبذل أي في قول القدوري: فإن مدلوها. (البناية) المدكور فيه: قال الأتراري: أي في اجزية، وتذكير الضمير على التأويل المذكور. [البناية ١٢٤/٩] في المقرآن: هو قوله عز وجل: ﴿ حَتَى تُعْضُو أَحْرَلُه ﴾ [البناية ١٢٤/٩]

= ثم ادعوهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعوهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأحبرهم ألهم إن فعلوا دلك، فنهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أل يتحولوا منها فأحبرهم ألهم يكونون كأعراب المسلمين يحري عليهم حكم الله الدي يجري عنى المؤمنين ولا يكون لهم في العبيمة والفيء شيء إلا أل يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الحرية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعى بالله وقاتيهم، وإذا حاصرت أهل حص فأرادوك أن تجعل لهم دمة الله ودمة نبيه في فلا تجعل هم ذمة الله ولا دمة ببيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم أن تحفروا دممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله ودمة رسوله، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنرلهم عنى حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا. [رقم: ١٧٣١، بات تأمير الإمام الأمراء على البعوث] عريب. [بصب الراية ١٨١٣] أخرج الدار قطبي في "سنه" عن الحكم عن حسين بن ميمون عن أبي الجنوب، في الحنوب المعلى: حالفه أبان بن تعب، فرواه عن حسين بن ميمون عن عبدالله بن عبدالله عن الحديث. [الحدوب علي الجنوب ضعيف الحديث. [الحدوب عليه الحدود]

ولا يحوز أن يقاتل من لم تبلعه الدعوة إلى الإسلام إلا أن يَدْعُوه؛ لقوله عليم في وصية أمراء الأجناد: "فادْعُهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله"، * ولأهم بالدعوة يعلمون أنّا نقاتلهم على الدين، لا على سلب الأموال، وسبي الذراري، فلعلهم يجيبون، فتُكُفّى مؤنة القتال، ولو قاتلهم قبل الدعوة أثِم للنهي، ولا غوامة لعدم العاصم، وهو الدين، أو الإحراز بالدار، فصار كقتل النسوان والصبيان. ويُستحب أن يدعو من بلغته الدعوة مبالغة في الإنذار، ولا يجب ذلك؛ لأنه صح أن النبي على أغار على بني المُصْطَلِق، وهم غارُون، **

فتكفى: على صيعة المجهول. (البناية) الدعوة: هو بالفتح إلى الطعام، وبالكسر في اسس قاله اجوهري، وقيل: بالصم في الحرب. [البناية ١٩٤٩] ولا غوامة: وقال الشافعي يصمل لحرمة القتل، قلبا: العاصم عبدك هو الدين، ولم يوجد، وبحرد حرمة القتل لا تكفي لوجوب الصمال. [الكفاية ١٩٧٥] والصبيان: فإنه لا قصاص، ولا دية عيهم. (البناية) أن يدعو: أي الإمام أو رأس الجيش أو السرية. (البناية) بني المصطلق: بضم الميم وسكون الصاد المهملة وقتح الطاء المهملة وكسر اللام، وفي أحره قاف: بطس من خزاعة. [البناية ١٩٥٩]

" تقدم في حديث بريدة، ادعوهم إلى الإسلام. [نصب الراية ٣٨٠/٣] أحرح مسلم في "صحيحه" عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمّر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله عزوجل، ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال: عروا ناسم الله في سبس الله قانبوا من كفر ناسة عروا ولا نعتوا ولا تعتوا ولا تقتوا ولا تقتوا وليداً. وإذا قبت عدوث من استركان فادعهم بن ثلاث حصال - أو حلان- فأيتهن ما أجابوث فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعوهم إلى الإسلام. الحديث. [رقم: ١٧٣١، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث]

"حديث بني المصطلق أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عون. [نصب الراية ٣٨١/٣] أحرج مسلم في "صحيحه" عن ابن عود قال: كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال، قال: فكتب إليّ: إن كان دلك في أول الإسلام قد أعار رسول الله ﷺ عني بني المصطنق وهم عروب، والعامهم يسفي عني الماء، فقتل مقاتلهم وسبى سبيهم وأصاب يومند. [رقم: ١٧٣٠، ناب جوار الإغارة عني الكفار الدين بلغتهم دعوة الإسلام]

وعهد إلى أسامة عن أن يعير عبى أُبنى صباحا، ثم يحرق، والعارة لا تكون بدعوة. قال: قال الوا دلت. سعد من حسم المحمد القوله والحريث سلمال بن بريدة: "فإن أبوا ذلك فادعُهم إلى إعطاء الجزيرة" إلى أن قال: "فإن أبوها فاستعلى بالله عليهم وقاتلهم". ولأنه تعالى هو الناصو لأوليائه، والمدمّر عبى أعداءه، فيستعان به في كل الأمور. ونعست حسم حد كما نصب رسول الله على الطائف

سى إسى ورد دسى] علم همره وسلام لد، ما حده بعدها بود و أعل مقصوره موضع من فلسطين سي عسقلات و لرمنه. لا تكمال بدعه ها لان فيها سير الأمر والإسراح.(سانه) قال سرا أي فإن مسعود عن الجزية.(البناية) والمدقو: وهو اسم فاعل من التدمير أي المهلك. [البناية ١٣٦/٩]

وحديث أسامه أحرحه أمده د والى ماحه على صالح من أي لأحصر . الصحار برية ٣ ٣٨٦ أحرح أمدد في أسلم على صالح بن أبي الأحصر على با هري على عرود على أسامة من ريد الله على أبي صلاحاً وحرق. [رقم: ٣٦٦٦ باب في الحرق في بلاد العدو] ** تقدم ذلك في حديث سيمان بن بريدة عن أبيه. [بصب الرابة ٣٨٢/٣]

أحرجه مسلم في 'صحيحه' عن سيمان بن تريده عن أبيه قال.

حيش أو سرية أوصاه في حاصته بنقوى الله تعالى، ومن معه من المسلمين حير ثم قال: اعروا باسم الله في سيل الله قابلوا من كفر بالله اعروا ولا تعلوا، ولا تشاوا، ولا تشاوا، ولا تقلوا وليدا - إلى أن قال- فإن هم أبوا فسنهم الحرية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم. وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقابلهم الحديث. [رقم: ١٧٣١، ياب تأمير الإمام الأمراء على البعوث]

وحرقوهم؛ لأنه على أحرق البويرة. قال: والسنة عليه مان وهع من محمد و أسسه و أسسه وعبود لأن في جميع ذلك إلحاق الكبت والغيظ بهم، وكسر شوكتهم، وتفريق جمعهم، فيكول مشروعا، ولا المس منهم و كال في المسير والتاجر ضرر خاص، ولأنه الرمي دفع الضرر العام بالذب عن بيضة الإسلام وقتل الأسير والتاجر ضرر خاص، ولأنه قلما يحلو حصن عن مسلم، فلو امننع باعتباره لانسد باله، ول مراه على المراه على المناه المناه المناه المناه والما يناه والما المناه المناه المناه المناه المناه المناه المنهم لا دية عليهم، ولا كفارة؛ لأل الجهاد فرض، والعرامات لا تُقرنُ بالفروض، بخلاف حالة المخمصة؛

النوبوه على ورب الدويرة مصعر الدر (بعانه) الكنب وهو الدن واهدان وقال الأبراري القال كنه الله أي أهلكه والمعلى للائه ما ذكرنا. | لبديه ٩ ١٢٨ | قلهم مسلم رد لما قال الحسل بن رباد:
ربه رد علم أن فيهم مسلما، وأنه يلف هذا نصبع مرجل به دلك؛ لأن لإقلام على قتل المسلم حرام وترث قس تكافر حائر. [لعناية ٥ ١٩٨] عن تنصه الاسام أي مختمعه للشله المعنوى بلها ولين ليصة المعامة وغيرها وهو أها مختمعه كما أن تلك محتمع لولد، كند في المعرب الكفاية ٥ ١٩٨] لما ينس بناره إلى قوله لأن في الرمي دفع الصرر العام (كفائه) وما صلوا عليهم أي ما أصاب لمسلمول من صليب لمسلمون وأسار هم لديل تبرس لمشركون هم (المدة) لا تقول بالقروص الأن الفرص مأمور له وسلب العرامة علوان محمل منهي علم، ولين الأمراني منافاة (لمديه) حالة المحملية هذا حواب عما قاس عليه حسن (المدية) وقال أرمي صرورة قامة حهاد لا يقي الصمال كتاول مان العير حالة المحملية لمكان لصرورة، وجب الصمال وتفرير الحواب أن حالة المحملية خلاف هذا [إلياية ١ ١٣١]

ا أخرجه الأثمة السنة في كنتهم. [علم الرية ٣ ٣٨٣] أخرجه المجاري في أصحيحه! عن البيث بن سعد عن الفع عن الله في المن الله عن اله عن الله عن الله

لأنه لا يمتنع مخافة الضمان؛ لما فيه من إحياء نفسه، أما الجهاد؛ فمبني على إتلاف النفس فيمتنع حذر الضمان. قال: ولا بأس بإخراج الساء والمصاحف مع المسلمين، إذا كان عسكراً عظيماً يُؤمنُ عبيه؛ لأن الغالب هو السلامة، والغالب كالمتحقق. ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمل عبيها؛ لأن فيه تعريضهن على الضياع والفضيحة، وتعريض المصاحف على الاستخفاف، فإنهم يستخفون بما مغايظة للمسلمين، وهو التأويل الصحيح؛ لقوله عليه "لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو". *

لل فيه أي في أكل مال العير من إحياء نفسه، وهو منفعة عصيمة بتحمل بنسها بدل الصمال.

إتلاف النفس: فنو وجب الصمال نقتالهم لامتعوا عن الجهاد الذي هو فرض ودلث لا يحور، كما لا يجور إيحاب الدية، والكفارة عنى الإمام فيما إذا مات الرابي المكر من الحدد؛ لثلا يمتنع القاصي عن تقدد القضاء. [تعاية ١٩٩٥] فيمتنع: أي يمتنع المحاهد عن القتل؛ حوفا عن الضمال.

في سرية: وهي عدد قليل يسيرون بالنيل ويكمنون بالنهار، دكره في 'المستوط"، وقال محمد علم، في السير الكبير': أفضل ماينعث في لسرية أدباه ثلاثة، وعن أي حليفة عليه أقل السرية مائة، وقال حسن الله وياد من قول نفسه: أقل السرية أربع مائة، وأقل الحيش أربعة آلاف. [الساية ١٣١،٩]

لأن فيه: أي في أخراج دنث. (السابة) وهو التأويل الصحيح: أي تعريض المصاحف على ستحفاف هو التأويم الصحيح. [السابة ١٣٢/٩] وأما قيد التأويل بالصحيح احتراراً عما قال أبو الحسن القمي: النهي كان في ابتداء الإسلام عبد قنة المصاحف، وكذا روي عن الطحاوي. [العداية ٢٠٠٥]

لا تسافروا إلح أن المصف عنه حمل الحديث على الحيش الصغير الذي لايؤمن معه صباعه، والشافعية معن في دلك، وأحد المالكية بإصلاقه، قال القرصي: ولا فرق بين الحيوش والسرايا؛ عملاً بإصلاق حديث. والمراد بالقرآن في الحديث: بالمصاحف، وقد جاء مفسراً في نعص الأحاديث، وأشار إليه المحاري نقوله: باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو. [البناية ١٣٣/٩]

"رواه الجماعة إلا الترمدي. [نصب الراية ٣٨٣,٣] أحرجه للحاري في 'صحيحه' عن مالك على عن نافع عن ابن عمر الله أن رسول الله في كل يسافر لا فرال إلى أرض العدم [رقم: ٢٩٩٠، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو] ولو دخل مسلم إليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف، إذا كانوا قوماً يُوفُون بالعهد؛ لأن الظاهر عدمُ التعرض، والعجائز يخرجن في العسكر العظيم لإقامة عمل يليق بهن كالطبخ والسقى والمداواة. فأما الشوابُّ: فقرارهُنَّ في البيوت أدفعُ للفتنة، ولا يباشرن القتال؛ لأنه يُستدل به على ضعف المسلمين إلا عند الضرورة، ولا يُستحب إخراجُهن للمباضعة والحدمة، فإن كانوا لابد مُخرجين، فبالإماء دون الحرائر. ولا تقاتل المرأةُ إلا المباضعة والحدمة، ولا العبد إلا بإذن سيده؛ لما بيناه إلا أن يهْجُم العدوُ على بلد؛ للضرورة. ولا تَعْدرُوا، ولا يَعْلُوا، ولا يَمْثلُوا؛ لقوله على: "لا تَعْلُوا، ولا تَعْدرُوا، ولا يَعْلُوا، ولا يَمْثلُوا؛ لقوله على: "لا تَعْلُوا، ولا تَعْدرُوا، ولا تَعْدرُوا، ولا يَعْدرُوا، ولا يقتلوا المرأة، ولا تعدد، والمثلة المروية في المنورة من المغنم، والغدرُ: الخيانة، ونقض العهد، والمُثلة المروية في قصة العُرنين منسوخة بالنهي المتأخر وهو المنقول. ولا يقتلوا المرأة، ولا يتحقق منهم، فانيا، ولا مُقعداً، ولا أعمى؛ لأن المبيح للقتل عندنا هو الحرابُ، ولا يتحقق منهم،

لما بيناه: أشار به إلى قوله: لتقدم حق المولى والروح. (البناية) إلا أن: استشاء من قوله: ولا تقاتل المرأة، ولا العبد يعني عبد الضرورة يقاتلال، لأن الجهاد جنند يصير فرض عين. [الساية ١٣٤/٩] العربين: جمع عربيني تصغير عربة، قال ابن المنث: عربة والإ بحداء عربة، وهي قبينة يسبب إليها العربيون سقطت ياء التصغير وتاء التأبيث عن السببة، كما يقال: في جهينة جهني. ولا يقتلوا امرأة: هذا كنه من كلام القدوري. [الساية ١٣٥/٩] ولا شيخاً فابياً قال في الدحيرة!: هذا الحواب في الشيح الكبير الفاني الذي لايقدر على القتال، ولا على الصياح عند التقاء الصفين، ولا يقدر على الأحبان، ولا يكون من أهل الرأي والتدبير، أما إذا كان يقدر على دلك يقتل؛ لأنه نقتانه محارب، وبصياحه محرص على القنان، وبالأحبال يكثر المحارب، وقد صح أن رسول الله في قتل دريد بن الصمة، وكان ان مائة وعشرين سنة، وفي رواية: ابن مائة وستين سنة؛ لأنه كان صاحب رأي. [العاية ٥/١٠١-٣٠٣]

وهذا لا يُقْتلُ عابسُ الشقّ، والمقطوعُ اليمبي، والمقطوع يده ورحمه من خلاف. والتسافعي عند يخالفنا في الشيخ والمقعد والأعمى ؛ لأن المبيح عده الكفر، والحجة عبيه ما بينا، وقد صح أن النبي . هي عن قتل الصبيان والدراري، وحين رأى رسول الله نه المرأة مقتولة، قال: "هاه: ما كانت هذه تقاتل فلم قُتِلتُ؛ . "قال: لا حد حد هذلا، ثمن ما رى في خرب، و حدول لذه دمان لتعدي صررها إلى العباد، وكذا يقنل من قاتل من هؤلاء؛ دفعا لشره، ولأن القتال مبيح حقيقة. ولا عدم محدد؛ لأنه غير عناطب، إلا أن يقاتل، فيقتل؛ دفعا لشره، غير أن الصبي وامحمون يقتلان ما داما يقاتلان،

بايس السبق أي مقبوح، وبرد ببيس علان حسه و دهاب حركته، لا به مبت حقيقه، ك. في أمعرب . إساية ٩ ق ١٩٥ ما بنا وهو قوله: لا يقتل ياس شق قال قلب: حتج سافعي فوله فلم شيوح مشركين، والسبقو شرحهم حدث، قلت: مرد من السبوح بدن قالدان، بوقف بن لحدثيين. هاه كنامة تبيه و هاه في آخرها مسكت. (الساية) من هو لاء أشار به باي مشبح عالي و لأعلى و مقعد والمرأة. [البناية ١٣٧/٩]

*عريب بمذا المفظ. [نصب الراية ٣٨٦/٣] وروى البخاري في صحيحه عن دفع عن س عصر قال: وحدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ فسهى رسوب شه ﷺ ، ، ، ، ، ، ، . . [رقم: ٣٠١٥، باب قتل النساء في اخرب]

"خرج أبودود، وسستي عن أبي بويد عسسي، وبن ماجه عن لمعيرة بن عبدبرهما، وروه أهما في المستده أ، وكذلك رواه ابن حبان في اصحيحه أ، والحاكم في المستدرك أ. [بصب الراية ٢٨٧/٣] أخرج أبودود في اسمه عن أبي بولد عمالسي قال: حدثنا [عمر] بن لرفع بن صيفي بن رابح قال حدثني أبي عن جده رباح بن ربيع قال: كنا مع رسول لله عليه في عروة فرأى الناس مجتمعين على شيء، فبعث رحالا فقال: النصر علاما اجتمع هؤلاء، فجاء فقال: على الدار في مدار المراب في مدار المراب في قتل اللساء] عدلد بن يويد، فبعث رحلاً فقال، قل حالد: لا تقتل المراه ولا عسيفاً. [رقم: ٢٦٦٩، باب في قتل اللساء]

وغيرُهما لا بأس بقتله بعد الأسر؛ لأنه من أهل العقاب لتوجه الخطاب نحوه، وإن كان يجُنُ ويَفيْقُ، فهو في حال إفاقته كالصحيح. و حروث سدى مرحل عليه إحياؤه بالإنفاق، فيناقضه الإطلاق في إفنائه. في د تروي من حي عدم عيد عيد لأن المقصود يحصل فيناقضه الإطلاق في إفنائه. في د تروي من عيد عيد و لأن المقصود يحصل بغيره من غير اقتحامه المأثم، وإن قصد الأبُ قتله بحيث لا يمكنه دفعه إلا بقتله، لا بأس به؛ لأن مقصوده الدفع، ألا ترى أنه لو شهر الأبُ المسلم سيفه على ابنه، ولا يمكنه دفعه إلا بقتله يقتله؛ كما تولي عكنه دفعه إلا بقتله يقتله؛ كما تولي فهذا أولى.

كالصحح يعني يقتل، سواء قاتل أو م يقاتل كالصحيح، فإنه يقتل وإلى لم بقاتل، لكنه إنما يقتل في حال وفاقته؛ لأنه عمل يقاتل ويحاطب. [السابة ٢٠٣٥] خب عده الح قلت: هذه التعليل مشكل توجهيل أحدها ما ذكره بعض الشارحين في باب النفقة أن الآباء والأمهات والأولاد إذا كابوا حربيل، أو مستأميل لا يحب تفقتهم على المسلم؛ لأن تهيا عن البر في حقهم، النهم إلا أن يعتبر وجوب الإنفاق في الحملة، وإنفاق الأبويل مع احتلاف الدين واحب في الحملة، وثانيهما: أنه يباح للأب أن يقتل الابل قصاصاً مع أنه يحب عنيه إنفاقه وإحياؤه، فيناقصه إفناؤه إلا أن يقال: الإحياء الواجب على الولد بالإنفاق أقوى مما يجب عني الولد، لما سنا أشاريه إلى قوله: لأن مقصوده الدفع. (البناية ١٣٩/٩)

باب الموادعة ومن يُجوز أمانه

وإذا رأى الإمامُ أن يصالح أهل الحرب، أو فريقاً منهم، وكان في ذلك مصلحة للمسلمين: فلا بأس به؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾. ووادع رسول الله على أهل مكة عام الحديبية، على أن يَضَعَ الحرب بينه وبينهم عشر سنين، * ولأن الموادعة جهاد معنى إذا كان خيراً للمسلمين؛ لأن المقصود وهو دفع الشر – حاصلٌ به، ولا يُقْتصر الحكمُ على المدة المروية؛ لتعدي المعنى إلى ما زاد عليها، بخلاف ما إذا لم يكن خيراً؛

باب الموادعة؛ والموادعة المصالحة، وسميت 18؛ لأنه متاركة، وهي من الودع، وهو الترك، ودكر ترك القتال بعد دكر القتال ظاهر المناسبة (العالية) في ذلك مصلحة. قبل عيه: بأن قوله تعالى: ١٤ بر حجو بتشده ليس مقيد بالمصلحة، فكان الاستدلال به مخالفاً للمدعى، وأحيب بأن هذه الآية محمولة على ما إذا كانت في المصالحة مصلحة للمسلمين بدليل آية أخرى، وهي قوله تعالى: ١٥ ١٥ ٤٠ به من عنه أن أن أنه أن أن أنها المعالمين وهو وجب لصار حقاً عبهم، فلا بأس به: ولا يحب عليه؛ لأن الصبح إنما شرع نفعاً في حق المسلمين، وهو وجب لصار حقاً عبهم، فينقب الحكم على عكسه. [الكفاية ٥/٤٠٢-١٥] وإن جيخوا للسلم إلح: أي وإن مالوا لمصبح يقال: حتج له وإليه: إذا مال، وفي السلم: ثلاث لغات: فتح السين وكسرها ووتحهما جميعاً. [الساية ١٤٠٩] عشر سين، كدلك يدعو إلى الأقل أيضاً، وكان التخصيص؛ لأن احتلاف العلماء إنما وقع في لزيادة. لم يكن حيراً: والساية ١٤١٩] عشر سين، كدلك يدعو إلى الأقل أيضاً، وكان التخصيص؛ لأن احتلاف العلماء إنما وقع في لزيادة. أو الهواي المنافقة عن الرهري عن عروة من الربير عن المسور من غرمة ومروان بن الحكم ألم صصحو على وصه حال عشر سين أمن فيه سان وعلى أن بسائه عبية مكفوفة وأنه لا إسلال ولا إغلال. [رقم: ٢٧٦، باب في صعح العدو]

لأنه تركُ الجهاد صورةً ومعنى. وإن صالحهم مدةً، ثم رأى نَقْضَ الصلح أنفع: نَبَذَ اللهم الإمام وقاتلهم؛ لأنه على نبذ الموادعة التي كانت بينه وبين أهل مكة، * ولأن المصلحة لما تبدلت كان النبذ جهاداً، وإيفاء العهد ترك الجهاد صورةً ومعنى، فلابد من النبذ تحرزاً عن الغدر،

صورة ومعنى: أما صورة: فظاهر حيث ترك القتال، وأما معنى: فلأنه لما لم يكن فيه مصلحة للمسلمين لم يكن في تعلق الموادعة دفع شر، فلم يحصل اجهاد معنى أيضاً. (البناية) نبذ إليهم: من النبد، وهو الطرح، والمراد بالنبد: نقض العهد، ولابد من بلوع النبذ إلى جميعهم. (الساية ١٤٢/٩)

"روى البيهقى في "دلالل النبوة" في باب غروة موتة من طريق ابن اسحاق حدثني الزهري عن عروة ابن الزبير عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة قالا: كان في صلح رسول الله بخلي يوم الحديبية بينه وبين قريش أنه من شاء أن يدخل في عقد محمد فلله وعهده دخل، ومن شاء أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دحل، فدخلت خراعة في عقد محمد فلا وعهده، ودخلت بنو بكر في عقد قريش فمكثوا في الهندة نحو السبعة أو الثمانية عشرة شهراً، ثم أن بني بكر الذبين دحلوا في عقد قريش وثبوا على خزاعة الذين دخلوا في عقد رسول الله فلا يعلم بنا محمد ولا يرانا أحد، فأعانوا بني بكر بالسلاح والكراع، وقاتنوا خزاعة معهم للصغن على رسول الله في عمد ولا يرانا أحد، فأعانوا بني بكر بالسلاح والكراع، وقاتنوا خزاعة معهم للصغن على رسول الله في عند ذلك يخبر الخبر فلما قدم عليه أسده:

اللهم إني ناشد محمداً حلف أبينا وأبيه الأتلدا إن قريشاً أخلفوك الموعدا وتقضوا ميثاقكم المؤكدا هم بيتونا بالوتير هجدا فقستلونا ركعاً وسحداً فانصر رسول الله نصراً عتداً.

فقال رسول الله ﷺ مصرت یا عمرو س سام، ثم أمر الناس فتجهرُوا وسال لله أن يعمي على قريش حبرهم حتى ينعثهم في للادهم، وذكر موسى بن عقبة نحو هذا وأن أبا بكر قال له: يا رسول الله ألم تكن بينك وبينهم مدة، قال: ألم يبلغك ما صنعوا بنبي كعب. [نصب الراية ٢٩٠/٣] وقد قال "في العهود وفاء لا غَدُر"، ولابد من اعتبار مدةٍ يبلغ فيها خيرُ النبذ الله جمعهم، ويكتفى في ذلك بمضي مدةٍ بتمكن ملكهم بعد علمه بالنبذ من إنفاذ الخبر إلى أطراف مملكته؛ لأن بذلك ينتفي الغدر. قال: ٥٠ ١٠٠٠ حد و بهم معمد منعه على أطراف مملكته؛ لأن بدلك ينتفي الغدر. قال: ٥٠ ١٠٠٠ حد و بهم منعه منعه، فقطعوا الطريق، ولا منعة لهم، حيث لا يكون هذا نقضاً للعهد، ولو كانت لهم منعة، وقاتلوا المسلمين علانيةً: يكون نقصاً للعهد في حقهم دون غيرهم؛ لألهم بغير إذن ملكهم، ففعلهم لا يلزمهم غيرهم، حتى لو كان بإدن ملكهم معمى.

العدد الله في العدم لدلك، فعرفنا أنه لا يحل قتاهم قبل سد، وقبل أن يعلمو لدلك ليعودو إلى ما كالوا عليه من التحصر، وكان دلك للتحرر عن العدر. [العالمة ١٠/٥] لان لدلك أي عصي المدة المذكورة المسلم عليه من التحصر، وكان دلك للتحرر عن العدر. [العالمة حماعه صهم أي من أهل دار حرب. (السابه) عثما للعبد لا في حقهم، ولا في حق عيرهم، (السابة) ملعه للتحتين هم ماله.

و فاتلوا: أي الجيش؛ لأنه تمنع عنهم.

وإذا رأى الإمام ما دعه هن احرب، من ناحد على دمن ما لا: علا ناس به؛ لأنه لما جارت الموادعة بعير المال، فكذا بالمال، لكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة، أما إذا لم تكن: لا يجور؛ لما يبّا من قبل. والمأخود من المال يصرف مصارف الجزية، هذا إذا لم ينسزلوا بساحتهم، بل أرسوا رسولاً؛ لأنه في معنى الجزية، أما إذا أحاط الجيش هم، ثم أخذوا المال، فهو غنيمة يخمسها، ويقسم الباقي بينهم؛ لأنه مأخوذ بالقهر معنى. من سربوب: فير دعهم لإمام حتى يبطره في أمرهم؛ لأن الإسلام مرجود منهم، فجاز تأخير قتالهم طمعا في إسلامهم. ولا يأحد عده مالا؛ لأنه لا يجوز أخذ الجزية منهم؛ لما بين. وما أحدد: لم يرده؛ لأنه مال غير معصوم، ولو حاصر العدو المسلمين، وطبوا الموادعة على مال يدفعه المسلمون إليهم، لا يفعله الإمام؛ العدو المسلمين، وطبوا الموادعة على مال يدفعه المسلمون إليهم، لا يفعله الإمام؛ ما فيه من إعصاء الدنية، وإلحاق المدلة بأهل الإسلام، إلا إذا خاف الهلاك؛

واى الاهاه الح إنما كرر هد عد أن يبين حكم موادعه أهل حرب؛ أن المدمري م يدكر موادعه على المان، و له يدكر موادعة أهل خرب، ولا يدكر موادعة أمل الحرب، وكر الموادعة على الله على مان السابه الإلى المائة الإلى الموادعة على المان، من قبل أن عصود من العهاد و كرا الموادعة على المان، من قبل أن عصود من العهاد إعلاه كلمه لله لا سبب لأموان، إلا أن أحد عال يحور لحاجة لمسلمين كحربه. [الكفاية ١٧٠٧] عليمة بعمسها أي يحرح الحمل منها، ويقسم المافي بلهم أي ين حبش المحاهدين القائمين. (أسالة) عليمة بعمسها أي يحرح الحمل منها، ويقسم المافي بلهم أي ين حبش المحاهدين القائمين. (أسالة) المقهر معنى يعني فيكول كالمأخود قهراً صورة ومعنى، وهو لمأخود بعد على حبث المرتدون على مدينة (أساله) لأحم فال الح لأن ماضم في المسلمين إذا طهرو على دلك، خلاف ما إذا أحد من أهل المعي، حيث يرده عليهم لعد ما وضع الحرب أورازها؛ لأنه بس لفيء إلا أنه لا يرده حال احرب؛ أغلا يكون إعالة هم يعلى معصية [السابة ١٩٥٩] حاف الهلاك. يعني على لمسم، ولفس سائر لمسلمين، فحيلت لا بأس بلفع المال. [العابة ١٩٥٩]

لأن دفع الهلاك واحب بأي طريق يمكن. ولا ينبغي أن يباع السلاح من أهل الحرب وحمله الحرب، ولا يُجهّزُ إليهم؛ لأن النبي على "هي عن بيع السلاح من أهل الحرب وحمله إليهم"، * ولأن فيه تقويتهم على قتال المسلمين، فيمنع من ذلك، وكذا الكراع؛ لما بينا، وكذا الحديد؛ لأنه أصل السلاح، وكذا بعد الموادعة؛ لأنها على شرَفِ النقض، أو الانقضاء، فكانوا حرباً علينا، وهذا هو القياس في الطعام والثوب إلا أنا عرفناه بالنص، فإن عليم أمر ثمامة أن يَمير أهل مكة، وهم حرب عليه. **

مأي طويق يمكن وهذا لا يحري على عمومه، فإن لم يكن دفع الهلاك عن نفسه إلا بإجراء كدمة الكفر، يسغي أن يفعن ولا يجب، بل هو مرحص به، كذا و أكره نقتل نفسه، أو بقتل عيره، لا يجب عليه بل المصبر عن قتل العير واجب حتى لوحير في الصورتين كان شهيداً فعلم أن المراد بأي طريق كان سوى المستثيات التي لا إباحة في مباشرةا شرعاً. (البناية) ولا يجهر إليهم: أي لا يحتمل إليهم التجار الجهار أي المتاع، يعني السلاح. [ابناية ٩ ١٤٦] لما بينا إشارة إلى قوله: لأن فيه تقويتهم. [الساية ٩ ١٤٧] لي المتاع، يعني السلاح. [ابناية ٩ ١٤٧] لما بينا إشارة إلى قوله: لأن بيع الحديد منهم لا يكره؛ لأن نفسه وكذا الحديد إلى المعصية كالعصير، قنت: هذا الذي قاله مثل ما قاله فحر الإسلام، وهذا هوانتحقيق إلا أن صاهر الرواية بخلاف دبك، ألا ترى أن لحاكم قدنص على تسوية احديد بالسلاح، وإليه دهب المصف. (الساية) أو الانقضاء. أي عنى شرف القضاء مدة الموادعة. [البناية ٩/١٤٧] وهذا أي عدم حوار بيع دلث. أن يجيع. يقان: مار أهنه أنه بالميرة، وهو الطعام. وهم. أي الكفار حرب على رسول الله على أن

رواه الميهاي ي الايل السوه اي الحراب حديث الإعلى المن طريق ابن السحال حديثي السهد أي هريرة فذكر قصة السلام الهامة بلفط الصحيحين"، وفي آخره: فقال: إلى الله ما صورت المكي أسلمت وصدف محمدا، وأمت به وأنه بدي نفس شامه سده لا يأشكم حله من البعامة - وكانت ربف مكة ما نفست حتى بأدل فيها محمد الله و تصرف إلى بلده، ومنع الحمل إلى مكه حتى جهدت قريش، فكتنو إلى رسول الشائل السائم به بأر حامهم أن يكتبه إلى شامه يعني إلهم حمل تصعام، فقعل رسول الله الله الراية ١٩٢٣-٢٩١]

فصل

إذا أمّن رحل حر، أو امرأة حرة كافرا، أو حماعة، أو أهل حصن، أو مدية: صعّ أمانهُم، ولم يكن لأحد من المسلمين قتاهم، والأصل فيه قوله عليه "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم "* أي: أقلهم، وهو الواحد، ولأنه من أهل القتال، فيخافونه؛ إذ هو من أهل المنعة، فيتحقق الأمانُ منه لملاقاته محلّه، ثم يتعدى إلى غيره،

فصل. في بيان أحكام الأمان. (الساية) صبح أماهم: أي صبح أمان حماعة الكفار، وأهل الحص، والمصدر مصاف إلى مفعوله، وطوي ذكر الفاعل. (الساية) ولم يكن لأحد إلى سواء كان الرجل الحر الذي أمنهم أعمى، أو شيحاً، أو مريضاً [الساية ١٤٩/٩] تتكافأ أى تتساوى في القصاص والديات لا فصل بنشريف على الوصيع. (الساية) علمتهم: الدمة: العهد والضمان. [الساية ١٥٠٩]

أي أقلهم: وإعا فسره بالأقل احترارا عن تفسير محمد على حيث فسره بالعند؛ لأنه أدى المسلمين، فجعل الأدى هها من الدناءة، وجعله غيره من الدنو. (الساية) ولأنه أي ولأل كن واحد من الرحل والمرأة من أهل القتال، أما الرحن: فضاهر، وأما الرأة: بأن تحرج للمداواة والحبر والصبح، ودلت منها جهاد. (الساية) فيحافونه: الصمير المصوب في "فيحافونه"، وفي قونه: 'إذ هو '، وقوله: 'منه ، كنها يرجع إلى ما يرجع الضمير الذي في قوله: ولملاقاته محله. [البناية ٩/١٥٠]

محله هو محل الحوف.(العناية) إلى عيره. أي عير الدي أمن من أهل الإسلام، كما في شهادة رمصان، فإن الصوم ينزه من شهد نزؤية اهلان، ثم يتعدى منه إنى عيره. [العناية ٢١١٥]

"احتج المصلف بقوله: 'ويسعى بدمتهم أدباهم' على جوار أمال الرجل الواحد أو المرأة الواحدة لأهل مدينة، أو حصل وهو في "الصحيحين" أحرجه البحاري في الجهاد، ومسلم في احج. [بصب الراية ٣٩٤-٣٩٤] أحرجه البحاري في "صحيحة" عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي بن أبي صالب بيت قال ما كتما عن البي على إلا القرال وما في هذه الصحيفة، قال البي على المدينة حرام ما من عالم إلى كد، فمن أحدث حدثا أه وي محدث فعلم بعة بنه والملائكة والناس أجمعين لا نقس منه عدل ولا صرف، ودمه المسلمين وحدة بسعى هذا دياهم، فمن أحفر مسلماً فعلمه بعده بنه و لائكة والناس أجمعين لا يقس منه صرف ولا عدل، الحديث [رقم: ٣١٧٩، باب إثم من عاهد ثم غدر]

ولأن سببه لا يتجزأ، وهو الإيمان، وكذا الأمان لا يتجزأ فيتكامل كولاية الإنكاح. على الله أن يكون في داك منسده، فسد إبهم، كما إذا أمّن الإمام بنفسه، ثم رأى المصلحة في النبذ، وقد بيناه, ولو حاصرالإمام حصناً، وأمن واحد من الجيش، وفيه مفسدة: ينبذ الإمام الأمان؛ لما بينا، ويؤدبه الإمام لافتياته على رأيه، بخلاف ما إذا كان فيه نظر؛ لأنه ربما تفوت المصلحة بالتأخير، فكان معذوراً، ولا حدر أمن دميّ؛ لأهم متهم بهم، وكذا لا ولاية له على المسلمين. قال: ولا سر ولا احر يعد عيهم؛ لأهما مقهوران تحت أيديهم، فلا يخافو فهما، والأمان يختص بمحل الخوف، على المراطرات

ولان سببه الح وعبم أن المصنف ستان بالمعقول على وجهين، جعل المناط في أحدهما كون من يعطى الأمان من يخافونه، وفي الأحر الإيمان، والأول يقتصي عدم حوار أمان العبد المحجور، وانتجر والأسير، والثاني يقتصي حواره ولو جعلهما علة واحدة نحدف الوو من الثاني ليقع علة لقوله: ثم يتعدى إلى عيره والثاني يقتصي حواره ولو جعلهما علة واحدة نحدف الوو من الثاني ليقع علة لقوله: ثم يتعدى إلى عيره كان أولى (العباية) الأمان لا يتحوا فود تحقق من اللعص، فإما أن يبص أو يكمن، لا يجور لأول بعد تحقق السب، فبتحقق الثاني، كما إذا وحد لإلكاح من بعض لأولياء المستاولين في الدرجة صح لكاح في حق الكل؛ لأن سبب ولايته، وهو القرائة غير متحرئ، فلا تتجرأ الولاية. [العباية ٥ ١١٦] أني يعدم الإمام أهل الحرب بالسد؛ دفعاً لنعدر علهم. (الساية) وقد نهاه أي في أول قصل الوادعة. (الساية) أن يعدم الإمام أهل الحرب بالسد؛ دفعاً لنعدر علهم. (الساية) وقد نهاه أي وأول قصل الوادعة. (الساية) الموت أحوف واوي، فقلت الواو ياء القوات، وهو السبق إلى الشيء، وأصل الاقتيات الاقتيات الاقتوات؛ لأنه من الفوت أحوف واوي، فقلت الواو ياء بتحركها، والكسار ما قبلها. (الساية) كان فيسه أي في أمان هذا الواحد من الحيش. إلساية ٩ ١٥٦] منهم هم أي بالكفار الإلحاد في الاعتقاد. على المسمس وأمان الذي لو صح لرم حكمه على المسلمين انتداء لا أنه ينزمه حكمه أولا، ثم يتعدى إلى آخره حتى لا يكون من باب الولاية إد لا حق له في العيمة، فلا تعاقو فكما أي فلا تعاف أهل الخرب من الأسير والناحر. [الساية ١٥٧٩–١٥٢]

ولأهما يجبران عليه، فيعرى الأمانُ عن المصلحة، ولأهم كلما اشتد الأمرُ عليهم يجدون أسيراً أو تاجراً، فيتخلصون بأمانه، فلا ينفتح لنا باب الفتح، ومن أسلم في دارالحرب، ولم يهاجر إلينا: لا يصح أمانه؛ لما بينا. ولا يحور أمانُ العد المحجور عد أي حسنة حد إلا أن يأذن له مولاه في اعدل. وقد محمد حد يصح، وهو قول الشافعي، وأبو يوسف حد معه في رواية، ومع أبي حنيفة عد في رواية. لمحمد عد قوله الشافعي، وأبو يوسف على معه في رواية، ومع أبي حنيفة عد ولأنه مُؤمِّن ممتنع، قوله الشافعي، وأنه العبد أمان"، وهم أبوموسي الأشعري اللهم، ولأنه مُؤمِّن ممتنع، في من الأمان،

بحبرال علمه أي يحبره الكفار عليه. عن المصلحة لأن الأمان شرع لمصلحة المسلمين، ولا مصلحه في أمان حصل عن إكراه مفسد للتراضي. (الساية) فلا تنفتح لأنه يسلد بالأمان، فيؤدي إلى سد ركن الحهاد [الساية ٩ ١٥٣] لمسلم الأمان يُختص بمحل الحوف. [الكفاية ١٦٣] أن يأدن فحيند يصح أمانه أيضاً. معه في رواية: ذكرها الكريحي، واعتمد عليه القدوري في شرحه.

ومع أبي حبيفة عنه إلى ودكره الطحاوي مع أبي حبيفة، وهو الطاهر عنه، وهو اعتمد عبيه صاحب الأسرار . [العدية ١٨٥٥] في القتال والحامع إعلاء كنمة الله، ودفع شر الكفار. (الساية) وبالمؤبد. يعني عقد الدمة، فإن الحربي إذا عقد الدمة مع العد وقس الحرية وقس العد منه هذا العقد يصح هذا العقد، والقبول من العبد ويصير ذميا بالاتفاق. [البناية ١٥٤/٩]

"عريب، [سب ابراية ٣٩٦،٣] وروى عبدالرراق في "مصفه" حدثنا معمر عن عاصم بن سليمان عن فضيل بن يريد ابرقاشي قال: شهدت قرية من قرى فارس يقال ها: 'شاهرتا فحاصرناها شهراً حتى إذا كان دات يوم وصمعا أن نصبحهم انصرفنا عنهم عبد المقبل، فتحنف عبد منا فاستأمنوه، فكتب إليهم في سهم أماناً، ثم رمى به إليهم، فنما رجعنا إليهم حرجوا في ثباهم ووضعو أستحتهم، فقلنا: ما شأنكم، فقالوا: أستمونا، و أحرجوا إلينا السهم فيه كتاب أماهم، فقلنا: هذا عبد، والعبد لا يقدر عنى شيء، قالوا: لا بدري عبدكم من حركم، وقد حرجوا بأمان، قلنا: فارجعوا بأمان، قالوا: لا برجع إليه أبداً، فكتب إلى عمر بعض قصتهم، فكتب عمر أن العبد المسلم من المسلمين أمانه أماهم قال: فقاتنا ما كنا أشرفنا عليه من غنائمهم، [٢٢٢/٥] باب الجوار وجوار العبد والمرأة]

فالإيمان: لكونه شرطاً للعبادة، والجهادُ عبادة، والامتناع: لتحقق إزالة الخوف به، والتأثير إعزازُ الدين، وإقامةُ المصلحة في حق حماعة المسلمين؛ إذ الكلام في مثل هذه الحالة، وإنما لا يملك المسايفة؛ لما فيه من تعطيل منافع المولى، ولا تعطيلَ في مجرد القول. ولأبي حنيفة عنه: أنه محجور عن القتال، فلا يصح أمانُه؛ لأهم لا يخافونه، فلم يلاقِ ولأبي حنيفة عنه: أنه محجور عن القتال؛ لأن الخوف منه متحقق، ولأنه إنما لا يملك الأمانُ محله، مخلاف المأذون له في القتال؛ لأن الخوف منه متحقق، ولأنه إنما لا يملك المسايفة؛ لما أنه تصرف في حق المولى على وجه لا يعرى عن احتمال الضرر في حقه، والأمانُ نوع قتال، وفيه ما ذكرناه؛ لأنه قد يخطئ، بل هو الظاهر، وفيه سلُّ باب الاستغنام، مخلاف المأذون؛ لأنه رضي به، والخطأ نادر لمباشرته القتال، وبخلاف المؤبد؛

فالإيمان الإيمان في قولنا ولأنه مؤمن ممتنع يصح أمانه (الساية) والامتناع أي الامتناع شرط أيضا والتأثير أي العنة الحامعة في قياس العند المحجوز عليه على المأدون له. [الساية ٩ ١٥٤] وإنما لا يملك حوات عما يقان الأصل في الحهاد، وهو المسايفة، وهي المصاربة بالسيف وهو يملكه، فكد لا يملك الأمان أيضاً. [العاية ١٩٥٥-٢١٤] لا يخافونه ذلك يعلم بترك المسايفة، فإهم ما رأو شاباً مقتدرا على القتال مع الفاتلين، ولا يحمل سلاحاً ولا يقاتلهم علموا أنه ممنوع عن ذلك ممن له المنع. [العاية ١٩٤٥] كلاف المأدون إلى أن قياس محجوز على المأدون قياس مع الفارق. والأمان بوع فتال [فلا يملكه علاف المأدون إلى القصود بالقتال دفع شرهم عن المسلمين، وبالأمان يحصل ذلك، فيكون بوع قتال (الكفاية) وفيه [انتصرف في حق الموى] ما ذكرناه أي في أمان العبد المحجوز ما ذكرنا في قتاله. [الكفاية ٩ ١٤٤] منذ بات الاستعام على المسلمين، ودنك صرر في حقهم، فإذا كان محبوعاً عن الصرر للموى، فكيف يصبح منه من يصر موى والمسلمين، ودنك صرر في حقهم، فإذا كان محبوعاً عن الصرر للموى، فكيف يصبح منه من يصد موى والمسلمين، ودنك الماذون حيث يصبح أمانه. لمناشرته المقتال أي المأدون فيعلم أداب القتال، ويخلاف المؤويلة؛ وهو جواب قول محمد ينش، [البناية ١٩٥٥]

لأنه خلف عن الإسلام، فهو بمنسرلة الدعوة إليه، ولأنه مقابل بالجزية، ولأنه مفروض عند مسألتهم دلك، وإسقاط الفرض نفع فافترقا. ولو أمَّ الصبيُّ وهو لا يعقل: لا يصح كالمجنون، وإن كان يعقل، وهو محجور عن القتال: فعلى الخلاف، وإن كان مأذوناً له في القتال: فالأصح أنه يصح بالاتفاق.

لأنه خلف. أي الأمان المؤلد حلف عن الإسلام من حيث إنه ينتهي به القتال المطلوب به إسلام الحربي. [العباية ٢١٤/٥] عبد مسألتهم: قال الأتراري هنا: يعني إذا صلب الحربي الإسلام عليه من المحجور يعترض عليه الفرض، وقال الأكمل: ولأنه مفروض عند مسألتهم دلك يعني أن الكفار إذا طلبوا عقد المدمة يفترض على الإمام إحابتهم إليه. (الساية) فافنوقا: أي افترق أمان العند المحجور عليه عن القتال، أو افترق الأمان المؤقت من المحجور عليه عن القتال والأمان المؤبد منه. (الساية) كالمجنون: في عدم صحة أمانة. [البناية ٢١٥٩]

فعلى الخلاف, فعد أي حيفة عند لا يصح أمانه، وعند محمد عند يصح. (الناية) بالاتفاق أي باتفاق أصحابنا، وليس عنى الخلاف؛ لأنه تصرف دائر بين النفع والصرر كالنبع، فيملكه الصبي بعد الإدن. [الناية ٢/٦٥١-١٥٧]

باب الغنائم وقسمتها

وإذا فنح الإماء عدة عُنُود أي قهراً، فهو عليها إلى ساء فسمها من المسلمين. كما فعل رسول الله عالم المخير، وإلى ساء أقر أهمه عسم، ووصع عبهم لحربت، وعلى أراصيهم لحراح، كذلك فعل عمر من بسواد العراق بموافقة من الصحابة عليه، ولم يُحْمَدُ من خالفه، وفي كل من ذلك قدوة، فيتخير. وقيل: الأولى هو الأول عند حاجة الغانمين، والثاني عند عدم الحاجة؛ ليكون عدة في الزمان الثاني، وهذا في العقار. أما في المنقول المجرد: لا يجوز المن بالرد عليهم؛ لأنه لم يرد به الشرع فيه، وفي العقار خلاف الشافعي عنه :

ناب الغنائم. أحر باب العنائم وحكمها عن فصل لأمان؛ لأن الإمام بعد المحاصرة ، ما أن يؤمنهما أو يقتلهم ويستعم أمواهم (العناية ٥ ٢١٥) العنائم: حمع عليمة والعنيمة سم مان مأحود من كفرة بالقهر، و لعلمة والحرب قائمة، و لفيء اسم لمال يؤخذ منهم بعير قتاب كالحراح، و جرية ويحمس العليمة، وأربعة أخماسه للعامين والفيء لا يحمس، بن هو الكافة للمسلمين والنفل ما يحص لإمام للعاري ريادة على سهمه [الساية ٩ ١٥٧] قهرا قال في اللهاية : بيس بنفسير له بعة؛ لأن عنا عنو ممعى دل وحصع، وهو لارم، وقهر متعد، بن يكون هو تفسيره من طريق شعور اللهن؛ لأن من الذلة يلزم القهر. [العناية ٥/٥]

والتاني أي قرار أهل البند عبيه باش ووضع خرية واخراج كما فعل عمر البناية) وهذا أي إقرار أهل البناية وهذا أي إقرار أهل البند عبي بندهم باش (بنناية) المحود وإلى قيد الشقول بالمحرد؛ لأنه يحور اش عبيهم في اسقول بطريق التبعية بالعقار عبى ما يأتي عن قريب (البناية) حلاف الشافعي - " فإن عبده لا يحور إقرار أهل البناية على بلدقم بالمن في العقار، بل يقسم الأرض أيضاً (البناية)

لأن في المن إبطالَ حقّ الغانمين، أو ملكِهم، فلا يجوز من غير بدلٍ يعادله، والحراجُ غير معادل لقلته، بخلاف الرقاب؛ لأن للإمام أن يبطل حقّهم رأساً بالقتل، والحجة عليه ما رويناه. ولأن فيه نظراً؛ لأنهم كالأكرة العاملة للمسلمين العالمة بوجوه الزراعة، والمُؤَنُ مرتفعة مع أنه يحظى به الذين يأتون من بعد، والخواج وإن قلّ حالاً، فقد جَلَّ مآلاً لدوامه، وإن مَنَّ عليهم بالرقاب والأراضي يدفع إليهم من المنقولات بقدر ما يتهيأ لهم العمل؛ ليخرج عن حد الكراهة. قال: وهو في الأسارى الحمار، إن شاء فنهم؛ لأنه ما أن قد قتل، "

حق العاهير أي عندنا لأنه لا يشت المنث قبل الإحرار بدار الإسلام. (الساية) أو ملكهم. أي أو إبطال ملكهم عند الشافعي ١٦٠٩ لأن العليمة تمنث عنده قبل الإحرار بالدار. [الساية ١٦٠٩]

عبر معادل حواب عما يقال: الحراج يعادله. ما روباه أي من فعل عمر الساية) كالأكرة فقتح الهمرة والكاف والراء أي المرازعين، وحاصل الكلام، أن تصرف الإمام وقع على وجه البطر في إقرار أهلها عليها؛ لأنه لو قسمها بين العالمين اشتعلوا بالرزاعة، وقعدوا عن الجهاد، فكان يكر عليهم العدو، وربما لا يهتدون لذلك العمل أيضاً فإذا تركها في أيديهم وهم عارفون بالعمل صاروا كالأكرة المرازعين للمسلمين العالمة بوجوه الزراعة. [البناية ١٩١/٩]

مع أنه الح قال شيحنا: هذا إشارة إلى قوله تعالى: ١٥ أ. م م من هذه و (الساية) يحظى أي يعطى الحط بالطاء المعجمة. والحواج: هذا حواب عن قول الشافعي - والحراج عير معادل لقلته. [انساية ١٦١/٩] حل بوجونه في كل سنة. (العناية) عن حلا الكواهة معناه ما قال الإماء التمرتاشي فإن من عليهم برقاهم وأراصيهم، وقسم النساء والدرية وسائر الأموال جار، ولكن يكره؛ لأهم لا يتقعون بالأراضي بدول المال، ولا بقاء هم بدول ما يمكن به ترجية العمر إلا أن يدع لهم ما يمكنهم به العمل في الأراضي. [العناية ١١٨٥] قد قتل عقمة بن أبي معيط والنصر بن أبي سهيل بعد ما حصلا في يده، وقتن بني قريطة بعد ثبوت ابيد عبيهم فال اسملموا سقط عنهم القتن؛ لانه عقوبة وحبت للنقاء على الكفر فإذا ازال الكفر سقط القتل. [العاية ١١٨/٥] والمحاري في الناب أحاديث، منها حديث ابن حطل وحديث عطية القرطي. [نصب الرية ١١/٠٤] أحرج المخاري في أصحيحه عن الرهري عن أنس بن مالك حس الله عنه منه عنه منه الحرة ومكة بعير إحرام]

ولأن فيه حسب مادة الفساد، وإل شاء استرقهم؛ لأن فيه دفع شرهم مع وفور المنفعة الأهل الإسلام، وإل شاء بركهم أحرارا دمة مسلمين؛ لما بينا، إلا في مشركي العرب والمرتدين عبى ما نبين، إن شاء الله تعالى. ولا نجور أن بردهم إلى دار الحرب؛ لأن فيه تقويتهم على المسلمين، فإن أسلموا لا يقتلهم؛ لاندفاع الشر بدونه، وله أن بسرفهم؛ توفيراً للمنفعة بعد انعقاد سبب الملك، بخلاف إسلامهم قبل الأخذ؛ لأنه لم ينعقد السب بعد. ولا يفادي بالأسارى عند أبي حسمة على وقالا: يفادى هم أسارى المسمس، وهو قول الشافعي حصد أبي حسمة على من قتل الكافر والانتفاع به. وله قول الشافعي حصد لأن فيه تخليص المسلم، وهو أولى من قتل الكافر والانتفاع به. وله: أن فيه معونة للكفرة؛ لأنه يعود حرباً علينا، ودفع شر حرابه خير من استنقاذ الأسير وله: إلانه إذا بقي في أيديهم، كان ابتلاءً في حقه غير مضاف إلينا، والإعانة بدفع أسيرهم إليهم مضاف إلينا، أما المفاداة عمال يأحده منهم لا يجوز في المشهور من المذهب؛

استرقهم فإل أسدموا قبل الاستبلاء حيث لا يحور الفتل والاسترقاق أيصاً. [لعاية د ٢١٩]
علاف ما إذا أسدموا قبل الاستبلاء حيث لا يحور الفتل والاسترقاق أيصاً. [لعاية د ٢١٩]
مشركي العرب والمرتديل فإنه لا يحور استرقاقهم ولا وضع خرية عبيهم، ولا يقبل منهم إلا لإسلام
أو السيف. سبب الملك وهو أخذهم وهم كفار. (اساية) محلاف إسلامهم حيث لا يحور سترقافهم. (أساية)
ولا يقادي أي لا تؤحد فدية بمقابلة إطلاق الأسارى [الكفاية د/ ٢٠] المفاداة بين اثبين يقال: فاداه إذا أطبقه،
وأحد قديته، ومنه قوله: ولا يفادى بالأسارى أي لا يعطى أسارى الكفار، ويؤجد منهم أسارى
المستمين. (العناية) وقالا وجعل في "السير الكبير" قوضما أطهر الروايتين عن أي حيفة ب [العاية د ١٩٠٦]
يفادى ولا تجور الفدية باسان. (العناية) قول الشافعي. ونه قان مانك و محمد عها إلاباسساء، فإنه
يفادى ولا تجور الفدية باسان. (العناية ١٩٥٩) إلينا أي لخصولها بقعلنا، وهو إصلاق أسرائهم.

لما بينا. وفي "السير الكبير": أنه لابأس به إذا كان بالمسلمين حاجة؛ استدلالاً بأسارى بلو، ولو كان أسلم الأسير في أيدينا لا يفادى بمسلم أسير في أيديهم؛ لأنه لا يفيد إلا إدا طابت نفسه به، وهو مأمون على إسلامه. قال: ولا يجوز المن عبهم أي: على الأسارى، خلافاً للشافعي على انه يقول: مَنَّ رسول الله على على بعض الأسارى

لما بينا. أي بعوله. أن فيه معونة للكفرة. (الساية) استدلالاً. [وسيحيء جوابه] قال الأتراري: وهذا الاستدلال عجب مع برول لاية بالإنكار على المفادة. [اساية ٩ ١٦٥] بأساري بدر [كان الفداء اربعة آلاف] ما أسر أساري بدر أساري بدر وهم سعول بقراً من الكفار شاور البي على أصحابه في حقهم، فتكلم كل منهم برأيه، فقال أبوبكر: هم قومك وأهلك حد منهم فداء ينفعنا، وخلهم أحراراً لعلهم يوفقون بالإسلام، وقال عمر مكن نفست من قتل عناس، ومكن علياً من قتل عقيل، ومكنى من قتل فلال، فقال رسول الله أن الله بيين قبوب رجال كالماء، ويشدد قبوب رجال كاحجارة مثلث يا أن بكرا كمثل إبراهيم حيث قال: الاستراب بعني فرنه من عني وبأن عند "رحباه ومثلك يا عمر! كمثل بوح حيث قال: فقال الله تعلى وأي أبي بكر، فأمر بأحد المقداء، فالله تعلى الأص من كاف يرد كاف به أنه بي حين يأخل بي بكر، فأمر بأحد المقداء، فسرل فويه تعلى: عام كال كات من بدسس مستخد فيما حيث عدت عصد في من منا حد يرحبه بالا كالعالم من الحد الا عمر وسعد بن معاد، فطهر أن الحق هو رأي عمر، وإن رسول الله الذا أنعل من ما أحد إلا عمر وسعد بن معاد، فطهر أن الحق هو رأي عمر، وإن رسول الله الله على عمل برأي أبي بكر فها، لكنه م يقرر عني الحظاء بن به عليه بإبران الآيات، وأمصى الحكم على عمل برأي أبي بكر فيامر برده. وهذا هو القرق بين برول النص، محلاف الرأي وبن صهوره محلافه؛ لأن في الأول لا ينقض الرأي به، وفي الثاني ينقض.

لأنه لا يفيد: أنه لا فائدة في تحليص المسلم بالمسلم إلا إذا طانت نفسه به أي إلا إذا رضي بدلث نفس الأسير المسلم، وهو مأمون على إسلامه لا يحاف عليه بالردة. [البناية ١٦٥/٩] ولا يجوز المن أي الإنعاء عليهم بال يتركهم بحاناً من غير استرقاق، ولا دمة، ولا قتل. [انعناية ٢٢١/٥] بعض الأساري وهو أبوانعاص زوج زينب بنت رسول الله ﷺ.

يوم بدر. " ولنا: قوله تعالى: ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ، ولأنه بالأسر والقَسْر ثبت حقُّ الاسترقاق فيه ، فلا يجوز إسقاطه بغير منفعة وعوض ، وما رواه منسوخ بما تلونا . • د ر د إداء العزد ، ومعه مواش ، فلم غند على عنه الله د الإسلام دحها منها ، ولا غقرها ، لا حد الإسلام دحها الشاة إلا لمأكلة ، ولنا: أن ذبح الحيوان يجوز لغرض صحيح ، ولا غرض أصحُّ من كسر شوكة الأعداء، ثم يحرق بالنار؛ لينقطع منفعته عن الكفار ، فصار كتحريب البنيان ، بخلاف التحريق قبل الذبح ؛ لأنه منهي عنه ، " و بخلاف العقر ؛ لأنه مُثْلة ، وتحرق الأسلحة أيضاً ،

وسا فوله بعالى وهو متأجر برولاً؛ لأن سورة البراءة احر ما بربت، وقد تضميت وجوب القتل على كل حان، فكان باسبحاً ما تقده. مما بلونا وهو قوله تعالى: ١٠٠٥، أن الله المرابية) العود أي إلى دار الإسلام.(انسابة) مواش حمع ماشيه، وهي الإس وانبقر والعلم. [لساية ١٦٣/٩] لماكله علم حدف وضمها مصدر الأكل.(انساية) فتسار والحامع قصع المبقعة عمهم. [الساية ١٦٧/٩]

'آخرجه البحاري على حبير من مطعم أن النبي فال في أسارى بدر: ، شعم دل درا المحمد من عير أن يحمس المحمد المحمد من عير أن يحمس الأعرب لربية ٣ ٢٠٤ | وروي من أبي شبية في المصنفه الحدث محمد من قصل على يحي بن سعيد قال حدثت أن أنا بكر بعث حبوشاً إلى الشاه، فحرح ينبع يربد من أبي سفيت، فقال المراد عن دروي المحمد المحمد من المحمد الم

وما لا يحترق منها يدفن في موضع لا يطلع عليه الكفارُ؛ إبطالاً للمنفعة عليهم. ولا يقسم عيمة في دار الحرب حتى خرحها إلى دار الإسلام، وقال الشافعي خفيه: لا بأس بذلك، وأصله: أن الملك للغانمين لا يثبت قبل الإحراز بدار الإسلام عندنا، وعنده: يثبت، ويتنى على هذا الأصل عدة من المسائل ذكرناها في "كفاية المنتهي". له: أن سبب الملك الاستيلاءُ إذا ورد على مال مباح كما في الصيورُد، ولا معنى للاستيلاء سوى إثبات اليد، وقد تحقق. ولنا: أنه خلى في عن بيع الغنيمة: في دار الحرب. * والخلاف ثابت في دار الحرب. * والخلاف ثابت في دار الحرب. * والخلاف أله في والقسمة بيع معنى، فتدخل تحته، ولأن الاستيلاء إثبات اليد الحافظة والناقلة،

لا يحترق همها: أن كان من الحديد. (البناية) لا نأس بدلك أي تقسيم العيمة في دار الحرب. عدة من المسائل منها: أن أحداً من العاعبين إذا وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه، ثبت سنه عده، وصارت الأمة أم ولد، وعبدنا لا يثبت السب لعده الملك، ويحب العقر، ويقسم الأمة والولد والعقر بين العاعبين. ومنها: الميم لو ناع الإمام أو واحد من العراة شيئاً من العنيمة لا يحوز عندنا، حلاقاً لهم، ومنها: الإرث إذا مات أحد العزاة بدار الحرب لا يورث منه عندنا حلاقاً هم، ومنها: لو حق المدد قبل القسمة لا يشاركه عندهم، ويشارك عندنا، ومنها: لو أتلف واحد شيئاً من المعتم قبل الإحراز لا يصمن عندنا حلاقاً لهم. (الساية) كفاية المنتهي وهو كتاب معدوم لم يوجد في ديار العراق والشام والمصر. [البناية ١٦٨/٩] كما في الصيود. وإنه يمنك فيه بالاستيلاء عني الصيد، وكدا في الاحتطاب. [الساية ١٦٨/٩] والحلاف أي الحلاف المدكور بينا وبين الشافعي على الإفرار والبادلة لا محالة، فتدخل القسمة والقسمة، والقسمة بيغ معني أي من حيث المعني لاشتماها على الإفرار والبادلة لا محالة، فتدخل القسمة العين، والناقنة: وهي التي تنقل العين من شخص إلى شخص، قاله الأتراري، وقال الكاكي: والناقلة بأن ينقله كيف شاء يتصرف فيه. [البناية ١٦٩/٩]

^{*}عريب جداً، واستدل به المصنف عنى منع جواز قسم العنائم في دار احرب، قال: لأن البيع في معنى القسمة فكما لا يجوز البيع كذلك لا تجوز القسمة. [نصب الراية ٤٠٨/٣]

والثانى منعدمٌ لقدرةم على الاستنقاذ ووجوده ظاهراً، ثم قيل: موضع الخلاف ترتُّبُ الأحكام على القسمة إذا قسم الإمامُ، لا عن اجتهاد؛ لأن حكم الملك لا يثبت بدونه، وقيل: الكراهة، وهي كراهة تنريه عند محمد على فإنه قال: على قول أبي حنيفة وأبي يوسف على لا تجوز القسمة في دار الحرب. وعند محمد عشم: الأفضل أن يقسم في دار الإسلام، ووجه الكراهة: أن دليل البطلان راجح،

والثابي. أي إثنات البد الناقلة. (العناية) على الاستنقاد أي استحلاص أمواهم من أيديهم ووحوده طاهرا كون الدار في أيديهم؛ لأن الدار إيما يصاف إليها، أو إليهم ناعتبار القوة والاستيلاء، ولما نقيت هذه للقعة منسونة إليهم، عرف أل القوة لهم، والقوة على الاسترداد طاهر يمنع ثبوت يد المسلمين، خلاف ما إذا فتحت البندة؛ لأهما صارت دار الإسلام لفتحها، وإجراء الأحكام فيها، فكان فتح البلدة كإجراره بداريا إليه. [الساية ١٦٩/٩] موضع الحلاف فيما إذا صدرت القسمة عن الإمام بدول الاجتهاد، هل يثبت حكم المبك لمن وقعت القسمة في نصيبه من الأكل وانوضاء وسائر الانتفاع أو لا، فعنده يشت، وعندنا لا يشت. [العناية ٢٢٤،٥] لأن حكم إلج: معناه أن ترتب هذه الأحكام دليل ثبوت الملك المستلزم لنعلم نجوار القسمة، فعنده مترتبة بهده القمسة الصادرة، لا عن احتهاد، فيلزم منه ثنوت الملك، وعندنا ليست بمرتبة. (العناية) وهي كراهة إلح أي حكم قسمة العبائم في دار اخرب على مدهسا الكراهة، لا عدم الجوار؛ لما أن في القسمة من قطع شركة المدد فيقل بها رعبتهم في اللحوق بالجيش، ولأنه إذا قسم تفرقوا، فريما يكر العدو على بعصهم، وهذا أمر وراء ما يتم به القسمة، فلا يمنع جوارها، ثم أشار المصنف إلى الخلاف في الكراهة، هل هي تنسريه أو كراهة تحريم. [الساية ١٧٠/٥] عد محمد حير أي محمد حير في "السير الكبير". [الساية ١٧٠/٩] فإنه قال إلخ: وفيه نصر؛ لأن هذا يشير إن أن قول محمد ١٠٠٠ عنى قول أبي حيفة ١٤٠٠. في القمسة في دار الحرب، وليس بمشهور؛ فإنه لا خلاف بينهم في ظاهر الرواية من أصحابنا، وفي غير طاهر الروية الأفصلية مقولة عن أبي يوسف على، وأيصاً قوله على قول أبي حبيفة وأبي يوسف عن لا تحور القسمة يدل على خلاف ما يدل عليه قوله، وقيل. بالكراهة، وفي الحملة هذا الموضع لا يُحلو عن تسامح. [الساية ١٧١-١٧١] دليل البطلان: لكونما محرماً والمحرم راجح. [العناية ٢٢٥/٥]

إلا أنه تقاعد عن سلب الجواز، فلا يتقاعد عن إيراث الكراهة. قال: والرّدُءُ والمقاتلُ في العسكر سواء؛ لاستوائهم في السبب، وهو المجاوزة، أو شهود الوقعة على عد المعالم عن وكذلك إدا لم يقاتل لمرض، أو غيره لما ذكرنا. وإذا لحِقَهُ المُددُ في دار الحرب قبل أن يُحرْجوا الغيمة إلى دار الإسلام: شاركوهم فيها، خلافاً للشافعي على الحرب قبل أن يُحرْجوا الغيمة إلى دار الإسلام: شاركوهم فيها، نقطع حقُّ المشاركة بعد انقضاء القتال، وهو بناء على ما مهدناه من الأصل، وإنما ينقطع حقُّ المشاركة عندنا بالإحراز، أو بقسمة الإمام في دار الحرب، أو ببيعه المغانم فيها؛ لأن بكل واحد منها يتم الملك، فينقطع حقُّ شركة المدد. وقال: ولا حقّ لأهل سوق العسكر في العيمة إلا أن يقاتلوا، وقال الشافعي على أحد قوليه: يسهم لهم؛

إلا أنه تقاعد بالاتفاق أما عبد الشاهعي في فيحور مصفاً، وأما عبدنا فيحور إذ احتاج الغزاة إلى الغوب والدابة ونحو دلك (العباية) إيراث الكراهة لأن الدليل المرجوح لما لم يبطل بالكلية حصل من معارضة الذليل الراجع، والمرجوح الكراهة كما في سؤر احمار. [العباية ٢٢٥/٥] والودة: بكسر الراء وسكون الدال المهملة، وفي آخره همرة، وهو العون، يقال. رداً رداً أعانه، والردء بالفتح مصدر والردء هو مبتداً، وقوله: المهملة، وفي آخره همرة، وهو العون، يقال. رداً رداً أعانه، والردء بالفتح مصدر والردء هو مبتداً، وقوله: والمقاتل عطف عبيه، وقوله: في العسكر طرف الاثبين، وقوله: سواء حبره، والقياس أن يقال: سواءان، لكن حاء في الاستعمال بالإفراد أيضاً. وهو المجاورة أي عام عليه القتال عبديا. [البياية ١٧٢/٩] أو غيره: أي أو غيره: أي أو غير المرص بأن بعثه الإمام إلى حاجة، ولم يحصر الوقعة (البياية) شاركوهم: أو في بعض السبب هوالأخذ، السبح: شاركهم] أي شارك المدد العسكر في العيمة (البياية) من الأصل: وهو أن السبب هوالأخذ، والملك يشت بفس الأحد، وعبديا السبب هو القهر، وتمام القهر بالإحرار بدار الإسلام، فإذا شارك المدد الحيش في الإحرار الذي به يتم السبب يشاركوهم في تأكد الحق به، كما لو التحقوا كم في حالة القتال، الحيش في المسبوط". [الكفاية ٢٦٦٥] منها أي من هذه الأشياء الثلاثة. [البياية ١٧٧٨]

لقوله عاد: "الغنيمة لمن شهد الوقعة"، * ولأنه وُجِدَ الجهادُ معنى بتكثير السواد. ولنا: أنه لم توجد المجاوزة على قصد القتال، فانعدم السبب الظاهر، فيعتبر السبب الحقيقي، وهو القتال، فيفيد الاستحقاق على حسب حاله، فارسًا أو راجلاً عند القتال، وما رواه موقوف على عمر في أو تأويله: أن يشهدها على قصد القتال. وإل م كن المناس محولة لحمل عسها العائم: فسمها الله العالم قسمة إيداع يحملوها إلى دار الإمام محولة لحمل على المنائم عليها؛ لأن الحمولة والمحمول هذا: أن الإمام إذا وجد في المغيم حمولة يحمل الغنائم عليها؛ لأن الحمولة والمحمول مالهم،

انخاورة عن حد دار الإسلام، السب الطاهر وهو محاورة لدرب بنية القتال كما هو مدهسه (لساية) على عمو كذا قال الطبراني والنيهقي، قصد القبال والسوقي لا يقصد القبال، فلا سهم له . هوله بفتح الحاء ما يحمل عبيه من بغير أو فرس أو بعل أو حمار (الساية) قسمة إبداع أي على وحه الوديعة، لا قسمة تميث. [الساية ١٧٤/٩] المحتصر أي هكدا ذكر القدوري في محتصره (الساية) المسير الكبير حيث قال فيه: يكرههم على ذلك لكن بإجارة؛ لأن فيه دفع الصرر العام بالحاص، ولأن منفعته عائدة إليهم، فنه أن يفعل ذلك حقهم (الساية) والحمله أي حملة الكلام في هد الموضع (الساية) لأن الحمولة: فكأنه حمل مالهم على مالهم. [البناية ١٧٤/٩]

"عريب مرفوعاً، وهو موقوف على عمر كما قال المصنف. إنصب الراية ٤٠٨/٣] رواه اس أي شيبة في المصنفه المحدث وهو موقوف على عمر كما قال المصنف. إنصب الراية ٤٠٨/٣] رواه اس أي شيبة في المصنفه المحدث وأمدوا عماراً من الكوفة، فجرج عمار قبل الوقعة، فقال: بحن شركاؤهم في الغيمة، فقام رجل من بني عطارد فقال: أيها العبد المجدوع وكانت أدبه قد أصيبت في سبيل الله أنزيد أن نقسم لك عبيمتنا، فقال عمار، غير تمولى بأحب أدبي أو نحير أدبي، وكتب في دبك إلى عمر، فكتب عمر المسلم عند الوقعة المسلم عند المسلم عند

وكذا إذا كان في بيت المال فضل حمولةٍ؛ لأنه مال المسلمين، ولو كان للغانمين، ولو كان للغانمين، ولو كان للغانمين، أو لبعضهم لا يجبرهم في رواية "السير الصغير"؛ لأنه ابتداء إجارةٍ، فصار كما إذا نفقت دابتُه في مفازة، ومع رفيقه فضل حمولة، ويجبرهم في رواية "السير الكبير"؛ لأنه دفع الضرر العام بتحميل ضرر خاص. ولاحور بيغ الغنائم قبل القسمة في دار حرب؛ لأنه لا ملك قبلها، وفيه خلاف الشافعي حد، وقد بينا الأصل. ومن مات من العامر في دار الإسلام: دار احرب: فلا حق له في العيمه، ومن مات منهم بعد إحراجها بن دار الإسلام: قصيمه بورته؛ لأن الإرث يجري في الملك، ولا ملك قبل الإحراز، وإنما الملك بعده، ومن مات

مال المسلمين. فتحمل مالهم عاهم (الناية) لا يحبرهم العدم حل الانتفاع بحال العير إلا بطيبة من نفسه ويكول هذا حبرا على الإحارة انتداء وهو معني قوله: لأنه انتداء إحارة، فلا يحور، قوله: بتداء احترار عن إحارة في حالة النقاء حيث يحور احبر باتفاق الروايات، كمن استأخر سفينة شهراً، فمصت المدة وسط البحر، فإنه يبعقد عليها إجارة أحرى بعير رضى المالك بأحر المثل، ذكره في الحيط". [الساية ١٧٤/٩-١٧٥] فصار أي في كونه انتداء إجارة من كل وجه، مفارة فإنه لا يجبره على الحمل بعير رضاه.

روابة السير الكبير ويستوي في دلك أن يرضى به أصحاب الحمولة، أو أبوا، إذا كان هم غيى عن تلك المحولة؛ لأنحم هذا الإناء قصدوا انعت. [الكفاية ٢٢٧/٥] الصور العاه قصار كإخارة السفية في شط البحر بلا قرق. بع العائم، ومع هذا إذا باع الإمام صح؛ لأنه محتهد فيه، ذكره في "شرح الطحاوي"، فعلم هذا أن المراد نقوله: لا يحور بيع العائم الكراهة لا نفي ترتب الأحكام، والكراهة أيضاً فيما إذا ناع لا لحاجة العراة، وإذا ناع لدفع حاجتهم فيبغي أن لا تكره؛ لأنه مال أهل احرب مناح، وانضرورة يستباح المحذور. (انساية) وفيه أي وفي بيع العائم قبل القسمة حلاف الشافعي عند، يحور؛ لأن سبب الملك عنده الاستيلاء، وقد بينا الأصل أي أن الملك للعائمين قبل الإحرار بدار الإسلاء لا يشت عند، حلاقاً له. [انساية ١٧٥/٩]

يها الاصل اي ال الملك للعالمين قبل الإحرار الدار الإسلام لا يشت عبده، خلافا له. والسايه ١٧٥/٩] قبل الإحرار. فيه نظر؛ لأنه يناقص قوله فيما تقدم: لأن بكل منهما يتم الملك، والجواب أنه ترك دكر القسمة في دار الحرب وبيع العبائم فيها هها؛ اعتماداً على دكره هباك، أو لأن دلك لعارض الحاجة، والاعتبار للأمور الأصلية. [العناية ٢٢٨/٥]

وقال الشافعي حصد: من مات منهم بعد استقرار الهزيمة يُورَتُ نصيبه؛ لقيام الملك فيه عنده، وقد بيناه. قال: ولا بأس بأن يعلف العسكر في دار اخرب، وبأكنوا مما وحدوه من صعام. قال العبد الضعيف: أرسل ولم يقيده بالحاجة، وقد شرطها في رواية، ولم يشترطها في الأخرى وجه الأولى: أنه مشترك بين الغانمين، فلا يباح الانتفاع به إلا للحاجة. كما في الثياب والدواب. وجه الأخرى: قوله عام في طعام خيبر: "كلوها واعلِفُوها ولا تحملوها"، ولأن الحكم يدار على دليل الحاجة، وهو كونه في دار الحرب؛ لأن الغازي لا يستصحب قوت نفسه، وعَلَفَ ظهره مدة مقامه فيها، والميرة منقطعة، فبقي على أصل الإباحة للحاجة، بخلاف السلاح؛ لأنه يستصحبه، فانعدم دليل الحاجة،

من هات همهم الح هذا إشارة إلى أن الملك عنده يشت بعد القراع عن لقتال، والقرام العدو، ولا يشت علم هات هم من التقرر الهريمة يسعي أن لا يورث عنده. وقد ليباه أي في مسألة فسمة العيمة في دار الحرب (لساية) بأن يعلف يقال: علم لدنة يعلم من الله صرب يصرب إذا أطعمها لعلم، والعلم المتح المعمول علم المعمول علم أعلمه الدالة، ولعلم، لسكون للام مصدر (الساية) العسكر اللوع فاعل يعلم المفعول محدوف وهو الدالة (الساية) شرطها. أي شرط الحاجة محمد من [الساية ١٧٦] في روالة وهي رواية السير الكبير (الساية) كما في النباب أي كما لا يباح لاستعمال في الثباب والدواب إلا للحاجة. [الناية ١٧٦] دليل الحاجة يعني دليل حاجة موجود، فيدر حكم إلاحة الالتماع إليه، وإل لم يتحقق حقيقة الحاجة. وعلم طهره أي دلته، قال في الفائق": الصهر الراحمة، وقال في "المعرب": نقط الطهر مستعار للدالة. [الباية ١٧٧٩]

"رواه لبيهقي في اكتاب المعرفة أحبرنا علي بن محمد بن بشران، أنا أبوجعفر الرزار ثنا أحمد بن محليل ثنا الواقدي عن عبدالرجمن بن الفصل عن العباس بن عبدلرجمن الأشجعي عن أبي سفيان عن عبدالله بن عمرو. قال: قال رسول الله الله الله الله الدر حدر الدر . ، حدر . ولا حديد الانتهال. [بصب الراية ٢٩/٣] وقد تمس إليه الحاجة، فتُعتبر حقيقتُها فيستعمله، ثم يرده في المغنم إذا استغنى عنه، والدابة مثل السلاح، والطعام كالخبز واللحم، وما يستعمل فيه كالسمن والزيت. قال: ويستعمل حص وفي بعض النسخ: الطيب ويدهنوا بالدهن ويُوقَحُوا به مدانة؛ لمساس الحاجة إلى جميع ذلك، ويقاتلوا عما يحدونه من السلاح، كلُّ ذلك بلا قسمه،

والدانة أي يعتبر فيها حقيقة الحاجة. (الساية) والطعام أي الراد من الطعام المدكور فيما مصى من قوله. ويأكلوا ما وحدوه من الطعام كالحبر. [الساية ١٧٧/٩] بعض السبح الطيب. قيل: وليس بصحيح؛ لأن القدوري نفسه قال في أشرح محتصر الكرحي": بعدم جوار الانتقاع بالطيب، أما الحطب: فنتعدر اللقل من دار الإسلام جاز استعماله، كما في العلف. [العناية ٢٢٨/٥]

ويدهبوا بالدهس هذا أيضاً لفظ القدوري، والمراد به الدهن الماكول كالريت؛ لأنه ما صار مأكولاً، كان صرفه إلى بدنه كصرفه إلى أكله، وإذا لم يكن مأكولاً لا ينتفع به، بل يرده إلى العبيمة، كذا ذكره القدوري في 'شرحه'. وفي 'المحيط': لو أصابوا سمسماً، أو ريتاً، أو دهناً أو فاكهة بالسة، أو رطبة، أو سكراً، أو بصلاً، أو غير دلك من الأشياء التي تؤكل عادة، لابأس بالتناول منها قبل القسمة، ولا يجور تناول شيء من الأدوية والطيب، ودهن البنفسج. [البناية ١٧٨/٩]

ويوقحوا إلى هذا أيضاً لفط القدوري، وتوقيح الدابة تصبيب حافرها بالشحم المداب إدا حمى أي رق من كثرة المشي، قال الأتراري: والراء حطاً، كذا في "المعرب"، وبسحة الإمام حافظ الدين الكبير من بحط يده بالراء من الترقيح، وهو المنقول عن المصنف من قال: هكذا قرأناه على المشايخ. قال في "الجمهرة": رقح فلال عيشه ترقيحاً إذا أصلحه، وقال الكاكي: قال شيحي العلامة صاحب "النهاية : ولكن صححه شيخي مولانا حافظ الدين بالراء من الترقيح، وهو الإصلاح وهو أصح؛ لأنه أعم. قال الأتراري: رأيت في نسحة ثقة من بسح "محتصر الكرخي" مكتوبة في تاريح سنة أحدى وأربع مائة بالواو، كما قال صاحب "المعرب" لا بالراء، انتهى، وكذا رأيت بحط شيخي العلاء، أنه بالواو أولى [البناية ٩ ١٧٨٨]

دلث أشار به إلى جميع ما دكرناه من قوله: والطعام كالخبر إلى هنا. (الساية) ويقاتلوا هذا لفظ القدوري معطوف على قوله: بأن يعلف العسكر. (البناية) كل دلك أي كل ما قدا: من علف الدواب، وأكل طعام العيمة، واستعمال الحطب، والادهاب، بالدهن والقتال بسلاح العيمة قبل قسمتها. [البناية ١٧٨/٩]

وتأويله: إذا احتاج إليه بأن لم يكن له سلاح، وقد بيناه. ولا يجوز أن بيعوا من دن شد. ولا يتموّلونه؛ لأن البيع يترتب على الملك، ولا ملك على ما قدمناه، وإنما هو بالمعمولية وصار كالمباح له الطعام، وقوله: "ولا يتمولونه" إشارة إلى ألهم لا يبيعونه بالذهب والفضة والعروض؛ لأنه لا ضرورة إلى ذلك، فإن باعه أحدُهم ردَّ الثمن إلى الغنيمة؛ لأنه بدلُ عين كانت للجماعة. وأما الثياب والمتاع: فيكره الانتفاع بها قبل القسمة من غير حاجة للاشتواك، إلا أنه يقسم الإمام بينهم في دار الحرب إذا احتاجوا إلى الثياب والدواب والمتاع؛ لأن المُحَرَّم يُستباح للضرورة، فالمكروه أولى؛ وهذا لأن حقّ المدد محتمل، وحاجة هؤلاء متيقن بها، فكان أولى بالرعاية، و لم يذكر القسمة في السلاح. ولا فَرْقَ في الحقيقة، فإنه إذا احتاج واحد يباح له الانتفاع له في الفصلين،

وناوبله. بما احتاج المصف إلى هذا التأوين؛ لأنه إذ احتاج العاري إلى استعمان سلاح العيمة بسبب صيانة سلاحه لا يحور. [العاية ٥ ٢٢٩] وقد بساه إشارة إلى قونه: خلاف السلاح، لأنه يستصحمه إلى آخره.(الساية) ولا يجوز هذا أيضاً لفظ القدوري.(اساية) ولا ينمولونه قال الأتراري: عطف على قوله: ولا يحور، لا على قول: أن يبيعوا؛ لأن دنك عكس العرض. [ساية ١٧٩٨] قدمناه يعني أنه لا منك قبل الإحرار.(العاية) وصار يعني كما إذا أناج صعامه بعيره لا يحور له أن يبيع ويتمول.(اساية) إلى ذلك أي إلى البيع لشيء من هذه الأشياء.(الساية) للاشسواك أي عوض عين مشتركة بين العالمين.(الساية) للاشسواك أي لأحل اشترك العالمين فيها. [الساية ٩ ١٧٩] للصرورة، ومن ثم قانوا، "الصرورات تبيح المحدورات". فلكروه وهو استعمان النياب والانتفاع، وهذا لأن الح هذا حواب عن سؤال مقدر بأن يقال: كيف حارث القسمة، وفيها قطع حق العير، وهو لمدد؛ لأن مدد إذا حقهم شركهم، فأحاب بقونه: وهذا أي حوار القسمة لأن حق المدد الذي يأتي. [الساية ١٨٠٩] وحاحة هو لاء أي الحاصرين في الحهاد، أولى بالرعاية؛ لأنه لا اعتبار بمحتمل، ولا فرق؛ بين لسلاح، وبين لئياب والمتاع والدواب في حوار القسمة عند الحاجة. [البناية ٩٠٩٨]

فإن احتاج الكل يقسم في الفصلين، بخلاف ما إذا احتاجوا إلى السَّبي حيث لا يقسم؛ كورسرة كورسرة الحاجة إليه في فضول الحوائج. قال: ومن أسب منهم، معناه: في دار الحرب أحرر الحاجة إليه في فضول الحوائج، قال: ومن أسب منهم، معناه: في دار الحرب أحرر باسلامه نفسه؛ لأن الإسلام ينافي ابتداء الاسترقاق، وأولاده الصغار؛ لأنهم مسلمون بإسلامه تبعاً، وكل مال هو في يده؛ لقوله على: "من أسلم على مال فهو له"، * باسلام الأب

في العصلين أي في عصل النياب والسلاح. [الكفاية ٢٢٩/٥] فصول الحوائح وهو الوطء لا من أصوها. دار الحرب. إنما قيد هذا؛ لأنه لو هاجر إلى دار الإسلام، وأسلم لا يصير ماله وأولاده في دار الحرب محرراً بإسلامه، ودكر في القوائد الضهيرية : وهنا مسائل أربع: إحداها: إذا أسلم الحربي في دارالحرب، ولم يحرج حتى ظهرنا على الدار، فالحكم فيها ما ذكر أنه لا يعلم نفسه وأولاده الصعار، وما كان في يده من المنقولات إلى آخره، والثانية: الحربي إذا دحل دارنا نأمان وأسلم، ثم ظهر المسلمون على داره، فأهنه، ومائه، وجميع ما خلقه في دار الحرب من أولاده الصغار فيء،

والثائة: إذا أسلم الحري في دار الحرب، ثم دحل دار الإسلام، ثم ظهر المسلمون على داره، فحميع ماله هماك فئ إلا أولاده الصعار. والرابعة: إذا دحل المسلم دار الحرب بأمان، واشترى منهم أموالاً وله أولاد استصحبهم مع نفسه في دار الحرب، ثم ظهر المسلمون على الدار. فاحواب فيه عنى نحو ما بينا في حربي أسلم في دار الحرب، ثم وقع الضهور على الدار إلا في فصلين: أحدهما: أن أولاده الكبار لا يصيرون فيئاً؟ لأهم مسلمون. والثاني: أن ما كان وديعة له عند حربي لا يصير فيئاً عنى رواية أبي سليمان عنى، وعلى رواية أبي حقص بالله يصير فيئاً، [الكفاية ١٩-٣١-٢٣١]

التداء الاستوقاق احترر به عن الاسترقاق بقاء؛ لأن الإسلام لا يباقيه وهذا لأن الرق جراء الكفر الأصلي، فإهم ما استنكفوا أن يكونوا عبيدًا لله عزوجن جارهم لله عروجل بأن يكونوا عبيد عبيده، حلاف الرق حالة النقاء، فإنه صار من الأمور الحكمية. (انساية) الصغار عطف على قوله: نفسه، احترر به عن أولاده الكبار. (البناية)

*قال صاحب "التنقيح": رو ه سعيد بن منصور حدثنا عبدالله بن المنارك عن حيرة بن شريح عن محمد عند بن عبدالرحمن بن بوقل عن عروة بن الربير قال: قال رسول الله ﷺ من "سبم على شيء فهم بنه، قال: وهو مرسل صحيح.[نصب الراية ٢٠/٢] ولأنه سبقت يده الحقيقة إليه يد الظاهرين عليه. أو وديعة في مسه مدهى الأنه في يد صحيحة محترمة، ويده كيده. فإن ظهرنا على در احرب، فعقاره في الدار الشافعي عند هو له الأنه في يده ، فصار كالمنقول. ولنا: أن العقار في يد أهل الدار وسلطاله الإذهو من جملة دار الحرب، فلم يكن في يده حقيقة، وقيل: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف عند الآخر، وفي قول محمد، وهو قول أبي يوسف الأول عند هو كغيره من الأموال بناءً على أن اليد حقيقة لا تثبت على العقار عندهما، وعند محمد من تثبت، و محمد في الأسلام، م قد حسب في خلافاً للشافعي عند هو يقول: إنه مسلم تبعاً كالمنفصل، ولنا: أنه حزؤها فيرق برقها، والمسلم محل للشافعي عند هو يقول: إنه مسلم تبعاً كالمنفصل، ولنا: أنه حزؤها فيرق برقها، والمسلم محل للتملك تبعاً لغيره،

أو وديعه بالرفع عطفاً على قوله: هو في يده. (البياية) بد صحيحه احترر به عن يد العاصد. (الساية) محيومه احترر به عن الحربي. (البياية) كيده أي كيد المالك الأفحا عاملان له وبائيان في الحفظ، فإن كانت وديعة عد حربي، تصبر فيناً على رواية أبي حصص . وعلى رواية أبي سيمان - الا يكون فيناً. [البياية ١٨١/٩] فإن طهرنا بمدا يظهر العرق بين العقار وبين اسقول. فعفاره في هكدا دكروه في اشرح احامع الصغير المرح الحامع الصغير المرح العامع الصغير المراح العامع المناه وليس في الأصل أيضاً دكر الحلاف إلا أن الفقيه أبا اللبيث قال في اشرح الحامع الصغير اقال أبويوسف و ألأمالي الايصير فيناً، وهو قون الشافعي - [البياية ١٨٢/٩] وقال المدوري: فعقاره في على الاسلام الأن المسلم يتروج الكتابية، وتنقى كتابية، ولا تصير مسلمة تنفأ لروجها بدهو من باب الاعتقاد. العالية ٥ ١٣٣٧ وليا يعني الولد حرء للأم، وهي قد صارت مجميع أحرائها فيناً، ألا يرى أنه لا يجور أن يستثنى احين في إعتاق الأم محال، فكذا في لاسترقاق لا يصير مسلمة تنفأ لكن المسلم تقريره: مسلمنا أنه مسلم تبعاً لكن المسلم على للتملك، هذا حواب عن قول الشافعي عند إنه مسلم ليكون ملكاً تنعاً لغيره كما إذا تروح المسلم أمة الغيرة فيكون الولد رقيقاً بتبعية الأم، وإن كان مسلم أبهاسلام أبيه. (البياية)

بخلاف المنفصل؛ لأنه حر؛ لانعدام الجزئية عند ذلك، و ولاده كبر في الأهم كفار حربيون ولا تبعية. ومن فاس من عبيده في الأنه لما تمرّد على مولاه خرج من يده، فصار تبعاً لأهل دارهم، وما كال من ماله في مد حرب، فنبو في عصباً كان أو وديعة؛ لأن يده ليست بمحترمة، وما كال حصد في مد مسم، و دمي: فنبه في عمد أي حسمه حلا وقال محمد عمد: لا يكها فيد. قال العبد الضعيف علما: كذا ذُكرَ الاختلاف في "السير الكبير"، وذكروا في "شرح الجامع الصعير" قول أي يوسف عن مع قول محمد حلا فيها، وله: أنه مال مباح،

خلاف المعصل حواب عن قوله: كالمفصل. [الناية ١٨٢/٩] ولا تبعية لأن الكبير لا يتبع أبيه في الإسلام، من عمده أي من عبيد الدمي الدي أسيم. (الساية) لأهل دارهم أي لأهل دارالحرب. (الساية) ليست تعجير مة فصار كالواقع في قارعة الطريق. وقال محمد - في يعص السبح، وقالا: لا يكون فيناً، كذا ذكره إلج، وهو ليس بصحيح؛ لأنه ليس عذكور في السير الكبير المعطأ قالا، بن ليس لأي يوسف مع قول أي حنيفة - ، وهو أيضاً ليس بصحيح؛ لأن المذكور في "شرح الحامع الصعير" قول أي يوسف مع قول عمد. وفي بعضها وقع هكذا، فهو في عند أبي حنيفة - ، وقال محمد - " لايكون فيناً إلج، وهذا هو الصحيح المطابق لرواية السير الكبير" و"شرح الجامع الصغير". [العناية ٥/٣٣٢] الاحتلاف بين أبي حنيفة - " وبين محمد. (الساية) في السير الكبير وسكت عن ذكر أبي يوسف - " (الساية) بابع لمنفس. لكونه وقاية أما. (العناية) ما مناح أي المال الذي غصنه المسلم، أو الذمي من الحربي الذي أسنم مال مباح؛ لأنه ليس معصوم لعدم الإحرار. أما حقيقة: فظاهر، وأما حكماً: فلأنه ليس في يد نائبة؛ لكوته في يد العاصب، وهو ليس بائب، بحلاف المودع، وكل مال مباح يملك بالاستيلاء بلاحلاف. [العناية ٢٣٣/٥]

فَيُمْلَكُ بالاستيلاء، والنفس لم تَصِرُ معصومةً بالإسلام. ألا ترى ألها ليست بمتقومة إلا أنه عرم التعرض في الأصل؛ لكونه مكلفاً، وإباحة التعرض بعارض شرّه، وقد اندفع بالإسلام، بخلاف المال؛ لأنه خُلِقَ عرضةً للامتهان، فكان محلاً للتملك، وليست في يده حكماً، فلم تثبت العصمة. ود حرح المسلمون من دار احرب: لم حزّ أن يعمو من العسم، ولا يأكنو منه؛ لأن الضرورة قد ارتفعت، والإباحة باعتبارها، ولأن الحق قلا تأكد حتى يُورَث نصيبه، ولا كذلك قبل الإخراج إلى دار الإسلام، ومن فضل معه عَلف، و صعام: ردّه بن اعسمة، معناه: إذا لم تقسم، وعن الشافعي عند مثل قولنا، وعنه: أنه لا يرد؛ اعتباراً بالمتلصيص، ولنا: أن الاختصاص ضرورة الحاجة، وقد زالت، بخلاف المتلصص؛

والمفس الح حوب عن قوهما: إل غان تابع لنفس رخ... تقرير الحواب: أنا لا سنبه أن النفس صارت معصومة بالإسلام ألا ترى أن النفس لنس عنقومه؛ لأن العصمة النقومة لا تثبت إلا بدار الإسلام، وقدا إذا قتله مسلم عبداً، أو حطاً لا يحب القصاص، ولا الدية عندنا، خلاف بشافعي عد، وبكنها معصومة بالعصمة إليه أشار بقوله: إلا أنه محرم التعرض في الأصل هذا في الحقيقة حوب عما يقال: بو لم تكل معصومة لما كانت تحرم التعرض كالحربي، وليس كذلك. [البناية ١٨٤/٩-١٨٥]

في الاصل. يعني في نفس الأمر.(لساية) لكونه مكلها أي لكون الأدمي محنوقاً نتحمل إعناء التكسف. ولا يتمكن من إقامتها إلا بالنقاء، ولا نقاء إلا بالعصمة وحرمة التعرض. [الساية ٩ ١٨٥]

علاف المال يصاح للفرق بين النفس و مال. للتملك. فكان المقتصى موجوداً، و مانع متفياً؛ لأن مانع كوله في بدد حقيقةً، أو حكماً مع الاحترام. [العباية ٢٣٣/٥] في يده الل في بد العاصب.

قد تأكد: باخروج من دار حرب. يورث نصيبه إذا مات في هذه الحالة. اعسارا الح فرنه إذا دحل الواحد أو الاثنال دار اخرب معيرين بعير إدل الإمام، فاحدوا شيئاً، فهو هم، ولا يحمس؛ لأنه ليس بعيمة؛ إذ العيمة هو ماحود قهراً بردل لإمام، فهو مناح سقبت أيديهم إليه. [العناية ٥ ٢٣٤] بخلاف: يعني قياسه المتلصص غير صحيح لوجود الفارق. [البناية ١٨٦/٩]

لأنه كان أحقَّ به قبل الإحراز، فكذا بعده، وبعد القسمة تصدقوا به إن كانوا أغنياة، وانتفعوا به إن كانوا معاويج؛ لأنه صار في حكم اللَّقْطَة؛ لتعذَّرِ الرد على الغانمين، وإن كانوا انتفعوا به بعد الإحراز تُرَدُّ قيمتُه إلى المغنم إن كان لم يقسم، وإن قُسَّمَتِ الغنيمةُ، فالغني يتصدق بقيمته، والفقير لا شيءَ عليه؛ لقيام القيمة مقام الأصل، فأخذ حكمه.

فصل في كيفية القسمة

قال: ويقسم الإمامُ العيمة، فيُحْرِخُ حمسها؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِللَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ استثنى الخمس. ويقسم أربعة الأحماس بين العامين؛

وبعد القسمة. ابتداء مسئلة مستقنة بداقا أي بعد قسمة الإمام يعني إذا جاءوا بما قصل من عنف، أو طعام أحدوا من القسمة بعد قسمة الإمام العيمة في دارالإسلام تصدقوا به إلى كانوا أعياء، وانتمعوا به إلى كانوا عاويح أي إلى كانوا عتاجين، كذا في "المعرب" يقال: حاج يخوج حوجاً أي احتاج، والحائحة، والحوجاء والحاجة بمعنى واحد عنى هذه اللعة، قبل: حوائح في جمع حائجة، كذا نقل اس دريد عن الأصمعي و لم يدكر المحاويح، وكأها جمع محوج اسم فاعل بإشناع الياء. [الساية ١٨٦٩] مقام الأصل. فكما يحور لم للمقير الانتماع بعين الشيء عنى ما مر أنفا، كذلك يحور له الانتفاع بقيمته أيضاً.

فأحد حكمه أي المذكور وهو القيمة. فصل لما بين أحكام العائم، لا بد من بيان كيفية قسمتها. (العباية) فأن لله. قال الله تعالى: ١٥ نيش أند عيشه من نين، فأن لله حُسْمَ و بدائم و بدائم و بدائم و سمى أن يشد حسن درو أن سسوه الآية. استثنى الخمس: استعار الاستثناء للإحراج؛ بوجود معناه، فكان استثنى معنى لا لفطاً. (الساية) أي الله تعلى أحرج الحمس من أن يثبت حق العالمين فيه، ، فكان استثناء معنى للاحراج، وهو من استثنيت الشيء أي رويته لنفسى، فهذا يرجع إلى قول الله تعالى، لا قسمة الإمام، بل الحمس داحل في قسمته، إذ حاصل بيان قسمتها هو أن يعطى خمسها لبيتامي والمساكين وأبناء لسبيل على ما سيأتي. [فتح القدير ٢٣٤/٥-٢٣٥]

س العامل بالكتاب و بسة و لإحماع، أم الكتاب. فلأن الله تعلى قال مراد مراد والمائل مراد والمائل مراد والمائل المائل المائل

أحرجه الصرابي في المعجمه عن ابن عباس قال: كان رسول الله " إذ بعث سريرة فعلمو خمس العليمة، فصرت ذلك الحمس في خمسة، ثم قرأ الماليات الماليات الله وسلام الله وسهم الرسول واحداً وبدي القربي سهمًا، ثم جعل هديل السهمين قوة في الخيل و بسلام، وجعل سهم اليتامي، وسهم لمساكيل، وسهم الله السلل لا يعطيه عيرهم، ثم جعل لأربعة أسهم بناقية للفرس سهمان، ولراكيه سهم، ولنراجل سهم. [نصب الراية ٢/٣]

" أحرجه الجماعة إلا النسائي [نصب الراية ٣ ٤١٣] أحرج للحاري في أصحيحه عن نافع عن الن عمر المال المالي العمالية على المالية ١٤٠٤] أحرج للحاري في أصحيحه عن نافع عن الن والراجل سهمًا"، * فتعارض فعلاه، فيُرْجَعُ إلى قوله، وقد قال عن اللهارس سهمان وللراحل سهم" * * كيف؟ وقد روي عن ابن عمر الله : "أن البي عليه قسم للفارس سهمين وللراجل سهماً"، * * وإذا تعارضت روايتاه ترجح رواية غيره،

الى فوله طريقة استدلاله محالفة تقواعد الأصول، فإن الأصل أن الديبين إذا تعارضا، وبعدر بتوفيق والترجيح، يصار إلى ما بعده، لا إلى ما قده، والقول أقوى بالاتفاق. [العباية ٢٣٦٥] كلف أي كلف يختج لأي يوسف ومحمد عن محديث الل عمر أن الساية ١٩٩٩] روايه عيره قال الأتراري. وسلم رواية ابن عباس عن المعارض، فيعمل بها وقال، صاحب اللهاية أن قوله: وإذا تعارضت روايناه أي روايت الله عمر أن وهي روايتهما عنه على وفق مدهمه، ورواية ألي حبقة الله عنى وفق مدهمه، قول والله أي حبقة الله على وقل مدهمه، قوله. ترجح أي ترجيح رواية عيره، وهو ابن عباس الله قلمت لا معارضة أصلاً في روايتي ابن عمر أن أن الصحيح هو الرواية التي فيها ثلاثة أسهم للفارس، وكيف يقول صاحب النهاية ومن تبعه من الشراح؟ أن رواية ابن عباس أن المسمت من المعارضة فيعمل كما، واحال أنه م يصح كما ذكرنا، وهذا كنه من آفة التقليد، وعدم رجوعهم إلى مدارك الأحاديث. [البناية ١٩٣/٩]

"عربت من حديث من عباس وفي الناب أحاديث. [مصب الراية ٣ ٤١٦] منها ما أحرجه أبودود في سنه عمل عمل من حارية الأمصاري، وكان أحد القراء الدين قرعوا القران، قال: شهدنا احديبية مع رسول الله أد فحر حنا نصرف عنها إذا لباس يهرول الأباعر، فقال بعص الناس بعص: ما تناس قالوا أو حي إلى رسول الله ألا فحر حنا مع الناس بوحف، فوحدنا البني أن واقفاً عنى راحته عبد كراع العيم، فلما احتمع عبيه تناس قرأ عبيهم أن أسمد أن مع أن من من من من من عد المن قرأ عبيهم أن أسم الناس بوحف، فقال رحل: يا رسول الله أن أفتح هو؟ قال: عمد من من عد المدالة من حد الده مسماله، فلم الله أن ألا عبد الله المن أله من من من من من النهم به سهما المناس أبي شيبة، وسيأتي نقطه في الذي بعد هذا. [بصب لراية ٣ ١٧٤] من عمر المنه به سهما عبد الله شيبة في أمضها حداثاً أبو أسامة وابن غير قالا: ثنا عبدالله عن نافع عن بن عمر المناس الله أسهما حداثاً أبو أسامة وابن غير قالا: ثنا عبدالله عن نافع عن بن عمر المناس الله أن شيبة في أمضها حداثاً أبو أسامة وابن غير قالا: ثنا عبدالله عن نافع عن بن عمر المناس الله أسهم] حداله الله أبي شيبة في أمضها حداثاً أبو أسامة وابن غير قالا: ثنا عبدالله عن نافع عن بن عمر المناس الله أنها أسهم] حداله الله المن قال ثلاثة أسهم]

ولأن الكر والفر من جنس واحله، فيكون غناؤه مثلي غناء الراحل، فيفضل عليه بسهم، ولأنه تعذر اعتبار مقدار الزيادة؛ لتعذر معرفته، فيدار الحكم على سبب ظاهر، وللفارس سببان: النفس والفرس، وللراجل سبب واحد، فكان استحقاقه على ضعفه، ولا يُسهم إلا لفرس واحد، وقال أبويوسف عنه: يسهم لفرسين؛ لما روي أن النبي الما أسهم لفرسين؛ لما الواحد قد يعيا، فيحتاج إلى الآخر. ولهما: أن البراء بن أوس قاد فرسين، و لم يسهم رسول الله على إلا لفرس واحد، ** ولأن القتال لا يتحقق بفرسين فرسين، و لم يسهم رسول الله على إلى القتال عليهما، فيسهم لواحد،

ولأن الكو حوات عن دينهما العقبي. حنس واحد الأن الفر إنما يعن بلكر لا لدائه؛ لأنه غير مستحسن في نفسه.(الساية) فيقصل عليه. كان سبب العناء في الفارس نفسه وفرسه، فيعصى سهمين، وفي الراحل نفسه، فيعضي سهما، وفيه تأمر؛ لأن برأي لا مدحل به في مقدرات الشرعية. [ساية ٩ ١٩٣٠ ١٩٣٠] لتعدر معرفته. أي لتعدر معرفة مقدار الريادة؛ لأن سك إنما بطهر عبد المسايفة والقائمة عبد التقاء الصفين. وكل منهم مشعول بشأنه في دنك الوقت فتعدر الوقوف عنيه. [الكفاية ٥ ٢٣٧-٢٣٨] سبب ظاهو. وهو محرد كونه فارسا، وكونه راجلا، إليه أشار في 'الأسرار . إنساية ٩ ١٩٣ ولا يسهم. هذا عصا القدوري (الساية) أي إذا دحل دار احرب نفرسي، أو أكثر وهو قول مائث والشافعي، وقال أبويوسف: وهو قول أحمد: يسهم لفرسين. [فتح القدير ٢٣٧/٥]. ولأن القتال إلح. وحاصل الدليلين وقوع التعارض بين روايتي فعله ؟٪. والرجوع إلى ما تعدهما. وهو القياس بقوله: و لأن القتال إخ. [العدية ٥ ٢٣٧-٢٣٨] السبب الظاهر وهو محاورة مدرس.(العدايه) "روى الدر قطبي في أسلم حدثنا إلراهيم لن حماد ثنا على بن حرب حدثني أبي حرب بن محمد ثنا محمله اني الحسن عن محمد بي صالح عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن أبيه عن جده أبي عمرة بشير بن عمرو ان محصن قال أسهم رسول لله الله الله المرس ربعه أسهم، وي سهما، وأحدث حمد أسهم [٢٥٠ كتاب السير] **عريب بل جاء عنه عكسه كما ذكره ابل مندة في اكتاب الصحابة ا في اترجمته ا فقال: روى عني ابن قرين عن محمد بن عمر المدني عن يعقوب بن محمد بن صعصعة عن عبدالله بن أبي صعصعه عن البراء ابن أوس أنه قاد مع البيي ﷺ فرسين، فضرب على له خمسة أسهم.[نصب الراية ١٩/٣]

ولهذا لا يسهم لثلاثة أفراس، وما رواه محمول على التنفيل، كما أعطي سلمة المن الأكوع سهمين، وهو راجل. * والبراذينُ ومعنافُ سواء؛ لأن الإرهابَ مضاف إلى جنس الخيل في الكتاب، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّ كُمْ﴾، والسمُ الخيل يطلق على البراذين، والعتاق، والهَجِين، والمُقْرِفِ إطلاقاً واحداً،

لهدا. أي ولأحل عدم تحقق القتال على فرسيل، وعدم كول السبب الظاهر مفضياً إلى القتال على الفرسيل. وما رواه [حواب على حديث أبي يوسف ومحمد حنه] قال الأكمل: هذا استظهار في تقوية الدليل؛ لأل ما رواه لما سقط بالمعارضة لا يُحتاج إلى حواب علم، أو تأويل له التهى. قلت قد دكرنا أنه ما تميز هناك معارضة، فمن أبن يأتي الاستطهار في قوة الدليل من تأمله يدري. [الساية ١٩٥٩-١٩٥]

والبرادين هذا عظ القدوري، والبرادين جمع بردون، وهي خيل العجم، قال في "المحمل؛ بردن الرجل بردنة إذا ثقن، واشتقاق البردون منه، والعتاق بكسر العين وتحفيف التاء المثناة من فوق جمع عتيق أي كريم، والعتاق كرام الحيل العربي، وقال الإمام الإسبيحالي في أشرح الصحاوي"؛ ويستوي الفرس العربي والسحيب، والبردون واهجين وعيرها مما يقع عليه السم الحيل، وأما من كان له حمل، أو نغل، أو خمار فهو والراحل سواء. [ابناية ١٩٥٩ ١٩٥٩] سواء: في القسم، فلا يفصل أحدهما على الآحر، وقيل: إنما ذكر هدا؛ لأن من أهن الشام من يقول: لا يسهم لنبرادين، ورووا فيه حديث شاداً. [فتح القدير ١٩٥٥] لأن الإرهاب المدكور في الآية التي تدكرها. [ابناية ١٩٦٩] في الكتاب: قال الله تعالى: ٥٠ على الخل الإرهاب المدكور في الآية التي تدكرها. [ابناية ١٩٦٩] في الكتاب: قال الله تعالى: ٥٠ على الحد أي بعدو الله وعدو كم. والمحين وهو ما يكون أبوه من البرادين، وأمه عربية، والمقرف وهو ما يكون أبوه عربياً، وأمه بردوية (فتح القدير) إطلاقاً واحداً. وفي كل حصوصية بيست في الآخر، فالعتيق إل قصل يجودة الكر والمر، فالبردون يفصل بريادة قوته على الحمل والصبر ولين العطف. [فتح القدير ١٩٣٥]

ولأن العربيّ إن كان في الطلب والهرب أقوى، فالبرذوْن أصبر وألينُ عِطْفاً، ففي كل واحد منهما منفعة معتبرة فاستويا. ومن دخل دار الحرب فارسه، فينس فرسه: اسحى سهم الفرسان، ومن دحل رحر، فاشترى فرسا: سحى سهم رحن، وجواب الشافعي على عكسه في الفصلين، وهكذا روى ابن المبارك عن أبي حنيفة عند في الفصل الثاني: أنه يستحق سهم الفرسان. والحاصل: أن المعتبر عندنا حالة المجاوزة، وعنده حالة انقضاء الحرب، وله: أن السبب هو القهرُ والقتال، فيعتبر حال الشخص عنده، والمجاوزة وسيلة إلى السبب كالخروج من البيت،

وألين عطفا [بالكسر والفتح أي العطافاً] وكونه ألين عطفاً من العربي غير صحيح؛ لأن هذا دائر مع التعليم، والعربي أقبل للأدب من العجمي. دخل دار الحرب هذا لبيان وقت إقامة السبب الطاهر مقام ما يوجب ريادة السهم، وهو وقت محاورة الدرب عبدنا. [انعناية ٢٣٩/٥] فرسه رجل حاور الدرب نفرس معصوب، أو مستعار، أو مستأجر، ثم استرده المالك، فشهد الواقعة راحلاً. فيه روايتان: في رواية له سهم فارس، وفي رواية: سهم راجل، ومقتصى كونه جاور الدرب لقصد القتال عليه ترجع الأوي. فاستوى فرسا وكدا إدا وهب له، أو ورث، أو استعار، أو ستأخر.(الساية) في القصلين يعني لا يعتبر عبده دحوله في دار الحرب فارساً، ولا دحوله راحلاً، والمعتبر عنده كونه فارساً أو راحلاً عند شهود الوقعة. [الساية ١٩٧/٩] وهكذا أي مثل حواب الشافعي 🕟 (الساية) القصل البابي وهو ما إذا دحل في دار الحرب راجلاً، ثم اشترى فارساً، وقاتل فارساً. [الكفاية د/٢٣٩] حالة المحاورة أي بحاورة الدرب، إلا أنه أطلق لشهرة المسألة عبد الفقهاء والمتأخرين، وقال الحليل: الدرب: الباب الواسع على السكة، وعلى كل مدحل من مداحل الروم، والمراد هنا فيه هو النزرج الذي بين دار الحرب ودار الإسلام. [البناية ١٩٨/٩] القصاء الحرب أي تمامها، وهذه رواية عنه، والصاهر من مذهبه أنه يعتبر محرد شهود الوقعة، والدليل يدن على ذلك وكأن المصلف أشار بقوله. حال القضاء احرب إلى إحدى الروايتين عله، وبالدليل إلى الأحرى. [العباية ٥/٠٤] أن السبب أي سب استحقاق العبيمة. (البياية) عبده أي عبد القتال فارسا أو رحالاً [الساية ١٩٨/٩] كالحووج أي لقصد القتال في در الحرب، فإنه وسينة إلى السبب، وحالة العاري عبد دلك بالاتماق لا تعتبر، فكدا عبد المحاورة. [فتح القدير ٥/ ٢٤٠] وتعليق الأحكام بالقتال يدل على إمكان الوقوف عليه، ولو تعذر أو تعسر: تعلق بشهود الواقعة؛ لأنه أقرب إلى القتال. ولنا: أن المجاوزة نفسها قتال؛ لأنه يلحقهم الحنوف بها، والحال بعدها حالة الدوام، ولا معتبر بها، ولأن الوقوف على حقيقة القتال متعسر، وكذا على شهود الوقعة؛ لأنه حال التقاء الصفين، فتقام المجاوزة مقامه؛ إذ هو السبب المفضي إليه ظاهراً، إذا كان على قصد القتال، فيعتبر حال الشخص حالة المجاوزة، فارساً كان أو راجلاً، ولو دخل فارساً، وقاتل راجلاً؛ لضيق المكان: يستحق سهم الفرسان بالاتفاق. ولو دخل فارساً ثم باع فرسه، أو وهب، أو آجر، أو رهن،

ونعليق الاحكاه هذا حوال بطريق المع بلما يقال من جهة أصحاما: أن القتال أمر حمي لا يوقف عليه، فيقام السبب الظاهر وهو المجاورة مقامه، وتقرير هذا الجواب بأن نقول: لا بسلم أنه لا يوقف عليه، وكيف لا يوقف وتعليق الأحكام بالفتال كإعطاء الرضح للصبي إذا قاتل، وكذلك المرأة، والعند والدمي يدل على إمكان الوقوف عليه، فلو لم يوقف عيه لم يتعلق به حكم (الناية) ولو تعذر. هذا حواب بطريق التسليم بأن يقول الشافعي منه سلمنا أن الوقوف عنى القتال متعذر، ومتعسر، مشما قلتم وهو معنى قوله: ولو تعدر أي الوقوف على القتال مأن يكون في الليل، أو في مطر، أو نحو ذلك يعلق أي الوقوف بشهود الوقعة. [البناية ٩٩٩] قال يأن يكون في الليل، أو في مطر، أو نحو ذلك يعلق أي الوقوف بشهود الوقعة. [البناية ٩٩٩] ولا معتبر كان قتالاً، وإذا وحد أصل القتال فارساً لم يتعبر حكمه نتعبر أحوالهم بعد ذلك؛ لأن ذلك حالة دوام القتال، ولا معتبر كان لا لا يكى تعليق الحكم بدوام القتال؛ لأن الفارس لا يمكمه أن يقاتل فارساً دائماً، لأنه لابد له من أن يسرل في بعض المضايق. [العناية ٥/٩٤] ولا معتبر كان الإمام لا يمكنه أن يراقب بنفسه حال كل أحد أنه قاتل، أو لم يقاتل، وكذا بنائبه بأن يوكل عدلاً ينق مقوله يحبره من قاتل ومن لم يقاتل؛ لأن في إقامة العدل على كل أحد حرحاً عظيماً، ولا يعتبر إخبار كل واحد من مقوله يحبره من قاتل ومن لم يقاتل؛ لأن في إقامة العدل على كل أحد حرحاً عظيماً، ولا يعتبر إخبار كل واحد من اختد أيضاً؛ لأنه منهم فيه بجر النفع. [البناية ١٩٩٩] المجاورة مقامه: كما أقيم السفر مقام المشقة. (البناية)

قصد القتال احتراز عمل ليس قصده القتال بالاتفاق: أي باتفاق بنا وبين الشافعي عند [الساية ٢٠٠/٩]

ففي رواية الحسن عن أبي حنيفة عمد يستحق سهم الفرسان؛ اعتباراً للمجاوزة، وفي ظاهر الرواية: يستحق سهم الرجالة؛ لأن الإقدام على هذه التصرفات يدل على أنه لم يكن من قصده بالمحاوزة القتال فارساً، ولو باعه بعد الفراغ: لم يسقط سهم الفرسان، وكذا إذا باع في حالة القتال عند البعض، والأصح: أنه يسقط؛ لأن البيع يدل على أن غرضه التجارة فيه إلا أنه ينتظر غرته. ولا يسهم سما من ولا امرأة، ولا صي غرضه ولا محمود، ولا دمي، ولكن يرضخ على حسب ما برى الإمام؛ لما روي "أنه المناكان ولا يسهم للنساء والصبيان والعبيد، وكان يرضخ لهم"، " ولما استعان عن باليهود على اليهود لم يعطهم شيئًا من الغنيمة "* يعني: أنه لم يسهم لهم، ولأن الجهاد عبادة،

هده التصرفات وهي البيع واهنة والإحارة والرهن (الساية) لم يكن من أونه لو كان مقصوده دلك لما فعن هده العقود] قصده وسبب استحقاق سهم الفارس هو المجاورة على قصد القتال عليه، لا مصق المجاورة. [فتح القدير ١٤١٥] عند اللعص أي عند بعض مشايحنا؛ لأن بيعه عند زمان محاطرة الروح دل على أنه إنما باعه لرأي رآه في الحرب لا لتحصيل المان؛ لأن الروح فوق المال. [لساية ١٠١٩] برصح هم، بالصاد والخاء المعجمتين من رضح فلان لفلان من مانه إذا أعطاه قبيلاً من كثير، والاسم الرصح. [الساية ١٠٤٩] على اليهود فيه حوار الاستعانة بالكافر، وهو مدهما حلافاً لحماعة، وفيه بحث كثير ذكرناه في "شرح صحيح البخاري". [البناية ١٤٤٩]

^{*} أحرح مسلم عن يزيد بن هومر قال: كتب نحدة بن عامر الحروري إلى ابن عباس يسأله عن العبد و لمرأة يحصران المغيم هن يقسم هما فحسب سه به سن هند سبى، لا ن حدد محتصر. [رقم: ١٨١٢، بات النساء الغازيات يرضخ لهن ولا سهم]

^{*} أروى البيهقي في اكتاب المعرفة الحبرد أبو عبدالله الحافظ وأبوسعيد قالا: ثنا أبوالعباس أن الربيع قال: قال الشافعي الثناء عيما حكي عن أبي يوسف الثاقال: أحبرد الحسن بن عمارة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال استعال المدال بدائل الهدد فينداع فرضح هذا مستهده [نصب الراية ٢٢٣]

والذمي ليس من أهل العبادة، والصبي والمرأة عاجزان عنه، ولهذا لم يلحقهما فرضه، والعبد لا يُمكّنه المولى، وله مَنْعُه، إلا أنه يرضخ لهم تحريضاً على القتال مع إظهار الخطاط رتبتهم، والمكاتب عنزلة العبد؛ لقيام الرق وتوهم عَجْزه، فيمنعه المولى عن الحروج إلى القتال، ثم العبد إنما يرضخ له إذا قاتل؛ لأنه دخل لخدمة المولى، فصار كالتاجر، والمرأة يرضخ لها إذا كانت تداوي الجرحي، وتقوم على المرضى؛ لأنما عاجزة عن حقيقة القتال، فيقام هذا النوع من الإعانة مقام القتال، بخلاف العبد؛ لأنه قادر على حقيقة القتال، والذمي إنما يرضخ له إذا قاتل، أو دل على الطريق و لم يقاتل؛ لأن فيه منفعة القتال، والذمي إنما يرضخ له إذا قاتل، أو دل على الطريق و لم يقاتل؛ لأن فيه منفعة للمسلمين، إلا أنه يزاد على السهم في الدلالة إذا كانت فيه منفعة عظيمة، ولا يلغ به السهم إذا قاتل؛ لأنه جهاد، والأول ليس من عمله، ولا يسوي بينه وبين المسلم به السهم إذا قاتل؛ لأنه جهاد، والأول ليس من عمله، ولا يسوي بينه وبين المسلم

لم يلحقهما فرضه أي لم يفترص عليهما الحهاد، منعه إلا: دفع لما يقال: فيسعي أن لا يرضع لهم. وتوهم عجزه. [أي على أداء بدل الكتابة] يُعتمل أن يعجر المكاتب على أداء بدل الكتابة، فيعود إلى الرق، وحيثة كان للمولى ولاية المنع، فيمنع في الحال لوجود التوهم. [العناية ٥ ٢٤١]

لأنه دحل. يعني مع العسكر في دار الحرب (الناية) كالتاجو. أي الذي يدحل في دار الحرب للتجارة، فإنه إذا قاتل، يأحذ السهم، وإلا لا. لأها عاجزة: واعترض عليه بأها بو كانت عاجرة عنها لما صح أماها، وأحيب بأن الأمان صحته لا تتوقف عنى القدرة عنى حقيقة القتال، بن تشت بشهة القتال. [العاية ٢٤٢٥] الإعانة. أي المداواة والقيام على المرضى. محلاف العبد: يرتبط بقوله: لأها عاجرة.

على حقيقة القتال: حتى لم يرصح له إدا م يوحد مه القتال علاف المرأة، فإن حدمتها لمرصى العسكر يقوم مقام القتان، وليس كذلك حدمة العبد مولاد. [البناية ٢٠٦٩] للمسلمين: أي في قتاله، أو في دلالته على العريق. ليس من عمله: أي الدلالة لبست من عمل الحهاد، فكانت عملاً كسائر الأعمال، فيبلغ أجره بالغاً ما بلغ. [العناية ٢٤٢/٥]

في حكم الجهاد. وأما الخسس: منسم عنى الآن أسهم: سهم سامى، وسهم منسب شر، وسهم لان السيس، مدحل فقر أن ذوي القربي فيهم، وتُقدّمُون، ولا مدفع إلى أعنيانهم. وقال الشافعي علم خمس الخمس يستوي فيه غنيهم وفقيرهم، ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويكون لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم؛ لقوله تعالى: ٥٠ دي أهربي أو من غير فصل بين الغني والفقير. ولنا: أن الخلفاء الأربعة الراشدين على قسموه

في حكم الحهاد واحاصل أنه لا يزاد على سهم الراحل إن كان راحلاً، وسهم الفارس إن كان فارسا. وأما الحمس ولما فرع عن بيال أحكام أربعة أخماس، شرع في بيال حكم الحمس. [ابناية ٩ ٢٠٦] دوي القوبي أي دوي قربي رسول الله " فيهم أي في الأصناف الثلاثة، ومعني هذا كلام أن أيتام دوي القربي يدحنون في سهم اليثامي، ويقدمون عليهم، وسنب الاستحقاق في هذه الأصاف الاحتياح عير أن سنة محتلف في نفسه من اليتم والمسكنة، وكوله ابن السين ثم إلهم مصارف لا مستحقون حتى أله بو صرف إن صف واحد منهم جار عندنا، كما في الصدقات. [العناية ٢٤٣/٥] إلى أعيانهم أي أعبياء دوي القربي. (الساية) للتي هاشم واعدم أن رسول الله " هو محمد بن عبدالله بل عبدالمصب بل هاشم بل عبد مناف، وكان عبد مناف به خمسة بين: هاشم والمطب ويوفل وعبد شمس و بوعمرو سمه عبيد و م يعقب، وعثمان من بني عبد شمس؛ لأنه عثمان بن عمان بن أبي العاص بن أمية بل عبد شمس بل عبد مناف، وجبير 🕥 هو من سي يوفل، فإنه جبير بل مطعم بل عدي بل يوفل بل عبد ماف. [اساية ٢١٣,٩] دول عبرهم من سي عبدشمس وسي بوقل] وعلى بوافقه على أن القرابة المرادة هنا تحص سي هاشم وبيي لمطلب، فالحلاف في دحول لعني من دوي القربي وعدمه. [فتح القدير ٢٤٣/٥] فسسوه ثراً له لم يبكر عليهم أحد مع علم جميع الصحابة بدلك. [فتح القدير ٢٤٤/٥] الذي يحب أن يعول عليه أن اختفاء الراشدين لم يعطوا دوي القربي، فكان بيان المراد بيان أهم مصارف حتى جار لاقتصار عبي واحد منهم بأن يعطي تمام الحمس للمساكين، أو لليتامي، أو لاس السبيل، فحار لمراشدين أن يصرفوه إلى عيرهم حصوصاً وقد رأوهم متمولين، ويقول مع دلك: إن الفقير منهم مصمرف، بمعي أن يقدم عني الفقراء، ويدفع قول لطحاوي: إهم يحرمون؛ لأن فيه معني الصدقة.=

على ثلاثة أسهم على نحو ما قلناه، * وكفى بهم قلوة، وقال المعتار المعشر بني هاشم إن الله تعالى كره لكم غسالة الناس وأوساخهم، وعوضكم منها بخمس الخمس"، * * والعوض إنما يثبت في حقّه المُعَوَّضُ، وهم الفقراء، والنبي المحقاهم للنصرة،

= ويدل عبى بطلابه ما روي أنه . صرفه في حباته إليهم، فلو كان فيه معنى الصدقة لما فعل، لكن يشكل على أن مقتصاه كون العبي من دوي القربي أيضاً مصرفاً عير أن الحلفاء م يعطوهم احتياراً لعرهم في المصرف، والمدهب حلافه؛ لأن العبي لو كان مصرفاً صح الصرف إليه، وأحرأه، وليس كدنك عدن والعوص ولفط العوص وقع في عبارة بعص التابعين، ثم في كون العوص إنما يشت في حق من يثبت في حقه المعوض عموع، ثم هذا يقتصي أن المراد بقوله تعالى: ١٠٠ ب دره فقراء دوي القربي، فيقتصى اعتقاد استحقاق فقرائهم، أو كوهم مصارف مستمر وينافيه اعتقاد حقية منع حلفاء الراشدين إياهم مطلقاً، كما هو ظاهر ما روينا أهم ثم يعطوا دوي القربي شيئاً من غير استثناء فقرائهم، وكذا ينافيه إعصاؤه با الأعنياء منهم، كما روي أنه أعطى العناس، وكان له عشرون عند يتجرون.

وقول المصف: 'والتي التم أعطاهم للمصرة' إلى يدفع هذا السؤال الثاني: لكن يوجب عليه اساقصة مع ما قسه؛ لأن الحاصل حيثد أن القرابة المستحقة هي التي كانت نصرته، ودلك لا يخص المقير منهم، ومن الأعبياء من تأخر بعده . كالعباس، فكان يجب على الحنفاء أن يعطوهم. [فتح القدير ٥,٥٤] إنما يتست يعني أن المعوض، وهو الركاة لا يجور دفعها إلى الأعبياء، فكذلك يجب أن يكون عوض الركاة، وهو خمس العبائم لا يدفع إليهم؛ لأن العوض إنما يشت في حق من فات عنه المعوض، وإلا يكون عوضاً لذلك. [العنائة 8/12]

"روى أبويوسف عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ما جمس من المد عبيد عبيد المدر المدر

ألا ترى أنه على علل، فقال: "إلهم لن يزالوا معي هكدا في الجاهلية والإسلام، وشبّك بين أصابعه" دل عبى أن المراد من النص قربُ النصرة، لا قرب القرابة. قال: فاه دكر الله تعالى في حسر، فاله رفيد حالاه على من حسر، فاله كان يستحقه برسالته، ولا رسول بعده. والصفيّ شيء كان على يصطفيه لنفسه من الغنيمة مثل درع، أو سيف أو جارية.

من النص أي قوله: (عبابة) ذكر الله بنا فرع من بيان وجه سفوط سهم دوي نقرق بين وجه سفوط ما سوى اثلاثة المدكورة في النص [العباية ٥ ٢٤٦] سفط عوية الأنه الله كان يستحقه برسائله ولا رسول بعدة، وانصفي شيء كان يصفيه بعسه من نعيمه مثل درج، و سنف، أو جارية قبل المسمة، ويجراح حمل كما اصففي دا لفقار، وهم سيف منه بن حجاج حال أتى به عني العدال قتل منها، ثم دفعه إيه، وكما صففي صفيه سب حي بن حصب من عيمه حيار [فتح نقدر ٥ ٢٤٧] الصفي صفيه سب حي بن حصب من عيمه حيار [فتح نقدر ٥ ٢٤٧]

وشنث بين أصابعه. [رقم: ٣٩٧٨، باب في بيان مواضع قسم الحمس وسهم ذي القربي]

الله الماركان في الماركان في الماركان في أوائل كناب فيه الفيء الماركان في أوائل كناب فيه الفيء الماركان أن الماركان في مطرف عن سعبى قال: كان لفنبي الله الماركان الماركان الماركان الماركان في سهم يدعى الصفي إلى شاء عبدا، وإلى شاء أمة، وإلى شاء فرسا يعتاره قبل حمس. [رقم: ٢٩٩١، باب ماجاء في سهم الصفي]

وقال الشافعي عند. يصرف سهم الرسول إلى الخليفة، والحجة عليه ما قدمناه، وسهم فوي الفربي كم سلحمه عنى من سبي مستحمه على أمن الله وينا. قال: وعده باعفر. قال العبد الضعيف عصمه الله: هذا الذي ذكره قول الكرخي، وقال الطحاوي عند القدوري سهم الفقير منهم ساقط أيضاً؛ لما روينا من الإجماع، ولأن فيه معنى الصدقة؛ نظراً إلى المصرف، فيُحْرَمُ كما يُحْرمُه العُمالَة، وجه الأول - وقيل: هو الأصح-: ما روي أن عمر من أعطى الفقراء منهم، والإجماع العقد على سقوط حق الأغنياء، ما روي أن عمر من أعطى الفقراء منهم، والإجماع العقد على سقوط حق الأغنياء،

ما فدساد أي من أن الحلقاء الراشدين قسموا الحمس على ثلاثة، فلو كان كما ذكر لقسموه على أربعة، ورفعوا سهمه لأنفسهم، ولم ينقل دلك عن أحد، وأيضاً فهو حكم على عشتق، وهو الرسول، فيكون مندأ الاشتقاق علة، وهو الرسالة (فتح القدير) دوى لقرى فقد تقدم ما يعني عنه. [فتح القدير ٢٤٧/٥] لم روسا إشارة إلى قوله: والنبي أعضاهم للصرة إلى احرما قال.(الساية) قال الا يقال: قوله: وسهم دوي القرلى وقع مكرراً؛ لأنا بقول ما ذكره أولا: كان في حير الاستدلال على القسمة على ثلاثة أسهم، وهذا نقل لكلام صاحب القدوري قال أي القدوري. [العناية ٢٤٧/٥]

منهم أي دوني قربي اسي من الاهماع يعني قوله: وما أن لحنفاء لراشدين إلح ولا يص بهم أنه حقي عليهم المص، أو منعوا حق دوي القربي، فكان إجماعهم دالاً عنى أنه م ينق استحقاقهم لأعنيائهم. (العناية) الى لمصرف لأن اهاشمي الدي يصرف إنيه فقيراً؛ إذا لو لم يكن فقيراً لا يحور صرفه إليه بعد النبي التفاق الروايات عن أصحابنا، فنما كان فيه معنى الصدقة حرم. [العناية ٢٤٧،٥ ٢٤٧]

العدالة الصم الله لما يعطى للعامل أي إذا كال العامل هاشمية. (الكفاية) وحد الأول يعني قول الكرحي. (العاية) هو الاصح الأن صاحب المسلوط احتار قول أي بكر الراري أن الفقراء لم يكونو مستحقيل. [العاية ١٤٨٥] أحرح أبو داود في اكتاب احراح من السنة عن يونس عن الرهري عن سعيد بن السبب حدثنا جبير بن مطعم من المحتار على المسبب عدائم من المحتار على المحتار على المحتار على المحتار على المحتار على قربي رسول ولي المصب، من وكان أبوبكر يقسم المحمل نحو قسم رسول الله من عبر أنه لم يكن يعطي قربي رسول الله المحتار على المحتار عالم المحتار على المحتار ع

في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربي]

أما فقراؤهم فيدخلون في الأصناف الثلاثة. وإذا دخل الواحد، أو الاسان دار الحرب معربي عبر ادن الإمام، فأحده السنا و حسر لأن الغنيمة هو المأخوذ قهراً وغلبة، لا احتلاساً وسرقة، والخمس وظيفتُها، ولو دخل الواحدُ أو الاثنان بإذن الإمام، ففيه روايتان، والمشهور: أنه يخمس؛ لأنه لما أذن لهم الإمام، فقد التزم نصرهم بالإمداد، فصار كالمنعة. وب دجيب حدمه ما معد، فأحده مست لأسلم وإن م يادر هم الإمام؛ لأنه مأحوذ قهراً وغلبةً، فكان غنيمة، ولأنه يجب على الإمام أن ينصرهم؛ إذ لو خذهم كان فيه وهن المسلمين، بخلاف الواحد والاثنين؛ لأنه لا يجب عليه نصرةُم.

الاصاف الملاله أي في اليتامي والمساكين وابن السين. (ساية) دخل الواحد أي لثلاثة كالواحد، وأما الأربعة فيحمس. هو عاجود أي وما أحده الواحد والاثنان بعسير إدن الإمام ليس كذلك. فقله واساك وحه الرواية الأحرى أن من لا مبعة له لا نقدر عنى معالمة تكفار وقهرهم، فالمأجود لا يكون عيمة فلا يُحمس، ولأن العدد اليسير إنما يدحلون لاكتساب النال، لا لإعراز لدين فصاروا كتجار العسكر. [الكفاية ٥/٨٤] حدهم أي لو ترك عوهم ولصرقم. (السايه) وهن المسمس الوهن للكون العام مصدر وهن يهن من ناب صرب يصرب، وبالفتح مصدر من ناب علم يعلم. [الساية ٩ ٢٢٢]

فصل في التنفيل

قال: ولا بأس بأن يُبفُن الإمام في حال القتال، ويتورّض على القتار، فيقول: من قتل قتيلاً عنه سنه، ويقول ليسرية: قد جعيل كم الربع بعد الحمس، معناه: بعد ما رفع الخمس؟

في التنفس بوع من القسمة، فأحقه بها، وقدم تلك القسمة؛ لأبها بصابط، وهذا بلا ضابط؛ لأنه إلى رأي الإمام بأن ينفل قليلاً وكثيراً ونحوهما. والتنفيل إعضاء الإمام الفارس فوق سهمه، وهو من النفل، وهو الرائد، ومنه النافلة للرائد عنى الفرض، ويقال: لولد الولد كدنك أيضاً، ويقال: بعنه تنفيلاً، وبعله بالتحقيف بفلاً لعنان فصيحتان. [الساية ٩/٩٤] ولا باس أي يستحب أن ينفل بض عليه في "المسوطاً، وسيدكر المصنف أنه تحريض، وهو مندوب إنيه، وبه يتأكد أن قول من قال: لفظ لا بأس إنما يقال لما تركه أوى: ليس على عمومه، ثم اعلم أن التحريض واحب بنض المذكور بكنه لا ينحصر في التنفيل، بن يكون لغيره أيضاً من المواعظة الحسنة والترعيب، كذا حققه ابن الهمام في "فتح القديراً.

وبه يطهر سحافة ما دكره العيبي تبعاً لصاحب "العباية" من أن أمر حرص مصروف من الوجوب إلى الاستحباب لمعارضة دليل قسمة العبائم، وجه السخافة: أنه ليس المراد بأمر التحريص حصوص التحريص بالتنفيل حتى يُحتاج إلى صرفه من الوجوب، بن المراد به مطبق التحريص، وهو واحب البتة، فلا حاجة إلى الصرف المدكور، وأعجب منه ما في "الكفاية" من أن في تحريص المسلم بالتنفيل تحريص بعوض العراق، وتوهين المسلم، وتوهين المسلم حرام، فلذا لم يكن التنفيل واحباً، وجه العجب: أن ما دكره يدن على حرمة التنفيل لا على عدم الوجوب، فافهم، فإن المقام عما تزلزلت فيه الأقدام.

حال الفتال إنما قيد به؛ لأن التنفيل إنما يعور عندنا قبل الإصابة سواء كان بسبب المقتون، أو عيره لا بعده، ويشكن عليه قوله ١٤٪ أمن قتل قتيلاً فنه سلبه ، فإنه كان بعد قراع الحرب في حيين.

من قتل قتيلا: هذا من ناب تسمية الشيء باعتبار ما يؤول إليه. معناه بعد ما الح: محل التنفيل الأربعة الأخماس قبل الإحرار بدار الإسلام، وبعد الإحرار لا يصنح إلا من الحمس، وبه قال أحمد، وعند مالك والشافعي بينا: لا يصح إلا من الخمس. [فتح القدير ٢٤٩/٥]

لأن التحريض مندوب إليه، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النّبِيُّ حَرَّضِ الْمُؤْمنين عَلَى الْقِتَالَ ﴾ وهذا نوع تحسريض، ثم قد يكون التنفيلُ بما ذكر، وقد يكون بعيره، إلا أنه لا ينبغي للإمام أن ينفل بكل المأخوذ؛ لأن فيه إبطالَ حقّ الكل، فإن فعله مع السرية جاز؛ لأن التصرف إليه، وقد تكون المصلحةُ فيه، ولا يفل عد حد العد من العالمين في لأن حقّ العير قد تأكد فيه بالإحراز. قال: إلى حد الله لاحق للغانمين في الخمس. وقد معمل السلب لنقابل، فهد من شمله العسمة، وقد قد ش د ش من الحل الشافعي عند السلب للقاتل إذا كان من أهل أن يُستهم له، وقد قتله مقلا؟

لان المحريص الح أقول. قد عرفت أن نفس لتحريص وحب بطاهر الأمر، و تنفيل حصوصه كونه نوعاً منه مندوب إليه، فنمراد بالتحريص: المحريص الحاص، وهو التقبل، وتقريره: أن التحريص الدي حلى نصدده مندوب إليه، لأن الله تعلى قال: من الله من المراد بالتحريص، وهذا أي التقبل بوح منه، فيكون مندوبا إليه، وليس المراد بالتحريص مطلقه، كما يتوهم من صاهره، وإلا م يتق ربط في لكلام، عما ذكو أي تقدوري وهو التنفيل بالربع بعد الخمس، أو الثنفيل بالسبب. [البناية ٢٣٢/٩]

المصلحة فيه أي في تنفيته كديث، وذكر في السير الكبيرا إذا قال الإمام لعسكره: حميع ما أصبتم فلكم تقلا بالسوية بعد الحمس لا يحور؛ لأن المقصود من السفيل التجريض على القتال، وإنما يحصل دلك إذا حص النعص بانتقبل، وكديث إذ قال: ما أصبتم فهو لكم (السابة) ولا ينقل اهذا عصا بقدوري بالاحرار اللاحوار فلا يحور للإمام أن يقضع حق العير، إلسابة ٢٣٣٩ حمله العسمة وبه قال مايث الم

دا كان من اخ وله قال أحمد، إلا أنه قال: إذا كان من أهل السهم أو الرصح. [فتح القدير ٢٥٠٥] وقال فتله وقد كتب شيحي العلاء بيده: مقبلاً حال من المعول أي حال كون الكافر مفيلاً، لا حال كوله مدررا باهريمة، وكد قال تاج الشريعة في شرحه قوله. مفيلاً حال من المععول؛ لأن الشرط عبده أي عبد الشافعي الماكنة كون القتيل مقبلاً حتى وقتل منهرماً، أو بائماً، أو مشعولاً بشيء لم يستحق السبب [البدية ٩ ٢٣٤]

لقوله ... "من قتل قتيلاً فله سَلبُه"، والظاهر: أنه نصبُ شرع؛ لأنه بُعِث له، ولأن القاتل مقبلاً أكثرَ غناءً، فيحتص بسلبه؛ إظهاراً لتفاوت بينه وبين غيره، ولنا: أنه مأخوذ بقوة الجيش، فيكون غنيمةً، فيقسم قسمة الغنائم، كما نطق به النص، وقال علم لحبيب بن أبي سلمة: "ليس لك من سلب قتيلك إلا ما طابت به نفس إمامك"، " أ

والطاهر لا خلاف في أنه ٢- قال ذلك وإنما أكلام أن هذا منه نصب الشرع على العموم في الأوقاب والأحوال، أو كان تحريصا بالتنفيل قاله في تلك الوقعة وغيرها يحصهما، فعنده هو نصب الشرع لأنه هوالأصل في قوله: لأنه إنما بعث بدلك، وقلما: كونه ينفيلا هو أيضا من نصب الشرع. [فتح القدير ٥٠١] عب سرع أي رسول الله مقبلا [أي كافر مقبلاً إبيه] فد شرح الأثراري هذا الموضع بناء عني قوله. إن مقبلا حال من القابل، وقد ذكرنا أنه سهو منه، والمبنى أيصاً سهو. [انساية ٢٣٥,٩] سه وبين غيره أي بين قاتل الكافر المقبل، وبين قاتل الكافر المدير (الساية) فيكوك عسمه الأها سمالة يؤحد فهرا. نطق مه النص وهو فوله تعالى اله دار المالية ١ ١٣٥٩ الآية. [الساية ٩ ٣٣٥] أحرجه الحماعة إلا النسائي [نصب الراية ٣ ٤٢٨] أحرج البحاري في أصحيحه عن أبي قتاده وقال حرجيا مع رسول الله - عام حين، فيما التقيبا كانت ليمسيمين حولة، فرأيت رجلاً من المشركين علا رجلاً من المسلمين فاستدبرت حتى أتيته من ورائه حتى صربته بالسيف على حيل عاتقه، فأقبل على قصمتي صمة وحدت منها ريح الموت، ثم أدركه الموت، فأرسني فلحقت عمر الل الخطاب، فقلت الما بال الناس قال. أمر الله، ثم أن الناس رجعوا وحلس البيي 🦥. قد ل من قدر قد 🕆 ، عد الند قد، - لد الحديث. [رقم: ٣١٤٢، باب من لم يُحمس لأسلاب ومن قتل قنيلا فله سببه من عير أن يُحمّس [" هكدا وقع في 'اهداية' حبيب بن أبي سلمة، وصواله حبيب بن مسلمة، والحديث رواه الصرابي في معجمه الكيراو "الوسطا حدثنا أحمد بن المعنى الدمشقي والحسين بن سحاق التستري وجعفر بن محمد الفرباني قانوا: ثنا هشاء بن عمار ثنا عمرو س واقد ثنا موسى بن سيار عن مكحون عن جنادة بن أبي أمية قال: برينا دابق وعنينا أبوعبيدة بن الحراج، فننع حبيب بن مستمة أن الله صاحب قبرص حرج يزيد بطريق أدربيجان ومعه زمرد وياقوت ولؤلؤ وعيرها، فحرح إليه، فقتله وجاء بما معه فأراد أبوعبيدة أن يحمسه، فقال له حبيب بن مسلمة: لا تحرمني ررقا ورقبيه الله، فإن رسول الله - الحجا السلب للقاتا ، فقال معاد: يا حبيب إلى سمعت رسول الله " عدل تد يم ما ما صال ما عدم ما ما الرابة ٢٣١-١٠١٤ [عصب الرابة ٢٣١-١٠١٤]

وما رواه يُحْتمل نصب الشرع، ويحتمل التنفيل، فنحمله على الثاني؛ لما رويناه، وزيادة الغناء لا تعتبر في حنس واحد، كما ذكرناه. و لست: ما عنى المعتول من تبابه، وسلاحه، ومركبه، وكنه ما كال على مركبه من السرح والآلة، وكدا ما معه على المديد من منه في حقسته، أو عنى وسطه، وما عد ذلك، فسس سسب، وما كان مع غلامه على دابة أخرى، فبيس بسببه، ثم حكم التنفيل قطع حق الباقين. فأما الملك فإنما يثبت بعد الإحراز بدار الإسلام؛ لما مو من قبل حتى لو قال الإمام من أصاب جارية، فهي له، فأصابا مسلم، واستبرأها: لم يحل له وطؤها، وكذا لا يبيعها، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حيد. وقال محمد عند له أن يطأها، ويبيعها؛

وما رواه وهو قونه المرع إذا قاله بالمدينة في مسحده، و لم يقيل السفيل وهو الصاهر؛ لأل مثل دلك إنما بكون للصب الشرع إذا قاله بالمدينة في مسحده، و لم يقيل أنه قال دلك الا يوم بدر عبد الفتال لمحاجة إلى التحريص، وقد كابوا أدلة ويوم حين حين ولّوا منهرمين للحاجة إلى التحريص، وكما قال بدث يوم بدر، قال أيضاً: من أحد أسيراً فهو له، ثم كان دلك منه عنى وجه التنمين، فكانك في لسب كذا في المسبوط الم إلكماية ٥/٢٥٦-٢٥١ إلما رويناه من حديث حبيب بن أي سلمة (بعاية) فعل وريادة الح حواب عن قوله: لأن القاتل مقبلاً أكثر عناه (العاية) كما دكوناه إشارة إلى ما دكره. في قصل كيميه القسمة، ولأن الكر والفر من حيس واحد (الساية) والآلة أي وآلة سترح حو بشرقه وحدامه وعنائه ولحامه والمائية ١٨٣٩ دلك أي المدكور من هذه الأشياء [الساية ٩ ٢٣٩] لم من أي بالمدكور من هذه الأشياء [الساية ٩ ٢٣٩] لم من أي بالدائم من قوله، ولأن الاسبيلاء إلمات البد الحافظة والناقلة إلى إلى القدير ٥/٥٣٠] وهذا عبد أي بالمدلاف في أبريادات المواقلة بالكافي القدير ١٨٣٥ المنات المنات المدلوب في السير الصغير ، واعتمد عليه لحاكم الشهيد في الكافي الساية ٩ ٢٣٨ [٢٤٠ الكافي المنات المدادة في المدل المنات المدلوب المنات المدلوب المنات المدلوب المنات المدلوب في المدل إلى بلاقهر، كما في العيمة، ولا يتم إلا بعد إحرار بدار بشرائها في دار الحرب، وهما: أن سبب المنث في المول ليس الا القهر، كما في العيمة، ولا يتم إلا بعد إحرار بدار الإسلام، خلاف المشتراة؛ لأن سبب المنث العقد والقيض التراضي، لا القهر، وقد تم أونع عيم و ٢٠٠٥]

لأن التنفيل يثبت به الملك عنده، كما يثبت بالقسمة في دار الحرب، وبالشراء من الحربي، ووجوب الضمان بالإتلاف قد قيل: على هذا الاختلاف.

كما يشت بالقسمة إلى وهو ليس متفق عبه؛ لأن من أصحابا من يقول: قسمة الإماء لا تعدم المابع من تمام القهر، وهو كوهم مقهورين داراً، وكأنه لم يعتبر دلك الاحتلاف لعدم شهرته. [العبابة ٢٥٣/٥] ووجوب الضمان إلى: دكره لدفع شبهة ترد عبى قول أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأن محمداً دكر في الربادات أن المتلف لسنب بعنه الإمام رحلاً يصمن، ولم يدكر حلاف، فورد عليهما أن الصمان دليل المام المناه فينبغي أن يجل الوطء عندكما أيضاً. [فتح القدير ٢٥٣/٥]

باب استيلاء الكفار

ه د حسب الد الد عدم الد الله على الله من مسدهم و حدوا أمواهم: ملكه ها؛ لأن الاستيلاء قد عدو من حدو من حدو السبب على ما نبينه، إل شاء الله تعلى، فإن غسنا على الترك: حل لنا ما نجده من ذلك؛ اعتبارا بسائر أملاكهم. واد عدوا على أمه من والعدد من فور الاستيلاء محظور و حروه المارهم مددها. وقال الشافعي من الا يملكوها؛ لأن الاستيلاء محظور ابتداء وانتهاء، والمحظور لا ينتهض سبا لدمك على ما عرف من قاعدة الخصم.

استيلاء الكفار: [أي هذا الباب في بيان غبية الكفار] لما فرح من بيان حكم استيلائنا عبيهم، شرع في بيال حكم سيلاء بعصهم عبى بعص، وحكم سيلانهم حسا، و هدائه لأول حبى ساي صاهر، [فتح تقدير د ١٥٤] لان الاسبيلاء كالاسبيلاء حبى الخصب والكلاء عبى ما سنة الى عنا فرياء وإذا عبوا على أمولنا (سنة) دلك أي ما حدود من بروه. (لسية) بساير العلاكهم لاكمو با منكود صال دام هم لأصبه [كدية د ١٥٤] وقال الشافعي ورو ما حمد ومايت، والنهاء في عدد لإجراز بدر حرب (سايه)

لا سهص أي لا عوم ولا يكون سببانه على ما عوف أي في عبه الأصول، وهو أن المسوح شرعا لا يعيد منك أنه عمله، وهي لا تبال بالتحقيم ، وهذا لا يحور شرحص للمسافي سنف المعصية، ولا تنبب لمصاهرة بالرب لأن شرحص، وحرمة للصاهرة من بعم بند عبيب، فلا شببات بأمر محصور، وكانت فيما حن فيم سببات لكون شرحص لكون سببات لكون سببات لكون سببات المحاف فكنف بكون سبب للمنك، فضار كاسبيلاء لمستم على لمستم وب قوله بعني والمد دوني سر في مكه، الدي من المحاف بكون سببات المحاف فكنف المحاف المحاف

ولنا: أن الاستيلاء ورد على مال مباح، فينعقد سبباً للملك؛ دفعاً لحاجة المكلف كاستيلائنا على أموالهم؛ وهذا لأن العصمة تثبت على منافاة الدليل ضرورة تمكن المالك من الانتفاع، فإذا زالت المكنة، عاد مباحاً كما كان، غير أن الاستيلاء لا يتحقق المالك من الانتفاع، فإذا زالت المكنة، عاد مباحاً كما كان، غير أن الاستيلاء لا يتحقق المالك منازه عنه المحل حالاً ومآلا، والمحظور لغيره إلا بالإحراز بالدار؛ لأنه عبارة عن الاقتدار على المحل حالاً ومآلا، والمحظور لغيره إذا صلح سبباً لكرامة تفوق الملك، وهو الثواب الآجل، فما ظنّك بالملك العاجل؟ في صبح عنه لمسمون، عوجمها مالذون في عسمه: عني هم بغير شيء،

ال الاستبلاء الح كال الاستبلاء عبارة عن الاقتدار على محل مطلقاً على وجه يتمكن من الانتفاع في الحال، ومن لادحار في المال والاقتداء هذه الصفة لا يكول إلا بعد لإحرار، ثم بعد إحرارهم ارتفعت العصمة، فورد الاستبلاء حبيته على مال مباح، لا على مال محصور فإل فلت لا سلم أن المال مباح بأصل الحيقة، قلت: هو مباح؛ فقوله تعلى الحدرة على الاستبلاء والدالم المبارة إلى أن الاستبلاء ورد على مال مباح. (العباية) مبافاة المدليل وهو قوله تعالى: ١٠٠ حدم من ١٠٠ حدم العبارة إلى أن الاستبلاء والدالم على المبارة على الاقتدارة على الانتفاع في الحال وفي المال.

حالا ومالا والكفار ما داموا في دار الإسلام افتدروا على المحل حالاً، وإنما يقتدرون عليه مآلاً بالإحرار؛ لأهم ما داموا في دارنا، فهم مقهورون باندار، والاسترداد بالنصرة محتمل. [العايد ٥ ٢٥٦] والمحطور لعيرة حواب عن فول الحقيم: إن الاستيلاء محصور لا ينهض سباً للملك، تقريره: أن يقال: سلما أنه محصور لكه محطور لعيره مناح في نفسه، يعني أن المال مناح لعيده لكن الحطر فيه لحق العير، وهو المالك، والمحصور لعيره يعني لا تعيده إذا صلح سباً لكرامة تفوق الملك كالصلاة في الأرض المعصوبة، فإلما تصلح سباً لاستحقاق أعلى النعم، وهو الثواب في الآخرة، فلا يصلح سبباً للملك في الدنيا أولى.

وفي "الكافي" و لمحطور بعيره إلى مشكل أيصا؛ لأن العصمة لا تحلو إما إن رالت بالإحرار بدارهم، أو لا، فإن رالت لا يكون الاستيلاء محصوراً؛ ما مر أنه على مان مناح، وإن له تزل لا يصير ملكاً لهم، كما في مسألة البعاة الا أن يقال: العصمة المؤتمة بافية؛ لأها بالإسلام، وإن رالت بالمقومة؛ لأها بالدار. [السابة ٢٤٧/٩] بغير شبيء: يعنى بأخذونها مجاناً. [البناية ٢٤٧/٩]

وإل وحدوها بعد القسمة: أخذوها بالقيمة إلى أحسوا؛ لقوله على فيه: "إن وحدته قبل القسمة فهو لك بالقيمة ألى ولأن المالك القسمة فهو لك بالقيمة ألى ولأن المالك القديم زال ملكه بغير رضاه؛ فكان له حق الأخذ نظراً له، إلا أن في الأخذ بعد القسمة ضرراً بالمأخوذ منه بإزالة ملكه الخاص، فيأخذه بالقيمة؛ ليعتدل النظر من الجانبين، والشركة قبل القسمة عامة، فيقل الضرر، فيأخذه بغير قيمة. وإن دحل دار احرب بالشركة قبل القسمة عامة، فيقل الضرر، فيأخذه بغير قيمة. وإن دحل دار احرب باحر، فاشترى ذلك، وأحرحه بي دار الإسلام، فما كه الأول بالحمار: إن ساء أحدد بالتمل الدي التسراد، وإل بالما فيما قلناه يتضرر بالأخذ بحاناً، ألا ترى أنه قد دفع العوض بمقابلته، فكان اعتدال النظر فيما قلناه.

أحدوها بالقيمة. أي إل شاءوا أحدوا في الأحد دفع ما نقال. أو كان كذلك لحار أحده بعد القسمة أصا محال لعدم رصاه من الحاسين أي حاسا المائك القديم، وحاسا المائك الحديد.(السابة) عامة والدنين على عموم المنك بين بعالمين أن وحداً من بعالمين لو ستويد حارية من العلم ما يشت السباء بعدم مُنك بعموم بشركة، خلاف ما بعد القسمة حيث بأحده بالقيمة.(السابة) فاشترى ذلك أي الدي استوى عليه الحري. [سابة ٢٤٩٩] عقابلته أي تمقابلة دبك لشيء.(السابة) قلناه: وهو أنه يأخذه بالقيمة إن شاء، وإلا تركه.

[&]quot;أحرج الدار قطي في اسبه عن الحسن بن عماره عن عبداللك عن طاؤس عن ابن عباس عن اللي الله في الله عن الله في الله عن العدة في الله في اله في الله في الله

ولو اشتراه بعَرَضِ يأخذ بقيمة العرض، ولو وهبوه لمسلم يأخذه بقيمته؛ لأنه ثبت له ملك خاص، فلا يُزال إلا بالقيمة، ولو كان مغنوماً، وهو مثلي يأخذه قبل القيمسة، ولا يأخذه بعدها؛ لأن الأخذ بالمثل غير مفيد، وكذا إذا كان موهوباً لا يأخذه؛ لما بينا، وكذا إذا كان مشترى بمثله قدراً ووصفاً. قال: قال أسروا عدا، فانشراه رحل، وأحرحه إلى دار الإسلام، فمُعنت عيه، وأحد أرسها، فإل المولى نأحده بالنص الذي وأحر به من العدو، وأما الأخذ بالثمن؛ فلما قلنا. ولا يأحد الأرس؛ لأن الملك فيه صحيح، فلو أخذه، أخذه بمثله، وهو لا يفيد، ولا يُحطُ شيء من الثمن؛

نفيسة العرص إأي عقابية متاع عدا ولو ترك أحده بعد لعيم بشرائه، وإحراحه من دار الحرب رماياً صويلاً، به أن يأحده بعد دلك في ظهر الرواية، وفي رواية ابن سماعة عن محمد بيس به كالشفيع إذا لم يعب الشفعة بعد علمه بالبيع، والطاهر هو الأول. [فتح القدير ٥ ٢٥٧-٢٥٨] ولو وهبوه: أي ولو وهب أهل الحرب ذلك الشيء لمسلم. (اساية) ولو كال أي ما أحده الكفار من السلمين معوماً أي مأجوداً بالقهر والعلم، وهو مثلي أي والحال أنه مثلي كالدهب والقصة والحنطة والشعير يأحده أي صاحبه، وهو المالك القدم. [البناية ٩/١٥٠] غير مفيد: إذ لا فائدة تبديل المثل.

وكدا اذا كان الخ إشارة إلى قوله: لأن الأخد باعثل عبر مهيد أي وكذا لا يأحده المائ القديم أيصاً إذا كان ما أحده الكهار منا، وأحرروه بدارهم مشترى بمثله قدراً ووصفاً لأنه لا فائدة في أن يعطى عشرة مثاقيل حياد. وإنما قيد بقوله: قدراً ووصفاً؛ احتراراً عما لو اشتراه المسلم بأقل قدراً منه، أو حسن آحر، أو خمسه ولكنه أرداً منه وصفاً، فإن به أن يأحده ممثل ما أعطاه المشتري، ولا يكون دلك رباً؛ لأنه إنما قدى ليستحلص ملكه، ويعيده إلى قديم ملكه لا أنه يشتريه انتذاء (الساية) فلما قلنا: إشارة إلى قوله: لأنه يتضرر بالأخوذ مجاناً. [البناية ١/٥١٩]

الملك قده الح احترر به عن المشتري شراء فاسداً؛ فإن الأوصاف هناك مصمونة. [الكفاية ٢٥٩-٢٥٨] صحيح فإن الأرش حاصل في منكه، وبيس إعادة إلى قديم منكه حتى يكون المولى أحق به كالرقبة. عنله لأن الأرش دراهم أو دنابير.(الساية) من الثمن أي نسب فقء العين. [الساية ٢٥١،٩] لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن، بخلاف الشُّفُعة؛ لأن الصفقة لما تحولت إلى الشفيع صار المشترى في يد المشتري بمنازلة المشترى شراءً فاسداً، والأوصاف تصمن فيه كما في الغصب، أما ههنا الملك صحيح فافترقا. وي سده حد، فينده و حل تأسل در هم، فيلده و بين ، و دحمه و در حرب فيند و بين حد بين در هم: فيند بين المالي بالنسي؛ لأن الأسر ما ورد على ملكه. و بيند المدال بالنسي؛ لأن الأسر ما ورد على ملكه. و بيند المدال بالنسية لأن الأسر ورد على ملكه و بينا المنافي غائبا: المنافية عليه بالثمنين، فيأخده بجما، وكذا إذا كان المأسور منه التاني غائبا:

لا تدالها شيء في لأبه تابع، وبعوانه لا بسقط شيء من الثمن، وهذا أو صهر في للبع وصف مرحوب فيه، وقد نقياه عند العقد م يكن بنائع أن بعبت شيئا، و ستشكل بأن وصف يما نقامه شيء من شمن بد ما يصر مقصوداً باشاول، وإن صار فيه حظ من الثمن، كما و اشترى عند، فقشت عبد أله مرحة، فإنه يحظ من الثمن، ويو أعورت في يده بأقه سماونه، لا يحظ، بن يربح على كن النس، وكاد في تشفعه إذ كان فوات وصف المشقوع فيه نفعل قصدي قوال معص شمن، كما و استهنال شخص بعض ساء أبار الشقوعة. وأحيت بأن الوصف إنما بعاليه بعض من الثمن عبد صيرورته مقصوداً بالنباول في الملك العاسد، وموضع وجوب احتناب بشبهة، كما ذكرت من مسئلة لمرحة؛ لألما منية على الأمانة دول لحيانة، ولمشبهة حكم احقيقة فيها، والمنك في الشقعة بمشتري كالعاسد من حيث وجوب حويله إيه، أما في الشراء لصحيح الذي لا يشبه نقاسد، فاشمن يقابل العالى، لا غير. [فتح القدير الا ٢٥٩]

كما في العصب فإن من عصب حاربة, فدهب عبيها بصمن نصف قيمة. من النافي وهو لدي أسر منه أولاً بالتبين عترض عبيه بأنا بو ألشا حق بدي اشبراه من العدو أولا بصرر مائه؛ لأنه حسند يأحده باشمين، وأحيب بأن رعاية حق من استراه أولا أون؛ لأن حقه يعود في الألف التي نفذها للا عوض، والمالك القديم يلحقه الصرر ولكن بعوض يقابله، وهو العند. [العاية ٥ - ٢٦]

على ملكه كما ردا وهب رحل حر شيئاً، فوهبه لموهوب له من احر فليس للواهب لأول عليه سبيل ما لم يرجع الثاني في هنته. [الكفاية ٥ - ٢٦] بالنمسين الأهب الدي نقده أولاً، والذي أعصاه ثالبا للمشتري الثاني.

ليس للأول أن يأخذه؛ اعتباراً خال حضرته. ولا يملك عسا أهل الحرب العده مدر منا والمالك القديم ومكنسه وأحرارا، ومحدث عسهم حميع ديث؛ لأن السبب إنما يفيد الملك في محله، والمحل المال المباح، والحر معصوم بنفسه، وكذا من سواه؛ لأنه تثبت الحرية فيه من وجه، بخلاف رقائهم؛ لأن الشرع أسقط عصمتهم جزاء على حنايتهم، وجعلهم أرقاء، ولا جناية من هؤلاء، وإذا أنق عد مسم لمسلم، عدم سبم، عاصموه، في ممكوه مد والا عند والا تمكم والذ تمكم ه؛ لأن العصمة لحق المالك؛ لقيام يده، وقد زالت، ولهدا لو أخذوه من دار الإسلام ملكوه. وله: أنه ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا؛

ولا علك الح والأصل فيه ما ذكرا في أشرح الصحاوي أن كن ما عنت بالميرات يمنك بالأسر والاسترفاق والقهر والعنبة، وكن ما لا يمنك بالميرات لا يمنك بالأسر والاسترفاق والفهر والعنبة، وكن ما لا يمنك بالميرات لا يمنك بالأسر والاسترفاق والفهر والعنبة، والمعتملة، معصوم سفسه باعسار أن الادمي حتى محمل لأعناه التكانيف، ولا قدرة على التكنيف الا بواسطه العصمة، فكان التعرض له حراماً. (اساية) عن سواه أي من سوى حرامن أم الويد والمدر والمكانب. [الساية ٩ ١٥٣] من وحمد وهذا لا يصح أن يملكهم بالعقود [اساية ٩ ١٥٤] تحلاف رفاهم أي رفات الكفار من أحرارهم، ومدريهم، وأمهات أولادهم [الكفاية ٥ ١٣٦] أسفط عصمهم السب إلكارهم التوحيد.

من هولاء أي من مديريد، وأمهاب أولاد، ومكاسد، وأحراريا. [الكفاية ٥ ٢٦١]
واقد الله الله دكر الإمام أبو السير الله في عين الفقهاء العبد المسلم نسلم، أو لدمي إذا أبق إلى دار لحرب، فأحده الكفار لا يملكونه عبد أبي حيفة الله ولمرتد يملكه لكفار، وأما العبد الكفر فهو دمي للعا لمولاه، وما يطلت الدمة باللحوق بدار احرب، فلا عبث لكفار كدا في أعين الفقهاء ، وذكر في طريقة عد الأثمه الله الله إذا كال دمد، فقيه قولان، وأما اذا كان مرتد فالله ولحق بدار الحرب يملكه الكفار بالإحماع [الكفاية ٥ ١٦٦] المسلم قد مسلم الفاقي؛ لأن عبد الدمي كدلك. [العباية ٥ ١٦٦]

لأن العصمه أي سوحودة في اعد (اسانة) وقد ركب فصار كما إذا بدت الدانة أي شردت، مكما و أحدو العد الالق من درد، أو عبر لالق إذا أحرزوه حيث يملكونه اللكوي ويوكانت العصمة بالإسلام ما ملكوه الساية ٩ ٢٥٤] من درد الأن حين دحل دارالحرب فقد رالت بدالموي عنه، لا إلى من يحلفه (السابة)

لأن سقوط اعتبارها لتحقق يد المولى عليه تمكيناً له من الانتفاع، وقد زالت يد المولى، فظهرت يده على نفسه، وصار معصوماً بنفسه، فدم يَنْق محلاً لدملك، بخلاف المترده؛ لأن يد المولى باقية؛ لقيام يد أهل الدار، فمنع ظهور يده، وإذا لم يثبت الملك لهم عند أبي حنيفة عند يأخذه المالك القديم بغير شيء، موهوباً كان أو مشترى، أو مغنوماً قبل القسمة، وبعد القسمة يؤدى عوضه من بيت المال؛ لأنه لا يمكن إعادة القسمة لتفرق الغانمين، وتعذر اجتماعهم، وليس له على المالك جُعلُ الآبق؛ لأنه عامل لفسه؛ إد في الغانمين، وتعذر اجتماعهم، وليس له على المالك جُعلُ الآبق؛ لأنه عامل لفسه؛ إد في رعمه أنه ملكه. وإن نه بعر سهم، فأحد و: منكوه؛ لتحقق الاستيلاء؛ إذ لا يد للعجماء لتظهر عند الخروج من دارنا، بخلاف العبد على ما ذكرنا.

علاف المتردد أي الآبق لدي تردد في دار الإسلام؛ أن يد المولى باقبة في حقه حكما، وهد بو وهنه لابنه لابنه الصغير صار قابصاً له، وأما الآبق إلى دار حرب، فلا تكون في يد مولاه حكماً حتى لو وهنه لابنه لصغير لا يعور. [الكفاية ١٣/٥] لان يد إلى لأن الاقتدار على اعل قائم بالصب، والاستعابة بأهل الدار. (الساية) موهونا أي لأحد من أهل احرب. (الساية) أو مشتوى أي أو كان العند مشرى بأن اشتراه أحد منهم. [الساية ٩ ٥٥٥] وبعد القسمة الح أي يؤدي الإمام عوصه من بنت ابال لنماجود منه؛ لأنه لا يمكن له إعادة القسمة، وبيت المال معد لنوائب المستمين، وهذا أيضاً منها.

المالك أي بعاري، أو بتأجر، أو ليموهوب به (البناية) حعل الأبق لجعل ما يجعل للعامل على عسه، وحص في الاستعمال بما يعطى اعتاهد ليستعيل به على جهاده. لأنه أي لأن كل و حد من هؤلاء عامل للفسه في رعمه إد في رعمه أنه ملكه أي أن العبد ملكه، فيكون عاملاً للفسه، لا للمولى القليم. (البناية) وان بد أي دهب على وجهه شارد، يقال: بد بند بدأ من باب صرب بصرب (البناية ٩ ٢٥٦٠) للعجماء أي المهيمة، وإنما سميت عجماء الأها لا تتكلم، فكدنك من لم يقدر على الكلام، فهو عجم ومستعجم، وقال: صلاة المهار عجماء الأها لا تحهر فيها بالقراءة. [البناية ٩ ٢٥٧] ما ذكرنا إشاره إلى قوله: إنه ظهرت يده إلخ. [البناية ٩ ٢٥٧]

وإن اشتراه رحل، وأدخله دار الإسلام: فصاحبه بأحده بالتمر إن ساء؛ لما بينا. فإن أنق عبد إليهم، ودهب معه بفرس ومتاع، فأحد المشركون ذلك كلّه، واشترى رحل دلك كله، و أحرجه إلى دار الإسلام: فإن لموى يأحد العبد بعبر سيء، والفرس والمتاع بالتمر، وهذا عند أبي حنيفة كله. وقلا: يأحد العبد، وما معه بتمس إن ساء؛ اعتباراً لحالة الاجتماع بحالة الانفراد، وقد بينا الحكم في كل فرد. وإذا دخل الحري داريا بأمان، واشترى عبدا مسلما، وأدجيه دار الحرب: عنق عبد أبي حيفة بطريق معين، وهو البيع، وقد انقطعت ولاية الجبر عليه، فبقى في يده عبداً.

لما بيما من أن المشتري يتضرر بالأحد بحانًا.(البناية) دلث كله أي العبد والمتاع ومانعه.

عبداً مسلماً وعلى هذا الحلاف إذا كان العبد دمياً. (الكفاية) وهو البيع لأن الإسلام يعلو، ولا يعلى والا الكفاية ٢٦٣/٥] فإنه إذا اشترى الكافر عبداً مسماً يحبر على إحراجه عن ملكه بالبيع، فإن فعل، وإلا باعه القاصى عبيه، ودفع ثمنه إليه. [فتح القدير ٢٦٣/٥] وقد انقطعت. بالدحول في دار احرب. (البناية) فبقى في يده إلى فلا يعتق؛ لأنه ملكه في دار الإسلام، وأحرره بدراهم. [البناية ٢٥٨/٩]

عد أي حبقة حد، لما أن عده يثبت الملك للعاري في المال دون العبد، واعترض بأن على قول أبي أحيفة مه يبعي أن يأخد المالك المتاع أيضاً بغير شيء؛ لأبه لما طهرت يد العبد على نفسه، ظهرت على المال أيضاً؛ لانقصاع يد المولى عن المال. وأحيب بأن يد العبد ظهرت على نفسه مع السافي، وهو الرق، فكانت طاهرة من وجه دون وجه، فجعلناها صاهرة في حق نفسه عير ظاهرة في حق المان، هكذا قاله الأكمل على، وفيه تأمل؛ لأن استيلاء العبد على المال حقيقة وجد، وهو مال مباح، فينبغي أن يمنع استيلاء الكفار كما في العبد. (الساية) اعتباراً إلى يعني إذا أبق العبد وحده، كان الحكم فيه كذلك، فكذا الحكم إذا أبق ومعه فرس ومتاع. (البناية) في كل فرد أي عند قوله: وإذا علموا على أموالنا إلى. [الساية ٢٥٧/٩-٢٥٨]

ولأبي حنيفة عن: أن تخليص المسلم عن ذل الكافر واجب، فيقاء الشرط-وهو تباين الدارين- مقام العلة-وهو الإعتاق- تخليصاً له كما يقام مُضِي ثلاث حيضٍ مقام التفريق، فيما إذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب. و د أسبم عند حرب، أم حرب بسه أو طهر على الماء : فهو حرم وأحست إد حرب عسمه إلى مسكر مسمس، فهم حرم الما روي أن عبيداً من عبيد الطائف أسدموا، وخرجوا إلى رسول الله عنه، فقضى بعتقهم أ

ولان حسقة ١٠٠٠ لح بيال هذا أن الحربي المستأمل في داريا يزال ملكه بالعوص خرمه ماله بأمانه، فإذ دخل در أحرب التهت أخرمة باللهاء الأمال، وسقطت عصمة ماله، فيعتني أعلد تحليصا له، وقد عجر أقاصي على إعتاقه عليه؛ إذ لا للفنا قصاؤه على من في در حرب، فقاء شرط روال عصمة ماله، وهو دحوله در الحرب مقام علة الروال، وهي إعتاق لقاضي.(الساية) واحب لقوله تعالى، لا الحدال الله ١٠٠٠ ما الله المالية ٠٠٠ [الساية ٢٥٨/٩] مصدم العمل ما أنه قد يفام الشرط مقام العلة عبد إمكان رصافه احكم، كما في حفر النثر على قارعة الطريق، فإن فيواز الإحرار بدار احرب سبب لإثبات الملك فيما له يكن ماكما له -الا ترى أكلم زد أسروا عبدا مسلما في داريا، ملكوه إد أحروره بدارهم، فيستحيل أل يرول ملكه بالإحرار ؛ أن لإحرار ما صار سبا لإثبات منك انتداء، فأول أن ينقى منك الثانت كما كان، ورلا يبرم أن يكون ماهو المثنب بممنث مربلاً به وهو منافوع عره فننا. بيس هذا، كما أحدوا عبد من درباد لأهم لا يمنكونه بالأحد، حتى يستحق عليهم الإراله سنت الاستيلاء، وإيما بمنكونه بالإحرار، خلاف ما حل فيه، فإلهم ملكود بالشراء، فاستحق عبيهم الإرابة بالبيع ما داموا في دريا ومًا أدخبوه في دارهم استحق الإرابة أيصا بإقامة شرط الروال مقام الإربة على ما ذكرنا [لكفاية ٥ ٢٦٤] كما نقاه الح تمثيل بمسألة في قيام الشرط مقام العنه، فإن القصاء ثلاث حيص شرط البيونة في الصلاق الرجعي، أقسم مقام عنة البيونة، وهي عرض القاضي الإسلام، وتفريقه بعد الإناء بعجر القاصي عن حقيقة العنة إد أسبم حد الروحين بدار الحرب. [العناية ٢٦٤/٥] او ظهر على صبعة المجهول أي عنب عني الدار أي دارهم الكفار [الساية ٢٦٤/٩] أرواه أحمد في امسيده" والى أبي شيبة في امصيفه"، والطبراني في المعجمه" من حديث احجاج. إلحسب الرايه ٣٦/٣] رواه أحمد في المسدد عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عن الل عناس قال: ١٠٠٠ . TEN 1 - and a second state of the contract of the contract of the second of the second

وقال: هم عتقاء الله، ولأنه أحرز نفسه بالخروج إلينا مراغماً لمولاه، أو بالالتحاق عنعة المسلمين، إذا ظهر على الدار، واعتبار يده أولى من اعتبار يد المسلمين؛ لأنها السخرية السخرية أسبق ثبوتاً على نفسه، فالحاجة في حقه إلى زيادة توكيد، وفي حقهم إلى إثبات اليد المسلمين أولى.

ولأنه احور أي اعد المسلم الذي حرح. مراعما [أي منابداً يقال: راعم فلان قومه مراعمة إذا حرج عنهم إذا بركهم] لمولاه وقيد نقوله: مراعماً؛ لأنه إذا حرج طائعاً بولاه بياع، ولهنه للحربي، وعليه بصَّ الحاكم الشهيد في الكافي. [الساية ٢٦٠/٩] الالتحافي متصل نقوله: أو ظهر على الدار. [العاية ٢٦٥/٥] أسبق ثنوتا الحج توصيح هذا: أنه لما انتحق عنعة المسلمين صار كأنه حرج إلى دار الإسلام، ولا يكون عنداً للعراة؛ لأهم محتاجون أن يمنكوه بالإحرار، وهو محتاج إلى أن يُحرر نفسه لتناول شرف الحربة، وإحراره أسبق من إحرارهم، فصار أولى؛ لأنه صاحب يد في نفسه لكنه يُحتاج إلى ما يؤكد يده عنعة المسلمين وهم محتاجون إلى إثنات ابيد ابتداء، فكان اعتبار يده أولى. [الساية ٢٦١/٩]

باب المستأمن

وإذا دخل مسلم در حرب باحر . فلا حل أن بنعرض من أمو خمر كلا من دمانهم؛ لأنه ضمن أن لا يتعرض لهم بالاستئمان، فالتعرض بعد ذلك يكون غدراً، والغدر حرام، إلا إذا غدر هم مَلِكُهم، فأخذ أموالهم، أو حبسهم، أو فعل غيره بعلم الملك، ولم يمنعه؛ لألهم هم الذين نقضوا العهد، بخلاف الأسير؛ لأنه غير أملك مستأمن، فيباح له التعرض وإن أطلقوه طوعاً. فإن عدر هم، أعني التاجر، فأحد سبنا، وحرج عد: محد ممكا محظورا؛ لورود الاستيلاء على مال مباح إلا أنه حصل بسبب الغدر، فأوجب ذلك خبثاً فيه، فيُؤْمَرُ بالتصدق به؛

ناب المسنام أخره عن الاستيلاء؛ لأنه بالقهر والاستثمان بعد القهر. وإذا دحل وقدم استثمان المسلم تعطيماً له.(العناية) بعد دلك أي بعد شرط عدم التعرض.(البناية) ادا عدر شهر يعني حيثة لا يكول تعرض المستأمل عدراً. خلاف الأسير، يعني أن العدر بيس بحرام عبيه، فإن الأسراء إذا تمكنوا من قتل قوم من أهل احرب غينة، وأحد أموالهم، وفعنوا دلك، وحرجوا إلى دار الإسلام، ولا منعة هم، فكل من أحد شيئاً، فهو له محاصة. [العناية ٢٦٦/٥] غير مستأمن: حتى يجرم له الغدر.

وإن اطبقوه وتركوه في دارهم طوعاً أو أعتقوه؛ لأنه لم يستأمن، وعتقهم لا عبرة به؛ لألهم لم يمنكوه، فله أن يقتل من قدر عبيه سيده، أو عيره، ويأحد ماله ويمنكه ملكاً لاحبث فيه. [فتح القدير ٢٦٧/ ٢٦٦] محطورا مفعول من الحظر بمعنى المبع. حبثا فيه كملك المعصوب عند الصمان. [فتح القدير ٢٦٧/٥] فيومر بالبصدق: ولو كان المأحود عدراً حارية لا يحل له وطؤها، ولا للمشتري منه، بخلاف المشتراة شراء فاسداً، فإن حرمة وطفها على المشتري حاصة، ويحل للمشتري منه؛ لأن المبع فيه لشوت حق النائع في الاسترداد وبيع المشتري القطع حقه دلك؛ لأنه باع بيعاً صحيحاً، فلم يشت له حق الاسترداد وهما الكراهة للغدر، والمشتري الثاني كالأول فيه. (فتح القدير)

وهذا لأن الحظر لغيره لا يمنع انعقاد السبب على ما بيناه. وإدا دحل السبه دار احرب نأمان، فأدانه حربي، أو أدال هو حربيا، أو عصب أحدهما صاحبه، تم حرج الساء واستأمل الحربي: لم يُفْص واحد منهما عنى صاحبه شيء. أما الإدانة: فلأن القضاء يَعْتمد الولاية، ولا ولاية وقت الإدانة أصلاً، ولا وقت القضاء على المستأمن؛ لأنه ما الترم حكم الإسلام فيما مضى من أفعاله، وإنما التزم ذلك في المستقبل، وأما الغصب: فلأنه صار مِلْكاً للذي غصبه، واستولى عليه لمصادفته مالاً المستقبل، وأما الغصب: فلأنه صار مِلْكاً للذي غصبه، واستولى عليه لمصادفته مالاً

الحطر لعيره كما في البيع الهاسد. (فتح القدير) على ما بياه إشارة إلى قوله في أوائل باب استيلاء الكهار: والمحطور بعيره إذا صبح لكرامة تفوق الملث إلح. (فتح القدير) فأدانه الإدابة البيع بالدين، والاستدابة الانتياع بالدين، وقولهم: ادّال بتشديد الدال من باب الافتعال أي قبل الدين، والدين عير القرص؛ إد داك اسم لما يقرض فيقبض، وهذا اسم لما يصير في الدمة بالعقد. [الكفاية ٥/٢٦٧] وقت الإدانة لكون المسلم والحربي في دار الحرب. أصلاً: أي على الحربي، ولا على المسلم.

ولا وقت الفصاء [وإن وحدت الولاية على السلم في هذا الوقت] ولما لم يقض على الحربي لم يقض على المحربي الم يقض على المسلم أيضاً، لا لانعدام التزامه حكم الشرع، بل لوجوب التسوية بين الخصمين، كذا في الكافي الموقية بظر؛ إذ المساواة بين الحصمين هذا الوجه عير لارم. ألا يرى أنه يقصي بالقصاص للأب على الابن، ولا يقضي به للابن عليه، وكذا يقصى بشهادة الأب، أو شهادة الابن على الرجل لعبره، ولا يقصى به على العبر إلا أن يقال: انعدام التسوية بين الحصمين هذا الوجه إنما يمنع إذا كان لقصور ولاية القاضي على أحد الحصمين، كما في مسألة المستأمن مع المسلم، وأما إذا كان المعنى في أحد الحصمين مع كمال ولاية القاضي، كما في المسائل المذكورة، فلا يمنع ذلك. ما النوع الح ولكن يفتى بأنه يجب عليه فيما بينه وبين الله تعالى القضاء، وهذا قاصر كما ترى لا يشمل وجه عدم القضاء على المسلم، وندا قال أبويوسف: يقصى على المسلم، وعموم عدم القضاء كما في "الهداية" قول أبي حبيفة ومحمد عيد [فتح القدير ٢٦٧٠] عصمه ولا يحكم بالرد لثبوت الملك. (البياية) المصادفية. لأن دار الحرب دار القهر والعلبة. (البياية)

غيرَ معصوم على ما بيناه، وكذلك لوكانا حربيين فعلا ذلك، ثم خرجا مستأمنين؛ لما قلنا. ون حرص مسسب فصى مدس سهس، و م نعص العصب، أما المداينة: فلأنفا وقعت صحيحة؛ لوقوعها بالتراضي، والولاية ثابتة حالة القضاء لالتزامهما الأحكام بالإسلام، وأما الغصب: فلما بينا أنه ملكه، ولا خبث في ملك الحربي حتى يؤمر بالرد. و د دحل سسه د حر مامن، فغصب حربيا، تم حر م مسلمين: أمر م تعصب، وم نعص حس، أما عدم القضاء: فلما بينا أنه ملكه، وأما الأمر بالرد ومراده الفتوى به -: فلأنه فسد الملك؛ لما يقارنه من المُحرَّم، وهو يقض العهد. و د دحل مسمال د حر المال، فنس حاهد، وما حد عالمال و حداً العهد.

عمى ما بيناه ودلث؛ لأن عصب مال الحري استيلاء عبيه، والاستيلاء على مان الحري يوحب الملث من استوى عبيه، مستماً كان المستوي أو حربياً، فإن الروم رد عنبوا على الترث، وأحدوا أمواهم ملكوا وكدلك: أي وكدلك لا يقضى بشيء (البناية)

ما فعا إشارة إلى قوله من قبل أن القصاء يعتمد الولاية إلى آخرة. [اسانة ٢٦٤/٥] و لولاية تابية ولا برجيح لأحدهما على الآخر؛ إذ لم يقص لأحدهما دول الاخر، بن سوينا بينهما، وعلى قول أبي يوسف ٢٠ لا يختاج إلى هذه العلاوة؛ إذ يقصى بنجري على المسلم، على قوله: كما ذكرنا آلفاً. [فتح القدير ٢٦٨.٥] فعينا بنيا من أنه صادف عبر معصوم فيمنكة. في معك الحربي الأل سبب المنك هو الاسبيلاء، وهو على مال مباح؟ إذ لم يتضمن غدراً،

قعصب حرسا أي مال حربي فحدف المصاف إليه مقامه. (انساية) مسلمان وهذا الحواب غير منحصر عروجهما مسلمين، فإن الحربي إذا حرح مستأمناً مع المسلم الذي دحل در الحرب مستأمناً وقد كان عصب المسلم في ذار الحرب فالحكم كذلك. [الكفاية ٢٦٧/٥]

فعما بيا كونه مالاً عير معصوم. الفتوى به والطاهر أن الصمير في مراده يرجع إلى محمد . . [السابة ٢٦٥,٩] فسيد الملك: ولهذا يؤمر بالرد ديانة.

فعلى القاتل السنة في ماه، وعده الكفارة في الخطأ، أما الكفارة: فلإطلاق الكتاب، والدية؛ لأن العصمة الثابتة بالإحراز بدار الإسلام لا تبطل بعارض الدحول بالأمان، وإنما لا يجب القصاص؛ لأنه لا يمكن استيفاؤه إلا بمنعة، ولا منعة بدون الإمام وحماعة المسلمين، ولم يوجد ذلك في دار الحرب، وإنما تجب الدية في ماله في العمد؛ لأن العَوَاقل لا تَعْقِلُ العمد، وفي الخطأ؛ لأنه لا قدرة لهم على الصيانة مع تباين الدارين، والوحوب عليهم على اعتبار تركها.

فعلى العائل إلى إلفاتل دول العاقلة إ بعني في العمد والحطاء هكذا ذكره من غير خلاف في عامة السع، وذكر الإمام قاصي حال أن هذا الحكم قول أي حسفة الله ثم قال: وقال أبو يوسف ومحمد: عبيه القصاص في العمد؛ لأنه فتل شخصاً معصوما بيس من أهن دار الحرب، فيجب بقتله ما يحب به في دار الأسلام، ولأبي حبيفة الله أن تكثير سوادهم من كن وجه بنوضه فيهم كان بسقط العصمة، فتكثيره من وجه يورث الشهة، فيسقط القصاص. [العباية ٥ ٢٦٩] في الحطأ التقييد به؛ لأنه لا كفارة في العمد عبدنا.

فلاطلاق الكتاب وهو قوله تعالى: ٥٠٥ على من من من من من من من الطبق، ولم يقيد بدار الحرب ولا ولا الكتاب وهو قوله تعالى: ٥٠٥ على من من من الإسلام. [الكفاية ٥ ٢٦٩-٢٦] لا تبطل كان من كان على قصد لرجوع، كان كأنه في دار الإسلام تقديراً. [العبالة ٥ ٢٦٩] لا يحب القصاص يعني القياس كان وجوب القصاص في العبد، لكنه إنما عبد لأنه لا يمكن إلى ولم يوحد ذلك إلى فلا فائده في الوجوب كالحر. [الساية ٢٦٦،٩]

في ماله أي لا على العاقبة، كما إذا كان القتل حصاً في دار الإسلام، فإها حينت تحب على العاقبة، لان العواقل إلى العمد، كما مر في موضعه، وأما في الحصاً: فلأن وجوب الدية عليهم إلى هو باعتبار أهم تركوا صيابة القاتل عن مثل هذا الععل، وهذا الأمر مفقود فيما حن فيه شاين داري القاتل والعاقلة، فإن العاقبة في در الإسلام، والقاتل في دار الحرب، فلا يوجد هها منهم تقصير حتى يُحب الدية عليهم.

لا قدره فال يفال هذا تعليل تقابله النص يعني قوله تعالى: ١٥ من قس أناء من حصره الأية، وحواله طاهر؛ لأن لنص إنما يدل على وحوب الدية، ونحن نقول له، ووجوبها على العاقلة، إنما يثبت بدلائل صية لم توجد ههنا. وإل كانا أسيرين، فقس أحدُهما صاحمه، أو قس مسم ماحر أسير، فلا شيء على الفاس إلا الكفاره في الحصا عبد أبي حيفه جثه. وقالا في الأسرين: الديه في الحصا معمد؛ لأن العصمة لا تبطل بعارض الأسر، كما لا تبطل بعارض الاستئمان على ما بيناه، وامتناع القصاص لعدم المنعة، وتجب الدية في ماله لما قلنا. ولأبي حنيفة جد أن بالأسر صار تبعاً لهم؛ لصيرورته مقهوراً في أيديهم، ولهذا يصير مقيماً بإقامتهم، ومسافراً بسفرهم، فيبطل به الإحراز أصلاً، وصار كالمسلم الذي لم يهاجر إلينا، وخص الخطأ بالكفارة لأنه لا كفارة في العمد عندنا.

فصل

قال: ورد دحل احربل إسا مسامه. لم يُمكّن أن علم في دار، سه، وعول له الإمام: إن أقمت تمام السنة، وضعت عليك الجزية.

وال كانا أي وإل كان المسلمال (السابة) أسيرس أسرهم الكفار من درنا. وقالا إلى وقياس ما نقله قاصي حال علهما في المسلمين المستأمين من وحوب القصاص في العمد أن يقولانه في الأسيرين؛ لأل الوجه يعمهما. [فتح القدير ٢٧٠،٥] على ما بيناه إشارة إلى أن العصمة الثابتة بالإحرار بدار الإسلام لاتنص بعارض لدحول بالأمال. [العناية ٥/٠٧] وامتناع القصاص كما مر في المسألة لسابقة. لما قلما إشارة إلى قوله: لأن العواقل إلى (العناية) تبعا لهم يعني وأهل الحرب أصول، والأصول غير معصومين، فكدلك الأتناع. [ابعاية ٥/٠٧٠] ولهد أي ولأحل كونه تبعاً فهه (اسابة) قسطي به الح ولما بطل الإحرار لم تكديك الأتناع. [ابعاية ٥/٠٧٠] ولهد أي ولأحل كونه تبعاً فهه (اسابة) قسطي به الح ولما بقل الإحرار العصمة المؤلمة، وهي بالإسلام. [السابة ٩/٢٦٧] وصار كالمسلم إلى واحامع: كون كل واحد منهما مقهوراً في أيديهم تعلاف المستأمن؛ لأنه ممكن له الحروج من دارهم. [البناية ٩/٢٦] عمل واحد منهما عندن كما يعرف في موضعه إن شاء الله تعالى، هذا والأقرب أن يُحري فيهما حديث الشبهة كما تقدم (فتح القدير) قصل هذا فصل في يبان حكم المستأمن من أهل الحرب. [السابة ٢٦٨/٩] إلى يمكن مصارع محهول من التمكين.

والأصل: أن الحربي لا يمكن من إقامة دائمة في دارنا إلا بالاسترقاق، أو الجزية؛ لأنه يصير عيناً لهم، وعوناً علينا، فتلتحق المضرة بالمسلمين، ويمكن من الإقامة اليسيرة؛ لأن في منعها قطع الميررة والحلب، وسدَّ باب التجارة، ففصّننا بينهما بسنة؛ لأنها مدة تجب فيها الجزية، فيكون الإقامة لمصلحة الجزية، ثم إن رجع بعد مقالة الإمام قبل تمام السنة إلى وطنه: فلا سبيل عليه، وإذا مكث سنة: فهو ذمي؛ لأنه لما أقام سنة بعد تقدم الإمام إليه صار ملتزماً للجزية، فيصير ذمياً، وللإمام أن يوقّت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين. وإذا أقامها عد مقالة الإمام: بصير دميا؛ لما قلنا، تم لا يُتْرك أن يرجع إلى دار الحرب؛ لأن عقد الذمة لا يُنقضُ،

عسا. أي حاسوساً لدكفار. وعونا العول هو الطهير على الأمر، والجمع الأعوال. (الساية) قطع الميرة: هي نصفاه يمتاره الإنسان من مار يمير، وقيل: تكسر الميم وسكول الياء: الطعام، والحسد: أي وقطع الحسب بفتحتين: وهو كل شيء يُحسب من إبل، وخيل، وعلم وغيرها من الخيوانات، وسد بال انتجارة أي وفي منع المدة اليسيرة سد باب التجارة وفيه ضرر أيضاً. (الساية) بيهما أي بين الإقامة لدائمة والمدة اليسيرة. (الساية / ٢٩٩٩) معد مقالة الإمام. أي بعد أن قال به الإمام: إن أقمت سنة وصفت عبيث الحرية. (الساية) فلا سبيل عليه أي لا يمنع من الرجوع. (الساية) فلهو همي: لا يحور رجوعه إلى دار احرب. (الساية) تقدم الإمام إليه: يقال: تقدم إنها الأمير تكدا، أوفي كدا إذا أمره به. (العاية) وللإمام إلى يعني أن تقدير احول ليس بلاره، بل لو قدر الإمام أقل من دلك على حسب ما يراه جار، لكن إن لم يقدر له مدة، فالمعتبر هو الحول، فإذا قام بعد ذلك في داريا يصير دمياً. قال الإمام قاضي حان: فإذا مضت سنة بعد مصي المدة المضروبة، كان عليه الحراح؛ لأنه إما يصير دمياً محاورة المدة المصروبة، فبعتبر الحول بعد ما صار ذمياً، إلا أن يكول شرط عليه أنه إذا جاوز السلة يأخذ الخراج، فحينفذ يأخذ منه. [العناية / ٢٧١]

لا قسا إشارة إلى قوله: لأنه لما أقام سنة بعد تقدم الإمام، صار ملترماً للجزية. (العناية) لا ينقض، فكذا حنفه. [البناية / ٢٧١]

الذمة خلف عن الإسلام وهو لا ينقض، فكذا خنفه. [البناية / ٢٧١]

كيف وأن فيه قطع الجزية وجعل ولده حرباً علينا، وفيه مضرة بالمسلمين. فإل دراج المراح عليه احراج فهو دمي الأن خراج الأرض بمنازلة خراج الرأس، فإذا التزمه صار ملتزماً المقام في داريا. أما بمجرد الشراء فلا يصير ذمياً الأنه قد يشتريها للتجارة، وإذا لزمه خراج الأرض، فبعد ذلك تنزمه الجزية لسنة مستقبلة الأنه يصير ذمياً بلزوم الجزاج فتعتبر الملدة من وقت وجوبه، وقوله في الكتاب: "فإذا وضع عليه الجزاج فهو ذمي، تصريح بشرط الوضع، فيتخرج عيه أحكام جمّة، فلا يُعفل عه. وإذا دحب حربه أمال، فنزوجت ذميا: صارت ذمية الحرات فعية المراح في الدحية عليه المراح في الدحية عليه المراح في الكتاب فنزوجت ذميا: صارت ذمية المحرام عليه المراح في الدحية عليه المراح في الكتاب في الكتاب في الكتاب في الكتاب في الكتاب في الكتاب في الأبينة عليه المراح في الدحية المراح في المراح

المراعة، أو تعطيلها عنه مع اشتكل منها هو الصحيح فهو دمي قال في النهاية! وكدنك بو ثرمه وهو الراعة، أو تعطيلها عنه مع اشتكل منها هو الصحيح فهو دمي قال في النهاية! وكدنك بو ثرمه عشر في قياس قول محمد ، بأن شترى أرضاً عشرية؛ لأهما حميعاً من مؤن الأرض. [اعدايه ٥ ٢٧١] عشر في قياس قول محمد ، بأن شترى أرضاً عشرية؛ لأهما حميعاً من مؤن الأرض. العداية ٥ وبه صرح على الله كلاً منهما حكم منعتل في دريا، فصار دمياً صرورة. (السابة) عجود الشراء الح وبه صرح الكرحي في محتصره!. ومن المشابح من قال: يصير دميا ممجود الشراء، دكره قاصي حال الكرحي أنسانة ٢٧١-٢٧١ وقوله في الكتاب أي قول محمد من في الخامع الصغير (السانة)

سنجرح على صبيعة عهول من باب لتفعيل، وقال لأثر ري، فيتجرح على صبيعة بنتي لنفاض من باب الشعل يقال: حرجته فتجرح عبيه أحكام حمه أي كثيرة، فلا يعفل: على صبيعه اجهول عنه أي عن شرط لوضع أنه بما تتبت تبك الأحكام عد وضع خرج لا قليه. [السابة ١٩ ١٧٧] احكام خمة من منع لحروج إلى دار حرب، وحريان القصاص بينه ولين لمسلم، وصمال لمسلم فيمة خمره وحسريره إذ ألمه، ووحوب ألدية عليه إذا قتله حصاً، ووحوب كف الأدى عنه، فتجرم عينته كما نجرم عينة المسلم فصالاً عما يقعنه للسفهاء من سفعه وشلمه في الأسواف صما وعدو لاً. (فتح القدير ١٥ إلالالم) صاوت فعية: خلافاً للأثمة الثلاثة.

لأنها التزمت المقام تبعاً للزوج، وإذا رحل حربي بأمال، فتزوح دمه: وربط دما؛ لأنه يمكنه أن يطلقها فيرجع إلى بلده، فلم يكن ملتزماً المقام. ولو أن حرببًا دحل داريا بأمال، ثم عاد إلى دار الحرب، وبرك ودبعة عد مسلم، أو دمي، أو دنا في دمنهم، فقد صار دمه مناحا بالعود؛ لأنه أبطل أمائه، وما في دار الإسلام من ماله على حصر، فإن أسر، أو ضهر على الدار فقُل: سقصت ديونه، وصارت الودبعة فينا، أما الوديعة: فلأنها في يده تقديراً؛ لأن يد المودع كيده، فيصير فيئاً تبعاً لنفسه. وأما الدين: فلأن إثبات اليد عليه بواسطة المطالبة، وقد سقطت، ويد من عليه أسبق إليه من يد العامة فيحتص به فيسقط. وإن قُن ولم يُظهرُ على الدار: فالقرص واوديعة عرنه، وكذلك إذا مات؛ لأن نفسه لم تصر معنومة، فكذلك ماله؛ وهذا لأن حكم الأمان باقي في ماله فيرد عليه، أو على ورثته من بعده.

تعا للروح فإل في يده طلاقها، والمصي عنها محلاقها، فحين أقدمت عنيه كانت ملترمة بما يأتي منه، ومنه عدم الطلاق ومعها من الحروج إلى دارها، فتصير دمية فيوضع الحراج عنى أرضها وخو دلك. [فتح القدير ٢٧٢/٥] فيضير [أي الوديعة] فيناً إلى فيوضع في بيت المال لعامة المسلمين في ظاهر الرواية، وعند أبي يوسف منه ألها يحتص به المودع؛ لما ذكره المصنف في الدين. وأما الدين فيسقط عمن في دمته؛ لأن ثبوت يده عليه منتف إد قد صار منكاً للمديول، وإنما هي ثابتة باعتبار شوت حق المطالبة، وقد سقطت باستعمامه فيسقط الدين، وإذا حققت هذا ظهر لك أن احتصاص الديول به صروري غير محتاج إلى تعليله بأن سنقت يده إليه. [فتح القدير ٥ ٢٧٣] وقد سقطت بسبب كونه مقتولاً أو مأسوراً.

ويد من عليه أي مطالبة الحربي عن المديون. بد العامة أي يد كل واحد من الناس لسبق يده. ولم يطهر على صيعة المحهول أيضاً أي لم يغلب عليها.(اساية) إذا مات هذا الحربي حتى يكون قرصه وديعة لورثته.(البناية) من بعده: لأن يد المودع كيده. [البناية ٢٧٣/٩]

قال: وما أو جف المسلمون عبد من أمول أهل خوب بعير قتال: أبصر عن مصالح المسلمين. كما يصرف احراح، قالوا: هو مثل الأراضي التي أَجْلُو أهلَها عنها والجزية، ولا خمس في ذلك. وقال الشافعي عنه: فيهما الخمس؛ اعتباراً بالغنمية. ولنا: ما روي أنه على أخذ الجزية، وكذا عمر ومعاذ على، ووضع في بيت المال ولم يخمس، ولأنه مال مأحوذ بقوة المسلمين من غير قتال، بخلاف الغنيمة؛ لأنه مملوك بمباشرة الغانمين، وبقوة المسلمين فاستحق الخمس بمعني واستحقه الغانمون بمعنى، وفي هذا السبب واحد،

وما أوجف المسلمون. وحف النغير وحفاً، ووجيفاً وهو صرب من مشي الإن وربما استعمل في الحين، وأو حفت البغير إذا حملته على الوحيف، والمعنى الذي أوجف عنيه المسلمون أي عمنوا أحياهم وركائنهم. [الساية ٢٧٤-٢٧٣] في مصالح المسلمين كعمارة الرباطات والقناطير والحسور وسد الثعور، وكرى الأهار العصام التي لا منك لأحد فيها كحيجون والفرات ودجنة، ومن مصالح المسلمين الصرف أي أرزاق القصاة والولاة والمحتسين، والمعلمين وأرزاق المقاتية. [الساية ٩ ٢٧٤] أخلو أهمها يقال :أجنى لسنطان لقوم وجلاهم، يتعدى بلا همزة أي أحرجهم. [فتح القدير ٢٧٣/٥] أحد الحرية. يعني من محوس هجر (الساية) وكذا عمر أي من أهل السواد (الساية) ومعاد يعني أهل اليمين (الناية) لأنه أي لأن الغيمة بتأويل المعنوم. [الساية ٢٧٢/٦] وبقوة المسلمين من غير قتال بل بوقوع الرعب في قنوب الكفار من قوة المسلمين. [الكفاية ٥/٢٧٤] عملى وهو مناشرة القتال. [الساية ٩/٢٧٢] من أبي قبداً أي فيما أوجف المسلمين على المسلمين وهو الرعب بقوة المسلمين الأنه لم يوجد السعى من أخوذ بقوة المسلمين من غير قتال، قلا معن لإنجاب الخمس. [البناية ٩/٢٧٢]

"أخرج أبوداود في كتاب احراح عن ابن لعدي بن عدي الكندي، أن عمر بن عبد العزير كتب: أن من سأل عن مواضع الفيء فهو ما حكم فيه عمر بن الحطاب ... فرآه المؤمنون عدلاً موافقاً لقول البي ... حفل عند حن عنى سب عد ، قلم، وص لاعتب سستمرر، ، عند لأهن لادب ده ه و ص حليم من الجزية لم يضرب فيها بخمس ولا مغنم. [رقم: ٢٩٣١، باب في تدوين العطاء]

وهو ما ذكرناه، فلا معنى لإيجاب الخمس. وإذا دخل الحربي دارنا بأمان، وله امرأة في دار الحرب، وأولاد صعار وكبار، ومال أودع عضه دميّا، وبعضه حربيّا، وبعضه مسلماً، فأسلم ههنا، ثم طهر على الدار: فدلك كنه فيء. أما المرأة وأولاده الكبار فظاهر؛ لألهم والله ههنا، ثم طهر على الدار: فدلك كنه في بطنها لو كانت حاملاً؛ لما قلنا من قبل، حربيون كبار، وليسوا بأتباع، وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملاً؛ لما قلنا من قبل، وأما أولاده الصغار: فلأن الصغير إنما يصير مسلماً تبعاً لإسلام أبيه، إذا كان في يده وتحت ولايته، ومع تباين الدارين لا يتحقق ذلك، وكذا أمواله لا تصير محرزةً بإحرازه نفسه لاختلاف الدارين، فبقي الكل فيئاً وغنيمة. وإن أسلم في دار الحرب، ثم جاء فظهر على المدار: فأولاده الصغار أحرار مسلمون تبعاً لأبيهم؛ لأهم كانوا تحت ولايته حين أسلم؛ إذ الدار واحدة. وما كان من مال أودعه مسلما، أو ذمياً: فهو له؛ لأنه في يد محترمة ويده كيده، وما سوى ذلك في، أما المرأة وأولاده الكبار؛ فلما قلنا، وأما المال الذي في يد الحربي، فلأنه لم يَصر معصوماً؛ لأن يد الحربي ليست يداً محترمة.

لما قلنا: إشارة إلى ما قال في باب العنائم بقوله: ولما أنه جزؤها فيرق برقها. (البناية) لإسلام أبيه وههنا أولاده في دار الحرب، وهو في دار الإسلام. تباين الدارين أي دار الإسلام ودار الحرب. (البناية) وعند وما كان من إلى: وإيما قيد بالإيداع؛ لأنه إذا كال غصباً في أيديهما يكون فيئاً لعدم النيابة، وعند أبي يوسف ومحمد عند يجب أن لا يكول فيئاً، إلا ما كان عصباً عند حربي على قياس ما إذا أسلم الحربي في دار الحرب، فلم يخرج حتى ظهر على الدار. فالجواب فيه أن ما كان وديعة عند حربي، أو عصباً من مسلم أو ذمي، أوضائعاً فهو في عد أبي حنيفة عند، وقال أبو يوسف ومحمد عند. لا يكون فيئاً، كذا في الجامع الصغير الفخر الإسلام عند. [الكفاية ٢٧٥/٥]

وما سوى ذلك: أراد به المرأة وأولاده الكبار، والمال الذي عصبه مسلم أو ذمي، وما كان مودعاً عند حربي. [الناية ٢٧٩/٩] فلما قلنا: إشارة إلى قوله: حربيون كبار وليسوا بأتباع. [العناية ٢٧٤/٥] ود اسم حربي في در حرب، فقيمه مسمه عمد أو حصاً، وله ورئة مسمول هياك. ولا سيء عيه إلا الكفارة في الحصا، وقال الشافعي عنه: تجب الدية في الحطأ، والقصاص في العمد؛ لأنه أراق دماً معصوماً وحود عصم وهو باسلام؛ لكونه مستجلباً للكرامة؛ وهذا لأن العصمة أصلها المؤثمة لحصول أصل الزجر بها، وهي ثابتة إجماعاً، والمقومة كمال فيه لكمال الامتناع به، فيكون وصفاً فيه، فتتعلق بما علق به الأصل. ولنا: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّ لكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ الآية،

وهذا أي وحوب الدية في الحطأ، والقصاص في العمد، إنما كان منياً على وحود العاصم الذي هو الإسلام؛ لأن العصمة إخر (العناية) أصلها المؤتمة فإن من علم أنه يأثم نقتل يسترجز عنه نظراً إلى اخلية السليمة عن الين عن الاعتدال (العناية) الحماعة فإنه لا قائل بعدم الإثم على من قتل مسلماً في أني موضع كان [العناية ٥/٥٧] كمال فنه أي في أصل العصمة: ودلث؛ لأنه ما وحب الإثم والمان، كان دلك أكمل من الذي وحب فيه لإثم دون المان. فيتعلق الكمال وهو العصمة المقومة بما عنق به الأصل وهو العصمة المؤثمة أي بعنقت العصمة المؤثمة بالإسلام كما تعلقت به العصمة المؤثمة، فنحب الدية، والكفارة في قتل الحري الذي أسلم في دار الحرب، ولم يهاجر إلينا. [الكفاية ٢٧٥/٥]

ولما فوله بعالى الح توصيحه أن الله تعالى قال في سورة البساء: ٥٠٥ ما أمه حد احد و . . . الآية، يعني من قتل أحداً من المؤمنين حطاً عير فاصد قتله بأن رمى سهماً إلى صيد فوصله، وخو دلث، فعليه حراؤه شيئان: أحدهم تحرير رقبة مؤمنة، ولا يحرئ كافرة، فإن لم يستضع على تحرير رقبة كدلك، فعليه صياء شهرين متتابعين. وثانيهما أداء دية مسلمة إلى أهل المقتول إلا أن يعمو أولياء المقتول القاتل، فحيلد يسقط عنه الذية، فقد جعل الله تعلى في هذه الآية تحرير رقبة جميع الموحب، فلابد أن لا يحب عيره =

جعل التحريرَ كلَّ الموجب رجوعاً **إلى حرف الفاء،** الله تعاد___

= والدليل على أنه جعل كل الموجب أمران: أحدهما: أنه تعلى قال: ٥٠٠ . مداء ، غوف الفاء، و لفاء للحراء، والحراء في النعة تمعني الكفاية، فيعلم أن التحرير كاف لا موجب غيره، كذا قرره خماعة من الشراح، وفيه نظر فإن الفاء ليست موضوعة كلمة الحزاء التي بمعنى الكفاية حتى يستفاد منها كفاية ما ذكر. فالأولى أن يقرر بأن الفاء موضوع للجراء، فكأنَّ الله تعالى قال. ومن قتل مؤمنا حطأ فجراؤه تحرير رقبة مؤمنة، فكان لفض الحراء مقدراً في الكلام مأجوداً من حرف الفاء، والحراء بمعنى لكفاية، فأفاد أنه الكافي، فإن قلت. قد يكون لشيء واحد حراءان، أو أجرية. قلت: لا كلام في دلك، وإنما الكلام في أنه تعالى لما جعل التحرير حراء للقتل، ولم يدكر عيره، أفاد أن هذا الحراء المذكور هو الكافي، ولو كان له حراء آحر لم يصح جعمه التحرير حراء؛ لأنه حيشد لا ايصح أل يقال لتتحرير الذي هو أحد لأجرية: إنه حراء أي كاف للقتل. وثابيهما: أنه تعالى دكر في حزاء القتل التحرير فقط، و لم يدكر عيره، فصار كل المدكور، وأفاد أنه الحراء لا عير: لأنه لو كان نه حراء عيره أيصاً بذكره أيصاً؛ لأن المقام مقام النيان والإيصاح، ومن المعنوم أن السكوت في معرض البيان بيال، ولعنك تتفطن من ههنا الفرق بين انتقريرين، وهو أن التقرير الأول مني عني لفط أهاء. والثاني مني عني كونه مذكوراً دول غيره مع قطع النظر عن إطلاق الحراء عليه، والقصود منهما واحد، وهو إثبات التحرير للقتل فقط، وإنتماء عيره هذا. ١٠ م. م. م. ح. قال الله تعالى: ١٠٥ م. م. لُ لَمُنْ أَمْهِ ﴿ حَدَاهُ استثناءَ منقصع أي لكن إن وقع بحصًّا ٢٠٠٥ قال: منذ له ما أي فعليه إعتاق رقبة مؤمنة وكفارة، ١٠٠٠- أسسم من ١٥٠٥ أي أهل القتيل الدين يرثونه إلا أن يصدقوا أي يتصدقوا بالدية، ١٥ / ١ من في ه حالة بحية، هُم أنا من فيجر له وما أنا ماء به أزاد به إذا كان الرجل في دار احرب منفردا مع الكفار وهو مسلم، فقتله من لا يعلم إسلامه فلا دية عليه، وعليه الكفارة.

إلى حوف الهاء قرره صاحب "العاية" وتعهما العيني في "السابة ابأن الهاء للجراء، وهو اسم ما يكون كافياً يقال: حرى أي كفي، فعلم أن تحرير الرقمة كاف في كوله موجباً. وردّهم ابن اهمام وسلب هذا التقرير إلى السهو؛ لأن المراد نقول اللحاة: الهاء للجراء أها دالة على أن ما بعدها مسلب عما قبلها، فسمي السلب حراء اصطلاحاً، لا أن الهاء موصوع للهط الجراء لذي هو بمعنى الكفاية لعة، كما لا يحقى. وعندي أنه لبس المراد من قولهم: الجزاء بمعنى الكفاية أن لفط الجزاء الموصوع له لمهاء بمعنى الكفاية، فينتفي عيره حتى يرد عليه ما أورده ابن الهمام ويكون تقريرهم سهواً، لل عرضهم أن الهاء هها لبيان جراء القتل، فمعنى قوله تعالى: ١٠٠ من فجراؤه تحرير رقبة، واحراء بمعنى الكفاية إلى هذا عاية ما يقال لتصحيح الكلام، والعلم عبد العزير العلام.

أو إلى كونه كل المذكور فيتفي غيره، ولأن العصمة المؤثمة بالآدمية؛ لأن الآدمى خلق متحملاً أعباء التكليف، والقيام بها بحرمة التعرض، والأموال تابعة لها. أما المقومة فالأصل فيها الأموال؛ لأن التقوم يؤدن بجبر الفائت، وذلك في الأموال دون النفوس؛ لأن من شرطه التماثل، وهو في المال دون النفس، فكانت النفوس تابعةً، ثم العصمة المقومة في الأموال بالإحراز بالدار؛ لأن العزة بالمنعة، فكذلك في النفوس إلا أن الشوع

أو إلى كونه إلى كانه لم يدكر عيره، ودنك يقتصي انتفاء عيره؛ لأن قصد الشارع في مثنه إحراح انعد على عهدة حكم المتعلق باحادثة، ولا يتحقق دلك إلى بيان كن الحكم بلا إحلان، فنو كان عيره من تتمة احكم لدكره. [انعاية ٥ ٢٧٥] ولأن العصمة الح دليل معقول على عدم العصمة المقومة الموجئة لمدية في دار احرب، ومشتمل على بيان أن العصمة المقومة ليست بوصف كمال في العصمة المؤلمة وتكون تابعة فد. وبيان دلك: أن العصمة المؤلمة بالآدمية؛ لأن الآدمي حلق متحملاً أعناء التكاليف أي أثقافا، ومن حلق شيء وجب عيه قيام به، فالآدمي وجب عيه قيام بأعناء التكاليف، والقيام بها نحرمة تعرض أي إنما يتحقق لم القياء كما إذا كان حراء التعرص، فالآدمي وجب عيه أن يكون حرام التعرض مطعةًا إلا أن الله تعالى أنصل دلك له القياء كان ران الكفر، فإذا ران الكفر بالإسلام، عاد إلى الأصل، والأموال تابعة لها أي بلادمية التي تشت عصمة المؤلمة؛ لأكم حقت في الأصل مسحة، وإنما صارت معصومة لتمكن لآدمي من الانتفاع في حاجته فكانت تابعة بلادمي. [العاية ٥ ٢٧٦] بالادمية لا يوصف الإسلام، كما رعمه الحصم. (كاية) عصارة أعماء أو معني فقط، ولا ممانية بين المقوس، وما عرف في الأصورة ومعني، أو معني فقط، ولا ممائلة بين المقوس، وما عدم لا وسورة ولا معني على ما عرف في الأصول، فكانت المقوس تابعة للأموال في العصمة، ومن هدا بكمال في الأعصمة المؤلمة أصل مستقل في شيء، والعصمة المقومة أصل مستقل في شيء آخر، وليس أحدهما بكمال في الأنور، ولا وصف زائد عليه، [العناية ٥/٢٧]

بالإحرار بالدار لأها عرة، والعرة بالمنعة. بالمنعة فلا يحب القصاص والدية فيما عن فيه أي ممنعة المستمين؛ لأن التقويم يسئ عن خطر المحل، وهو إنما يشت إذا كان ممنوعاً عن الأحد، فإن ما تصل إليه لأيدي بلا مبارع لا يكون حصير كاماء والتراب، فعنقنا التقويم بالإحرار. إلا أن الشرع إلى هذا حواب من قال المستم الذي أسلم في دار الحرب له منعة أيضاً، وهم الكفار. [الكفاية ٢٧٧٠٢٧٦]

أسقط اعتبارَ منعة الكفرة؛ لما أنه أوجب إبطالها، والمرتد والمستأمن في دارنا من أهل دارهم حكماً لقصدهما الانتقال إليها. ومن قتل مسلما حطاً لا وي له، أو قتل حربنا دحل إبلها بأمان، فأسلم: فالدية على عاقلته الإمام، وعليه الكفارة؛ لأنه قتل نفساً معصومة خطاً، فيُعتبر بسائر النفوس المعصومة، ومعنى قوله: "للإمام" أن حق الأخذ له؛ لأنه لا وارث له. وإن كان عمدا: فإن شاء الإمام قتله، وإن شاء أحد الدية؛ لأن النفس معصومة، والقتل عمد، والولي معلوم، وهو العامة، أو السلطان، قال لا أن السلطان ولي من لا ولي له". " وقوله: "وإن شاء أخذ الدية"، معناه: بطريق الصلح؛ لأن موجب العمد، وهو القود عيناً؛ وهذا لأن الدية أنفع في هذه المسألة من القود، فلهذا كان له ولاية الصلح على المال، وليس به أن يعمو؛ لأن الحق للعامة، وولايته فظرية، وليس من النظر إسقاط حقّهم من غير عوض.

لما أنه أوحب إلح. أي أن الشرع سلطنا على إبطال منعة الكفرة، وإذا لم توجد المنعة لا يوجب الإحرار، وإذا لم يوجد الإحراز لا توجد العصمة المقومة، وإذا لم توجد العصمة المقومة لا تجب الدية. (الساية) والمرتد والمستأمن إلح وهذا حواب عما يقال: إن المرتد والمستأمن محرر بدار الإسلام داتاً، فيحب أن يتقوما وم يتقوما حتى لا تجب الدية بقتلهما، فأجاب بألهما من أهل دارهم حكماً. [البناية ٢٨٦/٩] إليها: أي إلى دار الحرب. [البناية ٢٨٦/٩]

على عاقلته وفي بعض السبح؛ على العاقبة للإمام، أما المسلم: فلقوله تعالى: # مر فس أو ما حصا به الآية. وأما المستأمر: فلأنه لما أسبم صار من أهل داريا، فصار حكمه حكم سائر السبمين. [الساية ٢٨٧/٩] وهذا. أي جواز أحد الدية هنا. [الساية ٢٨٨/٩] بظرية ولا نظر في العفو.

باب العُشْر والخراج

قال: أرصلُ العرب كُنها أرصلُ عُسْرَ، وهي ما بين الغذيْف بي أقصى حجو باليس العدوري عهره إلى حد سده، و سود أرص حرح، وهو ما بان عدس بي عصه خُنُوب،

العشر والحراج: ما ذكر ما يصير به المستأمن دمياً ذكر ما يبوله من الوطائف المالية ,د صار دمياً، ودلك هو الحراج في أرضه ورأسه، وفي تفاريعهما كثرة، فأوردهما في بالين، وقدم ذكر العشر؛ لأن فيه معنى لعادة، والعشر لعة. واحد من العشرة، و لحراج ما يحرج من تماء الأرض، أو تماء المال، وسمي له ما بأحده السبطان من وطيفة الأرض والرأس، وحدد الأراضي العشرية والحراجية أولاً؛ لأنه أصبط، فقال: أرض العرب كلها إلح. [فتح القدير ٢٧٨/٥]

وهي أي أرص اعرب، وفي بعص اسبح؛ وهو. قال الكاكي ، كره بالنظر إلى حبره وهو ما يعني كلمة ما التي في قوله؛ ما بين العديب إلى أقصى حجر باليس بمهرة إلى حد الشام بصم العين المهملة وقتح بدال المعجمة وبالماء المؤجدة وهو ماء لتميم، و حجر بفتحتين، يعني الصحر؛ لأنه وقع في أماني ألي يوسف ، المال المعجمة وبالسكول السم ويظهر من دلك أن من روى بسكول الخيم، وقسره باحاب، فقد حرف، ومهره بالنفيح والسكول السم رحل، وقبل، السم قبيله، تسبب إليها الإين المهرية، وسمى دلك المقام به، فيكول بمهرة مشارف الشام أي قراها، واستواد أرص حراح أي أرض سواد العرق، أي قراها أرض حراح، ويه حجرح المنظرات المنام أي قراها، واستواد أرض حراح أي أرض سواد العرق، أي قراها أرض حراح، ويه حجرح للمنظم المنام أي قراها، ومن العدن ألمن المنواد المدكور: سود كوفة، وهو سواد بعراق وحده من العديب لي عقبة حدوال بصم بيني عقبة حدوال الأثر ربي: المراد من السواد المدكور: سود كوفة، وهو سواد بعراق وحده من العديب بي عقبة حدوال المناب ومن العدت بنت العدل وسكول اللام وبالثناء المنشة فرية موقوفة على العدوية، وهو أول أعراق شرقي دحية، وعنادال بتشديد إلماء الموحده حصن صعير على شط البحر، قال الأثر ربي وما قيل من العراق شرقي دحية، وعنادال بتشديد إلماء الموحدة حصن صعير على شط البحر، قال الأثراري وما قيل من العديب أي عادال. ومن عالم أحراء اليمن. [فتح القديب بكثير، [المدية ٩ ١٨٩٠] اقصى حجر باليمن وهذا صوها، ومن يرين والدهناء ورمن عالم أسماء مواضع إلى مشارف الشام أي قراها عرضها، [العاية ١٨٩٥]

ومن التعدية - ويقال: من العنت - إلى عبّادان؛ لأن النبي الجّ والخلفاء الراشدين عبّد لم يأخذوا الخراج من أراضي العرب، ولأنه بمنزلة الفيء، فلا يثبت في أراضيهم كما لا يثبت في رقائهم، وهذا لأن وضع الخراج من شرطه أن يُقرَّ أهلها على الكفر، كما في سواد العراق، ومشركوا العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، وعمر عبن، حين فتح السواد وضع الخراج عليها بمحضر من الصحابة في ووضع على مصر حين افتحها عمرو بن العاص، وكدا اجتمعت الصحابة في على وضع الخراج على الشام. قال: وأرص السواد ممبوكة لأهلها، حور بيعهم ها، وتصرفهم فيها؛ لأن الإمام إذا فتح أرضاً عنوة وقهراً، له أن يقر أهلها عليها، ويضع عليها وعلى رؤوسهم الخراج، فتبقى الأراضي مملوكة لأهلها، وقد قدمناه من قبل. قال: وكل أرص أسم أهلها، أو فتحت عموة، وفسمت بين العاتمين؛ فهي أرض عشر؛ لأن الحاجة إلى ابتداء التوظيف على المسلم،

عادات قرية مشهورة حت النصرة مقصودة بربارة، وكان فديماً من ثعور المسمين، ويروى في فصائعها أحاديث عير ثانتة، كنا قال الحارمي في المؤتنف والمحتنف ، والعديب مسير حاح العراق قريب من الكوفة، وهو حد السواد أراضي المعرب والأرض لا تحيو من أحد الحقين، يعني العشر واخراج، فدن أن الذي ذكره المصنف عند أن أرض العرب عشرية: ولو فعنه بلا ألقصت العادة سفنه، ولو نظرين صعيف، فنما لم ينقل دن قصاء العادة عنى أنه لم يقع. [فتح القدير د/٢٧٨] وهذا أي عدم وضعه على العرب (الساية) أو السيف كما ثبت في بعض الأحاديث، فتح السواد وكان فنح سواد العراق عنى بد سعد س أبي وقاص حد أساية ١٩١٩عي الشام هذا معروف بيهم، وقد قدماد أي في ناب قسمه العائم (الساية) "روى أبوعبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" حدثنا هشم بن شير أننا العوام بن حوشب عن الإراهيم التيمي قال: بن فنح مسمون سواد، في عمر فسمة بيسة في فنحد عدد، في في وقل من من حدد عدد، في في المهم حديد وقلى أراضيهم الخراج، [٥٧/١] [نصب الراية ٢٣٨/٣]

والعشرُ أليقُ به؛ لما فيه من معنى العبادة، وكذا هو أخف حيث يتعلق بنفس الخارج، وكن أرص فحت عود، فأفر أهنها عسها. فهي أرص حراح، وكذا إذا صالحهم؛ لأن الحاجة إلى ابتداء التوظيف على الكافر، والخواج أليقُ به، ومكة مخصوصة من هذا، فإن رسول الله على فتحها عنوة، وتركها لأهلها، ولم يوظف الخراج. " وفي "الجامع الصغير": كن أرص فحت عود، فوصل إنها من لأهر، فهي أرض خواج، وما م عصر إبها من الأهار واشتحر ح منها عن، فهي أرص عسر؛ لأن العشر يتعلق بالأرض النامية، ونماؤها بمائها، فيعتبر السقى بماء العشر، أو بماء الخراج.

معى العادة وهذا يصرف مصرف الصدقات. (البناية) حيث بنعلق لا بالتمكن كما في الحراج. والحواج أليق لأن فيه معى العقوبة لبتعلق بالتمكن من الزراعة، وإن م يررع. [فتح القدير ٢٧٩/٥] وفي الحامع الصعير قد علم من عادة المصلف أنه إذا وقعت مخالفة بين ما في القدوري و"الجامع الصعير" أو ريادة في "الجامع": يقول بعد لفظ القدوري، وفي الجامع الصعير" إلى آخره، وهما المحالفة ظاهرة. [فتح القدير ١٥٠/٥] أرض حراج يعني سواء قسمت بين الغامين، أو أقر أهمها عبيها، ودكر لفظ الحامع الصغير" فذه الفائدة. [العناية ٥/١٨٠]

"فيه أحاديث استدن بها العلماء على أن مكة فتحت عبوة. [نصب انراية ٣٩/٣] منها: ما أخرجه مسلم عن عبدالله بن رباح عن أبي هريرة أنه ذكر فتح مكة، فقال: أقس رسول الله ؟، حتى دخل مكة، فلعث الربير على إحدي المجنبين، وبعث خالداً على المحمة الأخرى، وبعث أبا عبيدة على الجسر، وأخذوا بطن الوادي، ورسول الله ؟ في كتيمة، قال: فلطر إلي وقال: يا أبا هريرة، قلت: لبيث يا رسون الله، قان: هست من الأحساء ولا تسمى رلا علم بن ، فيست هم، قدن، ودله ما سن بلا عمد على رحمت و مدا على فقر هم لا أما من من من من من على من على من على من على من على من على منه منهم إلا تقلل من شاء منهم إلا قتله ما توجه أحد منهم إلينا شيئاً، وصعد رسول الله أو الصفا، وجاءت الأنصار فأطافوا بالصفا، فحاء أبو سفيان، فقال: يا رسول الله أبيدت حضراء قريش، لا قريش بعد اليوم، فقال رسول الله أبيدت حضراء قريش، لا قريش بعد اليوم، فقال رسول الله أبيدت حضراء قريش، الخديث. [رقم: ١٧٨٨، بات فتح مكة]

قال: ومن أحبا أرصا موانا: فهى عند أبي يوسف عند معترة حيرها، فإن كانت من ميروي ميروي معترة وال كانت من حير أرض لعشر: حير أرض لعرب. ومعناه: بقربه، فهي حراحية، وإن كانت من حير أرض لعشر: فهى غنثرية. والنصرة عنده غنثرية بإجماع الصحابة في والله حير الشيء يعطى له حكم الدار، حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به، وكذا لا يجوز أخذ ما قرب من العامر، وكان القياس في البصرة: أن تكون حراجية؛ لألها من حيز أرض الخراج، إلا أن الصحابة من وظفوا عليها العشر، فترك القياس لإجماعهم.

ومعاه أي معنى قول القدوري. (البياية) عدد أي عدد أي يوسف. بإهماع الصحابة كما دكره أبو عمر بن عبدالبر. [فتح القدير ١٨١/٥] لأن هذا دبيل أبي يوسف شم على مذهبه. [البناية ١٩٨٩] حتى يجوز إلى أي يجوز لصاحب الدار الانتفاع بماء داره، وإن لم يكن العناء منكاً به لاتصاله بملكه، وقد دكر في "المبسوط": أنه لو قال المستأجر للأجراء: هذا فنائي ليس لي فيه حق الحمر، فحمروا فيه بئراً، فمات فيه إنسان، فالضمان على الأجراء قياساً، وفي الاستحسان: لا ضمان؛ لأن كونه فناء له بمسرلة كونه مملوكاً لهم لإطلاق يده في التصرف فيه من إلقاء الطين والحطب، وربط الدواب وبناء الدكان. ما قرب من العامر؛ لأن لأهل العامر حق ما قرب من العامر وفي بعض النسخ: وكذا لا يجوز إحياء ما قرب من العامر؛ لأن لأهل العامر حق الانتفاع فيما قرب من العامر، [البيلة ١٩٨٩] وكان الفياس الح [أي عد أبي يوسف] لا يفن في إعادة قوله: وكان القياس في البصرة أن تكون حراجية تكرار؛ لأن الأول رواية القدوري، والثاني دكره شرحاً لذلك. [العاية ١٨٥٠] ماء دحله هي نمر معروف بالعراق بكسر الدال وسكون اخيم، ولا يدحلها الألف واللام، قال أبو الفتح الهمداني: يحور أن يكون مشتقة من قولهم: بعير مدحل أي مطلى بالقطران طلباً كثيراً، وبدلك سمي الدجال؛ لأنه مطلى بالكفر والعناد، ويحور أن يكون مشتقة ععنى والحزيرة، وربما قيل: بين الشام والعراق. قال اخازمي في المؤتنف والمحتلف في أسماء الأماكن!: مطلع الفرات من بلاد الروم، ومنقطعه في أعمار البصرة.

والأهار العطاء التي لا تملكها أحد: فهي عشر من وكذا إن أحياها بماء السماء، وإن أحياها تماء الأهار عني احتفرها الأعاجه مثل فمو الملك، وهر يزدجرد، فهي حراحيه؛ لما ذكرنا من اعتبار الماء؛ إذ هو السلب للنّماء، ولأنه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كرها، فيعتبر في ذلك الماء؛ لأن السقي بماء الخراج دلالة التزامية. قال: والحراج الدي وصعه على النزام لحراج على المساع ودرهم على المراح على السود، من كل جريب سعد مان عقد هسمى وهو الصاع ودرهم

عاء السماء أى المصر عاران من السماء، مثل لهر الملك على طريق لكوفة من بعداد العباية ٥ (٢٨١) والمرد من الملك. كسرى يوشيروان بن فياد، وكان حميع ملكه سبعا وأربعين سبة، وسبعة أشهر، ويردجرد هو احر مبوك لعجم، فقبل عرو، وكان دلك في سبة إحدى وثلاثين في حلافة عثمان السابية و ١٩٩٩ من اعتبار الماء إشارة إلى فوله: لأن العشر يتعلق بالأرض النامية، وتماؤها بمائها، [العبانة ١٨١/٥] ولأنه لا يمكن الح أن المراد بموضوع لمسألة أعني قوله: من أحيا أرضا مو تا وهو مسبم، ولائد من دلك؛ لأنه لم أحياها دمي كانت حراجية سواء سقيب عبد محمد عماء السماء أو حود، أو لا، وسواء كانت عبد أي يوسف من حبر أرض الحراج، أو العشر، وضهر منه أيضاً أن كون لمسلم لا بشدا لتوصيف حراج، كما ذكره محمد في ألمريادات أنه هو فيما إذا لم يكن له صبع يستدعى دلك وهو السقي بحال خراج، أو العشر، وهو أرض طوها سنون در عا بدراع لمنك كسرى يريد على دراع العامة بقيضة، وهي است فيصات ودراع المنك سنع قيصات، كنا في ألمعرب أو وذكر عالمنك سنع قيصات، كنا في ألمعرب أن وذكر عالمن أن طول الجريب ستون ذراعا وعرضه ستون ذراعاً.

ومن جريب الوطبة حمسة دراهم، ومن حريب الكرم المتصل، والمحيل المتصل عشرة دراهم، وهذا هو المنقول عن عمر بريد، فإنه بعث عثمان بن حنيف حتى يمسح سواد العراق، وجعل حذيفة مشرفاً عليه، فمسح فبعغ ستاً وثلاثين ألف ألف جريب، * ووضع على ذلك ما قننا. وكان ذلك بمحضر من الصحابة مؤدّ من غير نكير، فكان إجماعاً منهم، ولأن المؤنّ متفاوتة، فالكرم أخفّها مؤنة، والمزارع أكثرها مؤنة، والرّطاب بينهما، والوظيفة تتفاوت بتفاوتا، فجُعلَ الواجبُ في الكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، الرّع والكرم والكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، وفي الرّمة والكرم والكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، وفي الرّمة والكرم والكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، وفي الرّمة والكرم الكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، وفي الرّمة أوسطها. قال: وما سوى دلك من الأصناف كالزعفوان والبستان وعيره:

الرطبة الرطبة الرطبة: بفتح الراء. قال في المعرب المفرد والحمع رطاب، والرطاب هو القثاء والنصيح والبادحال، وما يخري مجراه، التهى. [اساية ٢٠١/٩] المتصل فقيد الاتصال يفيد ألها لو كانت متفرقة في حوالت الأرض، ووسطها مرروعة، فلا شيء فيها، بن المعتبر وطيفة عمر مبيد في الرروع، وكدا لو عرس أشحاراً عير مثمرة ولو كانت الأشحار منتفة نحيث لا يمكن رراعة أرضها فهي كرم. ذكره في "الطهيرية". (فتح القدير) ووضع على إلى قال شارح في قوله: ووضع على دلك ما قلباً إنه سهو لن يقال: ووضع دلك على ما قلباً، أي وضع الحراك، ولا يحفى أن مرجع اسم الإشارة الست وثلاثون ألف ألف أي وضع الحربان المقادير الذي ذكرناها، ولا سهو يسبب إلى قائل هدا. [فتح القدير ٢٨٢/٥]

ولأن المؤن. بضم الميم وقتح الهمزة جمع مؤنة بفتح الميم وضم الهمرة، وفي المعرب: المؤونة الثقل، وقال: الخوهري: المؤونة تهمر، ولا تهمر، وهي فعولة، وقال الفراء: هي مفعنة من الأين، وهو التعب وانشدة، ويقال: هو مفعنة من الأون، وهو الحروج والعدل؛ لأنه ثقن على الإنسان. (انساية) فالكرم أحفها: أي الأشياء التي وضع عليها الحراج. أكثرها مؤنة الاحتياجها إلى الراعة، وإلقاء البدر في كن عام. [الساية ٩،٤٠٩] والرطاب بينهما الأها تنقى أعواماً، ولا تدوم دوام الكرم، فكانت مؤنتها قوق مؤنه للكروم ودون مؤنة المرازع. [العابة ٥/٨٨] الكرم أعلاها. وهو عشرة دراهم. كالرعفران أي أرض الرعفران. (الساية) "تقدم حديث عمر قريباً، وفيه نعص تفسير، وروى أنوعبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" أن حمر نعث عدم قريباً، وفيه نعص تفسير، وروى أنوعبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" أن حمر نعث عدم قريباً، وفيه نعص تفدن في العن أنف أنف حديد. [نصب الراية ١٤٤١]

يوصع عبنها بحسب الطاقة؛ لأنه ليس فيه توظيف عمر هم ، وقد اعتبر الطاقة في ذلك، فنعتبرها فيما لا توظيف فيه. قالوا: ونهاية الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخارج لا يزاد عليه؛ لأن التنصيف عين الإنصاف؛ لما كان لنا أن نقسم الكلَّ بين الغانمين. والبستانُ: كل أرض يحوطها حائط، وفيها نخيل متفرقة، وأشجار أُخرَ، وفي ديارنا وظفوا من الدراهم في الأراضي كلها وترك كذلك؛ لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أي شيء كان. قال: فإن لم تُطقُ ما وصع عمها: قصهم لإمام، والنقصان عند قلة الربع جائز بالإجماع، ألا ترى إلى قول عمر في : لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق؟

خسب الطاقه يبطر في دلك كنه إلى عنها، فإن م تسع سوى عنه بررع يؤخذ قدر حراج عنة ابرع، أو الرصة يؤخذ حراج الرطبة، أو الكرم. [فتح القدير ٢٨٣٠] إلا يواد عليه قال فحر الإسلام البردوي: ألا ترى أنه قال في "كتاب العشر والحرح" و"اسبرالكبير": في أرض لم يحرج من العلة إلا قدر ففيرين ودرهمين، وهي حريب أن حراحها قفير ودرهم؛ وهذا لأنا لما صفرنا بحم وسعنا أن سترقهم ونقسم أموافهم، فإذا منا عليهم، وقاطعناهم عنى نصف الحراح، كان التنصيف هو الإنصاف بعينه. [الساية ١٩٥٩-٣٠٦] والمرعيلي أيضاً، وفرعانة بفتح الفاء وسكون الراء، وراء حيحون وسيحون، ومرعينان من بلاد فرعانة (السابة) والمرعيلي أيضاً، وفرعانة بفتح الفاء وسكون الراء، وراء حيحون وسيحون، ومرعينان من بلاد فرعانة (السابة) بقدر الطاقة أي من أي حسن كان. قال لم لين الحارج، كذا أفاده في "اخلاصة"، حيث قال: فإل كانت بأن لم يبنغ احارج منها صعفه نقص إلى نصف اخارج، كذا أفاده في "اخلاصة"، حيث قال: فإل كانت الخارج. انتهى. وفي هذا لا فرق بين الأرضين ابني وطف عنها عمر " ثم نقص برفنا وضعف أو يمام أخر مش وأجمعوا عنى أنه لا تحور الريادة عنى وطيفة عمر في الأرضي ابني وطف فيها عمر " ، أو إمام أخر مش وظيفة، دكره في الكافي"، وأما في بند أراد الإمام أن يبتدئ فيها بتوضف، فقون الشافعي عند أو يماك ألا يريد، وقال محمد على وقون الشافعي عند ألى يوسف عنه الرياد، وقال محمد على والريادة الإمام أن يبتدئ فيها بتوضيف، وقون الشافعي عند أله ذلك.

فقالا: لا، بل حملناها ما تطيق، ولو زدناها لأطاقت، * وهذا يدل على جواز النقصان. وأما الزيادة عند زيادة الربع: يجوز عند محمد يخه: اعتباراً بالنقصان، وعند أبي يوسف حه: لا يجوز؛ لأن عمر هما لم يَزِدْ حين أخبِرَ بزيادة الطاقة. وإن غلب على أرض احراح الماء. أو انقطع الماء علها، أو اصطلم الررح آفة: فلا خراج عليه؛ لأنه فات التمكنُ من الزراعة، وهو النماء التقديري المعتبر في الخراج، وفيما إذا اصطلم الزرع آفة فات النماء التقديري في بعض الحول، وكونه نامياً في جميع الحول شرط، كما في مال الزكاة،

وهذا أي قولهما: لو ردناها لأطاقت. (السابة) وإلى على عدم يجرح الأرض شيئًا بسبب عببة الماء، أو انقطاعه. أو اصطلم أي استأصله، الاصطلام الاستئصال وهو القلع. (السابة) آفه حر شديد أو برد شديد. (العباية) فلا خراج عليه قال الكاكي: قال مشايحنا من ما ذكر في الكتاب: بأل الحراج يسقط بالاصطلام محمول على ما إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن أل تزرع الأرض ثانياً، أما إذا بقي فلا يسقط الخراج، ذكره في أشرح الطحاوي". [السابة ٩،٩٠٩] فات التمكن وهذا خلاف الأجر، فإنه يجب بقدر ما كانت الأرض مشعولة بالررع؛ لأن الأجر عوض المنفعة، فيقدر ما استوفى من المنفعة يصير الأجر ديباً في دمته يحب، فأما الحراح قصنة واحبة بقدر ربع الأرض، فلا يمكن إيجابه بعد ما اصطمم الزرع آفة. [الكفاية ٥ ٢٨٤] المماء التقديري احترار عن العشر، فإن المعتبر فيه السماء احقيقي، فنو تمكن عبى الزراعة، ولم يررع لا يحب العشر، ويجب اخراح كما في مال الركاة فإن من اشترى جارية للتجارة، فمضى عبيها سنة أشهر، ثم بو ها للخدمة سقطت الزكاة؛ لأنها لم تبق نامية في جميع الحول، (العناية)

" أحرجه البخاري في اصحيحه في كتاب فضائل الصحابة في باب البيعة لعثمال عن عمرو بن ميمول، قال: وأيت عمر بن الخصاب قبل أل يصاب بأيام، بالمدينة وقف على حذيفة و عثمال بن حنيف قال: أنسد فعلما أحاول أل حمد حمثما لأصل م لا لصلى، ولا حمد هما أمر هي لا مصلم ما فيها كتم قصل، قال الصلى، قال المحمد عن أمر هي لا مصلم ما فيها كتم قصل، قال الألمان أنصر أل حمول حميماها مالا فيس، قال الألمان علم على المحدود عمل أحد بعدي قال فيما أبت علم إلا رابعه حتى أصلت الحديث بطوله وهو حديث مقتل عمر بن الخطاب وبيعة عثمان. [رقم: ٣٧٠، باب قصة البيعة]

أو يدار الحكم على الحقيقة عند خروج الخارج. قال: وإن عطنها صاحبها: فعيه الخراج؛ لأن التمكن كان ثابتاً، وهو الذي فوته. قالوا: من انتقل إلى أخس الأمرين من غير عذر، فعليه الخراج الأعلى؛ لأنه هو الذي ضيّع الزيادة، وهذا يعرف ولا يفتى به كيلا يتجرأ الظلمة على أحذ أموال الناس. ومن أسب من هن الخراج: أحد منه الحراج على حاله؛ لأن فيه معنى المؤنة، فيعتبر مؤنة في حالة البقاء، فأمكن إبقاؤه على المسلم. وحور أن يتنزي لمسلم أرص اخراج من الدمى، ولم حد منه الحراج؛ لما قلنا، وقد صح أن الصحابة على المسلم الخراج، وكانوا يؤدون خراجها، * فدل على جواز الشراء وأخذ الخراج،

او يدار الحكم الح يعني أن الماء لتقديري كان قائماً مقام الحقيقي، فيما وحد الحقيقي تعنق لحكم به الكويه الأصل، وقد هنك فيهنك معه الحراج. [العدية ق ٢٨٤] وهو الذي قوته: قال التمرتاشي مه هذا إذ كانت الأرض صاحة لبرزعة، و مالك متمكن من الراعة فيه يرزعها، أما إذ عجر لمالك عن الراعة عدم قوته وأسديه، فبلإمام أن يدفعها إلى غيره مراعة، ويأحد الحراج من نصيب المائك ويمسك لدقي للمائك، وإن شاء أحرها، وأحد الحراج من لأجرة وإن شاء رزعها لمنفعة بيت الدن، فإن م يتمكن من دلك، وم يوحد من يقس دلك ناعها، وأحد من عمها الحراج، وهذا بلا حلاف. [اساية ١٩٠٩] فالوا. أي مشايف من يشروح الحامع الصغيرا (الساية) أخس الأمرين كمن به أرض الرغفرات فتركها وراع الحبوب (السابة) الحراج الأعلى وهو حراج الزعفرات (السابة) صبع الريادة وكان التقصير منه. [اساية ١٩٠٩] على حاله كما كان فيه حالة لكفر. فأمكن إنقاؤه لأن النقاء أسهل من الرأس؛ لأنا إنقاء ما تقرر وحنا أوى؛ لأنا إن أسقصا دبك حنجنا إلى يخاب العشر، خلاف حراح الرأس؛ لأنا بو أسقطنا دلك عنه بعد إسلامه لا عناج إلى يجاب مؤنة أحرى. [اساية ١٩٩٩] لما قالما القالة المؤنة، والمسلم من أهل التزام المؤنة أحرى. [اساية ١٩٩٩]

" قال لليهقي في كتاب المعرفة . قال أنويوسف: لقول ما قاله أنو حلفة أنه كال لان مسعود وحنات بن الأرب وحسين بن علي، ولشريح أرض حراج حدثنا محالد بن سعد عن عامر عن علم من فرقد لسلمي أنه قال عمر الخطاب: إلى اشتريت أرضاً من أرض السواد، فقال عمر: أنت فيها مثل صاحبها. [نصب الراية ١٤٤١/٣]

وأدائه للمسلم من غير كراهة، ولا عشر في الحرح من أرص الحراح. وقال الشافعي بن يجمع بينهما؛ لأنهما حقّان مختلفان وجبا في محلين بسببين مختلفين فلا يتنافيان. ولنا: قوله عدّا: "لا يجتمع عشر وحراج في أرض مسلم"، * ولأن أحداً من أئمة العدل والجور لم يجمع بينهما، وكفي بإجماعهم حجة، ولأن الخراج يجب في أرض فُتِحَتْ عنوة وقهراً، والعشر في أرض أسلم أهلها طوعاً، والوصفان لا يجتمعان في أرض عنوة وقهراً، والعشر في أرض أسلم أهلها طوعاً، والوصفان لا يجتمعان في أرض واحدة، وسبب الحقين واحد، وهو الأرض النامية، إلا أنه يعتبر في العشر تحقيقاً، وفي الخراج تقديراً، ولهذا يضافان إلى الأرض، وعلى هذا الخلاف الزكاة مع أحدهما.

غير كراهه احترر به عن قول المتقشفة، فإهم يكرهوبه إلساية ٢٠٠٩ ولا عشو بن فيه احراج فقط. يحمع بيهما أي ين العشر واخراج (اساية) مختلفات بعني من حيث الدات، فإن العشر مؤنة فيها معنى العبادة، والحراج مؤنة فيها معنى العقوبة (الساية) وحما في محلين فإن الحراج في الدمة، والعشر في احارج (الساية) في العشر الأرض المامية تحقيقة احارج، وسبب الحراج الأرض المامية بالتمكن الساية ٢٠١٩ وكفى بإجماعهم إلح. فقد منع نقل الله المندر الجمع في الأحد عن عمر بن عند العرير إفتح القدير ٥ ٢٨٧ وسبب الحقين إلح. حواب عن قول الحصم نسسين محتمد.

ولهدا أي ولأحل أن السب هو الأرض النامية.(الساية) إلى الأرض. فيقال: عشر الأرص وحراح الأرص.(الساية) هذا الحلاف, أي لمدكور بيسا ولين الشافعي.[البناية ٣٢٢/٩]

الركاه مع أحدهما حتى لو اشبرى أرص عشر أو حراح متجارة، ففيها العشر أو الحراج دول ركاة التجارة عندما؛ لأن الواحب حق الله تعلى، متعلق بالأرص كالركاة، ثم العشر والحراج صار وطيفة لهده الأرص، فلا يسقط مع أنه أسبق ثبوتاً من زكاة التجارة.[الكفاية ٢٨٧/٥-٢٨٨]

" رواه اس عدي في الكامل عن يجيى من عسمة ثنا أبوحيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله اس مسعود، قال: قال رسول الله الله الله الله على مسمم حد ح و عشر، النهى. قال اس عدي: يجيى من عسمة مبكر الحديث. [۲۷۱،۱۷] الصب الراية ٣ ٤٤٢] وقع في مسمد أبي حيفة على مثل ما رواه اس عدي، ولكن اس عدي وأحرون تكموا فيه سسب يجيى من عسمة، ولا يصرنا ما ذكر في يجيى من عسمة؛ لأن أصحابنا رووا هذا في كشهم، وهم ثقات على أن ابن شاهين رواه عن يجيى من عسبى عن أبي حيفة على الساية ٢ ٩٥٩]

ولا يتكرر احراح للكرر الحارج في سنة؛ لأن عمر عند لم يوظفه مكرراً، * كلاف العشر؛ لأنه لا يتحقق عشراً إلا بوجــوبه في كل خارج.

كلاف العشر إلى: فاحراح له شدة من حيث تعلقه بالتمكن، وله حقة باعتبار عدم تكرره في السنة، ولو زرع فيها مراراً، والعشر له شدة، وهو تكرره بتكرر حروح احارح، وخفة بتعلقه بعين الحارح، فإدا عطلها لا يؤخذ شيء. [فتح القدير ٥ ٢٨٨] إلا توجونه. فيتكرر بتكرار اخارج. (لساية)

باب الجزية

وهي على صريّن حرية نوصع بالتراضي والصلح، فتنقدر حسب ما يقع عليه الانفاق كما صالح رسول الله على أهل كجُوان على ألف ومائتي حُلّة، ولأن الموجب هو التراضي، فلا يجوز التعدي إلى غير ما وقع عليه الاتفاق. وحرية يبندئ الإمام وصعها إذا على الإمام على الكفار، وأقرّهم على أملاكهم، فيضع على العبي ظاهر الغني في كل سهر أربعة دراهم،

بات الحوية لما فرع من ذكر حواج الأراضي، ذكر في هذا الناب خواج الرؤس، وهو الحوية إلا أنه قدم الأول؛ لأن العشر يشاركه في سببه، وفي العشر معنى القربة، وبيان القربات مقدم، والجزية اسم لما يؤخذ من أهل الدمة، والجمع الحزى كاللحية واللحي، وإنما سميت بها؛ لأها تجرئ عن الدمي أي تقصي وتكفي عن القتل، فإنه إذا قبلها سقط عنه القتل. [العناية ٥/٨٨٨] أهل نجوان بفتح النون وسكون الحيم بلاد من اليمن، وأهلها نصارى، والحلة بضم الحاء المهملة وتشديد اللام إزار ورداء. [البناية ٢٢٥-٣٢] ولأن الموجب لوجوب ولأن الموجب إلى الموجب لتقرير ما وقع عليه الاتماق من المال هو التراضي، لا الموجب لوجوب الجزية، فإن موجبه في الأصل اختيارهم البقاء على الكفر بعد أن علبوا. [العناية ٢٨٩/٩] ظاهر العبي. هو صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج إلى العمل، والمتوسط الذي له مال لا يستغي بماله عن العمل، والمعتمل الذي يكسب أكثر من حاجته، ولا مال له. [الكفاية ٥/٨٩]

* أحرجه أبوداود في الكتاب الخراج على إسماعيل بن عبدالرجمي السدي عن ابن عباس، قال: صدح ، سول سه الله الحرجه أبوداود في الكتاب الخراج على إسماعيل بن عبدالرجمي السدي عن ابن عباس، قال: صدح ، سول سه هن حرب عده في إلى سلسمال، ه عداله حرب عده الله المحرب هذا المحرب عن أن المداه على المداه المداه على ال

وعبى وسط احال أربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمون، وعلى الفقير المعتمل أبي عشر درهما، في كل شهر درهما، وهذا عندنا، وقال الشافعي على: يضع على كل حالم ديناراً أو ما يعدل الدينار، الغني والفقير في ذلك سواء؛ لقوله على لمعاذ شمن: "خُذْ من كل حالم وحالمة ديناراً أو عَداله مَعَافراً " من غير فصل، ولأن الجزية إنما وجبت بدلاً عن القتل حتى لا يجب على مَنْ لا يجوز قتله بسبب الكفر كالذراري والنسوان، وهذا المعنى ينتظم الفقير والغني.

العصر المعمل وإنما شرط المعتمل؛ أن الحرية عقولة، فإنما تحت على من كان من أهل الفتال حتى لا يبرم الرمن منهم حرية، وإن كان مفرضاً في ليسار، وكان لفقيه أبوجعفر على يقول: ينظر إلى عادة كل بند؛ لأن عادة المندان محتمفة في بعنى، ألا ترى أن صاحب خمسين ألفاً سنح يعد من المكثرين، إن كان للعداد أو بالنصرة لا يعد من المكثرين، وفي بعض البندان صاحب عشرة آلاف يعد من المكثرين (الساية ١٩ ٣٧٧) ديناواً: وتجوز الزيادة لا النقصان. لقوله عليه أي حين بعثه إلى اليمن.

وحالمة وكان معمر يقول: هذا عنص، فإنه نبس عنى النساء شيء، وفيه طرق كثيرة فيها ذكر الحالمة، وقال أنوعبيد: وهذا -والله أعدم- فيما برى مسبوح إذ كان في أول الإسلام نساء مشركين وولد. هم يقتلون مع رحاهم، ثم نحي عن قتلهم يوم حيير. [فتح القدير ١٩٥٥] أو عدله معافر أي وحد مثل دينار برداً من هذا الحنس يقال: ثوب معافري مسبوب إلى معافر بن مرة، ثم صار له اسماً بعير نسبة. وذكر في القوائد الصهيرية معافر حي من همدن، ينسب إنبه هذا نبوع من الثياب، وعدن نشيء نفتح لعين مثنه، إذ كان من خلاف حسم، وبالكسر مثنه من حسه. [العباية ١٩٥٥ ٢٨٩] عير فصل أي بين على وفقير. (فتح القدير) كالدراري حمع الدرية أي أو لادهم. العقير والغي الأن كلا منهما يقتل.

* 'حرجه أبوداود و بترمدي والسبائي في لركة عن الأعمش. [بصب براية ٣ ١٤٥] أحرج أبودود في السبه عن الأعمش عن أبي و ثل عن مسروق عن معاد أن سبي الله ما محهه بن حص أمره أن حسامن من حد كن حد ديار ، معمد عن بعد من حد كن حد ديار ، معمد عن بعد ثياب تكون باليمن. [رقم: ٢٧٦، باب في زكاة السائمة]

ومذهبنا منقول عن عمر وعثمان وعلي هُم ولم ينكر عليهم أحد من المهاجرين والأنصار، ولأنه وحب نصرةً للمقاتلة، فتجب على التفاوت بمنزلة خراج الأرض؛ وهذا لأنه وجب بدلاً عن النصرة بالنفس والمال، وذلك يتفاوت بكثرة الوفر وقلته، فكذا ما هو بدله، وما رواه محمول على أنه كان ذلك صلحاً، وهذا أمره بالأخذ من الحالمة، وإن كانت لا يؤخذ منها الجزية.

ومدهما مقول الح دكره الأصحاب في كتهم عن عد الرحم بن أبي بلى عن احكم أن عمر بن الحطاب . وحه حديمة بن النمان وعثمان بن حبيف إلى السواد، فمسحا أرضها، ووضعا عليها الحراح، وجعلا الناس ثلاث طفات على ما قلبا، فنما رجعا أحراه بدلك، ثم عمل عثمان ثم عمل عبي كديك. وقتح القدير ١٩٠٥ع ولأنه إلى أي لأن احرية دكرت عبي تأويل حراج الرأس (اساية) نصوة للمقابلة أي بصرة وكعاية لعراة المسلمين عال يؤحد من الدمي. إلساية ٩ ٣٣٠ وهذا إشارة إلى قوله: ولأنه وحب إلى إلعباية ١٩٠٥ع عن المصرة إلى كل من كان من أهن دار الإسلام تحب عبيه النصرة لندار بالنفس والمان، لكن الكافر لم يصلح لنصرتنا لميله إلى دار الحرب اعتقاد قام الخراج المأجود منه المعبروف إلى العراة مقام النصرة بالنفس إلعباية ١٩٠٥ ولائل بالنفس والقير، بالنفس إلعباية ١٩٠٥ ولفقير داخلاً. وقت القدير داء ١٩٠٤ وما رواه الشافعي على النباية ٩٠٤٩ ولفدا أمره الح وقيه دليل عبي أن ما لا يصبح يستوي فيه الرحال والنساء، ويعيء التصريح به في المن من حيث قال: إنه مال وحب بالصلح، والمرأة يستوي فيه الرحال والنساء، ويعيء التصريح به في المن من حيث قال: إنه مال وحب بالصلح، والمرأة من أهل وحوب مثله.

" فالرواية عن عمر فروى الل أي شيبة في 'مصلفه' في الإمارة حدثنا علي بل مهر عن الشيبالي عن 'بي عول محمد الله التقفي قال وصلح حمر من حصات في حرب على ومان برحال على بعلي دايد ما تعال دهر، وعلى الدهاب الراية ٢٤١/١٢] بات ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها [الصب الراية ٤٤٧/٣]

قال: وعصع حربه على أهل الكتاب والمجوس؛ لقوله تعالى: ﴿مِنَ اللَّهِ عَلَى الْجُوس.* الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ الآية، ووضع رسول الله ﷺ الجزية على المجوس.* قال: وعبدة الأوب من العجم، وفيه خلاف الشافعي بحث، هو يقول: إن القتال الفنوري واجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ ﴾ إلا أنا عرفنا جوازَ تركه في حق أهل الكتاب بالكتاب، وفي حق المجوس بالخبر، فبقي من وراءهم على الأصل. ولنا: أنه يجوز استرقاقُهم، فيجوز ضرب الجزية عليهم؛ إذ كلُّ واحد منهما يشتمل على سلب النفس منهم، فإنه يكتسب ويؤدي إلى المسلمين، ونفقتُه في كسبه.

على اهل الكتاب سواء كانو، من العرب أو من العجم. [العناية ٥ ٢٩١] واليهود يدحل فيهم السامرة، فإهم يدينون بشريعة موسى با م إلا أهم يخالفوهم في فروع، والنصارى: يدخل فيهم الفرنج والأرمن؛ عوله تعالى: ٥٥ أم يدين بالمراح المراح المراح

* ويه أحاديث. [سب الراية ٤٤٨/٣] منها: ما أحرجه البحاري في 'صحيحه' عن يحالة سنة سبعين عام حج مصعب بن الربير بأهن البصرة عند درج رمزم قال: كنت كاتناً خزء بن معاوية عند الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن خطاب قبل موته بنسة فرقوا بين كن دي محرم من المحوس، و لم يكن عمر أحد الحرية من المحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ، سن سن الله عدم من عند [رقم: ٣١٥٧، ناب الجزية والموادعة من أهل الذمة والحرب]

وإن ظهر عيه قبل ذلك: فهم ونساؤهم وصبياته في الجواز استرقاقهم. ولا تُوصَع على عدة الأوثان من العرب، ولا المرتدين؛ لأن كفرهما قد تغلّظ، أما مشركو العرب: فلأن النبي عليه نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، فالمعجزة في حقهم أظهر، وأما المرتد: فلأنه كفر بربه بعد ما هُدِي للإسلام، ووقف على محاسنه، فلا يقبل من الفريقين الا الإسلام أو السيف؛ زيادة في العقوبة، وعند الشافعي على أيسترق مشركو العرب، وجوابه ما قلنا، وإذا ظهر عليهم: فساؤهم وصبياتهم في عالى أبا بكر الصديق على استرق نشوان بني حنيفة، وصبياتهم لما ارتدوا، وقسمهم بين الغانمين.

قبل دلك: أي قبل وضع الجرية عليهم، فهم بأجمعهم عيمة للمسلمين، كذا في الشرح. ولا المرتدين. سواء كانوا من العرب أو العجم. (الساية) قد تعلظ وكل من تغلظ كفره، لا يقبل منه إلا السيف أو الإسلام. [البناية ٢٤٧٩] بين أظهرهم: قال الله تعالى: للفند حاكم رشول من المسكنة الآية. من المفريقين: أي المشركين والمرتدين. ما قلنا: وهو قوله: لأن كفرهما قد تعبط. ظهر عليهم: أي غلب على مشركي العرب والمرتدين. (البناية) في عنه إلا أن دراري المرتدين ونساؤهم يجبرون على الإسلام دون دراري عبدة الأوثان ونسائهم. (البناية) استرق بعد وفاة رسول الله في أسنده الواقدي في "كتاب الردة" له. (البهاية) بني حنيفة: وحنيفة بطن من العرب. [البناية ٢٤٨/٩هـ٣٤]

^{*} روی الواقدی فی "کتاب الردة به: حداثی عبد العربی بن أنس الظهری عی عاصم بن عمر بن قتادة عی محمود بن لید، فدکر وقعة الیمامة، و هی قصة مسیمة الکتاب، و أصحابه بنی حبیقة بطوها، و فیها: أن أن بکر بنها رسی رسید حداد بن وبند فی جماعه من مسلمان، فقتنهم ه قبل مسلمان و قد م سافوت، فلحصلو فی حصوب و وقت من مسلمان حماعه، منهم أن دحانة الأصاری، ه حرح منهم حدق كثیر، و كانت مفتنة عصمه الله أن قالد: وحداثنی محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة على محمود بن لبید، قان: ثم ان حداد بن بوید صالحهم علی از باحد منهم الصفران، و سفتان، و كراح، والسلاح، و بصب النبی، تم دحل حصوفهم صبحاً، فأخرج با باحد منهم السفران، و سفتان، و كراح، والسلاح، و بصب النبی، تم دحل حصوفهم صبحاً، فأخرج سلاح، و بحد منه و بكراح، و بادایر علی صدد، و بكراح علی حدد، و بكراح، و بدان بادی علی حدد، و به محبوب الله، ثم حراً بادی صدر به من سبی علی خمسه آخر به و كت علی قسمان، فحراح سهمه علی أحدهم و به مكتوب الله، ثم حراً بادی صدر به من سبی علی خمسه آخر به و كت علی كل سهم منها بك، وجراً بكراع هكتوب الله، ثم حراً بادی

ومن مسسم من حاصه في بلا ذكرنا، ولا حرب على مراه، ولا يقاتلان؛ لعدم وجبت بدلاً عن القتل، أو عن القتال، وهما لا يَقْتلان، ولا يقاتلان؛ لعدم الأهلية. قال: ولا رمن، ولا تعسى، وكذا المفلوج والشيخ الكبير؛ لما بينا. وعن أبي يوسف جرد: أنه تجب إذا كان له مال؛ لأنه يَقْتل في الجملة إذا كان له رأي، ولا على فقر غير معتمل، خلافاً للشافعي من له إطلاق حديث معاذ مد. ولنا: أن عثمان من لم يوظفها على فقير غير معتمل،

لما دكراا إشارة قوله: فلا يقبل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف. (الساية) بدلا عن الفين يعني في حق المأجود منه. [الساية ٩/٩] عن القبال أي عن النصرة في حقبا، كما تقدم. ولا رمن مأجود من رمن الرجل يزمن زمانة، وهو عدم بعض أعضائه، وتعصل قواه. (الساية) كدا المفتوح والمفتوح من فنج عني صيعة المجهول إذا دهب بصفه. (البناية) لما بينا وهو قوله: لأقما لا يقتلان ولا يقاتلان. [الساية ٩،٠٥] عير معتمل وهو لدي لا يقدر على العمل. (البنية) حديث معاد وهو قوله الأعثمان الراد من عثمان هذا: عثمان بن حيف الاعثمان بن عقان وقد عقل عنه أكثر الشراح، وقد مضى أن عمر بن الحطاب عام بعث حذيفة بن اليمان وعثمان بن حيف إلى سواد العراق، وضف الحرية عنى الفقير المعتمل. [الساية ٩/١٥] عير معتمل أي الذي لا يقدر عنى العمل. [فتح القدير ٥/٤/٩]

⁼ ووال المصادر والمصار فيم الحمد المرادات المرافق ما المراد الما المرافق الم

[&]quot; تقدم في احديث لثاني. [لصب الراية ٣ (٤٥٣] أخرجه أبودود في سنبه عن معاد با سي ١٠٠٠ م محهد إلى بنس، ماه با حامل بند من بنا الأبي سعاء مناه معارات عن مساء مهال على حاما علي محمد الله من معافر ساب بادات الشرار ١٥٧٣، بات في ركاة السائمة]

وذلك بمحضر من الصحابة على * ولأن خواج الأرض لا يوظف على أرض لا طاقة لها، فكذا هذا الخواج، والحديث محمول على المعتمل. ولا توصع على المموك، والكالب والناسر، وأمّ الولد؛ لأنه بدل عن القتل في حقهم، وعن النصرة في حقنا، وعلى اعتبار الثاني: لا تجب، فلا تجب بالشك، ولا يؤدي علهم مواليهم؛ لأهم تحملوا الزيادة بسببهم، ولا موصع على مرهب لدس لا يحلصول الماس، كذا ذكر ههنا، وذكر محمد عن أبي حنيفة حيد: أنه توضع عليهم إذا كانوا يقدرون على العمل، وهو قول أبي يوسف عليهم إذا كانوا يقدرون على العمل، وهو قول أبي يوسف عليهم إذا كانوا لا يخالطون الناس، والجزية في حقهم لإسقاط القتل، عنهم: أنه لا قتل عليهم إذا كانوا لا يخالطون الناس، والجزية في حقهم لإسقاط القتل، عنهم:

هذا الحواج بجامع عدم الطاقة. (فتح القدير) اعتبار الثاني الح يعني أن الجرية بدل عن الأمرين كما مر تقريره، وعلى اعتبار الأول يجب وضع الحزية؛ لأن الأصل يتحقق في حق المماليك؛ لأن الملوك الحربي يقتل، فيتحقق البدل أيضاً، وعلى اعتبار الثاني لا يجب؛ لأن العبد لا يقدر على البصرة، فلا يجب عليه بدله. [العاية ٣٩٥/٥-٣٩٥] لأهم نحملوا إلح أي صار مواليهم بسببهم من صنف الأعباء أو وسط الحال حتى وحب عليهم ريادة على مقدار الواحب عنى الفقير المعتمل، فلو قلما بوجوها على الموالي بسبهم، لكان وحوب الحرية مرتبر بسب شيء واحد، ودلك لا يجور. [العاية ٢٩٥/٥]

كنعطيل الأرص إلى مع التمكن من الانتفاع.[البناية ٣٥٣/٩] والحويه في حقهم الح. أي الكفار أراد أن الجوية بدل من القتل في حقهم، ولا قتل على الذين لا يحالطون الناس، فلا تحب الجزية.(البناية)

[&]quot; المراد بعثمان: عثمان بن حنيف، والذي تقدم عنه أنه وضع عليهم ثمانية وأربعين وعشرين واثني عشر، وروى اس زبحويه في اكتاب الأموال" حدثنا اهيثم بن عدي عن عمر بن بافع حدثني أبونكر العنسي صلة بن رفر قال: أبصر عمر شيحاً كبيراً من أهل الذمة يسأل، فقال له ما لك قال: ليس لي مال، وأن الحزية تؤخد مني، فقال له عمر: ما أنصفناك أكلنا شينتك، ثم ناحد منك الجرية، ثم كتب إلى عماله أن لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير. [نصب الراية ٤٥٣/٣]

ولابد أن يكون المعتملُ صحيحاً، ويكتفى بصحته في أكثر السنة. ومن أسمه وعديه حربة: سقطت عنه، وكذلك إذا مات كافراً، خلافاً للشافعي على فيهما. له: ألها وجبت بدلاً عن العصمة، أو عن السكنى، وقد وصل إليه المُعَوَّضُ، فلا يسقط عنه العِوَضُ كذا العارض، كما في الأجوة، والصلح عن دم العمد. ولنا: قوله على: "ليس وهو الحربة بالإسلام أو بلوت عقوبةً على الكفر، ولهذا تسمى حزيةً، ولألها وجبت عقوبةً على الكفر، ولهذا تسمى حزيةً،

ولا بد دكر هذا تفريعاً لمسألة القدوري. (الساية) أن يكون المعتمل احتراراً عن الرمن والمقعد وغيرهما. (الساية) ويكتفى وكذا في نصفها. (الساية) أكتر السنة لأن الإنسان لا يحبو عن قليل مرض. إنساية ١٩٣٩] سفطت: وكذا بو مات في أثناء السنة أو أسيم، وفي أصح قوي نشافعي؛ لا تسقط فيها أيضاً، وعلى هذا الحلاف لو عمى، أو رمن، أو أقعد، أو صار شيحاً كبراً لا يستطيع العمل، أو افتقر حيث لا يقدر على شيء. فيهما فعده لا تسقط عنهما. بدلا عن العصمة إلى قدر الإسلام عما ردد بينهما؛ لأن لعنماء احتلفوا في أن اخزية وحبت بدلاً عمادا، فقال بعضهم: وحبت بدلاً عن لعصمة لثابثة بعقد الدمة، ونه قال الشافعي عن في قول. وقال تعصهم: وحبت بدلاً عن العقونة التي ماتوا بإصرارهم على الكفر، وهو الأصح، وقال بعضهم: وحبت بدلاً عن السكى في داريا، ونه قال الشافعي في قول آخر، وهذا قال في قول: توحد كما بينا. (الساية) قول: توحد عن الأعمى والمعتوه والمقعد؛ لأهم يشاركون في السكى، وعندنا لا توحد كما بينا. (الساية) المعوض؛ وهو العصمة والسكني. [البناية ١٩٤٩]

كما في الأجرة إلى: فإن لدمي إد استوفى منافع الدار لمستأجرة، ثم أسيم، أو مات لا تسقط عنه الأجرة الأن المعوض قد وصل إليه، وهي منافع الدار، وكدا إذا قتل الدمي رجالاً عمداً، ثم صالح عن الدم على بدر معبوم، ثم أسيم، أو مات لا يسقط عنه سدر؛ لأن معوض وهو نفسه - قد سبم به. [لعاية ٥ ٢٩٥]

" أحرجه أبوداود في الحراح، والترمدي في الركاة، ورواه أحمد في امسيده"، والدار قطبي في "سيبه". [بصب الراية ٤٥٣/٣] أحرج أبوداود في اسيبه عن ابن عباس قال: قال رسول على سن مني مسيد حريه، حدث محمد بن كثير قال: سئن سفيان عن تفسير هذا، فقال: إذا أسيم فلا جرية عليه. [رقم: ٣٠٣٥، باب في الذي يسلم في بعض السنة، هل عليه جزية؟] وهي والجزاء واحد، وعقوبة الكفر تسقط بالإسلام، ولا تقام بعد الموت، ولأن شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر، وقد اندفع بالموت والإسلام، ولأنحا وجبت بدلاً عن النصرة في حقنا، وقد قدر عليها بنفسه بعد الإسلام، والعصمة تثبت بكونه آدمياً، والذمي يسكن ملك نفسه، فلا معنى لإيجاب بدل العصمة والسكنى، وإن اجتمعت عليه الحوالان تداحب، وفي "الجامع الصغير": ومن لم يؤحذ منه حراج رأسة حتى مصت السنة، وحاءت سنة أحرى، م يؤحد، وهذا عند أي حنيفة عض، وقال أبويوسف ومحمد بعين: يؤخذ منه، وهو قول الشافعي عصد.

والحراء واحد وهو يطلق عنى المثوبة والعقوبة عقابية الطاعة والمعصية، وهذه ليست عثوبة، فتعين عقوبة، ولهذا تستوى بصريق المدلة والصعار. [الكفاية ٥،٣٩٧-٢٩٧] بعد الموت: وهذا لا يصرب من سبق موته إقامة حد. لدفع المشر: والشر الذي يتوقع بالكفر الحرابة والفتية. وقد الدفع بالموت: إد لا فتية بعد الإسلام والموت. والإسلام: وهذا لا يضرب من سبق موته إقامة حد. عن النصرة: لا عن العصمة، ولا عن السكئ. قدر عليها بنفسه: فسقطت لوجود الأصل.

والعصمة إلى هذا حواب عن قول الشافعي بالله إلما وحنت بدلا عن العصمة، بيانه. أل العصمة ثابتة للأدمي بكونه أدمياً يعني من حيث إنه آدمي حتى معصوماً محقول الدم، وإنما بصنت عصمته بعارض الكفر، فيما أسلم عادت العصمة، فصارت العصمة به لا يقول الحرية [البناية ٢٥٦/٩] والذمي إلى حواب عن قوله: أو السكي، ومعناه: أن الدمي يمنث موضع السكني بالشراء أوغيره من الأسباب، فلا يحور إيجاب البلاب بسكناه في موضع ممنولك له، فنو كانت الحرية أجرة كان وجوها بالإحارة، ويشترط فيها التأقيت؛ لأن الإلهام يبطنها، وحيث لم يشترط التأقيت في السكني، دل عني أن اجرية لم تكن بطريق الإحارة. [العباية ٥ ٢٩٧] بطنها، وحيث لم يشترط التأقيت في السكني، دل عني أن اجرية لم تكن بصريق الإحارة. [العباية ٥ ٢٩٧] اجتمعت عليه الحولان: أنث فعل الحولين لتأوينه بالسنين، ولا دعي إلى دلك من أول الأمر، أو بتقدير مصاف أي حرية حولين، ولفظ القدوري فيما ذكره الأقطع، وإن اجتمع عليه حولان. [فتح القدير ٥ ٢٩٧]

من ما عدد عام سسد: ما فرحد منه في قوضم حميا، وكدات برا ما ما ن عصر السام أما مسألة الموت فقد ذكرناها، وقيل: خراج الأرض على هذا الخلاف، وقيل: لا تداخل فيه بالاتفاق. لهما في الخلافية: أن الخراج وجب عوضاً، والأعواض إذا اجتمعت وأمكن استيفاؤها تستوفى، وقد أمكن فيما نحن فيه بعد توالي السين، بخلاف ما إذا أسلم؛ لأنه تعذر استيفاؤه. ولأبي حنيفة من ألها وجبت عقوبة على الإصرار على الكفر على ما بيناه، ولهذا لا تُقبُّلُ منه لو بَعْثَ على يد نائبه في أصح الروايات، بل يكلف أن يأتي بنفسه، فيعطي قائماً، والقابض منه قاعد. وفي رواية: يأخذ بتلبيبه ويهزه هزاً، ويقول: أعطني الجزية يا ذمي! وقيل: عدو الله، فثبت أنه عقوبة، والعقوبات إذا اجتمعت أعطني الجزية يا ذمي! وقيل: عدو الله، فثبت أنه عقوبة، والعقوبات إذا اجتمعت تداخلت كالحدود، ولأها وجبت بدلاً عن القتل في حقهم، وعن النصرة في حقنا كما ذكرنا، لكن في المستقبل لا في الماضي؛ لأن القتل إنما يستوفى لحراب قائم في الحال،

في فوظم أي قول أصحاما المدكورين والشافعي (اساة) هذا الحلاف أي يتداحن عبد أي حبيفة حلافًا هما. لا بداحل فيه الح يعتاج إن بيان الفرق بيهما، و لفرق أن احراج في حابة بلقاء مؤوية من غير انتفاوت إلى معنى العقوية، وهذا إذا اشترى المسلم أرصاً حراجية يحب عبيه الحراج، فجار أن لا يتداحن علاف الحرية، فإها عقوية ابتداءً وبقاءً، وهذا لم تشرع في حق المسلم أصلاً، والعقويات تتداحل (العبانة) في الحلاقية أي فيما إذا احتمع الحولان [العباية ٥/٣٥] وقد المكن الأن الفرض أنه حي (العباية) بعدر اسبقاوه الأن المسلم لا يحب إدلاله بن يحب توقيره، على ما ساة أراد به ما ذكره قبل هذا، نقويه: ولأها وحبت عقوية على الكفر (العباية) وهذا استيضاح على أنه عقوية في اصح الروايات وقيل: يقبره الأن البائب كليب. والفائض وهو الإمام أو بائه ياحد تثليبه والتبيب أحد موضع السب من الثياب، والسب موضع القلادة من الصدر (العباية) كاخدود أي إذا كانت من حنس واحد. والأقد وحب الح استدلال من حهة المدرم، وما تقدم كان من جهة اللازم [بعاية ٥/٩٨] في المسلمين يعني عن القتل في المستقيل، والبصرة في المستقيل إلى الماضي وقعت الغية عنه بالقضائة (فتح القدير)

لا لحراب ماض، وكذا النصرة في المستقبل؛ لأن الماضي وقعت الغُنيّة عنه. ثم قول محمد جن في الجزية في "الجامع الصغير": "وجاءت سنة أخرى" همله بعض المشايخ عنه على المضي مجازاً، وقال: الوجوب بآخر السنة، فلابد من المضيّ ليتحقق الاجتماع، فيتداخل، وعند البعض: هو مجرى على حقيقته، والوجوب عند أبي حنيفة عنه بأول الحول، فيتحقق الاجتماع محجرد الجحيء. والأصح: أن الوجوب عندنا في ابتداء الحول، وعند الشافعي في آخره؛ اعتباراً بالزكاة. ولنا: أن ما وجب بدلاً عنه لا يتحقق إلا في المستقبل على ما قررناه، فتعذر إيجابه بعد مضى الحول، فأوجبناها في أوله.

فصل

ولا يعور إحداث بيعة، ولا كبيسة في دار الإسلام؛ لقوله عام :

همله بعص المشايح إلى قال الإمام فحر الإسلام في شرح الحامع الصغير' الحتيف مشايحنا في قوله: حاءت سنة أحرى، فقال بعصهم: معناه مصت حتى يتحقق اجتماعهما؛ لأكما عند آخر الحول تحب، وهذا صرب من المحار؛ لأن محيء كل شهر بمحيء أوله. وأقول في مجور المجار: إن بحيء الشهر يستنزم بحيء الآخر لامحالة، وذكر المنزوم وإزادة اللارم محار، وقال بعصهم: معناه دحول أولها؛ لأن الحرية تحب بأول الحول، والتأخير إلى آخره تخفيف وتأجيل عند أبي حنيفة عليه.

على حقيقته وهو أن يراد دحول أول سنة. [فتح القدير ٢٩٨/٥] اعسارا بالركاة دليل لمدهب الشافعي. ما فررناه: إشارة إلى قونه: لأن الماضي وقعت الغنية عنه. [الكفاية ٥ ٢٩٩] قاو حساها في أوله ويختاج إلى اجواب عن الركاة، وهو أن الركاة وحبت في آخر الحول؛ لأها تحب في المال النامي، وحولان الحول هو الممكن من الاستماء لاشتمانه عنى الفصول الأربعة على ما مر، فلاند من اعتبار الحول ليتحقق شرط وحوب الأداء. (انعناية) فصل في بيان ما يحوز لهم أن يفعلوا عما يتعلق بالسكني. [العناية ٥/٩٥] احدات بيعة إلى البيعة بكسر الناء ولا كبيسة في دار الإسلام، وهما معند اليهود والنصاري، ثم علمت الكبيسة معند اليهود، والبيعة لمعبد النصاري، وفي ديار مصر لا تستعمل لفط البيعة، بل الكبيسة لمتعند الفريقين، ولفظ الدير للنصاري خاصة. [فتح القدير ٥/٩٥]

"لا خِصَاءَ في الإسلام ولا كنيسةً"، * والمراد: إحداثها. وإل الحدمت البيغ و كنائس الفديمة أعاده ها؛ لأن الأبنية لا تبقى دائمة، ولما أقرهم الإمام فقد عهد إليهم الإعادة، الا ألهم لا يُمكّنون من نقلها؛ لأنه إحداث في الحقيقة، والصّومعة لتحيي فيها بمنزلة البيعة، بخلاف موضع الصلاة في البيت؛ لأنه تبع للسكني، وهذا في الأمصار دون القرى؛ لأن الأمصار هي التي تقام فيها الشعائر، فلا تعارض بإظهار ما يخالفها، وقيل: في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى أيضاً؛ لأن فيها بعض الشعائر. والمروي عن صاحب المذهب في قرى الكوفة؛ لأن أكثر أهمها أهل الذمة، وفي أرض العرب ومو الإمام أبوحيفة

لا خصاء كسر احاء العجمة مصدر حصاه أي برح حصيته، والإحصاء في معاه حطاً دكره في المعرب ، والوحه في الحمع بين الحصاء والكبيسة أن الحصاء بوح صعف في الإنسان، وكدا الكبيسة في دار الإسلام تورث الصعف في الإسلام. قلت. لأوجه أن يقال سئن لليي 35. واتفق أن سائلاً احر سأل عن الكبيسة، فأحاهما نقوله: لا حصاء في لإسلام ولا كبيسة [الساية ١٩ ٣١١] والمراد أي من قوله أولا كبيسة.

من نقلها أي من موضع إلى موضع آخر في النصر، والصومعة. أي لا يمكنون من إحدث الصومعة التي يتحلون فيها للعادة أيضاً قال الحوهري: فوعنة بعني ورها يدل على أن الواو فيه رائدة، وهو لبت ملى لرأس طويل ليتعد فيها بالانقطاع عن الناس. (لساية) محلاف موضع إلى يعني إد عين موضعاً من اللبت للصلاة فيه لا يمنع منه. (الساية) وهذا أي عدم حوار إحداث البيعة والكسسة. [الساية ١٣٦٣/٩] وقيل. القائل شمس الأئمة السرحسي في شرح كتاب الإحارات ، كد في 'فتح القدير .

بعض الشعائر: من حواز إحداثها في القرى.

^{*} أحرجه الليهقي في 'سلمه' عن الل عباس، قال: قال رسول الله الله الله الله على المده ما لا مدل مدل كالمنطقة. [نصب الراية ٢٥٣/٣]

لقوله عليمًا: "لا يجتمع دينان في جزيرة العرب". * قال: ويؤحذ أهلُ الذمة بالتمييز على المسلمين في زيّهم، ومراكبهم، وسروجهم، وقلانسهم، فلا يركبون الحين، ولا يعملون بالسلاح. وفي "الجامع الصغير": ويؤحد أهلُ الذمة بإظهار الكستيجات، والركوب على السرح التي هي كهيئة الأكف. وإنما يؤخذون بذلك إظهاراً للصّغار عليهم، وصيانة لضّعَفَة المسلمين، ولأن المسلم يُكْرَمُ والذميُّ يهان، ولا يُبْتَدَأُ بالسلام، ويُضَيَّقُ عليه الطريقُ، فلو لم تكن علامة مميزة فلعله يعامل معاملة المسلمين، وذلك لا يجوز.

حريرة العرب قال المدري في المختصره": هي المدينة، وروي عنه أن الحجار واليمن وما لم يبلغه منك فارس والروم، وقال الأصمعي: هي من أقضى عدن إن العراق في الطون، والعرض من حدة إلى أطراف الشام، وإنما سميت بالحريرة به؛ لإنجار الماء عن موضعها، واجزر هو القطع. ويَهم: بكسر انزاء وتشديد الياء الهيئة.

الحامع الصغير ودكر رواية الحامع الصغيرا؛ لكوها كالتفسير لقول القدوري. [العناية ٢٠١٥] بباطهار الكستيحات إلى. الكستيج بصم الكاف وسكون السين وبالحيم، كما في القهستاني فارسي معرب، معاه: العجر والذن كما في النهرا، فيشمل القلسوة والربار والبعل؛ لوجود الذن فيها، وفي "البحرا: كستيجات النصاري قبسوة سوداء مضربة، وربار من الصوف، انتهى. وربار بورن تفاح جمعه رباير، وفي "البحراعن "المعربان! أنه حيط عليظ بقدر الإصبع يشده الدمي فوق ثيابه. (الدر المحتار) كهيئة الأكف. بصمتين جمع إكاف مثل حمار، وقال الكرجي في محتصره"؛ هي أن يكون عبي قربوص السرح كالرمانة. للصغار: بالفتح بمعني الذلة، قال الله تعانى: هستست أدبن خرار صعام الآية.

"رواه إسحاق بن راهويه في 'مسده'، ورواه عبد الرراق في "مصفه'، ورواه ابن هشام في "السيرة"، ورواه مالك في الموطأ" عن ابن شهاب أن رسول الله على قال: لا حسم مالك في الموطأ" عن ابن شهاب أن رسول الله على قال لا حسم ديست في حريره بعرب، قال مالك: قال ابن شهاب: فمحص عن دلك عمر بن الحطاب حتى أتاه الثنج واليقين أن رسول الله مجمع قال: 'لا يحسم ديست في حريره بعرب .[ص ٢٦٠، باب ما جاء في إحلاء اليهود من المدينة]

والعلامة بحب أن يكون خيطاً غليظاً من الصوف يشده على وسطه دون الزنار من الإبريسم، فإنه جفاء في حق أهل الإسلام، ويجب أن يتميز نساؤهم عن نسائنا في الطرقات والحمامات، ويُجْعَلُ على دُورِهم علامات؛ كيلا يقف عليها سائل يدعو لهم بالمغفرة. قالوا: الأحقُ أن لا يتركوا أن يركبوا إلا للضرورة، وإذا ركبوا للضرورة، فلينسزلوا في مجامع المسلمين، فإن لزمت الضرورة اتخذوا سرجاً بالصفة التي تقدمت، ويُمنّعُون من لباس يَخْتَصُ به أهلُ العلم والزهد والشرف. ومن اسم من الحرت، أو قَنَا مسسا، أو سب النبي على أو بن مسمه في يُستعص عهد: لأن الغاية التي ينتهي بحا القتالُ التزامُ الجزية لا أداؤها، والالتزام باق. وقال الشافعي عهد: الذمة خلف عنه. نقضاً؛ لأنه لو كان مسلماً ينقض إيمائه، فكذا ينقض أمائه؛ إذ عقدُ الذمة خلف عنه.

في الطرقات الح قال في "فتح القدير": كدا توحد ساؤهم بالري في الطريق، فيجعل على ملاءة البهودية خرقة صفراء، وعبى البصرايية برقاء، وكدا في احمامات، التهى. أي: فيجعل في أعاقهل صوق الحديد، كما في "لاحتيار"، قال في "الدر المنتقى": قلت وسيحيء أن الدمية في البطر إلى المسلمة كالرجل الأحمي في الأصح، فلا تنظر أصلاً إلى المسلمة، فليتسه لدلك-التهى- ومقاده: منعهل من دحول حمام فيه مسلمة، وحلاف المفهوم من كلامهم هها. (رد المحتار) بدعو هم بالمعموة لأن فيه إهالة المسلم في نفس الأمرجيث يدعو لعدو الله تعالى. [الساية ١٩٩٩] الا للصرورة كالحروج إلى الرستاق، ودهاب المريض إلى موضع يحتاج إليه. [الكفاية ١٩٠٥] سرحا بالصفة يعي كهيئة الأكف (العالية) المريض بل أهل الح وتجعل مكاعبهم حشنة فاسدة اللون، ولا يلسون طيالسة كطيالسة المسلمين، ولا أردية كارديتهم، فكذا أمروا، واتفقت الصحابة عبيه. [فتح القدير ٢٠٢٥] سب البي أي إذا لم يعلى فلو أعلن بشتمه أو اعتقاده قتل ولو امرأة، وبه يفتي اليوم، كذا في الدر المتقى أرد المحتار) والالتوام يعني التزام الحزية باق، فيكون على عهده. [الساية ٢٠٧٩] بعض اتعانه الح يعي لو كان مسلماً، وسب النبي أت والعباد بالله فيكون على عهده. [الساية ودمته. [العاية ٢٠٧٥]

ولنا: أن سبَّ النبي من كفر منه، والكفرُ المقارِنُ لا يمنعه، فالطارئ لا يرفعه. قال: ولنا: أن سبَّ النبي من كفر منه، والكفرُ المقارِنُ لا يمنعه، موضع فيحربوسا؛ لألهم صاروا حرباً علينا، فيعربي عقدُ الذمة عن الفائدة، وهو دفع شر الحراب. وإذا غنس المدينُ العهد: فهو يمنسرنه المرند، معناه: في الحكم بموته باللحاق؛ لأنه التحق بالأموات، وكذا في حكم ما حمله من ماله، إلا أنه لو أسِرَ يُسترقَ، بخلاف المرتد.

فصل

و بصارى بني بعلب يؤجد من أمو هم صغف ما يؤجد من المسلمين من الرائاه؛ لأن عمر الله صالحهم على ذلك ، محضر من الصحابة الله ، ويؤجد من بسانهم،

كفر منه كما هو ردة من المستم. [فتح القدير ٣٠٣/٥] عن العائدة وهو دفع شر الحراب. (البناية) معاد في الحكم الح فيعمل في تركة المرتد، فإن حلف امرأة دمية في دار الإسلام بالت منه لتناين الدارين. [البناية ٣٧١/٩] وكدا في حكم الح. يعني أن الذمي إذا نقض العهد، ولحق بدار الحرب، منه لتناين الدارين. [البناية ٣٧١/٩] وكدا في حكم الح. يعني أن الذمي إذا نقض العهد، ولحق بدار الحرب، وفي يده مان، ثم صهر على دار الحرب، يكون فينًا كالمرتد إذا محق بدار الحرب عالم، ثم طهر عنى الدار كان مائه فيأ. (العناية) الا استثناء من قوله: فهو عسزلة المرتد. (العناية) خلاف المرتد فإنه لا يسترق، من يقتل إن أصر على ارتداده. [العناية ٤/٥]

فصل أي هذا فصل في بيان أحكام نصارى بني تعلب، وذكره في فصل على حدة؛ لأن حكمهم محالف حكم سائر النصارى، وبنو تغلب بفتح التاء المثناة من فوق وسكون العين المعجمة وكسر اللام، ابن وائن ابن فاسط بن رهيب بن أوصى بن محي بن حديفة بن أسد بن ربيعة تنصروا في الحاهلية، فدعاهم عمر إلى الحرية، فأبوا وأنفوا وقالوا: كن عرب، حذ منا كما يأخد بعصكم من بعض الصدقات، فقال: لا آحذ من مشرك صدقة، فنحق بعضهم بالروم، فقال النعمان بن ررعة: يا أمير المؤمنين! إن القوم لهم بأس شديد، وهم عرب يأنفون الحرية، فلا تعن عدوك عليك بهم، وحد منهم الحرية باسم الصدقة، فبعث عمر في طلبهم، وضعف عليهم، فأجمع الصحابة ها على ذلك. [البناية ٢٧٢/٩]

ولا يؤخذ من صياهم؛ لأن الصلح وقع على الصدقة المضاعفة، والصدقة بجب عليهن دون الصبيان، فكذا المُضاعَفُ. وقال زفر حمد: لا يؤخذ من نسائهم أيضاً، وهو قول الشافعي حمد؛ لأنه جزية في الحقيقة على ما قال عمر عبد: هذه جزية، فسموها ما شئتم، ولهذا تصرف مصارف الجزية، ولا جزية على النسوان. ولنا: أنه مال وجب بالصلح، والمرأةُ من أهل وجوب مثله عليها، والمصرف مصالح المسلمين؛ لأنه مال بيت المال، وذلك لا يختص بالجزية، ألا ترى أنه لا يراعى فيه شرائطها. ويوصع على مولى التعلى الحرائج أي: الجزية، وحرائح الأرص تسرله مولى القرشي، وقال زفر على: يضاعف؛ لقوله شرائاً إن مولى القوم منهم"، "

ولا يؤحد من إلخ هذا لفط القدوري. (انساية) من نسائهم أي كما لا يؤحد من انصبيان. مصارف الحرية أي لكونه الصدقة المذكورة جرية حقيقية. والمصرف الح هذا حواب من قوله: تصرف مصارف الحزية، تقريره: أن يقال: لا نستم أن كونه يصرف مصاف الحرية بدل عنى أنه جرية لأن مصرفه مصالح المسلمين لا يحتص بالحرية وحدها، بن يوضع فيه حراج الأرضين، وما أهداه أهل الحرب وغيرها. [انساية ٢٧٤،٩] لا يواعى فيه أي فيما أحد منهم من لمضاعفة. (انعاية) شرائطها. من وصف الصغار كعده القنول من يد النائب، والإعطاء قائماً، والقابض قاعداً، وأحد التسبب عنى ما مر. (العناية) هولى القرشي أي لا تؤحد الحزية وحراج الأرض من انقرشي، وتؤحد من معتقه، فكذلك ههنا. [انعناية ٢٠٥٥] يصاعف أي حرج

الرأس، وخراج الأرض على المولى أيضا.

^{*} تقدم في باب من يحور دفع الصدقة إبيه ومن لا يحور. [نصب الراية ٣ ٥٥٥] أحرج أبوداود في أسسه أ عن أبي رافع أن البني الله عث رجلاً عنى الصدقة من بني محروم، فقال لأبي رافع: اصحبني فإنك تصيب منها، قان: حتى أتني البني الله فأسأله فأتاه فسأله، فقان: مدى أنده من أندسيم در لا حل ما الصدقة [رقم: ١٣٥٠، باب الصدقة عنى بني هاشم]

ألا ترى أن مولى الهاشمي يلحق به في حق حرمة الصدقة. ولنا: أن هذا تخفيف، والمولى لا يلحق بالأصل فيه، ولهذا توضع الجزية على مولى المسلم إذا كان نصرانياً، بخلاف حرمة الصدقة؛ لأن الحرمات تثبت بالشبهات، فألحق المولى بالهاشمي في حقه، ولا يلزم مولى الغني حيث لا تحرم عليه الصدقة؛ لأن الغني من أهلها، وإنما الغنى مانع، ولم يوجد في حق المولى. أما الهاشمي فليس بأهل لهذه الصلة أصلاً؛ لأنه صين لشرفه وكرامته عن أوساخ الناس، فألحق به مولاه. قال: وما خياه الإمام من الحراج، ومن أموال بي تعب، وما أهداه أهل حرب إلى الإمام، والجزية: يصرف في مصالح المسلمين كسلة الثغور،

أن هذا أي أحد مصاعف الركاة تحقيف يعني أنه بيس فيه وصف الصعار، بحلاف الحرية. (البناية) ولهذا. أي ولكون المولى لا يلحق بالأصل في التحقيف. [البناية ٢٧٤/٩] إذا كان بصرابياً ولم يلحق عولاه في ترك الحرية، وإن كان الإسلام أعلى أسباب التحقيف وأولاها. [انعناية ٥/٥٠٣] حرمة الصدقة. جواب عن قياس زفر عنه في حقه: أي في حق ما هو لمولاه، وهو حرمة الصدقة. (البناية) ولا يلره إلى حواب عما يقال: مولى العني لم يلحق به في حرمة الصدقة، والعلة المدكورة: وهي أن الحرمات تثبت بالشبهات موجودة. (البناية) هن أهلها أي من الصدقة بالحملة. [الساية ٢٧٥/٩] الحرمات تثبت بالشبهات موجودة. (البناية) هن أهلها أي من الصدقة بالحملة. [الساية ١٩٥٩] مورد الماشمي إلى: لم يدكر المصنف جواباً عن حديث زفر، وهو أنه ورد خلاف القياس، فاقتصر عنى مورد البض، وهو حرمة الصدقة حاصة، فلم يحز التعدية إلى عيرها، كذا قال العيني. أقول: هذا زلة عن مورد البض، وهو حرمة الصدقة حاصة، فلم يحز التعدية رفر يعني موى القوم منهم أن يقال: إنه غير جار القسم، كما لا يحفى، والصواب في الجواب عن حديث رفر يعني موى القوم منهم أن يقال: إنه غير جار عني عمومه، فإن مولى الهاشمي ليس كهو في الكفاءة، فوجب التأويل بأنه محمول على التعاول والتناصر؛ لأنه من لوازمه. صين: أي حفظ، وهو مجهول صان. (البناية)

كسد الثغور · هو جمع ثعر بفتح الثاء وسكون الغين المعجمة، وهو الطرف الملاصق بمند المسلمين من للاد الكفار، والمراد بسد الثعور: الإنفاق على الأجناد وغيرهم المقيمين بحفظها ونحو دلث وسد عدط والجسور، وعطى فعداً لمسسى، وعماده، وعساؤهم منه ما كميهم، وسراؤهم منه ما كميهم، وسراء في المسلمين من غير قتال، وهو مُعَدِّ لمصالح المسلمين، وهؤلاء عَمَلَتهم، ونفقة الذراري على الآباء، فلو لم يُعْطُوا كفايتَهم لاحتاجوا إلى الاكتساب، ولا يتفرغون للقتال. ومس سين على من عصد؛ لأنه نوع صلة، وليس بدين، وهذا سمي عطاء، فلا يُمْلَكُ قبل القبض، ويسقط بالموت، وأهل العطاء في زماننا مثل القاضي والمُدَرِّس والمفتى، والله أعلم.

والحسور وهي ما توضع وترفع فوق الماء ليمر عليها، بحلاف القنطرة يحكم ساؤها، ولا ترفع (فتح القدير) همه أي من لذي حياه أيضاً، من عبر قبال خلاف الحاصل بنسب القتال، فإنه يقسم بين العناعين، ولا يوضع في بيت المال. (فتح القدير) وهو معد الح ورد لمصنف في "التحبيس" في علامة السيد أي شخاع أنه يعطى أيضاً سمعهمين والمتعلمين، وهذا تدحل طبة لعهم. [فتح القدير ٥ ٧٠٣] وهو لاء أي القضاة وعمالهم والعلماء (الساية) نصف السند وكذلك لو مات في أحرالسة (العباية) فلا شيء له الح والعصاء ما يكتب للعراة في الديوان، ولكل من قاء نامر من أمور الدين كالقاصي والمفتي والمدرس. [الكفاية ٩ ٣٠٣] ويسقط بالموت ولو أخذ في أولها، ثم مات، أو عرب قبل مضيها، قيل: يحب رد ما بقي، وقيل: عبى قياس تعجيل المرأة سفقة لا يجب، وقال محمد من أحب إي رد لناقي كما لو عجل ها نفقة ليتروجها، فمات قبل التروح، لعدم حصول المقصود، وعندهما هو صنة من وجه، فينقطع حق الاسترداد بالموت كالرجوع في الهبة، ذكره في جامعي قاصي حان والتمرتاشي. [فتح القدير ٥/٧٠٣] حق الاسترداد بالموت كالرجوع في الهبة، ذكره في جامعي قاصي حان والتمرتاشي. [فتح القدير ٥/٧٠٣]

باب أحكام المرتدين

قال: وإذا اربد المسلم عن الإسلام-واعياد بالله- غرص عبيه الإسلام، فإل كالت له سنها كُنسفت عنه؛ لأنه عساه اعْتَرَتْه شبهة فتزاح، وفيه دفع شرّه بأحسن الأمرين، إلا أن العرض على ما قالوا غيرُ واجب؛ لأن الدعوة بلَغَتْه، قال: ويحبس تلانه أيام، فإل السنه، وإلا قُس. وفي احامع الصعر": مرند يعرص عبيه لإسلام، حرّا كال أو عند، معلوب على أحرى الهوب الأول: أنه يستمهل، فيمهل ثلاثة أيام؛ لألها مدة ضربت لإبلاء فإل غير، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف عيد: أنه يُستّحب أن يؤجّله ثلاثة أيام، طلب ذلك أو لم يطلب. وعن الشافعي عند: أن على الإمام أن يؤجله ثلاثة أيام،

الب أحكام لما فرع من بيال الكفر الأصلي ذكر في هذا الباب الكفر الطارئ. [البياية ٧٥،٣] المرتدين المرتد: هو الراجع عن دين الإسلام. (فتح القدير) اعترته: أي عرصت له شهة. (فتح القدير) فتراح. أي ترال من الإراحة. بأحسن الأمرين: وهما القتل والإسلام. [فتح القدير ٣٠٨٥] أن العرص لما كال ظاهر كلام القدوري وحوب العرص، قال: إلا أن العرص إلخ. ويحسن إلى وهذا اللفط أيضاً من القدوري يوحب وحوب الإنظار ثلاثة أيام على ما عرف من الأحدار في مثله، فدكر عبارة "الجامع" وهو قوله: وفي "الجامع الصعير المرتد إلى فإنه يهيد أن إنطاره الأيام الثلاثة ليس واحباً، ولا مستحباً، وإنما تعيبت الثلاثة؛ لأهما مدة ضربت لإبلاء الأعدار بدليل حديث حبان بن مقد في الحيار ثلاثة أيام لدفع العس. [فتح القدير ٥/٨٠٣] وتأويل الأول يعني به قوله: ويحبس ثلاثة أيام. [العناية ٥/٨٠٣] يستمهل لعن الصواب أنه إذا استمهل إلح. (البناية) فيمهل وأما إذا لم يطلب، فالظاهر من حاله أنه يستحت أن يستناب. [العناية ٥/٨٠٣]

"من بدل دينه فاقتلوه" من غير تقييد بإنظار، وهو احتيار ابن المنذر.[فتح القدير ٧٠٧٥]

ولا يحل له أن يقتله قبل ذلك؛ لأن ارتداد المسلم يكون عن شبهة ظاهراً، فلابد من مدة يمكنه التأمل، فقدرناها بالثلاث. ولنا: قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ من غير قيد الإمهال، وكذا قوله الله: "من بَدَّلَ دينَه فاقتلوه"، " ولأنه كافر حربي بلغته الدعوة، فيقتل للحال من غير استمهال؛ وهذا لأنه لا يجوز تأخير الواجب لأمر موهوم. ولا فَرْقَ بين الحر والعبد؛ لإطلاق الدلائل، وكيفية توبته أن يتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام؛ لأنه لا دين له، ولو تبرأ عما انتقل إليه، كفاه لحصول المقصود. قال: قال قبل قبيه قامل قس عرص الإسلام ولو تبرأ عما انتقل إليه، كفاه لحصول المقصود. قال: قال قبل قبل قد عرص الإسلام عدد: خرد، ولا شيء على القامل، ومعنى الكراهية ههنا: ترك المستحب، وانتفاء الضمان؛ لأن الكفر مبيح للقتل، والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب، و مُم المراه فلا تقتل.

كافر حوبي بيانه: أنه كافر حربي لا محالة، وبيس بمستأمن؛ لأنه لم يطلب الأمان، ولا دمي؛ لأنه لم تقبل منه الحزية، فكان حربياً.[العناية ٣٠٩/٥] لأمر موهوه [وهو إسلام المرتد.(الساية)]، فإن قلت: قد مر أنه إذا ستمهل ثلاثة أيام يمهن، وعن أبي حيفة وأبي يوسف حيد أنه يستمهن ثلاثة أيام وإن لم يطلب، قلت: هذا وجه القياس، وفي القياس لا يحور الاستمهال، وما ذكر هناك استحسان.

لإطلاق الدلائل. يعني قوله تعلى: ٥ وغُلَم كَسَرَ كَ هَ، وقوله عَنَ أَمْنَ بدل دينه فاقتنوه أرالبناية ٩ ٣٨١ لا دين له يعني لو كان له دين كاليهودية والبصرانية يوجب عليه أن يبرأ عن دلك، لكن من ليس له دين، فلأجن هذا يبرأ عن الأديان كنها سوى دين الإسلام. [البناية ٩ ٣٨١] ولا شيء من القصاص أو الدية. ترك المستحب لأن في القتل تفويت العرض المستحب، وعند من قال بوجوب العرض يحرم قتله. [الساية ٣٨٢/٩] فلا تقتل: ولو قتلها، فلا شيء عليه.

" روي من حديث ان عباس، ومن حديث معاوية بن حيدة، ومن حديث عائشة. [نصب الراية ٣/٣٤] أحرج البخاري في 'صحيحه" عن عكرمة أن عبياً ٢٠٠ حرق قوماً، فننع ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لأن البني الله قال: لا عدم عدال بند ولقتلتهم كما قال البني الله من دال دب قوده و [رقم: ١٧ ، ٣٤ ، باب لا يعذب بعذاب الله]

وقال الشافعي عن تقتل؛ لما روينا، ولأن ردة الرجل مبيحة للقتل من حيث إنه جناية مغلظة، فتناط بما عقوبة مغلظة، وردة المرأة تشاركها فيها، فتشاركها في موجبها. ولنا: أن النبي عن فعل النساء، ولأن الأصل تأخيرُ الأجزية إلى دار الآخرة؛ إذ تعجيلها يُخِلُّ بمعنى الابتلاء، وإنما عُدِلً عنه دفعاً لشرِّ ناجز، وهو الحراب، ولا يتوجه ذلك من النساء؛ لعلم صلاحية البنية بخلاف الرجال، فصارت المرتدة كالأصلية. قال: وكن حس حي سمه؛ لأنها المتنعت عن إيفاء حقِّ الله تعالى بعد الإقرار، فتجبر على إيفائه بالحبس، كما في حقوق العباد.

لما روب وهو قومه ، ، "من مدن ديمه فاقتنوه ، كلمة امن تعم الرجال والسناء كقوله تعالى: ٥ مس سبد من سند وسيد و الكفاية علية معلطة هي جناية الكفر. (وتح القدير) تشاركها والاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم. [الكفاية ١٠٥٥] عن فيل البساء وقوله: امن بدل دينه فاقتلوه وإل كان عاماً ، لكن يجب تخصيصه بالرجال؛ إد العام والحاص إدا وردا في حادثة، يجعل الحاص محصماً للعام. إلى دار الاحرة فإلها الموصوعة للأجزية على الأعمال الموضوعة هذه الدار لها، فهذه دار أعمال وتمث دار حرائها، وكل حراء شرع في هذه الدار، ما هو إلا لمصالح تعود إلينا في هذه الدار كالقصاص، وحد القدف، والشرب والزنا، والسرقة شرعت لحفظ النفوس، والأعراض، والعقول، والأنساب والأموال، فكذا يجب في القتل بالردة أن يكون لدفع شر حرابه، لا حراء على فعل الكفر؛ لأن جزاءه أعظم من ذلك عند الله تعلى، فيختص عن يتأتي منه الحراب، وهو الرجل، وهذا قلنا؛ لو كانت المرتدة دات رأي وتبع تقتل، لم تكن تقاتل على ما صح من الحديث، فيما تقدّم، وهذا قلنا؛ لو كانت المرتدة دات رأي وتبع تقتل، لا لردةا، بل لأها حيئد تسعى في الأرض بالفساد. [فتح القدير ١١٥٥]

كالاصلية والكافرة الأصلية لا تقتل. فكذا المرتدة. (الساية) حقوق العباد كالديون يحبر على إيفائها.

وفي "الجامع الصغير": وتحرّر المرافي على إسلام، حرد كانت أو أمة، والأمة حره مولاه، أما الجبر؛ فلما ذكرنا، ومن المولى؛ لما فيه من الجمع بين الحقيّن، ويروى تضرّبُ في كل أيام مبالغةً في الحمل على الإسلام. قال: وبرور منتُ المرد عن أمو له مرد و لا مراعى، فإن أسد عادت إلى حاه. قاله : هذا عند أبي حسمة عند وعدهما لا يرول منكه؛ لأنه مكلف محتاج، فإلى أن يقتل يبقى ملكه، كالمحكوم عليه بالرجم والقصاص. وله: أنه حربي مقهور تحت أيدينا حتى يُقتُل، ولا قَتُل إلا بالحراب، فهذا يوجب زوال ملكه ومالكيته، غير أنه محدولًا إلى الإسلام بالإحبار عليه، ويرجى عَوْدُه إليه، فتوقفنا في أمره، فإن أسلم جُعلَ هذا العارضُ كأن لم يكن في حقّ هذا الحكم،

وفي "الجامع الصعير" إلى وأعاد رواية "احامع الصعير" لاشتماها على ذكر الحبر والحرة والأمة. (العالية) فلما ذكرنا يعيى ألها امتبعت عن إيهاء حق الله تعالى بعد الإقرار. [العناية ١٠/٥] بين الحقين أي حق الله تعالى وهو الحبر على الإسلام، وحق العبد وهو الاستحدام. (البناية) مواعى أي محموطاً موقوفاً حتى يتبين حاله. [البناية ٩ ٣٨٥] هذا أي الذي ذكره القدوري من الروال المراعى. (الساية)

يبقى ملكه: لأنه لا يتمكن من إقامة موجب التكنيف إلا بالمنك. (انعناية) كالمحكوم عليه إلى فإن مسكه لا يزول بإناحة دمه. [الساية ٩ ٣٨٦] إلا نالحواب فكان القتل ههنا مستنزم للحرب؛ لأن نفس الكفر ليس تمبيح به، وهدا لا يقتل الأعمى والمقعد والشبيح الفاني، وقد تحقق المبروم بالاتفاق، وهو كونه عمى يقتل، فلاند من لازمه، وهو كونه حربياً. (العناية) فهذا أي كونه حربياً مقهوراً تحت أيدينا يوجب روال ملكه؛ لأن المقهورية أمارة مموكية، فإذا كان مقهوراً ارتفعت مالكيته، وارتفاعها يستنزم ارتفاع المنك. [اعناية ٢١٢٥]

ويرحى عوده إلى أنه كان ممن دحمه وعرف محاسه. (فتح القدير) فتوقفنا إلى: أي قسا: ملكه موقوف. حق هذا الحكم: وهو روال المك. (فتح القدير) احترر بقوله: في حق هذا الحكم عن حكم عمله، عن بينونة امرأته، وعن وجوب تجديد كلمة الشهادة. [البناية ٣٨٦/٩-٣٨٧] وصار كأن لم يَزَلْ مسلماً ولم يُعْمَل السببُ. وإن مات، أو قُتِلَ على ردته، أو لَحق بدار الحرب، وحكم بلحاقه: استقر كفرُه، فيعمل السببُ عمله، وزال ملكُه. قال: وإن مان، أو قُتل عبى ردّه: انتقل ما اكتسه في إسلامه إلى ورثته المسلمين، وكان ما كتسه في حال ردنه فئا، وهذا عند أبي حنيفة عند. وقال أنويوسف ومحمد عبين: كلاهما لورتته، وقال الشافعي عند: كلاهما فيه؛ لأنه مات كافراً، والمسلمُ لا يرث الكافر، ثم هو مال حربي لا أمان له، فيكون فيئًا. ولهما: أن ملكه في الكسبين بعد الردة باقي على ما بيناه، فينتقل بموته إلى ورثته، ويستند إلى ما قبيل ردته؛ إذ الردة سببُ المؤت، فيكون توريث المسلم من المسلم. ولأبي حنيفة عند: أنه يمكن الاستنادُ في كسب الردة؛ لعدمه قبلها،

ولم يعمل السب: أي بالارتداد، وفي بعض السبح: بالسب، فيكون م يعمل بحهولاً. وحكم بلحاقه: أي حكم القاضي بمحاقه بدار الحرب، فصار في حكم الأموات. عبد أبي حنيفة عنى وبه قال رفر والحس حتة (الباية) كلاهما يعني الكسان جميعاً. (الساية) وقال الشافعي، وبه قال مالك وأحمد حتة [الساية ١٨٧٩] فيكون فينًا يعني يوضع في بيت المان ليكون للمسلمين باعتبار أنه مال ضائع. (العناية) في الكسبين: أي كسب حالة الاسب حالة ردته. ما بيناه إشارة إلى قوله: لأنه مكلف محتاج إلخ. [العناية ٥/١٣] ما قبل ردته هذا حواب عما يقال. هذا توريث المسلم من الكافر. (الساية) سبب الموت: ولما كان سبب الموت: حكماً، فكان آخر حزء من أجراء إسلامه آخر حزء من أجزاء إسلامه آخر حزء من أجزاء حياته حكماً، فيكون توريث المسلم من المسلم هذه الحيثية. [البناية ١٨٨٨]

فيكون توريث إلخ: قلت: بعم يبتقل إلى ورثته، ولكن إدا كانت له ورثة وقت الموت، والقول باستناد التوريث إلى قبيل الردة إن كان يمكن فيما اكتسب في إسلامه، فلا يمكن فيما اكتسه في ردته؛ لأن منك المورث مقتصر على حال الاكتساب، فاستحال أن يستند ملك المورث فيه إلى سبب الموت، فلا يكون توريث المسلم من المسلم.

ومن شرطه وجوده، ثم إنما يرئه من كان وارثاً له حالة الردة، وبقي وارثاً إلى وقت موته في رواية عن أبي حنيفة من اعتباراً للاستناد، وعنه: أنه يرثه من كان وارثا له عند الردة، ولا يبطل استحقاقه بموته، بل يخلفه وارثه؛ لأن الردة بمنازلة الموت. وعنه: أنه يعتبر وجود الوارث عند الموت؛ لأن الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالحادث قبل انعقاده بمنازلة الولد الحادث من المبيع قبل القبض وترثه امرأته المسلمة إذا مات، أو قُتِلَ على ردته، وهي في العدة؛ لأنه يصير فارًا وإن كان صحيحاً وقت الردة،

ومن شرطه أي شرط إساد التوريث. (الساية) وحوده أي وجود الكسب قبل الردة. [الساية ٣٨٨،٩] من كان واربا اح بأن كان حراً مسلماً، ولقى كديث إلى وقت موته، أو خاقه، فإن المستبد لابد أن يئيت أولاً ثم يستند، فيجب أن يصادف عبد ثنوته من هو بصفة استحقاق الإرث، وهو المسلم الحر، كلما عند استناد حتى لو أسلم بعض أقربائه، أو ولد من عنوق حادث بعد الردة، لا يرثه عني هذه الرواية. عي بي حسنه رواها عنه الحسن بن رياد. (فتح القدير) وعنه وهذه رواية عن أبي يوسف عنه. (فتح القدير) الله يونه من اخ على هذه الرواية عول الكرجي. [فتح القدير ٥ ٣١٤] استحفاظه بمونه أي قبل موت المرتد بل يُعلقه وارثه؛ لأن الردة تمــــرلة الموت في حكم التوريث، ومن مات من الورثة بعد موت مورثه قبل قسمة لميراث لا ينصل استحقاقه، ولكن يحلقه وارثه فيه وهذا مثله. البناية ٩ ٣٨٩] وعده وهي رواية محمد عده، قال في "المبسوط": وهذا أصح. (فتح القدير) عبد الموب سواء كال موجوداً وقت الردة، أو حدث بعده.(العناية) كالحادب الى فلا جرم تعتبر رمان الموت؛ لأن السب يتم به حتى يرثه الولد الحادث بعد الردة.[الساية ٩٩٩] تمسرله الولد الح في أنه يصير معقوداً عليه بالقبص، فيكون له حصة من الثمن، قال في 'طبهاية': وحاصله: أن عني رواية الحسن يشترط الوصفان: كونه وارثاً وقت الردة، وكونه ناقياً إلى وقت الموت أو القتل، وعلى رواية أبي يوسف - اليشترط الوصف الأول، وعلى رواية محمد ﴿ يَشْتَرُصُ الوصفِ الثَّالِي دُولَ الْأُولِ. [العناية ٢١٤،٥] لابه يصبر قاراً وهذا لأن الردة لما كانت سبب الموت، وهي باحتياره، أشبهت الطلاق اسائل في مرض الموت، وهو يوجب الإرث إدا مات، وهي في العدة؛ لأنه فار، ولو كان وقت الردة مريضاً، فلا إشكان في إرثها.... وروى أبويوسف عن أبي حيمة " أها ترثه، وإن كانت منقصية العدة؛ لأها كانت وارثة عند ردته، =

والمرتدة كسبُها لورثتها؛ لأنه لا حراب منها، فلم يوجد سببُ الفيء، بخلاف المرتد عند أبي حنيفة حد ويرثها زوجها المسلم إن ارتدت، وهي مريضة؛ لقصدها إبطالَ حقه، وإن كانت صحيحة لا يرثها؛ لأنها لا تقتل فلم يتعلق حقّه بمالها بالردة، بخلاف المرتد. قال: وب حق مدر حرب مردن، وحكم حركم محدف عد مد من مُدترَّود، وأمنهاتُ أولاده، وحلت الدونُ التي عليه، ونقل ما كسبه في حل لاسلام بن وقال الشافعي عدد يبقى ماله موقوفاً كما كان؛ لا له نوع غيبة، فأشبه الغيبة في دار الإسلام. ولنا: أنه باللحاق صار من أهل الحرب، وهم أموات في حق أحكام الإسلام؛ لانقطاع ولاية الإلزام،

وبه قال أبويوسف، وهو تعريع عنى رواية الاكتفاء بالتحقق بصفة الوارث حال ابردة فقط وهي رواية
 أبي يوسف · · وما في الكتاب على رواية الحسر. [فتح القدير ٥/٥]

لا حواب ومعناه: فلا قتل إذ ذاك لما تقدم من الملازمة، وحاصل الفرق: أن المرأة لا تقتل، والرحن يقتل، ومعناه: أن عصمة المان تبع لعصمة النفس، وبالردة لا تزور عصمة نفسها، فكذلك عصمة مالها، تخلاف الرجل، فلما كانت عصمة مالها باقية بعد ردتها كان كل واحد من الكسين ملكها، فيكون ميراثاً لورثتها. (العاية) محلاف المرتد فإن ما اكتسبه في حال ردته فهو في عدد. [العناية ٢١٥،٥]

وسرتها روحها إلى والقياس أن لا يرثها؛ لأن فرار الروج إنما كان يتحقق إذا مات، وهي في العدة، ثم ههنا لا عدة على الرجل، ووجه الاستحسان: ما أشار إليه بقوله: لقصدها إلى وبيانه: أن حقه تعلق عالها محرضها، فكانت بالردة قاصدة إبطال حقه فارة عن ميراثه، فيرد عليها قصدها. [العناية ٥/٥] فلم يتعلق حقه إشارة إلى أن ردتما لم تعتبر مفضية إلى الموت من حيث إلها لا تستحق القتل.

خلاف المولد لأنه مستحق للقتل، فكان فارًا بالارتداد فورثته (البناية) من المسلمين وكدا ما اكتسبه في أيام ردته عنى قولهما. (فتح القدير) لاله أي إلحاقه بدار الحرب. وهم المولت ألا ترى إلى قوله تعالى: ولا مدن مدن مدن مدن على أي كافراً فهديناه . [البناية ١٩٩١٩] ولالة الإلوام تحلاف الغيبة في بلدة أحرى من دار الإسلام؛ فإن أحكام الإسلام وولاية إلزامنا ثابتة فيها، فلا يلحق بدلك. [فتح القدير ١٦/٥]

كما هي منقطعة عن الموتي، فصار كالموت، إلا أنه لا يستقر لحاقه إلا بقضاء القاضي؛ لاحتمال العود إلينا، فلابد من القضاء، وإذا تقرر موثه، ثبتت الأحكام المتعلقة به، وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي. ثم يعتبر كونه وارثاً عند لحاقه في قول محمد مراد الحكيم اللحاق هو السبب، والقضاء لتقرره بقطع الاحتمال. وقال أبويوسف من وقت القضاء؛ لأنه يصير موتاً بالقضاء والمرتدة إذا لحقت بدار الحرب، فهي على هذا الخلاف. وتقضى الديون عي رمنه في حال لإسلام عمل كسب في حال إسلام، وإن لم يفي عصمه الله: هذه رواية عن أبي حنيفة من كسبه في حال رديد. قال العبد الضعيف عصمه الله: هذه رواية عن أبي حنيفة من وعنه: أنه يبدأ بكسب الإسلام، وإن لم يَفِ بذلك يقضى من كسب الردة، وعنه على عكسه. وجه الأول: أن المستحق بالسبين بختلف، وحصول كل واحد من الكسبين باعتبار السبب الذي وجب به الدين،

ما دكرياها يعي قويه: عتق مديروه إخر (لعديه) بقطع الاحتمال أي احتمال عوده أي اللحاق لا يوحب 'حكام الموت إلا إد كان مستقراً، وهو أمر غير معنوم، فبانقصاء به يتقرر (فتح القدير) وقال أبويوسف إلى حتى لوكان من عيث يرث وقت الردة كافراً، أو عبداً، ووقت القصاء مسلماً معتقاً يرث عبد أبي يوسف الاعد محمد [فتح القدير ٢١٦٥] هذا الحلاف فعد أبي يوسف الاعد محمد إلى يوسف العادري [الساية ٢٩٢٩] وقت القصاء، وعد محمد الوادث وقت البحاق (الساية) وتقصى الدبول هذا كنه قول القدوري [الساية ٢٩٢٩] عن أبي حيفة الدي العابة) على عكسه [هي رواية عن أبي حيفة الارائية ٢١٧٥] وحد الأول الله يعي أن يوسف الاعدي المحب الموجب الدين الكارة إلى العابة ١٤٠٥] وحد الأول الله يعي أن العامل على المحب هو السبب الموجب المدين المحس الردة إلعابية ١٤٥٥) وحد الأول الله يعي أن العام المدين عيم الكسب من أراد المداينة وعنائمه، ومن له علم الشيء، فعليه عرمه، ومن قوله ١٤٠ "العرم بالعنم اوقضاء الدين غرامه المداينة وعنائمه، ومن الكسبين أي كسب الإسلام وكسب الردة .

فيقضى كُلُّ دين من الكسب المكتسب الذي في تلك الحالة؛ ليكون الغرم بالغنم. وجه الثاني: أن كسبَ الإسلام ملكَه حتى يخلفُه الوارثُ فيه، ومن شرط هذه الخِلافة الفراغ عن حق المورث، فيقدم الدين عليه. أما كسب الردة فليس بمملوك له لبطلان أهلية الملك بالردة عنده، فلا يقضى دينُه منه إلا إذا تعذر قضاؤه من محل آخر، فحينئذ يقضي منه كالذمي إذا مات ولا وارث له، يكون ماله لجماعة المسلمين، ولو كان عليه دين يقضي منه، كذلك ههنا. وجه الثالث: أن كسبَ الإسلام حقُّ الورثة، وكسب الردة خالصُ حقَّه، فكان قضاءَ الدين منه أولى، إلا إذا تعذر بأن لم يَفِ به، فحينتذ يقضى من كسب الإسلام تقديماً لحقه. وقال أبو يوسف ومحمد حيد: تقضى ديونه من الكسبين؛ لأنهما جميعاً ملكه حتى يجري الإرث فيهما، والله أعلم. قال: وما ناعه، أو اشتراد، أو أعتقه، أو وهنه، أو رهنه، أو تصرف فيه من لقدري أمواله في حال رديه: فهو موقوف، فإن أسيم: صحّت عقودُه، وإن مات، أو قتل، أو لحق لمار الحرب: تصنت **وهذا عند أبي حنيفة** عظم وقال أبويوسف ومحمد نجرّ: يجوز ما صنع في الوجهين.

العرم بالعمم الغرم بضم الغين المعجمة الضمان المؤنة، والغم بضم العين المعجمة اللفع، المعنى: أن الصمان بعوض المنفعة، فمن له الغم، فعليه عرمه. من محل آحر أراد به كسب الإسلام. [البياية ٢٩٤/٩] وقال أبويوسف إلى: وبه قالت الأئمة الثلاثة بين (الساية) صحت عقوده. من البيع والشراء والإعتاق، وما بعدها، عبد أبي حنيفة عند وإيما قال: كذلك؛ لأن المسألة من مسائل القدوري، وبيس اخلاف فيه مذكوراً في هذا الموصع. (العناية) في الوجهين يريد بأحدهما الإسلام، وبالثابي القتل والموت، واللحاق. [العاية ٢١٨/٥]

اعلم أن تصرفات المسرتد على أقسام: نافذ بالاتفاق: كالاستيلاد والطلاق؛ لأنه لا يفتقر إلى حقيقة الملك وتمام الولاية. وباطل بالاتفاق: كالنكاح والدبيحة؛ لأنه يعتمد المدة، ولا ملة له. وموقوف بالاتفاق: كالمفاوضة؛ لأنما تعتمد المساواة، ولا مساواة بين المسلم والمرتد ما لم يُسْم ومختلف في توقفه، وهو ما عددناه. لهما: أن الصحة تَعْتمد الأهلية، والنفاذ يعتمد الملك، ولا خفاء في وجود الأهلية؛ لكونه مخاطباً، وكذا الملك؛ لقيامه قبل موته على ما قررناه من قبل،

والصراق [صورته: إذا ارتدا معاً، كدا في الكافي] فإن قلت: كلف يقع طلاق المرتد، وعجرد الردة تين لمرأة، قلت: هذا بيس بمصوع، ألا ترى أن المسلم إذا أناب روحته، ثم طلقها في عدمًا حار فكذا هذا، ويمكن أن يمنع الليلولة بالردة أصلاً، كما إذا اربد الروحان معاً فلا يرد لللول. [السايه ٩ ٣٩٥] لانه لا تصفر الح راجع إلى قونه: كالاستبلاد أي لأن الاستبلاد لا يفتقر إلى حقيقة المنك بدنين أنه يصح في حارية الابر. [ابساية ٩/٥/٩] وتماه الولامة راجع إلى الصلاق أي لأن الصلاق لا يفتقر إلى تمام الولاية، ألا ترى أن العد يصح طلاقه مع أنه لا ولاية له على نفسه أصلاً، ومن هذا القسم النافد تسبيم الشفعة، وقبول لهية. والحجر على عبده المأدول. إنساية ٩ ٣٩٩ و باطل ومن هد القسم (رثه. (فتح القدير) لابه أي لأن كل واحد من البكاح والدبيحة. (السابة) و لا مله أنه وهذا حاصل ما فسر به طهير الدين من أن المراد بالملة التي يدينون مملك اللكاح التوارث والتناسل، والمرتد لا يتحقق في كاحه شيء من دلك؛ لأنه لا يقر حياً. [فتح القدير ١٨/٥-٣١٩] كالمدوصة معناه: أن المرتد إن فاوص مسلماً توقف، فإن أسمم عدت المفوضة، وإن مات، أو قتل، أو قصى بنحاقه بدار الحرب، بطن المفاوضة بالاتفاق.[العناية ٥ ٣١٩] تعميد المساواة قد عدم أن المفاوصة تصمل وكالة وكفالة، وأن يتساويا مالا ودينا ونصرة، فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبالغ ومسلم وكافر. هو ما عدثاه من ليعه وشرائه وعتقه ورهبه، ومنه لكتالة وقبص الديون والإجارة والوصية.[فتح القدير ٥ ٣١٩] لكوله محاطنا ألا ترى أل القتل يُعب عليه بارتداده، ولو كانت أهنيته معدومة، أو ناقصة لم يحب عنيه القتل.(السابة) من قبل إشارة إلى قوله: لأنه مكلف يحتاج إلى آخره. [البناية ٣٩٧/٩]

ولهذا لو وُلِدَ له بعد الردة لستة أشهر من امرأة مسلمة يرثه. ولو مات ولده بعد الردة قبل الموت لا يرثه، فتصح تصرفاته قبل الموت، إلا أن عند أبي يوسف من تصح، كما تصح من الصحيح؛ لأن الظاهر عَوْدُه إلى الإسلام؛ إذ الشبهة تزاح فلا يُفْسُ، وصار كالمرتدة، وعند محمد عند تصح كما تصح من المريض؛ لأن من انتحل إلى نوله بنش نوطة لا سيما معرضاً عما نشأ عليه قلما يتركه، فيفضي إلى القتل ظاهراً، بحلاف وهو الإسلام؛ لأفها لا تقتل. ولأبي حنيفة عند أنه حربي مقهور تحت أيدينا على ما قررناه في توقف الملك، وتوقف التصرفات بناء عليه، وصار كالحربي يدخل دارنا بغير أمان، فيؤخذ ويقهر، وتتوقف تصرفاته لتوقف حاله، وكذا المرتد،

وضدا أي ولأجل قيام ملكه قبل موته. (البناية) هن اهوأه مسلمه وإيما قيد بقونه: من امرأة مسلمة؛ كا الأم إذا كانت نصرانية كان الولد مرتداً تبعاً لأبيه؛ كأنه أقرب إلى الإسلام من النصر نبة؛ لأنه يعبر على الإسلام، خلاف النصرانية، المرتد لا يرث أحداً؛ لأنه لا منة له، ولا ولانة؛ لأنه كرامه وهو مهد، والإرث من باب الولاية وإل كانت مسلمة، فالولد مسلم تبعاً ها. [الكفاية ٥ ٣٢،]

برثه ولو كان ملكه رائلاً لا يرثه. بعد الردة الى يعني لو مات وبده سوبود قبل الردة عدها (معالة) لا برته علو لم يكن ملكه قائماً بعد الردة لورثه هذا الولد؛ لأنه كان حياً وفت ردة الأب، فإذا ثبت وجود الأهنية وقيام المنك يصح تصرفه.[العباية ٢٢٠/٥] كما نصح الى يعني من جميع المال.

اد التسهه أي التي عرضت للمرتد وصارت سناً لارتداد. من المرتص. يعني من ثلث المال. (انسايه) لان من اللحل الح أي لأن من أثبت إلى الدعوى، وفي أديوان الأدب عقال: انتحل فلان قول عيره، إد ادعاه لنفسه، واللحلة لكسر النول وسكول الحاء المهملة الدعوى. [الساية ٣٩٨٩]

لاتها لا نفتل أي لأتما لا تقتل أصلاً. على ما فرزناه إلى إشارة إلى ما دكروا من تعلين أي حبيفة بقونه: وله أنه حربي مقهور تحت أيدينا عند قوله: ويرون ملك المرتد. (لساية) نناء علمه أي عنى توفف الملك. [الساية ٣٩٩/٩] لتوقف حاله [أي بين الاسترقاق والقتل والمن] واعترض عليه بأن الحربي الذي دحن دارنا بغير أمان يكون فيئًا، فكيف تتوقف تصرفته، والاعتراف نجوار اللي يسقط الاعتراض. [العباية ٣٢٠٥]

واستحقاقه القتل لبطلان سبب العصمة في الفصلين، فأوجب خللاً في الأهلية، بخلاف الزاني، وقاتل العمد؛ لأن الاستحقاق في ذلك جزاء على الجناية، وبخلاف المرأة؛ لأنما ليست حربية، ولهذا لا تقتل. فإل عاد المرئد عد الحكم للحاف المراث إنما يخلف فيه الإسلام مسلماً: فما وحده في يد ورثه من ماه بعنه أحدد؛ لأن الوارث إنما يخلفه فيه لاستغنائه، وإذا عاد مسلماً احتاج إليه، فيقدم عليه، بخلاف ما إذا أزاله الوارث عن ملكه، وبخلاف أمهات أولاده، ومدبريه؛ لأن القضاء قد صح بدليل مصحح، فلا ينقض ولو جاء مسلماً قبل أن يقضي القاضي بذلك، فكأنه لم يَزَلُ مسلماً؛ لما ذكرنا.

واستحقاقه إلى [جواب عن قوهما. (الساية)] جواب عما يقال: امرتد يحب أن يكول كالمقصى عبيه بالقصاص والرحم؛ لأنه مقهور تحت أيدينا للقتل عبناً حصوصاً، فإنه لا يمكن به حالة غير القتل، خلاف المرتد فإن غيرها محتمل في حقه لاحتمال إسلامه، ومع دبث لا يزول منث واحد منهما عن ماله، وقصرفالهما نافذة. فأحاب بالفرق بأن استحقاق القتل في الفصيين للطلان العصمة بانتهاء سننها وهو الإسلام. [فتح انقدير ٥/٣١٠-٣٢] في الفصلين ويريد به فصر الحربي وقصل المرتد. (العباية) وقائل العمد: فإنه لا تنظل عصمتهما ولا أهنيتهما. (اساية) وخلاف المراة حوب عن قوهما، وصار كالمرتدة. [البناية ١٩٩٩] لاستغنائه حيث دحل دار الحرب. (العباية) احتاج البه قال شمس الأثمة الحنواني عند في هذا: ولو كان هذا بعد موته حقيقة، بأن أحياه الله تعالى وأعاده إلى الدنيا، كان الحكم فيه هكذا لا أنه خلاف بعدة. (العباية) كان الحكم فيه هكذا يقد بلافسيح كبيع أو هذه أو لا يقبله كعتق وتدبير واستيلاد. [فتح القدير ٥ ١٣١] في من قوله: إلا أنه لا يستقر إلا بقضاء لم يزل مسلما: فأمهات أولاده ومدبروه على حالهم، لا يعتقون نقصاء القصى، وما كان عبيه من قوله: إلا أنه لا يستقر إلا بقضاء الديون، فهو إلى أجله كما كانت. [العناية ٥ ٢٢١] لما دكرنا: يعبي من قوله: إلا أنه لا يستقر إلا بقضاء القاضي. [العناية ٥ ٢٢١] لما دكونا: يعبي من قوله: إلا أنه لا يستقر إلا بقضاء القاضي. [العناية ٥ ٢٣١] لما دكونا: يعبي من قوله: إلا أنه لا يستقر إلا بقضاء القاضي. [العناية ٥ ٣٢١]

وإد ه صين غريد حاربه بصرابية كاب له في حابه بإسلام، فحديث عالد إذا عن سنه الهيه مند ارت فدعاد: فهي أمّ عند به والولد حر وهو بنه ولا برسه من سنت الحاربة مسلمة: ورته الأن إلى ما على اردد أه حل بدار حرب أما صحة الاستيلاد فلما قلنا، وأما الإرث: فلأن الأم إذا كانت نصرانية الولد تبع له لقربه إلى الإسلام للجبر عليه فصار في حكم المرتد، والمرتد لا يرث المرتد. أما إذا كانت مسلمة فالولد مسلم تبعاً لها؛ لأنها خيرهما ديناً، والمسلم يرث المرتد. وحد خو مرات ما من مد من ما من مناه فيو في عام و حد من المرتد من من من من مناه المناه المرتد بالمرتد بالمرتد بالمرتب المرتد على دن مال الم يحر على منان الم الم الم الم المرتد على المراث والمال الم الم المرتد على المناه المال الم المناه فيه الإرث، والثاني: انتقل إلى الورثة بقضاء القاضي بلحاقه، وكان الوارث مالكاً قديماً.

س سند اسهر ولو إلى عشر سين. (فتح القدير) فلما قلنا أنه لا يفتقر إلى حقيقة المنث حتى صح استيلاد الأب حارية الابن، والعبد المأدون حارية من تجارته، ذكره أبواليث في شرح "الجامع الصغير". [فتح القدير ٢٧٢٥] الى الاسلام لأنه لا يقر عمى الردة، بل يجبر عبيه بالإسلام. في حكم المرعد أي لما كان الولد تبعاً لأبيه، فصار في حكم المرتد. (البناية) حير هما دينا والولد يتبع حير الأبوين ديناً. [البناية ٢/٩٤] فهو في هذا بإجماع الأثمة الأربعة. رد علمهم: ثم حواب هذا الكتاب أعني "الحامع الصغير"، وهو ظاهر الرواية لا يمصل بين أن يكون عوده وأحذه المال بعد القصاء بمحاقه، أو قبله، أما إذا كان بعد القضاء باللحاق فظاهر؛ لأنه تقرر الملك للورثة، ثم استولى عبيه الكافر، وأحرزه بدار الحرب. وأما إذا عاد قبله، كان عوده، وأحده، وحاقه ثابياً يرجح حالب عدم العود، ويؤكله، فيتقرر موته، وما احتيج إلى القضاء باللحاق؛ لصيرورته ميراثاً إلا ليترجح عدم عوده، فيتقرر إقامته ثمة: فيتقرر موته، وما احتيج إلى القضاء باللحاق؛ لصيرورته ميراثاً إلا ليترجح عدم عوده، وتعقر إقامته ثمة: فيتقرر موته فكان رجوعه، وأعذه، ثم عوده ثانياً بمني المال الدي ذهب به المرتد أول مرة. والتابي أي المال الثاني الذي ذهب به بعد عوده، والك قدت والمالك القديم إذا وجد ماله في الغيمة قبل القسمة، أخذه مجاناً. [العناية ٢٣٣٥]

الذي اسلم لا لابه الذي كات. بدليل مند أي وهو القضاء بالعبد له. كانوكيل من حهد لأبه لما لحق بدار الحرب، صار كأبه سلّط ابه على ماله، وجعله خلفاً عبه في التصريف، فلما عاد ثبت حكم الإحياء، وبطل حكم الموت. [الساية ٣/٩٤] الموكل وهو ههنا الأب. العنى عبد وبعتق إنما يحصل منه بعد أداء بدل الكتابة؛ بخلاف ما إذا رجع مسلماً بعد أداء بدل الكتابة؛ لأن الملك الذي كان له لم يبق قائماً. [العباية ٥/٣٤] لان العوف أخ دفع لما يقال: إن في القتل خطأ نحب الدية على العاقلة، لا في مال القاتل، وحاصل الدفع؛ أن وجوب الدية على العواقل إنما هو باعتبار البصرة، وهي منقطعة فيما بين المرتد والمسلم، فيكون الدية في ماله كسائر ديونه. في الحالين أي حال الإسلام وحال الردة. (البياية) فنهما أي في كسب الإسلام وكسب الردة. [البناية ١٤/٤/٤] دون الكسوب الم وعلى هذا إذا غصب مالاً، فأفسده يجب ضمائه في مال الإسلام، وعندها في الكل. [فنح القدير ٢٢٤/٥]

أما الأول: فلأن السراية حلّت محلاً غير معصوم، فأهدرت، بخلاف ما إذا قطعت يد المرتد، ثم أسلم، فمات من ذلك؛ لأن الإهدار لا يلحقه الاعتبار، أما المعتبر فقد يهدر بالإبراء، فكذا بالردة. وأما الثاني: وهو ما إذا لحق - ومعناه: إذا قضى بلحاقه -؛ لأنه صار ميتاً تقديراً، والموت يقطع السراية، وإسلامُه حياة حادثة في التقدير، فلا يعود حكم الجناية الأولى، فإذا لم يَقْضِ القاضي بلحاقه، فهو على الخلاف الذي نبينه إن شاء الله تعالى. قال: وب لم بحص و سبب تم مات: فعب أحد كامت، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حيث، وقال محمد وزفر عبد: في جميع ذلك نصف الدية؛ لأن اعتراض الردة أهدر السراية، فلا ينقلب بالإسلام إلى الضمان، كما إذا قطع يد مرتد فأسلم.

اما الأول وهو ما إذا مات على ردته. فلال السواله أي سراية القطع إلى الموت. (البناية) فاهدرت علم يجب دية النفس؛ لأن قوتما حصل في حال لا قيمة لها، ولم يجب القصاص في البد لاعتراض الردة، فإذا لم يحب القصاص وحب دية البد، وهي نصف دية النفس؛ لأن قطع البد حصل في حال عصمة البد، وهي في حالة الإسلام، وإنما كانت الدية في ماله لكون القطع عمداً، أما إدا كان حطاً فقال الحاكم: هي واجبة على عاقلته. (البناية) محلاف فإنه لا يحب الضمان أصلاً. (الساية) لال الإهدار الح يعني الجاية إدا صارت هدراً لا ينحقه الاعتبار بعد ذلك؛ لأن عير الموجب لا ينقلب موحناً. [البناية ١٩٥٩]

فكدا بالردة وكذا بالإعتاق وبالبيع أيضاً حتى لو قطع يد عبد، ثم باعه المولى، ثم رده عليه بالعيب، ثم مات العبد من انقطع فلا يضمن. [ابباية ٥٩،٩-٤-٤] في التقدير الأنها نفس أخرى. (البناية) الدي سبه أشار به إلى المسألة التي تدي قوله: وإذا لم يقض إلى آخره، وهو قوله: قال: فإن لم يلحق أي دار الحرب وأسلم ثم مات، فعيه الدية كاملة، وهذا عند أبي حيفة وأبي يوسف عمر. وقال محمد ورور عمد في جميع ذلك مصف الدية. [البناية ٥/٥٣] في هميع دلك أي فيما إدا مات على ردته أو لحق، ثم حاء مسلماً، أو لم يلحق وأسلم. (البناية) أهدر السرايه صار بحال لو قتله قاتل لا يجب عليه شيء. [البناية ١٩/٩٤] كما إدا فطع الح سواء مات من القطع، أو لم يحت حيث لا يجب ضمال النفس في الأول، ولا صمان اليد في الثانى؛ بناء على الأصل المار أن الهدر لا يلحقه الاعتبار. [البناية ١٤/٧]

ولهما: أن الجناية وردت على محل معصوم وتحت فيه، فيجب ضمانُ النفس، كما إذا لم يتخلل الردة؛ وهذا لأنه لا معتبرَ بقيام العصمة في حال بقاء الجناية، وإنما المعتبر قيامُها في حال انعقاد السبب وفي حال ثبوت الحكم، وحالةُ البقاء بمعزل من ذلك كله، وصار ومو حال السرية على الملك في حال بقاء اليمين. ورد ارد محب وحو مدر حوب و كسب در المردة الملك في حال بقاء اليمين. ورد ارد محب وحو مدر حوب و كسب در المردة المنه أخذ ألان من في فيها وهذا ظاهر أن أملهما؛ لأن كسب الردة ملكه إذا كان حرًا، فكذا إذا كان مكاتباً. وأما عند أي حنيفة في فالأن المكاتب إنما يملك أكسابه بالكتابة، والكتابةُ لا تتوقف بالردة، فكذا أي حنيفة الا ترى أنه لا يتوقف تصرفُه بالأقوى وهو الرقّ، فكذا بالأدنى بطريق الأولى.

عن معصوم لأن الفرض أنه قطع يد وهو مسبم. (العناية) وعب شه لأنه كان في الحالين مسلماً. (ابباية) دا مسجمان المح وهذا لأن تخليها كائن في حال البقاء فقط، وإنما يوجب سقوط العصمة في حال البقاء، وبه تشت الشبهة المسقطة للقصاص في النفس. (فتح القدير) حال العقاد الله وهو حال ابتداء الجناية. [ابباية ١٩٠٧] وحبر كناه الله المعتبر فيامه حال التعليق وحال ثبوت الحكم، وهو حال وجود الشرط، حتى إذا قال لزوجته: إن دخبت الدار فأنت طالق، ثم أبائه ثم تروجها فدخبت طلقت. [فتح القدير ١٥٥٥] على حمل المرتب المرتب المرتب المرتب المرتب عين هذا مشكل على قول أبي حيفة ١٠٠٠ لأن كسب الردة لا يكول للمرتب عيث كان حراً، وههنا جعله ممكاً للمكاتب، ويحتاج أبو حنيفة ١١٠٠ إلى الفرق بين المرتب لحر والمكاتب، حيث لم يجعل كسبه ممكاً له إذا كان حراً، وجعله ممكاً له إذا كان مكاتباً، ووجه الفرق ما دكره بقوله: فلأن لمكاتب إنما يمنث أكسابه. (البناية) كان مكانباً له إذا كان الرق أقوى من الردة في المنعية عن التصرف؛ لأن لمار الحرب. [البناية ١٨٩٥] وهو الوف وإنما كان الرق أقوى من الردة في المنعية عن التصرف؛ لأن بعض تصرفات المرتب بالإجماع كالاستيلاد والصلاق، وعدهما عامة تصرفاته بافدة كالبيع والشراء وغيرهما، فأما العبد فممنوع عن التصرفات كلها. [البناية ١٩٩٥]

فحست غرأة في دار الحرب، وولدت ولدا، وولد لولدهما ولد، فطهر عليه حميعا: فالولدان في: لأن المرتدة تُستَرقُ، فيتبعها وللها، ويُحبَرُ الولد الأول على الإسلام، ولا يجبر ولدُ الولد. وروى الحسن عن أبي حنيفة جهين: أنه يجبر تبعاً للحد، وأصلُه التبعية في الإسلام، وهي رابعة أربعة مسائل كلها على الروايتين، والثانية صدقة الفطر، والثالثة جو الولاء، والأخرى الوصية للقرابة. قال: وارتدادُ الصبي الدي يعقل ارتدادٌ عند أبي حنيفة ومحمد بعينا،

دار الحرب تقييده بدار احرب اتفاقي، فإها إل حبلت في دارنا، ثم لحقت به بدار الحرب فالحواب كديث، ولعنه ذكره تفائدة، وهي أن العلوق إذا كان في دار الحرب كان أبعد عن الإسلام، وإذا كان في دار الإسلام كان أقرب إليه باعتبار الدار. (العناية) فالولدان. أي الوند وولد الولد. (الساية) المرتدة تسمرف. ولا تقتل كما مر. فيتنعها ولدها الآن الولد يتبع الأم في الرق واخرية، فيكون فيثًا.[الساية ٩/٩]. ولا يحبر الح [هذه طاهر الرواية] ووجهه: أنه لو كان مستماً تبعاً للجد كان تبعاً لحد جده، فحيئد يكون الناس كلهم مسلمين بتبعية أدم ١٠٠. ونو كان تبعاً لأبيه، لكان التبع مستتبعاً لعيره. [العناية ٢٧/٥] وأصله أي أصل الخلاف هها.(البياية) وهي رابعة إلح: حاصل معناه: إحدى أربع مسائل، والفرق بين رابع ثلاثة، ورابع أربعة أن معني الأول تصمير الثلاثة أربعاً، ومعني الثاني أحدها.[الساية ١٠/٩] على الروابتين. يعني في ظاهر الرواية م يُعمل الجد بمسئرلة الأب في تبك المسائل، وفي رواية الحبس عن أبي حبيفة جعل اجد فيها عمرلة الأب. [العناية ٣٢٨/٥] صدقة الفطر · للولد الصعير إذا كان جده موسرا، ولا أب له، أو له أب معسر وعبد لا تجب على الجد في ظاهر الرواية، وفي رواية الحسن تحب عبيه. [فتح القدير ٥ /٣٢٨] والثالثة حر الولاء صورتما: معتقة تروحت بعد، وبه أب عبد، فوبدت منه، فالولد حر تبعا لأمه. وولاؤه موالي أمه، فإذا عتق حده لا يجر ولاء حافده إلى مواليه عن موالي أمه في طاهر الرواية، وفي رواية الحسس يحره، كما لو أعتق أبوه.(فتح القدير) والأخرى. أي المسألة الأخرى وهي الرابعة، الوصية للقرابة، فإدا أوصى لدي قرانته، لا يدخل في الوصية الوالد؛ لأن الله تعالى جعله أقرب من القرالة، قال الله تعالى: # ـ صنَّه بَو بدئين ، لأفرس هِ، ثم الجد لا يدحل أيصاً على رواية الحسن؛ لأنه كالأب، وعلى ظاهر الرواية يدحل؛ لأنه ليس كالأب. [الساية ٤١٠/٩] يعقل. يعني إذا ارتد يصير مرتداً. ارتداد: أي يصح، فلو مات له قريب مسلم بعد ردته، لا يرث منه، وبه كان يقول أبويوسف، ثم رجع، وقال: بيس بارتداد. [فتح القدير ٥/٣٢٨] م يحمد على المسلام و لا على وإسلامه إسلام و لا مات مه ب كا كاه بي وعال السلامة مسلام وقال زفر والشافعي على إسلامه السلامة المسلام، وارتداده ليس بارتداد. لهما في الإسلام: أنه تَبْع لأبويه فيه، فلا يجعل أصلاً، ولأنه ينزمه أحكاماً تشويها المضرةُ، فلا يُؤهّلُ له. ولنا فيه: أن عليًا عن أسلم في صباه،

واسلامه اسلام فلا يرث أبويه لكافرين، ويرث أقاربه المسلمين، ولا يصح لكاح المشركة له، وتحل له عومة، وتبطل مالية الحمر والحسرير ونحو دلث.(فتح القدير) فلا نجعل اصلا الشافي لين صفة الأصلية و سعية؛ لأن لأولى سمة القدرة، والثالية سمة العجز ثم إسلامه يصح تبعاً لأبويه، فلا يتعمل أصلاً مستقبلاً . أفتح لقدير ٥ ٣٢٩ حكم من حرمان الإرث والفرقة بينه ولين روحته المشركة.(فتح القدير) فلا يؤهل له: كالطلاق والعتاق.[فتح القدير ٣٢٩/٥]

ول فيه ل عب ح هذا دليل مشهور لأصحابنا الأصوليين والفقهاء لإثبات صحة إسلام الصبي. محصله أن عبياً كرم الله وجهه أسلم وهو صبي، قيل: كان عمره سبع سبين، وقيل: عشر سبين، وقيل: سبع، وقبل ثمان، قبل: عبر دمك، كما هو مسلوط في كتب السبير، وعد هذا من مفاحره. وذكر جمع من أصحاب سبير أن معاوية الكتب إلى علي يا أبا الحسن! إلى بي فضائل أن صهر رسول الله وكاتبه، فكتب على ينش في جوابه أشعاراً، وهي هذه:

محمد الذي أخي وصهري وجعفر الذي يضحي و يمسي وبنت محمد سكني و عرشي وسبطا أحمد ابناي منها سبقتكم إلى الإسسلام طرا

وجمزة سيد الشهداء عمي يطير مع الملائكة ابن أمي مشوب لحمها بدمي ولحمي فمن منكم له سهم كسهمي صغيراً ما بلغت أوان حلمي

ول لررقاني في أشرح المواهب أ: طرا نضم الطاء المهملة وتشديد الراء المهملة أي جميعاً، والحُلم بالصم الاحتلام و نسوع، نتهى، وقال البيهقي: هذه الأشعار مما يجب على كن متوان في علي، وحفظه بيعلم مفاحره في الإسلام، سهى. فإن قلت. ذكره صاحب القاموس باقلاً عن ماربي والزمحشري أن عبياً ﴿ لَمْ يَقْلُ عَبْرُ سِتِينَ، هما:

تلكم قريش تمناني لتقتلني فلا وربك ما بروا وما ظفروا فإن هلكت فـــرهن ذمتي لهم بذات ووقين لا يعفو لـــه أثر = وصحّح النبي هـ إسلامَه، وافتخارُه بذلك مشهور، ولأنه أتى بحقيقة الإسلام، وهي التصديق والإقرار معه؛ لأن الإقرار عن طَوْع دليل على الاعتقاد على ما عرف، والحقائق لا ترد، وما يتعلق به سعادة أبدية ونحاة عقباوية، وهي من أجل المنافع، وهو الحكم الأصلي، ثم يبتني عليه غيرُها، فلا يبالى بشوبه، ولهم في الردة:

= قلت: هذا مردود بما في 'صحيح مسلم": في عروة حيىر من قول عني محيناً لبعض اليهود على طريق البطم، وروى الربير بن بكار أيضاً في عمارة المسجد السوي بعض أبياته، وبالحملة فحصر أبياته على البيتين المذكورين ليس بصحيح.

وهي النصديق هذا يشير إلى أن الإقرار بالنسان دال في حقيقة الإيمان، وإنيه مان شمس الأثمة السرحسي وجماعة، لكنهم قالوا: الإقرار ركن رائد يسقط عند الإكراه عنده، والحمهور عنى أنه حقيقة التصديق فقط، وإيما الإقرار شرط لإجراء أحكام الإيمان عليه، وهو مدهب أبي منصور الماتريدي، والتفصيل في كتب الكلام، يتعلق به حواب عن قولهما: لأنه يلزمه أحكام يشوبها المصرة.

يستى عليه غيرها مثل حرمان الميراث، فلا يبالى نشوبه؛ لأن المنظور إليه في التصرفات الموضوع الأصمي. وقال تاح انشريعة: المراد من الحكم الأصلي: ما وضع دلث انشيء لأجله.[البناية ١٦/٩٤] فلا يبلى بشونه وأما التبافي الذي ذكر، فإنما يلزم لو قدا باحتماع كونه تبعاً وأصلاً معاً، ولسنا نقول به، بن هو تبع ما لم يعقل، فإذا عقل، ويقر محتاراً.[فتح القدير ٣٣٠/٥]

ولهم [أي لألي يوسف ورفر والشافعي على (العناية)] في الردة إلى تفصيل المقام على ما في كتب الأصول أن حقوق الله تعلى ثلاثة: نافع محض، وصار محص، ومتوسط بينهما، وكدا حقوق العناد، فالأول: كالإيمان لا يسقط حسنه؛ لأنه حسن بداته، فيتأدى من الصبي أيضاً عند أبي حبيفة ومحمد وأبي يوسف على الأنه مناط سعادة الدارين، والحجر من السعادة لا يليق من الشرع، وأورد عليهم بأنه يورث المضرة كحرمان الميراث، وفرقة النكاح وعير دلك، فيسعى أن لا يتأدى منه، وأجيب عنه بوجهين: الأول: وهو أولاهما، =

" احتمت الرواية في إسلام علي منه ، فأحرح البحاري في "تاريخه عن عروة، قال: سم علي ، هد لى تدي سم على المستدرك" في الفضائل من طريق ابن إسحاق أن علياً أسلم وهو ابن عشر سمة، وأحرج من طريق عبدالرراق ثنا معمر عن قتادة عن الحسن أنه كان عمره خمس عشرة سنة. [بصب الراية ٥٩/٣]

ألها مضرة محضة، بخلاف الإسلام على أصل أبي يوسف على الله تعلَّق به أعلى المنافع على ما مر. ولأبي حنيفة ومحمد عبد فيها: ألها موجودة حقيقة، ولا مَرَدَّ للحقيقة، كما قلنا في الإسلام، إلا أنه يجبر على الإسلام؛ لما فيه من النفع له، ولا يقتل؛ لأنه عقوبة، والعقوباتُ موضوعة عن الصبيان موهمةً عليهم،

= ذكره المصنف من أن المقصود الأصلي بالإسلام هو السعادة، والمضرات من قبيل التوابع، وكم من شيء يثبت تبعاً، ولا يثبت قصداً كقبول الصبي هنة القريب، يحور مع ترتب العتق عليه. والثاني: أن المصرات لا تشت بالإسلام، بن بأسباب أخر مثلاً حرمان الميراث تضاف إلى كفر القريب، والفرقة تضاف إلى كفر الزوجة، وقس عليه، ولا يخفي ما فيه، فإن الأحكام تضاف إلى أقرب الأسباب، فإصافة هذه المصرات إلى الأسباب البعيدة مع كون الإسلام قريباً بعيد والقسم الثاني: كالكفر فإنه ضرر محض في الدنيا وفي الأحرة، فالقياس أن لا يصح عن الصبي كما ذهب إليه الشافعي ومحمد، وقال أبويوسف وأبوحبيمة: يصح استحسابًا؛ لأنه قد وجد منه حقيقة الكفر، ولا مرد للحقيقة، كذا أورده بعض الأصولين وتبعه المصنف. ولا يحفي عليك أنه منتقص بغير الردة من المضرات كالطلاق والعتاق، فإنه لو كان مدار اعتبار الردة محرد وجود الحقيقة، لكال يصح طلاقه وعثاقه عند وجودهما منه. فأولى أن يضم معه أن الكفر قبيح محض ننفسه، فلا يسقط قبحه بعذر غير مسموع؛ لأن الكلام في الصبي العاقل، ثم هذا اخلاف إنما هو في حق أحكام الدليا. وأما في الأحكام الآخرة تصح الردة اتفاقاً حتى نو مات الصبي المرتد لا يصلي عليه. والقسم الثالث كالصلاة وعيرها من العبادات البدنية يصح مباشرة الصبي بما من عير لروم ووجوب عليه. وأما حقوق العبد من المعاملات: فما كان منها نفعا محصاً كقبون اهبة يصح مباشرته به بعير إذن الوي، وما كان ضرراً محضاً كالطلاق ونحوه لا يصح منه وإن أدن له الولى، وما كان منها متوسطاً كالبيع فإنه رابح وحاسر، يصح بإذن الوى لا بغير إدنه. مصره محصه والمضرة المحضة لا يحور له، ولهدا لا يقع طلاقه ولا عتاقه. لما فيه أي الحبر على الإسلام. ولا نصل بخلاف البالغ، فإنه يقتل لوجود الحرب.

مرحمه عديه أي لأجل الترحم عليهم] قال في 'النهاية': فيه نظر؛ لأنه أسقط عقوبة القتل عن الصبي المرتد مرحمة نصباه والله تعالى أرحم الراحمين، وهو م يرحم عليه حتى عاقبه في النار مخلداً كسائر الكفار، ودلك منصوص عليه في "الأسرار" و "الحامع الصغير" للإمام التمرتاشي، ومشار إليه في "المسوط". =

وهذا في الصبي الذي يَعْقِل، ومن لا يعقل من الصبيان لا يصح ارتدادُه؛ لأن إقراره مدا العلام لا يدل على تغيير العقيدة، وكذا المجنونُ والسكران الذي لا يعقل. لعده مميره

= ثم قال: وأولى ما يعلل في عدم قتل الصبي المرتد ما ذكرناه من تعليل "المبسوط"، وهو قوله: وإنما لا يقتل لقيام الشبهة بسبب اختلاف العدماء عن في صحة إسلامه في الصغر. [العناية ١٥٥٥] وكدا لا يصح ارتداده بالإجماع ولا إسلامه (فتح القدير) لا بعفل وهو قول مالك وأحمد .; في رواية، والشافعي في قول. [فتح القدير ٣٣٢/٥]

باب البُغَاة

« د عب ه « من مسمه عني سه ، و حرحوا من صعد بام ، دعاهم إلى عدد إلى المتولى المام ، دعاهم إلى عدد إلى المساعات و كسف عن شبهتهم؛ لأن عليًا الله فعل ذلك بأهل حَرُوراء قبل قتالهم، ولأنه أهون الأمرين، ولعل الشرّ يندفع به، فيبدأ به، « لا سُدَ عَمَال حي ساعود، فإن ساعود فاسهم حيى عرف عهم قال العبد الضعيف: هكذا ذكره القدوري عاد في "منصره".

بات البعاد أي هذا بات في بيان أحكام البعاة وهو جمع باع كقصاة جمع قاص، من اسعي، وهو الخروج عن طاعة الإمام، وقال في أصول الأستروشي: أن المسلمين إذا اجتمعوا على إمامهم، وصاروا آمين به، فحرج عليه طائمة من المؤمني، فإن فعلوا نظلم ظلمهم، فهم ليسوا من أهل البعي، وعليه أن يترك انظلم، وينصفهم، وإن لم يكن ذلك لظلم طلمهم، ولكن ادعوا حق الولاية، فقالوا: الحق منا، فهم أهل البعي، [اساية ٩ ٢٦٠٤] عن شبههم هذا ليس بواحب بل مستحب. و لابه أي كشف شبههم مع دعوقهم إلى احماعة. (الساية) الأموس أحدهما الدعوة إلى احماعة، والأحر القتال. [الساية ٩ ٤٢٩] فسادا به فلا يحتاج إلى القتل.

رواه السائي في "سسه الكبرى" في خصائص على، فقال: أحبرنا عمرو بن على ثنا عندالرحمن بن مهدي ثنا عكرمة بن عمار حدثي أبو رميل سماك الحيفي حدثني عندالله بن عباس قال: لما حرجت الحرورية، اعترلوا في دار، وكابوا سنة الآف، فقلت لعلى: يا أمير المؤمين! أبرد بالصلاة لعلي أكله هؤلاء القوم، قال: إلى أحافهم عليك، قلت كلا، فلبست ثبابي، ومضيت حتى دحلت عليهم في دار وهم مجتمعول فيها، فقالوا. مرحماً بك يا ابن عباس ما جاء بك؟ قلت: أتبتكم من عبد أصحاب الني المهاجرين والأنصار، ومن عبد ابن عم البي وصهره، وعبيهم برل القرآن، فهم أعمم بتأويله مبكم، وليس فيكم منهم أحد لأبلغكم ما يقولون، وأبعهم ما تقولون، فانتحى لي بعر منهم، قلت. هاتوا ما بقمتم على أصحاب رسول الله والله على مقالوا: ثلاث، فلت: ما هي قالوا: إحداهي أبه حكم الرجال في دين الله إلى أن قال : فرجع منهم ألفان: وبقي سائرهم، فقتلوا على صلالتهم، وقتيهم المهاجرون والأبصار، [٥/٥٠]، دكر مناظرة عندالله بن عباس الحرورية]

وذكر الإمام المعروف بخواهو زاده من أن عندنا يجوز أن يبدأ بقتالهم إذا تعسكروا واحتمعوا وقال الشافعي عند: لا يجوز حتى يبدعوا بالقتال حقيقة؛ لأنه لا يجوز قتل المسلم الا دفعاً وهم مسلمون، بخلاف الكافر؛ لأن نفس الكفر مبيح عنده. ولنا: أن الحكم يدار على الدليل، وهو الاجتماع والامتناع؛ وهذا لأنه لو انتظر الإمام حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع، فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم، وإذا بلغه ألهم يشترون السلاح، ويتأهبون للقتال، ينبغي أن يأخذهم، ويجسهم حتى يقلعوا عن ذلك، ويحدثوا توبة؛ دفعاً للشر بقدر الإمكان. والمروي عن أبي حنيفة عن من لزوم البيت محمول على حال عدم الإمام، أما إعانة الإمام الحق فمن الواجب عند الغناء والقدرة. عبون كانت هم فنه: أجهز على جربحهم، وأنه موسهم؛ دفعاً لشرهم كيلا يلتحقوا بحم، عبان كانت هم فنه: أجهز على جربحهم، وأنه موسهم؛ دفعاً لشرهم كيلا يلتحقوا بحم،

نحواهر راده. بحواهر راده، معاه: ابن الأخت وكان ابن أخت القاضي الإمام أبي ثابت قاضي سمرقد. (فتح القدير) وقال الشافعي وبه قال مالك وأحمد وأكثر أهل العلم. (البناية) وهم مسلمون أي البغاة مسلمون؛ بدليل قوله تعالى: ٥٠٠ عن خدفت أي إحدى الطائفتين من المؤمس. (البناية) مبيح عنده أي عند الشافعي من يعني أن علة إباحة القتال هو الكفسر عنده، وعندنا العلة هو الحراب. [البناية ٢٠/٩] أن الحكم يدار، وإن لم يوحد القتال حقيقة، كما أن القصر دار على على على المشقة أي السفر.

الامتماع: أي عن اتماع الإمام. لا يمكنه الدفع لتقوّي شوكتهم وتكثر جمعهم حصوصاً والفتة يسرع البها أهل الفساد وهم الأكثر. (فتع القدير) ويتأهبون أي يستعدون للقتال ويريدونه.

حتى يقلعوا: من الإقلاع وهو الامتناع. [البناية ٤٣١/٩] والمروي عن أبي حنيفة: من قوله: الفتنة إذا وقعت بين المسلمين، فالواحب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة، ويقعد في بيته؛ لقوله ٤٠ "من فر من الفتنة أعتق الله رقبته من البار"، وقال لواحد من الصحابة: "كن حلساً من أحلاس بيتك"، محمول على أنه لم يكن لهم قدرة ولا غباء. [فتح القدير ٣٢٦/٥] أجهر: [خوفاً من أن يبرأ فينقلب] على بناء المفعول، يقال: أجهزت على الحريح إذا أسرعت قتله وتممت عليه. [العناية ٣٣٧/٥]

الشافعي عند الم يجوز ذلك في الحالين؛ لأن القتال إذا تركوه لم يق قتلهم دفعاً، وحوابه ما ذكرناه أن المعتبر دليله لا حقيقته. ولا يسي هم درب ولا يصب هم من القول على على يوم الجمل: "ولا يُقتّل أسير، ولا يكشف ستر، ولا يؤخذ مال"، وهو القدوة في هذا الباب. وقوله في الأسير: "تأويله إذا لم يكن لهم فئة"، فإن كانت يَقتل الإمام الأسير، وإن شاء حبسه؛ لما ذكرنا، ولأفهم مسلمون، والإسلام يعصم النفس والمال. والكراع على هذا الخلاف، له: أنه مال مسلم، فلا يجوز الانتفاع به إلا برضاه. ولنا: أن عليًّا قَسَمَ السلاح فيما بين أصحابه بالبصرة، وكانت قسمته للحاجة، ولن الإمام أن يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة، ففي مال الباغي أولى،

لا بحور دلت أي الإجهار والإنباع. في خاص أي حاليق الفئة وعدمها. (فتح القدير) د لوكوه بالتولية والجراحة المعجرة عنه. [فتح القدير ٣٣٧/٥] دفع اللشرة لأن شرهم قد ارتفع، فلا حاجة إليه؛ وهذا لأنه قتال على وجه الدفع، فصار كقتال عير الحوارج. [الساية ٤٣٢،٩] دليله أي دبيل القتال وهو لاجتماع. لوم الحسل هو اليوم الذي كان فيه وقعة عائشة مع عني (الساية) هذا الله أي باب قتال الحوارج. لما دكرنا إشارة إلى قوله: دفعاً لنشر. هذا الحلاف بيننا وبين الشافعي. (الساية) دليصره ورد في الرواية والكراع أيضاً. لا لنسبت وهذا لما وصعت الحرب أورارها ردها إليهم. (الساية)

والمعنى فيه إلحاقُ الضرر الأدنى لدفع الأعلى. وحس لإمامُ أمو يهم، ولا بردها عسهم، ولا يتسميها حيى يتوبو مردها عبيهم، أما عدم القسمة فلما بيناه. وأما الحبس: فلدفع شرِّهم بكسر شوكتهم، **ولهذا** يحبسها عنهم، وإن كان لا يحتاج إليها، إلا أنه يبيع الكراع؛ لأن حبس الثمن أنظرُ وأيسر، وأما الرد بعد التوبة: فلاندفاع الضرورة، ولا استغنام فیها. قال: وما حدد أهل سعى من بداد البي عليه عليها من حراح العدد إمام ناما: لأن ولاية الأخذ له باعتبار الحماية، ولم يَحْمهم. فرا أدام صرفوه في حقه: احرا من أحد منه؛ لوصول الحق إلى مستحقه، وإلا م كولم اصرفوه في حقه: فعلى أهله فيما بيهم ولحل لله لعلى أن تعيدوا دلك؛ لأنه العبد الضعيف: قالوا: لا إعادة عليهم في الخواج؛ لألهم مقاتلة، فكانوا مصارفَ وإن كانوا أغنياء، وفي العشر: إن كانوا فقراء فكذلك؛ لأنه حقٌّ الفقراء، وقد بيناه في الزكاة، وفي المستقبل يأخذه الإمام؛ لأنه يحميهم فيه؛ لظهور في الحداد الأد شيء لأنه لا ولاية لإمام العدل حين القتل، فلم ينعقد موجبا كالقتل في دار الحرب.

لدفع الاعلى وهو الضرر العام الواقع على عامة المسلمين. (البناية) فلما سناد إشارة إلى قول على (البناية) وهد أي ولأحل كسر شوكتهم. (الساية) النظر والنسر لأل إبقاءه يُعتاج إلى النفقة والحدمة. (البناية) فيها أي في أموال أهل البغي لعصمتها، فلا تقسم بين أهل العدل. [البناية ٢٥/٩]

في حقه. أي في الجهة التي عينها الشارع له. (البناية) فيما سبهم الح لأن سقوط المطالبة قصاء لا يوحب سقوطها ديامة. (البناية) في الحراج لأن البغاة محل الخراج. فليس عليهم سيء أي لا يحب على القاتل دية ولا قصاص. [البناية ٢٦٦/٩]

وإل عليها على مصر، فقس حل من أهل مصر رحا من هل لحص عمدا، مم ضير على مصر: فيه ليقنصُ منه، وتأويله: إذا لم يَحْرِ على أهله أحكامُهم، وأزعجوا قبل ذلك، وفي ذلك لم تنقطع ولاية الإمام، فيجب القصاصُ. وإدا فتل رحل من أهل العدل ناعدا، فإنه يرثه، فإل فتله الباعي، وقل: قد نست على حنّ، وأنا الال على حن، ورت، وإل قال: قسه وأنا أعلم ألى على الناصل، لم ربه، وهذا عند ألى حسفه وتحسد حمية، وقال أبويوسف حيد: لا يرث الباغي في الوجهين، وهو قول الشافعي من وأصله أن العادل إذا أتلف نفس الباغي، أو ماله لا يضمن، ولا يأثم؛ لأنه مأمور بقتالهم دفعا لشرهم، والباغي إذا قتل العادل لا يجب الضمان عندنا ويأثم. وقال الشافعي حمد في القديم: إنه يجب، وعلى هذا الخلاف إذا تاب المرتدُّ وقد أتلف نفساً أو مالاً. له: مناسبة أنه أتلف مالاً معصوماً، أو قتل نفساً معصومة، فيجب الضمان؛ اعتباراً بما قبل المنعة.

سمص منه كذا دكره فحر الإسلام، وتوبله وإنما قال المصنف: وتأويله؛ لأن المسألة التي ذكرها من مسائل "الحامع الصغير"، ولم يذكر فيه، وإنما ذكر هذا فحر الإسلام البردوي في شرحه "للجامع الصغير". (السابة) وارعجوا يعني أقلع أهل النعي من المصر. (العباية) وفي ذلك أي وفيما إذا لم يحر أحكامهم. [السابة ٢٧٧٩] فانه بوئه بالاتفاق؛ لأنه مأمور نقتله، فلا يحرم الميراث به. (فتح القدير) فتعه الباعي أي قتل الباغي العادل. لا يرث الباعي أي من العادل المقتول. في الوجهان أي في الوجه الذي قال: أن على الحق، وفي الوجه الذي قال: أنا على الحق، وفي الوجه الذي قال: أنا على الحق، وفي الوجه الذي قال: أنا على الحلق، وألموال العباية ١٩٩٥] وأصله أي وأصل هذا الحلاف. [السابة ٩ ٤٣٨] لا يصمن لا بالنفس ولا بالمال. إذا فتل العادل بعد قيام معتهم وشوكتهم. (فتح القدير) إنه يحت الأها بموس وأموال معصومة، فتصمن بالإتلاف ظلماً وعدواناً. [فتح القدير ١٩٣٥] هذا الحلاف [بها وبين الشافعي] فلا يحت الصمان عندنا، وعلى قول الشافعي عند. [البناية ١٩٨٩] اعتبارا أي قياساً مما فلا يحت الصمان عندنا، وعلى قول الشافعي عند. [البناية ١٩٨٩] اعتبارا أي قياساً مما إذا تلف قبل أن يكون لهم المنعة. [البناية ١٩٨٩] اعتبارا أي قياساً مما

ولنا: إجماع الصحابة على رواه الزهري على ولأنه أتلف عن تأويل فاسد، والفاسد منه ملحق بالصحيح، إذا ضُمت إليه المنعة في حق الدفع، كما في منعة أهل الحرب من الناويل وهذا لأن الأحكام لابد فيها من الإلزام أو الالتزام، ولا التزام لاعتقاد الإباحة عن تأويل، ولا إلزام لعدم الولاية لوجود المنعة، والولاية باقية قبل المنعة، وعند عدم التأويل ثبت الالتزام اعتقاداً بخلاف الإثم؛ لأنه لا منعة في حق الشارع، إذا ثبت هذا فقول: قتل العادل الباغي قتل بحق، فلا يمنع الإرث. ولأبي يوسف على في قتل الباغي العادل: أن التأويل الفاسد إنما يعتبر في حق الدفع، والحاجة ههنا إلى استحقاق الإرث، العادل: أن التأويل الفاسد إنما يعتبر في حق الدفع، والحاجة ههنا إلى استحقاق الإرث،

إهماع الصحابة يعني عنى أن لا يصمن الناعي، إذا قتل العادل، قنت: روى ابن أبي شبية في مصنفه" في أواحر القصاص: أخبرنا معمر عن الزهري أن سيمان بن هشاء كتب إليه يسأله عن امرأة حرجت من عند روحها، وشهدت عنى قومها بالشرك، ولحقت بالحرورية، فتروجت ثم رجعت إلى أهلها تائمة فكتب إليه الوهري: أما بعد: فإن الفتنة الأول ثارت، وأصحاب رسول الله على أن لا يقيموا عنى أحد حداً في فرح استحلوه بتأويل القرآن، ولا قصاصاً في دم استحلوه بتأويل القرآن لا يقيموا عنى أحد حداً في فرح استحلوه بتأويل القرآن، ولا قصاصاً في دم استحلوه بتأويل القرآن تود على روحها، وأن يحد من افترى عليها. أويل فاسد. بيانه: أن الحوارج يستحلون دماء المسلمين بالمعصية، صعيرة كانت أو كبيرة؛ لقوله تعلى: فأويل فاسد، بيانه: أن الحوارج يستحلون دماء المسلمين بالمعصية، عندا: وإن كان فاسد، لكن اعتبر في من المعنى المعارف بياني به المعارف المعارف

ف، أي في قتل الباغي العادل (العابة) دفع احرمال الصد كما أن تأويله يعتبر في حق دفع الضمال (السابة) من شرطه أي من شرط الإرث أن يكول مصراً على دعواه، فإذا رجع فقد بطلت ديالته قبل استيفاء حقه فبطل، وإذا قال: كلت على الناطل انتهى الدافع وهو التأويل الفاسد، فيجب الصمال، فيجرم على الميراث [الكفاية ٥/٤٤] على المعصل، قال الله تعالى: ١٠٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ المعصية هناك لم يقع بعين العصير، وهها يقع بعيل السلاح، وعدم كراهية بيع العصير عمن يتخد خمراً، ١٠٠ المعصية هناك لم يقع بعين العصير، وهها يقع بعيل السلاح، وقيل: الفرق الصحيح أن الصرر هناك يرجع إلى العامة، وههنا إلى الحاصة، كدا في الفوائد الصهيرية ألله وقيل: الفرق الصحيح أن الصرر هناك يرجع إلى العامة، وههنا إلى الحاصة، كدا في الفوائد الصهيرية ألله وقيل: الفرق الصحيح أن الصرر هناك يرجع إلى العامة، وههنا إلى الحاصة، كدا في الفوائد الصهيرية ألى العامة وههنا إلى الحاصة، كدا في الفوائد الصهيرية ألى العامة وههنا إلى العامة وي الفوائد الصهر هناك العدمة المنافقة وههنا إلى العامة وي الفوائد الصور هناك يرجع إلى العامة وي الفوائد المنافقة وي الفوائد العدمة المنافقة وي الفوائد العدمة المنافقة وي الفوائد العدمة المنافقة وي الفوائد العدمة المنافقة العدمة المنافقة وي الفوائد العدمة العدمة العدمة المنافقة العدمة العدمة العدمة العدمة العدمة العدمة العدمة العدمة العدمة العدمة

كتاب اللقيط

اللقيط سمى به باعتبار مآله؛ لما أنه يُلْقَطُ، والالتقاطُ مندوب إليه؛ لما فيه من إحيائه، وإن غلب على ظنه ضياعه فواجب. قال: اللقيط حر: لأن الأصل في بني آدم إنما هو الحرية، وكذا الدار دار الأحوار، ولأن الحكم للغالب. م عنت في ببت المال هو المروي عن عمر وعلى من ولأنه مسلم عاجز عن التكسب، ولا مال له ولا قرابة، فأشبه المقعد الذي لا مال له، ولأن ميراثه لبيت المال، والخراج بالضمان،

كاب اللفيط أعقب النقيط والنقطة الجهادة لما فيه من كون النفوس والأموال تصير عرصة لنفوات، وقدم المقيط على النقطة لتعلقه بالنفس، والمتعلق به مقدم على المتعلق بالمال، والنقيط لغة ما ينقط أي يرفع من الأرض، فعيل بمعنى مفعول سمي به الولد المطروح حوفاً من العيلة، أو من تحمة الرنا به باعتبار مآله إليه. (فتح القدير) من إحماله لأنه على شرف الهلاك (البناية) النقيط حر أي في جميع أحكامه حتى يحد قادفه، والجماية عبيه كالحدية على الأحرار، ولا يحد قادف أمه؛ لأنا لا نعلم حريتها. ولا يقام الحد مع احتمال السقوط [فتح القدير ٢٥٠٥] هو الحرية الأعراب ولا يحد قادف أمه؛ لأنا لا نعلم حريتها. ولا يقام الحد مع احتمال السقوط [فتح القدير ٢٥٠٥] هو الحرية العارض الكفر عبى ما تقدم، والأصل عدم العارض [العباية ٥/٤٤] دار الاحوار فمن كان فيها يكون حراً باعتبار الظاهر [الساية ٤٤٣/٩] والعجر عن العارض أي إذا فم يكن معه مال (البناية) فاسله المتعد والحامع بينهما الإسلام، والعجر عن والخراج بالمضمان: أي إذا فم يكن معه مال (البناية ٤٤٤) لا مال له فإن نفقته أيضاً في بيت المال.

أما الرواية عن عمر، فأحرجها مالك في "الموطأ" في كتاب الأقضية عن ابن شهاب الزهري عن سين أبي حميلة - رجل من بني سليم- أنه وجد منبوذاً في زمن عمر بن الخطاب، قال: فجئت به إلى عمر بن الخطاب، فقال: ما حملك على أبحد هذه النسمة؟ فقال: وجدها ضائعة، فأحذها، فقال له عريفه: يا أمير المومين إنه رجل صالح، قال: كذلك؟ قال: نعم، فقال عمر: عمر: عمر مديد حدد سند [رقم: ٢٠٩، الماب القضاء في المنبوذ][نصب الراية ٢٠٢/٢]

ولهذا كانت حنايتُه فيه، والملتقِطُ متبرع في الإنفاق عليه؛ لعدم الولاية. إلا أن يأمره القاضي به؛ ليكون ديناً عليه؛ لعموم الولاية. قال: فإن المعصه رحن له يكن لعبره أن بأحد منه؛ لأنه ثبت حقُّ الحفظ له لسبق يده. فإن ادعى مُدَّع أنه الله، فالقول قوله معناه: إذا لم يَدَّع الملتقطُ نسبَه، وهذا استحسان، والقياس: أن لا يُقْبَلَ قوله؛ لأنه يتضمن إبطال حق الملتقط. وجه الاستحسان: أنه إقرار للصبي بما ينفعه؛ لأنه يَتشرف بالنسب، ويُعيَّرُ بعدمه، ثم قيل: يصح في حقه دون إبطال يد الملتقط، وقيل: يُبتني عليه بطلان يده، ولو ادعاه الملتقط، قيل: يصح في الله على القياس والاستحسان، والأصح أنه على القياس والاستحسان،

ولهذا أي ولأجل كول احرح بالضمال. (الساية) لعدم الولاية أي لعدم ولايته في تقصير حقه، فيكول منبرعاً. (الساية) ديناً عليه، ولم يقل؛ على أن يكول ديناً عليه ولا يرجع عليه، وهذا أصح؛ لأن الأمر المطلق محتمل قد عليه إذا كبر ذكر في الكافي! أنه لا يكول ديناً عليه ولا يرجع عليه، وهذا أصح؛ لأن الأمر المطلق محتمل قد يكول لمحث في بقام ما شرع فيه من التبرع وقد يكون للرجوع، وبما يرول هذ الاحتمال إذا شرط أن يكول ديناً عبيه، وإن كان مع اللقيط مان أو دابة لم يمهق عليه من ماله إلا نامر القاصي؛ لأن اللقيظ حروما في يده فهو له، لطاهر ما ذكره في فتاوى الولوالحي. (الساية) حق الحفظ كما في سائر المناحات. [الساية ١٩٥٩ع] فله القول قوله: ويثبت سنه بمحرد دعواه ولو كان دمياً. إفتح القدير ١٩٤٥ع] اذا لم بدع إلى أما إذا ادعى المتقط سبه، فهو أون؛ لأهما استويا في الدعوى، ولأحدهما يد، وصاحب اليد أولى. (الساية) وهذا أي الدي دكره القدوري. (الساية) يتشوف بالمست أي شوته من الحارج المدعى. في حقه أي في حق ثنوت السنب مهم. (الساية) يد المتقط؛ لأن الأب أحق بالولد من دكره القبط. [العباية ١٤٤٥ع] ولو ادعاه الملتقط. أي وي المتحسان يصح أو جه القباس: أنه متناقص؛ لأنه أنه على المقبط في يده، والله لا يكون لقيط. وحه الاستحسان: أنه يلترم حفظه و يفقته بهذا الإقرار رعم أنه لقيط في يده، والله لا يكون لقيط، ووجه الاستحسان: أنه يلترم حفظه و يفقته بهذا الإقرار والتناقض لا يمنع دعوى النسب، كما إذا أكذب الملاعن نفسه.

وقد عرف في "الأصل". وإن ادعاه اثنان، ووصف أحدهما علامة في جسده: فهو أولى مه؛ لأن الظاهر شاهد له؛ لموافقة العلامة كلامّه، وإن لم يصف أحدهما علامةً: فهو ابنهها لاستوائهما في السبب، ولو سبقت دعوة أحدهما: فهو ابنه؛ لأنه ثبت حقّه في زمان لا منازع له فيه، إلا إذا أقام الآخر البينة؛ لأن البينة أقوى. وإذ وُجد في مصر مس أمصار المسلمين، أو في قرية من فراهم، عادعي دمي أنه الله: ثبت سله منه، وكان مسلما، وهذا استحسان؛ لأن دعواه تضمن النسب، وهو نافع للصغير، وإبطال الإسلام الثابت بالدار، وهو يضره، فصحت دعوته فيما ينفعه دون ما يضره. وإن وحد في فريه من قرى أهن الذمة، أو في بعه، أو كبسة: كان دمياً، وهذا الجواب فيما إذا كان الواجد ذمياً رواية واحدة، وإن كان الواجد مسلماً في هذا المكان لسبقه، وفي كتاب المسلمين: اختلفت الرواية فيه، ففي رواية كتاب اللقيط: اعتبر المكان لسبقه، وفي كتاب اللعوى في بعض النسخ: اعتبر الواجد، وهو رواية ابن سماعة عن محمد على لقوة اليد،

ادعاه اثبان أي شخصان من حارج (اساية) في حسده. أي حسد اللقيط مثل ثيابه ونحو دلك (الساية) لموافقة العلامة إلى فيحب على المنتقط أن يدفع اللقيط (الساية ٤٤٧/٩) وإد وحد إلى وقال في "النهاية": والمسألة في الحاصل على أربعة أوجه: أحدهما: أن يحده مسلم في مكان المسلمين كالمسحد ونحوه، فيكون مكون محكون محكوماً له بالإسلام. وانتاني: أن يُعده كافر في مكان أهل الكفر كالبيعة والكيسة، فيكون محكوماً له بالكفر، لا يصلى عليه إدا مات. والثالث: أن يُعده كافر في مكان المسلمين، والرابع: أن يُعده مسلم في مكان الكافرين، فعي هدين الفصلين احتلفت الرواية. [العناية ٥/٥]

وهدا استحسان والقياس أن لا يثبت نسبه منه؛ لأن في شوت نسبه منه نفي إسلامه الثابت بالدار. (فتح القدير) دون ما يضره وليس من صرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر؛ لحواز مسلم هو ابن كافر بأن أسنمت أمه. [فتح القدير ٥/٥] وهدا أي كونه دمياً، أي الذي ذكره القدوري. هذا المكان يعني في البيعة أو الكنيسة. (الناية) بعض النسخ أي نعص نسخ الدعوى من المسوط . [الناية ٩/ ١٥]

ألا ترى أن تبعية الأبوين فوق تبعية الدار، حتى إذا سُبِيَ مع الصغير أحدُهما يعتبر كافراً، وفي بعض نسخه: اعتبر الإسلام؛ نظراً للصغير. ومن دعى ما بنيط عبداً ومن المعلومة البيئة أنه عبده، وما دعى عدا أنه من شعب مسه منه لأنه ينفعه، وما حد الأن يقيم البيئة أنه عبده، وما دعى عدا أنه منه شد الشاهرية بالشك. وحد ينفعه، وما حد الأن المعلوك قد تلد له الحرة، فلا تبطل الحرية الظاهرية بالشك. وحد و دعم مناه الولى من العبد، ومسمد و منه و مناه المعلومة وكذا إذا كان مشدوداً على دابة، وهو عليها؛ لما ذكرنا، ثم يصرفه الواحد إليه بأمر القاضي؛ لأنه مال ضائع، وللقاضي ولاية صرف مثله إليه، وقيل: يصرفه بغير أمر القاضي؛ لأنه للقيط ظاهراً.

الاسلام لأن الإسلام بافع، والكفر ضار له. الا بن بصبه السند لا يقان: هذه البينة ليست على حصم، ولا تقرع؛ لأن المنقط خصم، لأنه أحق بثبوت يده عليه، فلا تزول إلا ببينة هنا، وإنما قلبا هما كيلا ينقض مما إذا دعى حارح بسبه، فإن يده تزول بلا بينة على الأوجه، والفرق أن يده اعتبرت لمنفعة الولد، وفي دعوى السبب منفعة تفوق بسعة بني أوجب اعتبار يد لمنقط، فترال لحصوب ما يفوق المقصود من اعتبارها، وهنا ليس دعوى العبدية كدلث، بن هو مما يضره نتبديل صفة المالكية بالمملوكية، فلا تزال بالبينة. [فتح القدير ٢٥٦٥] لان المسولة الحرة، فلا يكون عبداً، وقد تعد له الأمة؛ فيكون عبداً، واصاهر في بني آدم احرية، فلا يبطن بالشك. [انساية ٢٩٢٩] اولى من العبد أي إذا ادعى اللقيط بعدر وانعيد، وهما خارجان. [العناية ٢٤٦٥] اعتبار الطاهر أي لظاهر فإن قيل: الظاهر يكفي للدفع، لكونه حراً. [الساية ٢٥٣٩] لما ذكرنا إشارة إلى قوله: اعتباراً للظاهر فإن قيل: الظاهر يكفي للدفع، لا بلاستحقاق، وليس نه دلك قسا: كونه حوادي العرم بالطاهر أن تكون الأملاك في يد الملاك. [الكفاية ٢٤٧٥] عبد الطاهر الموادة (البياية) عدم لعموم ولاية القاضي؛ لأنه نصب قاضيا لأمور المسلمين هو ظاهر الرواية. (البياية) لابه مال صابع أي لا حفظ به، وماكه وإن كان معه، فلا قدرة له على اخفض، وللقاضي ولاية صرف مثله إليه. [فتح القدير ٢٤٧٥]

وبه ولابة لإعاق وسرائه ما لأمد له منه كالطعام والكسوة؛ لأنه من الإنفاق، ولا يحور نومخ مستفت المنعدام سبب الولاية من القرابة والملك والسلطنة. قال: ولا يسرّف في مال مستفت اعتباراً بالأم؛ وهذا لأن ولاية التصرف لتثمير المال، وذلك يتحقق بالرأي الكامل، والشفقة الوافرة، والموجود في كل واحد منهما أحدهما. قال: ويجوز أن يَقْبض له الهبة؛ لأنه نفع محض، ولهذا يملكه الصغير بنفسه إذا كان عاقلاً، وتملكه الأمم ووصيها. قال: ويُواجره، قال العبد الضعيف: ويُسلمه في صناعة؛ لأنه من باب تنقيفه وحفظ حاله، قال: ويؤاجره، قال العبد الضعيف: التدري وهذا رواية القدوري في "مختصره"، وفي "الجامع الصغير": لا يجوز أن يؤاجره، ذكره في الكراهية، وهو الأصح. وحه الأول: أنه يرجع إلى تثقيفه، ووجه الثاني: أنه لا يملك إتلاف منافعه، فأشبه العم، بخلاف الأم؛ لأنها تملكه على ما نذكره في الكراهية إن شاء الله تعالى.

اعتمارا بالاه فإنما لا يجوز ها ذلك مع أنما تملك من التصرفات ما لا يملكه الملتقط كالترويج عند عدم العصبة فعدم ممكه لدلك أولى. (فتح القدير) وهذا أي عدم تصرف كل من الأم والمنتقط بالبيع ونحوه. [فتح القدير ٣٤٧/٥] أحدهما لأن للمنتقط رأياً كاملاً، ولا شفقة له، وللأم شفقة كاملة، ولا رأي لها. (العماية) بال تنفيضه التنقيف تقويم المعوج بالثقاف، وهو ما يسوى به الرماح، ويستعار للتأديب والتهذيب. [العماية ٥/٣٤] يواحره هذا اللفظ ليس على قانون اللغة، وإنما هو على اصطلاح الفقهاء. فانسه العم أي كما لا يجوز للعم إتلاف منافع. الصغير، فكذلك لا يجوز للملتقط. (البناية) في الكراهية في آخر كتاب الكراهية في مسائل متفرقة. [البناية ٥/٥٤]

كتاب اللَّقطة

قال: العصه أمانة إذا أشهد المسقط أنه بأحدها؛ ليحقصها، وردها على صاحبها الأن الأخذ على هذا الوجه مأذون فيه شرعاً، بل هو الأفضل عند عامة العلماء، وهو الواجب إذا خاف الضياع على ما قالوا، وإذا كان كذلك لا تكون مضمونة عليه، وكذلك إذا تصادقا أنه أخذها للمالك؛ لأن تصادقهما حُجَّة في حقهما، فصار كالبينة. ولو أقر أنه أحذه لنفسه: يضمن بالإجماع؛ لأنه أخذ مال غيره بغير إذنه الشرع، وإن لم يشهد الشهود عيه، وقال الآخذ: أخذته للمالك، وكذبه المالك: يضمن عند أبي حنيفة ومحمد عنه.

كناب اللفطة هي فعنة نفتح العين. وضف منالعة لمفاعل كهمرة ومرة وضحكة لكثير اهمر وغيرة، وسكوها للمفعول كصحكة وهرأة لندي يفسحت منه، ويهرأنه وإنما قيل لنمان: غطة بالفتح؛ لأن صاح لمفوس في العالب تبادر إلى المقاطه؛ لأنه مال، فصار المال باعتبار أنه داع إلى أحده، يمعني فيه نفسه كانه الكثير الالتقاط محاراً، وإلا فحقيقيته الملتقط الكثير الالتقاط، وما عن الأصمعي واس الأعرابي: أنه نفتح القاف اسم بنمان، فمحمول على هذا يعني يطلق على المن أيضاً. [فتح لقدير ٥ ١٩٤٨] مدا لوحه أي وحه الإشهاد عند الأحد (الساية) شرعا لقوله من أصاب لقطة فليشهاد دا عدل، وواه اسحاق بن راهويه في "مسده". [الساية ١٩٨٩] هو الأقصل احتراز عن قول من يقول. إنه أحد مال العير إدن صاحبه، وذلك حرام شرعاً، وعن قول من يقول: أحده حائر، وتركه أفصل (العباية) الصباغ أي صياع النقطة بتركها، مصموصه علمه لأنه لم يأحد لنفسه [العباية ٥ ١٤٩] الدا نصادقا أي الملك والمنتقط (لساية) فلو أفر ذكر هذا تعريفاً لمسألة القدوري (الساية) بالإهماع حتراراً عن الضمال الذي يبرم عبد عدم الإشهاد عبد أي حبيقة ١٠٠ لأب فيه حلاف أي يوسف عند ألى حبيقة ١٠٠ لأب فيه حيراً عن الضمال الذي يبرم عبد عدم الإشهاد عبد أي حبيقة ١٠٠ لأب فيه حلاف أي يوسف عند [الساية ٩ ١٩٥٤] وكديد المالك أي قال: إنك أحدته لنفسه [الساية ٩ ١٩٥٤]

وقال أبويوسف حيد: لا يضمن، والقول قوله؛ لأن الظاهر شاهد له لاختياره الحسبة دون المعصية. ولهما: أنه أقر بسبب الضمان، وهو أحذُ مال الغير، وادعى ما يبرئه، وهو الأخذ لمالكه، وفيه وقع الشك، فلا يبرأ، وما ذكر من الظاهر يعارضه مثله؛ لأن الظاهر أن يكون المتصرف عاملاً لنفسه، ويكفيه في الإشهاد أن يقول: من سمعتموه ينشد لقطة، أن يكون المتصرف عاملاً لنفسه، أو أكثر؛ لأنه اسم جنس. قال إلى كات أقل من فللوه على واحدة كانت اللقطة، أو أكثر؛ لأنه اسم جنس. قال إلى كات أقل معنرة دراهم: عرفها حولا. قال العبد الضعيف: عنسرة دراهم: عرفها أياما، وإن كانت عسرة قصاعدا: عرفها حولا. قال العبد الضعيف: وهذه رواية عن أبي حنيفة حد، وقوله: "أياماً" معناه: على حسب ما يرى،

لا يصمن وبه قال الشافعي ومالك وأحمد من (الساية) والقول قوله علان صاحبها بدعي عليه سبب الصماد، ووجوب القيمة في دمته، وهو يكره، والقول قول المكر مع يميله، كما لو ادعى عليه العصب. [العاية ٥٠/٥] لاحباره الحسمة [والحسم من الاحتساب كالعدة من الاعتداد] لأن فعل المسمم محمول على ما يحل له شرعاً، الذي يحل له شرعاً الأحد للرد، لا لنفسه. [العناية ٥/٠٥٥] وفيما إلخ ودكر في "فتاوي قاصي حال ـ عنه الاحتلاف في الإشهاد فيما إذا أمكنه أن يشهد، أما إذا م يُعد أحدا يشهد عبد الرقع، أو حاف أنه لو أشهد عبد الرفع يأحد منه الطالم، فترك الإشهاد لا يكون صاماً. الكفاية ٩/٥ ٣٥٠- ١٥٥٠ وقيه وقع الشك وهو أبه يحتمل أبه أحده لنفسه فيضمن، ويُعتمل أنه أحد لمانك، فلا يصمر، فلا يبرأ عن الصماد. (الساية) يعارضه مثله: وهو قوله: لأن الطاهر شاهد له. [الساية ١٩٦١] واحدة كانت إلح: يعني سواء كانت النقطة من حسن واحد، أو من أحياس محتلفة كالذهب والفضة والثوب: لأن اللقصة اسم حسن فيشاول الكل.[الكفاية ٥ -٣٥] عن أبي حيفة عنه. يشير إلى أها ليست طاهر الرواية، فإن الطحاوي ١٠٠٠ قال: وإذا التقط نقصة، يعرفها سنة سواء كان الشيء نفيسا أو خسيسا في طاهر الرواية. [العماية ٥/١٥] معماه إلح: وعن أبي حبيفة ٣٠ في رواية أحرى: وإن كانت ماثنتي درهم فصاعداً يعرفها حولاً، وإل كانت عشرة فصاعداً يعرفها شهراً، وإل كانت ثلاثة فصاعداً يعرفها عشرة أياه، وإل كانت درهماً فصاعداً يعرفها تُلاثة أيام، وإل كانت دانقاً فصاعداً يعرفها يوماً، وإل كانت دون دابق ينظر يمنة ويسرة، ثم يضعه في كف فقير. وقان شمس الأئمة السرخسي: وشيء من هذا ليس بتقدير لارم، مل يعرف القليل بقدر ما يعلب على طنه أن صاحبها لا يطلبها بعد دلك. [الساية ٢٦٢/٩]

وقد ره عمد على الأصل بالحول عن غير تفصيل بين القليل والكثير، وهو قول مالك والشافعي عنى لقوله على المن التقط شيئًا فليُعَرِّفُه سنةً "من غير فصل. وحه الأول: أن التقدير بالحول ورد في لُقْطَةٍ كانت مائة دينار تساوي ألف درهم، والعشرة وما فوقها في معنى الألف في تعلَّق القطع به في السرقة، وتعلق استحلال الفرج به، وليست في معناها في حق تعلق الزكاة، فأوجبنا التعريف بالحول احتياطاً، وما دون العشرة ليس في معنى الألف بوجه ما، ففوضا إلى رأي المبتلى به. وقيل: الصحيح أن شيئًا من هذه المقادير ليس بلازم، ويُفوض إلى رأي المبتقط يُعرِّفُها إلى أن يغب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك، ثم يتصدق به، وإن كانت اللقطة شيئًا لا يقى، عرفه حتى إذا خاف أن يفسد تصدق به، وينبغي أن يعرفها في الموضع الذي أصابحا وفي الجامع؛ فإن ذلك أقرب إلى الوصول إلى صاحبها،

فيه أحادث. [نصب الراية ٣ ٤٦٦] منها: ما أحرجه الدار قصبي في سننه عن أبي هريره قال: قال رسول الله وسئل عن النقطة، فقال: ١٠ ، مندن ما عند ما ١٠٠٠ ما ما ما المرضاع] مندن ما تا عالم عالم عالم عالم عالم الرضاع]

فلعرفه واعدم أن طاهر الأمر بتعريفها سنة يقتضي تكرار التعريف عرفاً وعادة، وإن كان صرفية لسنه بتعريف يصدق بوقوعه مرة واحدة، لكن جب حمله على معتاد من أنه يفعله وقتاً بعد وقت، ويكرر دلك كلما وحد مطبة، وما قدمنا من قول الولوالحي مسما يفيد الاكتفاء بالمرة الواحدة هو في دفع الصمال علم، أما الواحد فأن يذكرها مرة بعد أحرى. [فتح القدير ٢٥٢٥] في السوف، لأن اليد تقصع بالعشرة كما تقطع بما فوقها [اسابة ٢٤٤٩] استحلال الفرح بد فإن تقدير المهر بالعشرة فضاعداً.

على المركاة الركاة لا تحب في العشرة. لوحه قد الا في السرقة، ولا في المكاح، ولا في عيرهما السن للاره وهذا ذكره شمس الأئمة وحتاره.(فتح القدير) وفي الحامع يعني الأسواف وألواب المساجد.[فتح القدير ٥/١٥]

وإن كانت شيئا يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالنواة وقشور الرمان: يكون إلقاؤه إباحة، حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف، ولكنه مبقي على ملك مالكه؛ لأن التمليك من المجهول لا يصح. قال: فإن جاء صاحبها، وإلا تصدق بها؛ إيصالاً للحق إلى المستحق، وهو واجب بقدر الإمكان، وذلك بإيصال عَيْنها عند الظّفر بصاحبها، وإيصال العوض، وهو الثواب على اعتبار إجازته التصدق بها، وإن شاء أمسكها رجاء الظفر بصاحبها، قال: فإن حاء صحب يعني: بعد ما تصدق بها، فيو حسر بن سن المضي اعساعة، و مد تو نها؛ لأن التصدق - وإن حصل بإذن الشرع - لم يحصل بإذنه، فيتوقف على قيام المحل، فيتوقف على إجازته، والملك يثبت للفقير قبل الإجازة، فلا يتوقف على قيام المحل، منتوقف على قيام المحل،

كالنواة الع يعني إذا كان في مواضع محملة، فجمعها وصار حكم الكثرة، ها قيمة، فإنه يخور به الانتفاع بحاء لأن القيمه صهرت بالاحتماع، والاحتماع حصل بصبعه، وكمه لا يملكها حتى إن صبحها إذا وجدها في يده بعد ما جمعها حار أن يأحدها؛ لأن الإلقاء متفرقاً دبيل على الإدن، لا على التمليث. [انعاية ٢٥٢٥] فإن حاء إلى يعني إن حاء صاحب النقطة بعد انتعريف، حراؤه محدوف تقديره: دفعها إيه. [انساية ٢٦٦٩] والا تصدف بها أي أي إن م يعني مالكها أو أكلها إن كان فقيراً، أو استقرضها بإدن الإمام، ويتملكها بن شاء، وإن شاء أمسكها أبداً، حتى يحيء صاحبها، وإذا حشي الموت يوضي بها كيلا تدخل في المواريث. [فتح القدير ٢٥٢٥] وهو واحب للحروج عن العهدة. إحارته. أي إحارة صاحب النقطة إنما قيد بإحارة صاحب النقطة إنما أي يد النقطة على إحارته، فينعي والملك يتمن الحق وجود المحل عند الإحارة، لكن لا يشترط حتى إذا هلك المال في يد الفقير، ثم أجار المالك،

الفقير؛ لأن الصدقة من أسباب الملك، فلا يتوقف أي شوت الملك على قياء المحل. [الساية ٢٦٧/٩] محلاف ببع الفصولي إلخ أي الملك يشت فيه بعد شوت الإحارة، فلابد من قيام المحل وقت الإحارة.

حار. وتقدير الحواب: أن الملك ثبت معقير قبل الإحارة؛ لأن الملتقط لما أدن له الشرع في التصدق ملكه

لأنه سلم ماله إلى غيره بغير إذنه، إلا أنه بإباحة من جهة الشرع، وهذا لا ينافي الضمان حقًّا للعبد، كما في تناول مال الغير حالة المخمصة، وإن شاء ضَمَّنَ المسكينَ، إذا هلك في يده؛ لأنه قبض ماله بغير إذنِه، وإن كان قائماً أحذه؛ لأنه وجد عينَ ماله. قال: • ح. الالتعاض في الساه والنفر المعبر، وقال مالك والشافعي عند: إذا وحد البعيرَ والبقر في الصحراء، فالتركُّ أفضل؛ وعلى هذا الخلاف الفرس. لهما: أن الأصل في أحذ مال الغير الحرمةُ، والإباحة مخافة الضياع، وإذا كان معها ما يدفع عن نفسها يَقلُّ الضياعُ، ولكنه يُتَوَهَّمُ، فيقضى بالكراهة، والندب إلى الترك. ولنا: أنها لقطة يتوهم ضياعُها، فيستحب أخذها، وتعريفها صيانة لأموال الناس، كما في الشاة. قال أعل المنقط عسها عام الذا حاله: فيما ممه ع. لقصور ولايته عن ذمة المالك، وإن أنفق بأمره كان ذلك دينا على صاحبها؛ لأن للقاضي ولاية في مال الغائب؛ نظراً له، وقد يكون النظر في الإنفاق على ما نبين. و إن فع دلت إلى الحاكم بصر فيه، قال كال للنهيمة منتعه حرها، و عمر عسه مرحاً لأن فيه إبقاء العين على ملكه من غير إلزام الدين عليه، وكذلك يفعل بالعبد الآبق.

حاله المحمصة فإنه يحل له بإناحة شرعية لكن مع الصمال. (الساية) صمن المسكن وأيهما صمنه لا يرجع على صاحبة، فإن كلاً منهما صامن نفعته، المنقط بالنسليم بغير إدن المالث، والفقير بالتسبم بدونه، لا يقان: الفقير معرور من جهة المنقص، فيرجع عليه؛ لأن لتعزيز إد م يكن في صمن عقد لا يوجب شيئًا (العباية) بقل الصناع كالقرن في النقر، وزيادة القوة في النغير بكدمة ونفحة، وكدبك في الفرس. [العباية د/٤٥٤] دمة المالك فضار كما لو قصى دين غيره بغير أمره ونغير أمر القاصي (السابة) على ما سن أي نعد خمسة خطوط عند قوله: وإن كان الأصبح الإنفاق عبنها. (السابة) للنهسة كالحيوان الذي يركب بالعبد الابق فإنه يؤجره وينفق عليه من أجرته؛ لأن فيه إنقاء لمنكة. [السابة ٢٧٢/٩]

وب لم كن ها منعقة، وحاف أن نستعرف التفة قيمتها: باعها، وأمر خفظ ثمنها؛ إبقاءً له معنى عند تعذر إبقائه صورة، وإلى كال الأصبح الإنفاق عليها: أدل في دل، وحعل شمنه دبيا على ماكنه؛ لأنه نُصِّب ناظراً، وفي هذا نظر من الجانبين. قالوا: إنما يأمر بالإنفاق يومين، أو ثلاثة أيام على قدر ما يرى؛ رجاء أن يظهر مالكها، فإذا لم يظهر يأمر ببيعها؛ لأن دارة النفقة مستأصلة، فلا نظر في الإنفاق مدة مديدة. قال على "الأصل": شرط إقامة البينة، وهو الصحيح؛ لأنه يحتمل أن يكون غصباً في يده، ولا يأمر فيه بالإنفاق، وإنما يأمر به في الوديعة، فلابد من البينة لكشف الحال، وليست البينة تقام للقضاء، وإن قال: لا بينة لي، يقول القاضي له: أنفق عليه إن كنت صادقاً فيما قلت، حتى ترجع على المالك، إن كان صادقاً، ولا يرجع إن كان غاصباً. وقوله في "الكتاب": على صاحبها"، إشارة إلى أنه إنما يرجع على المالك بعد ما حضر،

معنى أي من حيث المعنى بالمالية. (الساية) من الحاسين جال المالث بإنقاء عين ماله له، وجال الملتقط بالرجوع. [فتح القدير ٥٥،٥] يأمر ببيعها قيل: فإذا أمر ببيعها، فبيعت أعطى القاصي من ذلك الثمن ما أنفق بأمره في اليومين والثلاثة؛ لأن الثمن مال صاحبها، والبهقة دين واحب عبيه، وهو معلوم للقاصي. [العباية ٥٥٥] إقامة المبينة حيث قال: فإن رفعها إلى القاضي، وأقام بينة أنه التقطها أمره بأن ينفق عبيه يفق عبيه، وقال الولوالحي في فتاواه : قالوا: هذا إذا كانت اللقطة شيئًا لا يخاف هلاكه متى لم ينفق عبيه إلى أن يقيم البية، فإن كان يحاف لا يكلفه القاصي بإقامة البية. [البناية ٤٧٣/٩]

وليست المبية وهدا حواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: كيف شرط في الأصل إقامة البية، ولا تقوم البية إلا على مدعى عليه مكر، ولم يوجد دلك هنا، وتقرير الحواب: أن البينة ههنا ليست لأحل القصاء، وإنما تقام حتى بكشف حال النهيمة أها لقطة، أو عصب، فإن كان الأولى يأمره القاضي بالإنفاق، وفي الثابي لا. [الساية ٤٧٤/٩] ولا يوجع إلى: وإنما يقول بهذا الترديد حذراً عن لروم أحد الضررين؛ لأنه لو أمر قطعاً تصرر المائك بسقوط الضمال على تقدير العصب، ولو لم يأمر تصرر المنتقط على تقدير اللقطة [العناية ٥/٥٥]]

و لم يتبع اللقطة إذا شرط القاضي الرجوع على المالك، وهذه رواية، وهو الأصح. قال: و د حصر يعني: المالك، مسسست ل تمعه مد حلى يخصر النفقة لأنه حي بنفقته، فصار كأنه استفاد الملك من حهته، فأشبه المبيع، وأقرب من ذلك راد الآبق، فإنه له الحبس لاستيفاء الجعل؛ لما ذكرنا، ثم لا يسقط دين النفقة بجلاكه في يد الملتقط قبل الحبس، ويسقط إذا هلك بعد الحبس؛ لأنه يصير بالحبس تبيه الرهن. قال: ونعنه حرة مده مده، وقال الشافعي على التعريف في لقطة الحره إلى أن يجيء صاحبها؛ لقوله في الحره: الشافعي على المعريف في لقطة الحره إلى أن يجيء صاحبها؛ لقوله في الحره:

وهده رواله إذا أمر القاصى بالإلماق على المقصة، ولم يشرط الرحوج على المابث لا يرجع عليه وفي الموالة الأحرى: يرجع (السابة) وهو الاصح أي الأصح في الرحوع والسابة) محصر المعلمة أي عني ألمفها له على قول لعض أصحالنا أن محرد أمر القاصي يكفي للرحوع والسابة) محصر المعلمة (السابة) أي لئي ألمفها المنتفط على المقطة (السابة) الأله أي لأن للقصة، ذكر الصمير باعسار لمساكور قاله الكاكي، والأوجه أن يقال: ذكره باعتبار المان إاسابة ١٩٤٩ الاستفاء المعلى وهو أربعون درهم على ما بأني (السابة) لما ذكر با إشارة إلى قوله: لأله حي للمقته (العلية) فللاكه أي كلاك للقصة على تأويل المان (لعالمة) وسعلط الح هكد ذكره المصلف وم يحث خلافا، وحافظ لدين في تكافي أيضاء فيهها أنه للدهب، وحمل القدوري هذا قول رقور، قال في التقريب أن قال أصحاباً، لو أنفي على المعطة أمر المناصي وحسها بالمفقة، فهلكت لم تسقط سفقة حلا على السفوط على علماند الثلاثة، قفال: وأنفق المنفط على وحاصل الوحه المذكور في التقريب أنفي الحكم أعني لسفوط؛ لعدم دين السقوط، قول الدين تالت، وأصل المؤهن وإل لا يكن من حقيقته كن النقل كما رأيت، وأما ما تقل عن أي يوسف أنه للمن له حسلها أصلا فالمية وألتح القدير (التحرية) المناس فه حسلها أصلا فالمية الغدير (العرية) المناس فالمناس فه حسلها أصلا فالمنابة المناس وال له يكن من حقيقته كن النقل كما رأيت، وأما ما تقل عن أي يوسف أنه للمن فه حسلها أصلا فالمية في أفتح القدير (أدعر القدير (107) المناس في ا

"ولا يحل لقطتها إلا لمنشدها". "ولنا: قوله ": "اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة " من غير فصل، ولأنها لقطة، وفي التصدق بعد مدة التعريف إبقاءً ملك المالك من وجه فيملكه، كما في سائرها. وتأويل ما روي: أنه لا يحل الألتقاط إلا للتعريف، والتخصيص بالحرم لبيان أنه لا يسقط التعريف فيه؛ لمكان أنه للغرباء ظاهراً. وإذا حصر رحل فادعى منته: م ما فع أنه حتى علم سنا، فإنا عصى عالمين. حمل المستعص أن مناه إلى المنته على علم الله وقال مالك والشافعي عنه يجبر،

عقاصها ووك ها العقاص: الوعاء الذي يكون فيه النفقة من حيد، أو خرقة، أو غير دلك، والوكاء بكسر الوو بلد. هو الرباط الذي يشد به (البناية) غير فشس يعني بين لقطة الحل و قطة الحرم. [البناية ٢٧٦/٩] للنعوب وفدا ذكر في رواية أخرى: "ولا ينتقط لقطنها إلا من عرفها" (البناية) والمنخصيص في هذا جواب عما يقان: ما وحه خصيص الخرم في هذا المعنى (البناية) لمكان الله [أي الذي يلتقط فيه] للعرب بيان ذلك: أن مكة مكان العرباء؛ لأن الناس يأتون إليها من الأقطار من كل فع عميق، ثم يتفرقون في شعاها فانعالت أن اللقطة لعرب لا يدري عوده إلى مكة، فلا فائدة إذا في التعربف، فيسعي أن يسقط التعريف أصلاً؛ لعدم العائدة، فأرال رسول الله تدلك الوهم فقال: "لا يحل رفع لقطها إلا لمشدها" (الساية) ولا يجبره على الدفع [البناية ٢٧٧/٩]

* أحرحه المحاري ومسلم عن ابن عباس. [بصب الراية ٢٧/٣] أخرج المحاري في "صحيحه" عن ابن عباس قال: قال المبني ". يوم افتتح مكة: ١ هجاده هي حيد و مند و و مند و و مند و المحارف في المحارف في المحارف في المحارف في المحارف في المحارف و المحارف

أحرح الأئمة السنة في كتنهم. [نصب الراية ٢٨/٣] أحرج البحاري في 'صحيحه' عن ريد بن حالد الجهني، أنه قال: حاء رحل إلى البني فسأله عن اللقطة، فقال: حاد حد حد مد مد مد مد سد، وإن حاء صاحبها وإلا فشأنك بما قال. فصابة العبم قال: لك أو لأحيث أو للدئب قال: فضالة الإبل قال: ما لك وها معها سقاؤها حداءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربحا. [رقم: ٢٤٢٨، ناب صابة العبم]

والعلامة مثل أن يسمي وزنَ الدراهم، وعددها ووكاءها ووعاءها. فهما: أن صاحب اليد ينازعه في اليد، ولا ينازعه في الملك، فيشترط الوصف لوجود المنازعة من وجه، ولا تشترط إقامة البينة لعدم المنازعة من وجه. ولما: أن اليد حق مقصود كالملك، فلا يستحق إلا لحجة، وهو البينة اعتباراً بالملك، إلا أنه يحل له الدفاع عند إصابة العلامة؛ لقوله من عنا فادفعها إليه"، * وهذا للإباحة لقوله من " " فإن جاء صاحبها وعَرَّفَ عفاصَها وعددَها فادفعها إليه "، * وهذا للإباحة عملاً بالمشهور، وهو قوله من " "البينة على المدعي " * الحديث، و محد منه كفيلا إذا كان يدفعها إليه استيثاقاً،

فيما الح [أي المالك والشافعي] حاصله: أن لمتقط لا براع به في بلك وإي براعه في بيد، فكان نزاعه من وحه دون وحه، فاشترط بيان العلامة دون قامة البية. [اساية ٩ ٤٧٨] من وحه وهي المارعة في الملك. [الساية ٩ ٤٧٨] كالملك بدليل وحوب الصمال في عصب المدير باعسار إرالة البيد؛ لأنه غير قابل للقل ملكاً. [العباية ١٥٥٥] وهو البيئة حديث. البيئة على المدعى. اعسارا بالملك الح إذا ادعاه؛ قويه من البيئة على المدعي. (السابة) وهذا أي هذا حديث المدي فيه الأمر، وهو قوله: فادفعها بالإباحة أي وحب حمله على الإباحة لأحل العسل المشهور، فإنه أو لم يحمل على الإباحة، وحمل على الوحوب، لرم التعارض المسترم ليرث. [العباية ٥ ١٥٣] كهيلاً. أي من مدعي المقطة. السيئاقا أي لأحل الاستيئاق للمسم، حتى إذا طهر الأمر خلافه أمكن على الكميل، هذا إذا دفعها بالعلامة، أما لو دفعها بالحجة فلأي حيفة من روايتان، والصحيح أنه لا يأحد كفيلاً. [الساية ٩ ٩٧٤] وعاءها فأعطه إياها وإلا قاستمته ما. [رقم: ١٧٣٣] كتاب المقطة]

وهذا بلاخلاف؛ لأنه يأخذ الكفيل لفسه، بخلاف التكفيل لوارث غائب عنده، وإذا صدّقه قيل: لا يجبر على الدفع كالوكيل بقبض الوديعة إذا صدقه، وقيل: يجبر؛ لأن المالك ههنا غير ظاهر، والمودع مالك ظاهراً. ولا يتصدق بالنقطة على غبى؛ لأن المأمور به هو التصدق؛ لقوله على: "فإن لم يأت- يعني صاحبها- فليتصدق به"، * والصدقة لا يكون على غني، فأشبه الصدقة المفروضة. وإن كان الملقط غبيًّا: لم خر له أن يتفع بها. وقال الشافعي على بجوز؛ لقوله على حديث أبي عربه: "فإن جاء صاحبُها فادفعها إليه، وإلا فانتفع بها"*

محلاف التكفيل إلح. صورة دلك: ميراث قسم بين العرماء، أو بين الورثة، لا يؤحد من العريم، ولا من الوارث كفيل عند أبي حيفة عنه، وعندهما يؤخد.[الكفاية ٥ ٣٥٨] كالوكيل إلخ يعني لوجاء رجل إلى المودح، وقال: أما وكيل المودع في استرداد الوديعة ملك، فصدقه لا يُحبر على الدفع إليه. [الساية ٤٧٩/٩] غير طاهر: يعني فجار أن يكون المالث هو الذي حصر، فنما أقر المنتقص بأنه هو المالث. كان إقراره منزماً لمدفع إليه.[العباية ٣٥٨/٥] والمودع الح كان إقراره منزما إياها لدفع إليه، ثم في الوديعة إذا دفع إليه نعد ما صدقه، وهلك في يده، ثم حضر المودع، وأبكر الوكالة، وصمل سودع ليس له أن يرجع على الوكيل بشيء، وههما للمنتقط أن يرجع على القائض؛ لأن هناك في زعم المودع أن الوكيل عامل للمودع في قبصه له بأمره، وأنه ليس بضامل بل المودع طالم في تصميمه إياه ومن طلم فليس له أن يطمم غيره، وههما في رعمه أن القابص عامل لنفسه، وأنه صامل بعد ما يشت المك لعيره بالبية، فكان له أن يرجع عليه بما ضمنه كدا في 'المبسوط'. الكفاية ٥٩٥٥] * تقدم في أول الباب من حديث أبي هريرة. [بصب الرابة ٤٦٨/٣] أحرج الدار قطبي في "سبه" عن أبي هريرة قال: قال وسول الله ﷺ، وسئل عن النقطة، فقال: لا تحر النقطة، من انتقط شيئًا فبيعرفه سنة، فإن جاء صاحبها فبيردها إليه، ه ب م أب صاحبها فسصدق كل، وإل جاءه فبيحيره بين الآحر وبين الذي له. [١٤/٩] ** حديث أبي في الصحيحين. [نصب الراية ٣٩/٣] أحرج البحاري في 'صحيحه' عن سلمة سمعت سويد س عفية قال: لقيت أبي س كعب ﴿، فقال: أصبت صرة فيها مائة ديبار، فأتيت السي عَمَّا فقال: عرفها حولاً، فعرفتها حولاً، فلم أحد من يعرفها، ثم أتيته، فقال: عرفها حولاً فعرفتها فلم أحد، ثم أتيته ثلاثاً، فقال: حفظ ، مادها ، عددها و ، درها، فإن حاد صاحبها و لا فاستمنع بي فاستمتعت. فلقيته بعد عكم، فقال: لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً. [رقم: ٢٤٢٦، باب إدا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقرب] وكان من المياسير، والأنه إنما يباح للفقير حملاً له على رفعها صيانة لها، والغيني يشاركه فيه. ولنا: أنه مال الغير، فلا يباح الانتفاع به إلا برضاه؛ الإطلاق النصوص، والإباحة للفقير؛ لما رويناه، أو بالإجماع، فيبقى ما وراءه على الأصل. والغني محمول على الأحذ؛ لاحتمال افتقاره في مدة التعريف، والفقير قد يتوانى لاحتمال استغنائه فيها، وانتفاع أُبِي كان بإذن الإمام، وهو جائز بإذنه. ١ مستمد عند فلا ماس وانتفاع أُبي كان بإذن الإمام، وهو جائز بإذنه. ١ مستمد عند فلا ماس وكذا حدد كا فيه من تحقيق النظر من الجانبين، ولهذا جاز الدفع إلى فقير غيره، وكذا د عن هذه من تحقيق النظر من الجانبين، ولهذا جاز الدفع إلى فقير غيره، وكذا د عن هذه من تحقيق النظر من الجانبين، ولهذا جاز الدفع إلى فقير غيره،

من المناسير أي من الأعياد، وهذا من كلام المصنف ويس من مين حديث. (الساية) والآله أي لأن الانتقاع بالتقطة (السابة) هذا الله ع أي كوبه حاملاً وناعتا على رفع النفطة حفظا ها عن الصياع. [السابة ١٩ ٤٨] بساركه فيه حاصله. أن حل الانتقاع بالمفطة للفقير بعد لتعريف لا للتصدق فيصير دلك سناً للالتقاط فيصير مان محقوط على المائ، فإنه متى علم أنه يحل به لانتقاع به بعد التعريف يرعب في الانتقاط، والمعنى فيشاركه في الانتقاع. [السابة ١٩ ٢٨٤]

لاطلاق النصوص يريد به قوله تعلى:

كتاب الإباق

الانق أحده أفصل في حق من بقوي عبيه؛ لما فيه من إحيائه، وأما الضال فقد قيل كذلك، وقد قيل: تركه أفضل؛ لأنه لا يبرح مكانه، فيجده المالك، ولا كذلك الآبق، ثم آخذُ الآبق يأتي به إلى السلطان؛ لأنه لا يقدر على حفظه بنفسه، بخلاف اللقطة، ثم إذا رفع الآبق إليه يحبسه، ولو رفع الضال لا يحبسه؛ لأنه لا يؤمن على الآبق الإباق ثانياً، بخلاف الضال. قال: ومن ردّ انقا على مولاه من مسيرة تاكمة أمام فصاعدا: فله عليه جُعله أربعون درهما، وب رده لأفل من دلت فللمساس، وهذا استحسان. والقياس: أن لا يكون له شيء إلا بالشوط، وهو قول الشافعي معمد؛ لأنه متبرع بمنافعه، فأشبه العبد الضال. ولنا: أن الصحابة رضوان الله عليهم اتفقوا على وجوب أصل الجعل إلا أن منهم من أوجب أربعين، ومنهم من أوجب ما دولها،

كتاب الإباق كل من إباق، والمقيض، واللقصة تحقق فيه عرضة الروال والمنف، إلا أن النعرض له نفعل فاعل محتار في الإباق، فكان الأسب تعقيب اجهاد به، خلاف للقطة واللقيط، [فتح القدير ٢٦،٥] لما فيه إد الأبق هالث في حق المولى. (العباية) وأما الصال، هو الذي صل الصريق إلى مسرله، والآبق: هو الذي يهرب عن مولاد. ولا كذلك الأبق لأنه يعمي عن مولاد إلى السلطان أو إلى بائله، أو إلى القاصي، وهذا احتيار السرحسي، وعند احتواني: لأحد بالحيار إن شاء حفظه للمسه؛ وإن شاء دفعه إلى الإمام، وكذلك الصال والصالة تحلاف المضال فإنه بيس من عادته الإباق، فلا حاجة إلى حبسه. فقد عليه حقله بالضم: ما يجعل للعامل على عمله، الجعائل همع جعيله، أو جعالة تمعاد.

أربعول درهما ههما مسألة عجبة، وهي أنه إدا قال لعيره: قد أبق عندي، فإن وحدته فحده، فقال المأمور: بعم، فوحده المأمور على مسيرة ثلاثة أيام، فرده على المولى، فلا جعل له؛ لأن المولى قد استعال به في رد لأبق، وقد وعد المعين الإعابة. الا فالشوط: بأن يقول: من رد عليّ عندي فنه كدا. العبد الضال: حيث لا يجب عليه شيء إذا تيرع.

فأو جبنا الأربعين في مسيرة السفر، وما دونها فيما دونه توفيقاً وتلفيقاً بينهما، ولأن الجاب الجعل أصله حامل على الرد؛ إذ الحسبة نادرة، فتحصل صيانة أموال الناس، والتقدير بالسمع، ولا سمع في الضال فامتنع، ولأن الحاجة إلى صيانة الضال دوها إلى صيانة الآبق؛ لأنه لا يتوارى، والآبق يختفي، ويقدر الرضيخ في الرد عما دون السفر باصطلاحهما، أو يفوض إلى رأي القاضي، وقيل: تقسم الأربعون على الأيام الثلاثة؛ إذ هي أقل مدة السفر. قال: وإن درت صمنه أمل من أربعين: عصب مسلم إلا درهما، قال حجمد حمد، وقال أبويوسف حمد: له أربعون درهماً؛ لأن التقدير بحا ثبت بالنص، فلا ينقص عنها، ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة، بخلاف الصلح على الأقل؛ لأنه حط منه. ولحمد حمد: أن المقصود حمل الغير على الرد؛ ليحيى مال المالك،

توفيها بين الأثار المدكورة. وتلفيقا عقت انتوب عقة، إذا صممت شقة إلى شقة. (فتح القدير) إذ الحسنة وهو ردة احتساباً عبد الله تعلى. [فتح القدير ١٣٦٧] والتقدير بالسمع جواب عن قياس الشافعي الأبق على الصال. (البناية) ولا سمع إلى أي لم يرد شيء في وجوب شيء في رد الصال، فامتع قياس الأبل على الصال، وكان القياس في رد لابق عده الوجوب أيضاً إلا أنا تركنا القياس فيه لوجود السمع. [لبنية ١٩٠٩] ولأن الحاحة إشارة إلى بقي الإلحاق دلالة؛ لأها تفتصي التساوي بين الأصل و بنحق. [انعاية ١٣٦٥] ويقدر الرصح تقصيل تقوله: أوإن ردة لأقل من ديث فيحسانه والرصح بالمعجمتين من قوهم. "أرضح قلال لفلان من ماله إذا أعطاه قليلاً من كثير، كذا ذكرة الى دريد. [البناية ١٩٠٩] بالصطلاحهما وقانوا: هذا هو الأشنة بالاعتبار. وأي القاضي فيقدره على حسب ما يراه.

الابام الثلاثة. لكل يوم ثلاثة عشر وثبث. (فتح القدير) ولهذا إلى أي كون الأربعين منصوصاً يعي إذا صاح لمائث مع الراد على أكثر من الأربعين لا يحور لصبح لتعيين الأربعين بالله، خلاف الصبح على الأقل. [البناية ٤٩١/٩] مال المالك: لأن الآبق هالك حكماً.

فينقص درهم ليسلم له شيء تحقيقاً للفائدة. وأما أم الولد والمدبر في هذا بمنسزلة القين إذا كان الرد في حياة المولى؛ لما فيه من إحياء ملكه، ولو رد بعد مماته، لا جُعْلَ فيهما؛ لألهما يعتقان بالموت بخلاف القن، ولو كان الراد أب المولى، أو ابنه، وهو في عياله، أو أحد الزوجين على الآخر: فلا جعل؛ لأن هؤلاء يتبرعون بالرد عادةً، ولا يتناولهم إطلاق الكتاب. قال: وإن أبي من الدي ردّه: فلا شيء عليه؛ لأنه أمانة في يده لكن هذا إذا أشهد، وقد ذكرناه في اللقطة، قال من وذكر في بعض النسخ في يده لكن هذا إذا أشهد، وقد ذكرناه في اللقطة، قال من وذكر في بعض النسخ سع النبوري

عسر له الهى الأهما مملوكان للمولى، وهو يستكسهما مسرلة القن، وتعليل المصلف عن نقوله. لما فيه من إحياء المالية؛ لأن أم الولد لا مالية فيها عند أي حليقة من [العباية ١٩٥٥] يعتقال بالموت. فيقع رد حر، لا مملوك على مالكه، وهذا في أم الولد ظاهر، وكذا المدير إن كان يُخرح من الثلث؛ لأنه يعتق حيث بالموت اتفاقاً، وإن لم يُخرح من الثلث؛ في محدلك عندهما. وعند أبي حليقة على يصير كالمكاتب؛ لأنه يسعى في قيمته ليعتق. ولا جعل في رد المكاتب؛ لأن الموى لا يستحق أبياً استخاد بدل الكتابة، فكان كرد عريم له، ويرد عريم لا يستحق شيئاً، غلاف القن إفتح القدير ١٤/٥] كلاف القن حيث يجب الجعل برده بعد موته.

وهو فى عباله وقيد "في عياله" إن رجع إلى الراد أو إلى الابن اقتصى أن يتقيد بهي الحعل إدا كان الراد ابناً بكونه في عبال المالك أي في نفقته وتموينه وهو غير صحيح؛ لأن الابن لا يستوحب حعلاً، سواء كان في عيال أبيه المالك أو لا. وحملة الحال: أن الراد إن كان ولد المالك، أو أحد الروحين على الآحر، والوصي لا يستحق جعلاً مطلقاً، ... وإن كان عيرهم من الأب وناقي الأقارب، فإن كانوا في عيال المالك لا يحت لهم شيء، وإن م يكونوا في عياله وجب هم؛ لأن العادة والعرف أن الإنسان إنما يطلب الأبق نمن في عياله، فكان التبرع منهم ثانتاً عرفاً وهو كالثانت نصاً. [فتح القدير ٢٦٤/٥]

في اللفظه: أي وقد ذكرياه في كتاب النقصة أن الأحد عن هذا الوجه مأدون فيه شرعاً.[الساية ٩٣،٩]

لأنه في معنى البائع من المالك، ولهذا كان له أن يحبس الآبق حتى يستوفي الجعل بمنزلة البائع يحبس المبيع؛ لاستيفاء الثمن، وكذلك إذا مات في يده، لا شيء عيه؛ لما قننا. قال: ولو أعتفه المولى دما نعه، حسر فاصا بالإحباس، كما في العبد المشترى، وكذا إذا باعه من الراد لسلامة البدل له، والرد وإن كان له حكم البيع لكه بيع من وهو النهي الوارد عن بيع ما لم يقبض فجاز، قال: مسعى د أحده ل وجه، فلا يدخل تحت النهي الوارد عن بيع ما لم يقبض فجاز، قال: مسعى د أحده لل سبب المناه وعمل جن حتى الوردة من لم يشهد وقت الأخذ لا جعل له عندهما؛ لأن ترك الإشهاد أمارة أنه أخذه لنفسه، وصار كما إذا اشتراه من الآخذ، أو اتهبه، أو ورثه، فرده على مولاه لا جعل له؛ لأنه وده لنفسه إلا إذا أشهد أنه اشتراه ليرده.

في معنى الدمع الأن عامه منافع العدر إلى بالإناق، وإنما يستقيدها المولى بالرد كمال يحب عليه، والنائع إذا هلك في يده الله سقط لشمل، فكديث هها يسقط لحفل العالية ٥ ١٣٦٥ وأثر اعتقاء المولى التي قبل أن يقلصه صراحة وأشار بقوله: بالإعتاق بي أنه أو داره مكان الإعتاق ويصر فالصد، والعرق ليهما الله الإعتاق إللاف للماللة فيصبر به فالصاً، وأما التدبير فلس بإثلاف للمالية. [السابة ٩ ٤٩٤] والرد الح هد حوات عن سؤل مقدر يرد على قوله: لأنه في معني الله، وهو أل يقال: ما كان لرد في معني المهم، كان المالك في معني المشتري، فعلى هد يلعي أن الا يحور بعد من الراد قل المنص بورود اللهي عن للع المشتري قبل القيص، فأحات تقوله والرد الح. [السابة ٩٤٩٩] الي حيقة ومحملة وعند أبي يوسف والألمة الشائلة من الإشهاد بيس بشرط. (السابة) وصار كلها الح أي إذا رده على مولاه، أو ورثه أي ورث لائق من الأحد، فرده الوارث على مولاه، فو ورثه أي ورث المناس والإدارة فاصد الوارث على مولاه، فو أو عن المنسة. إنسانية ١٩٥٩] الوارث على مولاه، فو أو عند الشراء والإنقاص والإنقاصة والمنسة ولاه بالشراء والاتحات والرائة فاصد الوائدة فله المنسة المناه المناف للمده المناه المن الأخذ.

فيكون له الجعل، وهو متبرع في أداء الشمن. ور كال كنت رهد. وحعل عمى حريب لأنه أحيى ماليته بالرد، وهي حقه؛ إذ الاستيفاء منها، والجعل بمقابلة إحياء المالية، فيكون عليه، والرد في حياة الراهن وبعده سواء؛ لأن الرهن لا يبطل بالموت، وهذا إذا كانت قيمته مثل الدين، أو أقل منه، فإن كانت أكثر، فيقدر الدين عليه، والباقي على الراهن؛ لأن حقه بالقدر المضمون، فصار كثمن الدواء، وتخليصه عن الجناية بالفداء، وإن كان مديوناً، فعلى المولى إن اختار قضاء الدين، وإن بيع بُدئ بالجعل، والباقي للغرماء؛ لأنه مؤنة الملك، والملك فيه كالموقوف، فيجب على من بالجعل، والباقي للغرماء؛ لأنه مؤنة الملك، والملك فيه كالموقوف، فيجب على من يستقر له. وإن كان جانياً، فعلى المولى إن اختار الفداء لعود المنفعة إليه، وعلى الأولياء إن اختار الفداء لعود المنفعة إليه، وعلى الأولياء إن اختار الفداء لعود المنفعة إليه، وعلى الأولياء إن اختار الدفع لعودها إليهم. وإن كان موهوباً،

في ادا، النس كما لو أنفق بغير إدن القاضي. وبعده سواء فيجب الحعل على مرقمي فيها. وهذا أي كون الحعل على المرقمي. [فتح القدير ٥ ٣٦٦] كنس الدواء حيث يحب دلك على المرقمي بقدر ديبه، والناقي على الراهي. (الساية) وتحمصه الح فإن العداء يجب على المرقمي نقدر ديبه، والناقي على الراهي، فكدنك الحعل. (الساية) وان كان مديونا أي إن كان العبد الآبق مديوناً بأن كان مأدون في التجارة فنحقه دين، أو أتنف مان العير، واعترف به المولى. [فتح القدير ٥ ٣٦٦ ٣٦٢]

كالموقوف مين أن يستقر على المولى متى احتار قصاء الدين ومين أن يصير للعرماء متى احتار السيع. [الساية ٩٦/٩] فيحب على اح الأنه مؤنة الملك، والملك في العبد بعد مناشرته سبب الدين كالموقوف إن احتار المولى قصاء دينه كان الجعل عليه الأن المنك استقر له، وإن احتار بيعه في الدين، كان لحمل في الثمن يبدأ به قبل الدين؛ لما قلبا: إنه مؤنة الملك والدقي للعرماء. (فتح القدير)

و ل كال حال [أي الابق] أي حلى حطأ، فلم يدفعه مولاه، و لم يقده حتى أبق. [فتح القدير ٥ ٣٦٧]

فعلى الموهوب له وإن رجع الواهب في هبته بعد الرد؛ لأن المنفعة لمواهب ما حصلت بالرد، بل بترك الموهوب له التصرف فيه بعد الرد، وإن كان لصبي، فالجعل في ماله؛ لأنه مؤنة ملكه، وإن رده وصيم، فلا جعل له؛ لأنه هو الذي يتولى الرد فيه.

وإن رجع الح وإما ذكر 'إن' الوصلية هذه للعع شبهة ترد على ما ذكر قله لقوله. فتجب على من يستقر الملك له، ولقوله: فعلى الموى إن احتار الفدء، فعلى كلا التقديرين كان يسعى أن يجعل الحعل على الوهب؛ لوجود هدين المعليين في حقه. ووجه اللفع أن لمنفعة للواهب ما حصلت لرد لابق، بن لترث الموهوب له المتصرف فيه بعد الرد من الهنة والبيع وغيرهما من التصرف الذي يمنع الواهب عن الرجوع في هنته. [لعناية ٥ ٣٦٦] رده وصله وكذا البيم يعوله رجن.(فتح القدير) يتولى الرد فيه فينحقق الرد فيه على نفسه. [الساية ٩ ٤٩٧]

كتاب المفقود

د عب أرحلُ عبه أيغرف موضع، ولا عبه حيُّ هد أه مس: عب أعاصي من جعظ ماله، و غرم عبير ويسم في حقد؛ لأن القاضي نصب ناظراً لكل عاجز عن النظر لنفسه، والمفقودُ بهذه الصفة، وصار كالصبي والمجنون، وفي نصب الحافظ لماله والقائم عليه نظر له. وقوله: "يستوفي حقه" لا خفاء أنه يقبض غلاته، والدين الذي أقر به غريم من غرمائه؛ لأنه من باب الحفظ، ويخاصم في دين وجب بعقده؛ لأنه أصيل في حقوقه، ولا يخاصم في الذي تولاه المفقودُ، ولا في نصيب له في عقار، أو عُرُوضٍ في يد رجل؛ لأنه ليس بمالك، ولا نائب عنه، إنما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي، وأنه لا يملك الخصومة بلا خلاف، إنما الحلاف في الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين، وإذا كان كذلك يتضمن الحكمُ به قضاءً على الغائب، وأنه لا يجوز إلا إذا رآه القاضي وقضى به؛

المفعود يقال: فقدت عني أي عاب، فقدأ وفقودًا وفقدانًا، وهو من الأصداد يقال: فقدت الشيء أي طلبته وكلا المعليين موجود في اللفقود، فقد صل عن أهله، وهم في طلبه.[الساية ٩٨/٩]

كالصبي والمحبوب. فعلى القاصي أن يفعل في أمرهم ما ذكرنا؛ ما ذكرنا. (فتح القدير) ويحاصم أي الذي نصب له (الساية) بعقده أي بعقد الذي نصبه القاضي. [فتح القدير ٥ ٣٦٨] ولا يحاصم إلى وفائدته: أنه لا يقبل البية عليه؛ لأنه ليس من ناب النظر، وأنه قصاء على العائب. في بد رحل أي على سبيل الوديعة، أو غير ذلك. لا يملك الخصومة: أي الوكيل بالقبض من القاضي.

في الوكمل إلى [كما سيأتي في كتاب الوكالة] فإنه يمنك الحصومة عند أبي حيفة من حلافاً لهما. (الساية) والذا كان يعني أن وكيل القاصي لما لم يملك الخصومة. (العباية) وأنه لا يجور لأن القصاء لقطع الحصومة، والحصومة من العائب عير متصورة. [العباية ٣٦٨/٥] وقضى به أي عما راه جار دلك؛ لأنه محتهد فيه أي في الحكم على العائب، وعند الشافعي من يخور؛ لأن القصاء إذا لاقى فصلاً محتهداً فيه بقد. [البباية ١٩٩٩]

لأنه مجتهد فيه، ثم ما كان يخاف عليه الفساد يبيعه القاضي؛ لأنه تعذر عليه حفظ صورته، فينظر له بحفظ المعنى. و لا سبع ما لا حدث عسد ثب ينت و لا حبره، لأنه لا ولاية له على الغائب إلا في حفظ ماله، فلا يسوغ له ترك حفظ الصورة، وهو ممكن. قال: وسعى عدى روحه، و ولاده من منه، وليس هذا الحكم مقصوراً على الأولاد، بل يعم جميع قرابة الولاد. والأصل: أن كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي، يُنفق عليه من ماله عند غيبته؛ لأن القضاء حينئذ يكون إعانة، وكل من لا يستحقها في حضرته إلا بالقضاء، لا ينفق عليه من ماله في غيبته؛ لأن النفقة حينئذ تجب بالقضاء، والقضاء على الغائب ممتنع. فمن الأول: الأولاد الصغار والإناث من الكبار، والزَّمني من الذكور الكبار، ومن الثاني: الأخ والأخت الصغار والإناث من الكبار، والزَّمني من الذكور الكبار، ومن الثاني: الأخ والأخت والخال والخالة. وقوله: "من ماله" مراده: الدراهم والدنانير؛ لأن حقّهم في المطعوم والملبوس، فإذا لم يكن ذلك في ماله بحتاج إلى القضاء بالقيمة، وهي النقدان.

بخاف عليه مثل الثمار وخوها. (الساية) وليس هذا إلى كما يفهم من ظهر المان. همع قرالة الح كالآباء والأحداد وإن علوا، والأولاد وإن سفلوا، والحداث وإن علوان (البناية) يكول اعالة أي تمكيناً للمستحق من الأحد، وهذا لو تمكنوا من ذلك، هم الأحد، فيعينهم القاضي على ذلك؛ إلزاماً؛ إذ البروم ثالث قبل القضاء. [البناية ١٠١/٩] فمن الأول وهم الدين يستحقون النفقة بعير قضاء.

الأولاد الصعار إلى إذا لم يكن لهم مال، وكذا الأب والحد، والرمي من الدكور الكنار فكل من له مال، لا يستحق المفقة في حال حصوره، فضلاً عن عيبته إلا الروحة فإلها تستحق وإل كانت عبية؛ لأن استحقاقها بالعقد والاحتباس، واستحقاق عيرها بالحاحة، وهي تبعدم بالعبي. [فتح القدير ٣٦٩/٥-٣٧٠] ومن الثاني إلى: إنما كان من الثاني؛ لألها نفقة دي الرحم امحرم، وهو محتهد فيها، فلا تجف إلا بالقضاء أو الرضا، ولهذا لم يكن لهم الأخذ بدون القضاء أو الرضاء. [العناية ٢٥/٥]

والتّبرُ بمنزلتهما في هذا الحكم؛ لأنه يصلح قيمة كالمضروب، وهذا إذا كانت في يد القاضي، فإن كانت وديعة، أو ديناً ينفق عليهم منهما إذا كان المودَعُ والمديون مُقرّيْن بالدين والوديعة والنكاح والنسب، وهذا إذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي. فإن كانا ظاهرين، فلا حاجة إلى الإقرار، وإن كان أحدهما ظاهراً يشترط الإقرار بما ليس بظاهر، هذا هو الصحيح، فإن دفع المودعُ بنفسه، أو من عليه الدين بغير أمر القاضي يضمن المودع، ولا يبرأ المديون؛ لأنه ما أدى إلى صاحب الحق، ولا إلى نائبه. بخلاف ما إذا دفع بأمر القاضي؛ لأن القاضي نائب عنه، وإن كان المؤدع والمديون حاحدين أصلاً، وكانا حاحدين الزوجية والنسب: لم ينتصب أحد من مستحقي النفقة خصماً في ذلك؛ لأن ما يدعيه للغائب لم يتعين سبباً لثبوت حقه وهو النفقة؛ لأنها كما تجب في هذا المال تجب في مال آخر للمفقود. قال: ولا يُمرّقُ بيد وبين امرأته، وقال مالك محدد:

وهذا أي الذي ذكرنا من إنفاق القاضي عنيهم من الدراهم والدنائير (العاية) والسبب: بينه وين من يستحق له النفقة. وهذا أي الاحتياج إلى الإقرار (العناية) إذا لم يكونا أي الذين والوديعة أو الكاح والنسب حمل الدين والوديعة شيئًا واحداً، والنكاح والنسب كذلك، فلذلك ذكرهما بنقط التثنية [العناية ٥/ ٣٧] هو الصحيح احترار عن حواب القياس الذي قال به رفر لا أن هذا احتلاف الروايتين، قال: لا ينفق من الوديعة شيئًا عليهم؛ لأن إقرار المودع بذلك ليس خجة على العائب، وهو بيس حصماً عن العائب. [فتح القدير ٥/ ٣٧] نائب عنه أي عن المفقود، فإن له ولاية عامة. لأن ما يدعيه إلى: وقال شيحي العلاء: حاصله أن ما يدعيه الزوجة والأولاد أن هذا المال هو الدين، أو الوديعة مال لنعائب لم يتعين لنفقتهم؛ لأنه كما تحري يدعيه النورجة والأولاد أن هذا المال هو الدين، أو الوديعة مال لنعائب لم يتعين لنفقتهم؛ لأنه كما تحري وقال مالك دكر ابن وهبان في أمظومته" أنه لو أهي بقول مالك في موضع الصرورة يحوز، اعترضه شارحها ابن الشحة بأنه لا صرورة إلى ذلك. وقال الشارح في الدر المتقى": هذا بيس بأولى نقول القهستاني. لو أفتى به في موضع الضرورة لا بأس به على ما أظن. قنت: و ظير هذه المسألة عدة ممتدة الطهر التي بنعت برؤية الدم ثلاثة أيام، =

إذا مضى أربع سنين يُفرِّقُ القاضي بينه وبين امرأته، وتعتد عدةَ الوفاة، ثم تنزوج من شاءت؛ لأن عمر سد هكذا قضى في الذي استهواه الجنُّ بالمدينة، وكفى به إماماً، ولأنه منع حقها بالغيبة، فيفرق القاضي بينهما بعد مضى مدة؛ اعتباراً بالإيلاء والعُنَّة، وبعد هذا الاعتبار أخذ المقدار منهما الأربع من الإيلاء والسنين من العنة؛ عملا بالشبهين.

= وامتد طهرها، فإلها تنقي في العدة إلى أن تحيص ثلاث حيص، وعند مالث: تنفضي عديما نسبعه أشهر، وقد قال في البرارية": هناك الفتوى في رمان على قول مالك، وقال الراهدي: كان بعض أصحاب يفتون به لنصرورة، واعترضه في النهر بأنه لا داعي إلى الإفتاء بمدهب بغير؛ لإمكان البرقع إلى حاكم مالكي ، لكن قدمنا هناك أن الكلام عند تحقق الصرورة حيث م يوجد حاكم مالكي.(رد المحتار)

تسده العتوى على قول مالك فيل: وأجمع الصحابه عبيه، و لم يعلم لهم محالف في عصرهم، وعبيه جماعه من الدي استهواه الح فيل: وأجمع الصحابه عبيه، و لم يعلم لهم محالف في عصرهم، وعبيه جماعه من التابعين، قال مالك: وإن تروحت بعد القصاء عدقا، فلحل ها روحها، أو لم يدحل ها، فلا سبيل لروحها الأول إليها إد حاء، أو ثبت أنه حي؛ لأن حاكم أناح بمرأة الاردواج مع إمكان حيانه، فلم يكشف العيب أكثر مما كان يطن، قال: ودلك الأمر عبدنا، فالعقد تمجرده يعتيها، ثم رجع مالك عن هذا قبل موته بعام، وقال: لا يعتبها على الأول إلا دحول الثاني عير عام حياته كدات الوليين، وأحد به بن القاسم وأسهب قال في الكافي": هو الأصح من طريق الأثر؛ لأها مسأله قلدنا فيها عمر، وليست مسأنة بصر.

استهواه الحى قوله: ستهوته أي حره إلى المهاوي، وهي المساقط والمهالك. السابة ٩ ٥٠٥] بالإيلاء والعله والحامع بينهما منع لروح حق الرأة، ودفع الصرر عنها، فإن العين يفرق بينه وبين الرأته بعد أربعة أشهر لرفع الضرر عنها، ولكن عدر المرأته بعد أربعة أشهر لرفع الضرر عنها، ولكن عدر المقود أطهر من عدر الموى و لعين، فيتعين في حقه لمدتان في التربض، بأن يُعمل للسون مكان لشهور، فتتربض أربع سنين عملاً بالشبهين. [العناية ٥/١٧١]

' أحرجه أن أبي شيبه في 'مصنفه' عن يحي بن جعدة أن رجلاً استهوته اخن عنى عهد عمر فأتت امرأته عمر، فأمرها أن تتربص أربع سبين، ثم أمر وبيه بعد أربع سبين أن يطبقها، ثم أمرها أن تعتد فإدا بقصت عدتما تروجت، فإن جاء روجها حير بين امرأته والصداق. [٣٥٣/٣، ناب من قال تعتد وتروح ولا تربص]

ولنا: قوله قد في امرأة المفقود: "إنها امرأته حتى يأتِيَها البيان"، * وقول على منه فيها: هي امرأة ابتليت، فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق، خوج بياناً للبيان المذكور في المرفوع، ولأن النكاح عُرِفَ ثبوتُه، والغيبةُ لا توجب الفرقة، والموت في حيز الاحتمال، فلا يزال النكاح بالشك، وعمر من رجع إلى قول على منه.

ولما قوله على الحاص: أن المسألة محتلفة بين الصحابة ". فدهب عمر إن ما تقدم، ودهب على إلى الما أنه حتى يأتيها البيال، والشأن في الترحيح، والحديث الصعيف يصبح مرححاً لا مشتاً بالإصابة، وروى عبد الرراق عن ابن حريح قال بلعبي أن ابن مسعود وافق عبياً على ألها تبتطر أبداً، وأحرح ابن أبي شيبة عن أبي قلانة وجابر بن ريد والشعبي واسحعي كنهم قالوا: ليس لها أن تنزوج حتى يستين موته. [فتح القدير ٥ ٣٧٧] حرج بباناً لدبك حرج بباناً لدبك المبهم. [العناية ٥/٣٧٢] والغيبة: كما في غيبة غير المفقود.

الى قول على دكره ابن أبي ليبى قال: ثلاث قصيات رجع فيها عمر إلى قول عبي: امرأة المقود وامرأة أبي كنف، والمرأة التي تروحت في عدقما، وقوسا في الثلاث قول على ... فامرأة المقود عرفت، وأما امرأة أبي كنف، فكان أبو كنف طلقها ثم راجعها ولم يعلمها حتى عاس، ثم قدم فوحدها قد تروحت، فأتى عمر فقص عليه القصة، فقال له. إن لم يكن دخل بها، فأنت أحق بها، وإن كان دخل بها، فنيس لك عليها سبيل فقص عبيه القصة، فقال له. إن لم يكن دخل بها، فأنت أحق بها، وإن كان دخل بها، فنيس لك عليها سبيل عبيها وبات عندها، ثم عدا إلى الأمير بكتاب عمر، فعرفوا أنه حاء بأمر بين، وهذا أعي عدم ثنوت الرجعة في حقها إذا لم تعدم بها حتى إذا أعتدت وتروحت ودخل بها الثاني لم يبق للأول عبيها سبيل لعدم الصرر عبها ثم وحم إلى قول عبي أبيها صحح، وهي منكوحته، دخل بها الثاني، أو لا. وأما المرأة التي يجوده بين أن ترد عبيه وبين المهر، وقد صح رجوعه إن قول على وهو أن يفرق بينها وبين الثاني، وها المهر عبيه على المهر، وقد صح رجوعه إن قول على وهو أن يفرق بينها وبين الثاني، وها المهر عبيه عا استحل من فرحها، وترد إن الأول ولا يقربها حتى تنقصي عدتما من دلك. [فتح القدير ٢٧٢٥] على أخرجه المدار قصي في أسسه" عن سوار بن مصعب ثنا محمد بن شرحييل الهمداني عن المعبرة بن شعبة، أحرجه المدار قصي في أسسه" عن سوار بن مصعب ثنا محمد بن شرحييل الهمداني عن المعبرة بن شعبة، أحرجه المدار قصي في أسسه" عن سوار بن مصعب ثنا محمد بن شرحييل الهمداني عن المعبرة بن شعبة، أحرجه المدار قصي في أسهد" عن سوار بن مصعب ثنا محمد بن شرحييل الهمداني عن المعبرة بن شعبة، أحرجه المدار قصي في أسهد" عن شول على واس مسعود كما سيأتي. [إعلاء السس ٢٠١٣]]

ولا معتبر بالإيلاء؛ لأنه كان طلاقاً معجلاً، فاعتبر في الشرع مؤجلاً، فكان موجباً للفرقة، ولا بالعُنَّةِ؛ لأن الغيبة تعقب الأوبة العنة، وقلما تنحلُ بعد استمرارها سنة. قال: وإد تم مد مانه وعسروب سنة من عرم مأنه: حكس عوب، قال نه: وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة حص، وفي ظاهر المذهب: يقدر بموت الأقران، وفي المروي عن أبي يوسف عن بهائة سنة، وقدره بعضهم بتسعين، والأقيس: أن لا يقدر بشيء، والأرفق: أن يقدر بتسعين، وإذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت.

ولا معتبر بالأباراء حواب عن قياس مالك - (العباية) في الشيرع موحلا خلاف المفقود، فإنه لم يظهر منه طلاق، لا معجل ولا مؤجل (العناية) لأن العبية الح تقريره: أن العبة بعد ما استمرت سنة كالت طبيعة، والطبيعه لا تنحل، فقات حقها على التأبيد، فيفرق بينهما بعد سنة دفعاً للصرر، خلاف امرأة المفقود، فإن حقها مرجو قبل مضي أربع سبين وبعده. [العناية ٥ ٣٧٢] عن أبي حيفه وجه رواية الحسن أن الأعمار في رماننا قلما تزيد عني مائة وعشرين، بل لا يسع أكثر من ذلك، فيقدر بما تقديراً بالأكثر. وأما ما قيل: إن هذا يرجع إلى قول أهل لصائع، فإنحم يقولون: لا يُعور أن يعيش أحد أكثر من ذلك، وقولهم ناطل بالمصوص كنوح . وعيره، فما لا يبعى أن يدكرتوجيها لمدهب من مداهب الفقهاء وكيف وهم أعرف بما دلت عبيه النصوص، والتواريخ بالأعمار السالفة لبيشر، بل لا يُعل لأحد أن يُعكم على أثمة المسلمين أهم اعتملوا في قول لهم على أمرهم يعترفون ببطلانه، ويوجبون عدم اعتباره في شيء من الأشياء. [فتح القدير ٥ ٣٧٣] عوب الأقرال فإن الأعمار قد تحتلف صولاً وقصراً حسب الأقطار تحسب إجرائه سيحانه وتعالى العادة. [فتح القدير ٥/٣٧٣] عامة سمة لأن الظاهر أن لا يعيش أحد في رماسا أكثر من مائة سمة. (العباية) تعصهم تنسعين لأنه متوسط ليس بعالب، ولا بادر. [العباية ٢٧٢/٥] والأقيس الج والحاصل؛ أن الاحتلاف ما جاء إلا من احتلاف الرأي في أن العالب هذا في الطول، فندا قال شمس الأثمة: الأليق بصريق العقه أن لا يقدر بشيء؛ لأن نصب المقادير بالرأي لا يكون.... والأرفق أي بالباس أن يقدر بالتسعين، وأرفق عنه التقدير بستين وعندي الأحسن سبعول؛ نقوله ١٠٠٠ أعمار أمني ما بين انستين إلى السبعين، فكانت المتهى غالباً. [فتح القدير ٣٧٤/٥] دلك الوقت. أي وقت الحكم بالموت. (الساية)

و فسم ما به بن و رئمه الموحودين في ذلك الوقت. كأنه مات في ذلك الوقت معاينة ؛ إذ الحكمي معتبر بالحقيقي. ومن مات قبل دلك: لم ير مده الأنه لم يحكم بموته فيها، فصار كما إذا كانت حياته معلومة، ولا يرت المعقود أحدا مات في حل فقده ؛ لأن بقاءه حيّاً في ذلك الوقت باستصحاب الحال، وهو لا يصلح حجة في الاستحقاق. وكذلك م أوصى معقود، ومات موصى ثم الأصل: أنه لو كان مع المفقود وارث لا يُحْجَبُ به، ولكنه ينتقص حقّه به: يُعْطَى أقل النصيبين، ويوقف الباقي، وإن كان معه وارث يحجب به: لا يعطى أصلاً. بيانه: رجل مات عن ابنتين وابن مفقود، وابن ابن، والمال في يد الأجنبي، وتصادقوا على فقد الابن،

في ذلك الوقت أي من وقت الحكم بالموت. (الساية) معتبر بالحقيقي: فنو ثبت موته حقيقة تعتد امرأته، وقسم ماله بين ورثته، فكذلك في الموت الحكمي. [الساية ٥١٠/٥] ومن هات أي من أقاربه وورثته. باستصحاب الحال: واستصحاب الحال عبارة عن إيقاء ما كان على ما كان لعدم الدليل المزيل، وهو يصلح عندنا حجة للدفع، لا للاستحقاق، فلهذا اعتبر المفقود حياً في مال غيره حتى لا يرث أحد من المفقود في حال فقده، ولايرث المفقود عن أحد، بل يوقف بصيبه من مال مورثه، فإن مضت المذة، أو علم موته يرد الموقوف لأحله إلى وارث مورثه الذي ورث من ماله. [الساية ١٠/٥]

وكدلك: أي لا تصح الوصية بل توقف. (العباية) وتصادقوا [أي الورثة المدكورول والأحبي]. إلح وإنما قيد بالتصادق؛ لأن الأجنبي الدي في يده المال إذا قال: قد مات المفقود قبل أبه، فإنه يجبر على دفع الثلثين إلى الستين؛ لأن إقرار دي اليد فيما في يده معتبر، وقد أقر بأن ثشي ما في يده هما، فيحبر عبى تسليم دلث إليهما، وقول أولاد الاس: أبونا مفقود لا يمنع إقرار دي اليد؛ لأهم لايدعون لأنفسهم شيئاً هذا القول، ويوقف الناقي عبى يد دي اليد حتى يطهر مستحقه، هذا إذا أقر من في يده المال. أما لو حجد أن يكون المال في يده، فأقامت البنال البينة أن أناهم مات، وترك المال ميراثاً لهما، ولأحيهما المعقود، فإن كان حياً، فهو الوارث معهما، وإن كان ميتاً، فولده الوارث معهما، فإنه يدفع إن الستين النصف، ويوقف النصف الباقي على يد عدل.

وطلبت الابنتان الميرات تعطيان النصف؛ لأنه متيقن به، ويوقف النصف الآخر، ولا يعطى ولد الابر؛ لأهم يحجبون بالمفقود، ولو كان حياً، فلا يستحقون الميراث بالمشك. ولا يستحقون الميراث المهد المعد الراب المعد المراب المعد المراب المعد المراب المعد المراب المعد الرابود على ما عليه الفتوى، ولو كان معه وارث آخر إن كان يوقف له ميراث ابن واحد على ما عليه الفتوى، ولو كان معه وارث آخر إن كان لا يسقط بحال، ولا يتغير بالحمل: يُعْطى كل نصيبه، وإن كان ممن تسقط بالحمل لا يعطى، وإن كان ممن يتغير به: يعطى الأقل للتيقن به، كما في المفقود، وقد شرحناه في "كفاية المنتهى" بأتم من هذا.

= وإنما فيد نقوله. والمال في ند أحسى؛ لأنه إذا كان في يد الاسين والمسأنه خاها، فإن القاصلي لا يسعى نه أن يحول المال من موضعه، ولا يقف منه شيئاً للمفقود. [العناية ٣٧٤/٥-٣٧٥]

لانه مستنى به لأنا لو قدرنا المفقود مناً كان نصيبهما التنين، ولو قدرناه حياً كان نصيبهما النصف، فانتصف متيقى به، ويوقف النصف الأحر إلى أن يظهر حال مفقود.(النباية) الا اذا طهرت الح فلا يترك مان العير في يد الخالئ، ويوضع على يد عدل إلى أن يظهر المستحق.(البناية)

و بطير هذا أي نصير المفقود، الحمل في حق وقف النصف. [الساية ١٢،٩] ما عدد الفتوى احترر به عما روي عن أبي حبيفة أنه يوقف له ميزاث أربع بين؛ لما قال شريث: رأيت بالكوفة لأبي إسماعين أربع نبين في نظل واحد، وعن محمد ميزاث ثلاثة نبين، وفي أحرى نصيب انبين وهو رواية عن أبي يوسف، وعن أبي يوسف؛ تصيب ابن واحد وعليه الفتوى. [فتح القدير ٣٧٥-٣٧٦]

لا يسقط محال كالابن والحد مثلاً.(الساية) تسقط ناحمن كابن الابن والأح أوالعم. [الساية ١٣/٩] وان كان اح أي إن كان الوارث ثما يتغير نصيبه ناخمن، ولكن لا تسقط كالأم والروحة وخوهما

كتاب الشَّركَةِ

السركة حدره؛ لأنه مجملة أبعث، والناسُ يتعاملون بها، فقرَّرهم عليه، "قال: السركة صرف شرف أملاك: العبر يرتها رحلال أو سنرية صرف شرف أملاك: العبر يرتها رحلال أو سنسرناها، فلا خور لأحدهما أن نتصرُّف في نصيب الأحر إلا بادنه، وكلُّ واحد صبحا في نصيب على مسلما في نصيب على المذكور في مسلما في نصيب صاحبه كالأحدي. وهذه الشركة يتحقق في غير المذكور في الكتاب كما إذا اتَّهَبَ رجلان عيناً، أو مَلكاها بالاستيلاء، أو اختلط مالهما من غير صنع أحدهما، أو بخلطهما خلطاً يَمْنَعُ التمييز رأساً، أو إلا بحرج.

كتاب الشركة وهو بإسكان الراء في المعروف، أورد الشركة عقيب المفقود لتناسبهما بوجهين: كون مال أحدهما أمانة في يد الخاضر، وكون الاشتراك قد يتحقق في مال المفقود، كما لو مات مورثه، وله وارث آخر، والمفقود حي وهذه مناسبة حاصة بينهما، والأولى عامة فيها، وفي الابق والنقيط واللقطة على اعتبار وجود مال مع اللقيط. قيل: شرعيتها بالكتاب والسنة والمعقول، أما الكتاب فقوله تعالى: في سنت و وهذا حاص بشركة العين. وأما السنة فما في أبي داود وابي ماجة والحاكم عن السائب من أبي السائب أنه قال للنبي عن كنت شريكي في الجاهبية، وفي أبي داود ومستدرك والحاكم عن السائب من أبي السائب أنه قال للنبي عن عدم من حدث من حدث من سنيت ولا شئ أن كون الشركة مشروعة أطهر شوتاً من هذه؛ إذ التوارث وانتعامل من لدن البي غلاً وهذم جراً متصل لا يحتاج كون الشركة مشروعة أطهر شوتاً من هذه؛ إذ التوارث وانتعامل من لدن البي غلاً وهذم جراً متصل لا يحتاج فيه إن إثبات حديث بعينه، فلهذا لم يرد المصنف على ادعاء تقريره على عليها. [فتح القدير ٢٧٦/٥-٣٧٧] فيدد النبوكة وطاهر هذا الحمل من القدوري القصر، فذكر المصنف أها لا تقتصر على ما دكر. [فتح القدير ٢٧٥/٥-٣٧٧] صنع احدهما خوها إذا اشتق الكيسان، فاحتلط ما فيهما من الدراهم. (البناية) خلطاً كحلط الحنطة بالحنطة الحنطة بالحنطة الحنطة بالحنطة بالحنود والمنافقة بالحنود والمنافقة بالحنود والمنافقة بالمنافقة بالحنود والمنافقة بالمنافقة بالمنافقة بالمنافقة بالحنود والمنافقة بالمنافقة ب

ويجوزُ بَيْعُ أحدِهما نصيبَه من سَرِيكه في جميع الصور، ومن غير شريكه بغير إذّنه إلا في صورة الخلط والاختلاط، فإنه لا يجوزُ إلا بإدنه، وقد بينًا الفرق في "كفاية المنتهي". الصرب شبى: سَرَدُهُ نعقود وركُنه بإحاث و همون، وهو أن هول حده، مقالتموري من كذا وكذا، و هول لاحر: فسن، وشرطة؛ أن يكون التصرُّف المعقود عليه عقد الشَّرِكة قابلاً للوكالة؛ ليكون ما يُستّفاد بالتصرُّف مشتركاً بينهما، فيتحقق حكمه المطلوب منه. تم هي أربعة أوحه؛ مناوسة، وعال، وشركه الصانع، وسركه الوحد، في من المساوات، في من المساوات، قال قائلهم:

لا يَصْلُحُ الناس فَوْضَى لا سراةً لهم ولا سَرَاةً إذا جُهَّالُهُم سادوا

في كفاية المستهي وحقيقة اعرق ما أشار إليه في الفوائد الصهيرية وهو أن الشركة إذا كالت بسهما من الانتداء بأن اشتريا حلقة، أو ورثاها كالت كل حلة مشتركة بسهما، فليع كل ملهما شائعاً، حائر من الشريك والأحبي، خلاف ما إذا كالت بالحلط والاحتلاط؛ لأن كل حلة محبوكة بجميع أجرائها لأحدهما ليس للآخر فيهما شركة، فإذا باع نصيله من غير الشريك لا يقدر على تسليمه إلا محلوطاً تنصيب الشريك، فيتوقف على إدنه، خلاف بيعه من الشريك للقدرة على التسليم والتسليم. [فيح القدير ٣٧٨/٥] في كذا وكذا، من انتجارات البرارية أوالنقائية. (فتح القدير) قابلا للوكالة [لأن الشركة يتصمن بوكالة] احترار عن الشركة في التكدي والاحتشاش والاحتطاب و لاصطياد، فإن الملك في هذه الصور يقع لمن باشر سسه خاصة، لا على وجه الاشتراك. [العناية ٥/٩٧٩] حكمه: أي حكم عقد الشركة. على الإطلاق يعني بغير فيد تشيء (الساية) قال فائلهم هو الأفوه والأودي (الساية) على الإطلاق يعني بغير فيد تشيء (الساية) قال فائلهم هو الأفوه والأودي (الساية)

وقيل بعده: هَدي الأمور بأهل برأي ما صمحت فإن تولت فعالحهال ينقادوا =

أي: متساويين، فلابد من تحقيق المساواة ابتداءً وانتهاءً، وذلك في المال. والمراد به ما تصح الشّركة فيه، وكذا في التصرف؛ لأنه لو ملك أحدُهما تصرفاً لا يملك الآخرُ لفات التساوي، وكذلك في الدين لما نبيّن لأنه لو ملك أحدُهما تصرفاً لا يملك الآخرُ لفات التساوي، وكذلك في الدين لما نبيّن بنترط ساوة الله تعالى. وهذه الشركة جائزة عندنا استحساناً، وفي القياس: لا تجوز، وهو فول الشافعي عضم، وقال مالك عند: لا أعرف ما المفاوضة، وجه القياس: أنما تضمنت الوكالة بمجهول الجنس، والكفالة بمجهول، وكلُّ ذلك بانفراده فاسد.

= ومعنى البيت: إذا كان الناس متساويين لا كبير لهم ولا سيد يرجعون إليه، بل كان كل واحد مستقلاً ينفذ مراده كيف كان، تحققت المارعة، كما في قوله تعالى: ١٥ وأصله سروة. [فتح القدير ٥/ ٣٨] وجعله صاحب المفصل اسم جمع له، والسري فعيل جمع على فعلة بالتحريك، وأصله سروة. [فتح القدير ٥/ ٣٨] والمراد به أي امراد بالنال الذي اشترط فيه المساواة هو المال الذي تصح الشركة فيه كالدارهم والدبابير والفعوس أيضاً عبى قوهما: لا ما لا يصح فيه الشركة كالعروص والعقار (الساية) لا يملك الآحر إلى بأن كان الآخر عبداً أو صبياً، أو دمياً، فلا يصح المفاوصة بين الحر والعبد والصبي والبالغ والمسلم والدمي. [البناية ١٩٧٩] وقال مالك إلى وهذا لا يلزم تناقض به كما قبل، إذا لم يعرفها ، فكيف حكم بفسادها؟ لأن العالم يقول مثل دلك كناية عن الحكم بالفساد، والمعنى لا وجود للمفاوضة على الوجه الذي ذكرتموه في الشرع، وما لا وجود له شرعاً لا صحة له. وقد حكي عن أصحاب مالك أن المفاوضة تحوز، وهي أن يفوض كل مهما إلى الآخر التصرف في غيبته وحصوره، عير أن لا يشترط التساوي في المالين، وممن روي عنه القول ملها الى الآخر التصرف في غيبته وحصوره، عير أن لا يشترط التساوي في المالين، وممن روي عنه القول بلفاوضة الشعبي وابن سيرين. [فتح القدير ١٩٨٥]

فاسد ألا ترى أنه لو قال. وكلتك بالشراء أو شراء الثوب لا تصح الوكالة، وكذا الكفالة بمجهول لا يصح أيضاً، خلاف الكفالة بمعلوم فإما كما في قوله: ما داب لك على فلان فعليّ، فإن قيل: الوكالة العامة حائرة، كما إذا قال: وكلتك في مالي اصنع ماشئت، فإنه يحوز له أن يتصرف في ماله، أحيب بأن العموم ليس بمراد ههنا، فإنه لا تثبت الوكالة في حق شراء الطعام والكسوة لأهله، فإذا لم يكن عاماً كان توكيلاً بمجهول الجنس، فلا يحوز. [البناية ٢٧٢٩]

وجه الاستحسان: قوله عن الحوضوا فإنه أعظم لمبركة ، وكذا الناس يعاملونها من عير نكير، وبه يترك القياس، والجهالة متحملة تبعاً كما في المضاربة. ولا يعند إلا يهضه مناه صد؛ لبعد شرائطها عن علم العوام، حتى لو بيّنا جميع ما تقتضيه يجوز؛ لأن المعتبر هو المعنى. قال في فتحوز بين الحرين الكبيرين مسلمين أو ذميين؛ لتحقق التساوي، وإن كان أحدهم كتابا و لاحر عوس حور أعسا: لما قلنا. ولا حور بين خر و مسود، ولا سعي و سع بالانعدام المساواة؛ لأن الحر البالغ يملك التصرف والكفالة، والمملوك لا يملك واحداً منهما إلا بإذن المولى، والصبي لا يملك الكفالة ولا يملك التصرف إلا بإذن الولي. قال: ولا عرب مسمه و كافر، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد حي، وقال أبويوسف من يجوز للتساوي بينهما في الوكالة والكفالة، ولا معتبر بزيادة تصرف يملك أحدهما،

وكدا الباس! في ويو منع طهور التعامل ها على لشروط ابني دكرتم من بنساوة في جميع ما يمنكه كل من النقود بل عبى شرط التقويص لعام كما عن مائث أمكن. [فتح القدير ٥ ٢٨١]

يترك الفياس لأن التعامل كالإحماع (فتح القدير) منحملة تبعا أي بعيرها وهي المساواة، وهذا جواب على وجه القياس أها تصمت الوكلة بمجهول الجنس، ولكفالة بمجهول، فأحاب أن ما لا يتبت مقصوداً حرر أن يثبت تبعاً كالمصاربة حارت بالإحماع، وإن شتمنت على لتوكيل بشراء مجهول احسل لا يصح من صحت شركة بعدل وإن تصمت دبك. [كفاية ٥ ٢٨٢] عن علم العوام فإن أكثر الباس لا يعرفون تجميع أحكامها (لمناية) لما فيما أي شحقق لتساوي؛ إذ الكفر كنه منة و حدة (فتح قدير) الا بادن المولى فإن فيل فيل أدن به صوي في الكفاية م ٢٨٣]

كالمفاوضة بين الشّفعُوي والحنفي، فإلها جائزة ويتفاوتان في التصرف في متروك التسمية، إلا أنه يكره؛ لأن الذمي لا يهتدي إلى الجائز من العقود. ولهما: أنه لا تساوي في التصرف، فإن الذمي لو اشترى برأس المال خموراً أو خنازير صح، ولو اشتراها مسلم لا يصح. ولا حور بن العسين، ولا بين الصبيين، ولا بن المحابين؛ لانعدام صحة الكفالة، وفي كل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها، ولا يُشترط ذلك في العِنَان كان عناناً لاستجماع شرائط العنان؛ إذ هو قد يكون خاصاً، وقد يكون عاماً. قال: وتعقد على أو كده و الكفالة؛ فلتحقّق المقصود، وهو الشركة في المال على ما بينًاه، وأما الكفالة؛ فلتحقق المساواة فيما هو من مواجب التجارات، وهو توجّه المطالبة نحوهما جميعاً. قال: وما سسره كن واحد منهما نكول على السركة، إلا طعام الملكلة و دسوكم، وكذا كسوته، وكذ الإدام؛ لأن مقتضى العقد المساواة،

ين الشعوي هذه السنة من أعلاط العواه، والصحيح الشافعي، كذا قال العبي في الساية " مقد متروك التسمية أي عمدً الأنه يعتقد حلالاً خلاف الحيمي. [السابة ٩ ٢٤ ٥] الله بكره أي عقد الشركة بين المسلم والكور. (فتح القدير) فإل الدمي الخ وأما الحيمي والشافعي: فامساواة ثابتة؛ لأن الدبيل عبي كونه ليس مالاً متقوماً قائم، وولاية الإلرام بالمحاجة ثابتة بالحاد المنة. [فتح القدير ١٩٨٥] ولا بين الصبين وإن أدن لهما أبوهما. (العباية) وفي كل موضع الح ودلث كما لو عقد بالع وصبي، أو حر وعد، أو مكاتب، أو شرط عدم الكفالة تصير عباناً، وإن عمّما التصرف والمال، وتساويا فيه؛ لأن عقد شركة العبال قد يكون عاماً، كما يكون حاصاً، خلاف المفاوضة لا تكون إلا عامة. [فتح القدير ١٩٨٥] وتعقد الح يعني أن كل واحد من الشريكين يكون فيما باشر وكيلاً عن الآخر، وكفيلاً عنه. [الساية ١٩٢٩] على ما بيناه يريد قوله: ليكون ما يستفاد به على الشركة، فيتحقق الاشتراك في الربح. (فتح القدير) توجه المطالبة بسبب ما هو من أفعاهما، الاطعام اهله الح فيحتص به، ومع دلك يكون الاحر كفيلاً عنه حتى كان نبائع الطعام والكسوة له، ولعيانه، وإدامهم أن يطالب الاحر. [فتح القدير ١٨٤٥]

للصوورة لأن كل واحد منهما حين تشارك، وصاحبه عالم خاجته إلى دلك، ومعنوم أن كل واحد منهما م يقصد بعقد المفاوصة أن تكول نفقته ونفقة عباله عنى شريكه. [بباية ٢٧/٩] لما ببنا وهو قونه: لأن مقتصى العقد المساواة.(البناية) للمساواة أي معنى المساواة الذي تقتضيه الشركة المفاوصة. [البناية ٢٨/٩] السراء والسع لحائر، والقيمة في البيع الفاسد والاستئجار، صورته: أن يستأجر أحد المتفاوصين أحيراً في تجارقها، أو داية، أو شيئاً من الأشياء، فلمؤجر أن يأحد الأحر من أيهما شاء؛ لأن الإجارة من عقود التجارة، وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه لما ينزمه من التجارة. [الباية ٢٨٨٩] احد له ذلو ادعى رجل على أحد المتفاوصين جراحة حطاً لها أرش مقدر، واستحلمه فحلم أراد أن يستحلم شريكه ليس له دلك، ولا خصومة له مع شريكه، وكذا المهر والحلم والصنع عن حياية العمد، والمفقة إذا ادعاه على أحدها، وحلمه عليه ليس له أن يُحلم الآحر؛ لما بينا، وصورة الحلم: ما إذا العمد، والمققة إذا ادعاه على أحدها، وحلمه عليه ليس له أن يُحلم الرم عليها من بدن الحلم، لا يلزم شريكها، وكذا لو أقرت ببدل الخلع. [البناية ٢٩/٩ه]

قال: ولو كفل أجدهما عال عن أحسى: لزم صاحبه عد أبي حيفة حده. وقالا: لا يلرمه؛ لأنه تبرع، ولهذا لايصح من الصبي والعبد المأذون والمكاتب، ولو صدر من المريض عدد تكفانة الثلث، وصار كالإقراض والكفالة بالنفس. ولأبي حنيفة حدد: أنه تبرع ابتداء، ومعاوضة بقاء؛ لأنه يستوجب الضمان بما يؤدي على المكفول عنه إذا كانت الكفالة بأمره، فبالنظر إلى البقاء تتضمنه المفاوضة، وبالنظر إلى الابتداء لم تصح من الثلث من المريض، بخلاف الكفالة بالنفس؛ لأنها تبرع ابتداء ممن ذكره، وتصح من الثلث من المريض، بخلاف الكفالة بالنفس؛ لأنها تبرع ابتداء وانتهاء. وأما الإقراض فعن أبي حنيفة حد أنه يلزم صاحبه،

قال أي محمد - " في "الحامع الصعير". لوم صاحبه وقال الفقيه أبو الليث: وهذا إذا كفر بإدن المكفول عنه، وإن كفل بعير إذنه يسعي أن لا يحب شيء عنى صاحبه في قولهم جميعاً، وفي أشرح الصحاوي !: وإن كانت الكفالة بالنفس فلا يؤاحد به صاحبه بالإجماع (الساية) تبرع وفي سنحة: متبرع. ولهذا أي ولكون عقد الكفالة تبرعاً (الساية) من الصبي إلى الأهم ليسوا من هن التبرع. [الساية ١٩٥٩] ولو صدر إلى وإما اقتصر على صدور عقد الكفالة في المرص لأن المريض أو أقر تكفالة سابقة على المرص لومته في كل المال بالإحماع؛ لأن الإقرار لها يلاقي حال تقائها، وهي في حال الثقاء معاوضة. [وتح القدير ١٥٥٥] وصار كالإقراض الكرك الإيضاح !: أو أقرض أحد المتفاوضين مالاً، وأعطاه رحلاً، وأحد منه سفتحة حائز عليهما، ولا يصمن عند محمد عنه، وفي قياس قول أبي يوسف عند الأجور. [الساية ١٩٠٩] الكفالة المسمن فإنه لا يؤاخذ أما الأحر، فالمطو إلى الثقاء. يعني وحاجتنا هها إلى القاء؛ إذ المطالبة تتوجه بعد الكفالة الأما حكمها، فلما لرم الما على الشريث الصامن لزم عني الآخر، وهذا هو حالة البقاء، بحلاف الصبي وعيره؛ لأن كلاما لمة في الإبتداء بأنه هل يلزمه أو لا، فاعتبرنا جهة التبرع فيه، ولم يعتبر هنا. [العناية ١٩٥٥] الكفيل من المكفول عنه شيئاً. [البناية ١٩١٩]

ولو سُلّم فهو إعارة، فيكون لمثلها حكم عينها لا حكم البدل حتى لا يصح فيه الأجل، فلا يتحقق معاوضة، ولو كانت الكفالة بغير أمره لم تلزم صاحبه في الصحيح؛ لانعدام معنى المفاوضة، ومطلق الجواب في "الكتاب" محمول على المقيد، وضمان الغصب والاستهلاك بمنزلة الكفالة عند أبي حنيفة جعه؛ لأنه معاوضة انتهاء. قال: في ورب أحد هما ما لا عسم فيه التراك أو وهب به موصل بي مدد: عسب متوسف وصدت عدد فوات المساواة فيما يصلح رأس المال؛ إذ هي شرط فيه ابتداء وبقاءً؛ وهذا لأن الآخر عندا للهاواة ليما أصابه؛ لانعدام السبب في حقه، إلا ألها تنقلب عناناً للإمكان؛ فإن المساواة ليس بشرط فيه، وللوامه حكم الابتداء لكونه غير لازم. فإن وب أحده عرصا: فيه أو لا نصب فيه الشركة فلا يُشترط المساواة فيه.

ولو سلم الح حواب بصريق التسبيم يعني ولو سلما أن الإقراض لا يبرم صاحبه عبد أي حبيفة ، فهو إعارة، لا معاوضة بدليل حواره؛ إذ لو كان معاوضة فيه بيع البقد بالسبيئة في الأموال الربوية، فإذا كان كدلك، فيكون لمثنها حكم عين ما أقرضه لا حكم البدل كما في الإعارة الحقيقية، حتى لا يصح فيه لأحل أي لا يلرم؛ لأن تأخيل الإقراض والعارية حائر، ولكنه لا يلزمه المصي عنى ذلك التأخيل. [الساية ١٩١٩ه] ولو كانت: متصل بقوله: إذا كانت الكفالة بأمره. [العناية ١٩٦٥]

في الصحيح يشير إلى حلاف المشايح، وما دكره المصف محتار أبي النيث، وحمل مطبق حواب "الحامع الصعير" عليه، وعامة المشايح حرو على الإطلاق، ولم يتعرضوا لتفرقة بن كوها بأمره أو لا، [فتح القدير ٣٨٦،٥] وضمان العصب والاستهلاك محمد معه في أنه ينرم شريكه، وكذا صمان المحالفة في الوديعة والإقرار. قال أي محمد ١٠٠٠ في الحامع الصعير". [الكفاية ٥ ٥٣٢] ولدوامه الح. أي وبدوام العان حكم الانتذاء لكونه عقداً غير لارم، فإن أحد الشريكين إذا امتبع عن المصي على موجب العقد لا يُعره القاصي على دلث، فصار كالوكانة المهردة، فصار كافيما أنشآ الشركة في الحال، ولا مساواة يسهما، فيكون عنانً (البناية) وكذا العقار: أي وكذا لا يفسد المفاوضة إذا ورث أحدهما عقاراً. [الناية ٩ ٣٣٥]

فصل

ولا تنعقد الشركة إلا بالدراهم والدناسر والفلوس النافقة، وقال مالك عنه: تجوز بالعروض والمكيل والموزون أيضاً إذا كان الجنس واحداً؛ لأنها عُقدَتُ على رأسِ مالٍ معلوم، فأشبه النقودَ، بخلاف المضاربة؛ لأن القياسَ يأباها؛ لما فيها من ربح ما لم يُضْمَنْ، فيُقتصر على مورد الشرع. ولنا: أنه يؤدي إلى ربح ما لم يُضْمَن؛ لأنه إذا باع كلُّ واحد منهما رأسَ ماله وتفاضل الثمنان،

فصل لما ذكر اشتراط المساواة في رأس مال شركة المفاوضة احتاح إلى بيان ما تصح به، فقال: لا تنعقد الشركة، يعبي لا تنعقد المفاوضة إذا ذكر فيها المال إلا بذلك، وإنما قينا هذا؛ لأنه ذكر في 'المسبوط' أن المفاوضة والعبال يكون كل منهما في شركة الوجوه وانتقبل. [فتح القدير ٣٨٩/٥] ولا تنعقد الشركة المراد به شركة المفاوضة؛ لأنه شرع فيه بعد بيان المفاوضة، وكدا بدأ بعد هذا ببيان شركة انصان بقوله: أما شركة الصال إلخ. [لهاية] والفلوس البافقة: أي الرابحة وعير الرابحة من العروض. بخلاف المصارلة: يعني المصاربة مختصة بالدراهم والدنانير؛ لأن القياس يمنع جوازها؛ لما فيها من ربح ما لم يضمن، فإن المال ليس بمضمون عني المضارب بن هو أمانة في يده، فكأن ما حصل من الربح مال عير مضمون فلا يستحقه رب المال؛ لأنه لم يعمل في دلث الربح، فلا تصح، أن فتقتصر على مورد الشرع، وهو الدراهم والدنابير، وأما في الشركة؛ فإن كل واحد من الشريكين يعمل في دلك المال، فيستوي فيه العروض والنقود. [البناية ٥٣٥/٩] ولما أنه إلح: أي عقد الشركة بالعروض [البياية ٥٣٥/٩] وبيان ذلك: أن الرحلين إدا عقدا الشركة في العروض، ثم باع أحدهما رأس ماله بأضعاف قيمته، وباع الآحر بمثل قيمته، وصحت الشركة كانا شريكين في الربح الذي حصل في مبيع أحدهما، فحيئذ يأحد الدي ماع رأس مانه بمثل قيمته من مال صاحبه، فيكون ذلك المال ربح ما م يضمن ولم يملث، وذلك لا يحوز، بخلاف الدراهم والدناسير؛ لأن ما يشتري كل واحد منهما برأس المال لا يتعلق به البيع، بل يثبت وحوب الثمن في الدمة؛ إذ الأثمان لا تتعين بالتعيين، فلما كال الثمن واجما عليهما في دمتهما كال الثمن والربح الحاصل منه بينهما ضرورة، فكال الربح ربح ما ضمن.(العناية) وتفاضل: أي فضل أحدهما على الآخر. [العناية ٥/ ٣٩٠] فما يستحقه أحدُهما من الزيادة في مال صاحبه ربحُ ما لم يُمْلكُ وما لم يُضْمَنْ، بخلاف الدراهم والدنانير؛ لأن ثمن ما يشتريه في دمته؛ إذ هي لا تتعين، فكان ربحَ ما يضمن، ولأن أول التصرف في العروض البيعُ، وفي النقود الشراء، وبيعُ أحدهما ماله على أن يكون الآخرُ شريكاً في ثمنه لا يجوز، وشراء أحدهما شيئاً بماله على أن يكون المبيعُ بيه وبين غيره جائز، وأما الفلوس النافقة؛ فلأنما تروج رواج الأثمان، فألحقت بها. قالوا: هذا قول محمد عنه لأنما ملحقة بالنقود عنده، حتى لا تتعين بالتعيين، ولا يجوز بيعُ اثنين بواحد بأعيالها على ما عرف. أما عند أبي حنيفة وأبي يوسف عنه لا تجوز الشركة والمضاربة بها؛ لأن ثمنيتها متبدل ساعة فساعة وتصير سلعاً. وروي عن أبي يوسف عنه مثلُ قول محمد عنه تتبدل ساعة فساعة وتصير سلعاً. وروي عن أبي يوسف عنه مثلُ قول محمد عنه والأول أقيس وأظهر، وعن أبي حنيفة عن مصحة المضاربة بها.

لا يخور بأن الشركة تقتصي لوكالة، والتوكيل على الوحة الذي تصمه الشركة لا تصح في العروض السابة ٩ ١٣٥] حائر ومعي هذا: أن وكيل ناسع يكون آميناً، فإذا شرط له جزء من بربح كان ربح ما لم يصمن فلا يخور، فأما الوكيل بالشراء: فهو صامن للتس في دمته، فإذا شرط له جزء من الربح كان ربح ما قد صمن. (هاية) فول محمد أي الذي ذكره لقدوري من حوار بشركة بالفيوس النافقة. [الناية ٩ ١٣٥] حي لا يتعمن كاندارهم والدنابير. (النباية) بأعياها إنما قيد بما لتصهر ثمرة الاحتلاف؛ لأنه و باغ فيسين بواحد من الفيوس بسبئة لا يحور اتفاقاً، فقدهما لوجود السبيئة في احبس الواحد، وعند محمد من لهنوس بسبئة وأما إذا كانت بأعياها، فعدهما لوجود السبيئة في احبس الواحد، وعند محمد من لهنو الشمية، وأما إذا كانت بأعياها، فعدهما يحور، وعند محمد من لا يحور الكابة ٥ ١٩٩] في الحارج، فهي شمن مستمر ما استمر الاصطلاح عبيها، ولذا قال الإسبيحاني: الصحيح أن عقد الشركة على الفيوس في أن هذا إنما عين كاني حبيفه عن أقيس أي أشاء وأطهر؛ لأن أنا يوسف من أنا يوسف من أي حبيفه عن أي حبيفه عن أي حبيفة من كاني حبيفة وجعل الفلوس كالعروض، فيما كان مدهمه في مسألة البيع مدها أي حبيفة من كان مدهمه أي السابة ٩ ١٥٥ منائة المنع مدها.

قال: ولا أحور الشركة بما سوى دلك إلا أن يتعامل الناس **بالتَبْر** والتُقرة، فتصح الشركةُ بمما، هكذا ذكر في الكتاب. وفي "احامع الصعير ': ولا تكول المفاوصة بمناقبل: دهب أو فضة. ومراده: التبر، فعلى هذه الرواية التبرُ سلعة تتعين بالتعيين، فلا تصلح رأسَ المال في المضاربات والشركات. وذكر في كتاب الصرف: أن البقرة لا يتعين حتى لا ينفسخ العقد بملاكه قبل التسليم، فعلى تلك الرواية تصلح رأس المال فيهما، وهذا لما عرف ألهما خلقًا ثمنين في الأصل إلا أن الأول أصح؛ لأنما وإن خلقت للتجارة في الأصل، ولكن الثمنية تختص بالضرب المخصوص؛ لأن عند ذلك لا تصرف إلى شيء آحر ظاهراً، إلا أن يجري التعامل باستعمالهما ثمناً، فينزل التعامل بمنزلة الضرب فيكون ثمناً، ويصلح رأس المال، ثم قوله: "ولا تجوز بما سوى ذلك" يتناول المكيلُ والموزون والعددي المتقارب. ولا خلاف فيه بيننا قبل الخلط، ولكل واحد منهمًا ربحُ متاعه، وعليه وَضِيعتُه، وإن خلطا ثم اشتركا، فكذلك في قول أبي يوسف علم، والشركة شركة ملك لا شركة عقد. وعند محمد ف: تصح شركةً القعد، وثمرة الاحتلاف تظهر عند التساوي في المالين واشتراط التفاضل في الربح، فظاهر الرواية ما قاله أبويوسف عنه،

بالنبر وهو عبر المصوع، والنقرة وهي القطعة المدانة. [فتح القدير ٢٩١٥] في الكتاب أي في المعتمر" القدوري (السابة) وهدا. إشارة إلى أن النقرة لا تتعين بالتعيين. (السابة) الأول: يعني رواية الحامع الصعير" وهي أن النقرة لا تصلح رأس المال إلا إذا حرى التعامل (السابة) إلا أن يحوي. استشاء من قوله: إلا أن الأول أصح (السابة) ولا خلاف فيه: أي في عدم حوار الشركة بالمكيل والمورون والعددي المتقارب بين الأول أصح (السابة) ولا خلاف فيه: أي في عدم حوار الشركة بالمكيل والمورون والعددي المتقارب بين أصحابا. [السابة ٩٩٥] وعليه وصبيعته: الوصيعة حسارة التاجر، يقال منه مسياً بمفعول: وصع التاجر أي حسر (فتح القدير) في المالين. فعد أبي يوسف: لا يصح، وعدد محمد: يعرم. [فتح القدير ١٩٩٥]

لأنه يتعين بالتعيين بعد الخلط كما يتعين قبله. ولمحمد على ألها غمن من وجه حتى جاز البيع بها ديناً في الذمة، ومبيع من حيث إنه يتعين بالتعيين، فعملنا بالشبهين بالإضافة إلى الحالين، بخلاف العروض؛ لأنها ليست غمناً بحال، ولو اختلفا جنساً كالحنطة والشعير، والزيت والسمن، فخلطا لا تنعقد الشركة بها بالاتفاق. والفرق محمد على أن المخلوط من جنس واحد من فوات الأمثال، ومن جنسين من فوات القيم، فتتمكن الجهالة كما في العروض، وإذا لم تصح الشركة فحكم الخلط قد بيناه في كتاب القضاء. قال: وإذا أرادا النسركه بالعروض: باح كل وحد منهما على منه معمد مال الاحر،

لأمه سعين. أي كل واحد من المكيل والمورون والعددي المتقارب يتعين بالتعيين بعد الحلط كما يتعين قبله. وشرط جوار الشركة أن لا يكون رأس المال مما يتعين بالتعيين؛ لئلا يمرم ربح ما م يصمن. [الساية ٩٠٤٠] أها أي المكيل والمورون والعددي المتقارب. (الساية) بالمشبهين أي شبه العسرص والثمن. (الساية) إلى الحالم أي حالة الحلط وحالة عدمه، فلشبهها بالعروص لا تحور الشركة بما قبل الحلص، وتشبهها ر كان تور بعد الحلط. [الساية ٩ ٥٤١] ليست تُحا علا تحور الشركة بما قبله. [فتح لقدير ٣٩٣/٥] والقوق لمحمد مين العقد بعد صحة الحبط في متفقى الجنس حيث يحور، والمحتنفين حيث لا يُعور. (فتح القدير) من دوات الأمثال إلى [حتى يضمن متلفه مثنه] تحصيل رأس مان كل واحد منهما وقت القسمة باعتبار لمثل، فترول الحهالة. [العباية ٥ ٣٩٣] من دوات القيم حتى يصمن متلفه قيمته. (فتح القدير) فتمكن الجهالة لأنه لا يمكن أن يصر كل منهما إلى عير حقه من رأس المال وقت القسمة. [فتح القدير ٥ ٣٩٣] في كتاب القضاء قال الأتراري: فيه نظر؛ لأن صاحب "الهداية" لم يذكر حكم الحنط فيه بل ذكره في كتاب الوديعة، وإنما ذكر حكم الحلط في كتاب القصاء في "شرح الحامع الصعير"، والله أعلم بصحة ما قال إلا أنه قيل أنه بينه في 'كفاية استهى'، فله وجه إل صح دلك. [السابة ٣/٩٥] ٥] وإذا أوإذا الح بنا كان جوار عقد الشركة منحصرا في الدراهم والديابير والفنوس النافقة، وفي دلث تصييق على الناس، ذكر الحيلة في تحوير العقد بالعروص توسعة على لباس، فقال: وردا أر دا الشركة إلج؛ لأبه إذا باع كل واحد منهما نصف ماله تنصف مال الأحر صار نصف مال كل واحد منهما مصمونا عبي الآحر بالثمن، فكان الربح الحاصل ربح مال مصمول، فيكون العقد صحيحاً. [العباية ٣٩٤،٥]

تم عقدا الشركة، قال عبد: وهذه شركة ملك؛ لما بينا أن العروض لا تصلح رأس مال الشركة. وتأويله: إذا كان قيمة متاعهما على السواء، ولو كانت بينهما تفاوت بيبع صاحب الأقل بقدر ما تثبت به الشركة. قال: وأما شركة العنان فتنعقد على الوكلة دون الكفاعة، وهي: أن يشترك المان في نوع بز أو طعاء، أو يستركان في عموم التحارات، ولا مذكران الكفالة، وانعقاده على الوكالة لتحقق مقصوده كما بيناه. ولا تنعقد على الكفالة؛ لأن اللفظ مشتق من الإعراض، يقال: عَنَّ له أي: أعرض، وهذا لا ينبئ عن الكفالة، وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ. ويصح المفاصل في المار؛ للحاجة إليه،

شركة ملك وفي "الكافي": هذا مشكل؛ لأن ذلك يحصل بمجرد البيع، فلا يحتاج إلى قوله: ثم عقدا الشركة، إلا أن يقال: أراد بعقد الشركة: شركة منث، وفيه بعد؛ لأن طاهر كلام القدوري أن هذا شركة المعقد، لا شركة الملك؛ لأنه قال: ثم عقدا الشركة. وقال الكاكي: قال شيخي العلامة: عدم جوار الشركة بالعروص مني على معيين: أحدهما: ربح ما لم يصم كما بينا، والثاني: جهالة رأس المال، فإذا باع أحدهما نصم عرصه بنصف عرض الآجر، ثم عقدا الشركة، فقال القدوري: يُعوز، واحتاره شيح الإسلام والمري؛ لأن رأس المال صار معلوماً، ثم المصنف احتار عدم الحوار، وعدل عما ذكر القدوري. [الساية ١٩٤٩] لأن رأس المال صار معلوماً، ثم المصنف احتار عدم الحوار، وعدل عما دكر القدوري. [الساية ١٩٤٩] أحدهما أربع مائة درهم مثلاً، وقيمة عرض الآجر مائة درهم، يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه نحمس عرض المعرض المعان، ويكون الربح بينهما على قدر رأس ماليهما. [العناية ٥٩/٥] لعنان بكسر العين والفتح. نوع بز يعتج الماء الموحدة وتشديد اراء المعجمة، قال اس دريد: العنان بكسر العين والفتح. نوع بز يعتج الماء الموحدة وتشديد اراء المعجمة، قال اس دريد: وشرصه أن يكون التصرف إلى (الساية) مشتق، أراد بالإشتقاق من جهة انعي، لا من جهة النقط؛ الأن لفظ العال غير مشتق نحسب الاصطلاح من الاعتراض بن من حيث المعني. [اساية ١٩٦٩]

وليس من قضية اللفظ المساواة، وصح أن بتساويا في المان، ويتعاصلا في الربح، وقال زفر والشافعي عيد: لا تجوز؛ لأن التفاضل فيه يؤدي إلى ربح ما لم يُضْمَنْ، فإن المال إذا كان نصفين والربح أثلاثاً، فصاحب الزيادة يستحقها بلا ضمان؛ إذ الضمان بقدر وأس المال، ولأن الشركة عندهما في الربح للشركة في الأصل، ولهذا يشترطان الخلط، فصار ربح المال بمنزلة نماء الأعيان، فيستحق بقدر الملك في الأصل. ولنا: قوله عند. "الربح على ما شرطا، والوضيعة على قدر المالين ، * ولم يَفْصِل؛ لأن الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل، كما في المضاربة، وقد يكون أحدهما أحدق وأهدى، أو أكثر عملا وأقوى، فلا يرضى بالمساواة، فمست الحاحة إلى التفاضل، بخلاف اشتراط جميع الربح لأحدهما؛ فلا يرضى بالمساواة، فمست الحاحة إلى التفاضل، بخلاف اشتراط جميع الربح لأحدهما؛

المساواة علاق عط المفاوصة فيه يقتصبها ما لم يصمس وهو لا يعور كما مرا بقلو رأس المال وهما يصح الشرط معه على هما الوحه (اسالة) عدهما أي عند رفر والسافعي عني السابة ١٩٥٩ ١٥٥] بين بربح والوصيعة: أن الربح يعور استحفاقه بالعمل بدول لمان، كما في المصارية، فبالعمل بالمان أونى. أما لوصيعه، فيلاك جزء من المان، وكن وحد منهما أمين فيما في يده من مال صاحبه، وشتر طالصمان على الأمين بالص، لا ترى أنه لا يجور استحفاقه بالعمل أمين فيما في يده من مال صاحبه، وشتر طالصمان على الأمين بالص، لا ترى أنه لا يجور استراط أوصيعه على المصارب؛ ما قما، كذا هنا الكفاية ٥ ١٩٩] معلى بين أعساوي والتفاصل (السابة) احدهما أي أحد شريكي العبال السابة ٩ ١٤٥] علاق الح حواب عما يقال: رف شرط حميم لربح لأحدهما لا يجور، فكنا إذ شرط الفصل، ووجه الحواب: أن بشرط حميم الرب المان صار بصاعة، وهذا العقد لا يجور أن يُخرج عنهما [العباية ٥ ١٩٩] العامل صدر فرضا، ورب شرط لرب المان صار بصاعة، وهذا العقد لا يجور أن يُخرج عنهما [العباية ٥ ١٩٩] أولما: ما روى أصحابا في كتبهم عن عني الأنه قال: المرح من قول عني. الصب الرابة ٣ ١٩٥ ولما: ما روى أصحابا في كتبهم عن عني الله قال: المرح من المنزلة عنون المنان والمنان على قال أكثر الشراح، والمنانة إلى المنان المنان المنان المنان المنانة عني قال أكثر الشراح، والمنانة عني قال أكثر الشراح، والمنانة والمنانة عني قال أكثر الشراح، والمنانة عني قال أكثر الشراح، والمنانة ١٩٥٨]

لأنه يخرج العقد به من الشركة، ومن المضاربة أيضاً إلى قرض باشتراطه للعامل، أو إلى بضاعة باشتراطه لرب المال، وهذا العقد يشبه المضاربة من حيث إنه يعمل في مال الشريك، ويشبه المشركة اسماً وعملاً، فإلهما يعملان، فعملنا بشبه المضاربة، وقلنا: يصح اشتراط الربح من غير ضمان، وبشبه الشركة حتى لا يبطل باشتراط العمل عليهما. قال: وحور أن يعقدها كل واحد مهما بعص ماله دون البعض؛ لأن المساواة في المال ليس بشرط فيه؛ إذ اللفظ لا يقتضيه، ولا يصح إلا بما بينا أن المفاوضة تصح به للوجه الذي ذكرناه. ويحور أن ينشركا ومن حهه أحدهما دباسر، ومن الأحر دراهم، وكدا من أحدهما دراهم بيش من يعد بيش ومن الأحر سود. وقال زفر والشافعي جمة: لا يجوز، وهذا بناء على اشتراط الخلط وعدمه، فإن عندهما شرط، ولا يتحقق ذلك في مختلفي الجنس، وسنبينه من بعد إن شاء الله تعالى. قال: وما اشراه كل واحد منهما لمشركة: طولت تنمه دول الأحر؛ لما بينا أنه يتضمن الوكالة دون الكفالة، والوكيل هو الأصل في الحقوق.

وهذا العقد إلى هذا حواب لقول رفر والشافعي جهه إن التفاصل في الربح مع التساوي في المال يؤدي إلى ربح ما م يصمل بطريق التسبيم. (الساية) ويشبه الشركة أي شركة المفاوصة من حيث الاسم؛ لأن كل واحد من بعنان والمفاوصة يسمى شركة، ومن حيث العمل؛ فإهما يعملان في نصيب صاحبه. [الساية ٩/٩٥] من عير ضمال فون اشتراط ريادة الربح موجود في المصاربة، وهو حائر مع ذلك بالإجماع. [العناية ٥/٣٩٨] قال. أي القدوري في المحتصره (الساية) دون البعض بأن يكون مال آخر عما يخور عبيه الشركة سوى المال الذي شتركا فيه. (الساية) إلا عابيا إلى عند قويه، ولا ينعقد الشركة إلا بالدراهم والدنابير والفلوس المال الذي شتركا فيه. (الساية) وسيبه، عند قوله: وتحور الشركة وإن م يحنط المال. [الساية ٩ ٥٥٠] يؤدي إلى ربح ما لم يصمل (السابة) وسيبيه، عند قوله: وتحور الشركة وإن م يحنط المال. [الساية ٩ ٥٥٠]

قال: أم يرجع على شربكه بحصته منه، معناه: إذا أدّى من مال نفسه؛ لأنه وكيل من ماري أنه يرجع على من جهته في حصته، فإذا نقد من مال نفسه رجع عليه، فإن كان لا يُعْرَفُ ذلك إلا بقوله فعليه الحجة؛ لأنه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر، والقول للمنكر مع يمينه. قال: وإذا هنك مال النسركة أو أحد المالين قس أن بنسربا شيئا: بطلت الشركة؛ لأن المعقود عليه في عقد الشركة المال، فإنه يتعين فيه، كما في الهبة والوصية، وبحلاك المعقود عليه يبطل العقد، كما في الهبة والوصية، وبحلاك المعقود عليه يبطل العقد، كما في البيع، بخلاف المضاربة والوكالة المفردة؛ لأنه لا يتعين الثمنان فيهما بالتعين، وإنما يتعينان بالقبض على ما عرف. وهذا ظاهر فيما إذا هلك المالان، وكذا إذا هلك أحدُهما؛ لأنه ما رضى بشركة صاحبه في ماله إلا ليشركه في ماله، فإذا فات ذلك لم يكن راضياً بشركته، فيبطل العقد؛ لعدم فائدته، وأيهما هَلك، هلك من مال صاحبه، إن هلك في يده فظاهر. وكذا إذا كان هلك في يد الآخر؛

لا يعرف بأن قان: شتريت عبداً ونقدت لئمن من ماي، ومات العد، فهذا مما لا يعرف إلا بقوله. [الكفاية ١٩٩٥] الا نفوله فإن عجر عن دلك، فالقول لصاحبه مع يمينه (العباية) بطلت الشركة وكذا إذا هلك أحد المالين قبل خنط، خلاف ما بعد الخلط حيث يهنك عليهما بعدم التميير، فتبصل الشركة. [فتح نقدير ١٩٩٥-٣٩٩] يتعين فيه أي في عقد الشركة، وإن كان لا يتعين في سائر المعاوضات عندنا حلافاً لرفر والشافعي ع: (السابة) كما في البيع أي كما يبطل في البيع؛ لأن الركن فيه هو المال. [السابة ١٥٥]

والوكالة المعردة احترر بالمهردة عن الوكانة لثانثة في صمن عقد الشركة وفي ضمن عقد الرهن؛ لأن المقود تتعين فيهما. (الساية) فيهما أي المضاربة والوكانة المهردة. [الناية ٥٥١٩]

على ما عرف. حتى لو اشترى الوكيل بمثل دلك لمال في دمته كان مشتريًا لموكله، حتى لو هلك المال بعد الشراء يرجع عليه بمثله، أما لو هلك قبل الشراء فإنما ينظل العقد؛ لأن اللوكل لم يرص لكون الثمن ديمًا في ذمته. (فتح القدير) لأنه. أي الشريك الذي لم يهلك ماله. [فتح القدير ١٩٩٥]

لأنه أمانة في يده، بخلاف ما بعد الخلط حيث يهلك على الشركة؛ لأنه لا يتميز، فيحعل الهلاك من المالين. وإن استرى أحدهما عاله، وهلك مال الآخر قبل النبراء: فالمسترى بسهما على ما شرطا؛ لأن الملك حين وقع، وقع مشتركاً بينهما؛ لقيام الشركة وقت الشواء، فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك، ثم الشوكة شركة عقد عند محمد ريس، خلافاً للحسن بن زياد، حتى إن أيهما باع جاز بيعه؛ لأن الشركة قد تمت في المشترى، فلا ينتقض بهلاك المال بعد تمامها. قال: ويرجع على شريكه بحصة من ثمنه؛ لأنه اشترى نصفه بوكالته، ونقد الثمن من مال نفسه، وقد بيناه، هذا إذا اشترى أحدهما بأحد المالين أوَّلاً ثم هلك مال الآخر، أما إذا هلك مال أحدهما بينهما على ما شرطا؛ لأن الشركة إن بطلت فالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما على ما شرطا؛ لأن الشركة إن بطلت فالوكالة المصرح بها قائمة، فكان مشتركا بينهما على ما شرطا؛ لأن الشركة إن بطلت فالوكالة المصرح بها قائمة، فكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شوكة ملك ويرجع على شريكه بحصته من الثمن؛ لما بيناه.

أمانة في يده: ولا ضمان على الأمين (البناية) لأنه لا يتميز: فإنه إذا حلط لم يتميز مال أحدهما عن الآخر . وقت الشراء . لأن الهلاك لم يقع قبله (فتح القدير) ثم الشركة الواقعة في هذا المشترى بعد هلاك المال خلافا للحس بن زياد : فإلها شركة ملك عنده حتى لا ينعقد بيع أحدهما إلا في نصيبه ، وجه قوله: إن شركة العقد نظلت بملاك المال ، فصار كما لو هلك قبل الشراء بمال الآخر ، ولم يتق إلا حكم ذلك الشراء ، وهو الملك ، فيلزم انفراد الملك لعدم ما يوجب زيادة عليه . [فتح القدير ٥/ ١٠٠] بعد تمامها كما لو كان بعد الشراء بمالين (فتح القدير) بحصة من ثمنه . لأنه اشترى نصفه وهو حصة الشريك بو كالته ، ونقد الثمن من مال نفسه يرجع على الموكل ، فكذا هنا (البناية) وقد بيناه: أي عند قوله: إذا أدى من مال نفسه . [البناية ٩/٥٥] مال أحدهما : أي قبل شراء الآخر . والكفاية) على شويكه : لأنه اشترى نعضه بحكم الوكائة . [البناية ٥/ ١٠٠] كما بيناه : إشارة إلى قوله : لأنه وكيل من جهته . [البناية ٩/٥٥] مال نفسه بحكم الوكائة . [البناية ٩/٥٥] مال تفسه بحكم الوكائة . [البناية ٩/٥٥] مال قوله : لأنه وكيل من جهته . [البناية ٩/٥٥]

وإن ذكرا مجرد الشركة ولم ينصًا على الوكالة فيها، كان المشترى للذي اشتراه خاصة؛ لأن الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي تضمنتها الشركة، فإذا بطلت يبطل ما في ضمنها، بخلاف ما إذا صرح بالوكالة؛ لأنها مقصودة. قال: وحور السرك ولى لم يخلطا المال، وقال زفر والشافعي عين لا تجوز؛ لأن الربح فرعُ المال، ولا يقع الفرعُ على الشركة إلا بعد الشركة في الأصل وأنه بالخلط؛ وهذا لأن المحل هو المال، ولهذا يضاف إليه، ويُشترط تعيين رأس المال، مخلاف المضاربة؛ لأنما ليست بشركة، وإنما هو يعمل لرب المال فيستحق الربح عمالة على عمله، أما هنا بخلافه، وهذا أصل كبير هما حتى يُعتبر اتحادُ فيستحق الربح عمالة، ولا يَجوز التفاضل في الربح مع التساوي في المال، ولا تجوز شركة التقبل والأعمال؛ لا عدام المال، ولذا: أن الشوكة في الربح مستندة إلى العقد دون المال؛

ما في صميها رد لا بقاء لما تست صميا بعد فوت لمتصين (لكفاية) لم خطا المال و به فال محد ومات به لا لا ماكل الماكل المسرط أن تكول أيديهما عبيه بأن يعلاه في حاوت هما أو في بد وكيل لهما (ساية) والد بالحفط أي الشركة على نأويل الاشتراك إنما يكول بالخبطة لأن الشركة عاره على الحلاص (أساية) وهذا إشاره إلى قوية: لأن الربح فرع لمان (اساية) بصاف اليه فيقل: عقد شركه عان أسابة و ١٥٥٥) بعيل راس المال وما عشر التعيين إلا لتكول السركة في المس مستندة إلى المان (العايه) محلاف المصارية فإلها بصح على أصبهما ديث، فإنه إذ كان رأس مال أحدهما در هم و لا حر دياليز، تنعقد الشركة بينهما صحيحة عدل، حلى المور والشافعي، وكديث إلى كان رأس مان أحدهما بيضاً والاحر سود . [العدية ١٥٠٥] عدل السركة الحرابية ١٥٠٥] المستخل الله المال على من سريكين في مان الحرابيس مصافا المسركة الحرابية المان عيرة لا إلى نفس عان، ولا تتصرف فيه؛ لأن إنساقه الربح إلى العقد بشرعي الذي به حل تصرفه في مان عيرة لا إلى نفس عان، ولا تتصرف فيه؛ لأن إلى معال على من على معاوم، وإنما حاحت إلى شوت عن المصرف فيه؛ وأنس هذا تلفيذ لناه إذ هو معلوم، وإنما حاحت إلى شوت حل بوب عقد الشرعي لا بصرف. [فتح قديرة ١٤٠٤]

لأن العقد يسمى شركة، فلابد من تحقق معنى هذا الاسم فيه، فلم يكن الخلط شرطاً، ولأن الدراهم والدنانير لا يتعينان، فلا يُستفاد الربح برأس المال، وإنما يستفاد بالتصرف؛ لأنه في النصف أصيل، وفي النصف وكيل، وإذا تحققت الشركة في التصرف بدون الخلط تحققت في المستفاد به وهو الربح بدونه، وصار كالمضاربة، فلا يشترط اتحاد الجنس والتساوي في الربح، وتصح شركة التقبل. قال: ولا نحور السركة إذا شرط لأحدهما دراهم مسماة من الربح؛ لأنه شرط يوجب انقطاع الشركة، فعساه لا يخرج إلا قدر المسمى لأحدهما، ونظيره في المزارعة. قال: ولكل واحد من المفاوصين، وشربكي العبان أن يُبضع المال؛ لأنه معتاد في عقد الشركة، ولأن له أن يستأجر على العمل، والتحصيل بغير عوض دونه فيملكه، وكذا له أن يودعه؛ لأنه معتاد، ولا يجد التاجر منه بدًّا، قال: ويدفعه مضاربة؛ لأنها دون المشركة فتضمنها. وعن أبي حنيفة على أنه ليس له ذلك؛ لأنه نوع شركة،

الشركة تلرم الشريث ولا تلزم المصارب، فتصمل الشركة المصاربة. أفتح القدير ٥ ٤٠٢ لوع شركة: وليس لأحد

الشريكين أن يشارك مع عيره عال الشركة, فكدا لا يدفعه مصاربة. [الساية ٩ ٥٥٨]

فلم يكن الحلط ولا اتحاد الحسن، ولا تساوي الربح. ولأن إلى كالشرح ببديل الأول. (العباية) بدونه أي بدون حبط رأس المال. (الكفاية) وصار كالمصاربة: فإنه ليس هناك حبط المالين، والربح مشترك بسبب العقد. (العباية) فلا يشترط: عبدنا كما شرط الشافعي على ويطيره في الموارعة. يعني إذا شرطا لأحدهما قفراناً مسماة بطلت؛ لأنه عسى أن لا تحرح الأرض عيرها. [فتح القدير ٢/٥] ولكل واحد إلى هذا بيان ما جور بشريك شركة مفاوضة، أو عبان أن يفعل، وأن لا يفعل. [العباية ٢/٥] ملى العمل وهو عقد بعوض. يبضع المال من الإنصاع يقال: أبضعته إذا دفعت نه مالاً يعمل فيه. (الساية) على العمل وهو عقد بعوض. دونه. وأنه أقل صرراً، فإذا منك ما هو أكثر صرراً ملك ما هو أقل. (فتح القدير) دون الشوكة. لأن الوضيعة في

والأصح هو الأول، وهو رواية "الأصل"؛ لأن الشركة غيرُ مقصود، وإنما المقصودُ تحصيلُ الربح، كما إذا استأجر بأجر، بل أولى؛ لأنه تحصيل بدون ضمان في ذهته، بخلاف الشركة حيث لا يملكها؛ لأن الشيء لا يستبع مثله. قال: وُوكُّل من تصرف فعه؛ لأن التوكيلَ بالبيع والشراء من توابع التجارة، والشركة انعقدت للتجارة، بخلاف الوكيل بالشراء حيث لا يملك أن يوكلَ غيرَه؛ لأنه عقد خاص طلب منه تحصيل العين، فلا يستتبع مثله. قال: وبده في المال ما أمانة؛ لأنه قبض المال بإذن المالك، لا على وجه البدل والوثيقة، فصار كالوديعة. قال: وأما شر كه الصنائع، وتسمى شركة التقبل كالحياطين والصباعين بستركان على أن يتقبل الأعمال ويكون الكست بسهما، فيحه ركاك، وهذا عندنا. وقال زفر والشافعي حيد: لا تجوز؛ لأن هذه شركة لا تفيد مقصودها،

هو الأول. أي حواز الدفع مصاربة. تحصيل الربح وهو ثابت بالمضاربة، فيملكه أحد الشريكين. (العباية) إذا استأخر أجيراً ليعمل، فإنه يتعور قولاً واحداً، فهذا أولى. (العباية) في دهنه فإن المصارب إذا عمل ولم يحصل الربح لا يحت على رب المال شيء، مخلاف الإجارة فإن الأحير إذا عمل في التجارة وم يحصل شيء من الربع يكون المستأخر ضامناً للأجرة. [العناية ٢٠٥٥-٤٠١]

لأن الشيء الح فإن قيل: هذا منقوص بالمكاتب - فإن له أن يكاتب عنده - وبالعند المأدول - فإن له أن يأدن عبده - وبالعند المأدول: أله أن يأدن عبده - وباقتداء المفترض بالمقترض، وتقتداء المتنفل بالمتنفل. والحواب في المكاتب والمأذول: ألهما أطلقا في الكسب المصنق المفترض بمثله، فيجور وأسابه، فليس هذا من قبيل الاستتباع، بن من إثبات الكسب المطلق لهما، وأما اقتداء بالإجماع. [البناية ٥٨/٩]

حيث لا يملك: إلا أن يأدنه الموكل، كما سيأتي في باب الوكانة. وحه الدل: بحلاف المقبوض على سوم الشراء؛ لأنه قبضه على وجه إعطاء لبدن، فيكون مضمون. (فتح القدير) والوتيقة بحلاف الرهن؛ فإنه مقبوض للتوثق بدينه، فيضمن بدلك الدين. [فتح القدير ٥/٤٠٤] مقصودها وفي نسخة: مقصودها، أي مقصود الشركة.

وهو التثمير؛ لأنه لابد من رأس المال؛ وهذا لأن الشركة في الربح تُبْتَنَى على الشركة في المال على أصلهما على ما قررناه. ولنا: أن المقصود منه التحصيل، وهو ممكن بالتوكيل؛ لأنه لما كان وكيلاً في النصف أصيلاً في النصف، تحققت الشركة في المال المستفاد، ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان، خلافاً لمالك وزفرهم فيهما؛ لأن المعنى المحوز للشركة، وهو ما ذكرناه لا يتفاوت. ولو شرطا العمل صفير، والمال ألات حار، وفي القياس: لا يجوز؛ لأن الضمان بقدر العمل، فالزيادة عليه ربح ما لم يُضمَنْ، فلم يجز العقد لتأديته إليه، وصار كشركة الوجوه، لكنا نقول: ما يأخذه ما لم يُخذه ربحاً؛ لأن الربح عند اتحاد الجنس، وقد اختلف؛ لأن رأس المال عمل،

وهذا: أي قول الشافعي ورفر عمله (الساية) ما قروناه. أي عند قونه: وتجور الشركة وإن م يحلطا المال. (البناية) ممكن بالتوكيل. أي بتوكيل كل واحد من الشريكين بقول العمل. (الساية) لأنه: أي كل واحد منهما. (البناية) في المال المستفاد: بعقد المشركة حينئذ، ثم إذا عمل كل واحد يستحق فائدة عمنه، وهو كسبه، وإذا عمل أحدهما كان العامل معيناً لشريكه فيما لزمه بالتقبل. [الساية ٥٩،٩٥] ولا يشترط فيه إلى حتى إذا كان أحدهما قصاراً والآخر خياطاً، أو قعدا في دكانين جاز عندنا خلافاً لمانك ورفر عمله فيه إلى العمل مختلفاً كان كل واحد منهما عاجزاً عن عمل صاحبه الذي يتقبله؛ لأن دلك ليس من صعته، فلا يحصل القصود من الشركة. [البناية ٥٩،٥٥] ما ذكرناه: أن المقصود منه التحصيل. (العناية) لا يتفاوت باتحاد العمل والمكان واحتلافهما. ولو شرطا: أي في شركة التقبل. [العناية ٥٦٠٤]

العقد: هذا يعطى بظاهره بطلان العقد بشرط الريادة، والوحه أن تنظل الزيادة فقط، ويستحق مثل الأجر، فإنه نص هذا في شركة الوحوه التي شد بها في "شرح الطحاوي". لتأديته: أي لتأديته هذا العقد إلى ربح ما لم يضمن. كشركة الوجوه: في أن التفاوت فيها في الربح لا يحوز إذا كان المشترى بينهما على السواء، وأما إذا كشرطا التفاوت في ملك المشترى، فيحوز التفاوت حينئد في الربح في شركة الوجوه أيضاً. [العباية ٥/٦٠٤] المترطا الربح لا يكون إلا عبد اتحاد الحس، ولهذا قالوا: بو استاجر داراً بعشرة دراهم، أحرها بثوب يساوي خمسة عشر حار؛ لما أن الربح لا يتحقق عند احتلاف الحس. [الساية ١٩١٩ه]

والربح مال، فكان بدل العمل، والعمل يتقوم بالتقويم، فيتقدر بقدر ما قُوم به فلا يحرم، بخلاف شركة الوجوه؛ لأن جنس المال متفق، والربح يتحقق في الجنس المتفق، وربح ما لم يضمن لا يجوز إلا في المضاربة. قال: وما سفسه كل و احد منهما من المتفق، ويلزم شريكه حتى أن كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالأجر، ويبرأ الدافع بالده وهذا ظاهر في المفاوضة، وفي غيرها استحسان، والقياس علاف ذلك؛ لأن الشركة وقعت مطلقة، والكفالة مقتضى المفاوضة.

قلا خوم حصوصاً إذا كان أحدق في العمل وأهدى، وعلى هذا الحه خلاف لعص مشليح فيما لو شرطت الريادة لأكثرهما عملاً وصحوا الحوار. [فتح القدير ٤٠٦/٥] منفق وهو النمن الواجب في دمنهما دراهم كانت أو دنائير. [السابة ١٥٦٥] ما لم تصمن الح تقديره: و حار اشراص ريادة الربح كان ربح ما لم يضمن، وذلك لا يحور إلا في المصاربة، وإنما حار فيها توقوعه بمقاللة العمل في حالت المصارب، وممقاللة المال في حالت رب المال، وليس واحد منهما في شركه الوحود، ولا الصمان ممقالة الربع موجوداً، فيلزم فيها ربح ما لم يضمن، فلا يجوز، [العناية ١٥/٥]

وبيرم سربكه حتى إلى صاحب الثوب أن يأحد الشريث بعمه والشريث لدي لم يتفيل العمل أن يصلب رب الثوب مثلاً بالأحرة. وتتح القدير ٥ /٤] وسرأ الدافع الح وقال الكاكي: يعور أن براد بالدافع دافع الأحرة وصمير إليه، يرجع إلى كل واحد منهما، وهو الطاهر، وجور أن يراد بالدافع كل منهما، وصمير أبيه يرجع إلى صاحب للثوب، يعني لو أحد لثوب أحدهما للصبع، ثم دفعه إلى صاحبه عير الدي أحده يبرأ من الصمان. [السابة ٩ ٢٠٥] في المفاوصة أي إذا كانت شركة التقبل مفاوصه، بأن اشترصا أن يكون قبول الأعمال منهما أو العمل منهما، والربح والوصيعة بينهما على التساوي، فهي شركة المفاوصة حتى تراعى فيها شرائط المفاوصة؛ بوجود معنى المفاوصة، وهي المساورة المطبقة وإل تفاوتا في شيء مما دكريا، فهي شركة عنان حتى تراعى فيها شر ئط شركة العنان؛ لقوات معنى لمفاوضة. [الكفاية ٥ ٧٠٤] وق عبرها وهو فيما إذا أطلقا الشركة، أو قيداها بالعال (فتح القدير) وقعت مطلقة أي عن ذكر الكفالة (السابة) مفضى المفاوضة. فلا يثبت معها ما ليس من مقتضاها بدون التصريح بذكر. [السابة ٩ /٢٠٥]

وجه الاستحسان: أن هذه الشركة مقتضية للضمان، ألا ترى أن ما يتقبله كل واحد منهما من العمل مضمون على الآخر، ولهذا يستحق الأجو بسبب نفاذ تقبله عليه، فحرى بحرى المفاوضة في ضمان العمل، واقتضاء البدل. قال: وأم سركة فوحوه. فالرحلال بستركال ولا مال فما على أن ينشرنا بوجوههما وببيعا، فنصح النبركة على هدا، سُمِّيتُ به؛ لأنه لا يشتري بالنسيئة إلا من كان له وجاهة عند الناس، وإنما تصح مفاوضة؛ لأنه يمكن تحقيقُ الكفالة والوكالة في الأبدال، وإذا أطلقت تكون عناناً؛ لأن مطلقه ينصرف إليه، وهي جائزة عندنا، خلافاً للشافعي على، والوجه من الجانبين ما قدمناه في شركة التقبل. قال: وكل واحد منهما وكيل الاحر فيما ستتربه؛ لأن التصرف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو بولاية، ولا ولاية فتتعين الوكالة. قال سرطا التصرف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو بولاية، ولا ولاية فتتعين الوكالة. قال سرطا نسري بيهما يصفال وابرح كدلك: حور، ولا يحور أن يتفاضلا فيه.

مفتصبة للصمال وإل لم يصرح بعط المفاوصة في هدين الشيئين؛ لأن فيما عدا دلك لم حر هد في صمال العمل إلى وإعا قيد خريانه محرى المفاوصة في هدين الشيئين؛ لأن فيما عدا دلك لم حر هد العقد محراها حتى قالون؛ إذا أقر أحدهما بدين من غمن أشبان، أو صابون، أو أحر أحير أو أجرة بيت بدة مصت م يصدق على صاحبه إلا بينة، وتلزمه حاصة؛ لأن التنصيص على المفاوصة م يوجد، وهاد الإقرار يوجب المفاوصة. [العباية ٥ ٧٠٤] بوجوههما. يعني بوجاهتهما وأمانتهما. [الساية ٩ ٣٥] لأنه محكن الح وإلها تكون مفاوصة بأن يكونا من أهل الكفالة، والمنتزى بينهما بصفين، وعنى كل منهما لانه ميكن الح وإلها تكون مفاوصة بأن يكونا من أهل الكفالة، والمنتزى بينهما بصفين، وعنى كل منهما دكرنا كانت عباناً لأن مصنى عقد الشركة ينصرف إليه لتبادره، وزيادة تعارفه عملاً. [فتح القدير ٥ ٨٠٤] في شركة التصل وهي أن الربح عبده فرع المال، فإذا م يوجد المال لا تبعقد الشركة، وقدا: إن الشركة في الربح مسلدة إلى العقد إلى أحرد. (العباية) يتفاصلا هيه: أي في الربح، فإن شرط لأحدهما القصل، بطل الشرط، والربح بيتهما على قدر ضمالهما. [العناية م/٥٤]

ور شرط أن بكون استرى بيهما أدلاً، فالربح كنك؛ وهذا لأن الربح لا يستحقه إلا بالمال، أو العمل، أو بالضمان، فربُّ المال يستحقه بالمال، والمضارب يستحقه بالعمل، والأستاذ الذي يلقي العمل عبى التلميذ بالنصف بالضمان، ولا يستحق بما سواها. ألا ترى أن من قال لغيره: تصرف في مالك على أن لي ربحه، لم يجز؛ لعدم هذه المعاني. واستحقاق الربح في شركة الوجوه بالضمان على ما بينًا، والضمان على قدر الله في المشترى، وكان الربحُ الزائدُ عليه ربحَ ما لم يضمن، فلا يصحُّ اشتراطه إلا في المضاربة، والوجوة ليست في معناها، بخلاف العنان؛ لأنه في معناها من حيث إن كل المضاربة، والوجوة ليست في معناها، بخلاف العنان؛ لأنه في معناها من حيث إن كل واحد هنهما يعمل في مال صاحبه فيلحق بها، والله أعلم.

فصل في الشركة الفاسدة

ولا حور السركة في **الاحتطاب** والاصطباد، وما اصطاده كل واحد منهما أو احتصه: كه لفظ القدوري

وهذا إشارة إلى تحتم الساواة في اشراط الربح. (العناية) لا يستحق إلا الح أراد هذا أن الاستحقاق يكون بأحد الأمور الثلاثة، ثم أوضحها بقوله: فرب المال إلخ. [البناية ١٩٥٥] بالصف قيد اتفاقي الثلالة المذكورة. (البناية)، فإنه يحوز أن ينقي بأقل منه. (العناية) واستحقاق الربح. عود إلى المبحث لإتمام المطبوب. [العناية ١٨٥٥] بالصمان: لا بالمال ولا بالعمل. على ما بهنا قيل: هو إشارة إلى ما دكره في شركة التقبل بقوله: لأن الضمان بقدر العمل، فانزيادة عبيه ربح ما م يضمن، فلا يحور العقد نتأديته إليه وصار شركة وجوه، وقيل: هذا إشارة إلى قوله: خلاف شركة الوجوه؛ لأن حسر المال متفق إلخ. (الساية) الا في المصارية فإنه يصح فيها لما ذكرنا من وجوه مقابلته بالمال والعمل. [البناية ١٩٥٩]

والوحوه ليست إلى المال فيها مصمون على كل واحد من الشريكين، وأما المال في المضاربة فليس عضمون على المصارب، ولا العمل على رب المال. [البناية ٥٩٥/٩] كل واحد منهما: كالمضارب يعمل في مال رب المال. الشركة الهاسدة أخرها عن الصحيحة لاتحطاطها شرعاً.

في الاحتطاب إلخ: وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس. [فتح القدير ٥/٥]

فهو له دول صاحبه، وعلى هذا الاشتراك في أخذ كل شيء مباح؛ لأن الشركة متضمنة معنى الوكالة، والتوكيل في أخذ المال المباح باطل؛ لأن أهر الموكل به غير صحيح، والوكيل يملكه بدون أمره، فلا يصلح فائباً عنه، وإنما يثبت الملك لهما بالأخذ وإحراز المباح، فإن أخذاه معاً فهو بينهما نصفان؛ لاستوائهما في سبب الاستحقاق، وإن أخذه أحدُهما ولم يعمل الآخر شيئاً، فهو للعامل. وإن عمل أحدهما، وأعانه الآخر في عمله بأن قلعه أحدُهما وجمعه الآخر، أو قلعه وجمعه وحمله الآخر؛ فللمعين أحرُ المثل بالغاً ما بلغ عند محمد عنه، وعند أبي يوسف عنه: لا يجاوز به نصف ثمن ذلك، وقد عرف في موضعه.

كل شيء مماح كأحد الحطب والثمار من الحمال كالحور والتين والفستق وعيرها وكدا في بقل الطين وبيعه من أرص مباحة، أو الحصى، أو المنح. أو الملح، أو المعدن أو الكحل، أو المعدن أو الكحل الو الكور الحاهلية. [وتح القدير ٥/٥ . ٤] أمر الموكل به الحل أي دليلان على المطلوب، تقرير الأول المدعى: أن التوكيل في أحد المناح باطل؛ لأنه يقتصي صحة أمر الموكل بما وكل به، وأمره الموكل بأحده عير صحيح؛ لأنه صادف عير محل ولايته. وتقرير الثاني: أن التوكيل بأحد المناح باطل؛ لأن الوكيل يملكه بدون أمر الموكل، ومن تملك شيئاً بدون أمر الموكل، ومن تملك شيئاً بدون أمر الموكل، ومن تملك شيئاً بدون أمر الموكل، لا يصلح أن يكون نائباً عنه. [العناية ٥/٥]

انها عمه فإدا لم تثبت الوكالة لم تثبت الشركة. إفتح القدير ٥/١٥] وإنما بثبت إلى ولما فرع عن دكر أن الشركة لا تصح في الأشياء المدكورة، شرع في بيال أن الملك في هده الأشياء بما دا يثبت. (البياية) سبب الاستحقاق وهو الأحد والحيارة. [الساية ٢٧/٩] بالعا ما بلع الأه استوفى منافعه محكم عقد فاسد، فدرمه أجر مثله على الكمال. (الساية) عند محمد قيل: تقديم قول محمد على قول أبي يوسف على الكتاب، وكذا تقديم دليل أبي يوسف على دليل محمد في المبسوط" دليل على ألهم احتاروا قول محمد. (العناية) لا يحاور به الحلى وجه قول أبي يوسف: أنه رضي بنصف المجموع، وإن كان مجهولاً في الحال لأنه يعلم في المال. [العناية ٥١١/٥] في موضعه أبي في باب الإحارة الفاسدة، وقال الأتراري: أبي في كتاب الشركة من "المبسوط". [البناية ٢١٨٩]

قال: و د انسركا و أحدهما عن وللآخو راوية بسفى عسها من، فأكسب سهست منوري السركة، والكسب كله عادي سنعى، وعله حر من راوله إلى كال عامل صاحب البعل، وإن كال صاحب لم وبه: فعله حر من البعل، أما فساد الشركة؟ فلانعقادها على إحراز المباح، وهو الماء، وأما وجوب الأجر؛ فلأن المباح إذا صار ملكاً للمحرّز، وهو المستقى، وقد استوفى منافع ملك الغير، وهو البغل، أو الراوية بعقد فاسد، فيلزمه أحره. وكن سرك وسيد. في حو فيها على قدر المال، وسعف سد منافعاً المناوري المنافقة على قدر المال، وسعف سد منافعة والزيادة إنما تستحق بالتسمية وقد فسلات، فبقي الاستحقاق على قدر رأس المال، وإذا مال حد سرك، أو رب وخو مد حرب بطلت الشوكة؛ لأنما تتضمن الوكالة، ولابد منها لتتحقق الشركة على ما مو، والوكالة تبطل بالموت، وكذا بالالتحاق مرتداً إذا قضى القاضى بلحاقه؛

وللأحر راوية علم أن الراوية في الأصل هو الحمل الذي يحمل عبيه الماء سمي به؛ لأبه يرويه، حتى قبل للمرادة وهي الحدود الثلاثة المصوعة للقل الماء. [فتح القدير ١١/٥] الماح وانشركة في الساحات باطلة. وهو النعل هذا إذا كان العامل صاحب الراوية. أو الراويد هذا إذا كان العامل صاحب النعل. على قدر المال كالف لأحدهما مع ألفين للأحر، فالربح بيلهما أثلاثاً وإن كانا شرطا الربح بيلهما بصفين، بطل دنك الشرط. [فتح القدير ١٤/٥] تابع للمال فيه نظر؛ لأن الربح عند، فرع للعقد كما مر، وكن فرع تابع وكونه تابعاً بنمال إنما هو مدهب الشافعي . كما تقدم، فكان الكلام متناقصاً، والحوب: أنه تابع لعقد إذا كان العقد موجوداً، وهها قد فسد العقد فيكون تابعاً لنمال. [العناية ٢٠٥٥] وقد فسدت أي التسمية؛ نفساد العقد. (الساية) بطلب الشركا، مفاوضة كانت أو عناناً. (فتح القدير) تتصمن أي مشروط في انتدائها وبقائها. [فتح القدير ٢٥/٥] ما مر سابقاً في هذا الفصل.

لأنه بمنزلة الموت على ما بيناه من قبل، ولا فرق بينهما إذا علم الشريك بموت صاحبه، أو لم يعلم؛ لأنه عزل حكمي، فإذا بطلت الوكالة بطلت الشركة، بخلاف ما إذا فسخ أحد الشريكين الشركة حيث يتوقف على علم الآخر؛ لأنه عزل قصدي، والله أعلم.

فصل

وليس لأحد الشريكين أن يؤدي ركاة مال الاحر إلا نادله لأنه ليس من جنس التجارة، للط التنوري وليد الشريكين أن يؤدي ركانه فالذي كل واحد منهما فالتابي فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه ال يؤدي ركانه، فأدى كل واحد منهما فالتابي صامل، عبم نأداء الأهل، أو لم بعبم وهذا عند أبي حنيفة بيض. وقالا: لايضمن إذا لم يعلم. وهذا إذا أدّيا معاً ضمن كلَّ واحد منهما نصيب صاحبه.

هي قبل إشارة إلى ما ذكره في باب أحكام المرتدين في قوله: وإن لحق بدار الحرب مرتداً وحكم بلحاقه إلى قوله: ولما أنه بالبحاق صار من أهل الحرب، وهم أموات في حق أحكام الإسلام إلى. [العباية ٢١٥٥] عول حكمي لتحول منكه إلى وارثه، ألا ترى أن الوكيل يعرل بحوت الموكل وإن لم يعنم بموته. [الباية ٢١٥٥] علاف ما إلى أي خلاف ما إذا فسح أحد الشريكين الشركة ومالهما دراهم، أو دبابير حيث يتوقف على عدم الأحر؛ لأنه عزل قصدي؛ لأنه لو كان عروصاً، فلا رواية في دلك عن أصحابنا. وإيما الرواية في مال الشركة دراهم، أو دبابير؛ لأنه لو كان عروصاً، فلا رواية في دلك عن أصحابنا. وإيما الرواية في المضاربة، وهي أن رب المال إذا لهي المصارب عن التصرف، فإن كان مال المصاربة دراهم أو دبانير صح لهيه، غير أنه يصرف الدراهم بالدنابير إن كان رأس مان الشركة دبابير، وعكسه فقط، وإن كان عروضاً لم يصح. فحعل الطحاوي الشركة كالمضاربة، فقال: لا تنفسخ، وبعض المشايح قالوا: تنفسح الشركة وإن كان المال عروضاً، وهو المحتار. (فتح القدير) فصل. لما كانت أحكاء هذا الفصل بعيدة عن الشركة إد ليست من أمور التحارة والاسترباح، أفردها بفصل وأحره. [فتح القدير ١٩٥٥] إذا لم يعلم، وعائم لا يضمن ما لم يعلم بأدائه، هكذا ذكر في كتاب الزكاة من المسوط"، وبص في 'زيادات' العالي: أن عندهما لا يضمن، علم بأدائه أو لم يعلم، قال: وهو الصحيح عندهما. [فتح القدير ١٤/٥] العتابي: أن عندهما لا يضمن، علم بأدائه أو لم يعلم، قال: وهو الصحيح عندهما. [فتح القدير ١٤/٤]

وعلى هذا الاختلاف: المأمور بأداء الزكاة إذا تصدق على الفقير بعد ما أدى الآمر بنفسه. لهما: أنه مأمور بالتمليك من الفقير وقد أتى به، فلا يضمن للموكل؛ وهذا لأن في وسعه التمليك لا وقوعه زكاة؛ لتعلقه بنية الموكل، وإنما يُطلّبُ منه ما في وسعه، وصار كالمأمور بذبح دم الإحصار إذا ذَبح بعد ما زال الإحصار وحج الآمر؛ لم يضمن المأمور علم أو لا. ولأبي حنيفة على أنه مأمور بأداء الزكاة، والمؤدى لم يقع زكاة فصار مخالفاً؛ وهذا لأن المقصود من الأمر إخراجُ نفسه عن عُهدة الواحب؛ لأن الظاهر أنه لا يلتزم الضرر إلا لدفع الضرر، وهذا المقصود حصل بأدائه وعري أداء المأمور عنه فصار معزولاً، علم أو لم يعلم؛ لأنه عزل حكمي. وأما دم الإحصار فقد قيل: هو على هذا الاختلاف، وقيل: بينهما فرق، ووجهه: أن الدم ليس بواحب عليه، فإنه يمكنه أن يصبر حتى يزول الإحصار، وفي مسألتنا الأداء واحب،

الاحتلاف بين أبي حيمة وصاحبيه. لنموكل لأنه لا تقصير من قبله، وإنما القصور من الأمرحيث أدى بعد ما أمره، ما في وسعه و فدا لو دفع إلى رجل ليقصي ها ديناً عليه، ثم أدى الدافع الدين لا يصمن إذا دفع و لم يعنم. (فتح القدير) لم نفع ركاه سبب أداء لأمر بنفسه. لا يلبره المصرر يعني أداء بعض مائه عنى يد الوكيل إلا بدفع الصرر، أي نقاء الواجب في دمته. عول حكمي لا يتوقف عنى العلم بالعول بالموت. [فتح القدير ١٤/٥] عقد قبل فهذا حواب على سبل المنع. (الساية)

هذا الاحلاف فعده يصمن، وعدهما لا. سهما فرق أحاب بطريق التسبيم بقوله: وقيل بينهما فرق يعني ولئل سلمنا لا يضمن بالاتفاق، لكن قبل: إن بينهما فرقاً. [الساية ٥٧٤/٩] برول الاحصار لم يطالب بدم الإحصار فلم يكن أمراً مقصوداً، فلم يمكن أن يقال: إن المقصود حصل بفعل المحصر قبل فعل المأمور، فعري فعل المأمور، علاف أداء الركاة فإنه واحب، وكان إسقاط الواحب أمراً مقصوداً، وحصل هذه المقصود بأداء الآمر، فعري فعل المأمور عن المقصود فيصمن. [العناية ٤١٤/٥]

فاعتبر الإسقاط مقصوداً فيه دون دم الإحصار. قال: وإدا دن أحد المتعاوضين لصاحبه أن يستري حاربة فيصاها، ففعل: فهي له بعير شيء عبد في حيمه حته. وقالا: يرجع عليه بعسف النص؛ لأنه أدّى ديناً عليه خاصة من مال مشترك، فيرجع عليه صاحبه المامور بنصيبه، كما في شراء الطعام والكسوة؛ وهذا لأن الملك واقع له خاصة، والثمن بمقابلة الملك. وله: أن الجارية دخلت في الشركة على البتات جرياً على مقتضي الشركة؛ إذ هما لا يملكان تغييره، فأشبه حال عدم الإذن، غير أن الإذن يتضمن هبة نصيبه منه؛ لأن الوطء لا يحل إلا بالملك، ولا وجه إلى إثباته بالبيع؛ لما بيناً أنه يخالف مقتضى الشركة، فأثبتناه بالهبة الثابة في ضمن الإذن، بخلاف الطعام والكسوة؛

قال أي محمد . في الجامع الصعير . فقعل وأدى جميع اللمن من مال الشركة شواء الطعام تحقيق هدا: أن الحاجة إلى الوطء من الحوالح الأصلية، إلا ألها ليست بلازمة كالطعام، فدم تكن مستشاة من عقد الشركة بلا شرط، خلاف الحاجة إلى الطعام، فإها لازمة، فكانت مستشاة بلا شرط، ثم بالتصريح على الوصء التحق بحاجة الطعام، فوقع شراء الحارية للمشتري حاصة. [الساية ٥٧٥/٥] وهذا بيان لقوله: أدى ديناً عليه حاصة. (العناية) حاصة. بدليل حل وطئها. [العناية ٥/٥/٥]

في الشركة وكل ما دحل في الشركة وأدى المشتري تمسها من مال الشركة، فإنه لا يرجع عليه بشيء، كما نو اشتراها قبل الإدن وأدى تمسها من مال الشركة. (انعاية) لا بملكان تعييره. ألا ترى أهما لو شرطا التفاوت بيهما في ملك المشترى لم يعتبر مع بقاء عقد الشركة. (العناية) عير أن إلى: استشاء من قوله: فأشبه حال عدم الإدن، فإنه كان مما يوهم أن يقال: كيف يشبه حال عدم الإدن وهناك لم يحل وطؤها، وبعد الإدن يحل، فأرال دلك بقونه: عير أن الإذن يضمن هنة نصيبه منه. [العابة ٥١٥]

ولا وحه يعني لا يمكن أن يقال: حل الوطء بناء على أنه اشترى حميعها لنفسه. (العناية) لما نيبنا يريد به ما دكره أنما من قوله: حرياً على مقتصى الشركة. (العناية) في صمن الإذب فكأنه قال اشتر جارية بيسا، وقد وهنت نصيبي منها لك. (العناية) بخلاف الطعام الح حيث يقع لنمشتري. [العناية ٥/٥]

لأن ذلك مستثنى عنها للضرورة، فيقع الملك له خاصة بنفس العقد، وكان مؤدياً ديناً عليه من مال الشركة، وفي مسألتنا قضى ديناً عليهما؛ لما بينا. وللمائع أن بأحد بالتمس أيهما شاء بالاتعاق؛ لأنه دين وجب بسبب التجارة، والمفاوضة تضمنت الكفالة، فصار كالطعام والكسوة.

لما بينا: ألها دخلت في الشركة. [العناية ٥/٥]

كتاب الوقف

قال أبوحنيفة عند: لا يزول منك لواقف عن الوقت إلا أن يحكم به الحاكم، أو بعنقه تموله، فنقول: إذا منت فقد وقفت داري على كنا. وقال أويوسف: يرور منكة تمحرد الفول، وقال محمد عنه: لا يرول حتى بععل للوقف وليًا ويسلمه إليه. قال عنه: الوقف لغة: هو الحبس، يقول: وقفت الدابة وأوقفتها بمعنى، وهو في الشرع عند أبي حنيفة عند: حبس العين على ملك الواقف، والتصدّق بالمنفعة بمنزلة العارية، غيد أبي حنيفة معدومة، فالتصدّق بالمعدوم لا يصحّ، فلا يجوز الوقف أصلاً عنده،

كتاب الوقف ماسته بالشركة أن كلاً منهما يراد لاستبقاء الأصل مع الابتفاع بالزيادة عليه إلا أن الأصل في الشركة مستبقى في ملك الإسان، وفي الوقف محرح عنه عبد الأكثر. ومحاس الوقف ظاهرة، وهي انتفاع المدار الناقي على طبقات المحبوبين من الدرية والمحتاجين من الأحياء والموتى؛ لما فيه من إدامة العمل الصالح. وأما تمسيره لعة؛ فالحبس، مصدر وقعت، يتعدى ولا يتعدى، ثم اشتهر المصدر في الموقوف، فقيل: هذه الدار وقف، فندا جمع عنى أفعال، فقيل: وقف وأوقاف كوقت وأوقات. وأما شرعاً: فحبس العين على ملك الواقف، والتصدق بمنفعتها، أو صرف منفعتها عنى من أحب، وعندهما: حبسها لا عنى ملك أحد عير الله تعالى، وقد انتظم هدا بيان حكمه. وأما شرطه: فهو الشرط في سائر التبرعات من كونه عاقلاً حراً بالغاً، وأن يكون محزاً عير معلق، فنو قال: إن قدم ولدي، فذاري صدقة موقوفة على المساكين: فحاء ولده لا يصبر وقفاً، والإسلام فليس بشرط، فلو وقف الدمي على ولده و بسله جار. ومن شرطه. أن لا يكون محجوراً عبيه، حتى لو حجر القاضي عليه لسفه أو دين، فوقف أرضاً له، لا يجور، وأما شرطه الحاص: لحروجه عن الملك عند أبي حنيفة الإضافة إلى ما بعد الموت، أو أن ينحقه حكم به، حلاهاً لأبي يوسف، وأما ركنه: الملك عند أبي حنيفة الإضافة إلى ما بعد الموت، أو أن ينحقه حكم به، حلاهاً لأبي يوسف، وأما ركنه: لا يوول الح هذا كلام القدوري غير أن المصنف قدم دكر أبي حيفة. (البياية) الحاكم، أي بخروجه عن ملكه. (ماية) وقال محمد: وبه أحد مشايخ بخارا. [فتح القدير ١٩/٥ عا)

وهو الملفوظ في "الأصل"، والأصح: أنه جائز عنده، إلا أنه غيرُ لازمِ بمنزلة العارية. وعندهما: حبسُ العين على حكم ملك الله تعالى، فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجهٍ تعود منفعتُه إلى العباد فيلزم، ولا يباع، ولا يُوهب، ولا يُورث، والملفظ ينتظمهما والترجيح بالدليل. طما: قول النبي من لعمر حير أراد أن يتصدق بأرضٍ له تدعى ثمغ: "تصدّق بأصلها لا يباع، ولا يورث ولا يوهب"، ولأن الحاجة ماسة إلى أن يلزم الوقف منه ليصل ثوابه إليه على الدوام، وقد أمكن دفعُ حاجته بإسقاط الملك وجعله لله تعالى؛

في الاصل أي المسوط الموالية قال: أبو حبقة لا يعير دلك، وقان قاصي حان ويظاهر هذا اللفظ أحد بعض الناس، فقال. عبد أبي حبقة لا يعور الوقف، وليس كما طن، بل هو حائر عبد الكن بالأحاديث المشهورة وإجماع الصحابة للله أن عبد أبي يوسف ومحمد لم وعامة الفقهاء لم إذا صح الوقف يرول ملك الوقف لا ين مالك، فيلزم ولا يمنك (الباية) تمسرلة العارية فإها عير لازمة فإذا كان كدبك، فتصرف المفعة بن حهة الوقف، ونقى العين عنى منك بواقف، فنه أن يرجع، ويحور بيعه ويورث عند. [الباية ٩ ٥٨٧] والملفط إلى أي لفظ الوقف يصدق مع كن من روال المنك وعدمه، فإنه ليس من مقتصبات لفظ وقفت داري حوجها عن المنك، أو عدمه، فترجيح الحرواح وعدمه بالدين. بدعى تمع نفتح الثاء المثلثة وسكون الميم، وبالعين المعجمة. [الباية ٩ ٥٨٥] باصبها هذا المفط هو عن الاستدلال. وقد المكن إلى هذا ظاهر المع، واله يتعين لدلك سقوط المنك طريقاً، بن يتحقق بالحكم بنزومه، فلم يتوقد المكن إلى هذا الملك من هذا المعنى، فلم يقدح فيما رجحناه من الأقوال. [فتح القدير ٥ ٤٣٠]

 إذ له نظير في الشرع وهو المسجد، فيجعل كذلك. ولأبي حنيفة على قوله على: "لا حَبْسَ عن فرائض الله تعالى"، * وعن شريح: "جاء محمد الله ببيع الحبيس"، ** ولأن الملك باق فيه بدليل أنه يجوز الانتفاع به زراعة وسكنى وغير ذلك، والملك فيه للواقف،

في النسوع هذا أيضاً حواب عما يقال: كيف يحرح الوقف عن ملكه، ولا يدحل في ملك أحد. تقرير الحواب: أن هذا له نصير في الشرع، وهو المسجد، فإن اتحاد المسجد بنزم بالاتفاق، وهو إحراح لتنك النقعة عن ملكه من عبر أن يدحل في ملك أحد، ولكنها تصير محبوسة لبوع قرنة قصدها، فكذلك في الوقف. [الساية ٥٨٦/٩] قوله قاله بعد بروب سورة النساء التي فيها ذكر فراقص الورثة، كما في رواية الطحاوي، كذا قال اس اهمام. [فتح القدير ٢١/٥] لا حسن الح أي لا مال ينجس بعد موت صاحبه عن القسمة بين ورثته، بكنهم يخملون هذا الأثر عبى ما كان عليه أهل الجاهبية من البحيرة والسائية والوصيلة والحام، ويقومون: الشرع أبطل دلك كله، وبكنا بقول: البكرة في موضع النفي تعم. [العاية ٢٢٠٥] ويقومون: الشرع أبطل دلك كله، وبكنا بقول: البكرة في موضع النفي تعم. [العاية ٢٢٠٥] وفي "المسوط شيح الإسلام!: الاستدلال بهذا الحديث عير مستقيم لأنه إنما يستقيم هذا إذا تعبق به حق الوارث، فأما إذا كان قبل التعلق، فيس خبس عن فرائص الله كالتصديق بالمقولات. [الساية ١٩٩٥] ولأن الملك إلخ: حاصله: أن حقوق العباد بنبي حاء شرعه ببيع الحبس. [الساية ١٩٩٥] ولأن الملك إلخ: حاصله: أن حقوق العباد فيها على ما هو الأصل، فإما أن يكون الملك بعير الواقف، وتعنق حقوق العبد بشيء دليل ثبوت ملكهم فيها على ما هو الأصل، فإما أن يكون الملك بعير الواقف، وتعنق حقوق العبد بشيء دليل ثبوت ملكهم فيها على ما هو الأصل، فإما أن يكون الملك بعير الواقف، وتعنق حقوق العبد بشيء دليل ثبوت ملكهم العباد، فوجب أن يكون ملكاً لعورة من المعاد، فوجب أن يكون ملكاً لعورة من المعاد، فوجب أن يكون ملكاً لواقف، وكذا الاستصلاح بنصب القواء.

* أحرجه الدار قطني في "سسه عن عبدالله بن لهيعة عن أحيه عيسى بن هيعة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله 35 لا حسر من فا عسر الله 36 لا حسر من فا عسر من أن ابن هيعة حسن الحديث احتج به مسلم مقروباً به، وثقه غير واحد من الأئمة، وأحوه عيسى وثقه ابن حبال كما مر، ورواه ابن أبي شيبة موقوفاً على على من حدثنا هشيم عن إسماعيل بن أبي حالد عن الشعبي قال قال علي على الاحسر من ورفعه عن المنافعي قال من سلاح أو كراع، وهذا سند صحيح. [إعلاء السنن ١٠٢/١٣]

**رواه اس أبي شبية في "مُصنفه" في البيوع حدثنا وكيع واس أبي رائدة عن مسعر عن ابن عول عن شريع قال: حر. محمد على بسع الحسم _ [٢٥٠/٦]، باب في الرجل يجعل الشيء حبساً في سبيل الله] ألا ترى أن له ولاية التصرف فيه بصرف غلاته إلى مصارفها، ونَصْب القُوام فيها إلا اله يتصدق بمنافعه، فصار شبيه العارية، ولأنه يُعتاج إلى التصدّق بالغلّة دائماً، ولا تصدُّق الهافد على ملكه، ولأنه لا يمكن أن يزال ملكه لا إلى مالك؛ لأنه عير مشروع عنه إلا بالبقاء على ملكه، ولأنه لا يمكن أن يزال ملكه لا إلى مالك؛ لأنه عير مشروع مع بقائه كالسائبة، بخلاف الإعتاق؛ لأنه إتلاف، وبخلاف المسجد؛ لأنه جعل خالصاً لله تعالى، ولهذا لا يجوز الانتفاع به، وههنا لم ينقطع حقُّ العبد عنه، فلم يصو خالصاً لله تعالى، ولهذا لا يجوز الانتفاع به، وههنا لم ينقطع حقُّ العبد عنه، فلم يصو خالصاً لله تعالى، قال قال في "الكتاب": لا يزول ملكُ الواقف إلا أن يحكم به الحاكم،

العواه بصد القاف وتشديد نواو حمع قائد. (الساية) مع نفاته أي للمنوث، و حترر به عن الإعتاق. كالسامة هي الناقة التي تسبب لبدر، وكان الرجل يقول. إذا قدمت من سفري، أو برئت من مرضي، فلافي سائلة، ومعاه: أن الوقف بمسربة تسبيب أهل لحاهبية من حيث إن العين لا تحرج من أن تكون ممبوكة به. (العناية) خلاف الاعتاق جواب عما يقال: بو كان إرائة المنك لا إلى مالك غير مشروح ما حار العتق، فوله إرائة المنك الثانت في العند من غير تمبيك لأحد. [العناية ٥ ٢٢٤]

لابه اللاف أي إسقاط صفة المملوكية. (السايه) وخلاف المسجد الى حواب عن قياسهم الوقف على مسجد. (السايه) فلم عبر حالص الت والحق نرجح قول عامة العلماء بلرومه؛ لأن الأحاديث والآثار متطافرة على دبك قولا، كما صح من قوله الله الله يما الله الحره، وتكرر هذا في أحاديث كثيرة، واستمر عمل الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك، أوها صدقة رسول الله الله الله الله الله الله الله وعمر وعثمان وعني والربير ومعاد بن حس وريد بن ثابت وعائشة وأسماء احتها وأم سلمة وأم حيبة وصفية بنت حي وسعد بن أي وقاص وحاد بن أويد وحابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأي أروى الدوسي وعبد الله بن الربير، كن هؤلاء من الصحابة تم اتابعين بعدهم كنها بروايات وتوارث الباس أجمعون ذلك، فلا تعارض عمل الحدث الذي ذكره، على أن معنى حديث شريح بيان بسح ما كان في اختهلية من الحامي وخوه، وبالحملة فلا يعد أن يكون إجماع الصحابة العملي ومن بعدهم متوارثا على حلاف قوله، فلذا ترجع حلاقه وذكر بعض مشايح أن الفتوى على قوهما. [فتح القدير ٥ ٤٢٢ - ٤٢٣] الكتاب أي القدوري في مختصره. (الساية)

أو يعلقه بموته، وهذا في حكم الحاكم صحيح؛ لأنه قضاء في مجتهَدٍ فيه. أما في تعليقه بالموت، فالصحيح أنه لا يزول ملكه إلا أنه تصدّق بمنافعه مؤبداً، فيصير بمنسزلة الوصية بالمنافع مؤبداً فيلزم، والمراد بالحاكم المولى، فأما المحكم: ففيه اختلاف المشايخ. ولو وقف في مرض موته، قال الطحاوي: هو بمنسزلة الوصية بعد الموت، والصحيح: أنه لا يلزمه عند أبي حنيفة عليه. وعندهما: يلزمه إلا أنه يُعتبر من الثلث، والوقف في الصحة من جميع المال. وإذا كان الملك يزول عندهما، يزول بالقول عند أبي يوسف، وهو قول الشافعي، بمنسزلة الإعتاق؛ لأنه إسقاط الملك. وعند محمد الهذ لابد من التسليم إلى المتولى؛ لأنه حق الله تعالى، وإنما يثبت فيه في ضمن التسليم إلى العبد؛

وهذا في حكم إلى صورة الحكم أن يسلم الواقف ما وقفه إلى المتولي، ثم يربد أن يرجع عنه، فيارعه بعد اللروم، فيحتصمان إلى القاضي، فيقضي بلرومه. (العناية) أما في تعليقه: يعني أن الشايخ احتموا عني قول أبي حبيفة، فقيل: يزول الملك بالتعليق بالموت؛ لأنه وقت حروج الأملاك عن ملكه، وقيل: لا يرول، وهو الصحيح. [العناية ٢٣/٥] فيلزم: يعني ينزم عند أبي حبيفة. فالمراد: الذي دكره القدوري. (الساية) المولى: تشديد اللام المفتوحة، الذي ولاه الإمام عمل القصاء. [الساية ٢٠١٩] فاما الحكم: وهو الذي يفوض إليه الحكم في حادثة معينة باتفاق المتحاصمين، ففيه اختلاف المشايخ قال في كتاب القصاء من حلاصة الفتاوي: وأما حكم محكم في اليمين المضافة وسائر المجتهدات، فالأصح أنه يمذ ولكن لا يفتى به. (العباية) بحسر لم ثلث ماله. [فتح القدير ٢٠٣٥] أنه لا يلزمه: لأن المناشرة في الصحة حتى لا يلزم، ولا يمنع الإرث كالعارية. [العباية ٢٠٣٥] من الثلث: كسائر التبرعات في مرض الموت. جميع المال. لعدم المابع هناك. يزول: وبه قال مالك غير من الثلث: كسائر التبرعات في مرض الموت. جميع المال. لعدم المابع هناك. يزول: وبه قال مالك غير وأكثر أهل العلم. (البياية) بالقول: أي بمجرد قوله: وقفت. [الساية ٢٠٦٨]

لأن التمليك من الله تعالى وهو مالك الأشياء لا يتحقق مقصوداً، وقد يكون تبعاً لغيره، فيأخذ حكمه، فينزل منزلة الزكاة والصدقة. قال: و صح لوف على اختلافهم، وفي بعض النسخ: "وإذا استحق" مكان قوله: "وإذا صح"، حرح من ملك الواقف، ولم بدخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه، بل ينفذ بيعه كسائر أملاكه، ولأنه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط عليه لا يتوقف عليه، بل ينفذ بيعه كسائر أملاكه، ولأنه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط المالك الأول كسائر أملاكه، قال عنه: قوله: "حرج عن ملك الواقف" يجب أن يكون في في الوجه الذي سبق تقريره. قال: ووقف المنساح حاز عند أبي يوسف عنه لأن القسمة من تمام القبض، والقبض عنده ليس بشرط، فكذا تتِمَّتُه.

لأن التمليك إلى يعني الوقف تميث الله تعالى، وهو ماك الأشياء، فلا يتحقق التمليك منه مقصوداً، وقد يتحقق تبعاً لعيره، فيأحد حكمه فيسرل مسرلة الركاة والصدقة المنجرة. ولا يحفى أن التمليك الله تعالى لا يتحقق لا مقصوداً، ولا تبعاً؛ لأنه تحصيل الحاصل المستمر، ولا موجب لاعتباره حتى يحتاج إلى تكسف فلذا كان قول ألي يوسف أوجه عبد المحققين، وفي المبية : الفتوى عبيه، وهذا عند مشايح بنح، وأما المحاريون فأحدوا بقول محمد. تسيه العتوى في هذه المسئلة على قول أبي يوسف الكما في رد المحتار. فيأحذ حكمه: أي يشت التمليك من الله تعالى صمناً بشميث من غير الله تعالى، وإن كان لا يشت التمليك من الله تعالى، وإن كان لا يشت الفقير. [الساية ١٠٠٩] على احتلافهم: أي إذا صح الوقف على ما احتمف فيه المشابح من حيث إنه يوسع عندها، ولا يصح عند أي حميقة. [العباية ٢٠٤٥] ال يكون قولهما. إن الصحة غير البروم، عند أبي يوسف و حملاف في المتراط تسيم الوقف، فيما شرطه محمد قال. بعدم صحة عند أبي يوسف و حملاف في المتراط تسيم الوقف، فيما شرطه محمد قال. بعدم صحة المشاع؛ لأن القسمة من تمام، فقل أنه يوسف في حروجه بمحرد اللفط، وهم مشابح بلح أحد بقوله في طروحه بمحرد اللفط، وهم مشابح بلح أحد بقوله في طده ومن أحد بقول محمد قائل، وهم مشابح بلح أحد بقوله في وقف المشاع. إفتح القدر ٥ ٤٤٥-٤٢]

وفال محمد عن: لا يجوز؛ لأن أصلَ القبض عنده شرط، فكذا ما يتم به، وهذا فيما يحدد الديمور المحالات الديمور القسمة، وأما فيما لا يحتمل القسمة، فيحوز مع الشيوع عند محمد على أيضاً؛ لأنه يَعْتبره بالهبة والصدقة المنفذة إلا في المسجد والمقبرة فإنه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل القسمة أيضا عند أبي يوسف؛ لأن بقاء الشراكة يمنع الخلوص لله تعالى. ولأن المهايأة فيهما في غاية القبح، بأن يقبر فيه الموتى سنة، ويزرع سنة، ويصلى فيه في وقت، ويتخذ إصطبلاً في وقت، بخلاف الوقف لإمكان الاستغلال وقسمة الغلة. ولو وقف الكل، ثم استُجقَ جزء منه: بطل في الباقي عند محمد على لأن الشيوع مقارِن، كما في الهبة، بخلاف ما إذا رجع الواهبُ في البعض، أو رجع الوارثُ في الثلثين بعد موت المريض وقد وهب، أو وقف في مرضه، وفي المال ضيق؛ لأن الشيوع في ذلك طارئ، المريض وقد وهب، أو وقف في مرضه، وفي المال ضيق؛ لأن الشيوع في ذلك طارئ، ولو اسْتُجقَ جزء مميز بعينه لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع، ولهذا جاز في الابتداء،

لا خور وأما فيما لا يقسم، فمحمد أيضاً خوره (العاية) لأبه إلى أى لأن محمدا بي يعتبر الوقف الشائع باهبة أي مجوار اهبة المشاعة والصدقة المبقذة، وهي التي سلمت إلى الفقير، وجعلت مملوكة له، وفيه لا يمنع الشيوع (الساية) بالهية استشاء من قول أبي يوسف فيما لا يحتمل بأن كان الموضع ضعيراً لا يصلح عا أراده الواقف [الساية ٢٠٨/٩] في عابة القبع أي حوار وقف المثناع وما لا يحتمل القسمة يحتاج فيه إلى التهايؤ والتهايؤ فيه يؤدي إلى أمر قبيح . علاف الوقف أي وقف المثناع؛ فإنه لا قبح فيه (الساية) وقسمة العلم دكره تفريعاً لمسألة القدوري . جرء منه كالثلث والربع ونحوهما. [الساية ٩/٩٠٦] لان التبوع بالم لأن حق المستحق كان ثابتاً في الموقوف حال الوقف فدم يتم القبض، وهو شرط عبد محمد . . فيطل في الناقي لانتفاء الشرط (الناية) كما في الهية إذا وهب الكل، ثم استحق بعضه بطعت عمد . . في في المال : يعني لا مان سواة لا يسع المال اهية في الوقف أرفتح القدير ١٩٠٥ أي الانتداء أن يقف النعص دلك الناقي فقط. [فتح القدير ١٠٧٥]

وعلى هذا الهبة والصدقة المملوكة. قال: ولا بسم الوقف عدد إلى حبيفه ومحمد عهد حتى يحقل أحره بجهة لا تنقطع أبدا، وقال توبوسف على: إذا سمّى فيه حهة تقطع حار، وصار بعدها لتفقرا، وإل م بسمّهم. لهما: أن موجب الوقف زوال الملك بدون التمليك، وأنه يتأبد كالعتق، فإذا كانت الجهة يُتَوهّمُ انقطاعُها لا يتوفر عليه مقتضاه، فلهذا كان التوقيت مبطلاً له كالتوقيت في البيع. ولأبي يوسف عنه: أن المقصود هو التقرب إلى الله تعالى، وهو موفر عليه؛ لأن التقرّب تارة يكون في الصرف إلى جهة تنقطع، ومرة بالصرف إلى جهة تنابد، فيصح في الوجهين. وقيل: إن التأبيد شرط بالإجماع إلا أن عند أبي يوسف عده لا يُشترط ذكر التأبيد؛ لأن لفظة الوقف والصدقة منئة عنه؛ لما بينا أنه إزالة الملك بدون التمليك كالعتق، ولهذا قال في "الكتاب" في بيان منئة عنه؛ لما بينا أنه إزالة الملك بدون التمليك كالعتق، ولهذا قال في "الكتاب" في بيان منئة عنه؛ لما بينا أنه إزالة الملك بدون التمليك كالعتق، ولهذا قال في "الكتاب" في بيان

الهمة بن لو استحق منهما حرء شائع بطلت، ويو استحق معين لا نبطن. [فتح القدير ٥ ٢٤٥] على كدا وكدا، ثم على عهة لا تقطع. كالمساكين ومصالح الحرم والمسجد (فتح القدير) مثل أن يقول: على كدا وكدا، ثم على فقراء المسلمين حيثما وحدوا مثلاً. (العباية) بدول التمليك [يعني لا إلى مالك] قبل: في كلام المصنف على تناقص على قول أي حيفه لائم دكر في أول كتاب الوقف أن الوقف عنده حيس العين على ملك الوقف، فكان موجه عدم روال الملك عن الواقف، ثم قال هنا: موجه روال الملك. وأحيب بأن هذا قول محمد، ورواية عن أي حيفة، والمدكور في أول الكتاب هو قول أي حيفة في رواية عنه أحرى، فيكون عنه في المسئنة روايتان. وقبل: أراد هها ما إذا حكم الحاكم بصحة الوقف ولرومه، فحيند يجرح الوقف عن منك الواقف بالاتفاق [العاية ٥ ٢٢٤] كانت الجهة: كما إذا وقف عنى أولاده فقط. منظلا له أي للوقف كما إذا وقف داره عشرين سنة، فلا يجور (لساية) في النبع الى عشرة أيام مثلاً. (الساية) في الوجهين: فعنى هذا إذا انقضعت الجهه عاد الوقف إلى ملكه إن كان حيا، وإلى ملك ورثته إن كان حيا، وإلى ملك ورثته إن كان حيا، وإلى ملك ورثته إن كان ميناً. [الساية ١٦١/٩]

وعند محمد بعد: ذكرُ التأبيد شرط؛ لأن هذا صدقة بالمنفعة، أو بالغلة، وذلك قد يكون مؤقتاً، وقد يكون مؤبداً، فمطلقه لا يبصرف إلى التأبيد، فلا بد من التنصيص. قال: وحور وقف العفار؛ لأن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم وقفوه، لا حور وفف ما بنفل ويحوّل، قال بيد: وهذا على الإرسال قول أبي حنيفة عن وفن أبه على ما بنفل ويحوّل، قال بيد: وهذا على الإرسال قول أبي حنيفة عن وفن أبه عبد عدد حار وكذا سائر وفن أبه بعد حدد إلا وكذا سائر ألات الحراثة؛ لأنه تبع للأرض في تحصيل ما هو المقصود، وقد يثبت من الحكم تبعاً ما لا يثبت مقصوداً، كالشرب في البيع، والبناء في الوقف، ومحمد معه فيه؛ لأنه ما لا يثبت مقصوداً، كالشرب في البيع، والبناء في الوقف، ومحمد معه فيه؛ لأنه ما حاز إفراد بعض المنقول بالوقف عنده، فلأن يجوز الوقف فيه تبعاً أولى. وقد معه فيه عدر حسل الكراع والسلاح، معناه: وقفه في سبيل الله، وأبو يوسف عد معه فيه على ما قالوا، وهو استحسان، والقياس أن لا يجوز؛ لما بيناه من قبل.

وقفود وقد مر أن عمر الدوقف أرضاً تسمى ثمع، وفي الحلاقيات المبيهةي: قال أبو بكر عبد الله اس الربير الحميدي تصدق أبو بكر إلى الداره بمكة على ولده فهي إلى اليوم، وتصدق عمر الا بربعه عبد المروة، وبالثنية على ولده فهي إلى اليوم وتصدق على الراب وداره بمكة، وبأمواله بالمدينة وبداره عكة على ولده فكدلك إلى اليوم وعثمان برومة، فهي إلى اليوم. [الساية ١٢/٩-١٣] وهذا أي ما دكره القدوري على الإطلاق مقصوداً، أو تبعاً كراعاً أو عيره تعاملوا فيه. [العباية ٢٩/٥] واكرها الأكرة بهتجات الحراثون، كدا قال ابن اهمام. لأنه أي المدكور من هذه الأشياء. (الساية) في الوقف أي وكجوار بناء الوقف تبعاً للأرض ولا يحور وقفه مقصوداً. (الساية) فيه أي في جواز وقف المقول (الساية) بعض المقول أي فيما يتعارف الناس وقفه كالمشار والفاس والحيارة والمصحف لقراءة القرآن والقدور والمراحل، وما لم يتعارف الناس وقفه: لا يجور وقفه، كوقف الثياب وعيره من الأمتعة. [الساية ١٤/٩] الكراع والسلاح. (الناية) الكراع والسلاح. (الناية) لما يبيا الح أي من حسن شرط التأبيد؛ لأن المقول لا يتحقق فيه التأبيد؛ لعدم بقائه. [الساية ١٦٤]

وجه الاستحسان: الآثار المشهورة فيه، منها قوله الله "وأما خالد فقد حبس أفرعاً وأفراساً له في سبيل الله تعالى، " وطلحة حبس دروعه في سبيل الله تعالى، " ويروى: "وأكراعه"، والكراع: الخيل، ويدخل في حكمه الإبل؛ لأن العرب يجاهدون عليها، وكذا السلاح يحمل عليها. وعن محمد عنه: أنه يجوز وقف ما فيه تعامل من المنقولات كالفأس والمر والقدوم والمنشار والجنازة وثياها، والقدور والمراجل والمصاحف. وعند أبي يوسف لا يجوز؛ لأن القياس إنما يترك بالنص، والنص ورد في الكراع والسلاح، فيُقتصر عليه. ومحمد في يقول: القياس قد يُترك بالتعامل، كما في الاستصناع، وقد وُجدَ التعامل في هذه الأشياء.

ادرعا درع الحديد وحمعه دروع وأدرع, وافواسا أفراس بالفتح حمع فرس. كالفاس فأس بالفتح تبر حمعه أفوس كأفلس، والمر يفتح الميم وتشديد الراء المهمنة كدا في استهى الأربار. وقال العيني: هو الالة التي يعمل ما في الصير، والقدوم وهي التي يبحث بها، واسشار بكسرائيم الآلة التي يبشرها الحشب، والحنارة بكسر العينية وهي التي يحمل عليها الميت، والقدور حمع قدر، والمراحل بالحيم حمع مرحل وهو قدر من بحاس، وقال العيني: العرق بين القدر والمرحل أن المرحل لا يكون إلا من خاس، فالقدر قد تعمل من طبن (الساية) وثناها أي ثبات الحنارة وهي التي تعطى ها الحنارة. إنساية ١٩٨٩ هذه الاسباء أي في وقف هذه الأشياء المذكورة كالفأس والمر إلى آخره. [البناية ١٩٨٩]

أحرحه المحاري ومسلم في الركاة. [نصب الراية ٣ ٤٧٨] أحرح البحاري في أصحيحه عن أبي الراد عن الأعراج عن أبي هريرة على الريد وعناس الأعراج عن أبي هريرة عن قال: • منال من منال المحيل وحالد من الوليد وعناس بن عند المطلب. فقال النبي أن ما ينقم الن جميل إلا أنه كان فقيراً، فأعناه الله ورسوله وأما حالد فإلكم تظلمون حالداً في حسر دالمحال المحيد، فعم رسول الله المحيد عليه صدقة ومثلها معها. [رقم: ١٤٦٨، باب قول الله تعالى وفي الرقاب والعارمين في سبيل الله]

^{**} غريب حداً. [نصب الراية ٣/٤٧]

وعن نصير بن يحيى: أنه وقف كتبه إلحاقاً لها بالمصاحف، وهذا صحيح؛ لأن كل واحد يُمسك للدين تعليماً وتعلّماً وقراءة، وأكثر فقهاء الأمصار على قول محمد بين، وما لا تعامل فيه لا يجوز عندنا وقفه. وقال الشافعي ينه: كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء أصله ويجوز بيعه يجوز وقفه؛ لأنه يمكن الانتفاع به، فأشبه العقار والكراع والسلاح. ولنا: أن الوقف فيه لا يتأبد، ولابد منه على ما بيناه، فصار كالدارهم والدنانير، بخلاف العقار، ولا مُعارض من حيث السمع، ولا من حيث التعامل، فبقي على أصل القياس؛ وهذا لأن العقار يتأبد، والجهاد سَنَامُ الدين، فكان معنى القربة فيهما أقوى، فلا يكون غيرهما في معناهما. قال: وإذا صح الوقف: لم يعز بيعه، ولا تمبيكه إلا أن يكون متناعاً عند أبي يوسف على، فيطلب الشربك القسمة، فبصح مقاسمته، أما المتناعُ التمليك، فلما بينا، وأما جواز القسمة فلأنها تمييز وإفراز،

صير بن يجيى: تلميذ الحس بن زياد. (البناية) وهذا [أي قول نصير بن يحي] صحيح: وفي قاضي خان: اختلف المشايح في وقف الكتب، وحوزه الفقيه أبو الليث، وعليه الهتوى. (البناية) على قول محمد في حواز وقف الأشياء المذكورة. لا تعامل فيه: أي من المقولات كالثياب والحيوان. [الباية ٢٠٠٩] ويجوز بيعه: احترز به عن حمل الناقة. (البناية) على ما بيناه. من أنه يشترط التأبيد. بخلاف العقار: حواب عن اعتباره بالعقار. [العاية ٢٣٧٥] ولا معارض إلى حواب عن قوله: فأشه الكراع والسلاح، ووجهه: أن الأصل أن لا يجور وقف الكراع والسلاح أيصاً كالدراهم إلا أنا تركناه بمعارض راجع من حيث السمع. (العناية) حيث التعامل حواب عما يقال: ترك الأصل في الكراع والسلاح بمعارض من حيث السمع وهو ليس بموجود في المراجل والقلوم، فلتكن صورة النزاع. (العناية) وهذا إلى استظهار على أن إلحاق غير العقار والكراع والسلاح بهما غير حائز. (العناية) فلما بينا: يعني ما روي من قوله الله تصدق بأصلها لا تباع ولا توهب. [العناية /٢٣٤]

غاية الأمر: أن الغالب في غير المكيل والموزون معنى المبادلة، إلا أن في الوقف جعلنا الغالب معنى الإفراز نظراً للوقف، فلم يكن بيعاً وتمليكاً، ثم إن وقف نصيبه من عقار مشتركٍ، فهو الذي يقاسم شريكة؛ لأن الولاية إلى الواقف، وبعد الموت إلى وصيه. وإن وقف نصف عقار خالص له، فالذي يقاسمه القاضي، أو يبيع نصيبة الباقي من رجل، ثم يقاسمه المشتري، ثم يشتري ذلك منه؛ لأن الواحد لا يجوز أن يكون مقاسماً ومقاسماً، ولو كان في القسمة فضل دراهم إن أعطى الواقف لا يجوز لامتناع بيع الوقف، وإن أعطى الواقف جاز، ويكون بقدر الدراهم شراءً.

والمورون وكدا في غير العددي المتقارب. معنى المادلة القسمة تعيين الحق أي تميير كل مما يتولى صاحبه إثناته وإسقاطه، وهي تنصمن معنى الإفرار والمادلة، فإن ما احتمع لكل كان بعضه له، وبعصه لصاحبه، فناعتبار الأول إفرار، وبالثاني مبادلة، إلا أن أحدهما راجع في بعض المواد، فرجع التميير المحص في المكيل والمورون والمعدود المتقارب؛ لعدم التفاوت بين أبعاصه، وعنب المنادلة في غير المثلي من العقار وسائر المتقولات المتفاوتة. ثم إن إلخ: ذكره تفريعاً لمسألة القدوري.

الواقف: أي عبد أبي يوسف ووقف المشاع إلما يجور على قونه. (فتح القدير) إلى وصبه هذا إذا صلب الشريك القسمة بعد موته. حالص له صفة عقار أي لو كان له عقار مائة دراع، وهو حالص له، لا شركة لعيره فيه، فوقف منه خمسين ذراعاً وحب أن يكون القاسم هها غير الواقف لئلا يلزم أن يكون الشخص الواحد مطالباً ومطالباً، فإن مقاسم النصف الذي هو غير واقف، ومالك النصف مطالب، وهو الواقف عينه المقاسم لنصف الوقف، فكان مطالباً ومطالباً. [فتح القدير ٢٣٥٥]

قصل دراهم بأن كان أحد النصيبين أجود، فدعت الصرورة إلى إدحال الدراهم في القسمة، أو تراضيا على دنك، فإن إدحال الدراهم في القسمة لا يحور إلا لضرورة أو بالتراصي، على ما سيأتي في كتاب القسمة إن شاء الله تعالى، فلا يحبو إما أن يكون الواقف يأخد الدراهم، أو يعطيها، فإن كان الأول لم يجرد لأنه يعطي بمقابلة الدراهم شيئاً من الوقف، وبيع انوقف لا يجور، وإن كان الثالي جار؟ لأنه حيثة يشتري شيئاً بمقابلة الدراهم ويقفه وهو جائز. [العناية ٢٣٥٥]

قال: والواحب أن يبتدئ من ارتفاع الوقف عمارته شرط ديث الوقف، أو لم يستنرط؛ لأن قصد الواقف صرف الغلّة مؤبداً، ولا تبقى دائمةً إلا بالعمارة، فيثبت شرط العمارة اقتضاء، ولأن الخواج بالضمان وصار كنفقة العبد الموصى بخدمته، فإلها على الموصى له ها. ثم إن كان الوقف على الفقراء، ولا يُظفر بهم، وأقرب أموالهم هذه الغلّة، فتجب فيها، ولو كان الوقف على رجل بعينه، وآجره للفقراء، فهو في ماله أي مال شاء في حال حياته، ولا يؤخذ من الغلة؛ لأنه معين يمكن مطالبته، وإنما يستحق العمارة عليه بقدر ما يُبقى الموقوف على الصفة التي وقفه، وإن حرب يُننَى على ذلك الوصف؛ لأنها بصفتها صارت غلتها مصروفة إلى الموقوف عليه، فأما الزيادة على ذلك، فليست على الفقراء، والغلّة مستحقة عليه، والغلّة مستحقة له، فلا يجوز صرفها إلى شيء آخر إلا برضاه، ولو كان الوقف على الفقواء، فكذلك عند البعض، وعند الآخرين يجوز ذلك، والأول أصح؟

فيشت. وإلى لم يذكره الواقف. الحراج بالصمال إلى وقال الأكمل على قوله: الخراج بالضمان لفظ الحديث، وهو من جوامع الكلم ولإحرازه معال حمة حرى بحرى المثل، واستعمل في كل مصرة مقابلة منفعة، ومعناه ما دكرناه الآل و لم يبين أصل الحديث، فنقول: أحرجه أبوعبيد في "كتاب عريب الحديث" على عروة عن عائشة. [الساية ٢٢٤/٩] الموصى له: لأن النفع يعود إليه، فالصمال أيضاً عليه. (الساية) فهو في ماله ثم هو يعطى إن شاء من الغلة، أو إلى شاء من غيرها. [فتح القدير ٤٣٤/٥ ٤٣٥] من العلة. يعني حتماً؛ لأنه قال: فهو في ماله أي مان شاء، وهذه الغلة أيضاً من ماله، فنو لم يقيد بدلك تناقض كلامه. [العاية ٥/٤٣٤] دلك الوصف أي الوصف الذي كان الواقف وقفه عليه. (البناية) على الفقراء يعني لا على رجل بعينه. (العناية) عمد النعص أي لا تحور الريادة عنى الساء على الصفة التي وقفه الواقف عليها. (البناية) يحور ذلك أي ما يعمل من الزيادة. (الساية) والأول أي عدم جوار الزيادة في البناء. [البناية ٢٥/٤٢]

لأن الصرف إلى العمارة ضرورة إبقاء الوقف، ولا ضرورة في الزيادة. قال: وإلى وقف دارا على سكبي و بده على من له السكبي؛ لأن الخراج بالضمان على ما مرّ، فصار كنفقة العبد الموصى بخدمته. فإلى امنيع ديث، أو كال فقيرا: أحرها الحاكم، وعمرها ناحرقا، وإذا عمرها ردّها إلى من له السكبي؛ لأن في ذلك رعاية الحقين: حقّ الواقف، وحقّ صاحب السكني؛ لأنه لو لم يعمرها تفوت السكني أصلاً، والأولى أولى، ولا يُجبر الممتنع على العمارة؛ لما فيه من إتلاف ماله، فأشبه امتناع صاحب البزر في المزارعة، فلا يكون امتناعه رضاً منه ببطلان حقه؛ لأنه في حَيِّز التودد، ولا تصح إجارة من له السكنى؛ لأنه غير مالك. قال: وما الهاء من بناه الوقف و الته، صرفه الحاكم في من أنه المناه عنه المناه على المناه عنه المناه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه المناه عنه المناه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه المناه المناه عنه المناه المناه عنه المناه المناه المناه المناه المناه المناه عنه المناه الم

عمارة الوقف إل احتاج إلمه، وإل السعبي عله: أمسكه حيني يُعتاج إلى عماريه،

والأول أولى. أي العمارة أول من الثاني، وهو عدم عمارةا المدلول عبيه تقوله؛ لو لم يعمرها؛ لأن الحمع بين المصلحتين أولى من إبطال إحداهما. [فتح القدير ٢٥/٥٤] الممتبع أي عن عمارة الوقف. فأشيه امتناع الح إذا عقد عقد المرازعة وبينا من عبيه البدر، فامتنع من عبيه البدر عن العمل لا يحبر عليه للنث. [فتح القدير ٥ ٤٣٥-٤٣٤] في حير النودد بيانه: أن الامتناع يحتمل أن يكون بنطلان حقه، ويحتمل أن يكون نقصان ماله في الحان، ومرحائه إصلاح القاصي وعمارته، ثم رده إبيه. [انعناية ٥ ٤٣٦] لأنه عير مالك: بنعين، لأن لإحارة تميك المنافع بعوض، والتمليك إنم يتحقق من المالث، وهنا من به السكني ليس ممالك: لسكني، وإنما يجب منفعة السكني، ليحصل ثواب الواقف، ويوقض بالمستأجر، فإن به أن يؤجر الدار، وليس ممالكها، وأحيب بأنه مالك لمفعة، ولهذا أقيمت العين في ابتداء العقد مقام المفعة. [الساية ٢٢٧/٩] الوقف بأن بني حشب الوقف وفسد، ويحتمل أن يكون مرفوعاً بالعطف على الناء يعني ما الهدم من آلة الوقف بأن بني حشب الوقف وفسد، ويحتمل أن يكون مرفوعاً بالعطف عنى ما الموصونة، وهو المنقوب عن الموصونة، وهو المنقوب

وبصرفه فيها؛ لأنه لابد من العمارة ليبقى على التأبيد، فيحصل مقصودُ الواقف، فإن مستَّت الحاجة إليه في الحال صرفها فيها، وإلا أمسكها حتى لا يتعذر عليه ذلك أوان الحاجة فيبطل المقصود، وإن تعذّر إعادة عينه إلى موضعه بيع، وصرف لمنه إلى السمَومَّةِ صرفاً للبدل إلى مصرف المبدل. ولا يجوز أن بفسمه يعني: التُقْضَ بين مسحقى الوقف؛ لأنه جزء من العين، ولا حق للموقوف عليهم فيه، وإنما حقهم في المنافع، والعينُ حق الله تعالى، فلا يصرف إليهم غير حقهم. قال بيضا: وإذا حعل الواقف عنه به وقعل للمسه، أو حعل الولاية إليه: حار عبد أبي يوسف، قال على: ذكر فصلين؛ شرط الغلة لنفسه، وجعل الولاية إليه، أما الأول: فهو حائز عند أبي يوسف، ولا يجوز على قياس قول محمد حش، وهو قول هلال الوازي، وبه قال الشافعي حشه،

الحاحة إليه: أي إلى أن يعمر الوقف. (ابساية) صرفها فيها أي ما الهدم من الساء والآلة. (الساية) وإلا إلى أي إلى الم يمس الحاحة إلى العمارة في الحال أمسكها. [الساية ١٣٧/٩] إعادة عيمه: مأن حرج عن الصلاحية لذلك لصعمه ونحوه. [فتح القدير ٥/٤٣٤] إلى المرمّة: أي إلى الإصلاح يقال: رم ابساء يرمه رما ومرمة إدا أصلحه. (الساية) ولا يجوز هذا لفظ القدوري. (البياية) المقص. بصم البول البناء المنقوض، والجمع بقوص، وعن العوري اسقص بالكسر لا غير، كذا في "المعرب". [الكفاية ٥/٣٦٦-٤٣٤] أما الأول أي جعل العلة لنفسه. (الساية) عند أبي يوسف. وقال الونوالحي في فتاواه: ومشايح بلح أحذوا بقول أبي يوسف عنه والصدر الشهيد أيضاً كال يفتي به ترعيباً بلياس في الوقف. [البياية ٩/٢٦] معلى الرائي وهو هلال بن يجيى بن مسلم البصري، وإما نسب إن الرائي؛ لأنه كان على مذهب الكوفيين ورأيهم، ووقع في المبسوط" و "الدحيرة": وعيرهما الرازي، وفي "المعرب": هو تحريف، بل هو الراثي؛ ورأيهم، ووقع في المبسوط" و "الدحيرة": وعيرهما الرازي، وفي "المعرب": هو تحريف، بل هو الراثي؛ تشديد الراء المهمنة لأنه من البصرة، لا من أهل الري. [فتح القدير ٥/٣٤]

وقيل: إن الاختلاف بينهما بناء على الاختلاف في اشتراط القبض والإفراز، وقيل: ومواوحه ومواوحه ومواوحه هي مسألة مبتدأة، والخلاف فيما إذا شرط البعض لنفسه في حياته، وبعد موته للفقراء، وفيما إذا شرط الكل لنفسه في حياته، وبعد موته للفقراء سواء، ولو وقف وشرط البعض أو الكل لأمهات أولاده، ومُدبَّريه ما داموا أحياء، فإذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين، فقد قيل: يجوز بالاتفاق، وقد قيل: هو على الخلاف أيضاً، وهو الصحيح؛ لأن اشتراطه فم في حياته كاشتراطه لنفسه. وجه قول محمد عيد. أن الوقف تبرع على وجه التمليك بالطريق الذي قدمناه، فاشتراطه البعض أو الكل لنفسه يبطله؛ لأن التمليك من نفسه لا يتحقق، فصار كالصدقة المنفذة، وشرط بعض بقعة المسجد لنفسه.

ال الاحتلاف أي بين أي يوسف ومحمد عن (البناية) الفص [أي قبص المتوي] والإفرار يعي عند أي يوسف لا يشترط دلك حلاقاً لحمد . . . فلا حرم أنويوسف من صح شرط العلة لنفسه؛ لأنه لا بشترط القبض والإفراز، ومحمد من لم يصححه لأنه يشترطهما.(الساية) والحلاف بين أي يوسف ومحمد عن (الساية) للفقراء هكذا ذكر الفقيه أبو جعفر الهندوائي. [انساية ٩ ٩٣] بالمسوط" و "المحيرة" و "الدحيرة" و "التتمة" و "فتاوى قاضي خال"، فإن الكل جعنوا الصحة بالاتفاق، وفرق في "المسوط" لمحمد من بين شرط العلة لنفسه حيث لا يعوز، ولأمهات أولاده حيث يحوز مع أن شرصه هن، ومدريه كشرطه لنفسه بأن حريتهم ثبت بموته، فيكون الوقف عليهم كالوقف على الأحانب، ويكون ثبوته لهم حالة حياته تبعاً لما بعد موته. [فتح القدير ٥/٣٤] على الحلاف: فعند أبي يوسف يحور، وعند محمد لا يحور. اشتراطه لهم أي لأمهات الأولاد ومدريه.(العباية) كالشتراطة لنفسه، فيحور كما يحور اشتراطه لنفسه عند أبي يوسف، لا عند محمد، بالطريق، أي بطريق التقرب إلى الله تعالى (العباية) كالصدقة المنفذة بشرط أن يكون بعضه له، وشرط بعص بقعة المسجد لنفسه، فقوله: وشرط بالحر عطفاً على قوله: كالصدقة المنفذة (العباية) كالصدقة المنفذة (العباية)

ولأبي يوسف على ما روي: "أن النبي على كان يأكل من صلقته"، * والمراد منها صلقته الموقوفة، ولا يَحِلُّ الأكلُ منها إلا بالشرط، فدلَّ على صحته، ولأن الوقف إزالة الملك إلى الله تعالى على وجه القربة على ما بينّاه. فإذا شرطَ البعضَ أو الكلَّ لنفسه، فقد جعل ما صار مملوكاً لله تعالى لنفسه، لا أن يجعل ملك نفسه لنفسه، وهذا جائز، كما إذا بني خاناً، أو سقاية، أو جعل أرضَه مقبرة، وشرط أن يَنْ زِلَه، أو يشرب منه، أو يُدُفّنَ فيه، ولأن مقصوده القربة، وفي الصرف إلى نفسه ذلك قال على: "نفقة الرجل على نفسه صدقة". ** ولو شرط الواقفُ أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا شاء الرجل على نفسه صدقة". ** ولو شرط الواقفُ أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا شاء ذلك، فهو حائز عند أبي يوسف هي، وعند محمد على: الوقف حائز، والشرط باطل.

الأكل منها. لأن أكل الواقف لا يخلو من أحد الأمرين إما أن يكون مشروطاً أو لا، والثاني لا يحل بالإجماع. (البناية) على ما بناه إشارة إلى ما ذكر عند قوله: ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد إلح قوله: هما أن موجب الوقف روال المنك بدون التمليك. [البناية ١٣١/٩] وهذا حائز أي جعل المملوك لله لنفسه. أو يدفن فيه أي في الموضع الذي جعل مقبرة. والشوط باطل. لأن هذا الشرط لا يؤثر في المنع من زواله، والوقوف يتم بذلك، ولا ينعدم به معني التأبيد. [العناية ١٣٩/٥]

[&]quot;غريب أيضاً، وفي مصم امن أبي شيبة في "باب الأحاديث التي اعترض بها على أبي حيفة" حدثنا امن عيية عن ابن طاوس عن أبيه أخبرني حجر المدري، قال في صدقة النبي الله اكل مب أهمها المعاه على المنكر. [نصب الراية ٤٧٩/٣]

[&]quot;روي من حديث المقدام بن معدي كرب، ومن حديث أبي سعيد الحدري، ومن حديث حابر، ومن حديث حابر، ومن حديث أبي أمامة. [نصب الراية ٤٧٩/٣] وأخرج ابن ماجه في "سبه" عن المقدام بن معدي كرب [الربيدي] عن رسول من قال: ما كسب مرحل كسد صبح عمل مده مد أعمل مرحل على عسه وأهله وولده وخادمه، فهو صدقة. [رقم: ٢١٣٨، باب الحث على المكاسب]

ولو شرط الخيار لنفسه في الوقف ثلاثة أيام جاز الوقف والشوط عند أبي يوسف حمد وعند محمد عشد. الوقف باطل، وهذا بناء على ما ذكرنا. وأما فصل الولاية: فقد نص فيه على قول أبي يوسف، وهو قول هلال أيضاً، وهو ظاهر المذهب، وذكر هلال في وقفه، وقال أقوام: إن شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له ولاية، وإن لم يشترط لم تكن له ولاية. قال مشايخنا: الأشبه: أن يكون هذا قول محمد حمره؛ لأن من أصله أن التسليم إلى القيم شرط لصحة الوقف، فإذا سدم لم يُثق له ولاية فيه، ولنا: أن المتولي إنما يستفيد الولاية من جهته بشرطه، فيستحيل أن لا يكون له الولاية، وغيره يستفيد الولاية منه، ولأنه أقرب الناس إلى هذا الوقف، فيكون أولى لولايته، كمن اتخذ مسجداً يكون أولى بعمارته، ونصب المؤذن فيه، وكمن أعتق عبداً كان الولائة له؛ لأنه أقرب الناس إليه. ولو أن الواقف شرط ولايته لنفسه،

الوقف والشرط. وإمما قيد بقوله: ثلاثة أيام لتكول مدة الخيار معنومة حتى و كانت مجهولة لا يجور الوقف على قول أبي يوسف - أيصاً. [البناية ٦٣٢/٥] على ما ذكرنا إشارة إلى أن جعل علة الوقف لمسه حائر عبد أبي يوسف، فإنه لما حار أن يستثني الوقف العنة لمسه ما دام حباً، فكدلث يعور اشتراط الحيار لمصنه ثلاثة أيام. [العناية ٥ ٤٤١] في وقفه أبي في كتاب الوقف به.

لأن من أصله إلى الدليل على دلك ما دكره محمد في السير: إذا وقف صيعة، وأحرجها إلى القيم لاتكون له الولاية بعد ذلك إلا أن يشترط الولاية للفسه، قال قاصي حان: وهذه المسألة بناء على أن عند محمد التسليم إلى المتولي شرط نصحة الوقف، فلا تبقى له ولاية بعد التسليم، وأما على قول أبي يوسف: فالتسليم إلى المتوي ليس بشرط، فكانت الولاية لمواقف، وإن لم يشترط الولاية للمسه. [العناية ٥/٤٤] ولنا. استدن المصنف على قول أبي يوسف الذي جعده ظاهر المذهب بقونه: ولنا إلح. (فتح القدير) أولى بعمارته إلى المعارته فلا حلاف يعلم فيه، وأما نصب المؤدن والإمام، فقال أنونصر؛ فلأهل المحدة، وليس البابي أحق منهم بذلك. وقال أنونكر الإسكاف: البابي أحق بتصبهما من عيره كالعمارة، قال أنو الليث. ونا تأخذه، وليس المؤدن وناحد، إلا أن يريد إماماً مؤدناً، والقوم يريدون الأصدح. [فتح القدير ٢٥/٥٤]

وكان الواقفُ غيرَ مأمونٍ على الوقف: فللقاضي أن ينزعها من يده؛ نظراً للفقراء، كما له أن يخرج الوصيّ؛ نظراً للصغار، وكذا إذا شرط أن ليس لسلطان، ولا لقاضٍ أن يخرجها من يده، ويولّيها غيره؛ لأنّه شرط مخالف لحكم الشرع فبطل.

فصل

وإذا بي مسجداً م يرُلُ ملكه عنه حتى يقرره عن ملكه نطريقه، ويأدن للناس بالصلاة فيه، فإذا صدى فيه واحد، رال عند أبي حيقة حثه عن ملكه. أما الإفراز، فلأنه لا يخلص لله تعالى إلا به. وأما الصلاة فيه، فلأنه لابد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد جين، ويشترط تسليم نوعه، وذلك في المسجد بالصلاة فيه، أو لأنه لما تعذر القبض فقام تحقق المقصود مقامه، ثم يكتفى بصلاة الواحد فيه في رواية عن أبي حنيفة، وكذا عن محمد جينا؛ لأن فعل الجنس متعلر، فيشترط أدناه، وعن محمد جين أنه يشترط الصلاة بالجماعة؛ لأن المسجد بني لذلك في الغالب، وقال أبويوسف: يرول ملكه بقوله: حعته مسجداً؛

فصل لما كان أحكام هذا الفصل غير الأحكام التي قبله فصل دلث بفصل على حدة. (البياية) وإذا: هذا كله لفظ القدوري. (البناية) تسليم نوعه: أي يشترط تسليم كل شيء عبى ما يليق به. [البناية ٢٣٥/٩] القبض فإن حقيقة القبص لله تعالى، متعدو: فاكتفى بالواحد، وعلى هذه اختلفوا لو صلى الواقف بنفسه وحده، والصحيح أنه لا يكفي؛ لأن الصلاة إنما تشترط لأحل القبض للعامة، وقبضه من نفسه لا يكفي. (فتح القدير) الصلاة بالجماعة ألها المقصود بالمسجد، لا مطلق الصلاة؛ فإلها تتحقق في غير المسجد، فكان تحقق المقصود منه بصلاة الجماعة، ولهذا يشترط كولها بأذان وإقامة عندهما. ولو جعل له واحداً مؤذناً وإماماً فأذن وأقام وصلى وحده، صار مسجداً بالاتفاق؛ لأن أداء الصلاة على هذا الوجه عند البعض. [فتح القدير ٤٤٤/٥] بقوله: وإن لم يوجد الصلاة فيه.

لأن التسليم عنده ليس بشرط؛ لأنه إسقاط لملك العبد، فيصير خالصاً لله تعالى بسقوط حق العبد، وصار كالإعتاق، وقد بيناه من قبل. قال: ومن جعل مسجدا خنه سرداب، أو فوقه بيت، وجعل باب المسجد إلى الطريق، وعزله عن ملكه: فله أن يبيعه، وإن مات يُورث عنه؛ لأنه لم يخلص لله تعالى؛ لبقاء حق العبد متعلقاً به، ولو كان السرداب لمصالح للسجد جاز، كما في مسجد بيت المقدس. وروى الحسن عنه أنه قال: إذا حعل السنفل مسجداً، وعلى ظهره مسكن، فهو مسجد؛ لأن المسجد عما يتأبد، وذلك يتحقق في السفل دون العلو. وعن محمد على عكس هذا؛ لأن المسجد معظم، وإذا كان فوقه مسكن، أو مستغل يتعذر تعظيمه. وعن أبي يوسف الشيد أنه جوّز في الوجهين حين مسكن، أو مستغل يتعذر تعظيمه. وعن أبي يوسف عمد عمد أنه حين دخل قدم بغداد، ورأى ضيق المنازل، فكأنه اعتبر الضرورة، وعن محمد فيه: أنه حين دخل الريّ أجاز ذلك كله لما قلنا. قال: وكدلك إن المسجد ما لا يكون لأحد فيه حق المنع، بالدخول فيه يعني له أن يبيعه ويورث عنه؛ لأن المسجد ما لا يكون لأحد فيه حق المنع،

وصار كالإعتاق. لأنه إسقاط للملك.(البناية) من قبل. إشارة إلى ما قال عند قوله: ولا يتم الوقف عند أي حيفة ومحمد بقوله: لهما أن موجب الوقف روال المنك بدون التمنيك، وأن يتأبد كالعتق.[العناية ١٤٤٥] قال: أي محمد في الحامع الصغير .(الساية) سوداب: وهو بيت يتحد تحت الأرض لتبريد الماء وغيره.(فتح القدير) أن يبيعه: أي لا يكون مسجداً، وهو ظاهر الرواية.(العناية) مسجد بيت المقدس لأنه حيئد لا يكون السرداب مملوكاً لأحد.(الساية) على عكس هذا: بأن جعل العلو مسجداً صح، وإذا جعن السفن لا يصح.[البناية ٢٣٧/٩] أو مستغل المراد بالمستعل أن يؤجر منه شيء لأجل عمارته. (رد امحتار)

في الوجهين: يعني فيما إدا كان تحته سرداب، أو فوقه بيت. (البناية) قال: أي محمد في "الجامع الصعير'. [البناية ٦٣٨/٩] وسط داره بالسكون؛ لأنه اسم منهم لداخل صحن اندار، لا نشيء معين بين طرفي الصحن. [العناية ٥/٥٤]

وإذا كان ملكه محيطاً بجوانبه، كان له حق المنع، فلم يَصرْ مسجداً؛ ولأنه أبقى الطريق لنفسه، فلم يخلص لله تعالى. وعن محمد حضد أنه لا يباع، ولا يورت، ولا يوهب. اعتبره مسجداً، وهكذا عن أبي يوسف عنه أنه يصير مسجداً؛ لأنه لما رضي بكونه مسجداً، ولا يصير مسجداً إلا بالطريق، دخل فيه الطريق، وصار مستحقاً كما يدخل في الإجارة من غير ذكر. قال: . . خذ أرضه مسجدا: لم يكن له أن برحع يدخل في الإجارة من غير ذكر. قال: . . خذ أرضه مسجدا: لم يكن له أن برحع فبه، ولا يورت عنه؛ لأنه تجرّد عن حق العباد، وصار خالصاً لله تعالى؛ وهذا لأن الأشياء كلها لله تعالى، وإذا أسقط العبد ما ثبت من الحق، رجع إلى أصله، فانقطع تصرفه عنه، كما في الإعتاق، ولو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه، يبقى مسجداً عند أبي يوسف حد؛ لأنه إسقاط منه، فلا يعود إلى ملكه، وعند عمد حذ يعود إلى ملك الباني، أو إلى وارثه بعد موته؛

فلم بحلص: حتى لو عر ل بابه إلى الطريق الأعظم صار مسحداً. (العناية) لم يكى إلى اعدم أن وقف المسحد يحالف سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسليم إلى المتولي فيه عدد محمد، وفي مع الشيوع عدد أبي يوسف، وفي حروحه عن ملك الواقف عدد الإمام، وإن لم يحكم به حاكم، كما في "الدرر وعيره. (الرد المحتار) فانقطع حقه فانقطع وهو ملك الله تعالى. في الإعتاق. فإنه لما أحرز مملوكه رجع إلى أصله، وهو الحرية، فانقطع حقه عنه. [البناية ٩/٩٦] واستغنى عنه. أى استعنى عن الصلاة فيه أهل تلك المحلة، أو القرية بأن كان في قرية فحرنت وحولت مزارع. [فتح القدير ٥/٤٤] إلى ملك المالي. قال في "النهاية": وفي الحقيقة هذه المسئلة مبية على ما بيناه، فإن أنا يوسف لا يشترط في الابتداء إقامة الصلاة فيه ليصير مسحداً، فكذلك في الانتهاء، وإن ترك الناس الصلاة فيه. وحكي أن محمد مر بمزيلة، فقال: هذا مسحد أبي يوسف يريد به أنه لما لم يقل بعوده إلى ملك البابي يصير مربلة عند تطاول المدة، ومر أبويوسف باصطبل، فقال: هذا مسحد محمد بعي أنه لما قال: يعود ملكاً، فربما يُعلم المالك اصطبلاً بعد أن كان مسحداً. [العناية ٥/٤٤]

لأنه عيّنه لنوع قربة، وقد انقطعت، فصار كحصير المسجد وحشيشه إذا استغنى عنه، إلا أن أبا يوسف 🗠 يقول في الحصير والحشيش: إنه ينقل إلى مسجد آخر. قال: ومن سي سقالة للمسلسن، أو حايا يسكمه بيو السبيل، أو رباطا، أو حعل إصله القدوري مقرة: لم يؤل ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عبد أبي حسفه عند الأنه لم ينقطع عن حق العبد، ألا ترى: أن له أن ينتفع به، فيسكن في الخاذ، وينـــزل في الرباط، ويشرب من السقاية، ويُدفن في المقبرة، فيشترط حكمُ الحاكم، أو الإضافة إلى ما بعد الموت، كما في الوقف على الفقراء، بخلاف المسجد؛ لأنه لم يَبْقَ له حقُّ الانتفاع به، فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم. وعند أبي يوسف: يروب القوب كما هو أصله؛ إذ التسليمُ عنده ليس بشرط، والوقف لازم. وعبد محمد علا : إذا استقى الناسُّ من السفاية، وسكنوا الحال والرياض، ودفنوا في المفترة: رال معث، منك الواقف لأن التسليم عنده شرط، والشرطُ تسليمُ نوعه، وذلك بما ذكرناه، ويكتفي بالواحد لتعذُّر فعل الجنس كله، وعلى هذا البئر الموقوفة والحوض.

لنوع قرية وهو أداء الصلاة. كحصير المسجد إلى وعبد أبي يوسف يبقل هذا إلى مسجد آخر، وكد قديمه [البناية ٦٤٠/٩] (ماطل وهو الموضع الذي يرابط فيه ناس أيام السفر بإداء العدد. (انساية) لم يول ملكه ولو سلمه إلى متول. على الفقراء فإنه يشترط فيه أيضاً أحدهما عبده.

كلاف المسحد: حيث لا يحتاج فيه إن حكم الحاكم. ذكرناه أي التسبيم يحصل بالاستقاء والسكني والسرول والدفن في السقاية والحال، والرناط والمقبرة.(الساية) ويكتفي بالواحد أي في السكني والاستسقاء والنسزول والدفن. الحيس كله. يعني لتعدر استقاء جميع الناس من السقاية، وسكني الحميع في الحان وبرول الجميع الرباط، وكدا دفن الجميع في المقبرة.[الساية ١٤١/٩]

ولو سلم إلى المتولَّى صح التسليمُ في هذه الوجوه كلها؛ لأنه نائب عن الموقوف عليه، وفعل النائب كفعل المنوب عنه. وأما في المسجد: فقد قيل: لا يكون تسليماً؛ لأنه لا تدبيرَ للمتولَّى فيه، وقيل: يكون تسليماً؛ لأنه يحتاج إلى من يكنسه، ويغلق بابَه، فإذا سلَّم إليه صحّ التسليمُ، والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على ما قيل؛ لأنه لا متولى له عرفاً، وقيل: هي بمنسزلة السقاية والخان، فيصحُّ التسليم إلى المتولي؛ لأنه لو نصب المتولي يصح، وإن كان بخلاف العادة. ولو جعل داراً له بمكة: سكني لحاجٌ بيت الله والمعتمرين، أو جعل داره في غير مكة: سكني للمساكين، أو جعلها في تُغُور من الثغور: سكنى للغزاة والمرابطين، أو جعل غَلَّةَ أرضه: للغزاة في سبيل الله تعالى، ودفع ذلك إلى والي يقوم عليه: فهو حائز، ولا رجوع فيه؛ لما بينا، إلا أن في الغلة يحل للفقراء دون الأغنياء، وفيما سواه من سكني الخان، والاستقاء من البئر والسقاية وغير ذلك: يستوي فيه الغني والفقير، والفارق هو العرف في الفصلين، فإن أهل العرف يريدون بذلك في الغلة الفقراء، وفي غيرها التسويّة بينهم وبين الأغنياء، ولأن الحاجة تشمل الغنيُّ والفقيرَ في الشرب والنزول، والغنيُّ لا يحتاج إلى صرف هذه الغلة لغناه، والله أعلم بالصواب.

الوجوه كلها: أي في السقاية والخان والرباط والمقبرة. (الباية) تسليماً: أي ما لم يصل فيه. ما قبل أي لا يعتبر تسليمه إلى المتولي ما لم يدفن فيه أحد. لحاح بيت الله: الحاج اسم جمع بمعنى الححاج كالسامر بمعنى السمار. (البناية) ثغر الثعر موضع المحافة من فروج البلدان. (البناية) لما بيها أشار به إلى قوله: وهذا لأن الأشياء كلها لله تعالى، فإذا أسقط العد ما ثبت له من الحق رجع إلى أصله، فانقطع تصرفه عنه، كما في الإعتاق. (البناية) والهارق: بين هذا وبين الذي قبله. [البناية ٢٤٣/٩] لهاه أي لقيام الغني، فإنه مستعن عمال نفسه من صدقة غيره. [البناية ٢٤٣/٩]

فهرس المجلد الرابع

الصفحة	الموضوع
رب ۱۱٤	بأب حد الشر
.ف	
١٣٢	
177	كتاب السر
ع فيه وما لا يقطع١٤١	
ز والأخذ منه	فصل في الحرز
بة القطع وإثباته	
ثُ السارق في السرقة	باب ما يُحْدِر
ريق	
)91	كتاب السي
نتالا	باب كيفية ال
ومن يجوز أمانه	باب الموادعة
رجل حر	فصل إذا أمَّن
قسمتها	باب الغنائم و
٢٣١ ٢٣١	فصل في كيفي
بلل	فصل في التنفي
الكفارالكفار	
۲٦٠	
ىل الحربيُّ إلينا مستأمناً: ٢٦٤	فصل وإذا دخ

الصفحة	الموضوع
٣	كتاب الأيمان
وما لا يكون يميناً	باب ما يكون يميناً،
1	فصل في الكفارة
ول والسكني١٦	باب اليمين في الدخو
ج، والإتيان	باب اليمين في الخرو
والشرب٠٥٠	باب اليمين في الأكل
r7	باب اليمين في الكلا،
ف لا يكلمه حيناً ٤١	فصل قال ; ومن حل
والطلاقوالطلاق	باب اليمين في العتق
والشراء ه	باب اليمين في البيع و
والصلاة والصوم ٥٥	باب اليمين في الحج
الثياب والحُلى	باب اليمين في لبس ا
والضرب ٢١	باب اليمين في القتل
ي الدراهم ٢٣	باب اليمين في تقاضم
٦٥	مسائل متفرقة
٦٨	كتاب الحدود
وإقامته ٢٧	فصل في كيفية الحد
جب الحد	باب الوطء الذي يو.
1.1 luce a Walis	ال الشعادة على

الصفحة	الموضوع	ية
TOT	كتاب المفقود	7
771	كتاب الشُّوكَةِ	۲.
		7
شركةً إلا بالدراهم ٣٦٩		7
فاسدة ٤٨٠		*
الشريكين	فصل وليس لأحد	7
791	كتاب الوقف	٣
٤٠٩أ	فصل وإذا بني مس	٣

الصفحة	الموضوع
YV£	باب العُشْر والخراج
	باب الجزية
بيغة ٢٩٥	قصل ولا يجوز إحداث
	فصل ونصاري بني تغلم
٣.٣	باب أحكام المرتدين
TY £	باب البُغَاة
TT1	كتاب اللُّقطة
TEV	كتاب الإباق



ملونة كرتون مقوي		مجلدة	
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	الصحيح لمسلم	الجامع للترمذي
القوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	الموطأ للإمام مالك	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	متن الكافي	الهداية	مشكاة المصابيح
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	تفسير البيضاوي	التبيان في علوم القرآن
دروس البلاغة	هداية الحكمة	تفسير الجلالين	شرح نخبة الفكر
تعليم المتعلم	كافية	شوح العقائد	المستد للإمام الأعظم
هداية النحو ربع السارين	مبادئ الأصول	آثار السنن	ديوان الحماسة
المرقات	زاد الطالبين	الحسامي	مختصر المعاني
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)	ديوان المتنبي	الهدية السعيدية
عوامل النحو	شرح مائة عامل	نور الأنوار	وياض الصالحين
<i>فو</i> ا <i>پ</i>	المنهاج في القواعد والإع	شرح الجامي	القطبي
مون الله تعالى	ستطبع قريبا با	كنز الدقائق	المقامات الحريرية
مجلدة		نفحة العرب	أصول الشاشي
	الصحيح للبخاري	مختصو القدوري	شرح تهذيب
		نور الإيضاح	علم الصيغه
FS 1	1 10 37 1	CO. II	

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3) Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3) KeyLisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3) Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding) Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding) Fazail-e-Aamal (German) Muntakhab Ahadis (German)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)



شعەنشىدەنداشان چودھرى كامىملى چېرىشىل ئرسىت ارىھېشرق اكراچى باكستان

ورس نظامی ار وه مطبوعات البستان المستان المست					
ه النا التواق المعلق النا التواق الت	تورائى تاعده	سورة ليس أنوراني قاعده		درس نظامی ار دومطبوعات	
معين الفلسفاند الاعتبات المفيدة البائلة التي التقرآن التي التي التي التي التي التي التي التي		رهمانی قاعده	خيرالاصول (اصول الحديث)	فصائل نبوی شرح شائل ترندی	
آسان اصول فقد المسلم المنتفق واندكيد المنتفق			الاغتيابات المفيد ق	4	
تيبير المنطق فواكدكيد على المنطق فواكدكيد على المنطقة المسلم المنطقة	400				
في المبرى المبر		سيرت سيدالكونين خاتم النبيين تلقطيا	فوائدمكيه		
علم العرف (أوليين وآخرين) علم النحو جوامع الكلم النحوة المعادر جوامع الكلم النحوة المعادر العرف المعادر المعادر العرف المعادر المعادر العرف المعادر المعا		خلفائے راشدین	تاریخ اسلام		
عربي مفوة المصادر جوامع الكلم علامات قيامت علامات قيامت على الترتبات الترت		نيك يبيال		,	
جمال القرآن النافرة ا	اكرام أمسكمين أحقوق العبادكي فكرهيجي	تبلغ دين (امام غزالي دلطف)	جوامع الكلم		
توجه ميزان ومنطعب (العرف) ميزان ومنطعب العرب المجابل المعالم ال	حليے اور بہائے	علامات قيامت		,	
عيزان ومنشعب (الصرف) تعليم الاسلام (كتلل) تعليم الاسلام (كتلل) عربي زيان كا آسان قاعده عربي زيان كا آسان قاعده تعيير المبتدى عربي زيان كا آسان قاعده تعيير المبتدى عربي زيان كا آسان قاعده تعيير المبتدى عربي كامعكم (اول تا چهارم) عليد چه ديوع في كامعكوم (هراه بيدير) عوال الخو (الخو) عوال الخو (الخو) تعليم الدين تعليم الدين هين هين الدين	اسلامی سیاست	جزاءالاعمال			
تعليم الاسلام (كمتل) المبتدى الهربتدى الهربتدى الهربارية الاسلام (كمتل) الهربارية العلم الاسلام (كمتل) الهربية المبتدى الهرب الاعظم (ماهواريتال) الهربية الاعتبار المبتدى الهربية المبتدى الم	آ واب معیشت	عليكم بسنتني	4		
عربي زبان كا آسان قاعده المرتب المعلم (ما بوار مكتل) الحزب الأعظم (با بوار مكتل) الحزب الأعظم (بفتوار مكتل) المحار المحتلم المعلم (بفتوار مكتل) المحتلم المحت		منول			
نام بحق المرابعة الم	الحزب الأعظم (مِفتوار كُتُمْل)	الحزب الاعظم (ما موارمكتل)	فارى زبان كا آسان قاعده		
يدنامه عربي كامعلم (اول تا چهارم) كليد جديد عربي كامعلوم (ادل تا بيار) فضائل اعمال فضائل اعمال فضائل ورودشريف فضائل المحال فضائل ورودشريف فضائل في والخلوي الخور الخوي تعليم الدين التعليم الدين التعليم الدين التعليم التعلي	-	اعمال قرآنی	كريها		
عربی کامعلم (اول تا چهارم) عوائل الخو (الخو) حیات السلمیین تعلیم الدین تعلیم الدین تعلیم الدین تعلیم الدین تعلیم الدین تعلیم الدین مقاح لسان القرآن (اول تاسوم) مقاد تعین دیور (تین حقے) عربی تعین دیور (تین حقے) عربی کامعلم الحجائ عین دیور (تین حقے) عربی کامعلم الحجائ عین دیور (تین حقے) عربی کامعلم الدین	مسنون دعائمين	مناجات مقبول	تيسير المبتدي		
عوامل النو (النو) عوام النو (النو) عوام النو النو النو (النو) عوام النو (النو)	فضأئل صدقات	فضأتل اعمال			
حیات اسلمین تعلیم الدین فضائل کی فضائل کی فضائل کی فضائل کی فضائل کی خوام الحدیث تعلیم الدین تعلیم الدین نصل الفرآن (اول تاسوم) فضائل المت مجمد به الفائی المت محمد به الفائی المت محمد به الفائی المت محمد به الفائی المت محمد به الفرات المراحق مخارد تین محتم الحجاج المحام به محمد تا الدوام المحمد تدره صطری (عاصی) محمد تدره صطری (عاصی) محمد تدره صطری (عاصی) محمد تدره صطری (عاصی) محمد تا الدوام	فضأئل درودشريف	أكرامسلم			
تعليم العقائد السان القرآن (اول تاسوم) فضائل امت مجمد يه التفايل جوام الحديث السان ثماز المن مقاح لسان القرآن (اول تاسوم) مغناج المناز المن ثماز المن ثماز المن تعن في المن ألماز المن تعن في المن ألماز المن المن ألماز المن المن ألماز المناز المن	فضأئل حج	فضأئل علم			
مشاح لسان القرآن (اول تاموم) سیر صحابیات به شماع لسان القرآن (اول تاموم) سیر صحابیات به شماع لسان القرآن (اول تاموم) سیر صحابیات تا تینه نماز معلم الحجاج و معلم الحجاج الدیام الحجاج الدیام الحجاج الدیام الدیام الحجاج الدیام الحجاج الدیام الحجاج الدیام الدیام الحجاج الدیام الدیام الدیام الحجاج الدیام الدیام الدیام الحجاج الدیام ا	جوام رالحديث	فضائل امت محدييه للفائد		7.	
ببشتی زیور (تین حقے) آئیندنماز معلم الحجاج و گیرار دوم طبوعات قرآن مجمد بندر وصطری (عالقی) فینج ماره و معلم الحجاج العام العام الحجاج العام العام الحجاج العام الحجاج العام الع	آسان نماز	منتخب احاديث			
ت معلم امحیات ویگرار دومطبوعات قرآن مجمد بندر وسطری (عاهلی) اینجی باره (محمل الاوب الاحکام لمجمعات العام الاوب		نما زحنقی	- /"	4	
قرآن مجيد سدر وسطري (عاتلي) لينتج ماره لوصنة الادب					
قرآن مجید بپدره سطری (ماهلی) نیخ پاره بنج سوره عم پاره (درسی) دانگی نقشه اوقات تماز : کراچی ، سنده ، پنجاب ، خیبر بختو نخواه	خطيات الاحكام لجمعات العام	ببشتی زیور(مکتل)	ومطبوعات	ويكرارو	
ینج سوره عم پاره (دری) دائی نقشه اوقات نماز : کراچی ،سندرده ، پنجاب ، نیبر پختونخواه		روضة الاوب	الله ياره	قرآن مجید پندره سطری (ماهلی)	
	ى،سندھ، پنجاب، نيبر پختونخواه	دائمی نقشه اوقات بنماز: کراچ	عم پاره (دری)	0.29- 8	